



جمهورية فنصر العبربية

محكمة النقض

(المكتب الفنس

مجموعة

الاحتكام الصادرة من الهيئة العامنة للمنواد المدنينة ومن الدوائسر المدنينة ودائرة الاحتوال الشخصينة

السنة الأربعوة

(الجيزء الثالث)

نوفمببر وديسمببر ١٩٨٩

القــاهــرة كالميزية ألميزية ألميزية ألميزية ألميزية ألميزية ألميزية ألميزية ألميزية الميزية الميزية

برئاسة من السيد الهمتشار / محمد أمين طموم نائب رئيس المنكمة وعضوية السادة الهستشارين / جمال الدين شلقانى نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمود عويس ، محمد رشاد مبروک والسيد خلف .

TIT

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٥٤ القضائية :

إعلان . دعوس « تعجيل الدعوس » .

الميعاد القانوني لطلب السير في الدعوى بعد شطبها . م ١/٨٢ مراقعات . وجوب بدئه من اليوم النالي لقرار المحكمة بالشطب ولو لم تنعقد الخصومة الأصلية لعدم أعلان صحيفتها للخصم . علة ذلك .

mmmmmmm

مفاد النص فى الفقرة الأولى من المادة ٨٦ من قانون المراقعات بدل على أن المبعاد الذى حدده القانون ليتم فيه طلب السير فى الدعوى بعد شطبها حتى تكون بمنأى عن الزوال يبدأ من اليوم التالى لتاريخ صدور قرار المحكمة بالشطب ولو كانت الخصومة الأصلية التى بدأت بإيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة لم تنعقد بعد لعدم أعلانها للخصم ذلك أن الشطب إجراء لاعلاقة له ببدء الخصوصة أو انعقادها فهو لا يعدو أن يكون قراراً من القرارات التى تأمريها المحكمة مقتضاه إستبعاد الدعوى من جدول القضايا وعدم الفصل فيها مع بقائها وبقا كافة الأثار المترتبة عليها ، وتجديدها من الشطب إقما يعيدها لمسيرتها الأولى بالحالة التى كانت عليها قبل شطبها لتستأنف سيرها وصولاً المحكمة في الدعوى .



بعد الاطلاء على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والم افعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقبائع - على ما يبين من الحكم المطعبون فبه وسائر أوراق الطعن- تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٢١٠ سنة ١٩٨١ مدنى جنوب القاهرة الإبتدائية ضد الطاعن وآخر بطلب الحكم بإعتبار عقد الإيجار المؤرخ ١/٤٧٨/٤/١ مفسوخا وباطلا وبإخلاء العين المؤجرة المبينه به وتسليمها خالية ، ويتاريخ ١٩٨٢/٢/٣ حكمت المحكمة للمطعون عليهما بطلب تهما ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٤٩٥ سنة ٩٩ق ، وبتاريخ ١٩٨٢/٦/١٣ قررت المحكمة شطب الإستئناف . فقام الطاعن بتجديد السير فيه بصحيفة أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٠ وأعلنت للمطعون عليهما بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٨ . دفع المطعون عليهما بإعتبار الإستنناف كأن لم يكن لعدم أعلاتهما بصحيفة الجديد خلال سبتين يومساً من تاريخ شطب الإستسنناف ، وبتساريخ ١٩٨٣/١١/٢٨ قضت المحكمة بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت حلسة لنظره وفيها التزمت النباية وأبها . وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعي الطاعن به على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاء باعتبار الإستئناف كأن لم يكن على أن الطاعن لم يجدد السير فيه خلال ستين يوما من تاريخ شطبه في ١٩٨٢/٦/١٣ ، في حين أن الخصومة لم تكن قد انعقدت في ذلك التاريخ لعدم إعلان صحيفة الإستئناف وإذ احتسب الحكم مبعاد الستين يوماً من تاريخ الشطب المشار إليه رغم عدم إنعقاد الخصومة فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من قانون المرافعات على أنه « فإذا يقيت الدعوى مشطوبة ستين يوماً مالم يطلب أحد الخصوم السير فيها اعتبرت كأن لم تكن ، يدل على أن الميعاد الذي حدده القانون ليتم فيه طلب السير في الدعوى بعد شطبها حتى يكون بمنأى عن الزوال يبدأ من اليوم التالي لتاريخ صدور قرار المحكمة بالشطب ولو كانت الخصومة الأصلية التي بدأت بايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة لم تنعقد بعد لعدم أعلاتها للخصم ، ذلك أن الشطب إجراء لاعبلاقة له بيد، الخصومة أو انعقادها ، فهو لا يعدو أن يكون قرارا من القرارات التي تأمريها المحكمة مقتضاه استبعاد الدعوى من جدول القضايا وعدم الفصل فيها مع بقائها وبقاء كافة الآثار المترتبة عليها ، وتجديدها من الشطب إنما يعيدها لمسيرتها الأولى بالحالة التي كانت عليها قبل شطيها لتستأنف سيرها وصولا للحكم في الدعوى ، وإذ التزم الحكم المطعبون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما سلف يتعين رفض الطعن .

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد العقيقي / عادل نصار / محمد عبد القادر سميم نواب رئيس المحكمة وإبراهيم بركات .



الطعن رقم ٤٧٥ السنة ٥٥ القضائية :

عمل « العا ملون بالقطاع العام » » بدلات : البدل المهنس » .

البدلات المهنية في ظل القانون ٦٦ لسنة ١٩٧١ . أداه تفريرها مجلس إدارة شركة القطاع العام . م ٢٠٠٤ من القانون المشار إليه . بدل التفرغ للاخصائين التجاريين . اعتباره من بينها . مؤداه . تغويض مجلس إدارة الشركة في تقريره .

'''''''''

المقرر أن المشرع بعد أن ناط في الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القرار بغانون ٢١ لسنة ١٩٧١ في شأن نظام العاملين بالقطاع العام - والذي يحكم واقعة النزاع - بمجلس الوزراء الحق في منح العاملين الخاضعين لأحكامه بدل طبيعة العمل وبدل الإقامة ، أجاز لمجلس إدارة الشركة في الفقرة الرابعة منه منحهم البدلات المهنية بما جرى نصها على أنه « يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين البدلات المهنية بالفئات المقرره للعاملين المدنيين بالدولة بالشروط والأرضاع التي يقرها المجلس « وإذ كانت هذه البدلات هي تلك التي يقتضيها والأرضاع التي يقرها المجلس « وإذ كانت هذه البدلات هي تلك التي يقتضيها أذا، وظائف معينة تستلزم تفرغ شاغليها ومنعهم من مزاولة المهنه فيكون بدل النفرة المهنه فيكون بدل



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون قيم وسائر أوراق الطعن تنحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٨٣٢ لسنة ١٩٨٢ محكمة بنها الإبتدائية على المطعون ضده بصفته بطلب الحكم بأحقيتهم في إقتضاء بدل التفرغ للعاملان بالشركه المطعون ضدها من أعضاء نقابه التجارين مع ما يترتب على ذلك من فروق ماليه وذلك نعاداً لقرار مجلس إدارة الشركة بتقرير هذا البدل الصادر يتاريخ ١٩٧٧/٢/١٩ نفاذا للمادة ٢٠ من القرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام إلا أن الشركه المطعون ضدها قد امتنعت عن تنفيذ قرارها سالف البيان بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢١ قضت المحكمة بندب خبير في الدعوى وبعد أن قدم تقريرة قبضت بتباريخ ٢٠٢٠/٢٨٤ برفضها ، أستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا بالإستئناف رقم ۲۰۸ لسنه ۱۷ ق « مأموریه » « بنها » بتاریخ ۱۹۸۵/۳/۲۰ قضت المحكمة بتأبيد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النبابه مذكره أبدت فيها الرأى يرفض الطعن وعبرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسه لنظره وفيها التزمت النيابه رأيها .

وحيث إن يما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون قيم مخالفه القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يفولون أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاء على أن المادة ٢٠ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قيد خولت مجلس الوزارة تقرير بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنيه فلا يجوز أن تمنح هذه البدلات بغير هذا الطريق الذي رسمه القانون في حين أن الفقرة الرابعة من ذات المادة أعطت تقرير البدل المهنى لمجلس إدارة الشركة فإنه يكون معيبا عا يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أن المشرع بعد أن تاط في الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من القبرار بقيانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ في شيأن نظام العياملين بالقطاع العام - والذي يحكم واقع النزاع - بمجلس الوزراء الحق في منع العاملين الخاضعين لأحكامه بدل طبيعه العمل وبدل الاقامة ، أجاز لمجلس إدارة الشركة في الفقرة الرابعة منه منحهم البدلات المهنية عا جرى نصها على أنه .. يجوز لمجلس الإدارة منع العاملين البدلات المهنيه بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة بالشروط والأوضاع التي يقررها المجلس ، وإذ كانت هذه البدلات هي تلك التي يقتضيها آداء وظائف معينة تستلزم تفرغ شاغليها ومنعهم من مزاولة المهنة فيكون بدل التفرغ المطالب به من عدادها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر الحق في تقرير البدل المشار إليه على مجلس الوزراء وحجب نفسه عن بحث ما إذا كان مجلس إدارة الشركة قد منح الطاعنين ذلك البدل ومدى أحقيتهم في اقتضائه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه عا يوجب نقضه دون حاجه لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة الميد الهستشار / على السعدني نائب رئيسي المدكهة وعضوية السادة الهستشارين / محمد فؤاد شرباش ، محمد عبد البر حسين ، خلف فنح الباب وحسام الجناوي

712

الطعن رقم ٩١١ لسنة ٥٤ القضائية :

(أ) الشماس إمادة النظر . حكم « الطمن في الحكم »

عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم الذي سبق الطعن فيه بهذا الطريق. سواء حكم في الإلتماس الأول أو إنقضت الخصومة فيه بغير الفصل في موضوعها.

(٢) نقض « أسباب الطعن » « السبب الهجمل » .

أسباب الطعن . وجوب تحديدها للعيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيم وموضعه منه وأثره في قضائه .

١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن قاعدة عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم الذي سبق الطعن فيه بهذا الطريق هي قاعدة أساسية واجبة الإتباع على إطلاقها ولم يجربها نص خاص في القانون وتقوم على أصل جوهري من قواعد المرافعات يهدف إلى إستقرار الأحكام ووضع حد للتقاضي ، الم متقضاه أنه متى سبق الطعن على الحكم بطريق التماس إعادة النظر إمتنع الطعن عليه مرة ثانية بهذا الطريق ، سواء حكم في الإلتماس الأول أو انقضت الخصومة فيه بغير الفصل في موضوعها .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استرفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون قيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون ضدها الدعوى رقم ١٤٥٠ سنة ١٩٦٧ أمام محكمة الجيزة الإبتدائية بطلب الحكم بصحة واستمرار عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٤/٧/١ واستمرار إنتفاعها بالعين المؤجرة ، وقالت بيانا لدعواها أنها بموجب هذا العقد إستأجرت من المطعون ضدها الشقة المبينة بالصحيفة لمدة سنتين ، وقد إمتد هذا العقد بعد إنتها، مدته إلا أنها فوجئت بالمطعون ضدها تقيم عليها دعوى طرد مستعجلة إستنادا إلى تعهد بالإخلاء منسوب لها مؤرخ ٢٩٦٤/٧/٦ وقضى بطردها من الشقة محل النزاع منسوب لها مؤرخ ٢٩٦٤/٧/٦ وقضى بطردها من الشقة محل النزاع

فأقامت الدعوى - حكمت محكمة أول درجة للظاعنة بطلباتها فأستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة برقم ١١٨١ لسنة ٨٥ قضائية - وبتاريخ ١٩٧٠/٢/١ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى - أقامت الطاعنة إلتماس إعادة النظر برقم ١٩٤٤ لسنة ٩٤ قضائية - قررت المحكمة شطبه - فأثامت الطاعنة إلتماساً آخر برقم ٣٥٣٤ لسنة ١٠٠ قضائية . بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٦ حكمت المحكمة بعدم جواز الإلتماس - طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض - وقدمت النبابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النبابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة وجوه حاصل الأول والثاني منها أن الحكم أقام قضاء على عدم جواز الطعن بإلتماس إعادة النظر في الحكم الذي سبق الطعن فيه بهذا الطريق رغم أن الإنتماس السابق لم يحكم فيه ، وتقرر شطيه ولم يجدد خلال الستين يوما التنالية واعتبر بذلك كأن لم يكن ومن ثم يكون إلتماسها الأخير هو الإلتماس الأول ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم جوازه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وحاصل الوجه الثالث أن المشرع حدد أسبابا للطعن بالتماس إعادة النظر ولم ينص على أن الطعن استثناءاً لأى منها يعدم من الطعن بالإستناد إلى سبب آخر .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن قاعدة عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم الذي سبق الطعن فيمه بهذا الطريق هي قاعدة أساسيه واجبه الإتباع على اطلاقها

ولو لم يجربها نص خاص فى القانون ، وتقوم على أصل جوهرى من قواعد المرافعات يهدف إلى إستقرار الأحكام ووضع حد للتقاضى ، عا مقتضاه أنه متى سبق الطعن على الحكم بطريق إلتماس إعادة النظر إمتنع الطعن عليه مرة ثانيه بهذا الطريق ، سواء حكم فى الإلتماس الأول أو إنقضت الخصومة فيه بغير الفصل فى موضوعها وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعتد بما أثارته الطاعنه من أن الإلتماس الأول لم يحكم فيه وأنه أعتبر كان لم يكن بعدم طلب أحد الخصوم السبر فيه خلال ستبسن يوماً بعد شطبه فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه بالوجهين الأول والثانى من سبب الطعن على غير أساس .

والنعى في وجهه الثالث غير مقبول ذلك أنه لما كانت المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات توجب أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على الأسباب التي ينى عليها الطعن ، وكان بيان سبب الطعن ، وعلى ما جرى به قضا، هذه المحكمة - لا يتحقق إلا بالتعريف به تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منه كشفا وافيا نافيا عنه الغموض والجهالة بحيث ببين منه العبب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه وكانت الطاعنة لم تبين في هذا الوجه من سبب الطعن العيب الذي تعزوه إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ مـن نـوفـمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المسنشار / صحمد إبراهيم ذليل نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / منيم توفيق نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم إبراهيم ، عبد الرحيم صالح وعلى محمد على .

(110)

الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٥٨ القضائية :

ضرائب « الطعن الضريبيي » . .

قرار لجنة الطمن . إنطراؤه ضمناً على تقدير خضوع الأرباح لضريبة مقررة قانونا بإعتبارها مسألة أولية تطرح نفسها على اللجنة . مخالفة ذلك والقضاء في مسألة تتعلق بدى خضوع الطاعن للضريبة المطالب بها بأن تلك المسألة لم تعرض على اللجنة ولا يجوز من ثم طرحها على المحكمة إبتداء . خطأ لكونها مسألة قانونية وأولية تعتبر مطروحه ضسنا على لحدة الطعن .

١ – مفاد نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٩٣٧ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ١٩٧٧ المنظمة ١٩٥٧ من العانون رقم ١٩٠٧ النظمن الموجه إلى قرار لجنة الطعن الهو – وعلى صاجري به قبضا الهذا المحكمة – التحقق نما إذا كان هذا القرار قد صدر موافقا الأحكام القانون أو مخالفا لها وإذ كان قرار لجنة الطعن فيما يحال عليها من اعتراضات على تقدير المأمورية للضريبة المستحقة على الممول ينظوى على تقرير خضوع ذلك الربح لضريبة مقررة قانونا الباعليم مصفرة قانونا الباعدة المجارها مسألة أولية تطرح نفسمها على اللجنة المقررة قانونا الماعية اللجنة المحدودة قانونا الماعية اللجنة المحدودة قانونا المحدودة ال

﴾ / جلسه ۱۰۱۱ من موالمهر سنه ۱۰۱۲ م مربر المربر قبل أن تقول كلمتها في قدر الضريبة التي ربطتها المأمورية ، وكان الحكم الإبتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه ، قد خالف هذا انتظى وأقام قيضاءه على ماذهب اليه من أن ما تسك به الطاعن من وقف منشأته عن مساشرة نشاطها وتغير الشكل القانوني لها إلى شركة ووجوب تقسيم أرياحها مناصفة ببئه وبين شريكته لم يعرض على لجنة الطعن ولم تبحثه ومن ثم لا يجوز طرحه عليها إبنداء، رغم تعلق ذلك بدى خضوع الطاعن للضريبة المطالب بها وهي مسألة قانونية وأولية تعتبر مطروحه ضمنا على لجنة الطعن ، فإنه يكون قد خَالُف القَانُونَ وَأَخْطَأُ فَي تَطْبِيقُه .

المحمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسال الأوراق -تتحصل في أن الطاعن لم يرتض تقدير مأمورية صرائب الأدوات المنزليمة بالإسكندرية لأرباحه من إنتاج البلاستيك في السنوات من ١٩٧٧ حتى ١٩٨١ وكذلك إيراده العام فيها فأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت في ١٩٨٤/١٢/١ تخفيض تلك التقديرات وتعديل وعاء ضريبة الإبراد العام تبعا لذلك . طعن الطاعن على ذلك القرار بالدعوى رقم ٥٥٣ سنة ١٩٨٥ ضرائب كلى الإسكندرية . وتاريخ ١٩٨٧/٣/١١ قضت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه بالنسبة للايراد العقاري مع تأبيده فيما عدا ذلك . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستنناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ١٠٤٧ سنة ٥٥٣. ويتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن مستون المحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب ، إذ تمسك الطاعن بتوقفه عن مبائرة نشاطه محل المحاسبة منذ ١٩٧٦/٦/١٥ ، وإخطاره المأمورية المختصة بذلك في ١٩٧٦/٨/١٠ ، ويتغيير الكيان القانوني لمنشأته إلى شركة توصية بالعقد الموثق بتناريخ ١٩٧٦/٤/٢ ، وأن أرباحه دون حد الأعقاء ، غيير أن المحكم الإبتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه ، أطرح ذلك الدفاع الجوهري رغم تعلقه بمدى خضوعه للضريبة المطالب بها ، بدعوى عدم سبق طرحه على لجنة الطعن رغم أن طعنه الشنامل على تقديرات المأمورية ينطوى ضمنا ومن باب اللزوم على مدى ذلك الخضوع بإعتباره مسأله أولية وقانونية مطروحه من تلقاء نفسها على لجنة الطعن .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن مفاد نص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٧ ، أن ولاية المحكمة الإبتدائية بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار لجنة الطعن ، هو وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة التحقق عا إذا كان هذا القرار قد صدر موافقا لأحكام القانون أو مخالفا لها . وإذ كان قرار لجنة الطعن فيما بحال عليها من إعتراضات على تقدير المأمورية للضريبة المستحقة على المول ، ينظوى ضمنا على مدير خضوع ذلك الربح لضريبة مقررة قانونا ، بإعنيارها مسألة أولية تطرح نمسها على اللجنة قبل أن تقول كلمتها في قدر الضريبة مسالة أولية تطرح نمسها على اللجنة قبل أن تقول كلمتها في قدر الضريبة التي ربطتها المأمورية ، وكان الحكم الإبتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه ،

قد خالف هذا النظر ، وأقام قضاء على ماذهب إليه من أن ماتسك به الطاعن من ترقف منشأته عن مباشرة نشاطها ، وتغيير الشكل القانون لها إلى شركة ووجوب تقسيم أرباحهامناصفةبينه وبين شريكته لم يعرض على لجنة الطعن ولم تبحثه ومن ثم لا يجوز طرحه عليها إبتدآً، ، رغم تعلق ذلك بدي خضوع الطاعن للضريبة انطالب بها وهي مسألة قانونية وأوليبة تعتبير مطروحه ضمنا على لجنة الطبعن ، فيإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه

عا برجب تقضد .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برناسة السبد المحتشار / د . حمال الدين محمود نائب رئيس المحكمه وعضوية النادة المستشارين / منصور حسين عبد العزيز ، الحجد طارق البابلس نائبس رئيس المحكمة محجد السعيد رضوان وحماد الشافعس .

or a summental management of the commental management of t

717

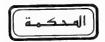
الطعن رقم ٢٢٣٠ لسنة ٥٦ القضائية :

تأمينات إجتماعية ، أجر ، عمل ،

الحقوق التأمينية لعمال المخابز ، حسابها على أساس الأجر الذي يحدده ، وزير التأمينا ت الإجتماعية . م ١٩٧٥ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

......

لما كان النص في المادة ١٧٥ من قانون التأمين الإجتماعي بإصدار قانون التأمين الإجتماعي – وتقابل المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ٦٤ على أن «......» والنص في المادة الرابعة من مواد إصدار القانون المذكور على أن «......» وكان النص في المادة الثانية من قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ١٧٠ لسنة ١٩٧٥ والمعمول به إعتباراً من ١٩٧٥/٧/٢٩ والصادر بنا» على التغويض المنصوص عليه في المادة ١٣ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن يحدد أجر تقدير الحقوق المقررة وفقا لقانون التأمينات الإجتماعية للعاملين في المخابز البلدية وفقا لما يلى عا مؤداد أن الحقوق التأمينية للمؤمن عليهم من عمال المخابز البلدية بجرى حسابها على أساس الأجر الذي حدده القرار الشار الله.



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على قصر المرحوم / أقامت الدعوى رقم ١٥٧٥ سنة ١٩٨٢ مدني كاي الفيوم على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - ومدير منطقة التأمينات الإجتماعية بالفيوم بطلب الحكم بالزامها في مواجهة المطعون ضد الثاني بإعادة حساب مستحقاتها عن مورثها على أساس أجره المعلى وبسرف الفروق المستحقة لها مع ما ينرتب على ذلك من آثار ، وقالت بيال اللاعوى أن مورثها كان يعمل خراطا بمخبز المطعون ضده الثاني بأجر نسهري مددارة ٩٠ حنسها وتوقع في ٢٧/١٠/٢٧ وربطت له الطاعنة المعاش على أسياس أن أخيره الشهري مبلغ ١٨ جنيها في حين كان يتبعين ربط المعاش على أساس الأحد الفعلى فقد أقامت الدعوى بطلباتها. آنفة البيان .. أحالت المحكمة الدعدي الى: التبحسقييق ويعبد سبمناع شباهدي المطعبون ضدها الأولى حكمت بساربه ١٩٨٤/٢/٢٣ بندب خبير لآداء المهمة المبيئة بالمنطوق وبعد أن قدم تذريره دفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبعدم قبول الدعوى بالنسبة لمدير مكتب تأمينات الفيوم لرفعها على غبر ذي صفة وبعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان وبتاريخ ٣/٣٤/١٩٨٥ حكمت المحكمة أراز ٠ برقض الدقع بعدم قبيول الدعوى لرقعتها من غيير ذي صفية وبنيبولها ويرتض

الدفع بعدم قبول الدعرى لرفعها بغير الطريق القانوني وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة لمدير مكتب تأمينات الفيوم ثانياً: بالزام الطاعن في مواجهة المطعون ضده الثاني بأن تؤدي للمطعون ضدها الأولى عن نفسها ويصفتها فروق المعاش المستحق لها عن مورثها الرحوم .. من تاريخ وقياته وحتى رفع الدعوى والبالغ مقدارها ٢١١٩,٧١٤ جنيها وبأن يؤدي لها مبلغ ١١٤٠٠٨ جنيها على سبيل التعويض الإضافي . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالأستئناف رقم ٢١٢ لسنة ٢١ق بني سويف « مأصورية الفيوم » وبتاريخ ١٢/٥/١٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النبابة رأبها .

رحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعي به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إن الحكم الإبتدائي المؤبد بالحكم المطعون قبيه قيد أتخذ من الأجر الفعلي لمورث المطحرن ضدهما الأولى أساسا لحساب المعاش والتعويض الإضافي واذكان المورث يعمل حاطا بمخبز المطعون ضده الثاني قإنه كان يتعين حساب معاشبه على أساس الأجر الحكمي المحدد بالقرار الوزاري رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ وهو مملغ ١٨ جنيسها شهرياً وإذ خالف الحكم المطعون فيه ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

وحبيث أن هذا النعي سنديد ، ذلك أن النبص في النبص ١٢٥ من القيانون رقم ٧٩ نسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الإجتماعي – وتقابل المادة ١٣ من القانون رقم ٦٣ أسنة ٦٤ على أن « تحسب الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل على أساس مايستحقه المؤمن عليه من أجر خلال كل شهر . ويراعي في حسباب الأجم تحديد عدد الأيام في الشبهر بشلاتين يومناً بالنسبة لمن لايتنقاضون أجورهم مشاهرة ومع عدم الإخلال بالحد الأدني لأجر الاشتراك الأساسي يكون لوزير التأمينات بقرار يصدر بناءعلى إفتراح مجلس الإدارة أن يحدد أجر الإشتراك بالنسبة لبعض المؤمن عليهم وطريقة حساب هذا الأجر وطريقة حساب الإشتراكات وتاريخ بدء انتفاعهم بنظام المكافأة ، والبصر في المادة الرابعة من مواد إصدار القانون المذكور على أن « كما يستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة بتنفيذ أحكام التشريعات المشار اليها بالمادة الثانية القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون فيما لايتعارض مع أحكامه وذلك لحين صدور القرارات المنصوص عليها فيه » وكان النص في المادة الثانية من قرار وزير التأمينات الإجتماعية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ والمعمول به إعتباراً من ١٩٧٥/٧/٢٩ والصادر بناء على التقويض المنصوص عليه بالمادة ١٢ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن « يحدد أجره تقدير الحقوق المقررة وفقا لقانون التأمينات الإجتماعية للعاملين في المخابر البلدية وفقا لما يلي ٦٠٠ مليم للخرط » بما مرداد أن الحفوق التأمينيية للمؤمن عليهم من عبمال المخابز البلدية يجري حسابها على الماس الأجر الذي حدده القرار المشار إليه . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن مورث المطعون ضدها الأولى كان يعمل خراطا بمخبز المطعور ضدء الثاني وتوفي في ١٩٧٧/١١/٢٧ فإنه كان يتعين حساب مستحقاته على أساس الأجر الين بذلك القرار الوزاري أيا كان مقدار الأجر الذي تقاضاه أو الاشتراكات التر سددت عنه . وإذ قيامت الطاعنة بتحديد مستحقيات المطعون ضدها الأولى

عن مورثها على أساس الأجر المحدد بالقرار الوزارى المشار إليه فإن قضاء الحكم المطعون فيه بتحديد تلك المستحقات على أساس أجره الفعلى ودون أن

. يلزم بأحكام هذا القرار يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل قيه ولما تقدم يتمين الحكم في موضوع الاستثناف رقم ٢١٢ لسنة ٢١ بني سويف « مأمورية الفيوم » بالغاء الحكم المستأنف ور فض الدعوى .

......

حلسة ٧ من نوفهبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / يحيس الرفاعس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / احجد مكس ، ماهر الرحيرس ، صححد جمال حامد وانور العادس .



الطمن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ القضائية :

(۲،۱) إثبات «عـب، الإثبات » . التزام « سبب الالتزام » . صحکمة الموضوع .

(١) إثبات المدعى ظاهر حقه بمحرر بحاج به المدعى عليه يغيد قبضه المبلغ المدعى به دون أن يتضمن ما يغيد أنه وفا ، لدين سابق - إستخلاص المحكمة إنشعال ذمة المدعى علمه يه وإنتقال عبه الاثبات إليه . لاخطأ .

(۲) سبب الالتزام . وجوب أن يكون مشروعا . عدم ذكر السبب في السند. لا بطلان .
 إفتراض قيامه على سبب مشروع مالم يقم الدليل على خلافة . المادتان ۱۳۳، ۱۳۷ مدنى .

١ - إذا كان المدعى أثبت ظاهر حقه - بأن قدم محرر يحاج به المدعى عليه ويدل على قبضه المبلغ المدعى به دون أن يتضمن ما يفيد أن هذا القبض وقع وفاء لإلتزام سابق - فإن للمحكمة أن تستخلص من ذلك إنشغال ذمه المدعى عليه بهذا المبلغ وإنتقال عبء الإثبات إليه ، وأن تلزمه بالرد متى عجز عن ذلك .

٢ - لما كانت المادة ١٣٦ من القانون المدنى - وعلى ماجرى به قضاء هذه
 المحكمة - وأن أوجبت أن يكون للإلترام سبب مشروع إلا أنها لم تشترط

نصد هذا السبب ، كما أن المادة ١٣٧ تنص على أن كل التزام لم يذكر له سبب بفترض أن له سبباً مشروعاً مالم يقم الدليل على غير ذلك ، وكان مؤدى ذلك أن عدم ذكر سبب الإلتزام لايؤدى إلى بطلانه ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه فإنه لايكون قد خالف القانون ولاشابه فساد في الاستدلال.



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوقى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون قيم وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى ٥٤١٣ لسنة ١٩٨٤ مدني
دمنهور الإبتدائية على الطاعن بطلب الزامه بأن يؤدى اليهم ثلاثة آلاف جنيم
إستناداً منهم إلى محرر مؤرخ ١٩٨٢/٢/١٩ يفيد تسلمه هذا المبلغ من
مورثتهم ، ومحكمة أول درجة - بعد أن دفع الطاعن ببطلان السند لانعدام
سببه ، وحكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات ونفى هذا الدفع - حكمت
برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئناف ١٩٨٢/٦٦٥
مدنى دمنهور وبتاريخ ١٩٨٦/٦/٦٠ قضت محكمة الإستئناف بالغاء الحكم
المستأنف وبالطلبات طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقش ، وقدمت النبابة
مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة
في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظر وفيها التزمت النبابة رأيها .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، مخالفة القانون والفساد في الاستندلال ، ذلك أنه عول في إثبات الإلتزام المدعى به على المحرر موضوع الدعوى في حين أن هذا المحرر لم يلزمه بأداء أي التزام إلى المورثه ، كما أقام قضاء برفض الدفع المبدى منه ببطلان ذلك المحرر على أن المادة ١٣٧ من القانون المدنى تفترض وجود السبب الشروع ما لم يقم الدليل على غير ذلك وأنه لم يقدم دليلا على هذا الدفع في حين أن المادة الواجبة التطبيق هي المادة ١٣٦ التي تقضى ببطلان الإلتزام إذا لم يكن له سبب.

وحيث إن هذا النعى بشقيه مردود ، ذلك أن المدعى إذا أثبت ظاهر حقه بأن قيدم محرراً يحاج به المدعى عليمه وبدل على قبض المبلغ المدعى به دون أن يتضمن ما يفيد أن هذا القبض وقع وفاء لالتزام سابق - فإن للمحكمة أن تستخلص من ذلك إنشغال ذمه المدعى عليه بهذا المبلغ وإنتقال عبء الإثبات إليه وأن تلزمه بالرد متى عجز عن ذلك ، ولما كانت المادة ١٣٦ من القانون المدنى - وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة - وأن أوجبت أن يكون للإلتزام سبب مشروع إلا إنها لم تشترط ذكر هذا السبب ، كما أن المادة ١٣٧ تنص على أن كل التزام يذكر له سبب بفترض أن له سببا مشروعا مالم يقم الدليل على غير ذلك وكان مؤدى ذلك أن عدم ذكر سبب الالتزام لايؤدي إلى بطلائه لما كأن ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد التزم هذا النظر بشقيه في قضائه فإنه لايكون قيد خالف القيانون ولاشابه فسياد في الاستبدلال ويكون النعي عليه بأسباب الطعن على غير أساس.



الطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٥٨ القضائية :

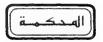
ملكية (اكتساب الهلكية بالتقادم) تقادم. « تقادم مكسب » . حيازة . حكم « عيوب التدليل » . الخطا في القانون « ما يعد قصورا » .

إكتسباب الملكية بالتقادم . شرطه . استيفاء الحيازة بعنصريها المادى والمعنوى لشرائطها القانونية . مؤدى ذلك . النزام الحكم المئبت للتملك بالتقادم بالتحقق من توافرها . إغفال الحكم المئبت للتملك بالتقادم بالتحقق من توافرها .

mmmmm.

لما كان التمسك بإكتساب الملكية بالتقادم - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - يستوجب التحقق من إستيفاء الحيازة بعنصريها المادى والمعنوى المحكمة - يستوجب التحقق من إستيفاء الحيازة بعنصريها المادى والمعنوى لشرائطها القانونية ، وهو ما يتمين معه على الحكم المثبت للتملك بهذا السبب أن يعرض لشروط وضع اليد وأن يتثبت من أنه كان جائزا ومقرونا بنية التملك ومستمراوهادنا وظاهرا وأن يبين عا فيه الكفاية الوقائع التى تؤدى إلى توافرها بحيث يبين منه من أنه تحراها وتحقق من وجودها وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الوقائع التى تفيد أن حيازة المطعون ضده - بعنصريها المادى والمعنوى - كانت واردة على عقار يجوز تملكه بالتقادم وأنها استوفت في تاريخ معين سائر شروطها القانونيم المعسول بها في ذلك التاريخ ، ولاتكشف أسببابه

سندر المستقدين المستورط وتحقق من وجودها - في ضوء مادل عليه تقرير مكتب الخبراء والخريطة المساحبه لأرض النزاع - عما اشير إليه بوجه النعى - فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب.



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون قبه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى ٦٨٥ لسنة ١٩٨٧ مدنى المنيا
الإبتدائي على الجهات الإدارية الطاعنة والمطعون ضدها الثانية وانتهى فيها إلى
طلب الحكم بتثبت ملكيته لمساحه الأرض المبينه بالصحيفة وما عليها من مبان
تأسيسا على أنه تملكها بوضع اليد المدة الطويلة وأن جهه الإدارة الطاعنة الأولى
أصدرت قرارا بإزالة المباني المفامة عليها بفوله دخولها في أملاك الدولة فأقام
دعواه بالطلبات السالفة ومعكمة أول درجة ندبت يتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦ خبير
الإداء المهمه المبينه بمنطوق حكمها ، وبعد أن قنم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٦ برفض الدعوى . إستمانف المطعون ضده الأول هذا الحكم
بالإستثناف عـ ١٩٨٥ لسنة ٢١ق بني سويف ومحكمة الإستثناف - بعد أن ندبت
خبيرا وقدم تقريره - قضت بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٦ بالفاء الحكم المستأنف
وبالطلبات طعنت الجهات الإدارية الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفه القاتون والقصور في التسبيب ، ذلك أن التقرير الثاني لمكتب الخيراء والخريطة المساحية لأرض النزاع كشفا عن أن تلك الأرض من أملاك الدولة العامة لوقوعها ضمن مجرى النيل وأن مياه الفيضان ظلت تغصرها سنويا حتى سنة ١٩٦٤ ثم خصصتها الحكومة لحرم سكن للناحيه بإعتبارها المنفذ الوحيد لها إلى النيل ، ومن ثم لاتتوافر شروط كسب ملكيتها بالتقادم ومع ذلك فقد أقام الحكم المطعون فيه قضاء على ما يخالف ذلك أخذاً بأقوال الشهود بصورة مرسله ودون أن يبين الوقائع التي سيد استيفاء الحيازة المدعى مها لجميع شرائطها العانونية . مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان التمسك بإكتساب الملكية بالسنادم - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة . يستوجب التحقق من إستيفا ، الحسازة بعنصريها المادى والمعنوى - نشروطها القانونية ، وهو ما يتعين معم على الحكم المثبت للتملك بهذا السبب أن يعرض لشروط وضع البد وأن يتنبت من أنه كان جائزا ومقرونا بنيه التملك ومستمراوهادنا وظاهرا رأن يبين بما فيم أنكف به الوقائع التي تؤدن إلى تواقرها محيث مين منه أنه تحراها وتحقق من وحودها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعرن فيه لم يبين الوقائع التي تفيد أن حيازة المنعون ضده بعنصريها المادى والمعنوي كانت وارده على عقار بجوز

جلسة ٧ من نوفيبر سنة ١٩٨٩ السنين المستناسين وتحقق من وجودها . في ضوء مادل عليه تقرير مكتب الخبراء والخريطه المساحيه لأرض النزاع . مما أشير إليه بوجه النمى . فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجه لبحث باقي أسباب الطعن .

برئاسة الميت المستشار / يحيس الرفاعس نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين / احجد مكس ، ماهر البحيرس محجد جمال حامد وانور العاصس .



الطعن رقم ٢٢٧٣ لسنة ٥٧ القضائية :

- (٢ ، ٢) مسئولية « مسئولية تقديرية » « إساءة استعمال الحق : الإبلاغ عن الجرائم » . دعوس . تعويض .
- ١) المسئولية عن إستعمال حق التقاضى أو الدفاع في الدعوى . شرطه . الإنحراف عن الحق المباح إلى اللدد في الخصومة والعنب مع وضوح الحق بقصد الإضرار بالمخصم .
- (٣) الإبلاغ عن الجرائم. عدم اعتباره خطأ غصيريا صالم يثبت كذب البلاغ وتوافر
 سوء القصد أو صدور التبليغ عن تسرع ورعونه وعدم إحياط.
- (Σ ، ۳) محکجة الموضوع . تعویض . نقض «سلطة محکجة النقض » . مسئولية . حکم عبوب التدليل : « الخطأ في القانون » « فساد الاستدلال » .
- (٣) إستخلاص الفعل المؤسس عليه طلب التعويض من سلطة محكمة الموضوع متى كان إستخلاصا سائفا . تكييف الفعل بأنه خطأ أو تفى هذا الوصف عنه . خضوعة لرقابة محكمة النقض .
- (٤) تأسيس طلب التحويض على ما قضى به ببراءة المطعون ضده عما أبلغت به الطاعنة جهات الاختصاص من إمتناعة عن تسليمها بعض منقولات الزرجية وتقاضيه منها مقدم إيجار استدلت عليه بايصال موقع عليه منه . لا يكفى لإثبات كذب الوقائع المبلغ بها وإنحراف الطاعنة عن حق التقاضى . القضاء بالتعويض رغم ذلك . خطأ في القانون وفساد في الإستدلال .

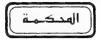
......

١ - من المقرر - في قبضاء هذه المحكمة - أن النص في المادتين الرابعة والله بسه مين القانون المدنى على أن من استبعمل حقبه إستعمالا مشروعا لا يكون مسئولا عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وأن استعمال الحق يكون سيم مشروع إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغبر . وهو ما يتحقق بإنشفاء كلُّ مصلحة من إستعمال الحق وأن حق التقاضي وحق الدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبراب القضاء تمسكا بحق يدعيه لنفسه أو ذودا عن هذا الحق الا إذا ثبت إنحرافه عنه إلى اللدد في الخصومة والعنت مع وضوح الحق وابتغاء الأضواريا لخصم .

٢ - تبنيغ الجهات المختصة عا يقع من الجراثم لا يعد خطأ تقصيريا ستوجب مسئولية المبلغ إلا إذا ثبت كذب الواذمة المبلغ بها وان التبليغ صدر عن سوء قصد بغية الكيد والنبل والنكاية بَن أَنْلُغُ عَنْهُ أَو ثَبْتُ صَدُورِ القَبْلُغُ عن تسرع ورعونه وعدم احتياط.

٣ - إستخلاص الفعل الذي يؤسس عليه طلب التعويض وأن كان يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون هذا الاستخلاص سائفا وله أصل ثابت بالأوراق وأن تكييف هذا الفعل بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من مسائل القانون التي تخبضع لرقابة محكمة. النقض..

٤ - لما كان الشابت من الشكوى والجنع الشلاث التي تلتها أن المطعون ضده لم يسلم الطاعنة بعض منقولاتها موضوع تلك الشكوي فلما نعت عليه الجنحة الأولى لهذا السبب عرض عليها قيمة بعض هذه المنقولات عبلتها منه وأنها أبلغت النيابة العامة في الجنحة الثانية بأنه تقاضي منها مبلغ ثلاثة ألاف جنيمه كمقدم إيجار واستبدلت على ذلك بإبصال مبرقع منه يؤبد بلاغها ، وأن النيابة العامة هي التي رفعت عليه الدعوى الجنائية عن هذه الواقعة فقضي فيبها وفي الجنحة الثالثة بالبراءة لعدم الاطمئنان لأدلة الإتهام وكان مؤدي ما تقدم أن الأقعال التي تأسس عليها طلب التعويض لا يغيد إنحراف الطاعنة عن حقها في التفاضي إلى الكيد والعنت واللدد في الخصومة ولا تتنضمن ما يكفي لإثبات كذب الوقائع المبلغ بها ، ومع ذلك أقام الحكم قضاءه بالتعويض على أن الطاعنة أساءت بالأفعال المشار البها استعمال حقها في التقاضي ابتغاء مضارة المطعون ضده - وهو من الحكم استخلاص غير سائغ وتكبيف للأفعال غير صحيح ~ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه فساد في الاستدلال.



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوقى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق. تشخصل في أن المطعون ضده أقيام الدعيوي ٤٩٨ سنة ١٩٨٦ مدني الفييوم الإبتدائية على الطاعنة بطلب الحكم بالزامها بأن تؤدى إليه مبلغ ثلاثين ألف جنيه ، تأسيسا على أنه كان قد تزوج بها واختلفا فاتهمته كذبا بالتبديد والإتلاف والسب والبلاغ الكاذب وبأنه تقاضي منها مقدم إيجار بالمخانفة للقانون ، وحفظت النيابة شكواها عن التبهيمية الأولى وقبض بيراءته عن الاتهامات جسيعها ، ولما كانت هذه الاتهامات قد الحقت به أضرارا مادية وأدبية يقدر التعويض عنها بالمبلغ المشار إليه فقد أقام دعواه بطلب الحكم له بهذا المبلغ ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٦/١١/١١ بالزام الطاعنة بأن تؤدى إليه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف ٥٤٩ سنة. ٢٢ ق بني سويف ، وبتاريخ ١٩٨٧/٦/١١ قضت المحكمة بتأبيد

المناسسة الله على المستقدة المستون المستون المستون النقض وقدمت النباية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرقة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النبابة رأيها .

وحيث إن كا تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء على أنها أساءت إستعمال حقها في التقاضي بأن اتهمت المطعون ضده بتبديد أعيان جمهازها وثبت من التحقيقات وجود هذه الأعيان بمسكنها . فقضى ببراء ته منها ، كما قضى ببراءته من باقي الإتهامات في حين أن الثابت من التحقيقات المشار إليها أنه لم يسلمها كل منقولاتها فاضطرت لرفع الجنحة المباشرة عليه فعرض عليها قيمة بعض هذه المنقولات فقبلتها كا يقطع بأنها كانت تستعمل فعرض عليها قيمة بعض هذه المنقولات فقبلتها كا يقطع بأنها كانت تستعمل بعلها إستعمالا مشروط ، كما أن الثابت من أوراق جنحة أمن الدولة أنه حرر لها إيصالاً بنبد تقاضية منها ثلاثة آلاف جنيه كمقدم إيجار ، وأن النبابة المامة هي التي رفعت عليه الدعوى الجنائية عن هذه الواقعة ، كما أن الوقائع التي نسبتها إليه في الجنحة الأخرى وقائع صحيحة وبنيت البراءة فيها على قيام علاقة الزوجية وإذ كان مؤدى ذلك كله أنها لم تتعسف في إستممال حق التقاضي وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى ما يخالف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيغه وشابه فساد في الإستدلال بما يسترجب نقضه .

وحبث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه من المقرر - في قساء هذه المحكمة - أن النص في المادتين الرابعة والخامسة من القانون المدنى على أن من استعمل حقة إستعمالاً مشروعاً لا يكون مستولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر بالغير وأن استعمال الحق يكون غير مشروع إذا لم يقصد به سوى الاضرار بالغير ، وهو ما يتحقق بانتفاء كل مصلحة من إستعمال الحق وأن حق التقاضى وحق الدفاع من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكا بحق يدعيه لنفسه أو ذوداً عن هذا الحق إلا إذا ثبت إنحرافه عنه إلى اللدد في يدعيه لنفسه أو ذوداً عن هذا الحق إلا إذا ثبت إنحرافه عنه إلى اللدد في الحصومة والعنت مع وضوح الحق وابتغاء الإضرار بالخصم ، وأن تبليغ الجهات المختصة

يما يقع من الجرائم لا يعد خطأ تقصيريا بستوجب مسئولية المبلغ إلا إذا ثبت كذب الواقعة المبلغ بها وأن التبليغ صدرعن سوء قصد وبغية الكيد والنبل والنكاية عن أبلغ عنه أو ثبت صدور التبليغ عن تسرع ورعونه وعدم إحتياط وأن إستخلاص الفعل الذي يؤسس عليه طلب التعويض وأن كان يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون هذا الاستخلاص سائفا وله أصل ثابت بالأوراق وأن تكييف هذا الفعل بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من مسائل القانون التي تخبضع لرقابة محكمة النقض ولما كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الشكوى ١٤١٠ سنة ١٩٨٣ إداري قسم الفيوم والجنح الثلاث التي تلتها أن المطعون ضده لم يسلم الطاعنة بعض منقولاتها موضوع تلك الشكوى فلما رفعت عليه الجنحة الأولى لهذا السبب عرض عليها قيمة بعض هذه المنقولات فقبلتها منه وأنها أبلغت النمابة العامة في الجنحة الثانية بأنه تقاضي منها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه كمقدم إيجار وأستدلت على ذلك بإيصال موقع منه يؤيد بلاغها ، وأن النيابة العامة هي التي رفعت عليه الدعوى الجنائية عن هذه الواقعة فقضى فيها وفي الجنحة الثالثة بالبراءة لمدم الاطمئنات لأدلة الإتهام وكان مؤدي ما تقدم أن الأفعال التي تأسس عليها طلب التعويض لا تفيد إنحراف الطاعنة عن حقها في التقاضي إلى الكيد والعنت واللدد في الخصومة ولا تضمن ما يكفى لإثبات كذب الوقائع المبلغ بها ، ومع ذلك أقام الحكم قضاء بالتعويض على أن الطاعنة أساءت بالأفعال المشار إليها استعمال حقها في التقاضي إبتغاء مضارة المطعون ضده -وهو من الحكم استخلاص غير سائغ وتكبيف للأفعال غير صحيع - فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه فساد في الإستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم .



الطعن رقم 1770 لسنة ٥٧ القضائية :

دعون « وقف الدعون » . تقادم « تقادم دعون التعويض » . تعويض .

دعوى التعويض المنظورة أمام المحكمة المدنية . وجوب وقفها لحين صدور الحكم في الدعوى الجنائية نهائيا بالنسبة لجميع المتهمين عند تعددهم في إرتكاب الفعل العنبار المادتان ٢٦٥ ، ٤٥٦ إجراءات جنائية . عدم صدور حكم بات لأحد المتهمين . إعتباره مانعا من سريان التقاده

.,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

من المقرر بنص المادة ٢٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية أنه « إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو في أثناء السير فيها » ولما كان المشرع قد أطباق لفظ الدعوى الوارد بهذا النص ولم يخصصه أو يقيده بأى قيد ، وكان هذا الحكم يتعلق بالنظام العام وبعد نتيجة حتميه لمبدأ تقيد القاضى المدنى بالحكم الجنائي فيما فصل فيه بشأن وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين والوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى قاعله ~ وهو ما نصت عليه المادة ٢٥٦ من ذلك القانون - فإن الوقف المشار إليه يكون عند تعدد المتهمين بإرتكاب هذا الفعل - واجبا حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية بالنسبة فجميع هؤلاء المتهمين .

وإذا كان قيام هذه الدعوى بالنسبة لبعضهم ~ يعد في تطبيق المادة ٣٨٢ من القانون المدنى - مانعا قانونيا يتعذر معه على المضرور أن يرفع دعواه على الباقين أو أحدهم أمام المحكمة المدنية للمطانب بحقه في التعويض عن ذلك النعل ، قبإن تقادم هذه الدعوى لا يسرى في حقه حتى يصدر في الدعوى الجنائية حكم بات بالنسبة لهم جميعا .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وفي حدود ما يقتضيه الفصل فيه - تتحصل في أن المطعون ضدهما الثالث والرابع أقيامنا بشاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٥ الدعنوي ١٣٢٨٦ سنة ١٩٨٣ مندني جنوب القاهرة الإبتمدائية بطلب الحكم بالزام الجهة الإدارية الطاعنة بأن تدفع إليهما مبلغ عشرة ألاف جنيه تعويضا عن الإصابات وسائر الإضرار المادية والأدبية التي لحقت بهما من جراء خطأ أحدثا بعنيها الذي أدبن عندهو وآخر يحكم صندر بشياريخ ١٩٨٠/١/٢١ في الجنعية ٢٧٢٩ سنة ١٩٧٨ حلوان ومحكمة أول درجة حكمت بتساريخ ١٩٨٦/١/١٤ بالزام الجمهة الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون ضده الثالث مبلع ١٢٠٠ جنيه وإلى المطعون ضده الرابع ميلغ ٢٠٠٠ جنيه استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف ٢٣٨٥ سنة ١٠٣ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٧/٣/١١ قضت المحكمة بتأبيد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي ينقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزحت النباية وأبها ا

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنة بسبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه أقام قضاء برفض الدقع المبدى منها بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدنى على حساب مدة هذا التقادم من ١٩٨١/٤/٤ وهو تاريخ الحكم النهائي الصادر ببراءة المتهم الآخر في الدعوى الجنائية ذاتها في حين أنه يتعين الاعتداد في حساب تلك المدة بالحكم الصادر بتاريخ ٢١/١/١/١ بإدانه تابعها ، وهو ما يستوجب قبول الدفع بالتقادم.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه من المقرر بنص المادة ٢٦٥ من قانون الإجراءات الجنائية أنه « إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية . يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية المقامة قمل رفعها أو في أثناء السير فيها » ولما كان المشرع قد أطلق لفظ الدعوى الوارد بهذا النص ولم يخصصه أو يقيده بأي قيد وكان هذا الحكم يتعلق بالنظام العام وبعد نتيجة حتميه لمبدأ تقيد القاضي المدنى بالحكم الجنائي فيما فصل فيم بشأن وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين والوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله - وهو ما نصت عليه المادة ٥٦٦ من القانون - فإن الوقف المشار إليه يكون - عند تعدد المتهمين بارتكاب هذا الفعل واجبا حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية بالنسبة لجميع هؤلاء المتهمين وإذ كان قيام هذه الدعوى بالنسبة لبعضهم - يعد في تطبيق المادة ٣٨٢ من القانون المدني -مانعا قانونيا يتعذر معه على المضرور أن يرفع دعواه على الباقين أو أحدهم أمساء المحكمسة المدنيسة للمطالبسة بحسقسه في التسعسويض عن ذلك الفعل ، قبان تقادم هذه الدعوى لا يسرى في حقه حتى بصدر في الدعوى الجنائية حكم بات بالنسبة لهم جميعا ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيم قد التزم هذا النظر في قضائه فإن النعى عليه بسبب الطعن يكون على غير أساس ،

سسسسسس ۱۹۸۹ جلسة ۷ مـن نـوفـمبر سنة ۱۹۸۹



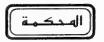
الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٨ القضائية :

تأعين « التنامين الجماعى » . تعويض . التزام . عقد « عقد التأمين الجماعى » . حكم « عيوب التحليل : مخالفة الثابت بالأوراق « الخطأ فى القانون » .

التزام شركة التأمين بجرجب عقد التأمين الجماعي - في حالة وفاة أحد العسال المؤمن عليهم تتبحة حادث - بدنع مبلغ معين للشركة المؤمن لها . ثيوت وفائها بهذا المبلغ . مؤداه . عدم مسئولية الشركة المؤمن في مواجهه الورثة عن التعويض المقضى به . القضاء بالزام شركة التأمين دون بيان الأساس القانوني . مخالفة للثابت في الأوراق خطأ في القانون .

......

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة تسكت أمام محكمة الموضوع يدرجتيها بدفاعها المشار إليه بوجه النعى ، وكان الثابت من نص المادة الرابعة من عقد التأمين الجماعى المقدم من الشركة المؤمن لها أن شركة التأمين الطاعنة تلتزم – فى حالة وفاة أحد العمال المؤمن عليهم نتيجة حادث قبل بلوغ سن الستين – بأن تدفع للشركة المؤمن لها مبلغ تأمين يعادل أجر الاشتراك عن سته وثلاثين شهراً فحسب ، وقد تضمنت الأوراق – ما يفيد قيام شركة التأمين بالرفاء بهذا المبلغ للشركة المؤمن لها التى سددته للورثة فعلا ، ما مؤداه عدم مسئولية شركة التأمين في مواجهتهم عن مبلغ التعويض المقضى به وكان الحكم مسئولية شركة التأمين في مواجهتهم عن مبلغ التعويض المقضى به وكان الحكم المباب الحكم الابتدائي التى خلت بدورها من الرد عليه كما خلا من بيان أسباب الحكم الابتدائي التى خلت بدورها من الرد عليه كما خلا من بيان الناس الفانوني لما قضى به بالنسبة للشركة الطاعنة ، فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وخالف القانون وأخطأ في تطبية .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ويعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون ضدهما الأولى أقامت على الشركة المطعون ضدها الثانية الدعوى ١٩٨٢/٣ مدنى الإسماعيلية الابتدائية بطلب الحكم بالزامها بأن تؤدى إليها مبلغ خمسين ألف جنيه ، وقالت بيانا لذلك أن مورثها المرحوم كان عاملا بالشركة وقد توفي نتيجة إصابته بصعق كهربائي أثناء وسبب عمله ، وإذ وقعت إصابته ووفاته بخطأ من الشركة وسببت له ولها. ولأولادها منه المشمولين بوصايتها أضرارا مادية ومعنوية جسيمة تقدر بذلك المبلغ فقد بأقامت دعواها بطلب الحكم لها به والشركة أدخلت شركة الشرق للتأمين الطاعنة طالبة الحكم بالزامهما متضامنتين بأداء ذلك التعويض تأسيسا على عقد التأمين الجماعي المبرم بينها ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٤/١١/١٨ بالزام الشركتين المدعى عليهما بأن تدفعا إلى المدعية مبلغ عشرة آلاف جنيه إستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف ٩/٢٦٨ ق الإسماعيلية وبتاريخ ٢٣/١١/٢٣ قضت المحكمة بتخفيض مقدار التعويض المقضى به إلى سته آلاف جنيه طعنت الشركة الطاعنة في هذاب الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة به مذكره أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النباية وأبها .

وحيث إن مما تنعاه الشركة الطاعنة على الحكم الطعون فيم أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن مستوليتها طبقا لشروط عقد التأمين الجماعي محدودة عِبلغ معين وقد سددته للشركة المؤمن لها قعللا ، وهو ما تنعدم معه مستوليتها في مواجهه الورثة المدعين وإذ تضمنت الأوراق ما بدل على ذلك وألزامها الحكم بتعويض لا يغطيها العقد دون أن يبين الأساس القانون لما قضى به عليها قانه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وخالف القانون وأخطأ في تطبيقه عا يسترجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع يدرجتيها بدفاعها المشار إليه برجه النعى ، وكان الثابت من نص المادة الرابعة من عقد التأمين الجماعي المقدم من الشركة المؤمن لها أن شركة التأمين الطاعنة تلتزم - في حالة وفاة أحد العمال المؤمن عليهم نتيجة حادث قبل بلوغ سن الستين - بأن تدفع للشركة المؤمن لها مبلغ تأمين يعادل أجر الاشتراك عن سته وثلاثين شهراً فحسب ، وقد تضمنت الأوراق ما يفيد قيام شركة التأمين بالوفاء بهذا المبلغ للشركة المؤمن لها التي سددته للررثة فعلا ، مما مؤداه عدم مستولية شركة التأمين في مواجهتهم عن مبلغ التمويض المقضى به وكان الحكم المطعون فيه قد أحال في الرد على هذا الدفاع الذي تسكت به الشركة على أسباب الحكم الابتدائي التي خلت بدورها من الرد عليه كما خلا من بيان الأساس القانوني لما قضى به بالنسبة للشركة الطاعنة ، فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وخالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقديم .

جلسة ٩ مـن نهفه سينة ١٩٨٩

برئاسة السيد الهستشار / محجم رافعت نفادس نبائب رئيس الهنكهة ومغسوبة :السادة الهستنشلوين / عبد الحجيد سليمان نائب رئيس الهنكهة ، صححد وليد الخاردس ، صحح جدر الدين توفيق وشكرس جمعة مسين .



الطعن رقم ١٨:٦٠ لسنة ٥٣٠ القضائية : -

(أ) نقض « الخصوم في الطمن » .

الإختصام في الطعن بالنقض . شرطه .

(Γ – ۵) إيجار « إيجار الأماكن » . « مقد الإيجار » . « التيزامنات المؤجر » . بطال ن . محكمة الموضوع « سلطتها فعن تقدير الأدلة » . مقد .

(٢) تعدد المستأجرين لمكان واحد . العبرة بللعقد الأسبق في التناريخ الثابت . م ٢٤ ق لسنة ١٩٧٧ . عدم ثبوت تاريخ العقد الآخر أو شبوت أن تاريخه السابق لاحق للأول . الاصحل لمطبيق نص المادة ١٩٧٧ مدنى للمفاضلة بينهما .

(٣) تقدير أدلة الدعري وبعث مستنداتها وإستخلاص الواقع منها من سلطه محكمة الموضوع

(٤) عقد الإيجار . أثره النزام المؤجر بتمكين المستأجر من الإنتفاع بالممين المؤجرة .
 مؤدى ذلك . النزام المؤجر بضمان عدم التعرض مادتان ٥٧١ . ٥٧٧ . مدنى .

 (٥) بطلان العقد . أثره . إعتباره كأن لم يكن زوال كل أثر له فيما بين المتعاقدين بالنسبة للغير لمكل ذي مصلحة التمسك بالبطلان . م ١٩٨٤ مدني .

٢ - مفاد النص في المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن إبجار الأماكن بدل - وعلي ما جري به قضاء هذه المحكمة - على أن النشرع واجه تعدد المستأجرين لمكان واحد بقوينة قانونية قاطعة لا تقبل إثبات العكس مؤداها الإعتداد بالتاريخ الثابت للعقد دون تاريخه العرفي ، ولا زم ذلك أن العقد الأسبق في التاريخ الثابت صحيح دون غيره مما ليس له تاريخ ثابت أولا ولكن لا حق للتاريخ الأول وبذلك فلا محل لتطبيق نص المادة ٩٧٣ من القانون المدنى التي تقتضى نقضت المفاضلة بين عقود إبجار صحيحة ونافذة .

٣ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير إدلة الدعنوى وبحث مستنداتها وإستخلاص الواقع منها دون رقابة عليها في ذلك من سحكمة النقض متى أقامت قضا ها على أسباب سائفة .

٤ - إن عقد الإيجار يلزم المؤجر بتمكين المستأجر من الإنتفاع بالعين المؤجرة ، فإذا وقع تعرض من الغير يستند إلى سبب قانونى يرجع إلى المؤجر جاز للمستأجر أن يرفع دعوى الحق مستنداً في ذلك إلى عقد الإيجار وما بنشأ عنه من ضمان عدم التعرض طبقاً للقواعد العامة عملاً بالمادتين ٥٧١ ، ٥٧٢ من القانون المدنى .

٥ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يترتب على بطلان العقد إعتباره كأن لم يكن وزوال كل أثر له فيما بين المتعاقدين وبالنسبة للفير ، لما كان ذلك وكانت المادة ١٩/١٤ من القانون المدنى تقضى بأنه إذا كان العقد باطلاً جاز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بالبطلان ، وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، ولا بزول البطلان بالإجازة .

المدكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون ضدهما الأول والشاني أقاما على الطاعن والمطعون ضدهما الثالث والرابع الدعوي رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة بور سعيد الإبتدائية بتمكينهما من الإنتفاع بالعقار المزجر لهما المبين بالأوراق وقالوا بيانا لها أن المطعون ضده الثالث أجر لهما غرفة لإستعمالها مكتباً ومساحة من الأرض تابعة لها لإستعمالها مكتبأ ومخزنا بعد إعدادها لذلك وحرر عن ذلك عقدى إيجار مؤرخين ٢/٢/٢٠ . ١٩٧٩/٣/١ - ثابتي التاريخ في ١٩٧٩/٣/٣ وإذ منعهما الطاعن والمطعون ضده الرابع من الإنشفاع بالعين المؤجرة فقد أقاما الدعوى . دفع الطاعن بأن المطعون ضده الثالث أجر له قطعة الأرض سالغة الذكر بعقد مؤرخ ٢٦/١/٢٦ ثابت للتاريح في ١٩٧٩/٩/٣ ندبت المحكمة خبيراً لتحقيق الحيازة . وبعد أن قدم تقريره حكمت بتفضيل عقدي الإيجار الصادرين للمطعون ضدهما الأول والثاني ومنع التعيرض لهما . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستنشاف رقم ١٥٥ لسنعة ٢٣ ق الإسماعيلية (مأمورية بور سعيد) كما إستأنفه المطعون ضده الثالث بالإستثناف رقم ١٥٤ لسنة ٢٧ق الإسماعيلية (مأمورية بور سعيد) وبعد أن ضمت المحكمة الإستثنافين قضت بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٢ بتأييد الحكم المستأنف. ظعن الطاعن في هذا الحكم

بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الرابع وأبدت الرأى في الموضوع برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الرابع أنه لم يقضى لصالحه بشئ قبل الطاعن . كما أنه قبل الحكم الإبتدائي ولم يستأنفه وبالتالي فقد حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة له .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط فيمن يختصم في الطعن بالنقض أن يكون قد قضى لصالحه بشئ قبل الطاعن ، لما كمان ذلك وكمان الحكم المطعون فيه لم يقض بشم على الطاعن لصالح المطعون ضده الرابع الذي حاز الحكم الابتدائي قوة الأمر المقضى بالنسبة له وأصبحت الخصومة في الإستئناف في حقيقتها معقودة بين باقي الخصوم دونه ، فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة له .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم قد إستوفي أوضاعه الشكلية

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصون في التسبيب وفي بيان فلك يقول أن مناط تفضيل أحد المستأجرين لعقار واحد هو سبق وضع اليد . فإذا لم يكن هناك وضع يد فيفضل المستأجر حسن النية الذي سبق بإثبات تاريخ عقته ، ورغم أنه إستأجر العقار ووضع بده عليه فني تاريخ سابق على ثبوت تاريخ عقدي المطعون ضدهما الأول والثاني ، وهن ما طلب من المحكمة

وحيث أن هذا النعي في غير محله ذلك أن النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن ايجار الأماكن على أن تمره عقود الإبجار كتابة ويجب إثبات تاربخها فأمورنة الشهر العقاري الكائن بدانرته العين المؤجرة ... ويحظ على المؤجر ابراء أكثر من عقد الجارواحد للمبنى أو الوحدة منه وفي حالة المخالفة يقع باطلاً العقد أو العفود اللاحقة للعقد الأول بدل - وعلى ما حرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع واجه تعدد المستأخرين لمكان واحد بقرينة قانونية قاطعة لا تقبل انباب العكس مؤداها الإعتداد بالتاريخ الثابب للعقد دون تاريخه العرفي ، ولازه ذلك أن العقد الاسبق في التناريخ الناب صحيح دون غيره مما ليس له تاريخ ثابت أوله ولكن لاحق للتناريخ الأول. وبذلك فيلا محل لتطبيق نص المادة ٥٧٣ من القانون المدنى التي تقتضي المفاضلة بين عقود إبجار صحبحة ونافذه لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أدلة الدعوى وبحث مستنداتها وإستحلاص الواقع متها دون رقابة عليها في ذلك من محكة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة وكان الحكم المطعون فيه قد إستند في قضائه بالإعتداد بعقدي المطعون ضدهما الأول والثاني دون عقد الطاعن إلى ما إستخلصه من الأدلة المطروحة في الدعوى من أن عقد الطاعن لاحق للتاريخ الثابب للعقدين سالفي الذكر ، ومن ثم فإن النعى مما أثاره الطاعن من أنه الأسبق في وضع يده على عين التراع بحسن نية يكون غير منتج ، ويكون النعى على تحير أساس

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ المائية القانون وفي بيان ذلك يقول أنه أحتبى عن عقدي المطعون ضدهم الأول والثاني ومن ثم لا يسوغ إلزامه بالتسليم إلا عن طريق الدعوى غسر المياشرة وهو مالم يصرح به المطعون ضدهما المذكورين بل ، جها إلسه وإلى المطعون ضده الثالث - المؤجر - طلباتهما مباسرة ، وقد ترتب على ذلك أنه لم يتمكن من مطالبة المؤجر - الذي لم يوجه إليه أي طلبات كأثر الدعوى المباشرة قبله - بنفقات ما أقامه من مبان ، وإذ ألزمه الحكم المطعون فيه بالتسليم وأضاع عليه حقوقه القانونية قبل المؤجر وأنه يكون معيباً عا سنتوجب نقشه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن عقد الابجار بلزء المؤجر يشمكن المسيأحر من الإنتقاع بالعين المؤجرة ، فإذا وقع تعرض من الغير يستندالي سب قانوس يرجع إلى المؤجر جاز للمستأجر أن يرقع دعوى الحق مستندا في ذلك إلى عقد الإيجار وما ينشأ عنه من ضمان عده التعرض طبقا للقراعد العامة عملا بالمادتين ٥٧١ ٥٧٣ من القانون المدنى ومن ثم فإن مقولة الطاعر بأنه من الغير ، ودعوى النزاع غير مقبوله بالنسبة له يكون على غير أساس ، هذا الهاأن المقرر - في قضاء هذه المحكمة أنه يترتب على بطلان العقد اعتباره كأن لم يكن وزوال كل أثر له فيما بين المتعاقدين وبالنسبة للغبر ، لما كان ذلك وكانب المادة ١/ ١٤١ من القانون المدنى تقضى بأنه اذا كان العقد باطلا لكل ذي مصلحة أن يتمسك بالبطلان ، وللمحكمة أن تقضى بنه من بلقا ، نفسها ، ولا يزول البطلان بالإجازة، وكأن عقد الإيجار الصادر للطاعن عن عبن المراه باطل بطلانًا مطلقاً وفق منا تصبت عليه المنادة ٢٤ من القنانون رقم ٤٩ لسبه ١٩٧٧ -- على نحو ما سلف - وبالتالي فإنه يعتبر غير موجود ١٠٠ أثر له فيما

بين المتعاقدين أو الغير مما يكون معه الطاعن غاصباً لعين النزاع المؤجرة للمطعون ضدهما الأول والشائي مما يستوجب إلزامه بتسليمها لهما . وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، أما ما أثاره الطاعن بأن القضاء بالتسليم حرمه حقوقه فهو وشأنه مع المؤجر ، ودعوى النزاع ما كانت تحول دون مطالبته بتلك الحقوق ومن ثم فإن النعى مرمته يكون على غير أساس .

ولم تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۱۲ من نوفمبر سنة ۱۹۸۹

برناسة السيد المستشار / ملى السعدني نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين / صحمد تهوّاد شرباش ، صحمد عبد البر حسين نائبي رئيس المحكمة ، خلف فتح للجلب وحسام الجناوس .



الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٣ القضائية :

- (٢ ، ١) إيجار « إيجار الأماكن » « الهنشأت الآيله للسقوط » .
- (١) القضاء بهدم العقار كلياً دون تحديد مهلة لتنفيذه لابطلان .م ٥٩ ق ٩٩ لسنة ٧٧ .
- (۲) عدم تنفيذ المالك للقرار أو الحكم الصادر بتدعيم العقار أثره . للجهة الإدارية والمستأجر القيام يتنفيذه . م ١٠ تق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
 - (٣٠) كم « تسبيع » خبرة ، محكمة الموضوع ،

تبنى الحكم لتقرير الخبير . أثره - إعتباراً جزاً مكملاً لأسبابه دون ما حاجة لتدعيمه بأسباب خاصة .

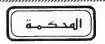
.....

١ - النص في المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه لكل من ذوي الشأن أن يطعن في القبرار المشار إليه بالمادة السابعة في موعد لا يجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه أمام المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨٧ من هذا القانون وعليها في حالة الحكم يالهدم الكلى أو الجزئي أو التدعم أو الترميم أو الصبانة أن تحدد أجلا لتنفيذ حكمها . وفي المادة ٢٤ من ذات القانون على أنه « على شاغلى المين الصادر قرار أو حكم المادة ٢٤ من ذات القانون على أنه « على شاغلى المين الصادر قرار أو حكم

نهائي بهدمها أن يبادروا إلى إخلائها في المدة المحددة في الحكم أو القرار فاذا إمتنعوا عن الإخلاء كان للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم إخلاؤهم بالطريق الإداري » بدل على أن المشرع إستبهدف في حالة القضاء بهذم العقار كلياً أن يبادر شاغلوه إلى إخلاته حفاظاً على الأرواح والأموال وعكيناً للمالك من تنفيذ القرار أو الحكم المشار اليه خلال الأجل المناسب دون أن يرتب بطلان الحكم في حالة خلوه من تحديد هذه المهلة .

٢ - النص في المادة ٦٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه وللجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في حالة إمتناع ذوى الشأن عن تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة بحسب الأحوال في المدة المحددة لذلك أن تقوم بتنفيذه على نفقة صاحب الشأن ويجوز للمستأجر إذا تأخر كل من ذوى الشأن والجهة الإدارية المذكورة عن القيام بتنفيذ مانص عليه القرار النهائي أو قضى به حكم المحكمة بحسب الأحوال أن يحصل على إذن من القضاء المستحجل في أن يجري الأعمال القررة دون حاجة إلى الحصول على موافقة المالك وأن يستوفي ما أنفقه خصماً من مستحقات المالك لديه بدل على أن المشرع قد حدد طريق مواجهة تقاعس المالك عن تنفيذ القيرار النهائي أو الحكم الصادر بترميم العقار بأن أناط ذلك بالجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم وبالمستأجر ذاته في حالة تأخر ذوى الشأن والجهة الادارية عن القيام بتنفيذه.

٣ - القرر - في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والموازنة بينها وفهم الواقع في الدعوى ، وكان تقرير الخبير من عناصر الاثبات التي تخضع لتقديرها دون معقب ، وأنها متى رأت الأخذ يه محمولاً على أسبابه وأحالت إليه إعتبر جزءاً مكملاً لأسباب حكمها دون ماجاجة لتدعيمه بأسباب خاصة أو الرد إستقلالاً على الطعون المرحهة المار



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه القانونية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنين والمطعون ضدهما الأوراق - في أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعنين والمطعون ضدهما الثالث والرابع الدعوى رقم ١١٠٦ لسنة ١٩٧٩ أماء محكمة شمال القاهرة رقم الإبتدائية طعناً على قرار لجنة المنشآت الآلية للسقوط بحى وسط القاهرة رقم المسنة ١٩٧٩ المتضمن إزالة الطابقين الثالث والرابع وغرف سطع العقار المبين بالصحيفة طالباً تعديله إلى الهدء الكلى . ندبت المحكمة ثلاثة من خبراء وزارة العدل لفحص العقار محل الزاع : وبعد أن قدموا تقريرهم حكمت بإلغاء القرار لمطعون فيه وبهدم العقار حتى سطع الأرض . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٩٦ لسنة ١٠٠ ق القاهرة ، كما إستأنف الطاعن الأول بالإستئناف رقم ١٩٨ لسنة ١٠٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٣/١/١/ قصت المحكمة في الإستئنافين بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعون في هذا الحكم بطريق النقش ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها إلترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ، بنعى الطاعنون باولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي ببان ذلك يقولون أن الحكم الإبتدائي - المزيد بالحكم المطعون فيه لم يحدد أجلاً لتنفيذ الهدم المقضى موذلك بالمخالفة للمادتين ٥٩٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

وحيث إن هذا النعي مردود ،ذلك أن النص في المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « لكل من ذوى الشأن أن يطعن في القرار المشار إليه بالمادة السابقة في موعد لايجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه أمام المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون وعليها في حالة الحكم بالهدم الكلى أو الجزئي أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة أن تحدد أجلاً لتنفيذ حكمها « وفي المادة ٦٤ من ذات القانون على أنه « على شاغلي العين الصادر قرار أو حكم نهائي بهدمها أن يبادروا إلى اخلائها في المدة المحددة المحددة في الحكم أو القرار ، فإذا إمتنعرا عن الإخلاء كان للجهة الإدارية . المختصة بشئون التنظيم إخلائهم بالطريق الإداري « يدل على أن المشرع إلمًا إستهدف في حالة القضاء بهدم العقار كليا أن يبادر شاغلوه إلى إخلائه حفاظاً على الأرواح والأموال ، وتمكيناً من المالك من تنفيذ القرار أو الحكم المشار إليه خلال الأجل المناسب دون أن يرتب بطلان الحكم في حالة خلوه من تحديد هذه المهلة ، ولم يذهب الطاعنون إلى أن حلو: من تحديد هذه المهلة قد أثر في مراكزهم القانونية في الدعوي الأمر الذي يضحي معم النعى عليه بهذا السبب غير منتج ومن ثم فهو غير مقبول .

وحبث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطبعون فبيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الإستئناف بأن مالكي العقار محل النزاع قعدا بسوء نية عن تنفيذ حكم سابق بتدعيمه حتى تمكنا من إستصدار قرار هدمه رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ وأنه لايسوغ لهما الإستفادة من غشهما بتمكينهما من إجراء الهدم، الاأن الحكم لم يرد على هذا الدفاع.

وحيث إن هذا النحى مردود ، ذلك أن النص في المبادة ٦٠ من القبالون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « وللجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم في حالة إمتناع ذوى الشأن عم تنفيذ قرار اللجنة النهائي أو حكم المحكمة بحسب الأحوال في المدة المحددة لذلك ، أن تنفيوم بشنفسيذه على نفيقية صاحب الشأن » ويجوز للمستأجر إذا تأخر كل من ذوى الشأن والجهة الإدارية المذكورة عن القيام بتنفيذ مانص عليه القرار النهائي أو قضى به حكم المحكمة بحسب الأحوال أن يحصل على إذن من القضاء المستعجل في أن يجرى الأعمال المقررة دون حاجة إلى الحصول على موافقة المالك وأن يستوفي ما أنفقه من مستحقات المالك لديه يدل على أن المشرع قد حدد طريق مراجهة تقاعس المالك عن تنفيذ القرار النهائي أو الحكم الصادر بترميم العقار بأن أناط ذلك بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم وبالمستأجر ذاته وفي حالة تأخر ذوي الشأن والجهة الإدارية عن القبام بتنفيذه ، لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لايعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع لايغير من النتيجة التي إنتهى إليها ، فإن النعى على الحكم المطعون عدم رده على دفاع الطاعنين في شأن تراخي المطعون ضدهما الأول والثاني في تنفيذ قرار سابق يترميم العقار محل النزاع حالة أن المشرع أفسح للطاعنين - بإعتبارهم مستأجرين لهذا العقار - طريق القبام بأنفسهم بمباشرة هذا الإجراء يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون بباقي الأسباب على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك بقولون أن لجنة المنشأت الآبلة للسقوط سبق أن أصدرت قرارين بهدم الطابقين الثالث والرابع وغرف سطح العقار محل النزاع مع تدعيم بقيته ، وهذه اللجنة مشكلة من مهندسين لايقلون كفاءة عن الخبرا، الشلاثة الذبن ندبتهم المحكمة لمعاينة العبقار ومع ذلك عبول الحكم على التقريرالمقدم من هؤلاء الخبراء رغم تهاتره وتناقضه مع تقرير اللجنة المشار إليها ودون أن يورد أسباب لإقتناعه به أويناقش رد الطاعنين عليه أو على ماتمسك به أولهم من أنه يستأجر شقة بالطابق الأول من ذلك العقار ملحق به منشر لا تعلوه مبان تثقله وتس هدمه

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والموازنة بيشها وفهم السواقسع فى الدعوى ، وكان تقرير الخبير من عناصر الإثبات التى تخضع لتقديرها دون معقب ، وأنها متى رأت الأخذ به محمولاً على أسبابه وأحالت إليه إعتير جز ، أ مكملاً لأسباب حكمها دون ما حاجة لتدعيمه بأسباب خاصة ، أو الرد إستقلالاً على الطعون الموجهة إليه ، وكانت محكمة الموضوع - فى حدود سلطتها التقديرية - قد رأت الأخذ بتقرير الخبرا ، الثلاثة الذين ندبتهم لمعاينة العقار محل النزاع ، والذى لم يستثنى الملحق بالعين المؤجرة للطاعن الأول من الهدم الكلى للعقار ، فإن النعى على هذا الحكم بهذه الأسباب يكون جدلاً في تقدير محكمة الموضوع بلأدلة وفهم الواقع فى الدعوى عا لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

.....

جلسة ١٢ من نوفهبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المُمتشار / طلعت امين صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة الهستشارين / محجد عبتاغ متواس ، دعبد القادر عثمان ، حسين حسّس دياب ومحجد عبد العزبز الشناوس .



الطعين رقم ١٣١٥ لسنة ٥٤ قضائية : ~

(۲،۱۶) عمثل « تصميح اوضاع العاملين » شرقيت : اقدمية . مدة ندمة .

(١) صدة الخدمة الكلسة للعامل الهاصل على مزهل عال أثناء خدمته وتقلت فتته أو عال أثناء خدمته وتقلت فتته المؤلف على منظمة المعلم على المعلم على المعلم المعلم المعلم المعلم المعلم المعلم المعلمة المعلمة المعلمة المعلم المعلم المعلم في وظيفة أو عمل يكسب العامل خبرة في وظيفة أفالية .

(٢) ترشيح الهامل للرقية . لا يكسبه حقا فيما .

(٣) عمل « العاملون بالقطاع العام » إدارات قانونية : تسكين ،

تسكين اعضاء الادارات القانونية بشركات القطاع العام. وجوب الربط بين عضو الإدارة القانونية والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي بهذه الإدارة وبين الوظيفة المعادلة لها والواردة بهء تسكينه على وظيفة تعلو وظيفته مباشرة .شرطه. توافر وظيفة شاغرة وتوافر الشروط فيه لشغل هذه الوظيفة .

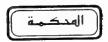
mannana.

۱ - مفاد نص المادة ۲۰ من قانون تصحیح اوضاع العاملین المدنیین بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ - بعد تعدیلها بالقانون رقم ۳۳ لسنة ۱۹۷۸ الذی نشر بالجریدة الرسمیة فی ۱۹۷۸/۱۱/۱۵ وعمل به اعتبارا من تاریخ العمل بالقانون رقم ۱۱ لسنة ۱۹۷۵ - أن العامل الذی حصل علی مؤهل عال وهو فی الخدمة ونقلت فشته او اعبد تعبینه بالفشات علی مؤهل عال وهو فی الخدمة ونقلت فشته او اعبد تعبینه بالفشات

جلسة ۱۲ سن موهمبر سنة ۱۳۸۹ مراز المراز الم الوظيفية المقررة لحملة المؤهلات العلبا التبي تبسدأ من الفئة ذات الربط المالي (٧٨٠/٢٤٠)قبيل ١٩٧٥/٥/١٠ تاريخ نشير القيانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات الخدمة الكلية المحسوبة في اقدميته التي يعتد بها في الترقية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المذكور على أساس تطبيق الجدول الثاني الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة حتى تنريخ الحصول على المؤهل العالى تم إعتبارا من هذا التاريخ يطبق الجدول الاول المتعلق - بحملة المؤهلات العليا براعاة الفئة والأقدمية المحسوبة له وفقا للجدول الثاني ومفاد نص المادتين ١٨ . ١٩ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٦ سالف البيان أن تكون مدة الخدمة الفعلية السابقة المطالب بحسابها في الاقدمية. قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العلمل خبرة في وظيفته الحالية.

٢ - ترشيح الطاعن للترقية ٧ يعتبر قرارا بالترقية ولا بكسم حقا فيها .

٣ - مفاد نصوص المواد ١٦ . ١٣ . ٢٩ مين القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - قبل تعديله بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ ، والمادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ - أن تسكين أعضاء الادارات - القائدنية طبقا للقواعد التي وضعتها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من القيانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف البيان والمخولة بمقتضى المادة ٢٩ منه بوضعها . يقتضى الربط بين عضو الادارة القانونية والوظيفة التي بشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي لهذه الإدارة وبين الوظيفة المعادلة لها والواردة بهذا الهيكل الوظيفي ويتم تسكينه على هذه الوظيفة الاخيرة والمعادلة لوظيفته التي بشغلها إعتبارا من تاريخ صدور الهيكل الوظيفي أما إذا توافرت فيه شهوط شغل وظيفة تعلو هذه الوظيفة اي تالية لها مباشرة فانه يسكن عليها اذا كانت شاغرة إعتبارا من تاريخ إعتماد الهيكل الوظيفي .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيمه وبالقدر اللازم لهذا الطعين - تتحصيل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٨٢ مدني كلى دمنهور على البنك المطعون ضده طالبا الحكم بأحقيته في ضم مدة خدمته بالمؤهل المتوسط الي مدة خدمته بالمؤهل العالى ، ولوظيفة محاء أول بالدرجة الشانية إعتبارا من ١٩٧٨/٧/١ وأحتياطيا من ١٩٧٩/١/١ ومن باب الأحتياط الكلي من ٧٧/١٢ ، وأحقبته في التسكين على وظبفة محام محتاز بالدرجة الشانية إعتبارا من ١٩٨١/١/١٩ . مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق ماليه ، وقال بيانا لدعواه أنه التحق بالعمل لدي المطعون ضده بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣٠ بمؤهل متوسط ، ولحصوله اثناء الخدمة على ليسانس الحقوق سنة ١٩٦٨ أعبد تعيينه في ١٩٦٨/١١/٢٨ بوظيفة محاء بالفئة السابقة ويحق له أزاء ذلك ضم مدة خدمته السابقة الي مدة خدمته بالمؤهل العالى بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . كما يستحق ارجاع أقدميته في وظيفة محام أول الى الوقت المحدد بصحيفة دعواد ، واضاف انه يستحق كذلك التسكين على وظيفة محام ممتاز بالدرجة الثانية إعتبارا من ١٩٨١/١/١٩ - بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وإذ أمتنع المطعون ضده عن تسوية حالته على هذا الاساس فقد اقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . ندبت المحكمة خبيرا ، وبعد ان قدم تقريره حكمت في١٩٨٣/٦/٢٧ بأحقيه الطاعن في ضم مدة خدمته بالمؤهل المتوسط الى مدة خدمته لدى المطعون ضده واعتبار ١٩٦٢/١٢/٣٠ تاريخا لتعيينه لديه واحقيته في الترقية إلى الفئة المالية الثانية اعتبارا من ١٩٨٠/٧/١٢ في وظيفة محام أول وألزمت المطعون ضده بأن يؤدي له مبلغ ٧٥ جنبها قيمة الفروق المستحقة حتى ١٩٨٣/٣/٣١ ورفضت ماعدا ذلك من طلبات. أستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق ، كما استأنفه المطعون ضده امام ذات المحكمة بالإستئناف رقم ٥٤٥ لسنة ٣٩ ق ، وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستثنافين قضت في ١٩٨٤/٢/١٩ بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة اسباب بنعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه عين بالبنك - المطعون ضده عؤهل متوسط في ١٩٨٢/١٢/٣٠ وبعد أن حصل على لبسانس الحقوق أعبد تعبينه - دون فاصل زمني - في وظيفة محام إعتبارا من ١٩٩٨/١١/٢٨ ، وأذ قبضي الحكم برفض طلبه ضم مدة خدمته بالمؤهل المترسط الى مدة خدمته بالمؤهل العالى رغم أحقيته في ضمها طبقا لاحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك لانه لما كانت المادة ٢٠ من قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - بعد تعديلها بالقائون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ الذي نشر بالجريدة الرسمية في ١٩٧٨/١١/١٥ وعمل به إعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - تنص على أن : ~ و تحسب المدد الكلية المحددة لجداول المرافقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية اعتبارا من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل إيهما أقرب. وتحسب المدد الكلية المتعلقة بحملة

المؤهلات العليا والمحددة في الجدول المرفق مع مراعاة التقواعد الآتية : (د) إحتساب مدة الخدمة السابقة على الحصول على المؤهل العالى لمن ثقلت فئته أو أعيد تعيينه بمجموعة الوظائف العالية قبل نشر هذا القانون على آساس تطبيق الجدول الثاني المرفق على حالته حتى تاريخ حصوله على المؤهل العالى ثم على أساس تطبيق المدد المبينة في الجدول الأول المرفق إعتبارا من التاريخ المذكور على حالته بالفئة والأقدمية التي بلغها طبقا للجدول الثاني ولذلك أن العامل الذي حصل على مؤهل عال وهو في الخدمة ونقلت فئنه أو أعيد تعبينه بالفئات الوظيفية المقررة لحملة المؤهلات العليا الني تبدأ من الفئة ذات الربط المالي (٧٨٠/٢٤٠) قبل ٥/١٥/٥/١٠ تاريخ نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تحسب عدد سنوات الخدمة الكليبة المحسوبة في أقدميته التي تعتد بها في الترقية طبقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ المذكور على أساس تطبيق الجدول الثاني الخاص بحملة المؤهلات فوق المتوسطة والمتوسطة حيتي تاريخ الحصول على المؤهل العالى ثم اعتبارًا من هذا التاريخ يطبق الجدول الأول المتعلق بحملة المؤهلات العليا عراعاة الفئة والأقدمية المحسوبة له وفقا للجدول الثناني، وكان مفاد نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ سالف البيان أن تكون مدة الخدمة الفعلية السابقة المطالب بحسابها في الأقدمية قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية لما كان ما تقدم وكان واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعن التحق بالعمل لدى البنك المطعسون ضده بتباريخ ١٩٦٢/١٢/٣٠ بمؤهل متوسط « ديسلسوم تجارة » في وظيفة كاتب وأستيمر في آدا، عمله إلى أن حصل على لبسانس الحقوق دور يسونيس سنه ١٩٦٨ وأعساد السنك تعينيه في ١٩٦٨/١١/٢٨ بسوظيفة مندوب قسضائي مسساعد ، فسم شسغل وظيسفة مندوب قسضائسي ششون قانونية إعتبارا من ١٩٦٨/١١/٢٨ وحصل على الفئة الشادسة في ١٩٧١/٧/١ ، والخامسة في ١٩٧٤/١/١ بوظيفة رئيس وحدة شئون قانونية ، بما مؤداه أن وظيفته بالمؤهل

المتوسط تختلف في طبيعتها عن الوظيفة التي أعيد تعيينه بها بعد الحصول على المؤهل العالى ولا تكسبه خبرة فيها ومن ثم ينحسر عنه حكم الفقرة (د) من المادة ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أنف الذكر ، وإذ التزم الحكم المطعون قبه هذا النظر قان النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث ان الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن مجلس ادارة البنك المطعون ضده قرر بتاريخ ٧٧/١٢ ترقيته الى وظيفة محاء أول بالدرجة الثانية وتم ارسال هذا القرار الى البنك الرئيسي في ذات التاريخ لابدا ، الرأى فيه ، إلا أن البنك الرئيسي لم يعترض عليه خلال عشرة أيام من تاريخ الارسال لورود كتابه بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٤ ومن ثم يكون قرار الترقية نافذ المفعول. طبقاً لنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ ، هذا الى أن ما تضمنه كتاب البنك الرئيسي من طلب ارحاء تنفيذ قرار الترقية لا بعد اعتراضا منه على هذا القرار بل يعتبر طلبا بعد الميماد المحدد بالمادة ١٣ من القانون المشار البه وهو ما لايجوز ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه الى أن الينك الرئيسي لم يعتبمد قرار الشرقية وأن ما جاء بخطابه يعد اعتراضا على القرار ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان البين من مذكرة رئيس مجلس ادارة البنك المطعون ضده ومحضر اجتماع مجلس الادارة المؤرخ ١٩٨٠/٧/١٢ وكذا كتاب البنك الرئيسي للتنمية والإنتمان الزراعي المؤرخ ١٩٨١/٢/١٦ أن قرار مجلس ادارة البنك المطعرن ضده بتاريخ ٧/١٢ / ١٩٨٠ قد اقتصر على ترشيح الطاعن للترقية الى وظيفة محام أول ، وكان هذا القرار لا يعتبر قرارا بالنرفية ولا يكسبه حقا فيها ، فإن احكم الطعون فيه أذ قضى برفض طلب أحقية الطاعن للترقية الى هذه الوظيفة إعتبارا من ١٩٨٠/٧/١٢ يكون قد إنتهى الى النتيجة الصحيحة قانونا ، وبكون النعي عليه إستنادا إلى المادة ٣ امن القانون رقم ١٠٥ لسبة ١٩٦٤ وأيا كان وجه الرأي فيه غير منتج

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفشاد في الإستندلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض طلب أحقبته في التسكين على وظيفة محاء ممناز إعتبارا من تاريخ إعتماد الهيكل الوظيفي للادارة القانونية في ١٩٨١/١/١٩ على أن وظيفة محام أول لم يتم تمويلها الا في ذلك الناريخ وأنه كان يتعين تسكيمه عليها قبل ترقبته لوظيفة محاء ممتاز ، في حين أن الثابت بقرار المطعون ضده المؤرخ ٧٧/١٧/ ١٩٨٠ أن وظيفة صحام أول كانت شاغرة أي محولة بجيزانية البنك في ذلك التاريخ ، وبالتالي بستحق التسكين على وظبفة محاه ممتاز بالتطبيق لاحكام المادتين ٢٩، ٢٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والمادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ وهو ما يعبب الحكم بالحطأ في تطيبق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي في محلم، ذلك أنه لما كانت المادة ١٠ من القانون رقيم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامم والهيشاب العامة والوحدات التابعة لها - قبل تعديله بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ -تنص على أن « تكون الوظائف الفنية في الادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون على الرحه الأتي: مدير عام أدارة قانونية - مدير أدارة قانونية - محام ممتاز - محام أول - محام ثان - محام ثالث - محام رابع » وتنص المادة الثالثة عشر منه على أن « يشترط فيمن يشغل الوظائف الفنية بالإدارات القانونية أن يكون قد مضي على قيده بجدول المحامين المدة المبينة قرين كل وظيفة منها وذلك على النحو التالي : محام أول : القيد أمام محاكم الاستئناف لمدة ثلاث سنوات أو إنقضاء ست سنوات على القبد بالمحاكم الإبتدائية - معام ممتاز: القيد امام محاكم الاستئناف لمدة ست سنوات

أو انقضاء إحدى عشر سنه على الأشتغال بالمحاماه مع القيد أمام محاكم الاستئناف » وتنص المادة ٢٩ منه على أن « تعد خلال سنه من تاريخ العمل بهذا القانون الهياكل الوظيفية وجداول توصيف الوظائف الخاصة بالادارات القانونية الخاضعة لهذا القانون كما تعتمد هذه الهياكل والجداول ويتم شيغيل الوظائف الشياغيرة من الوظائف المحيدة في هذه الجيداول طبيقيا للقواعدوالاجراءات التي تضعها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون » وتنص المادة ٢٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بالقواعد والإجراءات التي وضعتها اللجنة المشار إليها في المادة السابعة على أن « يتم تسكين مديري وأعضاء الإدارات الفانونية العاملين بها عند صدور الهياكل على الوظائف الواردة بها المعادلة للفئات المالية التي يشغلونها حاليا ، على أنه إذا توافرت في أحدهم الشروط المنصوص عليها في القانون لشغل وظيفة أعلى يسكن من توافرت فيه الشروط على هذه الوظيفة الأعلى مع عد. المساس بالأقدميات الحالية . » وقد أصدرت هذه اللجنة ضمن ما أصدرته بتاريخ ٣٠١٨/ ١٩٨٠ القرار رقم ٥ ويقضى بأن « يكون تطبيق المادة ٢٠ من القرار الوزاري رقم ١٧٨٥ لسنة ١٩٧٧ بقواعد وإجراءات إعداد وإعتماد الهياكل الوظيفية طبقاً للأسس التالية: (أ) الوظيفة الأعلى في مراد الشارع هي الوظيفة التالية مباشرة لتلك التي بشغلها عضو الإدارة القانونية وينشأ حقه في شغل تلك الوظائف الأعلى من تاريخ إعتماد الهبكل الوظيفي للإدارة المذكورة إذا كان قد استوفى المدد المبينة بالمادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ دون أي شرط آخر على أن تراعى جهة الإدارة الالتزام بالأقدميات بين أعضاء الإدارات القانونية عند تسكينهم سواء على الوظائف المعادلة أو تلك الأعلى مباشرة (ب) نص المادة ٢٠ لا تبيح لأعضاء الإدارات القانونية شغل الوظائف الأعلى الابقدر الشاغر فيها في الهيكل الوظيفي الجديد حتى لو توافر لغبرهم شروط شغلها » ومفاد هذه النصوص مجتمعة أن تسكين أعضاء

الإدارات القائربية طبقا للقواعد التي وضعتها اللجنة المنصوص عليها في المادة السابقة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ سالف البيان والمخولة بمقتضم المادة ٢٩ منه بوضعها يقتضي الربط بين عضو الإدارة - القانونية والوظيفة التي يشغاها وقت صدور الهبكل الوظيفي لهذه الإدارة وبين الوظيفة المعادلة لها والواردة بهذا الهيكل الوظيفي ويتم تسكينه على هذه الوظيفة الأخبرة والمعادلة برظيفته التي يشغلها إعتبارا من تاريخ صدور الهبكل الوظيفي أما إذا توافرت فيه شروط شغل وظيفة تعلو هذه الوظيفة أي تالية لها مباشرة فإنه يسكن عليها إذا كانت شاغرة إعتبارا من تاريخ إعتماد الهبكل الوظيفي . لما كان دلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب أحفية الطاعن في التسكين على χĹ وظيفة محاء ممتاز تأسيسا على ما قرره أن « البين من الأوراق الهبكل الوظمفي للإدارة القانونية بالبنك إعتمد بتاريخ ١٩٨١/١/١٩ وكان هذا التاريخ هو الذي تم فيه تمويل وظيفة محاء أول وهي الوظيفة التي يتعين تسكين المستأنف عليه فيها قبل ترقيته إلى محام ممتاز فإن قرار البتك المستأنف الصادر منه بعد اعداد هيكل الوظائف بالادارة القانونية وإعتماده بتسكين المستأنف عليه في وظيفة محام أول إعتباره من ١٩٨١/٣/٢٨ وإقراره بالتالي بترقيته إلى محام نمتاز إعتبارا من ٢٢/٥/٢٨ بكون له سنده الواقعي والقانوني ، وكان هذا الذي أورده الحكم ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي إنتهي إليها لأن مطالبة الطاعن بالتسكين على وظيفة محام ممتاز تقتضي اعمال الأحكام السابقة بما توجيه من بيان للوظيفة التي كان يشغلها وقب صدور الهيكل الوظيفي للإدارة القانونية والوظيفة المعادلة بهذا الهيكل ومدى استيفائه لاشتراطات شغلها طبقا لنص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٧ ليبينة ٩٧٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه ، وذلك للوقوف على وظيفة محام أول جاء متفقا وهذه الأحكام من عسدمه ، فسإن الحسكم المطعون فسم يكون قد أخطأ في تطبيقه القانون وعسابه الفسساد في الإستبدلال بما يتوجب تسقيضه جزئينا عسلى أن يسكون مع النقفي الإحالة .

حلسة ١٣ من نوفهير سنة ١٩٨٩



الطعن رقم ٣٥٨٤ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) إيجار « إيجار الأساكن » . عقد .

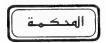
عقد إيجار الأماكن نسبى الأثر من حيث موضوعه وعاقديه . إقادة الزوجة من عقد الإيجار الذي أيرمه زوجها رهين بإستمرار الملاقة الزوجية . طلاقها منه . أثره . إعتبارها من الغير . للمؤجر طلب إخلالها من المين م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨٨ .

(٣) إيجار « إيجار الأ ساكن » أسباب الإخلاء « التنازل عن الإيجار » .

ترخيص المالك للمستتأخر بالتنازل عن الإيجار - وجوب إثباته بالكتابه أو ما يقوم مقامها - جواز إثبات التنازل الضمنى عن الشرط المانع من التأجير بالبينه أو القرائن. علة ذلك.

۱ – عقد إيجار عين للسكنى وعلى – وما جرى به قضاء هذه المحكمة – إنما يخضع للأصل العام المترر قانونا وهو نسبيه أثر العقد فى شأن موضوعه النسبة لعاقدية – وكان شرطة إفاده الزوجة من عقد إيجار المسكن الذى أبرمه وج مقرونا بعلته وهى استمرار رابطة الزوجية فإذا انفصمت عراها فإن العله تكون قد إنقضت ولايبقى لها من سبيل على العين – وكانت الزوجه تعتبر بعد الطلاق شخصا من الغير يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاءها من العين المؤجره لأى سبب من الأسباب المنصوص عليها فى المادة ١٨٨ من قانون رقم ١٣٦٨ لسنة المهلى على واقعة الدعوى ومنها التنازل لها عن المكان المؤجر بغير إذن كتابى صريم من المالك .

٢ - من المقرر - وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة - أن الكتابة في الاذن الخاص والتي تحول دون المؤجر ودون طلب الاحلاء ليست ركنا شكليا بل هي مطلوبة لاثبات " نازل عن الشرط المانع لا لصحته - فيمكن الأستعاضه عنها بالبينة أو القراش في الحالات التي تجبزها القواعد العامة إستثناء فيجوز إثبات التنازل الضمني بالبينه إعتباراً بأن الإراده تستمد من وقائع ماديه وهي تثبت بجميع الوسائل - لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعنة تمسكت أماء محكمة الموضوع بأن المطعون ضدهما الأول والثانية - المالكين علما بواقعة التنازل لها عن إيجار شقة النزاع ولم يعترضا عليه وظلا يقبلان منها الأجرة بموجب إيصالات بالم المستأخر الأصلى بما يفيد موافقتهما الضمنيه على تنازلهما عن شرط حظر التنازل عن الإبجار دون تصريح كماسي من المالك - وكان هذا الدفاع جُوهريا قد بتغير به إن صع - وجه الرأى في الدعوى - وأغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه فإنه يكون معيب بالقصور في التسبيب.



بعد الإطلاع على الإوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعي -تتحصل في إن الطاعنة أقامت الدعوي رقم ١٠١٤ سنة ٨٤ مدني جنوب القاهرة الإبتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهما الأول والثانية بتحرير عقد الجار لها عن شقة النزاع إذ أقامت بها مع زوجها المستأجر الأصلى منذ استئجارها في ١٩٧٠/٦/١ إلى أن وقع خلاف بينهما إنتهى بطلاقها منه في ١٩٧٥/١١/١٦ وتركه الإقامة بها ، وظلت تقيم في العين وتدفع أجرتها بعد ذلك . وجه المطعون ضدهما الأول والثانية طلبا عارضا لأخلاء الطاعنه من شقة النزاع للغصب والتأجير من الباطن . ويتاريخ ١٩٨٥/٤/٣٠ حكمت المحكمية برفض الطلب العارض وإلزام المطعون ضدهما الأولين في مواجهة الثالث - بتحرير عقد إيجار للطاعنه عن شقة النزاع ، استأنف المطعون ضدهما هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٥١١٧ سنة ١٠٢ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٢ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنه وبإخلاتها والتسليم ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النباية مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، إذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنه بالوجه الأول للطعن القصور في التسبيب ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنه على فرض أن واقعه النزاع ليست تركا من المستأجر الأصلي لشقة النزاع وأنبه تنازل لهنا عن إيجارها فانها قد أعلنت المطعون ضدهما المالكين يهبذا التنازل عوجب الانبذار المعلين لهما في ١٩٧٩/٨/٣٠ ، ١٩٧٩/٩/١٠ ويصحيفة الدعبوي رقم ٩٤٦٠ سبنة ١٩٧٩ مدنم جنوب القاهرة الإبتدائية التي أقامتها بطلب الحكم بتحرير عقد إيجار عن شقة النزاع ثم تركتها للشطب ولم يعترضا طوال ست سنوات مما يغيد قبولهما الضمني لهذا التنازل ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محلم ، ذلك أنه ولشن كان شرط إفاده الزوجة من عقد إيجار المسكن الذي أبرمه الزوج مقرونا بعلته وهي إستمرار رابطة الزوجيم فإذا إنفصمت عراها فإن العله تكون قد إنقضت ولايبقي لها من سبيل على العين إعتبار بأن عقد إيجار عين للسكني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة

يخضع للأصل العام المقرر قانونا وهو نسبية أثر العقد في شأن موضوعه وبالنسبه لعاقديه ، وكانت الزوجه تعتبر - بعد الطلاق - شخصاً من الغير يجوز للمؤجران يطلب إخلاءها من العين المؤجرة لاي سبب من الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المنطبق على واقعة الدعوى ومنها التنازل لها عن المكان المؤجر بغير إذن كتابي صريح من المالك إلا إنه لما كانت الكتابة في الأذن الخاص والتي تحول دون المؤجر ودون طلب الإخلاء ليست - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ركنا شكليا بل هي مطلوبة لاثبات التنازل عن الشرط المانع لالصحته فيمكن الأستعاضه عنها بالبينه أو القرائن في الحالات التي تجيزها القواعد العامة إسنتناء فيجوز إثبات التنازل الضمني بالبينه إعتباراً بأن الأراده تستمد من وقائع مادية وهي تثبت بجميع الوسائل لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعنية تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضدهما الأول والثانية - المالكين - علما بواقعة التنازل لها عن إيجار شقة النزاع ولم يعترضا عليه وظلا يقبلان منها الإجرة بموجب إيصالات باسم المستأجر الإصلى بما يفيد موافقتهما الضمنية على تنازلهما عن شرط حظر التنازل عن الإيجار دون تصريح كتابي من المالك وكان هذا الدفاع جوهريا قد يتغير به - إن صح - وجه الرأى في الدعوى ، وأغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة ليحث باقى أسياب الطعن

جلسة ١٣ من نوفهبر سنة ١٩٨٩



الطعن رقم ٥٨٣! لسنة ٥٨ القضائية :

(أ) إيجار « إيحار الأماكن » عقد « فسخ العقد » « التغايل عن العغد » .

الأصل ألا ينفرد بفسخ العقد أحد العاقدين دون رضاء المتعاقد الآخر . التقابل من العقد جواز أن يكون الإتفاق عليه صراحة أو ضمناً م ٩٠ مدنى « مشال بصدد التقابل عن إتفاق يتضمن إقرار المستأجر بإخلاء العين المزجرة » .

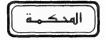
(٢) إيجار « إيجار الأماكن – الل متداد القانونس :

الإمتداد القانوني لعقد الإيجار الخاضع لقوانين إيجار الأماكن حماية مقرره لمصلحة المستأجر : مؤداه ، حقه بعد التعاقد على الإيجار في النزول عنها .

١ – لئن كان الأصل في العقود أن تكون لازمه بمعنى عدم إمكان إنفراد أحد العاقدين بفسخ العقد دون رضاء المتعاقد الآخر إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من الإتفاق بينهما على التقابل منه وإبرام عقد جديد وكما يكون ذلك بإيجاب وقبول صميعين يصح بإيجاب وقبول ضمنيين إذ التعبير عن الإرادة يجوز أن يكون ضمنيا على ما تقضى به المادة ٩٠ من القانون المدنى – لما كان ذلك وكان ضمنيا على ما المحرر في ٣١/٥٨/٥٣٠ إقرار مورث الطاعنة بإخلاء شقة الثابت من الإتفاق المحرر في ٣١/٥٨/٥٣٠ إقرار مورث الطاعنة بإخلاء شقة

النزاع في موعد غايته آخر أبريل سنة ١٩٥٩ ثم إستمر المورث في شغل العين من هذا التاريخ ، وحتى وقاته في سبتمبر سنة ١٩٨٠ وبقاء الطاعنة مقيمة بها بعد وفاة والدها وإستمرارها في سداد مقابل الإنتفاع المنصوص عليه في الإتفاق الأول شهرياً وقبول الملاك ذلك المقابل وسكوتهم عن المطالبة بتنفيذ الإتفاق طوال هذه المدة كما لم يرفعوا دعواهم بالإخلاء سنة ١٩٨٥ إلا بعد إقامة الطاعنة دعواها بطلب الحكم بثبوت العلاقة الإيجارية فإن ذلك كله يؤكد تقابل طرف النزاع عن الإتفاق المحرر في ١٩٥٨/٥/٣٠ ونشؤ علاقة إيجارية بين مورث الطاعنة وبين مبورث المطعون ضدهم ومعهم من يعده - وامتبداد تلك العلاقية إلى الطاعنة بعد رفاة والدها المستأجر الأصلي الذي كانت تقيم معه طبقاً لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وهو مالم ينازع فيه المطعون ضدهم وهي علاقة توافرت لها أركان عقد الايجار طبقاً للمادة ٥٥٨ من القانون المدني من منفعة بشئ معين ومدة وأجرة .

٢ - أنه ولئن كان المؤجر لا يستطيع إنها، عقد الإيجار الخاضع لقوانين إيجار الأماكن إلا لأحد الأسباب الواردة بها ~ إلا أنه لما كان الامتداد القانوني الذي قررته هذه القوانين قد قصد به حماية المستأجرين - فإنه يجوز للمستأجر بعد أن تتم له هذه الحماية بالتعاقد على الإيجار - أن ينزل عنها لمصلحة خاصة به أو باتفاق بينه وبين المؤجر ولمصلحه لهذا الأخير.



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الموقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنه أقامت الدعوى رقم ١٩٨٣ لسنة ١٩٨٥ مدني الأسكندرية الابتدائية « مساكن » بطلب الحكم بثبوت العلاقة الإيجارية بينها وبين مورث المطعون ضدهم عن الشقة موضوع النزاع لإمتداد عقد الإبجار إليها بعد وفاة والدها المستأجر الأصلى ، كما أقامت المطعون ضدها الأولى ومورث باقي المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٢٢٦ لسنة ١٩٨٥ مدني الأسكندرية الإبتدائية « مساكن » بطلب الحكم بإخلاء الطاعنة من ذات الشقة والتسليم إستناداً لإقرار والد الطاعنة بملحق عقد البيع المؤرخ ٢٠/٥٨/٥/٣٠ والمتضمن شرائهها منه العقار الكائن به هذه الشقة بتسليمها خالية لهما وإقرار الطاعنة من يعده بتاريخ ١٩٨٠/١١/٧ بالإخلاء ولحاجتهما إليها . قررت المحكمة ضم الدعرى الثانية للأولى وإحالتهما إلى التحقبق وبعد سماع الشهود حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣١ برفض الدعوبين . إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٥٩ لسنة ٤٣ ق الأسكندرية كما استأنفت الطاعنة بالإستئناف رقم ٥٦٨ لسنة ٤٣ ق الأسكندرية وبعد أن قررت المحكمة ضم الإستئناف الثاني للأول حكمت بتاريخ ٢٩٨٨/٢/١٦ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به في الدعوى رقم ٣٢٢٦ لسنة ١٩٨٥ مدنى الأسكندرية الإبتدائية وبالإخلام والتسليم ، وتأبيد الحكم فيما قضي به في الدعري رقم ٦٧٣ لسنة ١٩٨٥ مدنى الاسكندرية الإبتدائية . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الإستدلال وفي بيان ذلك تقول أن الحكم استخلص من اقرار مورث الطاعنة المؤرخ ٣٠/٥٨/٥/٣٠ تعهده باخلاء الشقة في موعد غايتة آخر إبريل سنة ١٩٥٨ ثم إقرار الطاعنة بتعهدها بالإخلاء في حالة بيم العقار أو هدمه أن إقامة الطاعنة ووالدها بعين النزاع موقوته ولاتفيد وجود علاقة إيجارية بين طرفي النزاع في حين أن الإتفاق المورخ ٣٠٥٨/٥/٣٠ تقايل طرفاه عنه بأستمرار إقامة والد الطاعنه بعد الموعد المحدد لتسليم الشقة وذلك حتى وفاته في سبتمبر سنة ١٩٨٠ واستمرارها من بعده في شغل العين إمتدادا له وسكوت المطعون ضدهم ومورثهم من قبلهم من تنفيذ الإتفاق وقبول الإجرة طوال هذه المدة عا يؤكد نشؤ علاقة إيجارية جديدة كما فسر الحكم الاقرار المورخ ١٩٨٠/١١/٧ الصادر من الطاعنة بالإخلاء على أنه التزام غير موصوف في حين إن الثابت من عبارات ذلك الإقرار أن التزام الطاعنة بإلاخلاء معلق على شرط هو تحقق بيع العقار أو هدمه وإذ لم يعمل الحكم آثر هذا الشرط الواقف فإنه يكون معيبا با يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه ولئن كان الأصل في العقود إن تكون لازمه بمعنى عدم إمكان إنفراد أحد العاقدين بفسخ العقد دون رضاء المتعاقد الآخر إلا إنه ليس ثمة ما يمنع من الاتفاق بينهما على التقايل منه وإبرام عقد جديد وكما يكون ذلك باينجاب وقبول صريحين يصع بايجاب وقبول ضمنيين إذ التعبير عن الإراده بجوزأن يكون ضمنيا على ما تقضى به المادة ٩٠ من القانون المدنى . لما كان ذلك وكان الثابت من الإتفاق المحرر في ٣٠/٥/٥/٣٠ إقرار مورث الطاعنة بإخلاء شقة النزاع في موعد غايشة آخر إبريل سنة ١٩٥٩ ثم إستمر المورث في شغل العين بعد هذا التاريخ وحتى وفاته في سبتمبر سنة ١٩٨٠ وبقاء الطاعنة مقيمة بها بعد وفاة والدها وأستمرارها ومورثها

في سداد مقابل الإنتفاع المنصوص عليه في الإتفاق الأول سيريا وقبول الملاك ذلك المقابل وسكوتهم عن المطالبة بتنفيذ الانفاق طوال هذه المدة كما لم يرفعوا دعواهم بالاخلاء سنة ١٩٨٥ الا بعد اقامة الطاعنة دعواها بطلب الحكم بشبوت العلاقة إلايجارية فإن ذلك كله يؤكد تقايل طرفي النزاء عن الأتفاق المحرر في ١٩٥٨/٥/٣٠ ونشؤ علاقة إيجارية بين مورث الطَّعنة وبين مورب المطَّعول ضدهم ومعهم من بعده وإمتداد تلك العلاقة إلى الطاعنه بعد وفا والدها المستأجر الأصلي - الذي كانب تقيم مده - طبقا لنص الحدة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وهو ما لم ينازع نبيه المطعون ضدهم وهي عالاقة توافرت لها أركان عقد الإيجار طبقا للمادة ٥٤٨ من القانون المدنى من منفعه بشئ معين ومدة وأجره ، لا يغير من ذلك أن المبلغ الذي تعهد المورث بدفعه شهريا. وصف بأنه مقابل انتفاع إذ أن الإجرة لا تعدر ان تكون مقابلا لا ننفاع المستأحر بالعين المؤجره وأنه ولئن كان المؤجر لا يستطيع إنهاء عقد الإيجار الخاضع لقرائين إيجار الأماكن إلا لاحد الأسباب الوارده بها إلا أنه لما كان الامتداد القانوني الذي قررته هذه القوانين قد قصد به حماية المستأجرين فائه يجوز للمستأجر بعد أن تتم له هذه الحماية بالتعاقد على الإبجار - أن ينزل عنها لمصلحة خاصة به أو بإتفاق بينه وبين المؤجر ولمصلحة هذا الأخير وإذكان الاقرار الصادر من الطاعنه والمؤرخ ١٩٨٠/١١/٧ يعني نزولها عن الإيجار إلا أن هذا النزول قد علق على شرط واقف هو تحقق هدم العقار أو بيعه ، ولما كان المطعون ضدهم لم يتحدوا بتحقق هذا الشرط فأن دعواهم بالاخلاء تكون غير مقبوله على هذا الأساس غير أنه وازاء ما أثير في الدعوى حول أحقيه الطاعنه في إمتداد العقد إليها بعد وفاة والدها لاحتجازها مسكننا أخرفي ذات المدينه بغير مقتض وقعود الحكم المطعون فيه عين التعرض لهذه المسألة بعد اذ حجيه عرد دلك ما أرتأه من إننفاء العلاقه الإيجارية على النحو سالف البيان فإنه يتعين نقضه مع الاحالة ودون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ۱۶ من نوفمبر سنة ۱۹۸۹



الطعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٧ القضائية :

(١ ، ٢) نقض و حالات الطمن » . حكم و حجية الأحكام المستعجلة » . قوة الأمر المقضى .

 (١) الطعن بالنقض المبنى على تناقض حكمين إنتهائيين . شرطه . مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى . م ٢٤٩ مرافعات .

(۲) الأحكام المستعجلة عدم إكتسابها قوة الأمر المقضى . الإستثناء . عدم تغيير مراكز الخصوم والوقائع المادية وظروف الدعوى . إقامة الحكم المطعون فيه قضا ٥٠ على وقائع جديده من شأنها تغيير الظروف التي صدر فيها الحكم السابق لاتناقض .

mmmmm

١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - إن مؤدى نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات أن الطعن المبنى على تناقض حكمين إنتهائيين يصح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الأمر المقضى في مسألة ثار حولها النزاع بين الخصوم أنفسهم وأستقرت حقيقتها بينهم بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة بالمنطوق .

٢ - الأصل في الأحكام المستعجلة أنها تقوم على تقدير وقتى بطبيعته
 لايؤثر على الحق المتنازع فيه ومن ثم لاتحوز قوة الأمر المقضى لأن الفصل فيها

لابحسم الخصومة إذ يستند إلى ما ببدو للقاضي من ظاهر الأوراق التي قدمت إليه ليتحسس منها وجه الصواب في الإجراء الوقتي المطلوب منه - إلا أن هذه الأحكام تكون لها مع ذلك حجية موقوته لايجوز معها إثاره النزاع الذي فصل فيه القاضي المستعجل من جديد أمامه متى كانت المراكز القانونية للخصوم والوقائع المادية التي طرحت عليه والظروف التي أنتهت بالحكم هي يعينها لم يطرأ عليها تعديل أو تغيير وكان الحكم الصادر بتاريخ في الدعوى مستأنف مستعجل جنوب القاهرة قد قضى في غيبه المطعون ضده برد حبازة عين النزاع إلى الطاعن تأسيسا على أن حيازتها كانت خالصة للطاعن فسلبها منه المطعون ضده وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على ما ظهر له من أن عين النزاع كانت في حوزة المطعون ضده . وصدر قرار من النياية ا العامة بحماية حيازتة تأييد بقرار من قاضى الحيازة ثم قدم الطاعن للمحاكمة لتعديه عليها في الجنحة وكانت هذه الوقائع الجديدة قد أخفاها الطاعن ولم يسبق طرحها أثناء نظر الدعوى السابقة ومن شأنها أن تؤدى إلى ما استشفه الحكم المطعون فيه من تغير الظروف التي صدر فيها الحكم السابق ومن ثم يكون الطعن غير جائز .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الوقائع - على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في إن المطعون ضده أقام الدعوى ٤٠٩٤ لسنة ١٩٨٦ مستعجل القاهرة على الطاعن بطلب عكينه من إستراداد حبازة المنزل الموضع بالصحيفة

وقال بيانا لدعواه أنه عقب شرائه لعين النزاع نازعه الطاعن أبن خادم البائعين حيازتها وضبط عن الواقعه محضر الجنحة ٤٠٤٢ لسنة ١٩٨٦ المطربة . وصدر قرار النيابة العامة بحماية حيازتة لها وتأبيد هذا القرار من قاضي الحيازة غير أن الطاعن قد توصل بطريق الغش إلى سلب حيازته بأن أقام ضده الدعوى ٢٨٦٥ لسنة ١٩٨٦ مستعجل القاهرة وإستئنافها ١١٩٥ لسنة ١٩٨٦ طالبا رد الحيازه بزعم أن المطعون ضده قد أغتصبها بالقوة مخفيا على المحكمة ضبط محضر الجنحة والقرارين الصادرين فيها ووجه الأعلان بصحيفة تلك الدعوي وبصحيفة إستئنافها إلى عين النزاع رغم علمه بعدم إقامتة فيها فاستصدر الحكم في غفله منه وقام يتنفيذه . ومن ثم فقد أقام دعواه بالطلبات السالفة ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٧/١/١٣ بالطلبات إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ١٤٢ لسنة ١٩٨٧ أمام محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية التي حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٢ بتأبيد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم جوازه وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرة وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قضي برد حيازة عبن النزاع الى المطعون ضده على خلاف الحكم السابق صدوره للطاعن في الدعوى ١١٩٥ لسنة ١٩٨٦ مستأنف مستعجل جنوب القاهرة الإبتدائية عا يستوجب نقضه .

وحيث إن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مودي نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات أن الطعن المبنى على تناقض حكمين انتهائيين يصع حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاءً سابقا حاز قوة الأمر المقضى في مسألة ثار

حو لها النزاع بين الخصوم أنفسهم وأستقرت حقيقتها بينهم بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابة المرتبطة بالمنطوق، وأن الأصل في الأحكام المستعجله إنها تقوم على تقدير وقتي بطبيعتة لايؤثر على الحق المتنازع فيه ومن ثم لاتحوز قوة الأمر المقضى لأن الفصل فيها لايحسم الخصومة إذ يستند إلى ما يبدو للقاضي من ظاهر الأوراق التي قدمت اليه ليتحسس منها وجه الصواب في الإجراء الوقتي المطلوب فيه – إلا أن هذه الأحكام تكون لها مع ذلك حجية موقوته لايجوز معها إثارة النزاع الذي فصل فيه القاضي المستعجل من جديد أمامه متى كانت المراكز القانونية للخصوم والوقائع المادية التي طرحت عليه والظروف التي إنتهت بالحكم هي يعينها لم يطرأ عليها تعديل أو تغيير ، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٨/٣٠ في الدعوى ١١٩٥ لسنة ١٩٨٦ مستأنف مستعجل جنوب القاهرة قد قضى في غيبه المطعون ضده برد حيازة عين النزاع إلى الطاعن تأسيساً على أن حيازتها كانت خالصة للطاعن فسليها منه المطعون ضده وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما ظه له من أن عين النزاع كانت في حوزة المطعون ضده. وصدر قرار من النيابة العامة بحماية حيازته تأيد بقرار من قاضي الحيازة ثم قدم الطاعن للمحاكمة لتعديه عليها في الجنحة ٤٠٤٢ سنة ١٩٨٦ المطرية وكانت هذه الوقائع الجديدة قد أخفاها الطاعن ولم يسبق طرحها أثناء نظر الدعوي السابقة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما إستشفه الحكم المطعون فيه من تغير الظروف التي صدر فيها الحكم السابق ، فإن النعي على هذا الحكم ، بأنه فصل في النزاع على خلاف الحكم السابق يكون في غير محله ومن ثم يكون الطعن غير جائز .

جلسة ١٤ من توفيير سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد الهستشار / محجود شوفس نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة

الهستشارين / اهمد مکس ، ساهر البحيوس ، محمد جمال دامد وانور العادس . مستسارين مستسانين المستسانين المستسانين المستسانين المستسانين المستسانين المستسانين المستسانين المستسانين المست



الطمر رقم ٢٨٧٩ لسنة ٥٧ القضائية : -

إختصاص « الإختصاص الولائي » . نزع الملكبه للمنفعه العامة . إستثناف و الاحكام الجائز إستثنافها » . حكم (الطعن في الحكم) . تعويض .

الطمون في قرارات لجنه الفصل في معارضات نزع الملكية . ولايه المحكمة الابتدائيه بشأنها إقتصارها على نظر هذه الطعون مؤدى ذلك . عدم إختصاصها بالقضاء بالألزام بأداء التعويض . قضاؤها بالألزام قابل للأستئناف وفقا للقراعد العامة وفي المواعيد المقره في قانون المرافعات . وصف الأنتهائيه - وفقا للماده ١٤ ق ٧٥٧ لسنة ١٩٥٤ - لا يلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه نها القانون المذكور .

ansammentan

لما كان المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد خول لجنه الفصل في المعارضات إختصاصا قضائبا هو الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحه نازعه الملكيية وذبي النسأن على التعويضات المقدره لهم عن نزع الملكية أما المحكمة الإبتدائية فتختص وفقا لنص الماده ١٤ من التانون ٧٧ لسنة ١٩٥٤ بنظر الضعون التي تقدم إليها من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الماكية أو من أصحاب الشأن في قرارات تلك اللجان وبالتالي فإنها لا تملك الغضاء بالألزام باداء هذا التعويض فإن فعلت كان قضاؤها بالالزام مجاوزا إختصاصها قابلا للإستئناف وفقا للقواعد العامة ومي المواعيد المقررة في قانون المرافعات .

ولما كان الثابت أنه صدر القرار بنزع ملكية مساحه الأرض المملوكة للمطعون ضدهما الأولتين وآخر وأنهم إعشرضوا على تقدير الشعويض المستحن

۷۸ جلسة ۱۶ من نوفویر سنه ۱۹۸۹ مستنسسسسسسسسس لهم من نزع الملكية أمام لجنه الفصل في المعارضات ثم طعنتا في قرار اللجنه أمام المحكمة الابتدائية ولم تقتصرا على المنازعة في تقدير اللجنه للمتر المربع من الارض فحسب بل طلبتا أيضا الإلزام بالتعويض فقضت المحكمة بالزام الطاعن بأداثه فإنها بذلك تكون قد جاوزت إختصاصها ولا يجوز التحدي في هذا المقام بما نصت عليه المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ من إنتهائيه الحكم الذي يصدر من المحكمة الإبتدائية في الطعن المرفوع البها في قرار اللجنه ذلك أن هذه الإنتهائية لا تلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها هذا القانون ، واذ جاوزت هذا النطاق وقضت بالزاء الطاعن بأداء التعويض عن العقار المنزوع ملكيته ولم تقف عند حد تقديره يكون حكمها قابلا للإستئناف وفقا للقواعد العامة في قانون المرافعات ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وانتهى إلى عدم جواز الإستئناف المرفوع من الطاعن عما قضت به المحكمه للمطعون ضدهما في خصوص طلب الالزاء بالتعويض فإنه يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه .

الهدكهة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلمه .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون ضدهما الأولتين أقامتا الدعوى ٢٠٢٥ لسنة ١٩٧٧ مدني الإسكندرية الإبتدائية على الطاعن والمطعون ضده الاخير يطلب الحكم بتعديل القرار المطعون فيه وتقدير التعويض المستحق لها عن الأرض المنزوع ملكيتها في مشروع مستشفى وادي القمر بمبلغ عشرة جنبهات للمتر الموبع والزام الطاعن بأدائه ، وقالتنا ببانا لذلك أن مراقبة نزع الملكية بالإسكندرية مربعا ، وأنهما تملكان نصفها وقدرت المراقبه جنيها واحدا ثمنا للمتر المربع وإنهما عارضتا في هذا التقدير وأصدرت اللجنه المختصه قرارها بتاريخ ١٩٧٧/٢/٥ برقض معارضتهما فأقامتا دعواهما بطلباتهما سالفة الذكر، ومحكمة أول درجة بعد أن ندبت بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٢ خبيرا وقدم تقريره حكمت بتباريخ ٢٦/٥/٢٦ ببالنزام البطاعين بنأن يبدفع إليهما مبلغ ٥٧٥و ٢٧٧٨ جنيها . جنيها استأنف الطاعن هذا الحكم بالنسبة لقضائه بالالزاء بالإستئناف ١٩١١ لسنة ٤٢ ق وبتاريخ ٢٠/٦/٦/٢٠ قضت المحكمة بعدم جواز الإستئناف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكره أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرقة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ قضي بعدم جواز الإستنناف بالتطبيق للمادة ١٤ من قانون نزع الملكية للمنفعه العامه الرقيم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ في حين أن الحكم المستأنف قضى في امرين أولهما تقدير قيمه الأرض المنزوعة ملكيتها وثانيهما الالزام بأداء ذلك النقدير وأقتصر النزاع أمام محكمة الإستئناف على الالزام فقط فيكون الحكم الصادر بشأنه قابلا للإستئناف وفقا للقواعد العامه الوارده في قانون المرافعات.

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد خول لجنه الفصل في المعارضات إحتصاصا قضائيا هو الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحة نازعة الملكية وذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزع الملكية أما المحكمة الابتدائية فتختص وفقا لنص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ينظر الطعون التي تقدم اليها من المصلحه القائمه باجراءات نزع الملكمة أو من أصحاب الشأن في قرارات تلك

اللجان وبالبالي فانها لا قدك القضاء بالالزام بأداء هذا التعويض فإن فعلت كان قضاؤها بالألزام مجاورا إختصاصها قابلا للأستلناف وفقا للقواعد العامه وفي المواعيد المقررة في قانون المرافعات ، ولما كان الثابت أنه صدر القرار منزع ملكية مساحة الأرض الملوكم للمطعون ضدهما الأوليين وأحر وانهم إعترضوا على تقدير التعويض المستحق لهم من نزع الملكية أمام لجنه الفصل في المعارضات ثم طعنتا في قرار اللجنه أمام المحكمة الابتدائية ولم تقتصرا على المنازعة في تقدير اللجنه للمتر المربع من الأرض فحسب بل طلبتا أيضا الالزاء بالتعويض فقضت المحكمة بالزاء الطاعل بأداثه فإنها بدلك تكون قد جاوزت إختصاصها ، ولا يجور التحدي في هذا المقام عما نصب عليه المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ من انتهائيه الحكم الذي يصدر من المحكمة الإبتدائية في الطعن المرفوع اليها في قرار اللجنه ذلك أن هذه الانتهائية لا تلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها هذا الفانون ، واذ جاوزت هذا النطاق وقضت بالزام الطاعن بأداء التعويض عن العقار المنزوع ملكيته ولم تقف عند حد تقديره يكون حكمها قابلا للإستشاف وفقا للقواعد العامه في قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر وإنتهى إلى عدم جواز الإستئناف المرفوع من الطاعن عما قضت به المحكمة للمطعون ضدهما في خصوص طلب الالزام بالتعويض فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن المرضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الغاء الحكم المستأنف في خصوص قضائه بالالزام.

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقس نائب رئبس المحكمة وعصوبة عصده

الهستشارين /أجهد مكس ، ما هر البحيرس ، مجهد جمال جامد وانور العاصص . مريين المريين المستقدين المستقدين المستقدين المستقدين المستقدين المستقدين المستقدين المستقدين المستقدين المستقد



الطعن رقم ٥٣٦ السنة ٥٥ القضائية : -

دعوس « إعنبار الدعوس كان لم تكن » ، إعلان ، دفوع » الدفع بإعنبير الإستئناف كان لم يكن » ، إستئناف ، حكم « مخالفة الثابت بالأوراق »

إعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم تعلن الى المدعى عليه حلال ثلاثة أشهر م ٧ مرافعات ، من كان له أكثر من صغه من المدعى عليهم كفاية تسليم صورة واحده من أصل الإعلان . إعلان المطعون ضدها عن نفسها ويصفتها بصورة واحدة من صحيفة الإستد أف حلال المبعاد ، صحيح ، الحكم بإعتبار الإستناف كأن لم يكن رغم ذلك ، مخالفه الثابت بالأدان السنسيسيسين

نصت المادة ٧٠ من قانون المرافعات على أنه » يجور بنا على طلب المدعى عليه بالحضور في عليه إعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفه الى قلم الكتاب وكان ذلك راجعا إلى فعل المدعى » واذ كان يكفى - وعلى ما جرى به قضا و هذه المحكمة - تسليم صوره واحدة من أصل الإعلان لمن كان له أكثر من صفه من العلن اليهه ، وكان الشايت في الأوراق أن صحيفه الإستشناف أودعت نلم الكتاب بتساريخ ١٩٨٤/٧١١ وأعلنت إلى المطعون ضدها الأخيره عن نفسها وبصفتها بتارخ ، فإن تكليفها بالحضور يكون قد نم صحيحا في خلال الثلاثة أشهر المقررة قانونا ، ولا يغير من ذلك ما ذينت به الصحيفة من أنها أستلمت الصورة عن نفسها فقط أما المعلن إليها التائمة فغير مقيمة في هذا العنوان إذ مؤدى هذه العبارة أن المطعون ضدها الثانية - الوصدة في هذا العنوان إذ مؤدى هذه العبارة أن المطعون ضدها الثانية - الوصدة السابقة عليها وعلى أخواتها القصر - لاتقيم في عين النزاع ، لما كان ذلك

وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيسا عليُّ أن المطعون ضدهما الأخيره لم تعلن بصفتها وصيه خلال هذه الثلاثة أشهر المقررة قانونا فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق.



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبد المستشار المقرر والمراقعه وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٤٧٥٣ لسنة ١٩٨١ مدني حنوب القاهرة الابتدائية على المطعون ضدهم إنتهي فيها إلى طلب الحكم في مواجهة المطعون ضدها الثانية بعدم الإعتداد بعقد الايجار المؤرخ ١٩٨٠/١١٨ الصادر من الشركه المطعون ضدها الأولى إلى المطعون ضدها الثالثه والزام الشركة بتحرير عقد إيجار له عن تلك الشقه ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاربخ ١٩٨٤/٦/٥ برقض الدعوى ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف ٥٨٦٦ لسنة ١٠١ ق . ودفعت المطعون ضدها الثالثة بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن ، وبتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٠ قضت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم بكن طعر الطاعر في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقعتر الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة ليظره وفيها التزمت النباية , أيها .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة التابت بالأوراق ذلك أنه في حين أن المطعون ضدها الأخيرة أعلنت عن نفسها وبصفتها وصية بصحيفه الإستنناف خلال مدة الثلاثة أشهر المقرة قانرنا الا أزالك المطعون فيه أخذا بمفهوم خاطيء لعبارة زيلت بها ورقة الإعلان - مفادها أن المطعون ضدها الثانية لاتقيم بعين النزاع - انتهى الى أنها اعلنت عن نفسها فقط لا باعتبارها وصيه وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه إذ نصت المادة ٧٠ من قانون المرافعات على أنه « يجوز بنا ، على طلب المدعى عليه إعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالخضور في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفه إلى قلم الكتاب وكان ذلك راجعا إلى فعل المدعى وكان يكفي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تسليم صورة واحدة من أصل الاعلان لمن له أكثر من صفة من المعلن البهم - وكان الثابت في الأوراق أن صحيفة الإستئناف أودعت قلم الكتاب بشاريخ ٢٩٨٤/٧/١١ وأعلنت الى المطعون ضدها الأخيرة عن نفسها وبصفتها بتاريخ ١٩٨٤/٨/١٣ ، قبار تكليفها بالحضور يكون قد تم صحيحا في خلال الثلاثة أشهر المقررة قانونا ولايفير من ذلك ما ذيلت به الصحيفه من أنها « أستلمت الصورة عن نفسها فقط أما المعلن إليها الثانية فغير مقيمة في هذا العنوان » أذ مؤدى هذه العيارة أن المطعون ضدها الثانية - الوصيه السابقه عليها وعلى أخواتها القصر - لا تقيم في عين النزاع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإعنبار الإستنتاف كأن لم يكن تأسيسا على أن المطعون ضدها الأخدة لم تعلن بصفتها وصية خلال مدة الثلاثة أشهر المقررة قانونا ، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق عا يوجب نقضه .

·

برئاسة السيد الهستشار / محجود شوقى نائب رئيس المحکهة وعضوبة السادة الهستشارين / احجد مکس ، ماهر البحيرس ، سحجد جمال دامد و أنور العاصس ،

جلسة ١٤ من نوفهير سنة ١٩٨٩



الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٥٧ القضائية :

دعوى « الصفه في الدعوى » . دفوع ، الدفع بعدم قبول الدعوى . نيابة قانونية . حكم « عيوب التدليل : الخطأ في القانون » .

التائب لأى من طرقى الدعوى فى مباشرة إجراءات الخصومة . ليس غرفا فى لراع الدائر حول الحق المدعول الدعوى حول الحق المدعوى حول الحق المدعوى الدعوى حول الحق المدعوى المدعوى المدعوى المدعود المدعون المدعود المدع

من ينوب عن أى من طرفى الدعوى فى مباشرة إجراءات الخصوصة لا يكون طرفا فى النزاع الدائر حول الحق المدعى به ولذا يكتفى منه أن تشبت له صلاحيه هذا التمثيل قانونا حتى تكون له الصفه الإجرائية اللازمه لصحا شكل الخصومة فإذا حكم بعدم قبول الدعوى تأسيسا على عدم ثبوت صفه مباشر الإحراءات فى تمثيل الخصم فإنه يكون قضاء فى الشكل تنحسر حجيته فى حدود إجراءات الخصومة ذاتها ولا يتعداها إلى غيرها ولا تمتعه من مباشرة دعوى جديد، ولو الخصومة ذاتها ولا يتعداها إلى غيرها ولا تمتعه من مباشرة دعوى جديد، ولو

الهدكحة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن بصفته مصفيا لثلاث تركات أقام الدعوى ٣٠٨٥ لسنة ١٩٧٨ مدنى الجيزة الأبتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم بسقوط الحق في الحكم مدنى الجيزة الأبتدائية واستثنافه ١٩٣٨ لسنة ٧٥ ق القاهرة وضمن صحيفه دعواه أنه سبق له أن أقام الدعوى ١٩٣٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى الجيزة الأبتدائية بالطلب ذاته ولم يقدم ما يفيد تعبينه مصفيا لتلك التركات فقضى فيها بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صغه ، وإذ أستصدرتها وتبين تثبت . صفته فقد أقام دعواه بالطلب السالف ، ومحكمة أول درجة حكمت تثبت . صفته فقد أقام دعواه بالطلب السالف ، ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ١٩٨٦/١٨/٢ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالدعوى بتاريخ ١٩٧٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى الجيزة الابتدائية . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالأستئناف ١٩٧٧ لسنة ١٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١١/١/١٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النبابة مذكره أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في مذه مدورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النباية رأيها .

جسه ۱۰۰۰ من موجیر سده ۲۰۰۰ من موجیر کار ۲۰۰۰ من ۱۰۰۰ من موجیر سده ۲۰۰۰ من موجیر سده ۲۰۰۰ من موجیر شده ۲۰۰۰ من وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقة ذلك أنه اعتبر الحكم الصادر في الدعوى ١٣٢٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى الجيزة الأبتدائية قضاء صادرا في الموضوع في حين أنه قضي بعدم قبول الدعوى لعدم تقديمة ما يدل على صفته في رفعها فاقتصر بذلك على بحث صلته كمباشر لاجراءات الدعوي بالخصم الأصيل الذي يمثله ولم يعرض لموضوع الدعوى ولا لحق الأصيل في اقامتها فلا تكون له حجية في الدعوى الراهنة .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن من ينوب عن أي من طرفي الدعوي في مباشرة إجراءات الخصومه لا يكون طرفا في النزاع الدائر حول الحق المدعى به ولذا يكتفي منه أن تثبت له صلاحيه هذا التمثيل قانونا حتى تكون له الصفه الأجرائية اللازمه لصحه شكل الخصومه فإذا حكم بعدم قبول الدعوى تأسسا على عدم ثبوت صفه مباشر الأجراءات في تمثيل الخصم فإنه يكون قضاء في الشكل تنحسر حجيته في حدود إجراءات الخصومة ذاتها ولا يتعداها إلى غيرها ولا تمنعه من مباشرة دعوى جديده ولو كان سند الصفه سابقا على ذلك الحكم لما كان ذلك وكان الحكم السابق صدورة قي الدعوى ١٣٢٣ لسنة ١٩٧٧ مدني الجيزة الأبتدائية قد إقتصر على القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفه تأسيسا على أن الطاعن لم يقدم ما يدل على صفته مصفيا فإن الحكم على هذا النحو لا تكون له حجيه في الدعوى الحالية وإذ قضى الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه على خلاف ذلك بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه عا بوجب نقضه .

جلسة ١٤ سن نوفمبر سنة ١٩٨٩ ج

771

الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٧ القضائية :

(٢ ، ١) معاهدات « إتفاقية تنفيذ الأحكام بين دول الجامعه العمربية » . حكم « تنفيذ الأحكام الأجنبية » .

(١) الاتفاقات الدولية الجساعية . لا تازم إلا الدول أطرافها في علاقاتهم المتبادلة إنضمام مصر إلى إتفاقيه تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعه العربية للدول غير الموقعه عليها أن تنضم إلى الأتفاقية فتسرى أحكامها في شأتها بعد تنفيذ الأجراءات المعينه فيها . المادة العاشرة من الإتفاقية .

(۲) التحلل من الإلتزام بأحكام إتفاقيه تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية لا يتم إلا بإجراءات الآنسجاب المنصوص عليها في الأتفاقيه . عدم إرتباط ذلك باستمرار العضوية بالجامعه إنضمام إحدى الدول العربية إلى الأتفاقية وقت تجميد عضوية مصر بالجامعة العربية . أثره .

١ – لما كان النص في المادة ٣٠١ من قانون المرافعات وهي آخر مواد الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الرسمية الأجنبيه على أن « العمل بالقواعد المنصوص عليها في المواد السابقه لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التي تعقد بين الجمهورية وبين غيرها من الدول في هذا الشأن وكان المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الإتفاقيات الدولية الجماعيه تلزم الدول أطرافها في علاقاتها المتبادلة ، وهي الدول التي صدقت عليها على النحو الذي يحدده تشريعها الداخلي وقامت بإيداع وثائق هذا التصديق بالطريقه التي توجبها كل إتفاقيه ، وكانت مصر قد إنضمت إلى إتفاقيه تنفيذ الأحكام المعقوده بين دول الجامعة العربية والموقع عليها ، في ١٩٥٣/٦/٩ وصدر القانون ٢٩ لسنة ١٩٥٤ بالموافقة عليها ، وكان لدول الجامعه غير الموقعه على هذه الأتفاقيه أن تنضم إليها بالأجراءات المنصوص عليها في الماده العاشره منها فتسرى أحكامها في شأن هذه الدولة بعد تنفيذها الأجراءات التي بينتها المادة الحادية عشر من الأتفاقيه.

٢ - نصت الماده الثانية عشر على أن لكل دولة مرتبطه بهذه الأتفاقيه أن تنسحب منها وذلك بأعلان ترسله إلى الأمن العام لجامعة الدول العربية ويعتبر الإنسحاب واقعا بعد مضي سته أشهر من تاريخ إرسال الأعلان به على أن تبقى أحكام هذه الأتفاقيه سارية على الأحكام التي طلب تنفيذها قبل نهاية المدة المذكورة . بما صؤداه أن الألتزام بأحكام هذه الأتفاقيمة لا يتم التحلل منه إلا بالإجراءات المنصوص عليها فيها ، ولا يرتبط باستمرار العضوية بجامعة الدول العربية ، لما كان ذلك وكان البنك الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن دولة الأمارات العربية المتحدة استوفت إجراءات إنضمامها إلى هذه الأتفاقيه ، وكان مفاد هذا الدفاع إن صح أن تكون أحكام الأتفاقيه هي الواجيه التطبيق

على واقعه الدعوى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر على مجرد القول بأن مصر لم تكن تتمتع بعضوية جامعه الدول العربية عند ما أنضمت دولة الأمارات العربية المتحدة إلى هذا الانفاقيه وحجب بذلك نفسه عين ببحث مدى توافر شروط سرمان أحكامها على واقعة الدعوى ، فإنه يكون معييا بما يوجب تقضه .

الهدكمة

بعد الإطلاء على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبد المستشار المقرر والم اقعه وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تنابصل في أن البنك الطاعن أقاء الدعوى ٩١٠٦ سنة ١٩٨٤ مدنى الجيرة الأبتدائية على المطعون ضده وطلب القضاء بتنفيذ الحكم الصادر له مين محكمة الشارقه المدنية في دولة الأمارات العربيه المتحدة بتاريخ ١٩٨٢/٣/١١ في الدعنوي ١٢٩ سنة ١٩٨٢ بشيوت مبلغ ١٥٨٦٩٧ درهم الامارات في ذمة المطعون ضده وأسس دعواه على أن هذا الحكم النهائي واحب التنفيذ في جمهورية مصر العرببه طبقا لاتناقيه تنفيذ الأحكام المعقودة بين مصر وبعض دول الجامعة العربية والتي إنضمت إليها دولة الأمارات العربية المتحدد. ومحكمة أول درجة حكمت بتاريخ ٢٩٨٥/١/٣٠ بالطلبات . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف ٢١٣٨ سنة ١٠٢ ق ، ويتاريخ ١٩٨٧/٤/٨ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورقعش الدعوى طعن انبنك في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النبابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة وأيها .

وحيث إن مما ينعاه البنك الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفي بيان ذلك يقول أن أحكام اتفاقيه تنفيذ الأحكام المعقودة بين مصر وبعض دول الجامعة العربية والتي وافقت مصر عليها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ هي الأحكام الواجبة التطبيق على الدعوى مادامت مصر لم تنسحب منها، وطبقا للمادة العاشرة من الأتفاقيه فإن لدولة الجامعه غير الموقعه أن تنضم اليها والثابت إن دولة الأمارات العربية المتحدة ، قد إنضمت في ١٩٧٢/٧/٦ ، غير أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن أي التزام يقرره مجلس جامعه الدول العربيه يقتصر أثره على الدول التي تتمتع بالعضوية فلا تلتزم مصر بأحكام الاتفاقيه قبل دولة الأمارات العربية المتحدة التي انضمت إلى الأتفاقيه سنة ١٩٨٧ بأن فترة تحميد عضوية مصو بالجامعة العربية بكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان النص في الماده ٣٠١ من قانون المرافعات وهي آخر مواد الفصيل الخياص يشتقيذ الأحكام والأوامر والمستندات الرسميه الأجنبيه على أن العمل بالقواعد المنصوص عليها في المواد السابقه لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التي تعقد بن الجمهورية وبين غيرها من الدول في هذا الشأن وكان المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الاتفاقيات الدولية الجماعية تلزم الدول أطرافها في علاقاتها المتبادلة ، وهي الدول التي صدقت عليها على النحو الذي يحدده تشريعها الداخلي وقامت بإيداع وثائق هذا التصديق بالطريقة التي توجبها كل اتفاقيه ، وكانت مصر قد إنضمت إلى اتفاقيه تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعه العربيه والموقع

عليها في ١٩٥٣/٦/٩ رصدر القانون ٢٩ لسنة ١٩٥٤ بالمرافقة عليها ، وكان لدول الجامعة غير الموقعة على هذه الاتفاقية أن تنضم إليها بالأجراءات المنصوص عليها في المادة العاشرة منها فتسرى أحكامها في شأن هذه الدولة بعد تنفيذها الأجراءات التي بينتها المادة الحادية عشر من الإتفاقيه كما نصت المادة الثانية عشر على أن لكل دوله مرتبطه بهذه الاتفاقيه أن تنسحب منها وذلك بأعلان ترسله إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ، ويعتبر الأنسحاب واقعا بعد مضى سته أشهر من تاريخ ارسال الأعلان به على أن تبقى أحكام هذه الأتفاقيه ساريه على الأحكام التي طلب تنفيذها قبل نهاية المدة المذكور عا مؤداه أن الالتزام بأحكام هذه الأتفاقيم لا يتم التحلل منه إلا بالأجراءات المنصوص عليها فيها ، ولا يرتبط بأستمرار العضوية بجامعه الدول العربيه ، لما كان ذلك وكان البنك الطاعن قد تمسك أماء محكمة الموضوع بأن دولة الأمارات العربية المتحدة استوفت احراءات انضمامها الى هذه الاتفاقيم ، وكان مفاد هذا الدفاع إن صح أن تكون أحكام الإتفاقيه هي الواجبة التطبيق على واقعه الدعوى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر على مجرد القول بأن مصر لم تكن تشمتع بعضوية جامعه الدول العربية عندما إنضمت دولة الأمارات العربية المتحدة إلى هذه الاتفاقيه وحجب بذلك نفسه عن بحث مدى توافر شروط سربان أحكامها على واقعه الدعرى فانه بكون معيبا بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة الميد الهستشار / محمد أمين طبوم غائب رئيس الهمکجة وعضوية السادة الهستشارين / محمد جمال الدين شاقانس نائب رئيس الهمکجة ، صلاح سحمود عويس ، محمد رشاد مبروگ و الميد خلف .



الطعن رقم ١٩٨١ لسنة ٥٤ القضائية :

إيجاد « إيجاد الأصاكن » « إيجاد الأصوال المملوكة للدولة » . عقد .

العقد . تمامه يتطابق الايجاب والغبول المعتبر قانونا . م ٨٩ مدنى . عقود الإيجار التى تبرمها
المجالس المحلية للمدن والمراكز عن الأموال المملوكة للدولة . إنعقادها يتمام التصديق عليها
من المجلس المحلى للمحافظة وأعتمادها وفقا للقانون . المواد ١٢ . ١/٤١ ، ٥٠ / ١ ق ٥٠

مفاد المادة ٨٩ من القانون المدنى أن العقد لا يتم إلا بتطابق الإيجاب مع قبول معتبر قانونا وكان المناط في إنعقاد عقود الإيجار التي تبرمها المجالس المحلية للمدن والمراكز عن الأموال المملوكة للدولة وعلى ما يبين من نصوص المواد ١٩٤٧ ، ١/٥١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى الذي يحكم واقعة النزاع - واللائحة التنفيذية له هو بتمام التحديق عليها من المجلس المحلى للمحافظة واعتمادها وفقا للقانون



بعد الاطلاء على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوقى أوضاعه الشكلمة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوي رقم ١٣٤٧ سنة ١٩٨٠ مدني أسوان الأبتدائية بطلب الحكم على المطعون عليهما الأول والثاني في مواجهة المطعون عليه الثالث بصحه ونفاذ عقد الإيجار الشفهي المبرم بينه وبين الوحدة المحلبة لمدينة ومركز أسوان عن قطعة الأرض المبينة بالأوراق. وقال بيانا لذلك أنه إستأجر هذه الأرض من الوحدة المحلية المذكورة نظير أجرة شهرية مقدارها خمسون جنيها لمدة عشر سنوات وأقام منشآت ومبان عليها واتفق على أن تؤول ملكيتها إلى الجهة المؤجرة بعد انتهاء مدة الأجاره بعد خصم قيمتها من الأجرة المستحقة ، وإذ تقاعست الجهة المزجرة عن تحرير العقد فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان . بتاريخ ١٩٨١/٤/٣٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف قنا بالإستئناف رقم ١٩٩ سنة ٥٦ ق مدنى وبعد أن احالت الدعوى إلى التحقيق حكمت بتاريخ ١٩٨٤/٤/٨ بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها النزمت النيابة رأيها . وحيث إن الطعن أقيم على أسباب أربعة ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه البطلان لمخالفة القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابث بأقوال الشهود إذ أستند في تأبيد قضاء محكمة أول درجة برفض الدعوى إلى إن الأجراءات التي تمت في سبيل إبرام عقد الإيجار لا تعد إبجابا للعقد أو قبولا له ولا تعدو أن تكون دراسات لازمه لابرامه تطرح بذلك دلاله الصورة الضوئية للشهادة الصادرة من الوحده المحلية والتي لم يجحدها المطعون عليهم يخصوص قيام هذا العقد والتفت عن الرد على دفاعه بصوريه المستندات المقدمة من المطعون عليهما الأول والثاني وحصل أقوال شهوده الداله على قيام العقد مستوفيا إركائه عا يخرج بها عن مدلولها .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أنه لما كان مفاد المادة ٨٩ من القانون المدنى أن العقد لا يتم الابتطابق الإيجاب مع قبول معتبر قانونا وكان المناط في إنعقاد عقود الإيجار التي تبرمها المجالس المحلية للمدن والمراكز عن الأموال المملوكة للدولة وعلى ما يبين من نصوص المواد ١/٥٠ ، ١/٤١ ، ١٥٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى الذي يحكم واقعة النزاع واللاتحة التنفيذية له هو بتمام التصديق عليها من المجلس المحلي للمحافظة واعتمادها وفقا للقانون . وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاء برفض الدعوى على ما خلص إليه - في حدود سلطته التقديرية ومن واقع المستندات والادلة المردده في الدعوى وما أطمأن إليه من أقوال الشهود فيها عا لا يخرج عن مدلولها من أن ثمة عقد إبجار لم ينعقد بين الطاعن والمطعون عليهما الأول والثاني بصفتهما وإن الاجراءات التي إتخذت في هذا الصدد لا تعدو أن تكون دراسات تسبق الايجاب بالعقد أو قبوله

ولا تعد فى ذاتها إيجابا بالعقد ولا قبولا له مزديا إلى إنعقاده وكان هذا الذى خلص إليه الحكم له أصله الثابت بالأوراق ويكفى لحمل قضاء فلا عليه إن لم برد على ما دفع به الطاعن من صورية المستندات المقدمة من المطعون عليهما سالفى الذكر ولا تعدو منازعة الطاعن فى قبام العقد أن تكون جدلا موضوعيا فى تقدير محكمة الموضوع للادلة عا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩



الداعي رقم ٧٣٨ لينية ٥٣ القضائية :

(١) هندات عامة . أشخاص إعتبارية .

الشخص الإعتباري . خصائصه . المادتان ٥٢ و ٥٣ من القانون المدني . الهيشات العامة . سماتها . ق ٦١ لسنة ١٩٩٣ . إكتسابها صفة الشخص الإعتباري . شرطه .

(۲) قانون « تغسیره » .

النص القانوني . لا محل للخروج عليه أو تأويلة بدعرى تعسيره متى كان واضع بلى المعنى . الاستهداء بما تضمنته المذكرة الايضاحية من بيانات لا تتفق وصريح عبارة النص . خطأ .

(۲ ، ۳) هیئات مامق . اشخاص اعتباریت . ایجار « ایجار الآ ماکن » « انهاء العقد » .

(٣) هيئة الرقابة الإدارية لا تعد هيشة عامة . ليس لها من الخصائص الأساسية ما تكتسب يها الشخصية الإعتبارية . علة ذلك . ق ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الرقابة الإدارية .

(٤) إبرام مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية لعقد إيجار المكان . انصراف أثر العقد إلى الدولة دون هيئة الرقابة . إلى الدولة دون هيئة الرقابة . إلغاء الرقابة الإدارية بالقرار الجمهوري ٣٩٧ لسنة ١٩٨٠ .
لا أثر له علت قيام هذا العقد .

١ - النص في المادتين ٥٣، ٥٣، ٥٠ القانون المدنى والمواد ٢، ٢، ٢،
 ١٠ ٩، ٩، ٥ من قانون الهيشات العامة الصادر بالقرار بفانون رقم ٢١ لسنة
 ١٩٦٣ يدل - وعلى ما أوضحته مذكرة المشروع التسهيدي للقانون المدنى -

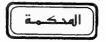
على أن المشرع حرص على بيان الأشخاص العنوية التي يعترف لها القانون بهذه الصيغة بوضع ضابط عام يحول دون التوسع في الأعتراف بالشخصية لجماعات لا تدخل في فريق أو آخر من الفرق التي يتناولها النص بذاتها لا بد فيه من نص خاص ، كما أن الخصائص الذاتية للشخص المعنوي التي وردت في المادة ٥٣ هي خصائص يستعان بها للتفريق بين مجموعات الأشخاص أو الأموال التي توجد في حكم الواقع ونظيرها من المجموعات التي يعترف القانون بكيانها ويثبت لها صلاحية الوجوب في الحذود اللازمة لمباشرة نشاطها ، فيكون شأتها في هذه الحدود شأن الأشخاص الطبيعيين ، ومن أجل ذلك فقد عني المشرع في قانون الهيئات العامة بتحديد سمات الهيئة العامة التي تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية حتى تكتسب الشخصية الإعتبارية ، فأوجب أن يتضمن سند إنشائها بيانًا بالأموال التي تدخل في ذمتها المالية أي تحديد موارد تمويلها ، وأن تكون ادارتها عمرفة مجلس ادارة يتم تشكيلة بالكيفية التي بينها القرار الجمهوري ، ولا يُثلها سوى رئيس مجلس الإدارة في صلاتها بالغير وأمام القضاء ، ويكون وضع ميزانيتها الخاصة بالطريقة التي يحددها القرار - ولذلك فإنه يلزم حتى نكتسب الهيئة التي يصدر بإنشائها قانون أو قرار جمهوري ، صفة الشخص الإعتباري ، أن تكون هيئة عامة لها ذات الخصائص التي أوردها قانون الهيئات العامة المشار اليه وتحكمها القواعد العامة الواردة في القانبون المدنى عا لا يتعارض مع قانونها الخاص :

٧ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان النص القانونى واضحا جلى المعنى قاطعا فى الدلالة على المراد منه ، فلا محل للخروج عليه أو تأويلة بدعوى تفسيره إستهدا ، بالمراحل التشريعية التى سبقته أو بالحكمة التى أملته وقصد الشارع منه أو ما تضمنته الذكرة الابضاحية من بيانات لا تتفق وصريح عبارة النص ، ذلك أن محل هذا البحث إلما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

٣ - ١٨ كان القرار بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية قد أستهل تصوصه عا أورده في المادة الأولى منه من أن الرقابة الإدارية هيئة مستقلة تتبع رئيس المجلس التنفيذي وتشكل الهيئة من رئيس ونائب له وعدد كاف من الأعضاء ، ولئن كان قد أسند للهيئة القيام بخدمة عامة ، إلا أن نصوص ذلك القانون قد خلت من اعتبار هيئة الرقابة الإدارية هيئة عامة لها من الخصائص الأساسية ما تكتسب بها الشخصية الإعتبارية وفقا للقواعد السالف بيانها ، وأهمها الذمة المالية المستقلة بواردها ومصروفاتها ، ولا يعني استقلال الهيئة أو إعدادها لميزانيتها أو تعيين المختص بالمراقبة المالية بديوان المحاسبات أو منح رئيسها سلطات الوزير بالنسبة لعلاقته بموظفى الهبئة فبما بختص بالصرف من الميزانية ، لا يعني كل ذلك استقلال الذمة المالية بكافة عناصرها للهبئة المذكورة عن الذمة المالية للدولة ، لأن انشاء « هبئة مستقلة » يناط بها القيام بخدمة عامة ، لا يفيد بذاته أنها هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية ، ولا محل بعد ذلك للرجوع إلى المذكرة الإيضاحية للقانون التي ورد بها أن الرقابة الإدارية هيئة عامة مستقلة ، طالما أن هذا الايضاح ليس له صدى في نصوص القانون ويخالف صريح عبارته وأحكامه ، هذا إلى أن المشرع عمد إلى تشكيل الهيئة - على غرار تشكيل المصالح الحكومية - من رئيس ونائب له وعدد كاف من الأعضاء وأعطى لرئيسها سلطة الرقابة والإشراف الفني والإداري على أعمالها وأعضائها واصدار القرارات المتعلقة بتنظيم الهيئة وسير العمل بها ، ولو أن المشرع قصد أن تكون الرقابة الإدارية هيئة عامة لها شخصيتها المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة ، لتضمن سند إنشائها تشكيل مجلس إدارة خاص بها يتولى شئون إدارتها وينوب عنها رئيسه في علاقاتها بالغير ، وتأكيد حقها في التقاضي وقثيل رئيسها لها أمام القضاء وذلك على النمط الذي نص عليه قانون الهيئات العامة ، ولا يقدح في ذلك ما يقول به الطاعن من أن الدولة لا يديرها مجلس إدارة رغم ثبوت الشخصية الإعتبارية لها ، ذلك

أن الدولة تعد من الأشخاص - الاعتبارية وفق صريح نص المادة ٥٢ من القانون المدنى دون أن يضع لها المشرع أحكاما أو شروطا خاصة لاكتساب الشخصية العنوية المستقلة ولا محل بعد ذلك لإجراء القياس على غيرها من المنشآت أو الهيئات ومن ثم وتأسيسا على ما تقدم فإن هيئة الرقابة الإدارية وأن كان لها إستقلالها في الحدود الواردة في قانون إعادة تنظيمها إلا أنها لا تعد من الهيئات العامة ذات الشخصية المعتوية المستقبلة ولا تعدو أن تكون إدارة أو مصلحة حكومية لم يشأ المشرع أن ينحها الشخصية الإعتبارية شأنها في ذلك شأن باقى الإدارات والمصالح التابعة للدولة التي لا تتمتع بهذه المشخصية الستقلة عنها .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء برفض طلب إنهاء عقد الأيجار على سند من أن مساعد رئيس هيئة الرقابة الادارية قد أبرم العقد ليس بوصفة نائبا عن الهيئة لعدم تمتعها بالشخصية الإعتبارية واغا بإعتباره نائبا عن الدولة التي ينصرف لها آثار هذا العقد عا يترتب عليه أن إلغاء الرقابة الإدارية كأداة حكومية مجرده عن الشخصية الإعتبارية بقتضى القرار الجمهوري رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٨٠ لا أثر له على هذا التصاقد الذي ظل قائما منتجا لاثاره القانونية فيما بين المؤجر للمكان والدولة المستأجرة ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما ببين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضدهم الدعوي رقم ٤٤٩٣ لسنة . ١٩٨ أمام محكمة الإسكندرية الإبتدائية طالبين الحكم بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ٢/١/ /٢٧٠ وتسليمهم العين المؤجرة خالية ، وقالوا بياناً لدعواهم أنه عرجب هذا العقد استأجر مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية بالإسكندرية « الفيلا » المبينة بالصحيفة لإستعمالها مقرأ للهبئة المذكورة ، وبتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ صدر القرار الجمهوري رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٨٠ بإلغاء الرقابة الإدارية وتوزيع منفولاتها على الإدارات الحكومية المختلفة ، وإذ كبان صدور هذا القرار بعد في خصوص الأشخاص الإعتبارية بمثابة الوفاة بالنسبة للأشخاص الطبيعين ، ولم يعد للهيئة وجود فعلى أو قانوني ، ومن ثم ووفقا لنص المادة ٢٩ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يحق لهم طلب إنهاء عقد الإيجار . وبتاريخ ١٩٨١/٥/١٤ حكمت المحكمة بإنها، عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٠/١٢/١ وتسليم عين النزاع إلى الطاعنين خالية . إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٧٥ لسنة ٣٧ ق الإسكندرية . وبتاريخ ١٩٨٣/١/٢٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأته جديراً بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنون بهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذَّلك يقولون أن الحكم رفض إعتبار هيئة الرقابة الإدارية هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية عقولة أن القانون

الصادر بإعادة تنظيمها لم ينص صراحة على أنها هيئة عامة لها الشخصية الاعتبارية وأنه ليس لها ميزانية مستقلة أو مجلس إدارة عثله رئيسة أمام القضاء ، ولم يعتد الحكم بما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون المذكور من إستقلال الرقابة الإدارية كهيئة عامة تتبع رئيس المجلس التنفيذي ، هذا رغم أن خلو النص من تحديد وصف الهيئة فيما إذا كانت عامة أو خاصة يستلزم الرجوع إلى المذكرة الايضاحية للقانون لإستجلاء هذا الغموض، وإذ أشارت المذكرة إلى أنها هيئة عامة فإنه يكون قد ثبت لها هذا الوصف واكتسبت الشخصية الإعتبارية ، هذا فضلاً عن أن القانون المشار إليه قد أضفى على هيئة الرقابة الإدارية خصائص المرفق العام بما منحه من اختصاصات ، وخول رئيسها سلطات الوزير، وناط بالهيئة إعداد ميزانيتها المستقلة والتصرف في أموالها واجراء المناقصات والمزايدات دون التقييد بأحكام القوانين والقرارات ولوائح الصرف الممول بها في المصالح الحكومية ، وخص الهيئة براجع خاص بديوان المحاسبة ، ما يؤكد استقلال ميزانيتها عن ميزانية الدولة ، ولا ينال من ثبوت الشخصية الإعتبارية للهئية خلو القانون من النص على تشكيل مجلس إدارة خاص بها عِثلها رئيسة أمام القضاء ، إذ يكفي أن رئيس الهيئة هو من له حق قثيلها ، ولا يعنى عدم وجود مجلس إدارة للهيئة إنحسار الشخصية الإعتبارية عنها ، لأن الدولة - والتي لا شك في ثبوت الشخصية الإعتبارية لها - لا يديرها مجلس إدارة ، وإذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٥٢ من اللهانون المدنى على أو « الأشخاص الإعتبارية هي : ١ - الدولة وكذلك المديريات

والمدن والقرى بالشروط التي يحددها الفانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي عنحها القانون شخصية إعتبارية . ٢ - الهيئات والطوائف الدينية التي تعترف لها الدولة بشخصية اعتبارية . ٣ - الأرقباف . ٤ - الشركات التجارية والمدنية . ٥ - الجمعيات والمؤسسات وفقا للأحكام التم ستأتي فيما بعد . ٣ - كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال تثبت لها الشخصية الاعتبارية عِقتضى نص في القانون » . والنص في المادة ٥٣ من القانون الذكور على أن يكون للشخص الاعتباري « (١) ذمة مالية مستقلة . (ب) أهلية في الحدود التي يعينها سند إنشائه أو التي يقروها القانون. (ج.) حق التقاضي (د) موطن مستقل و والنص كذلك في المادة الأولى من قانون الهيئات العامة الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على أنه « يجوز بقرارمن رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، وتكون لها الشخصية الإعبيارية » . وفي المادة الثانية منه على أن « يتضمن القرار الصادر بإنشاء الهيئة العامة البيانات الآتية ٣ - بيان الأموال التي تدخل في الذمة المالية للهيشة ، وفي المادة السادسة منه على أن « يتولى إدارة الهيئة العامة مجلس إدارتها ، وببين قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة تشكيل مجلس الادارة وطريقة إختبار أعضائه» والنص في المادة السابعة من الغانون المذكور على أن و مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها » وفي المادة الثامنة على أن يتولى رئيس مجلس إدارة على المادة التاسعة على الهيئة إدارتها وتصريف شئونها أن - عِثل رئيس مجلس الإدارة الهيئة في صلاتها بالهيئات وبالأشخاص الأخرى وأمام القضاء ، والنص في المادة الخامسة عشرة منه على أن « تكون للهيئة ميزانية خاصة ، ويحدد قرار رئيس الجمهورية الصادر بإنشاء الهيئة طريقة وضع الميزانية والقواعد التي تحكمها ، وفي المادة الثانية عشر على أن « يحدد رئيس الجمهورية بقرار منه ما يعتبر هيئات عاصة في تطبيق أحكام هذا القانون ۽ - يدل - وعلى ما أوضحته مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدني - على أن المشرع حرص على بيان الأشخاص المعنوية التي يعشرف لها القانون بهذه الصيفة بوضع ضابط عام يحول دون التوسع في الإعتراف بالشخصية لجماعات لا تدخل في فريق أو آخر من الفرق التي عني النص بسردها وأن الإعتراف بالشخصية القانونية للفرق التي لا يتناولها النص بذاتها لابد فيه من نص خاص ، كما أن الخصائص الذاتية للشخص المعنوي التي وردت في المادة ٥٣ هي خصائص يستعان بها للتفريق بين مجموعات الأشخاص أو الأموال التي توجد في حكم الواقع ، ونظيرها من المجموعات التي يعترف القانون بكيانها ويثبت لها صلاحية الوجوب في الحدود اللازمة لمباشرة نشاطها ، فيكون شأنها في هذه الحدود شيأن الأشخاص الطبيعين ، ومن أجل ذلك فقد عنى المشرع في قانون الهيئات العامة بتحديد سمات الهيئة العامة التي تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية حتى تكتسب الشبخيصين سند إنشبائية ، نبأوجب أن يتبضين سند إنشبائها بياناً بالأموال التي تدخل في ذمتها المالية أي تحديد موارد غويلها ، وأن تكون ادارتها ععرفة مجلس إدارة يتم تشكلية بالكيفية التي بيبنها القرار الجمهوري ، ولا يثلها سوى رئيس مجلس الإدارة في صلاتها بالغير وأمام القضاء ، ويكون وضع ميزانيتها الخاصة بالطريقة التي يحددها القرار - ولذلك فإنه بلزم حتى تكتسب الهيئة التي يصدر بإنشائها قائون أو قرار جمهوري ، صفة الشخص الاعتباري ، أن تكون هيئة عامة لها ذات الخصائص التي أوردها قانون الهيئات البعيامة المثنيار إليه وتحكمها القواعد البعيامة الواردة في القانسون المدني بما لا يتبعارض مع قانونها الخاص . ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان النص القانوني واضحا جلى المعنى قاطعا في الدلالة على المراد منه ، قلا محل للخروج عليه أو تأويلة بدعوى تفسيرة استهداء بالمراحل التشريعية التي سبقته أو بالمحكمة التي أملته وقصد الشارع منه أو ما تضمنته المذكرة الإيضاحية من بيانات لا تتفق وصريح عبارة النص ، ذلك أن محل هذا البحث إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيم ، لما كان ذلك وكان القرار بنانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية قد استهل نصوصه بما أورده في المادة الأولى منه من أن « الرقابة الإدارية هيئة مستقلة تتبع رئيس المجلس التنفيذي وتشكل الهيئة من رئيس ونائب له وعدد كاف من الأعضاء » ، ولئن كان قد اسند للهيئة القيام بخدمة عامة ، إلا أن نصوص ذلك القانون قد خلت من إعتبار هبئة الرقابة الإدارية هيئة عامة لها من

الخصائص الأساسية ما تكتسب بها الشخصة الاعتبارية وفقا للقواعد السالف بنائها ، وأهمها الذمة المالية المستقلة عواردها ومصروفاتها ، ولا يعني استقلال الهبيئة أو اعدادها لميزانيتها أو تعيين المختص بالمراقبة المالية بديوان المحاسبات ، أو منح رئيسها سلطات الوزير بالنسبة لعلاقته بموظفي الهبئة وفيما يختص بالصرف من الميزانية ، لا يعني كل ذلك استقلال الذمة المالية بكافية عناصرها للهبيئة المذكورة عن الذمة المالية للدولة ، لأن إنشاء « هيئة مستقلة » يناط بها القيام بخدمة عامة ، لا يفيد بذاته أنها هبئة عامة لها الشخصية الإعتبارية ، ولا محل بعد ذلك للرجوع إلى المذكرة الايضاحية للقانون التي ورد بها أن الرقابة الإدارية هيئة عامة مستقلة ، طالما أن هذا الايضاح ليس له صدى في نصوص القانون ويخالف صريح عبارته وأحكامه ، هذا إلى أن المشرع عمد إلى تشكيل الهيئة - على غرار تشكيل المصالح الحكومية - من رئيس ونائب له وعبدد كياف من الأعيضياء وأعطى لرئيسيها سلطة الرقياية والإشراف الفني والإداري على أعمالها وأعضائها واصدار القرارات المتعلقة بتنطيم الهيئة وسير العمل بها ، ولو أن المشرع قصد أن تكون الرقابة الإدارية هيئة عامة لها شخصيتها المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة ، لتضمن سند إنشائها تشكيل مجلس إدارة خاص بها يتولى شئون إدارتها وينوب عنها رئيسه في علاقاتها بالغير ، وتأكيد حقها في التقاضي وتشيل رئيسها لها أمام القضاء وذلك على النمط الذي نص عليه قانون الهيئات العامة ، ولا يقدح في ذلك مسا يقسول به الطاعن من أن الدولة لا يديرها مسجلس إدارة رغم ثبسوت

الشخصية الإعتبارية لها ، ذلك أن الدولة تعد من الأشخاص الاعتبارية وفق صريح نص المادة ٥٢ من القانون المدنى دون أن يضع لها المشرع أحكاما أو شروطا خاصة لاكتساب الشخصية المعنوية المستقلة ولا محل بعد ذلك لإجراء القياس على غيرها من المنشآت أو الهيئات ومن ثم وتأسيسا على ما تقدم قان هيئة الرقابة الإدارية وأن كان لها استقلالها في الحدود الواردة في قانون إعادة تنظيمها إلا أنها لا تعد من الهيئات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة ، ولا تعدو أن تكون إدارة أو مصلحة حكومية لم يشأ المشرع أن ينحها الشخصية الإعتبارية شأنها في ذلك شأن باقي الإدارات والمصالح التابعة للدولة التي لا تتمتع بهذه الشخصية المستقلة عنها ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وأقام قضاء برفض طلب إنهاء عقد الإيجار على سند من أن مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية قد أبرم العقد ليس بوصفة نائبا عن الدولة التي ينصرف لها آثار هذا العقد عا يترتب عليه أن الفاء الرقابة الإدارية كأداة حكومية مجرده عن الشخصية الإعتبارية بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٨٠ لا أثر له على هذا التعاقد الذي ظل قائما منتجا لاثاره القانونية فيما بين المؤجر للمكان والدولة الستأجرة له ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

ولما تقدم يتعين رفض الطمن .

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

771

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٥٩ القضائية :

- (٣٠٢٠١) إيجار « إيجار الأماكن ، ترك العين المؤجرة » . محكمة الموضوع « مسائل الواقع » .
- (١) الإقامة بالعين المؤجرة . المقصود بها في حكم المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الا يحول دون توافرها الإنقطاع عن الإقامة بسبب عارض أو عدم الإنتفاع بها مادام أن المستأجر أو من إمتد إليه العقد قائم بتنفيذ إلتزاماته قبل المؤجر .
- (٣) ترك العين المؤجرة . إستقلال محكمة الموضوع بتقديره . شرطه . أن يقيم قضاحا على أسباب سائفة .
- (٣) إقامة المستفيد من إمتداد عقد الإيجار بالخارج بسبب العمل . لا ينهض بذأته دليلاً على تخليه عن العين المؤجرة طالما لم يكشف عن إرادته في ترك العين .

and the second

١ - المقصود بالإقامة في حكم المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هي الإقامة المستقرة مع المستأجر أو مع من إمتد إليه العقد بحكم القانون ولا يحول دون توافرها إنقطاع الشخص عن الإقامة بالعين لسبب عارض طالما

أنه لا يكشف عن إرادته الصريحة أو الضمنية في تخليه عنهما ، ولا تشريب على المستأجر أو من إمتد إليه العقد أن هو لم ينتفع بالعين المؤجرة فعلاً مادام أنه قائماً بتنفيذ التزاماته قبل المؤجر .

۲ - لئن كان إستخلاص ترك العين - المؤجرة - والتخلى عنها هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن تقيم قضائها على أسباب تكفى لحمله وتؤدى إلى النتيجة التي إنتهت إليها.

٣ - إقامة المستفيد من إمنداد العقد بالخارج بسبب العمل لا ينهض بذاته دليلاً على تخليه عن الإقامة بها دليلاً على تخليه عن الإقامة بها طالمًا أنه لم يكشف عن إرادته الصريحة أو الضمنية من ترك العين بإتخاذه موقفاً لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالته على تخليه عن الإقامة بها .

الهدكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلبة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعن الأول الدعوى رقم ١٥٥٨ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٢/٧/١ وإخلاء العين المزجرة وتسليمها لهم وقالوا بياناً

لد عواهم أنه عوجب هذا العقد إستأجر الطاعن الأول من مورثهم شقة النزاع ثم تركها وانتقل الى شقة أخرى وبذلك بكون قد احتجز أكثر من مسكن دون مقتضى ويحق لهم إقامة هذه الدعوى . كما أقام الطاعن الثاني على المطعون صدهم الدعوى رقم ١٣٧١٨ لسنة ١٩٨٤ أمام ذات المحكمة طالبا الرامهم بتحرير عقد إيجار عن العين محل النزاع وقال بياناً لدعواه إن شقيقه الطاعن الأول قد إستأجر عين النزاع ليقبم فيها مع والدبه وإخوته وهو أحدهم ثم تركها في شهر أغسطس سنة ١٩٧٤ بمناسبة زواجه واستمر باقي أفراد أسرته في الإقامة بها وإذ توفي والده بعد ذلك وإمتد عقد الإبجار لصالحه فقد أقام الدعوي ، وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعويين قضت بتاريخ ١٩٨٦/١/٣٠ بإحالة الدعوي إلى التحقيق ليثيت الطاعن الثاني أقامته بشقه النزاع أقامة دائمة ومستقرة حال أقامة شقيقة الطاعن الأول بها وحتى تركه لها ، وبعد سماء شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٤ برفض دعوى المطعون ضدهم والزامهم بأن يحرروا للطاعن الثاني عقد إيجار عن عين النزاع بذات شروط العقد المبرم .. والطاعن الأول المؤرخ أول يولينو سنة ١٩٦٢ . بين مورثهم المرجوم استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالأستثناف رقم ٨٥١٤ لسنة ١٠٤ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢١ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبانهاء عقد الايجار المؤرخ ١٩٦٢/٧/١ وبرفض دعوى الطاعن الأول والزامه بأخلاء العين محل النزاع وتسليمها للمطعون ضدهم . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٤ أمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فه مؤقتا وحددت جلسة لنظر الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وبالجلسة المحددة التزمت النبابة رأبها . وحيث إن عما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الفساد في الإستدلال والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان أن الطاعن الثاني تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه كان يقيم مع شقيقه الطاعن الأول (المستأجر الأصلى) ووالديه بعين النزاع منذ تاريخ إستنجارها . وإستمر في الإقامة بها مع والديه بعد ترك الطاعن الأول لها في سنة ١٩٧٤ وظل مقيماً معهما حتى وفاتهما في سنة ١٩٨٣ ، ولما كان سفره إلى لندن لا يغيد تخليه عن العين المزجرة وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن إقامته خارج البلاد للعمل بعد تخلياً منه عن الإقامة بعين النزاع فإنه يكون معبباً بما يسترجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن مؤدي نص المادة ٢٩ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع رغبة منه في حماية شاغلي الأماكن المؤجرة ولحل أزمة الإسكان إستحدث في المادة المذكورة حكماً يقضي بإستمرار عقد الإيجار وإمتداده في حالة وفياة المستأجر أو تركه العين المؤجرة للزوجة أو لأولاد أو الوالدين الذين يثبت إقامتهم معه قبل الوفاة أو الترك ، أما ما عداً هؤلاء من الأقارب حتى الدرجة الثالثة فبشترط لإستفادتهم من إستمرار العقد أن تثبت إقامتهم مع المستأجر بالعين المؤجرة مدة سنة سابقة على وفاته أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل ، والمقصود بالإقامة في هذه الحالة هي الإقامة المستقرة مع المستأجر أو مع من إمتد إليه العقد بحكم القانون ولا يحول دون توافرها إنقطاع الشخص عن الإقامة بالعين لسبب عارض طالما أنه لا يكشف عن إرادته الصريحة أو الضمنية في تخلية عنها ، ولا تثريب على المستأجر أو من إمتد إليه العقد أن هو لم ينتفع بالعين المؤجرة فعلاً مادام أنه قائم بتنفيذ التزاماته قبيل المؤجر ، وأنبه ولئين كان إستخلاص ترك العين والتخلي عنها هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله وتؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بإخلاء العين المؤجرة ورفض دعوى الطاعن الثاني على ما أورد ، بمدوناته من أن ، أوراق الدعوى وشهادة الشهود جميعاً قد خلت قاماً مما ينبئ عن إقامة المستأنف عليه الثاني (الطاعن الثاني) مع أخيه المستأنف عليه الأول (الطاعن الأول) مدة سنة سابقة على تركه العين وكانت إقامة المستأنف عليه الثاني بالخارج ليست بالإقامة العارضة وليس هذا شأن إقامته بلندن التي إتخذها مقرأ له ومسرحاً لنشاطه كرجل أعمال وصاحب شركة بها بما يقطع بأنه لا يمكن ولا يستساغ القول بأنه مازال محتفظاً بنية العودة إلى شقة النزاع وهذه المحكمة تطمئن لأقوال شاهدي المستأنفين (المطعرن ضدهم) وهما يقيمان بذات العقار من أن المستأنف عليه الأول قد إنتقل إلى شقة أخرى قرب مستشفى الساحل وأن المستأنف عليه الثاني لم يكن له إقامة بالعين موضوع النزاع وأنه لا يحضر إليها حتى حين عودته من الخارج » وإذ كان هذا الذي خلص إليه الحكم لا يواجه دفاع الطاعن الثاني بأنه لم يتخل عن العين المؤجرة وأنه ظل مقيماً بها مع والديه قبل وبعد ترك شقيقه (المستأجر الأصلي) لها . وإذ نفي الحكم إقامته بالعين الموجودة بالخارج وإتخاذه من مدينة لندن مسرحاً لنشاطم كرجل أعمال مقرر أن شهود الطرفين قد أجمعت على نفى إقامته مع المستأجر الأصلى . في حين أن شاهديه أيداه في دفاعه كما شهد (وهو الشاهد الأول للمطعون ضدهم) أن والدي المستأجر الأصلي وإخوته كانوا يقيمون معه بالعين قبل تركه لها ومن ثم فإن الحكم المطعون فييه يكون قد شامه القصور في التسبيب والفساد في الإستدلال ، ذلك أن إقامة المستفيد من إمتداد العقد بالخارج بسبب العمل لا ينهض بذاته دليلاً على تخليه عن العين المؤجرة مهما إستطالت مدة إنقطاعه عن الإقامة بها طالما أنه لم يكشف عن إرادته الصريحة أو الضمنية في ترك العين بإتخاذه موقفاً لا تدع ظروف الحال شكا في دلالته على تخليه عن الإقامة بها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أرجه الطعن .

جلسة ١٦ مـن نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة العيد الهستشار / صحيد رافت ففاجى نائد. رئيس الهنكجة وعضوية السادة الهستشارين / عبد الحجيد سليمان باثب رئيس الهنكجة ، صحيد وليد الخاردس ، سحيد صحيد طبطه و صحيد بدر الدين نوفيق .

770

الطعن رقم ١٥٧٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(۱ ، ۲) إيجبار « إيجبار الا ماكن » « الغندم لل عنادة البيناء » . قيائيون « سيريان القانون » القانون الواجب التطبيق . حكم « عيوب التدليل » « مايعد قصوراً »

(١) أحكام القانون الجديد . الأصل عدم سرياتها الإعلى ما يقع من تاريخ العمل بها .
 ولايترتب عليها أثر فيما وقع فيها .

(٢) صدور قرار إداري بهدم المحل المؤجر في ظل ق ٥٥ لسنة ١٩٩٨ الذي منح المستأجر الحق في شغل وحدة بالمبنى الجديد الذي يقيمه المؤجر صدور ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يقيمه المؤجر صدور ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقصره هذا الحق على حالة هدم المبنى كل وحداتة لغير أغراض السكن . قسك المستأجر الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن الإيصال المثبت تقاضى المؤجر أن مقدم إيجار بعد صدور قرار الأزالة وقبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بعد بمثابة تعاقد جديد يلزمها بتسليم المحل الحديد . دفاع حوهري. إنتها ، الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقية في شغل المحل الجديد . فاع دهري إنتها ، الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقية في شغل المحل بأحكامه .

ammuninin

 القرر أن أحكام القوانين لاتسرى إلا على مايقع من تاريخ العمل بها وإنه لابترتب عليه أثر فيما وقع قبلها ، عا مؤداه عدم جواز إنسحاب أثر القانون الجديد على مايكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع إذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولا به وقت وقوعها إعمالا لمبدأ عدم رجعية القوانين . وكأن النص في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد أعطى لمستأجر المكان الذي تقرر هدمه في الأحوال العادية وفقاً لاحكام هذا القانون الحق في أن يشغل وحده بالمبنى الجديد إذا وجدت به وحدات معده للتأجير قاثل في استعمالها وحدات المبنى المهدوم ، ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وجاءت المادة ٤٩ ومايعدها فقصرت حق المستأجر على حالة قيام المالك بهدم المبنى المؤجر كل وحداته لغير أغراض السكني إذا ما أراد إعادة بنائه وزياده مسطحاته وعدد وحداته ، إلا أن البين من الإيصال المؤرخ ١٩٧٧/٦/١ الذي تقاضي فيه المؤجران مبلغ (٥٠٠ جنيه) كمقدم إيجار المحل الجديد وكان ذلك بعد ١٩٧٧/٤/٢٧ تاريخ صدور قرار الإزالة وبعد إتمام البناء في ٢٨/٥/٢٨ حسيما إنتهي إليه خبير الدعري وقبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقد عسك الطاعن بأن هذا الإيصال بعد بمثابة تعاقد جديد وهو دفاع جوهري إن صح قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى خاصة وأن المادتين ٥٦٢ ، ٥٦٣ من القانون المدنى نصتا على أن عدم تحديد الأجرة ومدة العقد لا يؤثران على قبام العلاقة الإيجارية ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقية الطاعن في شغل المين المؤجرة إستناداً لأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في حين أن الواقعة والتعاقد قد تما قبل العمل بأحكامه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجبه هذا القضاء عن بحث دفياع الطاعين بخصوص الإيصال سيلف البييان نميا بعبيبه أبضيأ القصير في التسبيب ، هذا إلى أن الطاعن قد عَسك بأن المؤجرين أنذراه في ١٩٧٨/٤/٢٧ لإستلام المحل الأوسط وقد وافق على هذا العرض حسيما جاء في طلبه الإحتياطي في الدعوى وقد رفض وكيل الملاك تسليمه المحل حسيما جاء بالمحضر الإداري رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٨ إداري إدكو زاعماً أن الطاعن لم يسلمه بعض المستندات وقد ذهب الحكم بأن إرادة المتعاقدين لم تتقابل في حين أن الطاعن قد غسك بدلاله الإيصال المؤرخ ١٩٧٧/٦/١ على قيام تلك العلاقة الإيجارية ما يعيب الحكم أيضاً بالقصور في التسبيب والفساد في الإستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٤٥٢ لسنة ١٩٧٩
مدنى أمام محكمة دمنهور الإبتدائية ، طالبا الحكم - حسب طلباته المعدلة بتمكينه من كامل مسطح المحل المين بتقرير الخبير وبطلان عقود الإيجار المحرره
عن المحلات الثلاثة التي حلت محله ، وقال شرحا لذلك أنه كان يستأجر من
المطعون ضدها الأولى ومورث المطعون ضدها السادسة محلا واتفقا معه بموجب
إقرار مؤرخ ١٩٧٧/٢/١٩ على إخلاء المحل لازالة السقف وإقامة آخر إيجار بموجب إيصال مؤرخ ١٩٧٧/٢/١ وتسلما منه مبلغ ٠٠٠ جنيه كمقدم
إيجار بموجب إيصال مؤرخ ١٩٧٧/٢/١ ، إلا إنهما لم ينفذا ما أتفقا عليه
وقاما بإنشاء ثلاث محلات بدلا من المحل المؤجر وقاما بتأجيرها للغير فأقام
الدعوى . ندبت المحكمة خبيرا في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت برفضها .
إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٠٤ لسنة ٣٨ ق الاسكندرية -

المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحكم أو إذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الإستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض دعواه على سند من أن واقعة النزاع تخضع لاحكم القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي لم يرتب أي حق لمستأجر المكان - في حالة تنفيذ قرارات الازالية العبادية - في أن يشغيل مكانا في المبنى الجديد في حين أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الإيصال المؤرخ ١٩٧٧/٦/١ والذي تقاضي قبه المؤجران مبلغ ٥٠٠ جنيه كمقدم إيجار يعد عِثابة تعاقد جديد يلزمهما بتسليم العين المؤخره في المبنى الجديد هذا إلى إنهما انذراه في ١٩٧٨/٤/٢٧ بإستلام المحل الاوسط في هذا المبنى إلا إن وكيلهما. رفض التسليم حسيما يبين من المحضر الإداري رقم ٣٦٨ لمنة ١٩٧٨ إداري أدكو وهو في حد ذاته يفيد قياء علاقة إيجارية عن المحل الاوسط بإيجاب وقبول جديدين مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعبي سديد . ذلك أنه من المقرر أن أحكاء القوانين لاتسرى إلا على مايقع من تاريخ العمل بها وإنه لانترنب عليه أثر فيما وقع قبلها ، مما مؤداه عدم جواز انسحاب أثر القانون الجديد على مايكون قد وقع قبل العمل به من تصرفات أو تحقق من أوضاع إذ يحكم هذه وتلك القانون الذي كان معمولا به وقت وقوعها إعمالا لمبدأ عدم رجعبة القرانين . لما كان ذلك وكان النص في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد أعطى لمستأجر المكان الذي تقرر هدمه في الأحوال العادية وفقا لاحكاء هذا القانون الحق في أن يشغل وحده بالمبني. الجديد إذا وجدت به وجدت معده للتأجير تماثل في استعمالها وحدات المبنى

المهدوم ، ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وجاءت المادة ٤٩ ومايعدها فقصرت حق المستأجر على حالة قيام المالك بهدم المبنى المؤجر كل وحداته لغير إغراض السكني إذا ما أراد إعاده بنائة وزبادة مسطحاته وعدد وحداته ، إلا إن البين من الإيصال المؤرخ ١/١/٧٧/١ الذي تقاضي فيه المؤجران مبلغ ٥٠٠ جنيه كمقدم إيجار المحل الجديد وكان ذلك بعد ١٩٧٧/٤/٢٧ تاريخ صدور قرار الازاله وبعد أقام البناء في ١٩٧٧/٥/٢٨ حسيما انتهى إليه خبير الدعوى وقبل ١٩٧٧/٩/٩ تاريخ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقد تمسك الطاعن بإن هذا الإيصال يعد عِثابة تعاقد جديد وهو دفاع جوهري أن صح قد يتفير به وجه الرأي في الدعوى خاصة وأن المادتين ٥٦٢ ، ٥٦٣ من القانون المدنى نصتا على أن عدم تحديد الاجره ومده العقد لايؤثران على قيام العلاقة الإيجارية ، وإذ ذهب الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقية الطاعن في شغل العن المزجره استناداً لاحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في حين إن الواقعة والتعاقد قد عًا قبل العمل باحكامه ، قائم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجبه هذا القضاء عن بحث دفاع الطاعن بخصوص الإيصال سالف البيان مما يعيب أيضا القصور في التسبيب ، هذا إلى أن الطاعن قد غسك بأن المؤجرين أنذراه في ١٩٧٨/٤/٢٧ لاستلام المحل الاوسط وقد وافق على هذا العرض حسيما جاء في طلبه الاحتياطي في الدعوى وقد رفض وكيل الملاك تسليمه المحل حسيما جاء بالمحضر الإداري رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٨ إداري إدكو زاعما أن الطاعن لم يسلمه بعض المستندات وقد ذهب الحكم بأن إراده المتعاقدين لم تتقابل في حين أن الطاعن قد تمسك بدلاله الايصال المؤرخ ١٩٧٧/٦/١ على قبام تلك العلاقة الايجارية مما يعيب الحكم أيضا بالقصور في التسبيب والقساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق عا يوجب نقضه والاحالة.

حلسة ١٦ من نوفهبر سنة ١٩٨٩



الطعن رقم ٢٩٠٣ لسنة ٥٧ القضائية :

عقد « فسخ العقد » . بطلان « بطلان التصرفات المخالفة للشرط المــانع من التصرف »

بطلان التصرف المخالف للشرط للمانع من التصرف . م ۸۲۶ مدنى . حق كل متعاقد في العقود الملزمة للجانين في طلب فسخ العقد . شرطه . إخلال الطرف الأخر بأحد التزاماته الجوهرية . م ۱۵۷ مدنى . إعتبار العقد متضمنا له ولو خلا من إشتراطه . عدم جواز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد منه إلا باتفاق صريح .

١ – المقرر – في قضاء هذه المحكمة – أن المادة ٢٢٤ من القانون المدنى وإن نصت على بطلان التصرف المخالف للشرط المانع من التصرف ولم تتعرض للعقد الأصلى الوارد فيه هذا الشرط إلا أن ذلك لاينع المتعاقد الذي إشترط هذا الشرط من طلب فسخ ذلك العقد إستنادا إلى الأحكام العامة المقررة للفسخ في العقود الملزمة للجانبين متى كان شرط المنع من التصرف من الشروط الأساسية للتعاقد والتي بدونها ما كان يتم ، إذ تكون مخالفة المتعاقد الآخر له في هذه الحالة أخلالا منه بأحد التزاماته الجوهرية عا يجيز للمتعاقد معه طلب فسخ العقد طبقا للمادة ٧٥ ١/ ١ من القانون المدني التي تعتبر من النصوص المكملة لإرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق بكون ثابتا لكل منهما بنص القانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من إشتراطه . ولا يجوز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد من نطاقة الا بإتفاق صريح .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن رئيس الوحدة المحلية لمدينة ومركز المحلة الكبري - الطاعن-أقام الدعوى رقم ٣٤٩٦ لسنة ١٩٨٤ مدني طنطا الابتدائية و مأمورية المجلة الكبرى » على المطعون ضدهما بطلب الحكم بفسخ عقد التغليك المبرم بينه وبين المطعون ضده الأول بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٨٠ وبطرد الثاني وتسليم الشقة خالية إليه وقال بياناً لدعراه انه أبرم مع المطعرن ضده الأول في التاريخ المذكور عقد عليك مسكن إقتصادي إعمالا لأحكام قرار رئيس الوزراء رقم ١١٠ لسنة ٧٨ بشأن قواعد تمليك المساكن الاقتصادية والمتوسطة والتي تقام لخدمة المناطق الصناعية على أساس تكلفة المباني دون الارض وتقسط القيمة على ثلاثين قسطا على الراغبين في التملك من المواطنين الذين ليس لديهم مسكن آخر بنفس المدينة ، إلا أن المطعون ضده الأول باع الشقة المتعاقد عليها إلى المطعون ضده الثاني الذي حولها لمكتب لمزاولة مهنئة المحاماة ، وإنه لما كان عقد التمليك سالف الذكر قد تضمن في بنده العاشر نصا بتعهد فيه المطعون ضده الأول بعدم التصرف في الوحدة المبيعة أو التنازل عنها أو اجراء أبة تعديلات فيها الآ عِوافقة الطاعن وأن يكون التصرف بالبيع أو التنازل لشخص يتوقر فيه شروط التمليك المقررة بالمحافظة وأن كل تصرف يتم بالمخالفة لذلك يقع باطلا، فقد أقام الدعوى ليحكم له بطلباتة ، وبتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٦ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٦٧ لسنة ٣٦ قضائية لدى محكمة إستئناف طنطا طالبا الغاء والقضاء له بطلباته وبتاريخ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٨٧ حكمت المحكمة برفض الاستثناف وتأييد

الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النبابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرغة مشورة حددت حلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي ببانه يقول أن هذا الحكم أقام قضاء برفض دعواه يفسخ التعاقد الأصلى الميره بين الطاعن والمطعون ضده الأول على سند من أن القانون قصر الجزاء عند مخالفة شرط المنع من التصرف على بطلان التصرف المحالف دون فسخ التصرف الأصلي وأن العقد موضوع التداعي جاء خلوا من نص يخول للطاعن الحق في طلب فسخه عند إحلال المطعون ضده بهذا الشرط، في حين أن المادة ٨٢٤ من القانون المدنى وان نصت على يطلان التصرف المخالف للشرط المانع من التصرف ولم تتعرض للعقد الأصلي الوراد فيه هذا الشرط إلا أن ذلك لا يمنع المتعاقد الذي إشترط هذا الشرط من طلب فسخ العقد إستناداً إلى الأحكاء العامة المقررة للفسخ في العقود الملزمة للجانبين حتى كان شرط المنع من التصرف من الشرط الإساسية للمتعاقد والتي بدوتها ما كان يتم ، وإذ كان شرط المنع من التصرف الوارد في البند العاشر من العقد موضوع التداعي هو من الشروط الجوهرية للتعاقد وقد ثبت في الأوراق أن المطعون ضده الأول قد خالف هذا الشرط وأتخذ من الشقة مجل التعاقد وسبلة للتجارة فإنه يكون قد أخل بشرط جوهري ، مما يجيز للطاعن طلب فسخ العقد ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يسترجب نقضه .

وحبث ان هذا النعي سديد ذلك بأن المقرر - في قضاء هذه المحكمة -أن المادة ٨٢٤ من القانون المدنى وإن نصت على بطلان التصرف المخالف للشرط المائع من التصرف ولم تتعرض للعقد الأصلي الوارد فيه هذا الشرط إلا أن ذلك لا يمنع المتعاقد الذي اشترط هذا الشرط من طلب فسخ ذلك العقد

استناداً إلى الأحكام ألعامة المقررة للفسخ في العقود الملزمة للجانبين متى كان شرط المنع من التصرف من الشروط الأساسية للتعاقد والتي بدونها ماكان يتم ، إذ تكون مخالفة المتعاقد الآخر له في هذه الحالة أخلالا ومنه بأحد التزاماته الجوهرية مما يجيز للمتعاقد معه طلب فسخ العقد طبقا للسادة ١/١٥٧ من القانون المدنى التي تعتبر من النصوص المكملة لإرادة المتعاقدين ولهذا فإن هذا الحق بكون ثابتا لكل منهما ينص القانون ويعتبر العقد متضمنا له ولو خلا من اشتراطه ، ولا يحق حرمان المتعاقديين من هذا الحق أو الحد من نطاقة الا باتفاق صريح ، لما كان ذلك فأن الطاعن يكون له الحق في طلب فسخ التّعاقد الأصلي. المبرم بينه وينن المطعون ضده الأول متي ثبتت مخالفة المذكور لشرط المنبع من التصرف وكان هذا الشرط من الشروط الأساسية للتعاقد ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأنتهى إلى عدم أحقية الطاعن في طلب فسخ ذلك العقد وقد حجبه ذلك عن بحث مدى جوهرية شرط المنع من التصرف للتعاقد وتمحيص ما قدمة الطاعن من أدلة ومستندات على ثبوت مخالفة المطعون ضده الأول لذلك الشرط فإنه يكون فيضلا عن قصوره قد أخطأ في تطبيق القانون با بوجب نقضه

جلسة ١٩ من نوفهبر سنة ١٩٨٩



الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٥٣ القضائية :

طلب المقاصة القضائية وجوب أن يكون يدعوى أصلية أو بطلب عارض.

(۲) التزام « حق المبس » .

حق الحبس أو أحكام المقاصة القانونية لا قلك المحكمة إعمال أحكام أيهما ما لم يطلبه صراحة صاحب الحق فيه . علة ذلك .

(٣) نقض « السبب الجديد »

طلب المقاصة القضائية بين المصروفات المستحقة للطاعن والأجرة المستأخرة في الوفاء بها . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إبداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض

(٤) إيجار « إيجار الأساكس » « أسباب الأضلاء » « عدم الوفاء بالأجرة »

توقى المستأجر الحكم بإخلاء المين المؤجرة لعدم سداد الأجرة . م ١/٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شرطة – سدادها وما يستجد منها والمصاريف والنفقات الفعلية حتى إقفال باب المرافعة في الدعوى .

(٥) إستئناف « الأثر الناقل للإستئناف » .

إستنناف الحكم - أثره - نقل الدعوى إلى محكمة الإستنناف بما أبدى فيها من دفاع . وأرجه دفاع . المادتان ٢٣٣ ، ٣٣٣ مرافعات .

(٦) التزام « إنقضاء الإلتزام »

وقاء المدين لغير الدائن أو نائبه - غير ميرئ لذمته إلا إذا أقره الدائن . م ٣٣٣ مدني .

١ - يشترط لاجراء المقاصة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه الحكمة - أن يطلبها صاحب الشأن بدعرى أصلية أو في صورة طلب عارض.

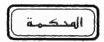
٢ - المحكمة لا قلك من نفسها إعمال أحكام حق الحبس أو أحكام المقاصة القانونية مالم بطلبه صراحة احب الحق فيه بإعتبار أن هذين الطلبين لا يتعلقان بالنظام العام

٣ - إذا كان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع إجراء المقاصة القضائية بين المصروفات التي يرى إستحقاقة لها والأجرة التي تأخر في الوفأء بها ولم يتمسك بالمقاصة القانونية أو بالحق في حبس العين الموجرة فإن هذا الدفاع يكون سبها جديدا لا يجوز إيداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطة من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع.

٤ - النص في المادة ١/٣١ من القانون رفع ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يحكم واقعة النزاء - يدل على أن من حق المؤجر المطالبة بإخلاء المكان الؤجر إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة في ذمته أبا كان مقدارها ، وقد رأى المشرع تيسيرا على المستأجر أن يكلفه المزجر بالوفاء بالأجرة قبل إستعمال حقه في المطالبه بالإخلاء مع إمهاله خمسة عشر يوما لأدائها كما وقاه الجزاء المترتب على تخلفه عن ذلك أن هو تدارك الأمر فوفي بها وبالأجرة المستجدة والمصاريف والنفقات الفعليه حتى اقفال باب المافعة في دعوى الإخلاء .

٥ - الإستئناف وفقا لنص المادتين ٢٣٢ ، ٢٣٣ من قانون المرافعات ينقل الدعرى إلى محكمة الإستئناف بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف ، وبما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى من دفوع وأوجه دفاع ، وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الإستئناف للفصل فيها بمجرد رفع الإستئناف.

٣ - الوفاء لغير شخص الدائن أو نائبه لا يستنبع - وعلى ما نصت عليه المادة ٣٣٣ من القانون المدني - براءة ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى رقم ٤٣٢٩ لسنة ١٩٧٩ أمام محكمة شبين الكوم الإبتدائية على الطاعن بطلب الحكم بفسخ عقد إيجار المنزل المين بصحيفة الدعوى وإخلائه وطرده منه وقالوا بيانا لهاء إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٨/٧/٩ إستأجر الطاعن من مورثهم هذا المنزل بأجرة مقدارها ثلاثون قرشا شهريا ، وقد أحدث بالعين المزجرة تعديلات جوهرية ضارة بها ، كما إمتنع عن سداد أجرتها إعتباراً من يناير سنة ١٩٧٤ فأنذروه بالوفاء بها في ١٩٧٩/٩/٥ ثم أقامرا الدعرى أدخل الطاعن المطعون ضده الأخبر خصما في الدعوى ، ندبت المحكمة خبيرا فيها ثم حكمت برفضها . استأنف المطعون ضدهم الثلاثة الأول هذا الحكم أمام محكمة إستئناف طنطا « مأمورية شبين الكوم » برقم ١٩١٠ لسنة ١٤ قضائية .

ويتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء العين محل النزاع طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة - في غرفة مشورة -فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكام المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الثابت من تقرير الخبير وسائر أوراق الدعوى أنه أجرى بالعين بالمؤجرة إصلاحات جوهرية مما يلتزم به المؤجر وبحق له إجراء المقاصة بين ما أنفقه فيها ودين الأجرة المستحق وأن يحبس العين المؤجرة لحين إستيفائه قيمة مصروفات الإصلاحات إلا أن الحكم المطعون فيمه أغفىل ذلك واعتبره متأخرا في الوقاء بالأجرة وقضى باخلاته منها 🥶

وحيث إن هذا هذا النعي غير مقبول ذلك أنه لما كان يشترط لإجراء المقاصة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يطلبها صاحب الشأن بدعوى أصلية أو في صورة طلب عارض - كما أن المحكمة لا قلك من تلقاء نفسها إعمال أحكام حق الحبس أو أحكام المقاصة القانونية ما لم يطلبه صراحة صاحب الحق فيه بإعتبار أن هذين الطلبين لا يتعلقان بالنظام العام ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع إجراء المقاصة القضائية بين المصروفات التي يرى استحقاقه لها والأجرة التي تأخر في الوفاء بها

ولم يتمسك أمامها بالمقاصة القانونية أو بالحق في حبس العين المؤجرة فأن هذا الدفاع يكون سببا جديداً لا يجوز إبداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع ويكون النعي به على الحكم المطعون فيه غير مقبول.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وألخطأ في تطبيقه والفساد في الإستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول أنه قدم إيصالات تفيد سداده أجرة العيس محل النزاع للمطعون ضده الرابع بصفتة وكيلا عن المطعون ضدهم الثلاثة الأول « المؤجرون » وأقر المطعون ضده الثاني بذلك في المحضر رقم ٢٢٧٢ لسنة ٧٩ إداري الباجور ، إلا أن الحكم المطعون فيمه أطرح هذا الدفاع بأسباب غير سائغة ، كما ذهب على خلاف القانون إلى وجوب الوفاء بالأجرة التي إستحقت بعد رفع الدعوى وحتى إقفال باب المرافعة أمام محكمة الإستئناف.

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان النص في المادة ١/٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي يحكم واقعة النزاع على إنه و لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفة بذلك ولا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة في الدعرى بأداء الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية » . يدل على أن من حق المؤجر المطالبة باخلاء المكان الموجر إذا لم يقم المستأفير بالوفا مهالأجرة المستحقة في ذمته أبا كان مقدرها ، وقد رأى المشرع تيسيرا على المستأجر أن يكلفه المؤجر بالوفاء بالأجرة قبل استعمال حقه في الطالبة بالإخلاء مع إمهاله خمسة عشر يوما لأدائها

كما وقاه الجزاء المترتب على تخلفه عن ذلك أن هو تدارك الأمر فوفي بها وبالأجرة المستجدة والمصاريف والنفقات الفعلية حتى قيل أقفال باب المرافعة في دعوى الإخلاء . وكان الإستئناف وفقا لنص المادتين ٢٣٢ ، ٢٣٣ من قانون الرافعات ينقل الدعرى إلى محكمة الإستئناف بحالتها الني كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف ، وعا سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى من دفوع وأوجه دفاع ، وتعتبر هذه وتلك مطروحة أمام محكمة الإستئناف للفصل فيها بجرد رفع الإستثناف ، لما كان مما تقدم وكان الوفاء لغير شخص الدائن أو نائيه لا يستتيع - وعلى ما نصت على المادة ٣٣٣ من القانون المدنى - براء ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضا م على » أن الأوراق جاح خلوا من وجود نيابة تخول للمستأنف عليه الثاني « المطعون ضده الرابع » اقتضاء الحتى نيابة عن أصحابه أو تحول للمدين الوفاء بالإلتزام لغير الدائن ومن ثم فإقرار إستيفاء الدين اغا يقتصر أثره على نفسه دون أن ينتج آثار ما بالنسبة للغير ومنهم المستأنفين « المطعمون ضدهم الشلاثة الأول » ولقد كان خليقا بهذا المستأجر ، الطاعن » أن يوفي بالأجرة إلى المؤجرين أنفسهم سيما ومنذ إنذاره على بد محضر في ١٩٧٩/٩/٥ ومع ذلك فانه ومنذ انذاره لم يدفع إلا مبلغ . ١٠ و ٣ جنيه ثلاثة جنيهات وستماية مليم بطريق العرض في ١٩٨١/١/٢٧ والإيداء في ١٩٨١/١/٢٨ كإيجار للمنزل موضوع النزاع بواقع ثلاثمائه شهريا وعين المدة من أول يناير حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨١ ، دون المدة اللاحقة وحتى قفل باب المرافعة في فبراير سنة ١٩٨٣ والمساريف التي تكبدها المؤجرين ، لما كان ذلك كله وكانت الأوراق خلو من دليل على الوفاء بالأجرة في المدة من ١٩٧٤/١/١ حتى ١٩٨٠/١٢/٣١ ومن ١٩٨٢/١/١ حتى آخر فبراير سنة ١٩٨٣ » عا مفاده أن الحكم فحص دفاع الطاعن القائم على أنه

سدد الأجرة للمطعون ضده الرابع بإعتباره وكبيلا عن المطعون ضدهم الثلاثة الأول وإنتهى فى أسباب سائغة وفى حدود ما لمحكمة الموضوع من سلطه تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير ما يقدم إليها من مستندات إلى أطراح هذا الدفاع بعد نفى أن توافر صفة المطعون ضده الرابع فى إستيفاء الأجرة عا لا يكون الوفاء له مبرئا لذمة الطاعن منهما ، لما كان ذلك وكانت الأوراق خلوا على أن المطعون ضده الرابع ، عا يدل على أن المطعون ضده الرابع ، كما خلت أيضا عا يغيه تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بدلالة هذا الإقرار كما خلت أيضا عا يغيه تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بدلالة هذا الإقرار

فان هذا الدفاع يعتبر سبها جديداً ، ومن ثم غير مقبول . ولما تقدم يتمين رفض الطعن .

.....

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / طلعت أمين صادق نائب رئيس المدكمة ، وعضوية السادة المستشارين / سحمد ممتاز متولى ، دكتور عبد القادر عثمان ، حسين حسنى دياب و محمد عبد العزيز الشناوى .



الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٤ القضائية :

عمل « أحكيم » . [ختصاص « الإختصاص الولائس »

هيئة النحكيم . إختصاصها بالمنازعات الخاصة بالعمل أو بشروطه بين أصحاب الأعمال وعمالهم . م ٩٣ ق ١٩٧٧ لسنة ٨٠ [انتزامها أصلاً بتطبيق أحكام القانونين واللوائح ، جواز إستادها إلى أحكام الشريعة الإسلامية والعرف ومبادئ العدالة .

مناطه م ١/١٠٢ من القانون المذكور .

مناط إختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ٩٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٩٧٧ لسنة ١٩٨١ هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع عمالهم أو فريق منهم ، مفاد نص المادة الم ١٠٧ من ذات القانون أن هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين فيما يعرض عليها من منازعات بين أرباب الأعمال وعمالهم وأن لها بجانب هذا الأصل رخصة أجازها لها القانون هي أن تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية والعرف ومبادئ العدالة في إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التي لا ترتكن إلى حترق مقررة لهم في القانون وذلك وفقاً للحالة الإقتصادية والإجتماعية العامة في النافة .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة - اللجنة النقابية بالشركة المطعون ضدها - تقدمت بناريخ ٢٩/٦/٢٩ إلى رئيس اللجنة المحلية لتسوية المنازعات بطلب لتقرير أحقية العاملين بالشركة في عدم الإعتداد بالشرط الخاص بتحديد نسب العاملين المستحقين لمرتبة عتاز أو جيد جدا وبأحقية كل منهم لأي من المرتبتين اذا توافرت عناصر استحقاقها وما يترثب على ذلك من أثار مادية وقانونية ، وقالت بياناً لطلبها أن المادة ٧٤ من لائحة الهيئة المصرية للرقابة على التأمين السارية عليهم قصرت منح مرتبة الكفاية بدرجتي ممتاز وجيد جدأ على نسبة معينة من عدد العاملين لكل درجة وظيفية على حدة ، وإذ أصدر مجلس ادارة الشركة بتاريخ ١٩٨٢/٩/٤ قراراً بتعديل هذه النسب ، وكل هذا النظام ينطوي على مصادرة لحق العاملين الذين يستحقون تلك المرتبة في حلة تجاوزهم النسبة المحددة كما يتنافى وقواعد العدالة التي تقضى بإستحقاقها طالما توافرت مقوماتها ، ومن ثم فقد تقدمت بطلبها أنف لبيان . وازاء تعذر تسوية النزاع أمام اللجنة المحلية إحالته إلى المجلس المركزي الذي أحالة إلى هيئة التحكيم بحكمة إستئناف القاهرة حيث قيد بجدولها برقم ٢ لسنة ١٩٨٤ ، وبتاريخ ١٩٨٤/٥/٩ قررت الهيئة عدم اختصاصها ولاثياً بنظر النزاع . طعنت الطاعنة

في هذا القرار بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة ، أبها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على القرار المطعون فيه الخيطاً في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن هيئة التحكيم قضت بعدم إختصاصها ولانياً بنظر النزاع ، في حين أن النزاع الذي طرح عليها هو نزاع جماعي يتعلق بالعمل وشروطه ، مما تختص به هبئة التحكيم طبقاً لنص المادة ٩٣ من قانون العمل رقم ۱۲۷ لسنة ۱۹۸۱ .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان مناط اختصاص همنه التحكيم وققاً لنص المادة ٩٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ هو قياء نزاع خاص بالعمل أو يشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع عمالهم أو فريق منهم ، وكان المشرع - يعد أن عقد هذا الاختصاص لهيئة التحكيم - قد أورد حكماً بأن نص في المادة ١٠٢ /١ من ذات القانون على أن « تطبق هيئة التحكيم التشريعات المعمول بها ولها أن تستند الى أحكام الشريعة الاسلامية والعرف ومبادئ العدالة وفقأ للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة » وكان مفاد هذا النص أن هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين فيما يعرض عليها من منازعات بِينَ أَرِبَابِ الأَعْمَالِ وَعَمَالُهُمْ ، وأن لها يَجَانُبُ هَذَا الأَصْلُ رَخْصَةً أَجَازُهَا لَهَا القانون هي أن تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية والعرف ومبادئ العدالة في اجابة العمال الى بعض مطالبهم التي لا ترتكن إلى حقوق مقررة لهم في القانون

وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والإجتماعية العامة في المنقطة ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة قد طلبت إلى هيئة التحكيم تقرير أحقية العاملين لدى المطعون ضدها في عدم الاعتداد بالشرط الخاص بتحديد نسب العاملين المستحقين لمرتبه ممتاز أو جيد جداً وبأحقية كل منهم لأي من المرتبئين إذا توافرت عناصر استحقاقها وما يترتب على ذلك من آثار مادية وقانونية ، وكان النزاع على هذا الدفع نزاعاً جماعياً ويتعلق بشروط العمل . فإن هنة التحكيم تكون هي الجهة . المختصة بنظره إعمالاً لنص المادة ٩٣ من قانون العمل المشار إليه ، وإذ كان للبين من مدونات القرار المطعون فيه أنه أقام قضاء بعدم الإختصاص الولاثي على قوله « أن هيئة التحكيم ملزمة بتطبيق التشريعات المعمول بها ويخرج بالتالي عن إختصاصها المنازعات التي يراد بها إلغاء أو عدم الإعتداد بهذه القوانين كما يخرج عن إختصاصها المنازعات حين براد بها إكمال نقص تشريعي » ورتب على ذلك قوله « أن النقابة المحتكمة تطلب أحقية العاملين بالشركة في عدم الإعتداد بالشرط الخاص بتحديد نسب العاملين المستحقن - لم تبة ممتاز أو جيد جداً أي أن طلباتها تتضمن الغاء النص الوارد في اللائحة الصادرة من الشركة استناداً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ . . . لا تطبيقه وهو ما يخرج عن إختصاص الهيئة » وبذلك يكون القرار قد خلط بين القواعد التي أوردها القانون لتحديد إختصاص هيئة التحكيم وبين القواعد التي أوردها بشأن السلطة المخولة لها عند الفصل في المنازعات ، عا أدى به إلى التخلى عن الفصل في موضوع النزاع ، ومن ثم فإن قضاء بعدم الإختصاص الولائي يكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه دون حاجة ليحث باقى أسباب الطعن.

جلسة ٦١ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئامة الميد المستشار / أحمد نصر الجندس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المستشارين / حسين محمد حسن مقر نائب رئيس المحكمة ، مصطفى حسيب عباس صحمود ، فتحن سحمود يوسف وسعيد غريانس .



الطعن رقم ٨ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » :

(1 ، ٣) [دوال شفصية « الهسائل الفاصة بالمسلمين : النسب » .

 (١) دعوى النسب . عدم خضوعها للقيد المنصوص عليه في المادة ٩٩ من لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(٢) النسب . ثبوته بالبينة والإقرار والفراش الصحيح .

(٣) سكوت الطاعن على مظاهر حمل زوجته عقب زواجه الموثق بها . إستخلاص المحكمة منه ومن أقوال أحد شاهديها أن زواجاً عرفياً سابقاً قد إنقد ببينهما وإنها قد أتت بالولد الأكثر من سنة أشهر على قراش الزوجية . سائغ .

١ - المترر - في قضاء هذه المحكمة - أن دعوى النسب متميزة عن دعوى إثبات الزوجية وأن إثباتها لا يخضع لما أورده المشرع في المادة ٩٩ من لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها إذ لا تأثير لهذا المنع من السماع على دعوى النسب التي مازالت باقية على حكمها المشريعة الإسلامية .

٢ - النسب كما يثبت بالبنية والإقرار يثبت بالفراش الصحيح وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو بسبهة

٣ - لما كانت محكمة المرضوع بالها من سلطة في تقدير الأدلة قد إطمأنت إلى أقوال أحد شاهدي المطعون ضدها وإستخلصت منها - ومن سكوت الطاعن على مظاهر سابقاً على هذا الزواج الموثق وأن المطعون ضده أتت بالولد - لأكثر من ستة أشهر على فراش الزوجية وهو من المحكمة إستخلاص سائخ له أصله الثابت بالأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي إنتهي إليها الحكم المطعون فبه برفض دعوى الطاعن فإن النعي يكون على غير أساس.



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حبث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلمة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ كلى أحوال شخصية دسوق ضد المطعون عليها بطلب الحكم بنفي الولد منه وقال بياناً لذلك أنه بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٤ تزوج المطعون عليها بعقد صحيح شرعي ودخل بها . وإذ أتت بالولد في ١٩٨٤/٨/١٨ بعد أقل من ستة شهور من تاريخ زواجهما وإدعت نسبة إليه رغب أنبه ليسس إبنيه فقيد أقبام الدعنوي . أحالت المحكمة الدعوي إلى التحقيق وبعد سدح شاهدي المطعون ضدها حكمت في ١٩٨٦/٢/٢٦ برفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠ لسنة ١٩ ق طنطا « مأمورية كفر الشيخ » وبتاريخ ١٩٨٧/١١/١١ حكمت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النباية وأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من وجهين ينعى الطاعر بها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضدها أتت بالصغير . . . لمدة أقل من ستة شهور من تاريخ زواجه بها بعقد رسمي قلا يثبت نسبه منه شرعاً . وإذا إستخلص المطعون فيه من أقوال شاهدى المطعون ضدها المتناقضة - أنه كان متزوجاً بها بعقد عرفي قبل زواجهما بالعقد الرسمي رغم إنكاره العقد العرفي فإنه يكون فضلاً على مخالفته القانون مشوباً بالفساد في الإستدلال.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى النسب متميزة عن دعوى إثبات الزوجية وأن إثباتها لا يخضع لما أورده المشرع في المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها إذ لا تأثير لهذا المنع من السماع على دعوى النسب التي مازالت باقية على حكمها المقرر في الشريعة الاسلامية وكان النسب كما يثبت بالبينة والاقرار يثبت بالفراش الصحيح وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به وهو المخالطة بناء على عقد فاسمد أو بمشبهة لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع بمالها من سلطة في تقدير الأدلة قد إطمأنت

إلى أقرال أحد شاهدى المطعون ضدها وإستخلصت منها . ومن سكوت الطاعن على مظاهر الحمل التي بانت عليها عقب زواجه الموثق بها أن زواجاً عرفياً قد إنمقد بينهما سابقاً على هذا الزواج المرثق ، وهو من المحكمة إستخلاص سائغ له أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعن فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ مـن نوفيمر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد الهستشار / صحيد صحيود راسم نائب رئيس الهدكية ، وعضوية السادة الهستشارين / حسين ملس حسين ، ريبون فعيم نائبس رئيس الهدكية ، عزت عمران و عزت البندارس .

41.

الطعن رقم ٧٨٩ لسنة ٥٩ القضائية :

- (٢٠١) إيجار « إيجار الأ ساكن ، التكرار في التأجير في سماد الأجرة » ،
- (١) إنقضا العلاقة الإيجارية قضاء أو رضاء . إنفاق طرفيها على تجديدها .إعتبار
 هذا التجديد إيجاراً جديداً لا إمتداد للإيجار الأصلي ولو كان بنفس شروطه .
- (٢) القضاء بفسخ عقد الإيجار للتأخر في سداد الأجرة . تنفيذ الهكم بإخلاء العين المؤجرة . لا بصلح بذاته سنداً لنبوت تكرار التأخر في الوفاء بالأجرة في ظل العلاقة الإيجارية الجديدة عن ذات العين .

mmmmm.

١ - متى إنقضت العلاقة الإيجارية بفسخ العقد قضاء أو رضاء ورأى طرفاه تجديد هذه العلاقة فإن هذا التجديد يعد إيجاراً جديداً لا مجرد إمتداد للإيجار الأصلى ولو كان بنفس الشروط.

٢ - النص في المادة ١٨ (ب) من قانون إيجار الأماكن رقم ١٣٦ لسنة
 ١٩٨١ على أنه « إذا تكرر إمتناع المستأجر أو تأخره في الوفاء بالأجرة
 المستحقة دون مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالإخلاء أو الطرد بحسب الأحوال »

بدل على أن المقصود بالتكرار في التأخير عن سداد الأجرة أن يكون المستأجر قد سبق له الإخلال بإلتزامه بالوفاء بها في مواعيدها وتوقى صدور الحكم عليه بإخلاء العن الموجرة بسداد الأجرة وكافة ما تكيده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية وذلك قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى السابقة التي إضطر المؤجر إلى رفعها نتيجة هذا المسلك . مما مقتضاه وجوب أن تكون العلاقة الإيجارية مازالت قائمة بين طرفيها بعد الحكم برفض دعوى الإخلاء في المرة السابقة . أما إذا إنقضت هذه العلاقة بالحكم نهائياً بفسخ عقد الإيجار وتنفيذ الحكم ، فإن واقعة تأخر المستأجر عن أداء الأجرة في تلك المرة السابقة لا تصلح سندأ لثبوت تكرار التأخر عن الوفاء بالأجرة في العلاقة الإيجارية الجديدة التي قد تنشأ عن ذات العين المؤجرة بعد فسخ العقد السابق.

بعد الإطلاء على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت على الطاعن الدعوى رقم ٧٩٧٨ لسنة ١٩٨٧ أمام محكمة شمال القاهرة الإبتدائية طلبة الحكم بإخلاء العين المزجرة له وقالت بياناً لدعواها أنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٥٩/٧/١ إستأجر منها الطاعن ووالدهالدكان محل النزاع وإذ تخلف الطاعن عن سداد

الأجرة المستحقة إعتباراً من ١٩٨٣/٤/١ حتى ١٩٨٧/٤/١ رغم تكليفه بالوفاء بها وتكرار تأخره عن الوفاء بالأجرة المستحقة عن مدة سابقة فقد أقامت الدعوى . ويتاريخ ١٩٨٨/١/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوي . إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٤٥ لسنة ١٠٥ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء العبن المؤجرة طعن الطاعن في هذا لحكم بطريق النقض ، ويتاريخ ١٩٨٩/٤/١٩ أمرت المحكمة بوقيف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتأ وحددت جلسة لنظر الطعين، وقدمت النباية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن، وبالجلسة المحددة إلتزمت النيابة رأيها.

وحيث إن يما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بإخلاء اليعن المؤجرة له لتكرار تأخره في سداد الجرة المستحقة عليه استناداً إلى سابقة الحكم بإخلاء ذات العين لعدم الرفا بالأجرة في الدعوى رقم ٣٩٩٧ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة هذا في حين أن الحكم المذكور قد صدر بفسخ عقد الإبجار المؤرخ ١٩٥٩/٧/١ المبرم بين المطعون ضدها وبين الطاعن ووالده وذلك لعدم الرفاء بالأجرة ، وتم تنفيذ هذا الحكم بالطرد والتسليم بموجب محضر مؤرخ ٥١/٥/٥/١٩٧ وبالتالي فلا يصلح سندأ لثيوت التكرار في الإمتناع عن سداد الأجرة المؤجب للإخلاء لإنقضاء العلاقة الابجارية السابقة التي كان والده طرفأ فيها وتكون عودته لإستنجار المين وحده بعد ذلك عِثابة علاقة إيجارية جديدة دون عقد مكتوب ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه متى إنقضت العلاقة الإيجارية بفسخ العقد قضاء أو رضاء ورأى طرفاه تحديد هذه العلاقة فان هذا التجديد بعد إيجاراً جديداً إمتداد للإيجار الأصلى ولو كان ينفس الشروط والنص في المادة ۱۸ (ب) من قانون إيجار الأماكن رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه « إذا تكرر إمتناع المستأجر أو تأخره في الوفاء بالأجرة المستحقة دون مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالإخلاء أو الطردبحسب الأحوال » يدل على أن المقصود بالتكرار في التأخير عن سداد الأجرة أن يكون المستأجر قد سبق له الاخلال بالتزامه بالوفاء بها في موعيدها وتوقى صدور الحكم عليه بإخلاء العين المؤجرة بسداد الأجرة وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية وذلك قبل إتفال باب الرافعة في الدعوى السابقة التي إضطر الموجرالي رفعها نتيجة هذا المسلك ، مما مقتضاه وجوب أن تكونالعلاقة الإيجارية مازالت قائمة بين طرفيها بعد الحكم برقض دعوى الإخلاء في المرة السابقة ، أما إذا إنقضت هذه العلاقة بالحكم نهائياً بفسخ عقد الإيجار وتنفيذ الحكم ، فإن واقعة تأخر المستأجر عن أداء الأجرة في تلك المرة السابقة لا تصلح سنداً لثبوت تكرار التأخر عن الوفاء بالأجرة في العلاقة الإيجارية الجديدة التي قد تنشأ بن الطرفين عن ذات العين المؤجرة بعد فسخ العقد السابق ، لما كان ذلك وكان البين من الصورة التنفيذية للحكم الصادر في الدعري رقم ٣٩٩٧ لسنة ١٩٩٩ مدني كلي القاهرة -المرفقة بالأوراق - أنها أقيمت من المطعون ضدها على الطاعن ووالده بطلب إخلاء العين محل النزاع والتي يستأجرا منها بموجب عقذ الإيجار المؤرخ ١٩٥٩/٧/١ لتخلفهما عن سداد الأجرة المستحقة عليهما اعتباراً من ١٩٦٧/١١/١ وقسضى فيسها بتسماريخ ١٩٦٩/١٢/١٤ بإخسلاء العين المؤجرة لهما ، وقد تأشر على الصورة التنفيذية بتأييد الحكم المستثنافياً جلسة ٢٢ من بوفيير سنة ١٩٨٩

فسي الإستثناف رقم ٢٠٠٦ لسنة ٨٦ ق القاهرة في ٣/٨/ ١٩٧٠ كما تأشر عليها أيضاً بأنه قد تحرر محضر طرد وتسليم في ١٩٧٠/٥/٢٥ ، ومن ثم فإن مقتضى صدور هذا الحكم النهائي بفسخ عقد الإبجار سالف الذكر وتنفيذه بإخلاء العن المؤجرة إنقضاء العلاقة الايجارية الناشئة عن هذا العقد ، وتكون العلاقة الأنجارية الجديدة التي نشأت بين الطرفين بعد ذلك منبته الصلة بالعلاقة الإيجارية السابقة حتى ولو كانت بنفس شروطها ولا يصلح التأخر عن الوفاء بالأجرة الحاصل في ظل تلك العلاقة سندأ للمطعون ضدها على توافر تكرار التأخر الوفاء بالأجرة المستحقة في العلاقة الإيجارية الجديدة موضوع الدعوي الحالية قضى الحكم المطعون فيه بإخلاء العين محل النزاع إستنادأ إلى واقعة التأخير الوفاء بالأجرة السابق حصوله في ظل العلاقة الإيجارية السابقة -موضوع الدعوى رقم ٣٩٩٧ لسنة ١٩٦٩ - كدليل على توافر تكرار التأخر في الوفاء بالأجرة في الدعوى اخالية فإنه بكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا يوجب نقضه لهذا دون حاجة ليحث باقى أوجه الطعن.

جلسة ۲۲ صن نوفمبر سنة ۱۹۸۹

TE1

الطُّعن رقم ١١٦٥ لسنة ٥٣ القضائية :

(1) محكمة الموضوع . « سلطتما في نقدير الأدلة » .

بحث الدلائل والمستننات وتقدير أقوال الشهود . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون إستخلاصها سائفا وإلا تخرج بأقوال الشهود عما يؤدى إلبه مدلولها . عدم إلتزامها بالرد إستقلالا على حجج الخصوم .

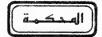
- (٣ ، ٢) إثبات « الأدعاء بالنزوير » . تزوير . حكم .
- (٣) عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو بنتزويرها وفي موضوع الدعوى معا . م ٤٤
 إثبات . قاعدة واجبة التطبيق في حالة الدفع بالإنكار أو الدفع بالجهالة .
- (٣) الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها . وجوب أن يكون ذلك سابف على الحكم فى موضوع الدعوى ولو لم يكن الخصم قد أدعى بالتزوير بالإحراءات الني نص عليا قانون الاثبات .

.....

١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في بعث الدلائل والمستندات المقدمة في الدعوى دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائفا مستمدا من الأوراق وهي لا تلزم من بعد بأن تورد كل الحجج التي يدلي بها الخصوم وترد عليها إستقلالاً ، لأن في قيام الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها وأن تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع ، ولاسلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج بها عما يزدي إليه مداولها .

٢ - نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات بدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها ، وفي الموضوع معا ، بل يجب أن يكون القضاء بذلك سابقا على الحكم في الموضوع ، حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى لا فرق في ذلك بين حالة الدفع بالإنكار أو الدفع بالجهالة ، أو الأدعاء بتزوير المحرر ، أو يكون ذلك حاصلا أمام محكمة أول درجة ، أو محكمة ثاني درجة ، ولا أن يكون القضاء بصحته أو برد ، وبطلاته ، وسواء أكان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الإلغاء لإتحاد المحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة وهي عدم حرمان الخصم من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره ، أو التخلص من الالتزام الذي يثبت وفشل في الطعن عليه ذلك أن المحرر المحكموم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلا في الدعوى ، وقد تتعد الأدلة على إثبات الالتزام أو نفيه .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة توقيع مورثة الطاعنة على عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٠/٩/١ وإبصال سداد الأجرة المؤرخين ١٩٧٤/١٢/٣١ ، ١٩٧٤/١٢/٣١ ورفض ما أدعته الطاعنة من أن التوقيع بيصمة خياتم المورثة على هذه الأوراق قد تم بطريق إختيلاس خاتمها ، وقي موضوع الدعوى معا عقوله أن إدعاء الطاعنة ليس إدعاء بالتزوير لعد التقرير به في قلم كتاب المحكمة ، وفي حين أنه وقد تشككت الحكمة في صحة الأوراق المتمسك بها ، وأحالت الدعوى إلى التحقيق كي يتسنى لها الحكم على بينة ، وحسمت الأمر بقضائها بصحة تلك الأوراق ، قإنها تلتزم باتباع ما تقضى بدالمادة ٤٤ المشار إليها أنفأ ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات التي نص عليها قانون الإثبات لورود النص عاما دون تخصيص .



أبعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقوير تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة
 وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استرفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتبحيصل في أن الطاعنة أقيامت على المطعيون ضده الدعيوي رقم ١٦٠ سنة ١٩٧٦ أما محكمة بورسعيد الإبتدائية طالبة الحكم بطرده من الشقة محل النزاع ، وتسليمها اليها وقالت بياناً لدعواها أنها غتلك حصة شائعة في العقار المِينِ بالصحيفة ثم أشترت حصة أخرى من والدتها المرحومة. الني كانت تقيم مفردها بشقة النزاع وبعد وفاتبها فوجئت بغصب المطعون ضده وهو ابن شقيقتها - نلشقة المذكورة دون سند ، ومن ثم فقد أقامت الدعوى ، وإذ قدم المطعون ضده عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٠/٦/١ ، وإيصاليين بسداد أجرة الشقة محل النزاع منسوبين لوالدة الطاعنة فقد دفعت بالجهالة على توقيع مبورثتها عليها ، وحلفت بين عدم العلم وبتباريح ١٩٧٧/١٢/١٨ ندبت المحكمة خبيراً لتحقيق مدى صحة الختصم الموقع به على تلك الأوراق ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ٢٢/٢/١٨ بصحة الأوراق المشار إليها ثم قسضت في ٢١/٤/ ١٩٨١ برفض الدعسري . إستسأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإسنئناف رقم ١٨٦ سنة ٢٢ ق الإسماعيلية « مأمورية بورسعيد » وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢١ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لتثبت الطاعنة أن التوقيع ببصمة خاتم مررثتها على الأوراق قد تم بطريق اختلاس خاتها ولم يتم بذات يدها وبعد أن أستممعت المحكمة إلى شهود الطرقين ، حكمت بشاريخ - ١٩٨٣/٣/١ - بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق

النفض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطمن النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطمن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظر ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسببين الأوابن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك تقول أنها تسكت أسام محكمة الموضع بعده قرائن تؤيد دفاعها يمتزوير المطعون ضده لعقد الإيجار ، وإيصالي سداد الأجرة ، وهي الأوراق المنسوب صدورها إلى مورثتها ، إذ كان يعلم ببيعها لحصتها في العقار إلى الطاعنة ويقيم مع أسرته في مدينة المنزلة ، كما قدمت صورة رسعية من محضر الشكوى رقم ، ٥ السنة ١٩٧٦ إداري المناخ يفيد أن مورثتها كانت في حالة غيوبية تامة لمدة يومين قبل وفاتها في ١٩٧٦/٢/٢٤ ، ويقيم معها المطعون ضده بغرده ، وأن شقيقتي الطاعنة كانتا على خلاف معها عندما وقعتا على عقد الإيجار كشاهدتين ، وإذ أغفل الحكم مناقشة مضمون هذا المحضر ، وما استمدت إليه قرائن ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة المرضوع السلطة التامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة مى الدعوى دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائفاً مستمداً من الأوراق وهى لا تلتزم من بعد بأن تورد كل المجج التى يدلى بها الخصوم وترد عليها إستقلالا ، لأن فى قيام الحقيقة التى إقتنعت بها وأوردت دليها التعليل الضمئى المسقط لكل حجة تخالفها وأن تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع ، ولاسلطان عليه فى ذلك إلا أن يخرج بها عما يؤدى إليه مدلولها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون قيمه قد أقام قضاء وصحة عقد الإيجار وإيصالى سداد الأجرة المقدمين من المطعون ضده

إستناداً إلى ما شهد به شاهد المطعون ضده بجلسة التحقيق من أن المورثة هي التي وقعت على عقد الإيجار في حضوره ، وما شهد به شاهد الطاعنة من أنه علم بأن المطعون ضده قد استأجر شقة النزاع من المورثة المذكورة - وإلى أن أحداً من شاهديها لم يشهد بأن التوقيع على الأوراق قد تم بطريق إختلاس خاتم المورثة ، وإذ كان هذا الذي خلص إليه الحكم سائفًا له أصل ثبات بالأوراق ، ولا مخالفة فيه لمدلول ما شهد به شهود الدعوى ، وكافيا لحمل قضائه في هذا الخصوص، فإن النعي باطراح الحكم لدفاع الطاعنة بصدد نفي دلالة أقوال هؤلاء الشهود ، لا يعدو أن يكون موضوعاً في شأن تقدير الأدلة عما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنة بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيم مخالفة القانون ، والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم إذ قضي بصحة عقد الإيجار، وإيصالي الأجرة المقدمة من المطعون ضده، وفي موضوع الدعوى معا بحكم واحد ، على خلاف ما تقضى به المادة ٤٤ من قانون الإثبات مستنداً في ذلك إلى عدم التزام المحكمة بالقاعدة الواردة بالنص المذكور فإنه بكون معيباً عا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص في المادة ٤٤ من قاندن الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه « إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أربره، أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوي في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة . يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها ، وفي موضوع الدعوى معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بذلك سناسقنا على الحكم في الموضوع ، حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى لا فرق في ذلك بين حالة الدفع بالإنكار

أو الدفع بالجهالة ، أو الأدعاء يتنزوير المحرر ، أو يكون ذلك حاصلا أمام محكمة أول درجة ، أو محكمة ثاني درجة ، ولا أن يكون القضاء بصحته أو برده وبطلاته ، وسواء أكان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأبيد أو الإلغاء لإتحاد المحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة وهي عدم حرمان الخصم من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره ، أو التخلص من الالتزام الذي يثبته وفشل في الطعن عليه ذلك أن المحرر المحكموم بصحته أو بصطائه لا يعدو أن يكون دليلا في الدعوى ، وقد تتعدد الأدلة على إثبات الالتزام أو نفيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قدم قضى بصحة توقيع مورثة الطاعنة على عقد الإبجار المؤرخ ١٩٧٠/٦/١ وايصال سداد الأجرة المؤرخين ١٩٧٤/١٢/٣١ ، ١٩٧٩/٢/١ ورفض ما أدعته الطاعنة من أن التوقيع بيصمة خاتم المورثة على هذه الأوراق قد تم بطريق إختلاس خاقها ، وفي موضوع الدعوى معا عِقوله أن إدعاء الطاعنة ليس إدعاء بالتزوير لعد التقرير به في قلم كتاب المحكمة ، وفي حين أنه وقد تشككت المحكمة في صحة الأوراق المتمسك بها، وأحالت الدعوى إلى التحقيق كي يتسنى لها الحكم على بينة ، وحسمت الأمر بقضائها بصحة تلك الأوراق ، فإنها تلتزم باتباع ما تقضى به المادة ٤٤ المشار إليها أنفأ ، ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات التي نص عليها قانون الإثبات لررود النص عاما دون تخصيص ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه بكرن قد خالف القانون ، وأخطأ في تطبيقه عا يوجب نقضه لهذا السب

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد الهستشأز / محمد مجمود راسم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة الهستشارين / خسين على حسين ، ريمون فهيم نائبس رئيس المحكمة ، عزت عمران وعزت البندارس .

727

الطهن رقَّم ١٠١٥ لسنة ٥٩ القضائمة :

(١ ، ٢) إيجار « إيجار الأ صاكن » « إنتهاء عقد إيجار الأجنبى » . جنسية .

(١) الأماكن المؤجرة لغير المصريين. إنتهاء عقد إيجارها بقوة القانون بإنشهاء إقامتهم
 في مصر. طلب إنهاء المقود المبرمة قبل تاريخ العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١. رخصة
 للمؤجر. أثر ذلك.

(٢) طلب المؤجر إنهاء عقد الأيجار المبرم قبل العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لإنتهاء إقامة المستأجر الأجنبى. إكتساب الجنسية المصرية قبل صدور حكم نهائي في الدعوى. لا محل لإنهاء العقد.

١ - من المقرر - قى قضاء هذه المحكمة - أن النص فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٨١ - يشأن إيجار الأماكن - على أن و تنتهى يقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بإنتهاء المدد المحددة قانونا لإقامتهم فى البلاد ، وبالنسبة للأماكن التى يستأجرها غير المصريين فى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاءها إذا ما إسهت إقامة المستأجر غير المصرى بالبلاد » . يدل على أن المشرع وأن رضع فى الفقرة الأولى قاعدة عامة مؤداها إنتهاء عقود التأجير لغير المصريين بإنتهاء المددة قانونا لإقامتهم فى البلاد وينقض العقد فى هذه الحالة بقوة القانون ، الا أنه أفرد قاعدة خاصة فى الفقرة الثانية للأماكن المؤجرة لغير المصربين فى تاريخ العمل بهذا القانون ، وهى التى أبرمت عقود إيجارها قبل إستحداث تاريخ العمل بهذا القانون ، وهى التى أبرمت عقود إيجارها قبل إستحداث

المشرع لهذا النص مؤداها أن يكون طلب إنهائها رخصة للمؤجر يجوز له استخدامها إذا إنتهت إقامة المستأجر غير المصرى في البلاد ، ولا ينقضى العقد في هذه الحالة بقوة القانون ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق - وعالا نزاع فيه بين الخصوم - أن عقد استنجار الطاعنة الأولى لشقة النزاع قد أبرم في ١٩٨٠/٤/١ أي قسيل العسمل بأحكام القسانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في ١٩٨١/٧/٣١ وأن إقامتها قد إنتهت في ١٩٨٣/٢/٢٨ فإن الواقعة تخضع لحكم الفقرة الثانية دون الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون المشار إليه ، فلا ينتهى المقد بقوة القانون وإنما بجوز للمطعون ضدها المؤجرة الالتجاء إلى القضاء بطلب إنهائه ، ولا يعد العقد منتهيا - إلا بصدور الحكم النهائي بذلك ، ويعتبر الحكم الصادر بالإنهاء في هذه الحالة منشئا للحق وليس مقررا له .

٢ - إذ كانت القرارات الخاصة بإكتساب الجنسية المصرية أو بسعبها أو بإسقاطها تحدث أثرها من تاريخ صدورها عملا بالمادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ - الخاص بالجنسية - فإنه يتعين إعمال مقتضاها بأثر فورى على واقعة النزاع ، وإذ كان البين من الأوراق أن الطاعنة قندمت أمام محكمة الاستئناف شهادة رسمية تغيد منحها الجنسية المصرية إعتبارا من ١٩٨٨/١/١٤ وذلك قبل صدور الحكم المطعون فينه بشاريخ ١٩٨٨/٢/١٤ فإنه يكون قد ثبت زوال وصف « المستأجر غير المصرى » عن الطاعنة من قبل صدور حكم نهائى في النزاع وزال بالتالى موجب إعمال الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون المشار إليه بإعتبار أن المستأجرة لعين النزاع قد اكتسبت الجنسية المصرية قبل استقرار المراكز القانونية بين الطرفين في النزاع المطروح.

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون قبه وسائر الأوراق تتحصل فن أن المطعون ضدها أقامت على الطاعنة الأولى الدعوى رقم ٢٦٧١ سنة ١٩٨٦ أمام محكمة شمال القاهرة الإبتدائية طالبة الحكم بإنها - عقد الإيجار المؤرخ ٢/١/٠/٤١ وإخلاء شقة النزاع وتسليمها إليها خالية ، وقالت بياناً لدعواها أنه بمرجب العقد المذكور استأجرت منها الطاعنة الأولى - اللبنانية الجنسية - هذه الشقة ، وإذ انتهى عقد إيجارها بقوة القانون بإنتها ، إقامتها جمهورية مصر العربية في ١٩٨٣/٢/٢٨ فقد أقامت الدعوى ، ويتاريخ . ١٩٨٧/١٢/٣٠ قيضت المحكسة بإنهاء عبقيد الإيجارالمؤرخ ١٩٨٠/٤/١ وبإخلاء شقة النزاع وتسليمها للمطعون ضدها خالية ، إستأنفت الطاعنة الأولى هذه الحكم بالإستثناف رقم ١٣٥٤ سنة ١٠٥ ق القاهرة ، وتدخل الطاعن الثاني عن نفسه ويصفته ولياً طبيعياً على إبنه القاصر « » منضماً لزوجته الطاعنة الأولى في طلباتها ، ويتاريخ ١٩٨٩/٢/١٤ حكمت المحكمة بقبول تدخل الطاعن الثاني وبرفض الإستثناف وتأبيد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وإذ أمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً فقد حددت جلسة لنظر الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيمه الخطأ في تطبيق القيانين ، وفي بيبان ذلك يقبولان أن الطاعنة الأولى تمسكت أميام متحكمية الاستئناف باكتسابها الجنسية المصرية إعتباراً من ١٩٨٨/١/١٣ بإعتبارها زوجة للطاعن الثانى المصرى الجنسية منذ ١٩٣/٦/٣١ وقدمت الشهادة الرسمية الدالة على ذلك ، ولما كان عقد الإيجار سند الدعوى والمؤرخ / ١٩٨/٤/ لا ينتهى بقوة القانون بمجرد إنتها ، إقامتها بالبلاد إذ أجاز المسرع في الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون رقم ١٩٦١ سنة ١٩٨١ للمؤجر طلب إنها ، العقد في هذه الحالة ، وإذ كانت المراكز القانونية للخصوم لم تكن قد استقرت حتى ١٩٨٨/١/١٣ تاريخ اكتساب الطاعنه الأولى الجنسية المصرية فإنه يسرى بأثر فورى على واقعة الدعوى ، ولا محل بعد ذلك لإعمال حكم النص المشار إليه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بما قرره من أن حصول الطاعنة على الجنسية المصرية في ذلك التاريخ كان بعد إنتها ء عقد الإيجار بقوة القانون بإنتها ، إقامتها ورتب على ذلك قضا م بتأبيد المكم المستأنف بإنتها ء العقد وإخلاء العين المؤجرة ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب المستأنف بإنتها ء العقد وإخلاء العين المؤجرة ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في الفقرتين الأولى والشانية من المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - بشأن إيجار الأماكن - على أن « تنتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بإنتهاء المدد المحددة قانونا لإقامتهم في البلاد ، وبالنسبة للأماكن التي يستأجرها غير المصريين في تاريخ العمل بأحكام هذا الفانون يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاها إذا ما إنتهت إقامة المستأجر غير المصرى بالبلاد ». يدل على أن المشرع وأن وضع في الفقرة الأولى قاعدة عامة مؤداها إنتهاء عقود التأجير لغير المصريين بإنتهاء المد المحددة قانونا لإقامتهم في البلاد وينقض العقد في هذه الحالة بقوة القانون ، إلا أنه أفرد قاعدة خاصة في الفقرة الثانية للأماكن المؤجرة لغير المصريين في تاريخ العمل بهذا القانون ، وهي التي أبرمت عقود إيجارها قبل إستحداث المشرع لهذا النص مؤداها أن يكون طلب أبرمت عقود إيجارها قبل إستحداث المشرع لهذا النص مؤداها أن يكون طلب إنهائها رخصة للمؤجر يجوز له استخدامها إذا إنتهت إقامة المستأجر غير

المصرى في البلاد ، ولا يتقضى العقد في هذه الحالة بقوة القانون ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق - وعالا نزاع فيه بين الخصوم - أن عقد استنجار الطاعنة الأولى لشقة النزاع قد أبرم في ٢/٤/٠/٤ أي قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في ١٩٨١/٧/٣١ وأن إقسام تسها قسد إنتسهت في ١٩٨٣/٢/٢٨ قإن الواقعة تخضع لحكم الفقرة الثانية دون الفقرة الأولى من المادة ١٧ من القانون المشار إليه ، فلا ينتهي المقد بقوة القانون وإغا يجوز للمطعون ضدها المُؤجرة الالتجاء إلى القضاء بطلب إنهائه ، ولا يعد العقد منتهيا إلا بصدور الحكم النهائي بذلك ، ويعتبر الحكم الصادر بالإنهاء في هذه الحالة منشئاً للحق وليس مقررا له ، وإذ كانت القرارات الخاصة باكتساب الجنسية المصرية أو يسحبها أو باسقاطها تحدث أثرها من تاريخ صدورها عملا بالمادة ٢٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ - الخاص بالجنسية - فاند يتعين إعمال مقتضاها بأثر فورى على واقعة النزاع ، وإذ كان البين من الأوراق أن الطاعنة قدمت أمام محكمة الإستئناف شهادة رسمية تفيد منحها الجنسية المصرية إعتبارا من ١٩٨٨/١/١٣ وذلك قبل صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٤ فإنه يكون قد ثبت زوال وصف « المستأجر غير المصرى » عن الطاعنة من قبل صدور حكم نهائي في النزاع وزال بالتالي موجب اعمال الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون المشار اليه بإعتبار أن المستأجرة لعين النزاع قد اكتسبت الجنسية المصرية قبل إستقرار المراكز القانونية بين الطرفين في النزاع المطروح واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر مما قرره من أن اكتساب الطاعنة للجنسية المصرية في ١٩٨٨/١/١٣ قد تم بعد إنتهاء إقامتها في البلاد وإنتهاء عقد استنجارها يقوة القانون وأنه مقيد بأسياب الدعوي أمام جلمة ٢٢ من توفيير سنة ١٩٨٩

وإخلاء العين المؤجرة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، بما يرجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح الفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين القضاء بالغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوي .

جلسة ۲۲ من نوفمبر سنة ۱۹۸۹

727

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٥٩ القضائية :

(1) مقد « مقد الل يجار » . إيجار « إيجار الأ ماكن » . إثبات .

عقد الإيجار ماهيته . جواز أن تكون الأجرة نقردا أو أى نقدية أو النزام آخر . للمستأجر إثبات واقعة التأجير وشروط العقد بكافة الطرق .

(٣) إثبات « البينة » . لمحكمة الموضوع « سلطة محكمة الموضوع » .

تقدير أقوال الشهود . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون إستخلاصها سائغا لا يتجافى مع مدلول أقوالهم .

mmmmmm.

۱ - عقد الإيجار وفقا لنص المادة ٥٥٨ من القانون المدنى هو عقد يلتزم المؤجر بمفتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم ، ويجوز وفقا لنص المادة ٥٦١ من القانون المذكور أن تكون الأجرة نقودا كما يجوز أن تكون أى نقدية أخرى ، أو أى التزام آخر يلتزم به المستأجر ويجوز له وضفنا لنص المادة ٣/٣٤ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة .

۲ - من المقرر - في قبضاء هذه المحكمية - أن تقدير أقبوال الشبهود واستخلاص الواقع منها هو عما تستقل به محكمة الموضوع إلا أن هذا مشروط بأن يكون إستخلاصها سائفا لا يتجافي مع مدلول ما أخدت به من أقوالهم .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوي رقم ٥٦٨٩ لسنة ١٩٨٣ أمام محكمة الزقازيق الإبتدائية طالباً الحكم بطرده من المحل المين بالصحيفة ، وقال بياناً لدعواه أنه كان يباشر نشاطه بهذا المحل المملوك له في التصدير والإستيراد ، ثم سمح للطاعن بالبقاء فيه لمدة مؤقته على سبيل التسامح ، وإذ رفض ترك المحل عندما طالبه بذلك ، فإنه بعد غاصباً له دون سند ويجوز له طرده منه ، وجه الطاعن للمطعون ضده دعوى فرعية طالبا الحكم بثبوت العلاقة الإيجارية بينهما عن المحل المذكور والزامه بتحرير عقد إيحار له لقاء أجرة شهرية قدرها ٣٠٥٠٠ جنبه وذلك تأسيسا على أنه يستأجر هذا المحل بوجب عقد ابجار شفوي مما يجرز له إثباته بالبينة وبتاريخ ٦/١/١٩٨٧ نديت المحكمة خبيراً في الدعوى لتحقيق عناصرها وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت بداريخ ٢٩/٧/١٢/٢٩ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه يضع بده على عين النزاع برصفه مستأجراً لها ، وبعد أن استمعت المحكمة إلى شهود الطرفين قسطت بتداريخ ٢٦/٤/٢٦ بطرد الطاعن من العين مسحل النزاع وتسليمها للمطعون ضده وبرقض دعوى الطاعن ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ ق المنصورة « مأمورية الزقازيق » ، ويتاريخ ٢٢/٢/٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن قي هذا ؛ فكم يطرين النقض ، وبداريغ ١٧ - ١٩٩٩/١ أسرت المحكمة بوقف تنفيلة الحكم المطعون قيد م؛ قتاً حتى يفصل في الطعن وحددت جلسة لنظره ، وقدمت النبيانة مذكوة أيات فيها الرأى بتقمل الحكم وبالجلسة المحددة الشرمت التبارة وأبها

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الإستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم انتهى بأسباب غير سائضة إلى أن وضع بده على عين النزاع كان على سبيل التسامح ، وذلك " إستناداً إلى ما شهد به شاهدا المطعون ضده هذا في حين أنهما قررا بأنه يشغل العين لقاء حصول المالك على نسبة ٢٥٪ من إيراد المحل ، كما خرج الحكم بأقوال شاهد الطاعن إلى غير ما يؤدى إليه مدلولها فقد قرر في شهادته أن الطاعن يضع يده على العين بوصفه مستأجراً الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد - ذلك أن عقد الإيجار وفقا لنص المادة ٥٥٨ من القانون المدنى هو عقد يلتزم المؤجر بقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم ، ويجوز وفقا لنص المادة ٥٦١ من القانون المذكور أن تكون الأجرة نقودا كما يجوز أن تكون أي نقديه أخرى ، أو أي التزام آخر يلتزم به المستأجر ويجوز له وفقا لنص المادة ٣/٣٤ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات القانونية ، من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو عا تستقل به محكمة الموضوع إلا أن هذا مشروط بأن يكون إستخلاصها سائغا لا يتجافى مع مدلول ما أخدت به من أقوالهم ، لما كان ذلك وكان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بطرد الطاعن من العين محل النزاع ورفض دعواه بثبوت العلاقة الإيجارية مع المطعون ضده على سند ما أورده بمدوناته من أن شاهدي الطاعن لم يستطع أي منهما أن يجزم بوضع يده على العين بوصفه مستأجراً لها وأن أقوال شهود المدعى (المطعون ضده) التي تطمئن إليها المحكمة ويرتاح لها وجدانها تبين أن المدعى قد قام باعطاء المحل موضوع التداعي للمدعى عليه (الطاعن) بصفة مؤقته ولمدد تتراوح من شهر وحتى ثلاثة أشهر لكي يستغله مكتبأ

للسياحة والسفريات في نظير أن يتقاضى المدعى مبلغ ٢٥٪ من الإيراد وعلى أن يقوم المدعى عليه بالبحث له عن محل آخر في خلال هذه الفترة المؤقتية الأمر الذي يثبت للمحكمة وبيقين أن المدعى عليه لم يضع اليد على المحل موضوع التداعي بصفته مستأجراً ولكنه كان على سبيل التسامع من المدعى ولفترة مؤقته أقصاها ثلاثة أشهر من بداية وضع يده وأنه بانتهاء هذه المدة يكون وضع يد المدعى عليه على هذه العين لا يقوم على سند « من القانون » وإذ كان هذا الذي خلص إليه الحكم من ثبوت التسامع من وضع اليد لا يتغلُّ وما شهد به شاهد المطعون ضده ، بالتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة من أن انتفاع الطاعن بالعين محل النزاع كان لمدة معينة مقابل التزامه بأداء حصة قدرها ٢٥٪ من الايراد إلى المطعون ضده ، كما خالف مدلول ما شهد به الشياهد الأول للطاعن (.....) من أنه (أي الطاعن) يقبوم بدقم الأجرة للمطعون ضده وأنه يضع يده على عين النزاع - بوصفه مستأجراً لها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه الفساد في الاستدلال ما يتعن معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

حلسة ٢٢ من نوفوس سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد الهستشار / ولبن رزق بدوس نائب رئيس الهنكية وعضوية السادة الهستشارين / طه البشريف نائب رئيس الهنكية ، أديد أبو الججاح ، شكرس العجبوس وعدم النعيد عبد العزير .

٣٤٤

أبطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٥ القضائية :

(ا) زُجِزْنَة ، حكم ، إستئناف ،

إفادة المحكموم عليه الذي قوت ميعاد الإستئناف أو دبل الحكم من الإستئناف المرقوع في الميعاد من أحد زملاته المحكوم عليهم معه شرطه . صدور احكم في موضوع قابل للتحزلة أو في التضامن أو في دعوى يوجب المائون فيها وصعمام أشخاص معينين . علم ذلك . م ۲۱۸ مراقعات .

(٢) صورية ، يُجزئة .

الصورية . عدم قابليتها للتجزئة . مؤداه .

(٣)صورية ، سحكمة الموضوع ،

تقدير أدلة الصورية . من سلطة محكمة الموضوع .

٣ - تقدير أدلة الصورية - من سلطة محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع
 في الدعوى .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون وسائر أوراق الطعن –
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٠ لسنة ٢٧ مدنى كلى شمال
القاهرة بطلب الحكم بأحقيته في أخذ العقار الموضح بالصحيفة بالشفعة وتسليمه
إليه مقابل الثمن المودع ومقداره ألف وستمائة وخمسون جنيها . وقال بيانا
لذلك أن المطعون ضدها الأولى وزوجها مورث المطعون ضدهم حتى التاسعة
أشتريا من ياقى المطعون ضدهم عدا الأخير المنزل موضوع النزاع بالثمن المشار
إليه وإذ كان الطاعن يجاور المقار المشغوع فيه من جهتين ، فأنقر المطعون
ضدهم عدا الأخير بتاريخ ٤٧/٦/٢٤ برغبته في أخذ المبيع بالشفعة ، ويتاريخ
بالطلبات . أدخل المشتريان، المطعون ضده الأخير الذي أشترى منهما العقار
بالطلبات . أدخل المشتريان، المطعون ضده الأخير الذي أشترى منهما العقار
الشفيع فيه بعقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٦٧/٥/٢٨ خصما في الدعوى وانذر
الشفيع بذلك بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٨ وبل تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة ،

ردمعا بمدم قبول الدعوى لعدم إتخاذ إجراءات الشفعة قبل المشترى الثاني ، كما دفع الطاعن بصورية عقد المشترى الثاني صورية مطلقة ، أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق وبعد أن أستمعت الى الشهود إثباتا ونفيا قضت بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٤ بصورية عقد الخصم المدخل ثم قبضت بتباريخ ٣١/٥/٣١ للطاعن بطلباته . استأنفت المطعون ضدها الأولى ومورثة المطعون ضدهم من السادسة حتى التاسعة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٣٢ لسنة ٢٥ ق المنصورة . وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعموي طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقسيد الطعن برقم ١٥٩ لسنة ٤٥ ق وبتباريخ ١٩٧٩/١١/٢٧ نقضت المحكمة الحكم المطعبون فبيمه وأحالت القضية الى محكمة إستئناف المنصورة وبتاريخ ١٩٨٥/٣/٣ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ويزفض الدعوى. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إنه عملا بالمادة ٢١٨ مرافعات لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ، ولا يحتج به إلا على من رفع عليه وإنه يجوز لمن قبل الحكم أو فوت ميعاد الطعن متى كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون إختصام إشخاص حينين أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملاته منضما إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة بإختصامه في الطعن وإذ كان ذلك وكان المشترى الثاني لم يفعل أمرت المحكمة بإختصامه في الطعن وإذ كان ذلك درجة بصورية العقد وكان اختصامه في الحكم المطعون فيه لا يندرج تحت أي من الاستثنائين سالغي الذكر قلا يستفيد من الإستثناف الذي صدر فيه الحكم المحلة

المطعون ويترتب على ذلك أن يصبح الحكم الابتدائي القاضى بالصورية ويأخذ العقار بالشفعة نهائيا بالنسية للمطعون ضده الأخيرة كما لم بعد للمشترين الأولين مصلحة في الطعن على الحكم للتخلى عن عقد البيع وليس لهمما التسسك بعدم قبول الدعوى لعدم إختصام المشترى الثاني وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى رغم نهائية الحكم الابتدائي يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مسردود ذلك أن المادة ٢١٨ مرافعات تشترط الافادة المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الإستئناف أو قبل الحكم في الإستئناف المرفوع في الميعاد من أحد زصالاته المحكوم عليه صعه أن يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتحزئة أو في التزاء بالتضامن أو بي دعوى بوجب القانون فيها إختصاء أن خاص معيين والحكمة التي هدف إليها المشرع من تقرير هذا أشكر عي تفادي تناقض الأحكام في الدعاوي التي يشعدد أطرافها ويؤدي هذا التنافض إلى ننتانج عير مقبولة وإد كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الطعن بصورية عقد المطعون صدد الأخير وكانت الصورية في الدعوى لا تشجرأ ومن ثم فإن حجية الحكم المطعون فيه برفض الطعن بالصورية قتد إلى المطعون عليه الأخير ولا يكون الحكم الابتدائي نهائيا بالسببة له . وإذ كان الطاعن لم يوجه إجراءات دعوى الشغمة إلى المشترى الثاني أشترى العين المشغوع فيها قبل تسجيل إعلان الرغبة في الشغمة فإن دعوى الشغمة تكون غير مقبولة وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن مينى النعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول الطاعن أنه أبدى دفاعا جوهريا للتدليل على صورية عقد المسترى الثانى من عدم طعنه على الحكم الابتدائي القاضى بالصورية والتسليم بالحكم وقبوله له وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا

الدفاع الجوهري الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن الحكم المطعون فيه بكون مشوبا بالقصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن تقدير أدلة الصورية من سلطة محكمة

الموضوع لتعلقه يفهم الواقع في الدعوى لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد خلصت إلى أن عقد البيع الثاني الصادر من وزوجته إلى الخصم المدخل هو عقد بيع حقيقي وليس صورياً تأسيسا على إطمئنانها إلى أقوال شهود الخصم المدخل عما لها من سلطة موضوعية في تقدير أقوال الشهود وترجيح ما تطمئن إليها وإطرحت القرائن التي ساقها الطاعن للتدليل على الصورية وخلصت إلى جدية البيع الثاني وأوردت الدليل عليم وكان ذلك بأسباب سائغة كافية لحمل قضاء الحكم فلا تكون ملزمه بعد ذلك بتعقيب الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم ويضحي النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق بدوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / طه الـشريف نائب رئيس المحكمة ، أدمد أبو المجاج ، شكرى العميرس ويعد الصحة بعد العزير .

410

الطعن رقم ٢١١٦ لسنة ٥٥ القضائية :

إيجار « إيجار ال ماكن » « المنشأت الأيلة للسقوط » . حكم .

الطعن في قرار الهدم . قبوله . مؤداه . ولاية المحكمة . الحكم حسب حالة المبنى . م ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اعتبار القرار العطون عليه غير قابل للتجزئة . خطأ .

mannani.

النص في الفقرة الثالثة من المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر يدل على أن المشرع أناط بالمحكمة إذا قضت بقبول الطعن أن تعيد النظر في القرار المطعون عليه ولها ولاية الحكم حسب حالة المبنى بتأييد القرار المطعون فيه أو تعديله إلى الحكم بالهدم الكلى أو التسدعيم أو الترميم أو الصيانة . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيسا على أن القرار الصادر بالهدم لا يكن تجزئته فإما أن تقضى المحكمة بتنفيذه أو الفائه كلية فائه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استرفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إنَّ الوقائع - حسيما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقياموا الدعوي رقم ٦٨٠٥ لسنة ١٩٨٢ طعون إيجارات شمال القاهرة بطلب الحكم بتعديل القرار الهندسي المطعون علبه بالإبقاء على الدكاكن التي يشغلها الطاعنون دون هدم. وقالوا بيانا لذلك أنه صدر القرار الهندسي رقم ٦٥ لسنة ١٩٨٢ بهذه العقار حتى سطح الأرص وأنه لما كانت الحوائط والمباني والأسقف الخاصة بالمعلات الني يشعلونها سليمة ولا تستدعى الإزالة فقد أقاموا الدعوي طعنا على القرار أعد البيان للحكم لهم · بالطلبات ، ندبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن أودع تقريره ، حكمت بتعديل القرار المطعون عليه بالابقاء على الدكاكين الكائنة بالدور الأرضى دون هدم استأنف المطعون ضده هذه الحكم بالإستئناف رقم ٦٩٢٦ لسنة ١١٥ ق القاهرة وبتاريح ١٩٨٥/٥/١٥ قبضت المحكمية بالغياء الحكم المستبأنف ورفض الطعين. طعن الطاعنون في هذا الحكم يطريق النقض ، وقدمت النباية مذكرة أبدت فيها الرأي برقص الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في عرفة مشورة حددت جنسة لنظره وقيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن نما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بسان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه اذ انتهى في قضائه بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوي تأسيساً على أن قرار الهدم لا يمكن تجزئته مخالفا بذلك ما نصت عليه المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتي تجيز في حالة الطعن على القرار الهندسي الصادر بالهدم تجزئة القرار أو تعديله فتقضى المحكمة اما بالهدم الكلي أو الجزئي أو بالترميم حسب حالة المبنى فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك إن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بيِّن المؤجر والمستـأجر ، جرى على أنه وتفصل المحكمة على وجه السرعـة جلسة ۲۲ من توقيير سنة ۱۹۸۹

اما برفض الطعن أو يقبوله وإعادة النظر في الفرار المطعبون عليه ، وعليها في حالة الحكم بالهدم الكلي أو الجزئي أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة أن تحدد أجلا لتنفيذ حكمها . يدل على أن المشرع أناط بالمحكنة إذا قضت بقبول الطعن أن تعيد النظر في القرار المطعون عليه ولها ولاية الحكم حسب حالة المبنى بتأييد القرار المطعون فيه أو تعديله إلى الحكم بالهدم إو الجزئي الكلي أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيسا على أن القرار الصادر بالهدم لا يمكن تجزئته فأما أن تقضى المحكمة بتنفيذه أو الغائه كلية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطا في تطبيقه عا يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب.

جلسة ۲۳ من نوفمبر سنة ۱۹۸۹

برئاسة السيد الهستشار / محمد رافت نفاجس نائب رئيس الهدکهة وعضوية السادة الهستشارين / عبد العميد سليمان نائب رئيس الهدکمة ، محمد محمد طيحاة ، سحمد بدر الدين توفيق وشکرس جمعه حسين .

727

الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٤ القضائية :

(٢ ، ١) إعلان « الأعلان في الموطن الأصلى » « إعلان الأحكام » .

(١) الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية أن تسلم إلى المعلن إليه نفسه أو في موطنه الأصلى أو المختار . م ١٠ مرافعات . الأستثناء . الأحكام القضائية وجوب إعلائها للمحكوم عليه لشخصه أو في موطنه الأصلى . م ٢١٣ مرافعات . هخالفة ذلك . أثره . عدم سريان مبعاد الطعن في الحكم علة ذلك .

(٢) الإعلان. قامه صحيحاً من تاريخ تسليمه لجهة الإدارة لاعبره بتاريخ قيده بدفاتر قسم الشرطه أو بتسليم المتضمن إليه له . أثره . عدم كفايته لإعلان الحكم ولا يبدأ به ميعاد الطعن قيه إلا إذا أقام الدليل على إستلام المحكوم عليه أو من يمثله قانونا ورقة الإعلان من جهة الإدارة .

الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية هو أن تسلم إلى المعلن إليه
 نفسه أو في موطنه الأصلى أو المختار وذلك أبتفاء ضمان إتصال علمه بها
 سواء بتسليمها إلى شخصه وهو ما يتحقق به العلم اليقيني أو بنسليمها

في موطنه إلى أحد المقيمين معه من الأزواج أو الأقارب أو الأصهار أو التابعين وهو ما يتحقق به العلم الظني (المادة ١٠ مرافعات) أو بتسليمها إلى جهة الإدارة التي يقع موطئه في دائرتها إذا لم يوجد من يصح تسليمها إليه على أن يرسل إليه المحضر في موطنه كتابا مسجلا يخبره بخبره فيه بمن سلمت إليه قانونا (م ١١ مرافعات) أو بتسليمها إلى النيابة العامة إذا لم يكن للمعلن إليه موطن معلوم في الداخل أو الخارج (م ١٣ مرافعات) وهو ما يتحقق به العلم الحكمي إلا إن المشرع قد خرج على هذا الأصل بالنسبة لاعلان الأحكام فاستموجب في المادة ٢١٣ من قبانون الرافعات ان تعلن إلى المحكوم عليمه لشخصه أو في موطنه الأصلي وذلك تقديراً منه للأثر المترتب على إعلان الحكم وهو بدء مواعيد الطعن الأمر الذي حرص المشرع من أجله على إحاطته بمزيد من الضمانات للتحقق من وصولها إلى علمه فعلا حتى يسري في حقه ميعاد الطعن عليها عما مؤداه وجوب توافر علم المحكوم عليه في هذه الحالة باعلان الحكم علما يقينيا أو ظنيا ودون الأكتفاء في هذا الصدد بالعلم الحكمي إستثناء من الأصل المنصوض عليه في المواد ١٠، ١١، ١٢، ١٣ من قانون المرافعات .

(٢) إذ كانت الحكمة التي توخاها المشرع من وجوب إخطار المعلن إليه في حالة تسليم صورة الأعلان لجهة الادارة بكتاب مسجل هو إخطاره بمن سلمت إليه الصورة حتى يسعى لتسليمها والعلم بها وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الاعلان بكون قد تم صحيحاً في تاريخ تسليمه لجهة الادارة ولا عبرة بتاريخ قيده بدفاتر قسم الشرطة أو بتسليم المعلن إليه له وهو ما ينفي بذاته عن المعلن إليسه العلم اليقيني أو الظني بما تضممنه الاعسلان بما مسؤداه أن الأثر الذي رتبت المادة ١١ من قانون المراقعات على تسليم الصورة لجهة الادارة يقتصر في هذه الحالة على مجرد العلم الحكمي وهو ما يكفي لصحة الاعلان العادي سواء وجه إليه الأعلان في محل إقامته ، أو في محل تجارته أو حرفته بالنسبة إلى الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة إلا أنه لا يكفي لاعلان الحكم إذ لاتتوافر به الغاية التي استهدفها المشرع من الأستثناء الذي أورده بنص المادة ٣١٣ من قانون المرافعات على مناسك بيانه ولا ينتج أثراً في هذا الصدد ولا يبدأ به مسعاد الطعن في الحكم إلا إذا قام الدليل على إستلام المحكوم عليه أو من يمثله قانوناً ورقة الأعلان من جهة الإدارة فعندئد تتحقق الغاية بعلمه بالحكم الصادر ضده عملا بنص المادة ٣٠ من قانون المرافعات وينتج الاعلان أثره وتنفتح به مواعيد الطعن .

(الهدكمة

بعد الإطلاع على الأوارق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوارق في أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ١٩٨٧ سنة ١٩٨٧ مدنى دمياط الأبتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجاز المؤرخ ١٩٧١/١/ وإخلاء العين المؤجرة والتسليم وقسال بيسانا لدعسواه أنه بوجب العسسد المشسار

إليه استأجر منه الطاعن الدكان المبين بالصحيفة ثم تأخر في الوفاء له بأجرته عن المدة ١٩٧٩/٢/١ حتى نهاية سبتمبر سنة ١٩٨٧ رغم تكليفه بالوفاء بها يتاريخ ١٩٨٩/١/١ فأقام الدعوى . حكمت المحكمة بفسخ عقد الإيجار والإخلاء والتسليم . إستأنف الطاعن الحكم بالإستئناف رقم ٣٣٣ سنة ١٥ن المنصورة « مأمورية دمياط » وبناريخ ١٩٨٤/٦/٤ قضت المحكمة بسفوط الحق في الإستئناف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة . حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي ببان ذلك يقول أنه وقد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات أمام محكمة أول درجة ولم يقدم مذكرة بدفاعه فان ميعاد إستنافه للحكم الأبتدائي يبدأ من تاريخ إعلانه لشخصه أو في موطئه الأصلى إلا أن الحكم المطعون فيه أعتد بإعلانه بالحكم الأبتدائي الحاصل في محل تجارته والذي تم لجهة الإدارة لغلق المحل ورتب عليه سقوط حقه في الإستئناف عا يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن النعى في محله ذلك أنه ولنن كان المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفه يعتبر موطنا بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة طبقا لنص المادة ٤١ من القانون المدنى وأن الأصل في إعملان أوراق المحضرين القضائية هو أن تسلم إلى المعلن إليه نفسه أو في موطنه الأصلى أو المختار وذلك إبتغاء ضمان إتصال علمه بها سواء بتسليمها

إلى شخصه وهو ما يتحقق به العلم البقيني أو بتسليمها في موطنه إلى أحد المقيمين معه من الأزواج أو الأقارب أو الأصهار أو التابعين وهو ما بتحقق به العلم الظني (المادة ١٠ مرافعات) أو بتسليمها إلى جهة الأدارة التي يقم موطنه في دائرتها إذا لم يوجد من يصح تسليمها إليه على إن يرسل إليه المحضر في موطنه كتابا مسجلا يخبره فيه عن سلمت اليه بحيث يعتبر الأعلان منتجماً لأثارة من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليمه قبانونا (م ١٩ مرافعات) أو بتسليمها إلى النبابة العامة إذا لم يكن للمعلن إليه موطن معلوم في الداخل أو الخارج (م ١٣ مرافعات) وهو ما يتحقق به العلم الحكمي إلا أن المشرع قد خرج على هذا الأصل بالنسبة لأعلان الأحكام فأستوجب في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن تعلن إلى المحكوم عليه لشخصه أو في موطنه الأصلى وذلك تقديراً منه للأثر المترتب على إعلان الحكم وهو بدء مواعيد الطعن الأمر الذي حرص المشرع من إجله على إحاطته بمزيد من الضمانات للتحقق من وصولها إلى علمه فعلا حتى يسرى في حقه ميعاد الطعن عليها عا مؤداه وجوب توافر علم المحكوم عليه في هذه الحالة بأعلان الحكم علما يقينيها أو ظنيا ودون الأكتفا في هذا الصدد بالعلم الحكمي استثناء من الأصل المنصوص عليه في المواد ١٠، ١١، ١٢، ١٣ من قانون المرافعات لما كان ذلك وكانت الحكمة التي توخاها المشرع من وجوب اخطار المعلن إليه في حالة تسليم صورة الأعلان لجهة الأدارة بكتاب مسجل هو إخطار بمن سلمت إليه الصورة حتى يسعى لتسليمها والعلم بها وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الاعلان يكون قد تم صحيحا في تاريخ تسليمه لجهة الإدارة ولا عبرة بتباريخ قيده بدفاتر قسم الشرطة أو يتسليم المعلن إليه له وهو منا ينفي بذاته عن المعلن " إليه العلم اليقيني أو الظني عا تضمنه الأعلان عا مؤداه أن الأثر الذي رتبته المادة ١١ من قانون المرافعات على تسليم الصورة لجهة الادارة يقتصر في هذا الحالة على مجرد العلم الحكمي وهو ما يكفي لصحة الأعلان العادي سواء وجه اليه الأعلان في محل إقامته ، أو في محل تجارته أو حرفته بالنسبة إلى الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الحرفة إلا أنه لا يكفى لاعلان الحكم إذ لا تتبوافر به الغاية التبي إستهدفها المشرع من الاستثناء الذي أورده بنص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على ما سلف بيانه ولا ينتج أثرا في هذا الصدد ولا بيداً به ميعاد الطعن في الطعن في الحكم إلا إذا قام الدليل على إستلام المحكوم عليه أو من عثله قانونا ورقبة الأعلان من جهة الأدارة فعندئذ تتحقق الغاية بعلمه بالحكم الصادر ضده عملا بنص المادة ٢٠ من قانون الرافعات وينتج الاعلان أثره وتنفتح به مواعيد الطعن . لما كان ما تقدم وكان البين من الأوراق أن إعلان الطاعن بالحكم الأبتدائي قد وجه إليه بمحل تجارته وسلم لجهة الأدارة لغلق المحل ولم يثبت في الأوراق تسلم الطاعن للأعلان من جهة الأدارة فان إعلان الحكم بهذه المثابة لا ينفتح به ميعاد الطعن بالإستئناف بالنسبة للطاعن الذي ثبت تخلفه عن حضور جلسات نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ولم يقدم مذكرة بدفاعه ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ قضى بسقوط حق الطاعن في الاستئناف عا يوجب نقضه.

حلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئامة السيد الهستشاء / درويش عبد الهجيد نائب رئيس الهنگمة وعضوية المادة الهستشارين / محمد عبد الهمم خافظ ، د . رفعت عبد الهجيد نائبس رئيس الهحکمة ، محمد خيرس الجندس و محمد شماوس .

T17

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٧ القضائية :

(۱ ، ۲) تامین «التامین اللجباری من دوادث السیارات » . تقادم « تقادم مسقط » . « وقف التقادم » . « قطع التقادم » . دعوی . مسئولیة .

 (١) الدعبوى المساشرة للمنضرور قبل المؤمن في التأسين الإجباري عن حوادث السيبارات . خضبوعمها للتقادم الشلائي الوارد بالمبادة ٧٥٢ مدني . م ٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . تقادمها . خضوعه للفراعد العامة في شأن الوقف والانقطاع .

(۲) دعوى المضرور قبل المؤن إذا كان أساس الفعل غير المشروع جريمة رفعت عنها الدعوى وحتى إنقضائها الدعوى الجنائية . أثره . وقف سريان التقادم طوال مدة قيام هذه الدعوى وحتى إنقضائها بأحد الأسياب التي ينص عليها القانون . علة ذلك .

(۳) دعوس ، حکم ، تقادم ،

الحكم الجنائي الفيابي القاضى بإدائة مقترف جرية جنحة . لا تنقضى به الدعوى الجنائية. إذ هو لا يعدو أن يكون من الإجراءات القاطعة لمدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم الدعوى الجنائية . إنقضاء الدعوى الجنائية في هذه الحالة تكون بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ صدره ومنذ هذا الإنقضاء يزول المانع القانوني الذي كان سببا في وقف تقادم دعوى المضرور قبل المؤمن . ١ - أنشأ المشرع للمضرور في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن عِقْبَضَى المَّادة الحَّامِسِية مِن القَانُونِ رقيم ٢٥٢ لِسِنَة ١٩٥٥ بِشِيأَنِ السَّأْمِينِ الإجباري عن المستولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، ونص على أن تخضع هذه الدعري للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدنى للدعاوي الناشيئة عن عقد التيأمين ، وهذا التقيادم – وعيلي ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تسرى في شأنه القواعد العامة المفررة لوقيف مبدة التقادم وانقطاعها .

٢ - إذا كان الفعل غير المشروع الذي يستند إليه المضرور في دعواه قبل المؤمن هو جرعة ورفعت الدعوى الجنائية على مرتكبها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحدا عن يعتبر المؤمن له مستولا عن الحقوق المدنية عن فعلهم فإن الجريمة تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى وبين الدعوى المدنية التي يرفعها المضرور على المؤمن ولازمة للفصل في كليهما فيعنبر رفع الدعوى الجنائية مانعا قائرتيا يتعذر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه نما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدنى وقف سريان التقادم ما يقى المانع قائما . وينيني على ذلك أن تقادم دعوى المضرور قبل المؤمن يقف سرياته طوال المدة التي تظل فيها الدعوى الجنائية قائمة ولا يزول إلا بإنقضاء هذه الدعوى بصدور حكم نهائي قيها أو لإنقضائها بعد رفعها لسبب أخرس أسباب الانقضاء ولا يعود سربان التقادم إلا من تاريخ هذا الانفضاء.

٣ - لما كان الحكم الغبابي القاضي بإدانة مقترف جريمة الجنحة لا تنقضي به الدعوى الجنائية إذ هو لا يعدر أن يكون من الاجراءات القاطعية لمدة الشلاث سنوات المقررة لتنقادم الدعوى الجنائية طيقا للمادتين ١٥. ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإنه إذا لم يعكن هذا الحكم للمحكوم عليه ولم يتُخذ إجراء تال له قاطع لتقادم الدعوى الجنائية فإن هذه الدعوى تنقضى بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ومنذ هذا الإنقضاء يزول المانع القانوني الذى كان سببا في وقف تقادم دعوى المضرور المدنية قبل المؤمن .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ، حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن الطاعن بصفته وليا طبيعيا على ولده القاصر أقام الدعوي رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٨٢ أمام محكمة بنها الإبتدائية طالبا الزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدى إليه مبلغ عشرة آلاف جنيه ، ، وقال بيانا لدعواه أنه في يوم الحادث كان ولده القاصر يقود دراجته في الطريق فاصطدمت به السيارة رقم ٥٧٦٧ أجره القاهرة المؤمن عليها لدى الشركة المطعون ضدها وأحدثت به إصابات جسيمة ترتب عليها فقد إبصار عينه اليمني وضعف بقوة الطرفين العلوى والسفلي وبحاسة السمع وتحرر عن الواقعة محضر الجنحة رقم ٤٧٣٦ لسنة ١٩٧٦ قسم حدائق القبه ، وقضى فيها بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٧٨ بادانة قائد السيارة مرتكب الحادث بعقوبة الحبس إلا أن هذا الحكم لم ينفذ ولم يعلن به المحكوم عليه طوال مدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره محاترتب عليه إصدار النيابة العامة أمراً بحفظ الأوراق لانقضاء الدعوى الجنائية عِض المدة ، وأنه لما كان قد حاق بولده المجنى عليه في هذا الحادث ضرر مادي وأدبى فإن الشركة المطعون ضدها المؤمنه على السيارة التي تسببت في وقوع الحادث تكون

مستولة عن أداء التعويض جبراً لهذا الضرر لذا ققد أقام دعواه ليحكم عطليه فيها . دفعت الشركة المطعون ضدها بسقوط الدعوى بالتقادم . ويتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ قضت المحكمة بقبول هذا الدفع . إستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم لدى محكمة إستتناف طنطا و دائرة بنها » بالإستنناف رقم ٩٩٧ لسنة ١٩٨١ قضائية طاليا الغاء والحكم بالتعويض المطالب به . ويتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ حكمت المحكمة برفضه وتأييد الحكم المستأنف. طعن ديسمبر سنة ١٩٨٦ حكمت المحكمة برفضه وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن نما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون قبه الخطأ في تطبيق القانون. وفي بيان ذلك يقول أن الدعوى التى أقامها على شركة التأمين المطعون ضدها تخضع في تقادمها للقواعد العامة المقررة في شأن وقف التقادم ، وإذ كان الحادث قد رفعت عنه الدعوى الجنائية فإن هذه الدعوى تعتبر طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨٧ من القانون المدنى مانعا من السير في دعواه المدنية وموقفاً لسريان تقادمها حتى يصدر حكم جنائي بات أو تسقط الدعوى الجنائية بمضى المدة أو لسبب آخر ، فإذا صدر حكم جنائي غيابي في جنحة ، فإن هذا الحكم يقطع تقادم الدعوى الجنائية والتي تظل قائمة حتى تنقضي بمضى ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ، ولا يعود سريان تقادم الدعوى المدنية إلا من الوقت سنوات من تاريخ صدوره ، ولا يعود سريان تقادم الدعوى المدنية إلا من الوقت الذي تنقضي فيه الدعوى الجنائية وليس من تاريخ الحكم المديابي وإذ لم يفطن المنعون فيه إلى هذا النظر واعتبر التاريخ الذي صدر فيه الحكم الجنائي

المُدنية مع أنَّ الدعوى الجنائية ظلت من بعده قائمة حتى أنقضت بضى ثلاث سنوات فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد . ذلك بأن المشرع أنشا للمضرور في حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن عقتضي المادة الخامسة من الغانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمن الاجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدنى للدعاوي الناشئة عن عقد التأمين ، وهذا التقادم ~ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ~ تسرى في شأنه القواعد العامة المقررة لوقف مدة التقادم وإنقطاعها ، فإذا كان الفعل غير المشروع الذي يستند إليه المضرور في دعواه قبل المؤمن هو جرية ورفعت الدعوى الجنائية على مرتكبها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحداً عن يعتبر المؤمن له مسئولا عن الحقوق المدنية عن فعلهم فإن الجرعة تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى وبين الدعوى المدنية التي يرقعها المضرور على المؤمن ولازمة للفصل في كليهما فيعتبر رفع الدعوى الجنائية مانعا قانونيا يتبعذر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقمه عما تُرتِّب عليه المادة ٣٨٧ من القانون المدنى وقف سريان التقادم ما بقي المانع قائما ، وينبني على ذلك أن تقادم دعوى المضرور قبل المؤمن بفف سريانه طوال المدة التي تظل قيها الدعوى الجنائية قائمة ولا يزول إلا بانقضاء هذه الدعوى بصدور حكم نهائي قيها أو لانقضائها بعد رقعها لسبب آخر من أسباب الانقضاء ولا يعود سبريان التنقيادم إلا من تباريسخ همذا الانقضاء ، ولما كان الحكم الغيباني القاضي بادائه مقترف جريمة الجنحة لا تنقضي به الدعوى الجنائية إذ هو لا يعدو أن يكون من الإجراءات

القاطعة لمدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم الدعوى الجنائية طبقا ألمادتين ١٥٠، ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإنه إذا لم يعلن هذا الحكم للمحكوم عليه ولم يتخذ إجراء تال له قاطع لتقادم الدعوى الجنائية فإن هذه الدعوى تنقيضي بعد ميضي ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ، ومنذ هذا الإنقضاء يزول المانع القانوني الذي كان سببا في وقف تقادم دعوى المضرور المدنية قبل المؤمن ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الأوراق أن جرعة إصابة القاصر المشمول بولاية الطاعن وقعت بتاريخ ٢٨ من يوليو سنة ١٩٧٦ فأجرى تحقيقها من السلطات المختصة في هذا اليوم ورفعت النيابة عنها الدعوى الجنائية في القضية رقم ٤٧٣٦ لسنة ١٩٧٦ قسم حدائق القبه وأصدرت المحكمة الجنائية حكما غيابيا فيها بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٧٨ قضى بحبس قائد السيارة مرتكب الحادث شهراً ، وكان البين من الشهادة الرسمية الصادرة من النيابة العامة والتي قدمها الطاعن لمحكمة أول درجة أن هذا الحكم الجنائي الغيابي لم يُعلن ولم يُتخذ من بعده ثمة إجراء قاطع للتقادم حتى انقضت الدعوي الجنائية عضى المدة وصدر قرار النيابة العامة بحفظها لهذا السبب ، قإن قيام الدعوى الجنائبية طوال الفشرة التي بدأت منذ وقوع الحادث وحتى انقضت في ١١ من أبريل سنة ١٩٨١ عضي ثلاث سنوات من آخر اجراء قاطع للتقادم وهو الحكم الغيابي الصادر في ١٠ من أبريل سنة ١٩٧٨ يعدُ مانعا قانونيا من شأندوقف سريان تقادم دعوى الطاعن قبل الشركة المطعون ضدها ولا يعود التقادم إلى السبريسان إلا من اليبوم التبالي لانقضياء الدعبوي الجنائبية في ١٢من أبريل سنة ١٩٨١ وليس من تاريخ الحكم الجنائي الغيابي الصادر في ١٠ من أسريسل سنة ١٩٧٨ . ومش كانت دعوى الطاعن قد رُفعت بأختيصاء شركة الشأمن

صدر فيه الحكم الجنائي الفيابي هو التاريخ الذي زال فيه المانع القانوني المؤدى

لوقف سريان تقادم دعوى الطاعن وقبضى على هذا الأساس يقببول الدفع يسقوطها المبدى من الشركة المطعون ضدها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى مابنى عليه الطعن من أساب.

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / على المعجنى نائب رئيس المحكمة وعضوية والسادة المستشارين / سحمد فؤاد شرباش و سحمد عبد البر حسين نائبى رئيس المحكمة وذلف فتج الباب والمام نوار .



الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٢ القضائية :

- (٢٠٠١) نقض « الخصوم في الطعن » . حكم « الطعن في الحكم ». دعوي « التدخل فيها » .
- (۱) الطعن بالنقض . جوازه لن كان طرفاً في الخصومة حتى صدور الحكم ضده سوا كان خصما أصليا أو ضامنا مدخلا فيها أو متدخلا إختصاميا أو إنضماميا م ٢٤٨ مرافعات .
- (۲) القضاء بعدم قبول التدخل الإنضمامي مؤداه إعتبار طالب التدخل محكوما
 عليه في طلب التدخل حقه في الطعن في الحكم القاضي بعدم قبول تدخله.
 - (٣ ، ٤) مراسة « تنفيذ المراسة » ، سلطة المارس .
 - (٣) الحراسة إجراء تحفظي الحكم الصادر فيها ماهيته .
- (٤) الحارس القضائي يستمد سلطته من الحكم الذي يقيمه ويثبت له صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة إلى أي إجراء آخر ويكون هو صاحب الصفة في الأعمال التي نبطت به وفي الدعاوي المتعلقة بها . صدور حكم بعزل الحارس أثره .
 - (0) محكية الموضوع . دعوس « الدفاع في الدعوس » . حكم .
 - (٦) محكمة الموضوع « تقدير الأدلة » حكم ،

حسب محكمة الموضوع إقامة قضائها على ما يكفّى لحمله - عدم إلتزامها بتتبع حجج الخصوم والرد عليها إستقلالا . الطلب الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه - أو بيان سبب رفضها له - وجوب أن يكون في صيفة صريحة وجازمة .

(٨) إثــبــات .

طلب إلزام الخصم بتقديم محرر تحت يده . شرطه قبوله . المواد . ٢٠ - ٢٢ إثبات .

له - المقسر - وعلى ما جرى بعه قضاء هذه المحكمة - أن المادة ٢٤٨ من قانون المراقعات إذ نصت على أن « للخصوم أن يطعنها أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة ع فقد قصدت أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفا في الخصومة حتى صدور الحكم ضده سواء كان مستأنفا أو مسدعا علم خصما أصلها أو ضامنا لخصم أصلى أو مدخلا في الدعوى أو متدخلا فيها للإختصام أو الإنضام لأحد طرفى الخصومة فيها .

٢ - المقرر أنه ولتن كان يترتب على عدم قبول المحكمة التدخل الإنضمامى والقضاء في موضوع الدعوى - إنقضاء الخصومة التي كان يهدف طالب التدخل الإنضمامي إلى أحد طرفيها مع إعتباره أجنبيا عنها قالا يعتبر طرفا في الحكم الصادر فيها ولا يقبل منه الطعن فيه ، إلا أنه يعتبر محكوماً عليه في طلب التدخل وبجوز له أن يطعن في الحكم القاضي بعدم قبول تدخله.

٣ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الحراسة إجراء تحفظى والحكم الصادر فيها ليس قضاء يحتمل التنفيذ المادى في ذاته وإنا هو تقرير عترافر صفه قانونية للحارس الأداء المهمة التي تناط به في الحد الذي نص دليه الحكم وإبراز هذه الصفة ووضعها موضع التنفيذ بالنسبة للعقار ليس إلا عملا حكميا ليس له كيان مادى.

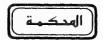
٤ - الحارس القضائي يستمد سلطته من الحكم الذي يقيمه وتثبت له هذه الصفه بمجرد صدور الحكم دون حاجة إلى أي إجراء آخر كالتسليم ويكون هو صاحب الصفة في الأعمال التي نيطت به وفي الدعاوي المتعلقة بها وبجرد صدور الحكم بعزل الحارس فإنه يفقد صفته وجميع التصرفات التي يجريها بعد عزله تعتبر صادرة خارج حدود نيابته .

٥ - محكمة الموضوع غير مازمة بالتحدث عن مستند ليس من شأنه أن يكون له تأثير في الفصل في الدعاوي .

٣ - محكمة الإستئناف متى أقامت قضائها على أسباب سائغة كافية لحمله فإنها لا تكون ملزمة بتتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم مادام في قيام الحقيقة التي أقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني والمسقط لتلك الأقسوال والحجمج.

٧ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الطلب الذي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه أو بيان سبب رقضها له هو الطلب الذي يقدم إليها في صيغة صريحة جازمة لا لبس فيها تدل على تصميم صاحبه عليه .

٨ - ما أجازته المادة ٢٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ للخصم أن يطلب إلزام خصمة بتقديم أي محرر منتج في الدعوى بكون تحت يده في الأحوال الشلاثة الواردة في تلك المادة مشروط بما أو جبيته المادة ٢١ من هذا القانون من بيان أوصاف المحرر الذي يعنيه وفحواه بقدر ما يمكن من التفصيل -والواقعة التي يستدل بها عليه والدلائل والظروف التي تفيد أنه تحت بد الخصم ووجه إلزامه بتقديم - ونصت المادة ٢٢ من ذات القانون على أنه لا يقبل الطلب إذا لم تراع فيه أحكام المادتين السابقتين .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائم - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون ضده الشاني أقام الدعوي رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٨٠ جنوب القاهرة على الشركة المطعون ضدها الأولى بصفتها حارسة قضائية بطلب الحكم بثبوت العلاقة الأبجارية بينهما عن الشقة المبينه بصحيفة الدعوى وقال بيانًا لها أنه كان يستأجر هذه الشقة بمرجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/١/٢٨ ، ولما عينت الطاعنة حارسة قضائية على العقار الذي تقع به الشفة أستصدرت الحكم رقم ٣١٢٢ مدني كلي جنوب القاهرة بأنهاء عقد الإيجار وتأييد هذا الحكم في الأستئناف رقم ١٥٤٢ لسنة ٥٢ ق القاهرة غير أنه قد نشأت علاقة أيجارية جديدة بنية والمطعون ضدها الأولى التي خلفت الطاعنة في الحراسة بعد عزل الأخيرة بالحكم رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٧ مستأنف مستعجل القاهرة الا أنها أمتنعت عن تحرير العقد فأقام الدعوى - تدخلت الطاعنة فيها منضمه للمطعون ضدها الأولى في طلب رفضها حكمت المحكمة بثبوت العلاقة الأيجارية -إستأنفت المطعون ضدها الأولى الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة برقم ١٩٦٢ لسنة ٩٧٨ق. وطلبت الطاعنة بصفتها الشخصية وبصفتها حارسة قضائية قبرلها خصما « منضما » للمطعون ضدها الأولى وبتاريخ ٢٣/٥/٢٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المتسأنف - طعنت الطاعنة بصفتها الشخصية وبصفتها

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن المبدى من النيابة أن الطاعنة كانت خصماً منضما للمطعون ضدها الأولى أمام محكمة الإستئناف ولم تطعن الأخيرة في الحكم فلا يحق لها أن تطعن فيه إذ ليس لها من الحقوق أكثر ما للخصم الذى إنضمت إليه كما لا يجوز الطعين منها بصفتها حارسة لأنها عزلت من الحراسة .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن من المقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المسادة ٢٤٨ مس قسانون الرافعات إذ نصبت على أن « للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة «..............» فقد قصدت أنه يجوز الطعن – من كل من كان طرفا في الخصومة حتى صدور الحكم ضده سواء أكان مستأنفا أو مستأنفا عليه خصما أصليا أو ضامنا لخصم أصلى أو مدخلا في الدعوى أو متداخلا فيها للأختصام أو الانضمام لأحد طرفي الخصومة فيها . وكان من المقرر أيضا . أنه ولئن كان يترتب على عدم قبول المحكمة التدخل الإنضمامي والقضاء في موضوع الدعوى ، إنقضاء الخصومة التي كان يهدف طالب التدخل الإنضمام إلى أحد طرفيها مع إعتباره أجنبيا عنها فلا يعتبر طرفا في الحكم الصادر فيها ولا يقبل أحد طرفيها مع إعتباره أجنبيا عنها فلا يعتبر طرفا في الحكم الصادر فيها ولا يقبل

سين المكم القاضى بعدم قبول تدخله ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدرنات المحكم المطعون قيد أن الطاعنه كانت خصما منضما للمطعون ضدها الأولى أمام معكمة الاستئناف ولم تتخل عن منازعتها مع خصمها المطعون ضده الثانى حتى صدر الحكم لمصلحته ضدها في هذه المنازعة ، وأن محكمة الاستئناف قضت بعدم قبول تدخلها بصفتها حارسه ، ومن ثم فإن الطعن في الحكم من الطاعنة ويصفتها يكون جائزا ، ويكون الدفع في غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أو ضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أنها تسكت أمام محكمة الإستئناف بأن الحكم الصادر بعزلها من الحراسة لم ينفذ عا مفاده بقاء صفتها كحارسة كما قدمت المستئدات الدالة على عدم تنفيذ الحكم. وطلبت قبولها بهذه الصفة خصما منضما للمطعون ضدها الأولى التي قررت في دفاعها إنما لم تتسلم العقار محل الحراسة إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول تدخلها على سند من أن الحكم يعزلها من الحراسة وتعين المطعون ضدها الأولى حارسة يحدث أثره من تاريخ صدوره ودون أن يرد على المستئذات المقدمة منها.

وحيث إن هذا النعى في غير صحله ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الحراسة إجراء تحفظي والحكم الصادر فيها ليس قضاء تحتمل التنفيذ المادى في ذاته وإنما هو تقرير بتوافر صفة قانونية للحارس لأداء المهمة التي تناط به في الحسد الذي نص عليه الحكم - وإبراز هذه الصهفة

ووضعها موضع التنفيذ بالنسبة للعقار ليس إلا عملا حكميا لبس له كيان مادي فيستمد الحارس سلطته من الحكم الذي يقيمه وثبتت له هذه الصفة بمجرد صدور الحكم دون حاجة إلى أي إجراء آخر كالتسليم ويكون هو صاحب الصفة في الأعمال التي نظمت به وفي الدعاوي المتعلقة بها وبمجرد صدور الحكم بعزل الحارس فإنه يفقد صفته وجميع التصرفات التي يجريها بعد عزلة تعتبر صادرة خارج حدود نيابته - وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بعدم قبول تدخل الطاعنة بصفتها حارسة قضائية على العقار على ما جاء بمدوناته من أن الحكم رقيسم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٧ مستسأنف مستبعيجل القياهرة الصيادر بتباريخ ١٩٧٨/٢/١٤ قد قضى بعزلها من الحراسة وتعين المطعون ضدها الأولى حارسة على المقار وأن هذا الحكم يحدث أثره من تاريخ صدوره - قانه يكون قد التزم صحيح القانون- ولا عليه إن لم يرد على المستندات المقدمة من الطاعنة للتدليل على أن هذا الحكم قد أوقف تنفيذه إذ أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث عن مستند ليس من شأنه أن يكون له تأثير في الفصل في الدعوي ومتى كانت محكمة الإستثناف وعلى ما سلف قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة كافية لحملة فانها لاتكون ملزمة بنتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم مادام في قيام الحقيقة التي إقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني والمسقط لتلك الأقوال والحجج ويكون النعي بهذين السببين على غير أساس.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الدالث على الحكم المطعون قبه مخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الإستدلال وفي بيان تقول أن الحكم أقام قضاءه يثبوت الملاقة الإيجارية على ما أورده بمدوناته من أن المطعون ضده الثاني سدد أجره الشقة يناء على إنذار وجهته إليه المطعون ضدها الأولى ، وأن الطاعنة -

سنشنسسال المستفرة المستفرة المستأجرين بسداد تكاليف صياته المستأجرين بسداد تكاليف صياته المصعد في الذعوى رقم ١٩٧٤/ ١٩٧٩ مستعجل القاهرة وأعلنه بالحكم الصادر فيها بها يدل على تنازلها عن حكم الفسخ وأعتبار المطعون ضده الثاني مستأجرا ، وأن علم المطعون ضده الأولى بأن المطعون ضده الثاني يشغل الشقة بصفته مستأجرا مستفاد من اختصامها في الدعوى سالفه الذكر ، في حين أن الانقار المشار إليه تضمن تحفظات تنفي الاقرار بالعلاقية الأيجارية ، وأن الدعوى أقيمت على جميع الشاغلين وتضمن إعلان الحكم الصادر فيها عدم التسليم بأيه علاقة سبق فسخها أو إنشاء علاقة جديدة ما ينفي تنازلها عن حكم الطرد هذا إلى المطعون ضدها الأولى لم تكن خصصا في تبلك حكم الطرد هذا إلى المطعون ضدها الأولى لم تكن خصصا في تبلك الدعوى ، على خلاف ما ذهب إليه الحكم ، ما لا محل معه لما رتبه الحكم على هذا الأختصام .

وحيث إن هذا النعى في غير محله - ذلك أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم الأخير أى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بثبوت العلاقة الأيجارية بين المطعون ضدهما على ما أورده من أن صدور الحكم يعزل الحارس القضائي وتعبين آخر محله يحدث أثره من تاريخ صدوره وأن المطعون ضده الثاني دفع الأجره للمطعون ضدها الأولى بايصالات مشبت بها قيمتها بناء على تكليفها له بدفعها وهي أسباب سائفه تكفي لحمل قضائه ولم تكن محل طعن من جانب المطعون ضدها الأولى - وكان النعي بهذا السبب قد ورد على ما أستطرد إليه الحكم تزيد لتدعيم قضائه عا لا حاجه للدعوى إليه ويستقيم الحكم بدونه - فإنه وأيا كان وجه المرأى فيه م يكون غير منتج ومن ثم فهو غير متبول.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الأخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقول أنها طلبت من المحكمة إلزام المطعون ضدها الأولى بتقديم الطلب المقدم إليها من المطعون ضده الأول لقبول أجره العين إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على طلبها فحجب نفسه عن بحث مستند مؤثر في الدعوى.

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أن من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الطلب الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه أو بيان سبب رفضها له هذا الطلب الذى يقدم إليها فى صيغه صريحة جازمة لا لبس فيها تدل على تصميم صاحبه عليه ، وأن ما أجازته المادة ٢٠ من قانون الأثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ للخصم أن يطلب الزام خصمه بتقديم أى محرر ينتج فى الدعرى يكون تحت يده فى الأعوال الثلاثة الواردة فى تلك المادة مشروط بما أو جبته المادة ٢١ من هذا القانون من بيان أوصاف المحرر الذى يعنيه وقحواه بقدر ما يمكن من التفصيل والواقعة التى يستدل بها عليه والدلائل والظروف التى تزيد أنه تحت يد الخصم ورجه إلزامه بتقديم – ونصت المادة ٢٢ من ذات القانون على أنه لا يقبل الطلب وجه إلزامه بتقديم أحكام المادتين السابقتين .

ولما كان ذلك وكان الشابت أن الطاعنة لم تطلب صراحة من مسحكمة الإستئناف في مذكرتها المقدمة بجلسه ١٩٨٢/٤/٢٠ وعلى وجه جازم إلزام المطعون ضده الثاني ولم المطعون ضده الثاني ولم تضمن المذكرة سالفة البيان أوصاف الورقه التي تعنيها وفعواها وسائر البيانات التي أوجبت المادة ٢١ من قانون الإثبات بيانها ، فإن المحكمة لاتكون ملزمة بالرد على أمر لم يطلب إليها صراحة وعلى الوجه المبين في القانون ويكون النعى على أمر لم يطلب إليها صراحة وعلى الوجه المبين في القانون ويكون

ولما تقدم يتمين رفض الطمن .

جلسة ٢٦ مـن نوفـمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد الهستشار / طاعت امين صادق نائب رئيس الهجكمة وعضوية السادة الهستشارين / محمد ممتاز ستولس ، ذكنور عبد القادر عثمان ، حسين حسنس دياب ، و محمد عبد العزيز الشناوس .

T19

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٥ القضائية :

عمل « إدارات قانونية » بدلات .

الراتب المصرفي . إعتباره بدل طبيعة عمل . عدم حواز الحمع بينه وبين يدل التفرغ المقرر للعاملين الغنيين بالإدارات القانونية . ق٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

لما كان جدول مرتبات الوظائف الفنية الملحق بالقانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها قبل تعديله بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ - ينص على أنوقد حدد الجدول المشار إليه المستفيدين من هذا البدل وهم العاملون الفنيون بالإدارات القانونية من درجة مدير عام إدارة قانونية إلى وظيفة محام رابع ، وكانت المادة ٨٣ من لائحة نظام العاملين بالبنك الرئيسي للتنمية والإنتمان وينوك التنمية بالمحافظات تنص على أن « عنح العاملون بالبنك راتب مصرفي بواقع ٣٠٪ من الأجر الأصلي ويعتبر من قبيل بدلات طبيعة العمل وذلك بالشروط الآتية (أ) (ب) يجوز الجمع بين الراتب المصرفي والأجر الإضافي أو أية بدلات أخرى فيما عدا البدلات المهنية وللعامل حق الأختياريين الراتب المصرفي

والبدل المهنى أيهما أصلح له « قإن مفاد ذلك أن الراتب المصرفي لايعدو أن يكون ببدل طبيعة عمل ومن ثم لا يجوز الجمع بينه وبيين بدل التبفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ للعاملين الفنييين بالإدارات القانونية .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر إلهام والمرافعة وبعد المداولة.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على مايبان من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما - بنك التنمية والاستمان الزراعي بدمياط والبنك الرئيسي للتنمية والانشمان بالقاهرة - الدعوى رقم ١ سنة ١٩٨٤ عمال كلي دمياط ، وطلب الحكم بأحقيته في صرف بدل التفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ إعتباراً من ١٩٧٩/٣/١ ، والجمع بينه وبين الراتب المصرفي الذي يتقاضاه والزام المطعون ضده الأول بأن يؤدي إليه مبلغ ۷۸۰ جنیه حتی ۱۹۸۳/۱۲/۳۱ ونما پستجد بواقع ۱۳٫۵۰۰ جنیها شهرياً ، وقال بينانا لدعواه أنه من المحامين العناملين بالبنيك المطعون ضده الأول ويستحسق بدل تفرغ طبقا لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٣ وإذ أصدر البنك بتاريخ ١٩٧٧/٧/١ قرار بمنح جميع العاملين راتب مصرفي ، وامتنع عن صرف بدل التفرغ رغم جواز الجمع بينهما فقد أقام الدعوي بالطلبات أنف البيان ، وبتاريغ ١٩٨٤/٣/١٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٣ سنة ١٦ق المنصورة - مأمورية دمياط - وبتاريخ ١٩٨٤/١١/٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن البنك المطعون ضده قرر زيادة المرتبات بنسبة ٤٠٪ تحت مسمى الراتب المصرفي ، وهو لا يعتبر بدل طبيعة عمل إذ تقرر صرفه لجميع العاملين دون تفرقة ، وبالتالي لايسرى عليه ألحظر الوارد بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ من عدم جواز الجمع بينه وبين بدل التغرغ المقرر بهذا القانون وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى إعتبار الراتب المصرفي مانعاً من الحكم بأحقسيته لبدل التفرغ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان جدول مرتبات الوظائف الفنية الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، قبل تعديله بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٦ - بنص على أن: (ينع شاغلوا الوظائف المبينة في هذا الجدول بدل تفرغ قدره ٣٠٪ من بداية مربوط الفئة الوظيفية ويسرى عليه الخفض المقرر بالقرار بقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب الإضافية التي قنح للعساملين المدنيين والعسسكريين ولا يجسوز الجسمع

بين بدل التفرغ المقرر بقضتي هذا القانون وبدل التمثيل أو أي بدل طبيعة عما. آخر) . وقد حدد الجدول المشار إليه المستفيدين مِن هذا البدل ، وهم العاملون الفنيون بالإدارات القانونية من درجة مدير عام إدارة قانونية إلى وظيفة محام رابع ، وكانت المادة ٣٨ من لاتحة نظام العاملين بالنبك الرئيسي للتنميسة والاثتيمان وبنوك التنمية بالمحافظات تنص على أن: « عنع العاملون بالبنك راتب - مصرفي بواقع ٣٠٪ من الأجر الأصلي ويعتبر من قبيل بدلات طبيعة العمل وذلك بالشروط الآتيمة (أ) (ب) يجوز الجمع بين الراتب المصرفي والأحر الإضافي أو أبة - بدلات أخرى فسما عدا البدلات المهنية وللعامل حق الاختيار بين الراتب المصرفي والبدل المهنى أيهما أصلح له فإن مفاد ذلك أن الراتب المصرفي لايعدو أن يكون بدل طبيعة عمل ومن ثم لايجوز الجمع بينه وبين بدل التنفرغ المقرر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ للعاملين الفنيين بالإدارات القانونيمة ، وإذ الترم الحكم المطعون فيمه هذا النظر ، فسإنه لابكون قيد أخطأ في تطبيق القانون ويبكون النعبي عليه بسبب الطعن على غير أساس.

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / طاعت امين صادق نائب رئيس المدكمة وعضوية والسادة المستشارين / سحمد ممناز متواس ، دكتور عبد القادر عثمان ، حسين حسنس دياب ، و محمد عبد العزيز الشاوس .

٣٥٠

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٥٥ القضائية :

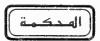
(۱، ۲) عمل « إدارات قانونية » بنوك . قانون . ترقيه .

١) البنك الرئيسي للتنمية والانتمان الرراعي والبنوك الرراعية الشابعة له . خضوعه
 لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

(٢) الوظائف الفنية بالإدارة القانونية للمؤسسة العامة أو الهيئة العامة والوظائف بالإدارات القانونية للوحدات التابعة لها . إعتبارها وحدة واحدة في مجال التعيين والترقية . مؤداه . أحقية شاغلوا الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في التزاحم على الوظيفة الخالية بالؤسسة العامة أو الهيئة العامة . ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

۱ - مؤدى نص المادة الأولى من مواد إصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ وألمادة الأولى من القانون رقم ١٩٧٧ خضوع البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعي - بإعتباره هيئة عامة - وبنوك التنمية الزراعية بالمحافظات والتي تتبعد - لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها.

٢ - يدل النص في المادة ١/١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية على أن المشرع جعل الوظائف الغنية بالإدارات القانونية للمؤسسة العيامة أو الهيئة العيامة مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونيية للوحدات التابعة لها وحدة واحدة في مجال التعيين والترقية ، مما مقتضاه أنه في حالة وظيفة من الوظائف الفنية بالإدارة القانونية للمؤسسة العامة أو الهيئة العامة بصرح أن يتزاحم عليها شاغلوا الوظائف الفنية بالإدارات القانونية للرحدات التابعة لها.



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن- تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٢٢٧١ سنة ١٩٨٢ مدني كلي الزقازيق بطلب الحكم بترقيته إلى وظيفة محام أول اعتبارا من ١٨/٥/١٨/ وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لدعواه أنه يشغل وظبفة محام ثان بالإدارة القانونية للمطعون ضده الثاني و بنك التنميمة والإثنمان الزراعي ۽ بالشرقيمة ، وإذ يستحق الترقيمة إلى وظيفة محام أول أسوة يزميله الذي يعمل بالإدارة القانونية للمطعون

ضده الأول « البنك الرئيسي للتنمية والاتتمان الزراعي بالقاهرة « فقد أقام الدعوى بطلبات سالفة البيان . ندبت المحكمة خبيرا وبعد أن قدم تقريره الثاني حكمت في ١٩٨٤/٦/٢٥ بالغاء قرار ترقيبة فيما تضمنته من تخطى الطاعن في الترقية وبأحقيتة في الترقية إلى وظيفة محام أول إعتباراً من ١٨/٥/١٨/ والزمت المطعون ضدهما بأن يؤديا له مبلغ ٥٧,٣٣٣ جنيها فروقا مالية وبرفع راتبه إلى ٧١,٩٠٠ جنيها إعتباراً من أول مايو سنة ١٩٨١. إستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم أمام محكمة إستئناف المنصورة « مأمورية الزقازيق » بالإستئناف رقم ٦١٠ لسنة ٢٧ق ، ويتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢ قبصت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعبوي طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فسها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن بما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إن المشرع أراد بالقانون رقم 20 لسنة ١٩٧٣ توحيد - المعاملة لشاغلي الوظائف الفنية بالإدارة الفانونية للمؤسسة العامة أو الهيئة العامة وشاغلي هذه الوظائف بالوحدات التابعة لها ، وتحقيقا لذلك نص في المادة ٢١/١ من هذا القانون على أن تعتبر وظائف مديري وأعيضا الإدارات القانونية في المؤسسة العامة أو الهيئة العامة من الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الوحدات التابعة لها وحدة واحدة في التعيين والترقية ، ورغم وضوح عبارات هذا النص فقد إنتهي الحكم المطعون فيه إلى أن المقصود منه هو أن تكون شروط التعيين والترقية . لوظائف مديرى وأعضاء الإدارة القانونية بالمؤسسة العامة أو الهيئة العامة هى ذات شروط التعيين والترقية فى الوحدات التابعة لها ، وأن المشرع لم يقصد إدماج وظائف هاتين الجهتين بوظائف الوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله .

وحيث أن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تسرى أحكام القانون المرافق على مديري وأعضاء الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيشات العامة والوحدات التابعة لها ﴿ وكانت المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيمي للتنمية والائتمان الزراعي تنص على أن « تحول المؤسسة المصرية العامة للانتمان الزراعي والتعاوني الى هيئة عامة قابضة يكون لها شخصية إعتبارية مستقلة تسمى « البنك الرئيسي للتنمية والأنتمان الزراعي » ويتبع وزير الزراعية - وتتبع بنوك التسليف الزراعي والتعاوني الحالية بالمحافظات والمنشأة طيقا لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ البنك الرئيسي وتسمى بنوك التنمية الزراعية ، فإن مؤدى ذلك خضوع البنك الرئيسي للتنمية والاتتمان الزراعي - بإعتباره هيئة عامة - وبنوك التنمية الزراعية بالمحافظات ~ والتي تتبعه - لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التايعة لها ، لما كان ذلك وكان النبص في المبادة ١/١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المسار إليه على أن « تعتب وظائف مديري وأعبضاء

الإدارات القانونية في المؤسسة العامة أو الهيئة العامة مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في الوحدات التابعة لها - وحدة واحدة - في التعبين والترقية يدل على أن المشرع جعل الوظائف الفنية بالإدارة القانونية للمؤسسة العامة أو الهيئة العامة مع الوظائف الفنية بالإدارات القانونية للوحدات التابعة لها وحدة واحدة في مجال التعيين والترقية ، مما مقتضاه أنه في حالة خلو وظيفة من الوظائف بالإدارة القانونية للمؤسسة العامة أو الهيئة العامة يصح أن يتزاحم عليها شاغلوا الوظائف الغنية بالإدارات القانونية للوحدات التابعة لها، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن المشرع قصد بالمادة ١/١٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ أن تكون شيروط التعيين والترقية للوظائف الفنية بالإدارة القانونية في المؤسسة العامة أو الهيئة العامة هي ذات شروط التعيين والترقية في الوحدات التابعة لها وأنه لم يقصد إدماج وظائف هاتين الجهتين بالوظائف الفنية للادارات القانونية بالوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وحجب نفسه بذلك عن بحث مدى أحقية الطاعن - وهو محام ثان بالإدارة القانونية لبنك التنمية والانتمان الزراعي بالشرقية - في الترقية إلى وظيفة محام أول اسوة بزميله الذي يعمل بالإدارة القانونية للبنك الرئيسي بالقاهرة فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسياب الطعن

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد الهستشار / طلعت امين صادق نائب رئيس الهمکهة وعضوية السادة الهستشارين / محمد ممتاز متولس ، د عبد القادر عثمان ، حسين حسنس دياب و محمد عبد العزيز الشاوس .



الطعن رقم السنة ٥٩ قضائية : -

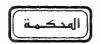
(1) نقابات « نقابة الهفن التعليجية » بطلان –

الطعن في تشكيل مجلس ادارة اللجنة النقابية للمهى التعليمية وفي القرارات الصادرة بإعلان هذا التشكيل . قاصر على أعضاء الجمعية العسومية للجنة النقابية . ليس لمجلس إدارة النقابة الفرعية الإالحق في الأعتراض على قرارات وتوصيات تلك اللجنة . عدم إخطار عضو مجلس ادارة اللجنة المذكورة باجتماع الجمعية العمومية للنقابة الفرعية . أثره . بطلان انعقاد الجمعية والقرارات التي اصدرتها .

١ - بدل النص فى المادتين ٣٩ ، ٥٦ ، من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن التعليمية على أن كل ما خوله المشرع لمجلس ادارة النقابة الفرن التعليمية على أن كل ما خوله المشرع لمجلس ادارة الفرعية بالمركز او القسم هو الأعتراض على ما قد يصدر من مجلس إدارة اللجنة النقابية من قرارات وتوصيات برى أنها تخالف القانون أو تناقض السياسة التى تنتهجها النقابة . ولم يجز لها الطعن فى تشكيل مجلس ادارة اللجنة النقابية او فى القرارات التى تصدرها بإعلان هذا التشكيل ، وأغا قصر هذا الحق على أعضاء الجمعية العمومية للجنة النقابية وفقا للشروط والأوضاع التى رسمتها للادة ٥٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الرابعة من المادة ٥٦ من اللاتحة الداخلية لقانون – النقابة الصادرة بقرار وزير التربية والتعليم رقسم ١٩٩٤ لسسنة ١٩٦٩ تنص على

..... وكان لا يبين من الأوراق ان مجلس ادارة اللجنة النقابية لديوان وسط الاسكندرية التعليمية قد اصدر قرارا بشطب أسم كل من . من كشوف الترشيح لعضوية مجلس إدارتها ، كما لن ينبت صدور أعتراض من مجلس ادارة النقابة الفرعبة على هذا الترشيح الى أن أجريت - الأنتخابات بتاريخ ٢٣/٢/٢٣ وتم إعلان فوزهما بعضوية مجلس الادارة الجديد ، قانه لا يصح للنقابة الفرعية أن تمتنع عن اخطارهما باجتماع جمعيتها العمومية الذي أنعقد في ١٩٨٩/٣/٢٣ بدعري عدم استيفائها للشروط الواجب توافرها لعضوية مجلس ادارة اللجنة النقابية ، اذ بعد ذلك طعنا في تشكيل مجلس ادارة اللجنة النقابية ببطلان عضوية أثنان من أعضائه وهو مالا تملكه ولما كانت المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ تنص علي ان و علي ان فإن اجتماع الجمعية العمومية للنقابة الفرعية لادارة وسط اسكندرية التعليمية الذي تم في يوم ١٩٨٩/٣/٢٣ دون اخطار العضوين المذكورين - وهو ما سلم به المطعون ضده الاول - بكون قد لحقه البطلان ، وإذ تنص الماءة ٥٧ من قانون نقابة المهن التعليمية سالفة الذكر

على أنه ه أذ قبل الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمرمية كانت قرارتها باطلة ، مأن بطبلان انعقاد الجمعية في ذلك البسوم مرتب بطملان القرارات التسي اصدرتها.



بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في الطاعنين تقدموا في ١٩٨٩/٤/٩ الى قلم كتاب المحكمة بتقرير للطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية لنقابة المعلمين الفرعية بادارة وسط الاسكندرية التعليمية بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣ وطلبوا الحكم ببطلاتها والغاء ما صدر عنها من قرارات وما يترتب عن ذلك من آثار ، وقالوا بيانا لذلك أنه بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣ جرى انتخاب كل من العضوية مجلس إدارة اللجنة النقابية بديوان إدارة وسط اسكندرية التعليمية ، وإذ امتنغ المطعون ضده الأول عن إخطارهما لحضور اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المعلمين الفرعية بادارة وسط إسكندرية التعليمية الذي انعقد بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣ ، ومنعا من حضورها وأحل محلهما اثنين من غير أعضاء مجلس ادارة اللجنة ، بقولة عدم صحة عضويتهما بالمجلس لاشتغالهما بالتعليم أكثر من خمسة عشر عاما ، وكان منعهما من حضور الجمعية العمومية - يرتب بطلان إنعقادها وما أتخذِته من قرارات ، ومن ثم فقد اقاموا الطعن بالطلبات آنفة البيان .

وحيث إن المطعون ضده الاول أودع مذكرة بدفاعيه في الطعن تمسك فينها ببطلان عضوية كل من و تأسيسا على عدم توافر الشرط الخاص عدة الاشتغال بالتعليم .

وحيث ان النباية العامة قدمت مذكرة أبدت فيها الرأى بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ببطلان اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٣ وبطلان القرارات الصادرة عنه . وحيث إنه لما كان النص في المادة ٣٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن التعليمية على أن « يختص مجلس إدارة النقابة الفرعية بالمعافظة بالأضافة الى الاختصاصات المنصوص عليها في المادة ٣٥ بدراسة قرارات وتوصيات مجلس إدارة اللجنة النقابية بدائرة كل مركز أو قسم وله حق الإعتراض عليها إذا كانت مخالفة للقانون أو لسياسة النقابة ، ويبلغ هذا الاعتراض لمجلس إدارة النقابة العامة للبحث فبرء وفقا للأوشاع والقواعد التي تنص عليها اللاتحة الداخلية للتقابة » . والنص في المادة ٥٦ من ذات القانون على أن « لخمس عدد الأعضاء الذين حضروا إجتماع الجمعية العمومية للنقابة العامة أو النقابة الفرعية أو اللجنة النقابية حق الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في تشكيل مجالس الادارة أو في القرارات الصادرة منها» يدل على أن كل ما خوله المشرع لمجلس إدارة النقابة الفرعية بالمركز أو القسم هر الاعتراض على ما قد يصدر عن مجلس إدارة اللجنة النقابية من قرارات وتوصيات يرى أنها تخالف القانون أو تناقض السياسة التي تنتهجها النقابة ، ولم يجز له الطعن في تشكيل مجلس إدارة اللجنة النقابية أو في القرارات التي تصدر بإع لان هذا الدشكيل ، وإنما قصر هذا الحق على أعضاء الجمعية العمرهية للجنة النقابية وفقا للشروط والأوضاع التي رسمتها المادة ٥٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ المشار اليه ، لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الرابعة من المادة ٦١ من اللائحة الداخلية لقانون النقابة الصادر بقرار وزير التربية والتعليم رقم ١٩٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على أنه « وعلى مجالس إدارة اللجنة النقابية والنقابة الفرعية وهيئة مكتب النقابة العامة كل في حدود اختصاصه فحص استمارات الترشيح والتأكد من استيفاء أصحابها للشروط المطلوبة فاذا تبين أن مرشحا لم يستوف الشروط المطلوبة شطب اسمه من كشوف المرشحين » وكان لا يبين من الأوراق أن مجلس إدارة اللجنة النقابية لديوان وسط الاسكندرية التعليمية قد أصدر قرارا بشطب اسم كل من

٠٠٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠٠ من كشوف الترشيح لعضوية مجلس إدارتها ،

كما لم يثبت صدور إعتراض من مجلس إدارة النقابة الفرعية على هذا الترشيح الم, أن أجريت الأنتخابات بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣ وتم إعلان فوزهما بعضوية مجلس الإدارة الجديد ، فإنه لا يصح للنقابة الفرعية أن قتنع عن إخطارهما باجتماع جمعنيتها العمومية اأنى العقد في ١٩٨٩/٣/٢٣ بدعوى عدم استيفائهما للشروط الواجب توافرها لعضوية مجلس إدارة اللجنة النقابية ، إذ يعد ذلك طعنا في تشكيل إدارة اللجنة النفابية لبطلان عضوبة أثنين من أعضائه وهو ما لا تملكه ، ولما كانت المادة ٣٦ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ تنص على أن « تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بدائرة المحافظة أو المنطقة التعليمية من أعضاء مجالس إدارة اللجان النقابية في هذه الدائرة » فإن إجتماع الجمعية العمومية للنقابة الفرعية لإدارة وسط اسكندرية التعلسب الذي تم في يوم ١٩٨٩/٣/٢٣ دون إخطار العضوين المذكورين - وهو ما سلم به المطعون ضده الأول - يكون قد لحقه البطلان ، وإذ تنص المادة ٥٧ من قانون نقابة المهن التعليمية سالف الذكر على أنه « إذا قبل الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية كانت قراراتها باطلة » فان بطلان إنعقاد الجمعية في ذلك اليوم يرتب بطلان القرارات التي أصدرتها.

سسسسسس ۲۷ من نوفمبر سنة ۱۹۸۹

برئاسة السيد الهستشار / محمد عبد الحميد سند نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة



الطعن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٥٣ القضائية : -

إيجار « إيجار الأماكن ، أسباب الإخلاء ي.

دعوى الإخلاء للقاصر من الباطن أو التنازل عن الإبجار غير قابله للتجزئة . مؤداه . قضاء الحكم المطعون فيه يقبول الإستئناف المرفوع من المستأجر من الباطن دون إختصام المستأجر الأصلى أثره . م٢١٨ موافعات . بطلان الحكم . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمم محكمة النقض .

۱ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وفقا لنص الماده ٢١٨ من قانون المرافعات تلزم المحكمة المنظور أمامها الطعن أن تأمر الطاعن بأختصام المحكوم عليه الذي لم يطعن مع زملاته في الحكم الصادر ضدهم في نزاع لا يقبل التجزئة وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدها أختصمت الطاعن بصفته المستأجر من الباطن باعتباره المستأجر الأصلى طالبة الحكم بطردهما من الشقة موضوع النزاع وتسليمها لها - وحكم إبتدائيا بالإخلاء فاستأنف الطاعن فقط هذا الحكم دون المستأجر الأصلى ولم تأمر المحكمة بأختصامه في الإستئناف حتى صدور الحكم فيه وكانت دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن أو التنازل عن الإيجار دون إذن كتابي من المالك لا تقبل التجزئة بحسب طبيعة المحل فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الإستئناف شكلا دون إختصام المحكوم عليه المستأجر الأصلى الذي لم يطعن بالإستئناف بكون فد خالف قاعدة قانونية إجرائية متعلقة بالنظام العام وكانت عناصرها مطروحة على محكمة النقض عا



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٨١ مدنى الجيزة الإبتدائية « مساكن » على الطاعن بطلب الحكم بإخلائها وتسليم الشقة موضوع النزاع المؤجرة للأخير بالعقد المؤرخ باخلائها للعظر الوارد بالقانون أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع خلافا للحظر الوارد بالقانون أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود حكمت بتاريخ ١٩٨٢/١٢/١٤ يالإخلاء والتسسليم .

إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٢٣ لسنة ١٠٠٠ القاهرة مختصما المطعون ضدها فقط وبتاريخ ١٩٨٣/٦/١٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النبابة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحكم وإذ عبرض الطعن على هذه المحكمة في غيرفية مشورة حددت جلسة لنظره وفيسها الشيرمت النبابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم - صدر دون إختصام أحد المحكوم ضدهم

« المستأجر الأصلى » أمام محكمة أول درجة في موضوع غير قابل للتجزئة
 إعمالا بنص المادة ۲۱۸ من قانون المرافعات مما يعبب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كيان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وفقا لنص المادة ٢١٨ من قانون الرافعات تلتزم المحكمة المنظور أمامها الطعن أن تأمر الطاعن باختصام المحكوم عليه الذي لم يطعن مع زملاته في الحكم الصادر ضدهم في نزاع لا يقبل التجزئة وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدها اختصمت الطاعن « بوصفه المستأجر من الباطن و باعتباره المستأجر الأصلى » طالبة الحكم بطردهما من الشقة موضوع النزاع وتسليمها لها وحكم ابتدائيا بالاخلاء . فاستأنف الطاعن فقط هذا الحكم دون المستأجر الأصلي ولم تأمر المحكمة باختصامه في الاستئناف حتى صدور الحكم فيه وكانت دعوي الاخلاء للتأجير من الباطن أو التنازل عن الايجار بدون اذن كتابي من المالك لا تقبل التجزئة بحسب طبيعة المحل فإن الحكم المطعون فيه أذ قضي بقبول الاستئناف شكلا دون اختصام المحكوم عليه المستأجر الأصلي الذي لم يطعن بالاستئناف يكون قد خالف قاعدة قانونية اجرائبة متعلقة بالنظام العام وكانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع بما يجوز معه التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض مما يبطل الحكم المطعون فيبه ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ۲۷ من نوفمبر سنة ۱۹۸۹



الطعن رقها ١٦ ، ٩٢ لسنة ٥٤ القضائية :

- ٣ ١) إثبات « اليمين الحاسمة » إيجاد» إيحار الأ ماكن » الإرمتداد
 القانوني لعقد الإيجار .
- (١) اليمين الحاسمه وجوب توجهها إلى من تعلقت الواقعة بشخصه ، ٢/١١٥ إثبات
- (۲) حجيه اليمين . قاصره على من وجهها ومن وجهت إليه ولا يتعدى أثرها إلى
 غيرهما من الخصوم .
- (٣) واقعة الإقامة مع المستأجر الأصلى التي ترتب مزيه الإمتداد القانوني لعقد الإيجار م ٢٩ ق ٤٩ نسبة ١٩٧٧ . تعلقها بشخص المقسم مؤداد . التجا المؤجر إلى طلب الإيجار م ٢٩ ق ٤٩ نسبة ١٩٧٧ . تعلقها وحوب ترجمهها إلى المقيم طالب الإمتداد دون المستأجر الأصلى . علة ذلك

mmmmm

۱ – النص في الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٥ ينفر الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يذل على أنه يشترط حتى تنتج اليمين الحاسمه أثرها في حسم النزاع أن يكون موضوع اليمين واقعة شخصية ومن ثم يتعين توجيهها إلى من تعلقت الواقعة بشخصه فإن وجهت إلى غيره فحلف أو نكل لا يكون لها من أثر عليه في حسم النزاع.

حجية اليمين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مقصورة على من
 وجهها ومن وجهت إليه ولا يتعدى أثرها إلى غيرهما من الخصوم.

٣ - إذا كان الطاعن يستند في طلب تحرير عقد أيجار له عن شقة النزاع إلى حقد في إمتداد العقد إليه طبقا لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بإعتبار أنه كان يقيم مع شقيقة المستأجر الأصلى بشقة النزاع منذ استئجار الأخير لها ومشاركته فيها حتى تاريخ تركه العين وتخليه عنها نهائيا اليه ، وهو ذات ما أستند إليه الطاعن في الطعن الثاني في دفاعه وبالتالي قان واقعه الاقامة تلك تكون متعلقة بشخص الطاعنين لا بشخص المستأجر الأصلي (المطعون ضده الثالث) واليهما وحدهما يرجع الأمر في حسم النزاع بشأنها إذا ما عن للمؤجر (المطعون ضدهما الأول والثاني) الجوء إلى اليمين الحاسمه ، ولازم ذلك أنه يجب لكي تنتج اليمين أثرها في حسم النزاع بشأن أقامتها بالعين المؤجرة مع المستأجر الأصلى مدة تزيد على سنة سابقة على ترك الأخير الإقامة بها أن توجه إلى شخصهما أما وقد قبل الحكم توجيهها إلى غيرهما ورتب على ذلك قضاء برقض طلب إمتداد عقد الإيجار وبفسخه والإخلاء والتسليم على سند من نكول هذا الغير عن حلفها فاند يكون معيبا بمخالفة

الهدكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

القانون والخطأ في تطبيقه.

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وساتر أوراق الطعنين تتحصل في أن المطعون ضدهما الأول والثاني أقاما الدعوى رقم ١٧٤٠ سنة ١٩٨٤ مدنى الجيزة الأبتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد الإبجار المؤرخ ١٩٦٩/٨/١ والإخلاء والتسليم وقالا في بيان ذلك أن المطعون ضده الثالث كان يستأجر شقة النزاع بموجب ذلك العقد كسكن له ولوالده وشقيقته وقد توفي والده وتزوجت شفيقته وانتقلت إلى الأقامه مع زوجها في مسكن آخر وتخلي المستأجر نهائيا عن العين للطاعنين في الطعنين بغير إذن كتابي صريح من المالك خلافًا لما تقضى به نصوص العقد فأقام دعواه كما أقام الطاعن في الطعن الأول الدعوى رقم ١٣٣٢ سنة ١٩٨٥ مدني الجيزة الأبتدائية يطلب الحكم باستمرار عقد إيجار شقة النزاع بينه وبين المطعون ضدهما الأول والثاني بذات شروط العقد السالف استنادا إلى أنه كان يقيم بالشقة منذ إستئجارها مع شقيقة المستأجر الأصلى ثم شارك والده وشقيقته في الإقامه بها إلى أن توفي والده وتزوجت شقيقته وأقامت في مسكن آخر وانفرد مع شقيقه الطاعن في الطعن الثاني بالإقامة في العين إلى أن تزوج بها وطالب المطعون ضدهما بتحرير عقد إيجار له فامتنعا فأقام دعواه ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٣/٣١ في الدعوى رقم ١٧٤سنة ١٩٨٤ مدنى الجيزة الإبتدائية برفضها وفي الدعوى رقم ١٣٣٢ سنة ٨٥ مدنى الجيزة الابتدائية بالزام المطعون ضدهما الأول والثاني بتحرير عقد إيجار للطاعن في الطعن الأول عن شقة النزاع ، استأنف المطعون ضدهما الأول والشائي هذا الحكم بالأستئناف رقم ٩٤٢٧ سنة ١٠٤ ق القاهرة ، وبشاريخ ١٩٨٨/٣/٩ حكمت المحكمة بقبول توجيبه البيمين الحاسمة إلى المطعون ضده

الثالث بأن الطاعنين ظلا يقيمان معه في شقة النزاع مدة لا تقل عن سنة حتى تاريخ تزكه الإقامة بها سنة ١٩٨٤ بنية التخلى عنها نهائيا إقامة دائمه ومستقرة ، شم حكمت بتاريخ ١٩٨/١١/٩ بالغاء الحكم الستأنف وفي الدعوى رقم ١٧٤٠ سنة ١٩٨٤ مدنى الجيزة الإبتدائية بفسخ عقد الإيجار والإخلاء والتسليم وفي الدعوي رقم ١٣٣٢ سنة ١٩٨٥ مدنى الجيزة الأبتدائية برقضها . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض بالطعنين الماثلين وقدمت النيابة مذكرتين أبدت فيهما الرأى بنقض الحكم في الطعن الأول وبعدم جواز الطعن الثاني ، وإذ عرض الطعنان على هذه المحكمة حددت جلسة لنظرهما وفيها ضمت المحكمة الطعن الشاني إلى الأول والتزمت النبابة رأسها.

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان في الطعنين على الحكم المطعون قيم مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيانه يقولان أنهما يستمدان حنهما في طلب إمتداد عقد الإيجار إليهما من إقامتهما مع شقيقهما المستأجر الأصلى منذ بداية الإيجار حتى تاريخ ترك الأخير الاقامة بالعين المزجره له وبالتالى تكون هذه الواقعة التي يتعين توجيه اليمين الحاسمة بشأنها متعلقة بشخصهما لا بشخص المستأجر الأصلى فكان يبجب كي تنتج اليمين أثرها في حقهما أن تنوجه إلى شخصهما وفقا لما تقضى به المادة ١١٥ من قانون الأثبات وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعمل أثر اليمان الحاسمة التي وجهت إلى المطعون ضده الثالث - المستأجر الأصلي - في حقهما يكون معيبا عا يستوجب تقضه .

وحيث أن هذا النعي في محلم ، ذلك أن النص في الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أعلى أنه « ويجب أن تكون الواقعة التي تنصب عليها اليمين متعلقت بشخص من وجهت إليه يدل على أنه يشرط واقعه شخصية ومن ثم يتعين توجيهها إلى لها من زثر عليه في حسم النزاع ، ولما كانت حجية اليمين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقصورة على من وجهها ومن وجهت اليه ولا يتعدى أثرها إلى غيرها من الخصوم ، وكان الطاعن في الطعن الأول يستند في طلب تحرير عقد أيجار له عن شقة النزاء إلى حقه في امتداد العقد إليه طبقا لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ باعتبار أنه كان يقيم مع شقيقة المستأجر الاصلى بشقة النزاع منذ استئجار الاخير لهما ومشاركته الاقامة فيها حتى تاريخ تركه العين وتخلبة عنها نهائيا إليه ، وهو ذات ما استند إليه الطاعن في الطعن الثاني في دفاعة لابشخص المستزجر الاصلى (المطعون ضده الثالث) واليهما وحدهما يرجع الامر في حسم النزاع بشأنها إذا ما عن للمؤجر (المطعون ضدهما لأولى والثاني) اللجل إلى البمين الحاسمة ، ولازم ذلك أنه يجب لكي تنتج البمين أثرها في حسم النزاع بشأن إقامتهما بالعين المؤجرة مع المستأجر الأصلى مده تزيد على سنة سابقة على ترك الأخير الاقامة بها أن توجه إلى شخصيهما أما وقد قبل الحكم توجيهها إلى غيرها ورتب على ذلك قضاء برفض طلب إمتداد عقد الإبجار -وبقسخه والإخلاء والتسليم على سند من نكول هذا الغير من حلفها فانه يكون معيبا بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجه لبحث باقى أسباب الطعنين.

جلسة ٢٨ من نوفهير سنة ١٩٨٩

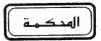
405

الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٥٥ القضائية :

إيجار « إيجار الأماكن » . التزام « إنتقال الإلتزام » حواله .

بهم لمشترى العقار بعقد غير مسجل . مطالبة المستأجر بالحقوق الناشئه عن عقد الإيجار . شرطه . حواله عقد الإيجار له من الباتع وقبول المستأجر لها أو إعلانه بها . أثره . حق للمشترى في رفع دعوى الفسخ على المستأجر إذا ما قام موجبها .

لشترى العقار بعقد غير مسجل – وعلى ما جرى به قصاء هذه المحكمة - مطالبة المستأجر بالحقوق الناشئة عن عقد الإيجار إذا ما قام البائع بتحويل عقد الإيجار إليه ، وقبل المستأجر هذه الحواله أو أعلن بها لأنها بههذا التبول أو الاعلان تكون نافذه في حقه طبقا لنص المادة ٣٠٥ من القانون المدنى . ومن ثم يحق للمشترى تبعا لذلك – أن يقاضى المستأجر – المحال عليه – في شأن الحقوق المحال بها لأن الحق المحال به ينتقل إلى المحال له مع الدعاوى التي تؤكده ومنها دعوى الفسخ . لما كان ذلك البين من الأوراق أن المطعون ضدها الأولى اشترت نصف العقار بعقد لم يسجل وأن البائع قام بتحويل عقود إيجار اليها ومنها عقد إيجار عين النزاع ، وأنها قامت باعلان المستأجرين ومن ببنهم المطعون ضده الثاني بيانات تلك الحوالة في ، فتكون نافذه في حقد من هذا التاريخ ويحق لها – رفع دعوى الفسخ عليه إذ ماقام موجبها . وإذ التزم المكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لايكون قد أخطأ في تطبيق القانون .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون ضدهما الأولى أقامت على المطعون ضده الثاني والطاعن الدعوى ١٩٨١/٥٣١٠ مدنى جنوب القاهرة الابتدائيه بطلب الحكم بإخلاء العين المؤجرة له وتسليمها إليه . وقالت بيانا لذلك إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٦/٩/١ استأجر المطعون ضده الثاني الشقه المبينيه بالصحيفه. إلا أنه تنازل عنها إلى الطاعس بغبر إذن كتابي منها مخالفاً للقانون . وإذ كانت ملكية نصف العقار الكائن به عين النزاع قد آلت إليها بموجب عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢١/٢/٢/٢ وقام البائع بتحويل عقد الإيجار اليها وأعلنت المستمأجر بها فقمد أقمامت المدعوي . دفع الطماعمن بعمدم قبولها لرفعها من غير ذي صف ومحكمة أول درجه حكمت بشاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٠ برفض السدعسوي . إستسأنف تا المطسعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف ٢/٨٩٦ اق الشاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٥/٢/١١ قضت المحكمة برفض الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف وبالطلبات . طعن الطاعن في هذا الحمكم بطريق النقض وقدمت النبابيه مذكره أبدت فيها الرأي يرفيني الطبعن وعبرض الطبعن على هذه المحكمة في غيرفة مشبورة فحددت جلسية لنظيره وقيبها النزمت النبايه وأبهل وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بالاخلاء على أن للمطعون ضدها الأولى المطالبه بالحقوق الناشئه عن عقد الإيجار مادام البائع قد قام بتحويل عقد الإيجار إليها وأعلن المستأجر بها ، في حين أن المطعون ضدها الأولى اشترت نصف العقار بعقد لم بسجل ، وأن الاعلان الموجه للمطعون ضده الثاني اقتصر على إخطاره بالشراء دون حوالة عقد الايجار اليها ومن ثم فإن الحوالة لم تنعقد وبالتالي ينتفي حقها في طلب إخلاء العين المؤجرة وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن لمشترى العقار بعقد غير مسجل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مطالبه المستأجر بالحقوق الناشئه عن عقد الإيجار إذا ما قام البائع بتحويل عقد الإيجار إليه ، وقيل المستأجر هذه الحواله أو أعلن بها ، لأنها بهذا القبول أو الاعلان تكون نافذه في حقه طبقا لنص المادة ٣٠٥ من القانون المبدني . ومن نم يحق للمشتري -تبعا لذلك - أن يقاضي المستأجر - المحال عليه - في شأن الحقوق المحال بها لأن الحق المحال به ينتقل إلى المحال له مع الدعماوي التي تؤكده ومنها دعموي الفسخ . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون صدها الأولى المترت، نصف العقار بعقد لم يسجل وأن البائع قام بتحويل عقود إبحار إليها ومنها عقد إيجار عين النزاع ، وأنها قامت باعلان المستأجرين ومن بينهم المطعون ضده الثاني بيانات تلك الحواله في ١٩٧٨/٧/٦ فتكون نافذه في حقه من هذا التناريخ ، ويحق لها رفع دعوى الفسخ عليه إذا ما قام موجمها . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لايكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

جلسة ٢٩ مـن نـوفـمـر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد الهستشاء / سحمد سحمود راسم نائب رئيس الهدكمة و عضوية السادة الهستشارين / حسين على حسين ، ريمون فهيم نائس رئيس الهمكمة ، سرت عمران وفرّت البنداري ،

700

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٥٩ القضائية :

(٢ ، ١) إيجار « إيجار الل ماكن » « إحتجاز أكثر من مسكن » .

 (١) حظر احتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد الواحد بغير مقتضى . م ١/٨ ق
 ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . اتصراف لفظ البلد إلى المدينة أو القرية الواحدة وفقا للجداول المرفقة بالقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة -١٩٦٠ .

 (۲) وقوع مسكن النزاع بمدينة الجيزة . ملكية المستأجر لمسكن أخر يقرية منشأة البكاري التابعة لمحافظة الجيزة . لا بعد احتجازاً الأكثر من مسكن في البلد الواحد .

١ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن النص فى الفقرة الأولى من المادة الشامنة مسن قانون إيجار الاماكين رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحيد أكثر من مسكن دون مقتضى والنص فى القرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ على تقسيم الجمهورية إلى محافظات ومدن وقرى وفقا للجداول المرافقة للقرار والتي تضمنت أسماء المدن والقرى فى كل محافظة يدل على أن البلد الواحد الذي لا يجوز للشخص احتجاز أكثر من مسكن فيه الخا ينصرف إلى المدينة أو القرية وفقا للبيان الوارد بالجداول المرفقة بالقرار الجمهوري المشار إليه وهو ما يتأدى إلى أن البلد الواحد لا يعدو أن يكون مدينة واحدة أو قرية واحدة إعتباراً بأن كل وحدة منها لها كيانها المستقل عن الوحدات الاخرى المجاوردة لها وفقا لاحكام قانون نظام المحكم المحلى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٩ .

٧ - أنه ولئن كانت مدينة الجيزة - الواقع بها شقه النزاع ، وقسرية منشأة البكارى الكائن بها الفيلا المملوكة للطاعن كلاهما تابع لمحافظة الجيزة إلا أن لكل منهما كبانه المستقل عن الآخر بحسب التقسيم الوارد بالجداول المرافقة للقرار الجمهورى رقم ٥٩٥١ لسنة ١٩٦٠ ومن ثم فان الطاعن لايكون قد خالف الحظر الوارد في نص المادة الثامنه من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، إذ هو لم يحتجز أكثر من مسكن في البلد الواحد .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون قبه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم أقام على الطاعن الدعـوى رقم ٢٠٠٤
لسنة ١٩٨٧ أمام محكمة الجيزة الإبتدائية طالبا الحكم بفسخ عقد الإيجار
المؤرخ ١٩٧٠/٢/١٤ وإخلاء الشقه المؤجرة له وتسليمها إليه . وقال بيانا
لدعواه أنه بموجب العقد المذكور استأجر الطاعن هذه الشقه وملحقاتها الكائنة
بالعقار رقم ١٤ شارع بمحافظة الجيزة لإستعمالها سكنا
خاصا له ولاسرته وإذ قيام الطاعن ببناء ثيلا تشتمل على أكثر من ثلاث
وحسدات سكنية بشارع بزمام بلدة من مسكن
البكارى قسم الأهرام بمحافظة الجيزة محتجزاً ببذلك لأكثر من مسكن
دون مقتض كما إمتنع عن سداد الأجرة فقد أقيام الدعوى . وبتاريخ
دون مقتض كما إمتنع عن سداد الأجرة فقد أقيام الدعوى . وبجلسة
دون مقتض المحكمة خبيرا لبحث عناصر الدعوى ، وبجلسة
على المكرا للعراء على سبب دعواه على سبب واحد هو احتجاز الطاعن

الكثر من مسكن في البلد الواحد ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت يتاريخ ١٩٧٠/٢/١٥ بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٠/٢/١٥ واضلاء الطاعن من العين محل النزاع وتسليمها إلى مورث المطعون ضدهم . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٢٧٧ لسنة ١٠٤ ال القاهرة ويتاريخ ١٩٨٧/١١/١٩ قضت المحكمة بانقطاع سير الخصوصة بوفاة مورث المطعون ضدهم وبعد تعجيل السير في الاستئناف حكمت في ١١/١/١٩/٨ ابتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبتاريخ ١٩٨٩/٢/١٩ أمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا وحددت جلسة لنظر الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بإخلاء الشقه المؤجرة له بإعتبار أنها تقع في ذات البلد التي يحتجز فيها الطباعب الفيلا المملوكة له في حين أن شقة النزاع تقع بمدينة الجبيرة بينما أن الشبلا تقع بقرية منشأة البكاري، ويعتبر كل منهما واقعا في بلد مستقل عن الآخر طبقاً للجداول المرافق للقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ الواجب التطبيق ويالتالي فهو لا يعد محتجزا الاكثر من مسكن في البلد الواحد، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المقرر - فى قضا ، هذه المحكمة - أن النص فى الفقرة الأولى من المادة الثامنه من قانون إيجار الاماكن رقم 24 لسنة ١٩٧٧ على أنه « لايجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » والنص فى القرار الجمهورى رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٦٠ على تقسيم الجمهورية إلى محافظات ومدن وقرى وفقا للجداول المرافقة للقرار والتي تضمنت

أسماء المدن والقرى في كل محافظة يدل على أن البلد الواحد الذي لايجوز للشخص احتجاز أكثر من مسكن فيه انما ينصرف إلى المدينة أو القرية وفقا للبيان الوارد بالجداول المرفقة بالقرار الجمهوري المشار اليه ، وهو ما يتأدى الى أن البلد الواحد لا يعدو أن بكون مدينة واحدة أو قرية واحدة اعتباراً بأن كل وحدة منها لها كيانها المستقل عن الوحدات الاخرى المجاورة لها وفقاً لأحكام قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ، لما كان ذلك وكان الثابت بتقرير الخبير والكشف الرسمي المستخرج من سجلات مصلحة الضرائب العقاربة المرفقين بالأوراق أن القبلا المملوكة للطاعن رقم ٥٠ بشارع ترعة المريوطية بالحد الغربي تقع بزمام منشأة البكاري بحافظة الجيزة مكانت الشقة المؤجرة له محل النزاع تقع بالعقار رقم ١٤ شارع قسم الدقى بمحافظة الجيزة وإذ . كانت مدينة الجيزة - الواقع بها شقه النزاع - وقرية منشأة البكاري وان كان كلاهما تابعا لمحافظة الجيزة إلا أن لكل منهما كيانه المستقل عين الآخر بحسب التقسيم السوارد بالجداول المرافقة للقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ ومن ثم فإن الطاعس لايكون قد خالف الحظر الوارد في نص المادة الشامنية مسن القيانسون رقم ٤٩ لسنية ١٩٧٧ المشسار إليه ، إذ هو لم يحتجز أكثرمن مسكن في البلد الواحد وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإخلاء شقة النزاع على سند من أن الطاعن يحتجز أكثر من مسكن في المحافظة الواحدة وهي محافظة الجيزة فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه عا يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم يتعين القضاء بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوي .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٩

807

الطعن رقم 799 لسنة ٥١ القضائية :

- (٢ ، ١) إيجار « ايجار الا ساكن : الل ذلاء لعدم الوفاء بالاجرة » قانون « سريان من حيث الزمان » .
- (١) مستأجر الأماكن المفروشة . توقى الحكم بفسخ العقد لعدم سداد الاجرة خضوعة للقواعد العامة في القانون المدنى . لا محل لإعمال القيود الواردة بالمادة ٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قبل الغائها . علة ذلك .
- (۲) الأساكن المزجرة مفروشة . خضرعها لحكم المادة ۱۸ ق ۱۳۳ لسنة ۱۸۸۱ بصدد تعديد أسباب الاخلاء . وجوب اعمالها على كافة الدعاوى القائمة أمام المحاكم لنحاقها بالنظام العام .

ymmunumin

- النص فى المادة ٣٠ من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٧ فيل الفائها بالقانون رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٣١ على أنه « فى غير الاماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب أخلاء المكان ولو انتهت المده المتفق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآتيم :

المفروشة التي لا يجوز اخلاؤها الالاحد الاسباب الواردة بالنص وقد وضع المشرع قيوداً في هذا النص على مستأجر المكان الخالي اذا ما أراد توقى الحكم بالإخلاء ، فأوجب أن يقوم بسداد الاجرة المستحقه عليه حتى إقفال باب المرافعة في الدعري وذلك بالاضافة الى ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعليه ، عا مفاده أن هذه القيود لا يخضع لها مستأجر المكان المفروش اذا ما أراد توقى الحكم بفسخ العقد لعدم سداد الاجرة ، ويخضع طلب الفسخ في هذه الحالة للقواعد العامة الواردة في القانون المدنى - بشأن فسخ العقود الملزمة للجانبين-المنصوص عليها في المواد ١٥٧ وما بعدها في الفصل الخاص بانحلال العقد .

٢ - لم تستشن الحادة ١٨ من قانون إيجار الأماكن رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ التي حلت محل المادة ٣١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الأماكن المفروشة من الخضوع لاحكامها بصدد تحديد أسباب الإخلاء فيسمأ عدا خضوعها لحكم الامتداد بقوة القانون وهذا النص متعلق بالنظام العام واجب التطبيق على كافة الدعاوي القائمة أمام المحاكم .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوي رقم ٣٧٩٠ سنة ١٩٧٩ أمام محكمة طنطا الابتدائية طالبا الحكم بفسخ عقد الابجار المؤرخ ١٩٧٣/٣/١ وإخلاء المخبز المؤجر له ويتسليمه اليه بمعداته ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب العقد المذكور إستأجر منه المطعون ضده مخبرًا بمعداته ، واذ تأخر في سداد الأجرة بواقع ٢٢ جنيها شهريا بخلاف الضريبة ورسم النظافة عن المدة من ١٩٧٨/٤/١ حتى ٩١/٥/٣١ فقد أقام الدعوي . وبتاريخ ٣٠/٤/٣٠

حكمت المحكمة بإخلاء العين المؤجرة ويتسليمها بمداتها الى المطعرن ضده . إستأنف الطاعسن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٤ لسنبة ٣٠ ق طنطا ، وبتاريخ ١٩٨١/٢/١٨ قضت المحكمة بتأبيد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدعوى ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة - في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحبث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاء بالاخلاء تأسيسا على عدم سداد الطاعن قيمة ما تكيده المطعون ضده من مصاريف ونفقات فعليه وذلك تطبيقا لنص المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، في حينٍ أن الايجار ورد على مكان - مخبز - استأجره الطاعن عمداته ، ومن ثم فلا يخضع لاحكام المادة المشار اليها ، وافيا تسرى عليه القراعد العامة المقررة في القانون المدنى ، والتي يجرز معها للقاضي وفقا لنص المادة ١٥٧ منه أن يرفض فسخ العقد اذا كان مالم يرف به المدين قليل الأهمية بالنسبة الى الإلتزام في جملته ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر رغم إقراره يوفاء الطاعن لكامل الاجرة المستحقة عليه ، فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيت إن هذا النعي سديد ، ذلك أن النص في المادة ٣١ من قانسون إبجار الأماكن رقيم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - قبل إلغائبها بالقيانيون رقيم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٣١ - على أنه و في غير الاماكن المؤجرة مفروشة ، لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولوانتهت المدة المتنق عليها في العقد « إلا الأحد الأسباب الآتية: (أ) إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجزة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكمتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصمول دون مظروف أو بإعلان على بد محصر ، ولا يحكم بالاخلاء إذا قام المستأجر قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى بآداء الأجرة وكافة ما تكيده المؤجر من مصاريف ونفقات « مدل على أن الأماكن المؤجرة خالمة هي وحدها دون الأماكن المفروشة التي لا يجوز اخلاؤها الا لأحد الأسباب الواردة بالنص ، وقد وضع المشرع قيودا في هذا النص على مستأجر المكان الخالي اذا ما أراد توقي الحكم بالاخلاء ، فأوجب أن يقوم بسداد الاجرة المستحقة عليه حتى اقفال باب المرافعة في الدعوى ، وذلك بالإضافة إلى ما تكيده المؤجر من مصاريف ونقفات فعليه ، مما مفاده أن هذه القبود لا يخضع لها مستأجر المكان المفروش إذا ماأراد توقى الحكم بفسخ العقد لعدم سداد الأجرة ويخضع طلب الفسخ في هذه الحالة للقواعد العامة الواردة في القانون المدنى بشأن فسخ العقود الملزمة للجانين المنصوص عليها في المواد ١٥٧ وما بعدها في الفصل الخاص بانحلال العقد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨١/٢/١٨ في ظل العمل بحكم المادة ٣١ المشار اليها قبل الغائها - قد أقام قضاء باخلاء المخبر المؤجر للطاعن بعداته على سند من حكم المادة المذكورة لعدم وفائه بكامل المصاريف والنفقات الفعلية التي تكبدها المزجر - عدا مبلغ ٧٤ جنيه - رغم ما ثبت لديه من وفاء المستأجر بكامل الأجرة المستحقه عليه ، ودون إعمال القواعد العامة الواردة في القانون المدنى وهي الأحكام الواجبة التطبيق بالنسبة لطلب فسخ عقود إيجار الأماكن المفروشة ، فإنه بكون قد أخطأ في تطبق القانون . ولا يقدح في ذلك أن المادة ١٨ من قانون إيجار الأماكن رڤم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ التي حلت منحل المادة ٣١ من القنانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - لم تسبيشن الأماكن المفروشة من الخضوع لاحكامها بصدد تحديد أسباب الإخلاء ، فيما عدا

جلسة ٢٩ مَن توقمير سنة ١٩٨٩

المعمولا به حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨١/٢/١٨ ، وهذا التنص وإن كان متعلقاً بالنظام العام وواجب التطبيق على كافة الدعاوى القائمة أمام المحاكم ، إلا أنه وقد استحدث خضوع الاماكن المفروشة لاحكامه بما تضمنته من قبود تتعلق بالمبالغ الواجب على المستأجر سدادها حتى قفل باب المرافعة وهي قبود لم يلتزم بها إبان طرح النزاع على محكمة الموضوع ، ومن ثم ولما تقدم يتعين نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن

.......

حلسة ٣٠ من نوفيتر سنة ١٩٨٩

برناسة السيد الهستشار / صحود رافت نفاجس نائب رئيس الهدکية وعضوية السادة الهستشارين / عدد الحبيد سليمان نائب رئيس الهدکهة ، صحود وليد الجاردس ، مدهد بدر ينوفيق وشکرس جمعة حمين .



الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٥٣ القضائية :

- (1 2) دعوس « الطلبات في الدعوس » « سبب الدعوس » « بعض أنواع الدعاوس » . « دعوس منع التعرض » .
- (۱) الطلب . ماهيته . القرار الذي يطلبه المدعى حماية للحق أو المركز القانوني الذي يشهد يه يدعواه .
- (۲) سبب الدعوى . هو الواقع التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب . عدم تقيده
 يتغير الأوله الواقعه أو الحجيج القانونية .
- (٣) الطلب العارض. أحوال قبوله . للمدعى بغير إذن المحكمة تقديم طلبات عارضه تتضمن تغييرا في سبب الدعوى مع بقاء موضوع الطلب الأصلى على حالة أو تغيير السبب على بقاء الموضوع كما هو عدم جواز إبدائه طلب يختلف عن الطلب الأصلى في موضوعه وسبه معا الأستثناء . ما تأذن به المحكمة من طلبات تكون مرتبطه بالطلب الأصلى .
- (3) دعوى منع التعرض إتساعها للحكم بكل ما يعبد الحال إلى ما كانت عليه قبل
 حصول التعرض .
- (0 ۷) حكم « تسبيب الحكم » إيجار « إيجار الأماكن ، إدارة المال الشائع » محكمة الهوضوع « سلطتما في تقدير الأدلة » .

(٥) قصور الحكم في أسبابه القانونية وإبرادة تقريرات خاطئة لا يعيبه لمحكمة النقض تصحيحه واستكمال أسيابه القانونية .

(٦) قيام أحد الشركاء على الشيوع برفع دعوى طرد للغضب . إعتباره وكيلاً عن الباقين في إقامتها طالما يعترض أحد منهم المادتان ٢٨٧ ، ٨٢٨ مدني .

(٧) تقدر القرائن وأقوال الشهود والأدلة المطروحة في الدعوى والموازنة بينها من سلطة قاضي الموضوع من كان إستخلاصه سليماً ومستمداً من الأوراق .

١ - المقرر - في قبضاء هذه المحكمة - أن الطلب في الدعوي هو القرار الذي يطلبه المدعى من القاضي حماية للحق أو المركز القانوني الذي يستهدفه بدعواه.

٢ - سبب الدعوى هو الواقعة أو الوقائع التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية .

٣ - الطلب العارض الذي يقبل من المدعى بغير إذن من المحكمة هو الطلب الذي بتناول بالتغيير أو الزيادة أو الإضافة ذات النبزاع من جهة موضوعية مع بقاء السبب على حاله أو تغبير السبب مع بقاء الموضوع كما هو ، أما إذا إختلف الطلب عن الطلب الأصلى في موضعه وسببه معاً فإنه لا يقبل إبداؤه من المدعى في صورة طلب عارض ، ولا يستثنى من ذلك إلا ما تأذن المحكمة بتقديم من الطلبات عا يكون مرتبطاً بالطلب الأصلى.

٣ - مؤدى المادتين ٨٢٧ ، ٨٢٨ من القانون المدنى أن إدارة المال الشائع تكون من حق الشركاء مجتمعين مالم يتفقوا على خلاف ذلك وإذا تولي أحد الشركاء الادارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلاً عنهم لما كان ذلك وكانت إقامة الدعوى الماثلة بطلب الطرد للغصب تندرج ضمن إدارة المال الشائع وكان أى من باقى ورثة المالكة الأصلية لم يعترض على إنفراد المطعون ضده الأبل برفعها ، فإن ذلك يحمل على إعتباره وكيلاً عنهم فى إقامتها وهو ما يكفى بذاته لإكتمال صفته ، وإذ تأكد هذا بالتوكيل اللاحق عن باقى الورثة المقدم لمحكمة الإسنتناف - كما أنه ليس هناك ما يمنع أن يكتسب المدعى صفته أثناء نظر الدعوى ومن ثم فإن الخصومه تكون منتجة لآثارها منذ بدايتها

٧ -- المقرر - في قبضاء هذه المحكمة - أن لقاضى الموضوع سلطة تفدير القرائن وأقوال الشهود والأدلة الأخرى المطروحة عليه والموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه ، وإستخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى منها .
ولا رقابة عليه في ذلك متى كان إستخلاصه سليماً ، مستمداً من الأوراق .

الهدكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقيام على الطاعن والمطعون ضدها الثانية والدعوى رقم ١٣٩ لسنة أمام محكة بندر الزقازيق بطلب الحكم بمنع تعرض الأولين له في حيازة الشقة المبينة بالصحيفة المؤجرة منه للثالث ثم عدل السياس المسابق المساب

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب بنعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه بطلان الإجراءات وفي بيان ذلك يقول أن المطعون ضده الأول غير أمام محكمة أول درجة سبب الدعوى وموضوعها وأشخاصها ، فقد رفعها أولاً ضده والمطعون ضدها الثانية وأقر طالباً منع تعرضهم في حيازته لعين الزاع وعدل عن ذلك كله بطلب عارض قصره عليه وعلى المطعون ضدها الثانية للقضاء بطردهما سبب الغصب ، ورغم أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لا يصح أن يحرج نعديل الطلبات بالدعوى عن نطاقها المرسوم قانوناً وبأن الطلب العارض بختلف سبباً وموضوعاً مع الطلب الأصلى ومن ثم فهو غير مقبول إلا أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بإيراد قاعدة عدم جواز

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة -أن الطلب في الدعوى هو القرار الذي يطلبه المدعى من القاضي حماية للحق أو المركز القانوني الذي يستهدفه بدعواه وأن سبب الدعوى هو الواقعة أو الوقائع التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية ، كما أن الطلب العارض الذي يقبل من المدعى بغير إذن من المحكمة هو الطلب الذي يتناول بالتغيير أو الزيادة أو الإضافة ذات النزاع من جهة موضوعية مع بقاء السبب على حالة أو تغيير السبب مع بقاء الموضوع كما هو ، أما إذا اختلف الطلب عن الطلب الأصلى في موضوعه وسببه معا فانه لايقبل إبداؤه من المدعى في صورة طلب عارض ، ولايستشنى من ذلك إلا ما تأذن المحكمة بتقديمة من الطلبات عما يكون مرتبطا بالطلب الأصلى . لما كان ذلك وكانت العبرة في تحديد طلبات الخصم هو ما يطلب الحكم به فعلا وكانت ولاية قاضي الحيازة في دعوى منع التعرض تنسع للحكم بكل ما يعيد الحال إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض كطرد المعتدى والتسليم إذ يعتبر ذلك من مستلزمات التعرض وإعادة بد الحائز إليه ، وكان البين من الأوراق أن الطلب الأصلى في هذه الدعوى هو منع التعرض وأن الطلب العارض هو الطرد والتسليم فان الطلبين في حقيقتهما طلب واحد لم يتغير وأن صيغ كل منهما بعبارات مختلفه عن الآخر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم

صحيح القانون فيما إنتهى إليه من قبول الطلب العارض الذي لم يتغير موضوعه عن الطلب الأصلى ومن ثم فإن النعى عليه بالبطلان يكون على غير أساس ، ولا يعيب الحكم قصوره في أسبابه القانونية وما أورده من تقريرات خاطئة في هذا الشأن إذ لهذه المحكمة تصحيح تلك التقريرات وإستكمال أسبابه القانونية ومن ثم يكون النعى عليه في هذا الشق غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون قيم الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن العبره في قبول الدعوى بكون يوم رفعها ، وإذ رفع المطعون ضده الأول الدعوى وحده دون باقى ورثة زوجته المالكة للمقار قإن الدعوى تكون مرفوعه من غير ذي كامل صفه ، ورغم تمسكه بهذا أسام محكمة الاستئناف ، وبأن التوكيلات التي قدمها المطعون ضده الأول عن باقي الورثه لاحقه لرفع الدعوى فإن الحكم المطعون فيه ذهب إلى وجود وكالة شفوية منذ بدء التقاضي عما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن مؤدى المادتين ٨٢٨ ، ٨٢٨ من القانون المدنى أن إدارة المال الشائع تكون من حق الشركاء مجتمعين مالم يتفقوا على خلاف ذلك وكانت إقامة الدعوى الماثله بطلب الطرد للغصب تندرج ضمن إدارة المال الشائع وكان أي من باقي ورثة المالكه الأصليه لم يعترض على انفراد المطعون ضده الأول برفعها ، فإن ذلك بحمل على إعتباره وكيلا عنهم في إقامتها وهو ما بكفي بذاته لإكتمال صفته ، وإذ تأكد هذا بالتوكيل اللآحق عن باقى الورثة المفدم لمحكمة الإستثناف - كما أنه ليس هناك ما عنع أن يكتسب المدعى صفته إثناء نظر الدعوى ومن ثم فإن الخصومة تكون منتجة لأثارها منذ بدايتها ويكون النعى على غير أساس.

وحيث أن حاصل النعي بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيم الفساد في الإستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المُطعون ضده الأول قدم ضده الشكوى رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٧٩ إداري بندر الزقازيق لمنع تعرضه له في تعلية البناء ولم يذكر فيها أنه غاصب ، ثم عاد وقدم شكوى أخرى ضده قيدت برقم ٢٤٧ لسنة ١٩٧٩ نسب إليه فيها الغصب وإذ خلت الشكوى الأولى مما نسب إليه في الشكوى الثانية فإنه يفهم من ذلك أن حيازته للعين لها سندها من عقد الإيجار الشفوي مع مورثة المطعون ضده الأول ، وقد تأيد هذا عا قدمه من مستندات تثبت توصيله عداد الأنار، لعين النزاع قبل رفع الدعوى بعامين ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من كل ما سبق أنه غاصب وكان إستخلاصه غير سائغ وليس له مأخذ من الأوراق فالله يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لقاضي الموضوع سلطه تقدير القرائن وأقوال الشهود والأدلة الأخرى المطرحه علبه والموازنه بينها وترجيح ما بطمئن اليه ، وإستخلاص ما يراه متفقا مع واقع الدعوى منها ، ولا رقابه عليه في ذلك منى كان إستخلاصه سليما ومستمداً من الأوراق ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما استخلصه من أقوال شاهدي المطعون ضده من أن الطاعن لم يستأجرشقه النزاع من المالكه قبل وفاتها وأنه شغلها بعد سفر مستأجرها الذي ترك مغتاحها وديعه لدى والدته المطعون ضدها الثانيه لتسليمه للمالكه ، وتأكد ذلك من الأقوال الوارده بالمحضر الإداري رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٧٩ ، ومن إقرار زوجه المستأجر بذلك « ومن عدم تقديم ما يدل على وجود ثمه علاقه إيجاريه تربط الطاعن بملاك العقار وكان هذا الذي حصله الحكم وأقام عليه قضاءه ساثغا ومستمدا من أوراق الدعوى وكاف لحمل قضائه فان النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما لمحكمه الموضوع سلطه إستخلاصه وتقديره مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ويكون النعى برمته غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

حلسة ۳۰ من نوفيتر سنة ۱۹۸۹

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد الهجيد نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشاريس / صمح عبد الهناعيم حافظ ، درقعت عبد الهجيد نائبس رئيس المحكمة ، محمد ذيرس الجندس و عبد العال السمان .



الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٥٥ القضائية :

(٢٠١) دعوس « تكييف الدعوس » . سحكمة الموضوع « تكييف الدعوس ». نقض « سلطة محكمة النقض » .حيازة .بطلان . حجز . دعوس.

(١) تكييف الدعوى . منوط يمحكمة الموضوع . إنتزامها بإعطاء الدعوى وصفها الحق وإنزال حكم القانون عليها دون تقيد يتكييف الخصوم . تكييف الدعوى أنها مرفوعة بأصل ألحق . المبرة فيه يحقيقة المطلوب الابالعبارات التي صيفت بها. خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض .

(٣) الدعوى بإسترداد حيازة مستشفى يجميع مقوماته المادية والمعنوية بما فيها الحق فى الإيجار والإسم الشجارى بعد أن قضى بيطلان إجراءات الحجز الإدارى الموقع من مصلحة الضرائب وما ترتب عليه من إجراءات البيع ورسو المزاد دعوى بأصل الحق الهدف منها رد الأمرال المنقولة المملوكة للمستشفى يجميع مقوماته وقيكين المطعون ضده الأول منها .

(٣) دعوس « إجراءات نظر الدعوس » .

اينداع مذكسرة بالمنشاع يسعد الميعاد المحدد لذلك . عدم إلتزام محكمة لموضوع بالرد علم ما حاء مها . ١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن محكمة المرضوع ملزمة في كل الأحوال بإعطاء الدعوى وصفها الحق وإسباغ التكييف القانوني الصحيح وإنزال حكم القانون عليها دون تقيد بتكييف الخصوم . وأن العيرة في تكييف الدعوى بأنها دعوى مرفوعه بأصل الحق هي بحقيقة المطلوب فيها بصرف النظر عن العبارات التي صيفت بها الطلبات أو عدم الحكم بالملكبة . وتكييف الدعوى من المسائل القانونية التي تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض التي لها في هذا الصدد أن تعطى الرقائع الثابتة تكييفها الفانوني الصحيح مادامت لا تعتمد فيه على غير ما حصلته محكمة المرضوع منها .

٧ - إذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول رفعها بصفته حارساً قضائياً وطلب فيها إسترداد حيازة المستشفى محل النزاع بجميع مقوماتها المادية والمعترية التي وقع عليها الحجز الإداري وتم بيعها بالمزاد العلني الذي رسا على الطاعن بتاريخ ١٩٧٤/٩/١٤ مستنداً في ذلك إلى الحكم النهائي الصادر في الإستثناف رقم ٢٩٥٥ لسنة ٩٣ قضائية القاهرة والذي قضى به في مواجهة الأخير وبقية المطعون ضدهم ببطلان إجراءات الحجز الإداري الموقع من مصلحة الضرائب على منقولات المستشفى المذكورة وحق الإيجار والإسم التجاري وما ترتب عليه من إجراءات بيع ورسو المزاد على الطاعن. فإن هذه الدعاري بالنظر إلى الطلبات الواردة بها والأساس الذي أقيمت عليه ليست دعوي إسترداد الحيازة قصد بها مجرد حماية حيازة عقار تحت يد المطعون ضده دعوي إسترداد الحيازة قصد بها مجرد حماية حيازة عقار تحت يد المطعون ضده الأول من أعمال غصب قت من قبل الطاعن وإنما بحسب تكبيفها الصحيح دعوي بالحق ذاته الهدف منها رد الأموال المنقولة الملوكة للمستشفى محل

النزاع بجميع مقوماتها المادية والمعنوية بما فيها حق الإيجار وتمكين المطعون ضده الأول من المستشفى ، وذلك إعمالاً لأكر الحكم الذي قضى له ببطلان إجراءات الحجز الإداري على هذه المنقولات – وبيعها بالمزاد للطاعن والذي من مقتضاه عودة الطرفين – الراسي عليه المزاد وورثة المدين – إلى الحالة التي كانا عليها قبل رسو المزاد أي بقاء ملكية المنقولات محل النزاع ضمن تركة المدين التي عين المطعون ضده الأول حارساً عليها ، والذي أصبح بمجرد هذا التعبين وبحكم القانون نائباً قضائباً عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة فتكون له مباشرة إجراءات التقاضي عنه والمحافظة عليه ، ومن ثم فإنه بكون صاحب الصفة في مقاضاة الطاعن ومطالبته برد هذه المنقولات بإعتبار أنه الذي رسا بيعها بالمزاد عليه فيكون ملتزماً بردها بعد القضاء ببطلان هذا البيع إعمالاً للأحكام المقررة لرد غير المستحق دون تلك الأحكام التي خص بها القانون دعوى السترداد حيازة العقار .

٣ - المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على مذكرة الخصم المودعة
 بعد الميعاد المحدد لتقديم المذكرات .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطمون ضده الأول أقام على الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث بصفتيهما الدعوى رقم ٥٤٠٠ لسنة ١٩٨٠ مستعجل القاهرة التي قيدت بعد ذلك برقم ٣٩٧ لسنة ١٩٨١ مدنى جنرب القاهرة الإبتدائية يطلب فيها الحكم بإسترداد حيازة مستشفى عانوس المبينة بصحيفتها وفكينه منها وإستلامها بمشتملاتها المادية والمعنوية ، وقال بيانا لدعواه أنه عن حارساً قضائياً على هذا المستشفى بالحكم الصادر في الدعوي رقم ١٣٥٩ لسنة ١٩٦٩ مستعجل الجيزة ، ويتاريخ ١٩٧٤/٨/١٤ وقعت مصلحة الضرائب حجزاً إدارياً على منقولات المستشفى وحق الإيجار والجدك والإسم التجاري وكافة عناصرها المادية والمعنوبة إستيفاء لمستحقاتها قبل مالكها المرحوم ثم قامت بإجراءات البيع فرسا مزاد المحجوزات على الطاعن بتاريخ ١٩٧٤/٩/٤ و لما كانت إجراءات الحجز والبيع باطلة فقد أقام الدعوى رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٧٤ تنفيذ الدقى بطلب بطلاتها فقص بعدم قبولها ثم الغي الحكم في الاستئناف رقم ٢٩٥٥ نسنة ٩٣ قضائية القاهرة وقضى له في مواجهة الطاعن وبقية المطعون ضدهم ببطلان إجراءات الحجز الموقع على منقولات المستشفى وحق الإيجار وما ترتب عليه من بيع المحجوزات ورسو مزادها على الطاعن ، وكانت الأثار المترتبة على هذا الحكم تخوله الحق في استرداد المستشفى والحجوزات من الراسى عليه المزاد بعد القضاء ببطلان إجراءات الحجز والبيع فقد أقام هذه الدعوى ليحكم بطلباته . وبتاريخ ٧٤ من يونية سنة ١٩٨٧ حكمت المحكمة باسترداد المطعون ضده الأول حبازة مستشفى عانوس وقكينه منها واستلامها بمشتملاتها وعناصرها المادية والمعتوية البينيه بمحضر الحجز

المؤرخ ١٩٧٤/٨/١٤ . استأنف المطعون ضدهما الثاني والثالث بصفتيهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٨٩٤ لسنة ٩٩ قضائية كما استأنفه الطاعن لدى ذات المحكمة بالاستئناف رقم ١٦٤ لسنة ١٠١ قضائية وطلب كل منهم إلغاء الحكم المستأنف والقضاء إصلياً بعدم قبول الدعرى واحيتاطيا رفضها وبضم المطعون ضده الرابع إلى المطعون ضدهما الثاني والثالث في طلباتهما في استئنافهما . ويتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة برفض الاستئنافين وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عوض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعن بالثلاثة الاوائل منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم كيف دعوى المطعون ضده الأول بأنها دعوى استرداد الحيازة ترمى إلى حماية الحيازة ويمتنع فيها التعرض لإصل الحق انسياقا وراء دفاع الأخبر ومع ذلك فقد جانبه الصواب في رفضه لما إبداه الطاعن من دفوع أمام محكمة الاستثناف بعدم قبول دعوي استرداد الحيازة ، فقد تمسك في دفعه الأول بعدم قبول هذه الدعوي لرفعها من غير ذي صفه لأنه يشترط في دعوى استرداد الحيازة أن تكون للمدعى حيازة مادية على العقار حال الغصب ، وهذا الشرط غير متوافر إذ لم يكن للمطعون ضده الأول أية حيازة فعليه على المنقرلات بالمستشفى سواء وقت الحجز عليها أو بيعها إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع قولاً منه بأن هذا الأخير. كان هو الحائز لتلك المنقولات حيث كان معيناً حارساً قضائياً على المستشفى محل النزاع بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٣٥٩ لسنة ١٩٦٩

مستعجل القاهرة الذي نفذ يتاريخ ٢٢٠/٤/١٣ وأنه فقد الحيازة بسبب بيع المنقرلات بالزاد بتاريخ ١٩٧٤/٩/١٤ ، في حين أن تعيين المطعون ضده الأول حارسا قضائيا لا يفيد شيئا في ثبرت هذه الحيازة له ، كما أن الثابت بالأوراق أن عو الذي كان معينا حارسا قضائيا على الستشفى محل النزاء بوجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٥٣٨ لسنة ١٩٧١ مستعجل القاهرة وأنه قام بتأجيرها إلى المطعون ضده الرابع بتاريخ ٧٩/١/٩/٧ فظلت الحيازة لهذا الأخير حتى تاريخ حجز وبيع المنقولات. وغسك في دفعه الثاني بعدم قبول الدعوى لرفها على غير ذي صفه تأسيساً على أنه باع المنقولات المحجوز عليها بعد رسو المزاد عليه إلى المطعون ضده الرابع بعقد مؤرخ ١٩٧٤/٩/١٨ فأنتقلت بهذا البيم حيازتها إلى الأخير عما كان يتعين معه رقع دعوى استرداد الحيازه عليه دون الطاعن ومع ذلك فلم يواجه الحكم هذا الدفع ، أما قوله بأن الطاعن هو صاحب الصفة كمدع عليه باعتبار أنه المشتري الذي رسا عليه المزاد فلا يصلح ردا لأن دعوى استرداد الحيازة لا ترفع إلاعلى المغتصب الذي لا سند لحيازته ، وأن هذا الوصف لا ينطبق عليه لأنه يستند في حيازته إلى سبب مشروع هو محضر مرسى المزاد الذي يعتبر بثابة عقد بيم ، فإذا ما قضى بابطاله فلا يجوز للبائع إلا اللجوء إلى دعوى العقد لاسترداد ماله كما تمسك في دفع ثالث بسقوط الحق في دعوى استيراد الحيازة بالتقادم لمضي أكثر من سنة على رفعها من تاريخ فقد الحيازة برسو مزاد المحجرزات عليه طبقا للمادة ٩٥٨ من القانون المدنى فأطرح الحكم هذا الدفع بتقريره أن مدة السنة المحددة لرقع دعوى استرداد الحيازة ليست مدة سقوط ولكنها مدة تقادم يرد عليها الوقف والانقطاع وأن هذه المدة كانت موقوفة قيام المطعون ضده الأول

برفع دعوى بطلان إجراءات الحجز والبيع حتى تاريخ الحكم فيها نهائية بالبطلان في ٢٤٨٠/٤/٢١ قبي حين أن مدة رفع دعوى استرداد الحيازة هي مدة سقوط. لاترد عليها أحكام الوقف والانقطاع المتعلقة بأصل الحق ، هذا إلى أن الثابت أن هذه الدعري رفعت بعد معنى سنة عند مراعاة ضم المدة السابقة على سبب الرقف إلى المدة لللاحقة بعد زواله . وأثار دفعاً رابعاً بعدم قبيل دعرى استرداد الحيازة لورودها على متقولات وليست على عقار خلافاً لما تقضى به المادة ٩٥٨ من القانون المدنى ومع ذلك فقد رفض الحكم هذا الدفع قولا منه بأن حيازة المطعون ضده الأول لمبني المستشفى قتد إلى المنقولات الموجوده به بإعتبارها عقار بالتخصيص فتجوز حمايتها بدعاوى الحبازة في حين أن هذا النظر غير صائب إذ لا يصح اعتبار المنقولات المعنوية كحق الايجار عقارا بالتخصيص، كما أن المطعون ضده الرابع الذي اشترى المنقولات اعتير مستأجرا للمستشغى محل النزاع بوصفها مكانا خاليا بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٧٤ مدتى الجيزة الإبتدائية فتخلف بذلك شرط اتخاذ المالك اللازم لاعتبار المنقرلات الموجوده بها بالتخصيص . هذا إلى أن الحكم قد أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن في دفع خامس بعدم قبول دعوى استرداد الحيازة للجوء المطعون ضده الأول إلى دعوى أصل الحق في البدعويين رقمي ٤٨٧ لسنة ١٩٧٤ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى الدقى اعمالا للمادة ٤٤ من قانون المرافعات .وفي ذلك كله ما يعيبه .

وحيث إن هذ النعى مردود ذلك بأن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموسوع ملزمة في كل الأحوال بإعطاء الدعوى وصفها الحق واسباع التكييف القانونى الصحيح وبانزال حكم القانون عليها دون تقيد بتكييف الحصوم وأن العبرة فى تكييف الدعوى بأنها دعوى مرفوعة بأصل الحق هى بحقيقة المطلوب

فيها بصرف النظر عن العبارات التي صيغت بها الطلبات أو عدم طلب الحكم بالملكية . وتكييف الدعوى من السائل القانونية التي تخضع فيها محكمة المرضوع لرقابة محكمة النقض ، التي لها في هذا الصدد أن تعطى الوقائع الشابتة كيفها القانوني الصحيح مادامت لا تعتمد فيه على ما حصلته محكمة الموضوع منها . ولما كان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول رفعها بصفته حارسا قضائيا وطلب فيها استرداد حيازة المستشفى محل النزاع بجميع مقوماته المادية والمعتوية التي وقع عليها الحجز الإداري وتم بيعها بالمزاد العلني الذي رسا على الطاعن بتاريخ ١٩٧٤/٩/١٤ مستندا في ذلك إلى أن الحكم النهائي الصادر في الاستئناف رقم ٢٩٥٥ لسنة ٩٣ قضائية القاهرة والذي قضى له في مواجهة الأخير وبقية المطمون ضدهم ببطلان إجراءات الحجز الإداري الموقع من مصلحة الضرائب على منقولات المستشفى المذكورة وحق الايجار والاسم التجاري وما يترتب عليه من إجراءات بيع ورسو الزاد على الطاعن . فإن هذه الدعوى بالنظر إلى الطلبات الواردة ينها والأساس الذي أقيمت عليه ليست دعوى استرداد الحيازة قصد بها مجرد حماية حيازة عقار تحت بد المطعين ضده الأول من أعمال غصب تمت من قبل الطاعن وإنما هي بحسب تكبيفها الصحيح دعوى الحق ذاته ، الهدف منها رد الأموال المنقولة المملوكة للمستشفى محل النزاع وبجميع مقوماتها المادية والمعنوية بما فيهاحق الايجار وتمكن المطعون ضده الأول من المستشفى ، وذلك اعمالا لأثر الحكم الذي قضى له سطلان إجراءات الحجز الإداري على هذه المنقولات وبيعها بالمزاد للطاعن والذي من مقتضاه عودة الطرفين - الراسي عليه المزاد وورثة المدين - إلى الحالة التي كانا عليها قبل رسو المزاد أي ابقاء ملكية المنقولات محل النزاع ضمن تركه المدين التي عين المطعون ضده الأول حارسا عليها ، والذي أصبح بمجرد هذا التعبين وبحكم القانون نائباً قضائياً عن صاحب الحق في المال الموضوع تحت الحراسة فتكون له مباشرة إجراءات التقاضي منه والمحافظة عليه ، ومن ثم فإنه يكون صاحب الصفة في مقاضاه الطاعن ومطالبته برد هذه المنقولات باعتبار أنه الذي رسا ببعها بالمزاد عليه فيكون ملتزما بردها بعد القضاء ببطلان هذا البيع إعمالا للأحكام المقررة لرد غير المستحق ، دون تلك الأحكام التي خص بها القانون دعوى استرداد حيازة العقار . إذ خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة بقصائة برفض ما أثاره الطاعن من دفوع بعدم قبول دعوى استرداد الحيازة واإلزامة رد المحجوزات التي رسا مزادها عليه إلى المطعون ضده الأول استنادا إلى الحكم الذي قضي ببطلان إجراءات الحجز والبيع بالمزاد وباعتناقة أسباب الحكم الإبتدائي التي تضمنت ما يفيد فهم المحكمة الدعوي فهما سليما بأنها دعوى حق تتعلق برد منقولات وفضائها فيها على هذا الأساس ، ومن ثم بكون الحكم صحيح النتيجة قانونا ، فلا يعيبه من بعدها ما اشتملت عليه أسبابه في مقام الرد على دفوع الطاعن من أسباغ تكييف خاطئ بالنصحيع متى كان الحكم المطعرن فيه أصاب صحيح القانون في نتيجته . ١٤ كان ذلك وكان لا يجدي الطاعن النعي باغفال الحكم المطعون فيه الرد على دفعه الأخير بعدم قبول دعوى استرداد حيازة عقار لكونه عديم الأثر وغير منتج ، ويكون النعي بهذ الأسباب على غير أساس.

رحبث إن الطاعن بنعى بالسبيين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب رفى بيان ذلك يقول أنه قسك في صحيفة الاستنتاف وفي مذكرة دفاعه القدمة لمحكمة الاستنتاف لإستحالة تنفيذ النزامة برد حيازة المنقولات محل النزاع إلى المطعون ضده الأول لأنه قام ببيعها إلى المطعون ضده الرابع بموجب العقد المزرح ١٩٧٤/٩/١٨ عقب رسو مزادها عليه فخرجت بذلك من حيازتة إلى بد هذا الأخير ، كما أن القضا بالزامه برد هذه المنقولات بتعارض مع حكم المادة ٩٧٦ من القانون المدنى

التي تخول المطعون ضده الرابع التمسك بقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية ، ومع ذلك فقد رفض الحكم هذا الدفاع بقوله أن قاضي الحبازة يمتنع عليه الاستناد في حكمه إلى أسباب متعلقه بأصل الحق مما لايصلح ردا لان الدفع باستحالة تنفبذ الالتزام لا يعتبر تعرضا لاصل الحق وأنه برد على دعاوي الحق والحيازه على السواء - كما أغفل الحكم الرد على ما تمسك به في مذكرته الختامية من حقه في الحيس حتى يسترد ما دفعه من الثمن ما يعيبه .

وحيث إن هذا النعبي غير مقبول ذلك بأنه لماكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع باستحالة تنفيذ التزامه برد المنقولات محل النزاع وبحقه في حبس هذا الالتزام إلى حين استيفاء ثمنها الذي دفعه إلا في مذكرته المقدمة الحكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٤ بعد حجز الدعوى للحكم وانقضاء الميعاد المصرح له فيه بتقديم الذكرات ، فلا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن هذا الدفاع - لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على مذكرة الخصم المودعة بعبد المبعاد المحدد لتقديم المذكرات ، أما ما قرره الحكم بأسبابه من أن قاضى الحيازة عتنع عليه الاستناد في حكمة إلى أسباب تتعلق بأصل الحق فلم يكن ردا على وجه الدفاع الأول للطاعن بأن كان في معرض الرد على تحسكه علكيته هو للمنقولات محل النزاع إستنادا لقاعدة الحيازة في المنقول سند الملكية ومن ثم قبلا يجديه النعي على الحكم بالخطأ في هذا الصدد لوروده على غير محل ، هذا إلى أنه لا يجوز من الطاعن. النعى على الحكم يخصوص هذه القاعدة لمصلحة المطعون ضده الرابع لأن الأصل أنه لايقيل من أوجه الطعن في الحكم إلا ما كان منها متصلا بشخص الطاعن .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۳۰ من نوفمبر سنة ۱۹۸۹

برئاسة السيد الهستشار / ابراهيم زغو نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة

الهستشارين / محجد العفيفي ، عادل نصار ، لطفي عبد العزيز وابراهيم الضهيري .



الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٥٥ ق : –

ممل ، مؤسسات ، المؤسسات الصحفية ، قانون ، نظام عام ،

المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة . علاقتها بالعاملين بها خضوعها لاحكام قانون العمل . القانون ١٤٨ لسنة ١٩٩٠ بشأن سلطة الصحافة . تعلق أحكامه بالنظام العام إشتماله على أحكام مغايرة لقانون العسل وجوب إعمالها بأثر قورى على العاملين بتلك المؤسسات . مثال بشأن تحديد سن التقاعد م ٢٨ .

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن - المؤسسات الصحفية هى مؤسسات خاصة رأى المشرع ان يكون تأسيسها للشركات المساهمة اللازمة لباشرة نشاطها وتنظيم علاقاتها بها وفق القواعد المقررة بالنسبة للمؤسسات العامة كما إعتبرها في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئولية مديريها ومستخدميها الجنائية وفيما يختص بمزاولة الاستيراد والتصدير وصن ثم تعد المؤسسات الصحفية فيما يجاوز هذه المسائسل معن أشخاص القانون الخاص وبالتالي تخضع عسلاقتها بالعاملين بها لاحكام قانون العمل ولا ترد عليمها أحكام نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة ، الا ان لا يتأدى منه عدم احكام وجود نص آخر بضع حكما مفايرا لاحكام قانون العمل تقتضيه المصلحة العامة ، واذ كان ذلك وكان الشارع قد اورد بوجب القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة تنظيما شاملا لسلطة الصحافة وحقوق الصحفيين وواجباتهم واصدار الصحف

وملكيتها سواء كانت قومية أوغير قومية وطريقة ادارتها وطريقة تشكيل المجلس الاعلى للصحافة واختصاصه وكانت كافة هذه الأمور تتعلق عصلحة قومية عامة بإعتبار الصحافة سلطة شعبية مستقلة قارس رسالنها في خدمة المجتمع تعبيرا عن اتجاهات الرأي العام واسهاما في تكوينه وتوجيهه في اطاو المقومات الاساسية للمجتمع تحث رقابة الشعب فإن النصوس التي انتظمها هذا التانون تكون آمره لتعلقها بالنظام العام ويتعين اعمالها فور العمل بها. لا كان ذلك وكانت المادة ٢٨ مس هذا القانون تنص على أن ١٠ وكان الثابث في الدعوي أن المطعون ضدها هي احدى المؤسسات الصحفية القومية وكان الطاعن بلغ سن الستين في ١٩٧٩/٤/١ وأن المطعون ضدها اتهت خدمته اعتبارا من ۱۹۸۰/۱۰/۱۶ تاريخ العمل بالقانون ۱۶۸ لسنة ١٩٨٠ وأن المجلس الاعلى للصحافة لم يصدر قرارا بمد خدمته بناء على توصية من المؤسسة المطعون ضدها فإن قرارها بإنهاء خدمة الطاعن بكون قد صدر تطبيقا لأحكام القانون ولا يعد قصلا تعسفيا .



بعدالاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقعة وبعد المداوله.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكليه .

وحبث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن الطاعن تقدم بشكوي لكتب العمل في ١٩٨٠/٩/٢٢ ضد المؤسسه المطعون ضدها طالبا وقف قرار فصله ، ولتعذر تسويه النزاع وديا فقد أحيل لمحكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة وقيد بجداولها برقم ٨٥٨ لسنة ١٩٨٠ وطلب الطاعن الحكم بوقف قرار فصله وبالزام المطعون ضدها بأن تدفع

اليه مبلغ ٥٨٩٣,٩٣٥ جنيه عباره عن أجره عن المده من ٩/٩/ ١٩٨٠ حتى ١٩٨٤/٣/٣١ والمنح السنويه ومكافأه نهاية الخدمه وبدل الأجازه ومهله الانذار والتعويض المادي والأدبى عن فصله تعسفيا وذلك على النحو المفصل بالأوراق وقال بيانا لدعواه أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها في ١٩٦٢/١٠/١. وبلغ أجره الشهري ٦٢,٨٠٥ جنيه في ظل اللائحه الداخلية للمؤسسه والتي كانت تخول له العمل حتى سن الخامسه والسنين واذ اصدرت المطعون ضدها بتاريخ ٩/٩/ ١٩٨٠ قرارها بانهاء خدمته لبلوغه سن الستان فقد أقام دعواه بطلباته سالفه الببان ، وبتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٣ قضت المحكمة بوقف قرار فصل الطاعن وبالزام المطعون ضدها بأن تدفع اليه مبلغ ٧٢,٨٠٥ جنيه شهريا اعتبارا من تاريخ الفصل حتى الحكم في الدعوى الموضوعيه وبتاريخ ١٩٨١/٤/١١ حكمت بعدم اختصاصها قيميا ينظر الطلبات الموضوعية وباحالتها لمحكمة القاهرة الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ٦٨٥ لسنة ١٩٨١ عمال جنوب القامهرة الابتدائية .قضت المحكمة بندب خبير في الدعوي وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٩٨٣/١١/١٢ بالزام المطعون ضدها بأن تدفع إلى الطاعن مبلغ ٣١٧٤,٧٤٠ جنيه استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم أماء محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٠٠٣ لسنة ١٠١٠ ق - ويتاريخ ١٩٨٥/٩/١٧ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فسها الرأى برقضه ، وأذ عرض الطعن على المحكمه في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وقيها التزمت النباية رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيم

أقام قضاء على سند أن نصوص القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطه الصحافه ومنها الماده ٢٨ التي جعلت سن التقاعد ستين عاما هي نصوص آمره بتعين سريانها بأثر فورى مباشر في حين أنها لبست كذلك لجواز مخالفة أحكامها ومدسن الخدمه حتى الخامسة والستان وفقا لأحكاء الفقرة الثانية من الماده ٢٨ من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه والماده ١٩٥ من لاتحته التنفيذيه فضلا على أن المركز القانوني للطاعن قد نشأ واكتمل قبل نفاذ ذلك القائون باستمراره في العمل لدى المؤسسه المطعون ضدها بعد سن الستان أعمالا لأحكام اللائحة الداخليه الساريه وقتئذ عا مؤذاه عدم جواز انسحاب أثر القانون الجديد عليه ، واذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه بكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه وأن كانت المؤسسات الصحفية -وعلى ما جرى به قبضاء هذه المحكمة - هي مؤسسات خاصه رأى الشرع أن يكون تأسيسها للشركات المساهمه اللازمه لمباشرة نشاطها وتنظيم علاقاتها بها وفق القواعد المقرره بالنسبه للمؤسسات العامه كما اعتبرها في حكم هذه المؤسسات فيما يتعلق بمسئوليه مديريها ومستخدميها الجنائيه وفيما يختص عزاوله الاستيراد والتصدير ومن ثم تعد المؤسسات الصحفيه فيما بجاوز هذه المسائل من أشخاص القانون الخاص وبالتالي تخضع علاقتها بالعاملين بها لأحكام قانون العمل ولاترد عليها أحكام نظم العاملين بالقطاع العام المتعاقبة ، الا أن ذلك لا يتأدى منه عدم إمكان وجود نص آخر يضع حكما مغايرا لأحكام قانون العمل تقتضيه المصلحه العامه ، واذ كان ذلك وكان الشارع قد أورد بجوجب القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطه الصحافة تنظيما شاملا لسلطه الصحافة وحقوق الصحفيين وواجباتهم واصدار الصحف وملكيتها سواء كانت

قومية أو غير قومية وطريقه ادارتها وطريقة تشكيل المجلس الأعلى للصحافه واختصاصاته، وكانت كافه هذه الأمور تتعلق بصلحة قوميه عامه باعتبار الصحافه سلطه شعبيه مستقله تمارس رسالتها في خدمة المجتمع تعبيرا عن اتجاهات الرأى العام واسهاماً في تكوينه وتوجيهه في اطار المقومات الأساسيه للمجتمع تحت رقابه الشعب ، فإن النصوص التي نظمها هذا القانون تكون آمره لتعلقها بالنظام العام ويتعين اعمالها فور العمل بها . لما كان ذلك وكانت الماده ٢٨ من هذا القانون تنص على أن « بكون سن التقاعد بالنسبه للعاملين في المؤسسات الصحفيه القوميه من صحفيين واداريين وعمال ستين عاما. ويجوز للمجلس الأعلى للصحافه بتوصيه من مجلس إدارة المؤسسه مد البين سنه فسنه حتى سن الخامسه والستين ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضدها (مؤسسه دار التعاون للطبع والنشر) هي أحدى المؤسسات الصحفيه القوميه وأن الطاعن بلغ سن الستين في ١٩٧٩/٤/١ وأن المطعون ضدها أنهت خدمته أعتبارا من ۱۹۸۰/۱۰/۱۶ تاريخ العمل بالقانون ۱۶۸ لسنة ۱۹۸۰ وأن المجلس الأعلى للصحافه لم يصدر قرارا بمد خدمته بناء على توصيه من المؤسسه المطعون ضدها فإن قرارها بإنهاء خدمة الطاعن يكون قد صدر تطبيفا لأحكام القانون ولا يعد فصلا تعسفيا وكان الحكم المطعمون فيمه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

حِلْسة Σ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برناسة السيد الهستشار / صحمد ابراهيم خليل نائب رئيس المحکمة وعصوية السادة الفستشاريين / منير توفيق نائب رئيس المحکمة ، عبد الهنمم ابراهيم ، عبد الرحيم صالح وعلى محمد على .



الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٥٢ القضائية :

(۲ ، ۱) نقل « نقل بحری » معاهدات « معاهدة بروکسل » ،

(١١) أحكام معاهدة بروكسل. شروط تطبيقها. أن يكون سند الشحن محرراً في دولة من الدول الموقعة عليها وأن يكون الناقل والشاحن منتميال لإحدي هذه الدول وأن يكون النقل بين ميتائين تابعين لدولتين مختلفتين.

(٢) إعتبار المرسل إليه طرفا في سند الشحن يتكافأ مردره عندما بطالب بتنفيذ العقد - ومركز الشاحن . ليس من شأنه حلوله محل الشاحن في العقد بحيث بغني إنتماء المرسل إليه بجنسيته إلى دولة موقعة على المعاهدة عن وجوب تحقيق هذا الإنتماء بالنسبة للشاحن كشرط لتطبيق أحكامها .

(٣ ء ٤) قانون « القانون الواجب التطبيق » ،

(٣) محديد القانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقديه . وجرب الوقرب إبتداء على منا تتجد إليه إرادة المتعاقدين الصريحة أو الضمنية . عدم إنصاحهما عن إرادتهما في هذا الشأن . وجنوب تطبيق قانون الموطن المشترك وإلا فقانون الدولة التي تم فيها العقد . م ١٩ مدني .

(٤) ثبوت إتفاق الطرفين بسند الشحن على عدم مسئولية انسفيسة عن أى فقد أو تلف للبضاعة أيا كان سببه يمكن تغطيته بالتأمين . مؤداه .إنصراف إرادة الطرفين على عدم إعمال أحكام القانون البحرى السورى . علة ذلك .

١٠ – مفاد نص الماده العاشرة من معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد القانونية المتعلقة بسندات الشحن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن أحكام المعاهدة تسرى على العلاقة المترتبة على عقد النقل البحرى من الناقل والشاحن إذا كان سند الشحن محررا في دولة من الدول الموقعة عليها أو المنضمة اليها وكان الناقل والشاحن ينتميان لاحدى تلك الدول وأن بكون النقل بين ميناءين تابعين لدولتين مختلفتين.

٢ - إعتبار المرسل إليه طرفا ذا شأن في سند الشعن يتكافأ مركزه -حيئما يطالب بتنفيذ العقد - ومركز الشاحن في ظل أحكام قانون التجارة البحرى المصرى ليس من شأنه حلوله محل الشاحن في العقد بحيث يغني إنتماء المرسل البيه يجنسيت الى دولية موقيعة على المساهيدة عين وجبوب تحقق هذا الإنشماء بالنسبة للشاحن كشرط لتطبيق أحكامها وإغا مفاد ذلك أن العلاقة بين المرسل إليه باعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحين والناقل يحكمها سنسد الشحن وحسده الذي يحسده التزام الأخير وفي الحدود التي رسمها لما كان ذلك وكان الثابت بسند شحن رسالة النزاء أن الشاحن شركة الدباغة الأردنية الساهمة المحدده عمان - ينتمي بجنسيت، إلى دولة غبر منضمة إلى المعاهده ومن ثم يتخلف أحد شروط تطبيقها الذي لا يغنى عنه كون المرسل إليه مصريا.

٣ - النص في المادة ١٩ من القانون المدنى على أن يسرى على الإلتزامات التعاقدية قانون الدولة التي توجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين أذا إتحدا موطنا فإن إختلفا موطنا سرى قانون الدولة التي تم فيها العقد هذا ما لم يشفق المتعاقدان أو تبين من الظروف أن قانون آخم هو الذي راد تطبيقه يدل على أنه يعجِين للوقوف إبتداءاً على ما تتجه إليه إرادة المتعاقدين الصريحة أو للضمنية لتحديد القانون للراجب التطبيق على الالتزامات التعاقديه فاذا لم يفصح للتعاقدان عن إرادتهما في هذا الشأن رجب تطبيق قانون الموطن للشترك وإلا فقانون الدولة التي تم فيها العقد .

الما كان الشابت بسند شحن رسالة النزاع أن طرفيه قد إتفقا على
 أن السفينة غير مسئولة عن أى فقد أو تلف للبضاعة أبا كان سببه عكن
 تغظيته بالتأمين .

The ship is not liable for any love or damage to goods however

Caused Which can be covered by ins urance.

الامر الذي يكشف بوضوح عن إنصراف إرادة المتعاقدين ضمنا إلى عدم إعمال أحكام القانون البحرى السورى الذي يبطل في المادة ٢١٢ منه شروط الإعفاء من المسؤلية ، وهو إتفاق صحيح لامخالفة فيه للنظام العام .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعدوي رقم ٧٧١ لسنة ١٩٧٥

تجاري كلى الإسكندرية - على الشركة الطعون ضدها وأخير وأنتهت قيها إلى طلب الحكم بالزامهما بالتضامن بأن يبؤديا لنها مبلغ ٧٥٢١,٩٤٩ وفوائده القنانونيسة ، وقالت بينانا لذلك أن شركة النصر للأستبيراد والتصيدير أستوردت رسالة جلود شحينت على السفيينيه « منال » التساسعية للمطعنون ضندها ولندى وصولها إلى سيناء الإسكتندرية في ١٩٧٥/٦/٦ تيمن وجمود عجمز وتلف بها تغتم فيمته بالمبلغ المطالب به تسأل عنه المطعون ضدها بصفتها وكيلة الناقل البحري وكـذا المدعي عليها الاخسري التي قيامت بتخزيين الرسالية لديها ، وإذ أحالت المستوردة حقها في التعويض إلى الطباعثة الميؤميين لبديها ، فقيد أقامت البعيوي بطلباتها السالفة ، ويتماريخ ١٩٧٨/١٢/٣٠ قضت محكمة أول درجسة بإجاية الطباعنية إلى طلبها قبل المطبعون ضييدها الأولى ويرفض المعيوى بالنسبة للاخرى استأنفت المطبعون ضيدها الأولس هيذا الحكم بالإستشناف رقم ٢١٠ لسنية ٥٣ق أميام محكمة إستشناف الإسكنيدرية التي قضت في٣/٣/٣/٧ بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوي . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقسدمت النسابة العامة سذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة. مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النبابة وأمها.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ رفض تطبيق أحكام معاهدة سندات الشحين التي تقضى ببطلان شروط الاعفاء من المسؤلية عقولة أن الشاحن ينتمي الى الأردن الذي لم ينضم إليها ، في حين أن طرفي سند شحن رسالة النزاع ينتميان -بأقرار المطعون ضدها - إلى سبوريا التي حسرر بها السنيد والمنضمة، إلى المعاهدة فني ٢/١/ ٢٩٧٥، ويرقض أن الشاحن أردتي قان المرسل إليه ينتمي إلى مصر وهو طرف ذا شأن في هذا السند يتكاف مركزه ومركز الشاحين ، فتكون أحكام المعاهدة هي الراجبه التطبيق .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن مفاد نص المادة العاشرة من معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد القانونية المتعلقة بسندات الشحن -وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة - أن احكام العاهدة تسرى على العلاقة القانونية على عقد النقل البحرى بين الناقل والشاحن إذا كان سند الشحن محررا في دولة من الدول الموقعة عليها أو المنضمة اليها ، وكان الناقل والشاحن ينتميان لاحدى تلك الدول وأن يكون النقل بين ميناءين تابعين لدولتين مختلفتين ومن ثم فإن إعتبيار المرسل إليه طرفا ذا شأن في سند الشحين يتكافا - مركزه حينما يطالب بتنفيذ العقد - ومركز الشاحن في ظل أحكام قانوني التجارة البحري المصري ليس من شأنه حلوله محلى الشاحن في العقد بحيث يغني إنتماء المرسل إليه بجنسيته إلى دولة موقعة على المعاهدة من وجوب تحقق هذا الانتماء بالنسبة للشاحن كشرط لتطبيق احكامها وإنما مفاد ذلك أن العلاقة بين المرسل إليه بإعتباره صاحب المصلحة في عملية الشحن والناقل يحكمها سند الشحن وحده الذي يحدد التزام الأخير وفي الحدود التي رسمها لما كان ذلك وكان الثابت بسند شحن رسالة النزاء أن الشاحن » شركة الدباغة الاردنية المساهمة المحدودة - عمان » ينتمي بجنسيته إلى دولة غير منضمة إلى المفاهده ومن ثم يتخلف أحد شروط تطبيقها الذي لا يغني عن كسون المرسل إليه مصريا ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه مخالفة القانون يكون على غير أساس.

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيم للقانون والخطأ في تطبيقة أذا استند في رفض تطبيق نص المادة ٢١٢ من القانون البحري السوري التي تقضى ببطلان شروط الإعفاء من المستولية إلى عدم إتفاق الطرفين على تطبيق أحكامه في حين أن الطاعنة لم تتمسك بهذا القانون بوصفه القانون المتفق على إعماله ولكن بإعتباره قانون محل الإنعقاد الواجب التطبيق عملا بقاعدة الإسناد المنصوص عليها في المادة ١٩ من القانون المدنى .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ١٩ من القانون المدنى على أن يسرى على الألتزامات التعاقديه قانون الدولة التي يوجد فيها المواطن المشترك للمتعاقدين أذا اتحدا موطنا ، فإن إختلفا موطنا سرى قانون الدولة التي تم فيها العقد هذا مالم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانون آخر هو الذي يراد تطبيقه يدل على أنه يتعين الوقوف إبتداءا في ما تتجه إليه إرادة المتعاقدين الصريحه أو الضمنيه لتحبديد القانون الواجب التطبيق على الألتزامات النعاقديه ، فإذا لم يفصح المتعاقدان عن إرادتهما في هذا الشبأن وجب تطبيق قبانبون الموطين المشبترك وإلا فقباسون الدولة التي تم فيها العقد ، لما كان ذلك وكان الثابت بسند شحن رسالة النزاع أن طرفيها قد إتفقا على أن السفينة غير مسئولة عن أي فقد أو تلف للبضاعة أبا كان سبيه عكن تغطيته بالتأمان.

The ship is not liable for any love or domage to goods however caused which can be covered by insurance

الأمر الذي بكشف بوضوح عن انتسراف إرادة المتعاقدين ضمنا إلى عدم إعمال أحكام القانون البحري السوري الذي يبطل في الماده ٢١٢ منه شروط الاعقاء من المستولية ، وهو اتفاق صحيح لامخالفة فيمه للنظام العام . وإذ انتهى الحكم المطعون قبه إلى الأخذ مه ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن

......

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برتاسة المبيت الهصتشار / يحيم البرفاعم غائب رئيدس الهنكية ومضوية الصادة الهستشاريس / أخج مذس ، مغمر البحيري ، محجد جهال حامد و أنور العاصم.

771

الطعن رقم ٧٧٨ لسنة ٥٧ القضائية :

(1) بيع . صورية . محكمة الموضوع « سلطتما في تقدير الدليل » . شفعة

تقدير أدلة الصورية والقرائن التي تقوم عليها . عما يستقل به قاضي الموضوع متى كان تقديره سائفا وله أصل ثابت بالأوراق . و مثال بشأن صورية عقد البيع الثاني في الشفقة ۽ .

(Γ) بيج ، صورية ، شفعة ، دعوى « المصلحة في الدعوى » ،

بيع مشترى العقار المشفوع فيه إلى مشتر ثان . سربانه فى حق الشفيع . شرطه ألا يكون البيع الثانى صوريا . إثبات الشفيع فى مواجهة المشترى الثانى صورية عقده . مؤداه . الأعتداد بالبيع الأول وحده دون الثانى فى الشفعة . أثره عدم قبول الطعن على إجرا اات الشفعة من المشتري الثانى علة ذلك . إنعدام مصلحته القانونية فى الطعن عليها .

١ – لما كان من المقرر فى قضا ، هذه المحكمة – أن تقدير أدلة الصورية والقرائن التى تقوم عليها هو عا يستقل به قاضى الموضوع متى كان هذا التقدير سائغا وله أصل ثابت بالأوراق ، وكان البين من الحكم المطمون فيه أنه التفت عن أقوال شهود الطرفين لعدم الإطمئنان إليها وأقام قضا -ه بصورية البيع الثانى على أنه صدر من شقيقه إلى شقيقها وأنها إتخذت اجرا احت تسجيل صحيفة دعوى صحة البيع الأول المشغوع بعد أن إبرمت البيع الثانى ، وكان هذا الذي أقام الحكم قضا -ه عليه سائغا ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى إنتهن إليها فإن النعى عليه بهذا السبب يكون غير مقبول .

٧ - لما كان مناط التزام الشفيع بتوجيه طلب الشفعه إلى المشترى الثانى وبالشروط التي أشترى بها - حتى يجوز له الأغذ بالشقعه وققا لنص المادة ١٩٣٨ من الفانسون المدنى - ألا يكون البيع الشانى صوريا ، قإذا إدعى الشفيع في مواجهة المشترى الثانى صورية عقد هذا المشترى ، وأقلع في إثبات هذه الصورية ، أعتبر البيع الثاني غير موجود قانونا ، وكان البيع الأول هر وحدة الذي يعتد به في الشفعة ، ولا يقبل من المشتري الثانى الطعن على إجرا اات الشفعة في هذا البيع لانعدام مصلحته القانونية في الطعن عليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - وعلى ما سلف الرد على السبب السابق - قد إنتهى إلى صورية البيع الثاني صورية مطلقة بما يعتبر معه هذا البيع غير موجود قانونا فلا يقبل من الطاعن - وهو المشترى بهذا البيع الصورى - موجود قانونا فلا يقبل من الطاعن - وهو المشترى بهذا البيع الصورى -

الهدكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى اوضاعه الشكليه .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٧١١٦ لسنة ١٩٨٥ مدنى
المنصورة الإبتدائية على الطاعن والمطعون ضدهما الثانيه والثالث بطلب الحكم
بأحقيتها فى أخذ الحصة العقارية الشائعة المبينه بالصحيفة بالشفعه ،
وقالت بيانا لذلك أنها علمت بأن المطعون ضده الثالث باع تلك الحصه للمطعون
ضدها الشانية لقاء ثمن مقداره ألف جنيه ، ولما كانت تملك حصة شائعه
أخرى فى العقار ذاته فقد اعلنهما برغيتها فى الشفعه فأتذرها الطاعين بأنه
أشسرى من شقيقتم المطعون ضدها الشانيم الحصمة المسقوع

وذلك لقاء ثلاثم الآف جنيه ولما كان هذا البيع الثانى صوريا صورية مطلقه وقصيم به تغريت حقها في الشغعة فقد أقامت دعواها بطلباتها السالفة ، دفع الطاعن بسقوط الحق في الشغعة ، ومحكمة أول درجة رفضت هذا الدفع وأحالت الدعوي إلى التحقيق لاثبات ونفي الصورية المدعى بها ، وبعد أن أستمعت إلى شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٧ بعدم قبول الدعوي ، إستأنفت الشفيعة هذا الحكم بالإستئناف ٢٥ لسنة ٣٨ ق المنصورة وبتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٧ قضت محكمة الإستئنتاف بإلغاء الحكم المستأنف وبالطلبات طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النبابه مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظر وفيها الترمت النبابة رأيها .

وحيث إن الطبعن أقيم على سببين ينعى الطباعين بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه الفساد فى الإستدلال ، ذلك أنه أستخلص صورية البيع الشانى من أن شقيسقته المشتريه فى البيع الأول – بعد أن باعته الحصه المشفوع فيها – أتخذت إجراءات تسجيل صحيفه الدعوى التى كانت قد رفعتها بصحة ونفاذ عقد البيع الأول المؤرخ ١٩٧٩/١٢/٢١ فى حين أن هذه الواقعة واقوال الواقعة ونفاذ عقد البيع الأول ١٩٧٩/١٢/٢١ فى حين أن هذه الواقعة واقوال المهود لاتفيد هذه الصورية .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير أدلة الصورية والقرآن التي تقرع عليها هو مما يستقل به قاضى الموضوع متى كان هذا التقدير سائغا وله أصل ثابت بالأوراق ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه التفت عن أقوال شهود الطرفين لعدم الإطمئنان إليها وأقام قضاء بصورية البيع الثاني على أنه صدر من شقيقه إلى شقيقها

وأنها إتخذت إجراءات تسجيل صحيفه دعوى صحه البيع الأول المشفوع فيه بعد أن أبرمت البيع الثاني ، وكان هذا الذي أقام الحكم قضاء عليه ساتفا ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجه التي أنتهي إليها ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث أن حاصل ما ينعاد الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون من وجهين أولهما أنه قضى بالشفعه في حين أن الشفيعه لم ترجه إليه إجراءاتها وبالشروط التي كان قد اشترى بها الحصه البيعه قبل إعلان غبتها في الشفعه ، وثانيهما أنه قضى بالشفعه في حين أن الشفيعه أبدت رغبتها بعد مضى أكثر من خمسه عشر يوما من تاريخ الانذار المعلن من شقيقته إلى باقي المستأجرين - والمتضمن مطالبتهم بأن يدفع كل منهم ما يخصه من ربع العقار لشرائها حصه شائعة فيه مساحتها ٨ط بعقد البيع المؤرخ ١٩٧٩/١٢/٢١ الذي قضي بصحته وونفياذه في البدعوي ٣٧٧ لسنة ١٩٧٩ مدني كلي المنصورة - وهو ما يستتبع سقوط حتى الشفيعه في الشفعه .

وحيث إن هذا النعي بشقيه غير مقبول ذلك أنه لما كان مناط التزام الشفيع بتوجيبه طلب الشفعة إلى المشترى الشاني وبالشروط التي اشترى بها -حتى يجوز له الأخذ بالشفعة وفقا لنص المادة ٩٣٨ مين القانون الميدني ألا يكون البيع الثاني صوريا ، فإذا إدعى الشفيع في مواجهة المشتري الثاني صورية عقد هذا المشترى وأفلح في إثبات هذه الصورية ، أعتبر البيع الثاني غير سوجود قانونا ، وكان البيع الأول هو وحده الذي يعتد به في الشفعه ولا يقبل من المشترى الثاني الطعن على إجراءات الشفعه في هذا البيع لإنعدام مصلحته القانونيه في الطعن عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه -وعلى ما سلف في الرد على السبب السابق - قد إنتهى إلى صوريه البيع الثاني صورية مطلقه بما يعتبر معه هذا البيم غير موجود قانونا فلا يقبل من الطاعن - وهو المشترى بهذا البيع الصورى - أن يتمسك بما أثاره بهذا السبب من أسباب الطعن .

جلسة٦ من ديسهبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد الهستشار / صحود محجود راسم نائب رئيس المحكمة وعضسوية السادة الهستشاريسن / حسين على حسين ، ريجون فهيم نائبس رئيس المحكمة عزت عمران و عزن النبنداري .



الطعن رقم 907 لسنة "10 القضائمة :

(1) نقض « الخصوم في الطعن » « المصلحة في الطعن »

الاختصام في الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون للخصم مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره . الخصم الذي لم توجه إليه أي طلبات أو ينازع خصمه في طلباته ولم يقض له . أو عليه . عدم قبول الطعن بالنسبة له .

(۲) بطالن « بطلان الإجراءات » . دعوى « الصفة فى الدعوى » . نظام عام .

بطلان الإجراءات لإنعدام صفية أحد الخصوم مقرر لمصلحة من وضع لحمايت ولا شبأن له بالنظام العام .

(٣) إيجار « أيجار الأماكن » . تُحديد الأجرة ، « شيوع . إدارة المال الشائع »

إدارة الحال الشائع حق للشركا ، أصحاب الاغلبية . الطعن المتعلق بتحديد الاجرة كفاية اختصام أغلبية الشركا ، فيه . عدم اختصام باقى الشركا ، . لا أثر له على صحة الخصومه .

(٤) إيجار « إيجار ال ماكن يُحديد الجوة » . حكم « ما يعد قصورا » . قيمة المبانى وجوب تقديرها وفقا قيمة الارض . وجوب تقديرها وفقا لشمن المثل وقت البناء . قيمة المبانى وجوب تقديرها وفقا لسعر السوق فى ذلك الوقت . المقصود بوقت البناء هو وقت تمام إنشاء المبنى ولو استفرق الإتمام وقتا طويلاً . لا محل لا تخاذ متوسط الأسعار بين بدء الإنشاء وحتى تمامه .

......

١ - أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لايكفي فيمن يختصم في الطعن بالنقض أن يكون خصما في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في السدف عسن الحكم حين صدوره، وإذ كان البين أن المطعون ضده الثاني بصفته لم توجه إليه أية طلبات ولم ينازع خصمه في طلباته بل وقف من الخصومة موقفا سلبيا ولم يقض له أو عليه بشيء . وإذ أسس الطاعنون طعنهم على أسياب لا تتعلق به ومن ثم فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن بالسبة له .

٢ - المقسرر - في قضاء هداه المحكمة - أن يطلان الأجراءات الميني على إنعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى لا شأن له بالنظام العام وهو مقرر لمصحلة من وضع لحمايته .

٣ - من المقرر أن إدارة المال الشائع حيق للشركاء أصحاب الاغلبية في الملكية وذلك وفقا لنص المادة ٨٣٨ من القانون المدنى ، ولما كان تأجير المال الشائع وما يترتب عليه من أثار بعد من أعمال الإدارة فإنبه يكفي في خصومة الطعن المتعلق بتحديد الأجرة أن يختصم المستأجر فيه الشركاء في الملكية أصحاب الاغلبية المؤجرين للعقار.

٤ - وفقا لنص المبادة ١١ من قانون إيجار الاماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة النزاء - تقدر قيمة الأرض وفقا لثمن المثل وقت البناء كما تقدر قيمة المباني وفقا لسعر السوق في ذلك الوقت ، وتحسب كامل قيمة الأرض والمباني والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها واستيفاه ألارتفاع طيقا للقيود

المغروضة على المنطقة ومن المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن المقصود برقت البناء الذي تقدر في تاريخه قيمة الارض والمباني هو وقت قام انشاع المني حتى ولو أستخرق الإتمام وقتا طويلا منذ البدء فيه ولا محل لاتخاذ مترسطه الاسعار بن بدء الأنشاء وحتى قامه لمنافاة ذلك مع الوقت المنضبط الذي حدده القانون باتماء انشاء البناء.

الهدكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد الداولة .

رحبث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون قيه وسائر الاوراق
تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها الاولى أقامت على الطاعنين الدعوى
رقم ١٩٧٨ لسنة ١٩٧٥ أمام محكمة المنصورة الابتدائية طعنا على القرار
الصادر من اللجنة المختصه بتحديد الاجره طالبه الحكم بتخفيض القيمة
الإيجارية للمبنى المؤجرة لها إلى القدر المناسب وذلك إستنادا إلى أن تقدير
الأجرة بمبلغ ٩٥٦ جنيه شهريا تقدير مبالغ فيه ، كما أقام الطاعنون على
الشركة المطعون ضدها ورئيس مجلس مدينة السنيبلاوين بصفته الدعوى
رقم ١٩٧١ لسنة ١٩٧٥ أمام ذات المحكمة طعنا على ذات القرار طاليين الحكم
نزيادة القيمة الايجاريه للعقار المملوك لهم والمؤجر للشركة المذكورة وذلك
تأسيسا على أن هذه القيمة لا تتفق وقيمة الارض وتكاليف البناء وبعد أن
قررت المجكمة ضم الدعويين قضت بتاريخ ١٩٧١/١/١٧ بندب خبير لتقدير
القيمة الإيجارية للمبنى محل النزاع وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت المحكمة
بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٧ بتحديد القيمة الايجارية الشهرية لعقار السنزاع
بتاريخ بعرايخ للشهرية لعقار السنزاع
بتاريخ بعدير القيمة الايجارية الشهرية لعقار السنزاع
بتاريخ بعديرة القيمة الايجارية الشهرية لعقار السنزاع
بتاريخ بعديرة العقار المنازع بعد أن أودع الخير تقريره حكمت المحكمة
بتاريخ بعديد القيمة الايجارية الشهرية لعقار السنزاع
بتاريخ بعديد القيمة الايجارية الشهرية لعقار السنزاع

عبلغ ٣٠٤.١١٧ جينه بخلاف العوايد ورسم النظافة ، استأنف الطباعتون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣١٩ لسنة ٣٠ المنصورة ، كما إستأنفت الشركة المطبعون ضيدها الاولى بالإستئشاف رقم ٣٣٣ لسنة ٣٠٠ المنصورة ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الإستئنافين قضت بتاريخ ١٩٨٠/٥/١ بندب ثلاثة خبراء لبحث إعتراضات طرفى الخصومة على تقرير الخبير المقدم إلى محكمة أول درجة وبيان الأجرة القانونية لعين النزاع ، وبعد أن أودع الخبراء تقريرهم . حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٣/٣/٣ بتعديل الحكم المستأنف وتحديد الاجرة الشهرية للميني محل النزاع عِبلغ ٣٢٨,٧٢٠ جنيه يضاف اليها الضرائب المستحقة ورسم النظافة ، طبعين الطاعنيون في هيذا الحكم بطريق النقض ، وقدم المطمون ضده الثاني بصفته مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطبعن بالنسبة له واستشادا إلى أنه لم توجمه إليه أية طلبات ولم يقضى له أو عليه بشيء بالحكم المطسعون فيسه كما قدمت النيابية مذكره أبدت فيها الرأى برفض الطبيعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمية في غرفية مشورة رأته جديرا. بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع المبدى من المطعون ضده الثاني بصفته في محله . ذلك أن المقبرر في قضاء هذه المحكمة أنه لايكفي فيمن يختصم في الطبعن بالنقض أن يكون خصما في الدعسوي التي صدر فيها الحكم المطعون فيمه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، وإذ كان البين من الاوراق أن المطعون ضده الثاني بصفته لم توجه إليه طلبات ولم ينازع خصمه في طلباته بل وقف من الخصومة موقفا سلبيا ولم يقض له أو عليه بشيء ، وإذ أسس الطاعنون طعنهم على أسباب لاتتعلق به ، ومن ثم فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة له . وحيث إن الطعن أقيم على سته أسباب ينعى الطاعنون بالأسباب الشالث والخامس منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بينان ذلك يقولون أنهم قسكوا أمسام محكمة الأستئناف ببطلان الطعن في قرار اللجنه الذي أقامته الشركة المطعون ضدها إذ لم تختصم الطاعنين الأول والرابعة في حين أن كلا منهما يمتلك حصة قدها الربع في العقار محل النزاع بل وجهت الطعن إلى والد الطاعن الأول بصفته وليا طبيعيا رغم بلوغه سن الرشد في سنة ١٩٧٣ من قبل رفع الطعن ، ولما كان الموضوع غير قابل للتجزئه فإن بطلان الطعن بالنسبة للطاعنين المذكورين يترتب عليه بطلاته بالنسبة لباقي الطاعنين وهو ما يترتب عليه صيرورة تقدير اللجنة للقيمة الإيجارية نهائيا بالنسبة للشركة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بقولة أنه لا مصلحة للطاعنين في هذا الدفع لأن الحكم ملزم لكل من المالك أو المستأجر لما يترتب على قبول الطعن من وجوب إعادة تقدير أجرة جميع الوحدات دون التقيد بقاعدة أن الطاعن لايضار بطعنه فإنه يكون معيبا عا يسترجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن بطلان الإجراءات المبنى على انعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى لا شأن له بالنظام وهو مقرر لمسلحة من وضع لحسايته ، وإذ كان الثابت بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/٦/١٥ المؤفق بالاوراق - أن المؤجر فيه هو بصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر، وإذ خلت الأوراق نما يفيد علم الشركة المطعون ضدها (المستأجرة) علما يقينا ببلوغ القاصرين سن الرشد قبل رفع الدعوى وكانت الشركة قد بادرت بتصحيح تبكل الدعوى بجلسة ١٩٧٥/١/١٧٥٠ وأكدته فى مذكرتها المسلمة منها لوكيل الطاعنين فى ١٩٧٥/١/١٨٥٠ بالولى الولى الولى الولى الطبيعى على القاصرة ، ومن ثم فإن الطاعن الأولى يكون نمثلا فى الخصومة أول درجة تمثيلا صحيحا من المقرر أيضا أن إدارة المال الشائم

حق للشركاء أصحاب الاغلبية في الملكية وذلك وفقا لنص المادة (٨٢٨) من القانون المدنى ولما كان تأجير المال الشائع وما يترتب عليه من آثار يعد من أعمال الإدارة فإنه يكفى في خصومة الطعن المتعلق بتحديد الاجرة أن يختصم المستأجر فيه الشركاء الملكيه في أصحاب الأغلبية المؤجرين للعقار، وإذ كان البين من الأوراق. أن كلا من الطاعتين الأربعة عِتلك حصة في العقار محل النزاع مقدارها الربع فإن إختصام الشركة المظعون ضدها للطاعنين الشلاثه الأول في طعنها على القرار الصادر بتحديد الأجره دون الطاعنه الاخيرة (......) يكون ولا أثر له على صحة الخصومة القائمة مع باقي الشركاء المؤجرين أصحاب الأغلبية في ملكية العقار ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه فيما ذهب إليه بصدد الرد على الدفع ببطلان طعن الشركة على قرار اللجنة -وأيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

وحيث إن تما ينعاه الطاعمون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم - أعتمد تقرير الخبراء الذبن ندبتهم المحكمة لتقدير الأجرة رغم أنهم لم يقدروا قيمة الأرض والبناء طبقا لثمن المثل وبسعر السوق في تاريخ البناء فضلا عن أن التقرير استنزل من مساحة المبنى مساحة السلم الذي يوصل إلى سطح المبنى ولم يحتسبوا له أجره في حين أنه لازم للارتفاع بالمبنى الذي استأجرته الشركة بالكامل الامر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه وفقا لنص المبادة ١١ من قانون إيجار الاماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة النزاع - تقدر قيمة الارض وفقا لثمن المثل وقت البناء كما تقدر قيمة المباني وفقا لسعر السوق في ذلك الوقت ، وتحسب كامل قيمة الارض والمباني والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة السموح بالنباء عليهاو استيفاء الأرتفاع طبقا للقيود المفروضة على المنطقة ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المقصود بوقت البناء الذي تقدر في تاريخه قيمة الارض والمباني هو وقت تمام إنشاء المبنى حتى ولو أستغرق الإتمام وقتنا طويلا منذ البدء فيه ولا محل لإتخاذ متوسط الأسعار في الفترة بين بدء الإنشاء وحتى عامه لمنافأة ذلك مع الوقت المنضبط الذي حدده القانون باقام إنشاء البناء ، لما كان ذلك وكان الثابت بالتقرير المؤرخ ٣١/٥/٣١ المقدم من الخبراء الثلاثة الذي نديتهم محكمة الاستئناف لتقدير القيمة الايجارية أن الميني محل النزاع أنشىء خلال الفترة من سنة ١٩٧٤ حتى سنة ١٩٧٥ وأنه كان مازال تحت الاتمام في أواثل سنة ١٩٧٥ حتى تم إنشاؤه وتسليمه للشركة المطعون ضدها في ١٩٧٥/٨/٢٠ ومع ذلك فقد ذهب التقرير إلى تقدير قيمة الأرض والمباني بحسب أسعار سنة ١٩٧٤ ، كما أستبعد التقرير من مساحة الأرض السلم الخارجي للمبنى على سند من أنه غير مخصص لنفعته ، وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بالنتيجة التي خلص إليها هذا التقرير واعتمده سندا لقضائه في تقدير القيمة الايجارية للعقار محل النزاع ، ودون أن يبين كيف خلص إلى أن السلم الخارجي غير مخصص لمنفعة الميني رغم منازعة الطاعنين بأن هذا السلم لازم لإنتفاع الشركة المستأجر للمبنى بالكامل فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب عا يتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة ليحث باقى أوجه الطعن .

حلسة ٦ سن ديسمبر سنة ١٩٨٩



الطعن رقم 1279 لسنة ٥٢ القضائية :

- (٢ ، ١) إيجار « إيجار الأماكن » « إحتجاز أكثر من مسكن » .
- ١) عظر إحتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد الواحد . مناطه . إنفراد المستأجر بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين أو المساكن التي أبرم عقد ابجارها
 - (٢) محكمة الموضّوع « سلطتها في تقدير الأدلة » .

استخلاص الاقامة المستقرة للمستفيد من امتداد عقد الايجار وتحصيل فهم الواقع في الدعوى وترجيح أقوال الشهود من سلطة محكمة الموضوع . متى كان استخلاصها سائفا . عدم التزامها بالرد استقلالا على حجج الخصوم .

- (٣ ، ٣) إيجار « إيجار الأصاكن » أسباب الإخلاء « الأرمتداد القانونس » .
- (٣) ورود أسباب الإخلاء الواردة في قوانين إيجار الأماكن على سبيل الحصر . مؤداه
 عدم جواز إقامة دعوى الإخلاء على غير هذه الأسباب .
- (٤) حق المستفيدين من إمتداد عقد الإيجار إليهم في حالة وفاة المستأجر . مستمد من القانون مباشرة . مؤدى ذلك بطلان ما يرد يعقد الإيجار من شرط خاص يتحديدهم بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام .

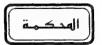
النص فى الفقرة الأولى من المادة الشامئة من قانون إيجار الأماكن
 رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد
 أكثر من مسكن بغير مقتضى » يدل على أن مناط الاحتجاز – وعلى ما جرى به
 قضاء هذه المجكمة هو أن ينفرد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على مسكنين

أو المساكن التى أبرم عقود ايجارها بحيث لا تقتصر الروابط الايجارية الناشئة عن هذه العقود على مجرد كونه طرفا في العقد كمستأجر فيها واغا لابد أن يتوافر في شأنه الانفراد المطلق والمستمر بالانتفاع بسكنى كل عين ، فإذا لم تكن له سيطره مادية إلا على مسكن واحد وإستقل آخرون من ذويه بالمسكن أو المساكن الاخرى استقلالا فعليا فإنه لا يعد متحتجزا لها بالمعنى الذى قصده القانون . لما كان ذلك وكان المسكن الذى ذهب الطاعن إلى أن المطعون ضدهما يحتجزانه هو مسكن أسرتهما الذى يقيم فيه والدهما وأخراتهما حسيما أقر به الطاعن وقد خلت الأوراق عما يفيد أن لهما السيطرة المادية والقانونية على ذلك المسكن ومن ثم فسلا يتوافر في حقهما معنى الاحتجاز الذى قصده القانون ولا تثريب على الحكم المطعون فيه إذ هو أغفل الرد على دفاع لم يقدم الحصم دليله .

٧ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - (٧) أن استخلاص إقامة المستفيد من امتداد عقد الايجار مع مستأجر العين اقامة مستقرة وفقاً لنص المادة ٢ امن امتداد عقد الايجار مع مستأجر العين اقامة مستقرة وفقاً لنص المادة ٢ امن ايجار الاماكن رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ هو على واقعة النزاع ، والمقابلة لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو عما تستقل به محكمة المرضوع دون معقب عليها فى ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة كما أن لها السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى وبحث أدلتها وموازنة بعضها بالبعض الآخر وترجيح ما تطمئن إليه من أقوال الشهود مادام أنها لم تخرج بها عما يؤدى اليه مدلولها وحسبها لن تبين اطقيقة التى إستخلصتها من الأوراق واقتنعت بها متى كان إستخلاصها سائفاً وله أصل ثابت فى الأوراق وهى غير مازمة من بعد بأن تنتيع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وترد إستقلالاً على كل قول أو حجة أثاروها مادام قيام المقيقة التى إقتنعت بها وأوردت دليلها يتضمن الرد الضيني المسقط لتلك الحجج والأقوال .

٣ - البين من استقراء المراحل التشريعية التي مرت بها قوانين تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - منذ القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وحتى القانون الحالي رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أن المشرع قيد حق المؤجر في طلب انهاء أوفسخ العقد إلا لأحد الأسباب المبيئة بهذه القوانين والتي وردت فيها على سبيل الحصر لا على سبيل البيان . وهو حصر أملته اعتبارات النظام العام التي دعت إلى إصدار التشريع الخاص ، فبلا يصبع إقامة دعوى الإخلاء على غير هذه الإسباب،

٤ - لما كانت المادة ٢١ من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى والمقابلة لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ -تقضى بإمتداد عقد الابجار في حالة وفاة المستأجر لصالح زوجته أو أولاده أو والداه المقيمين معه حتى تاريخ الوفاة وكذلك لصالع أقاربه حتى الدرجة الثالثه الذين كانوا يقيمون معه بالمسكن مدة سنة سابقة على وفاته ، ويلتزم المؤجر بتحرير عقد ايجار لهم فان مفاد ذلك أن حق المستفيدين من امتداد العقد مستمد من القانون مباشرة ، ومن ثم فإن ما يرد بعقد الإيجار من شرط خاص بتحديد المستفيدين من الاجارة يكون باطلأ بطلانا مطلقاً لمخالفته نصأ آمراً متعلقا بالنظام العام.



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيند المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وساثر الاوراق تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم من الشالث الى الخامسة الدعوى رقم ٥٣١٨ لسنة ١٩٧٧ أمام محكمة طنطا الابتدائية طالبا الحكم بإخلاء الشقة محل النزاع. وقال بيانا لدعواه أنه بوجب عقد ايجار مؤرخ ١٩٦٥/١١/٢٥ إستأجر هذه الشقه ، وبعد وفاته إستمرت زوجته شقيقة المدعى عليهم في الانتفاع بها منفردة حتى توفيت في شهر مايو سنة ١٩٧٧ . واذ استولى المطعون ضدهم المذكورين على الشقة بغير وجه حق فقد أقام الدعوى . وبجلسة ١٩٧٨/١١/١٢ طلب المطمون ضدهما الأول والثاني قبول تدخلهما في الدعوي والزام الطاعن بأن يحرر لهما عقد ايجار عن شقة النزاع وبتاريخ ١٩٧٨/١١/١٦ قضت المحكمة بقبول تدخلهما وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات إقامتهما مع عمتهما بالشقه محل النزاع مدة سنة على الاقل قبل وفاتها . وبعد أن استمعت المحكمة الى شهود الطرفين قضت في ٢٠/٢/ ١٩٨٠ بانتها ، عقد الايجار وباخلاء الشقه محل النزاع . استأنف المطعون ضدهما الاول والثاني هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٦ لسنة ٣٠ ق طنطا . وبتاريخ ١٩٨٢/٢/١٧ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بتحرير عقد ايجار لهما عن عين النزاء - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النفض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، واذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة . رأته جديرا بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطمون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن حق المسكن للمستأجر الأصلى في الإنتفاع عيزة الإمتداد القانونى لعقد ايجار العين طبقا للمادة ٢٩ من القانون رقم 2٩ لسنة ١٩٧٧ مشروط بألا يترتب على ذلك أن يجمع بين أكثر من مسكن . وعلى محكمة الموضوع أن تتحقق من توافر هذا الشرط متى ثار النزاع فى شأنه ، واذ تمسك الطاعن فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن للمطعون ضدهما الاول والثانى مسكن آخر غير شقة النزاع بذات البلدة ، وهو مسكن أسرتهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع فإنه يكون معيباً عا يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى مردود بأن النص في الفقرة الاولى من المادة الشامنة من قانون إيجار الأماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتض » بدل على أن مناط الاحتجاز ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، هو أن ينفرد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على مسكنين أو المساكن التي أبرم عقود ايجارها بحيث لا تقتصر الروابط الايجارية الناشئة عن هذه العقود على مجرد كونه طرفا في العقد كمستأجر فيها وإغا لا بد أن يتوافر في شأنه الإنفراد المطلق والمستمر بالإنتفاع بسكني كل عين فاذا لم تكن له سبطرة مادية إلا على مسكن واحد واستقل آخرون من ذويه بالمسكن أو المساكن الأخرى استقلالاً فعلياً فانه لايعد محتجزاً لها بالمعنى الذي قصده القانون - لما كان ذلك وكان المسكن الذي ذهب الطاعن الى أن المطعون ضدهما يجتجزانه هو مسكن أسرتهما الذي يقيم فيه والدهما وأخواتهما حسيما أقر به الطاعن وقد خلت الأوراق مما يفيد أن لهما السيطرة المادية والقانونية على ذلك المسكن ومن ثم فلا يتواقر في حقهما معنى الاحتجاز الذي قصده القانون ولا تشريب على الحكم المطعون فيه اذ هو أغفل الرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله ويكون النعى عليه في هددًا الحصوص على غير أساس . وحيث إن الطاعن ينعى بالسبيين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب وفي بيأن ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن اقامة المطغون ضدهما الاول والثاني بعين النزاع خال حياة عمتهما - بفرض حصولها - ليست اقامة دائمة والثاني بعين النزاع خال حياة عمتهما - بفرض حصولها - ليست اقامة دائمة الواقع على مقربة من شقة النزاع . وقدم من القرائن والمستندات ما يدار على صحة دفاعه وأن اقامتهما بعين النزاع هي إقامة عارضة إذ ما زال إسمها مدرجا في بطاقة تموين أسرتهما واشتراك مرفق المياه بأسم المطعون ضده الثاني بمسكن أسرته ، وقد ثبت بأقوال شاهدى المطعون ضدهما الأولين أنه لا يتوجد أثاث خاص بهما بشقة النزاع وأن اقامتهما فيها كان بغرض ابناس وحدة عمتهما بغد خاص بهما بشقة النزاع وأن اقامتهما فيها كان بغرض ابناس وحدة عمتهما بغد وفاة زوجها ويقوم والدهما بالإنفاق عليهم جميعاً واذ كان الحكم المطعون فيه لم يتحقق من إستقرار إقامتهما بالعين وأغفل بحث دلالة القرائن والمستبندات يتحقوم بها فانه بكون معيها بالستوجب نقضه .

بروحيث إن هذا النعى مردود بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إستخلاص اقامة المستفيد من امتداد عقد الايجار مع مستأجر العين اقامة مستقيقيفة. لنص المادة ٢١ من قانون ايجار الاماكن رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق علي واقعة النزاع ، والمقابلة لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - هو ما تستغل به محكمة الموضوع دون معقب عليها في ذلك متي أقامت قضاءها على أسباب سائفة كما أن لها السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث أدلتها وموازئة بعضها بالبعض الاخر وترجع ما تطمئن البد أقرال الشهود وبحث أدلتها وموازئة بعضها بالبعض الاخر وترجع ما تطمئن البد أقرال الشهود المتيخلصها من الاوراق واقتنعت بها متى كان استخلاصها سائفا ولم أضتل استخلصها من الاوراق واقتنعت بها متى كان استخلاصها سائفا ولم أفتلك ثابت في الأوراق ، وهي غير مازمة من بعد بأن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد إستقلالاً على كل قبول أو حجة أثارها مادام قيام الحقيقية التي التي اقتنعت بها وأوردت دليلها بتنصيص الرد العنسمي المسقط لتلك

الحجج والاقوال . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء برقض إخلاء العين المؤجرة وبالزاء الطاعن بتحرير عقد إيجار عنها للمطعون ضدهما الأول والثاني على سند مما شهد به شاهدا المطعون ضدهما الاولين الذين إطمأنت المحكمة الى أقولهما بأنهما كان يقيمان مع عمتهما بالعين المؤجرة منذ عام ١٩٦٧ حتى رفاتها في عام ١٩٧٧ - واذ كان هذا الذي خلص اليه الحكم سائغاً له أصل ثابت بالأوراق ولا خروج فيه عما يؤدي إليه مدلول أقوال الشاهدين المذكورين ، ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه اذ أغفل الرد على ما أبداه الطاعن من قرائن غير مؤثره في الدعوى ، ذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بمناقشة كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلى بها الخصوم لاثبات عدم كفايتها في ذاتها ، طالما أنها أقامت قضائها على ما يكفي لحمله وعلى ذلك فان ما يثيره الطاعن بسببي النعى لا يعدو وأن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للدليل عا لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض.

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيم مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن البند الرابع عشر من عقد الإيجار سند الدعوى حدد المستفيدين من الإجارة وأن الإخلال به حدث أبان سريان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي كان يجبز ذلك حسبما ذهب اليه الحكم ومع ذلك فقد أعمل حكم القانون وقم ١٣٦ لستة ١٩٨١ بقولة أنه ألغي. حق المؤجر في إخلاء العين المؤجرة بسبب مخالفة شروط العقد المعقولة ومن ثم فإنه يكون قد طبق أحكام هذا القانون على واقعة سابقة على العمل بأعكامه الأمر الذي يغيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن البين من إستقراء المراحل التشريعية التي مرت بهـا قوانين تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - منذ القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وحتى القانون الحالي رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - أن المشرع قيد حق المُؤجِر في طلب انهاء أو فسخ العقد إلا لأحد الأسباب المبينة بهذه القوانين والتي وردت فيها على سبيل الحصر لا على سبيل البيان . وهو حصر أملته اعتبارات النظام العام التي دعت إلى إصدار التشريع الخاص ، فلا يصح إقامة دعوى الاخلاء على غير هذه الأسباب . لما كان ذلك وكبائبت المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى والمقابلة لنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - تقضى بإمتداد عقد الإبجار في حالة وفاة المستأجر لصالح زوجته أو أولاده أو والداه المقيمين معه حتى تاريخ الوفاة وكذلك لصالح أقاربه حتى الدرجة الثالثة الذبن كانوا يقسمون معه بالمسكن مدة سنة سابقة على وفاته ، ويلتزم المؤجر بتحرير عقد أيجار لهم فان مفاد ذلك أن حق المستفيدين من إمتداد العقد مستمد من القانون مباشرة ، ومن ثم فان ما يرد بعقد الإيجار من شرط خاص بتحديد المستفيدين من الإجارة يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته نصاً آمراً متعلقاً بالنظام العام . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى هذه النتيجة الصحيحة وأطرح ما ورد بعقد الايجار سند الدعوى بشأن تحديد المستفيدين من الاجارة فان النعى عليه فيما أورده بأسبابه من تقريرات قانونية خاطئه يكون غير منتج ، إذ حسب محكمة النقض أن تصحح هذا الخطأ وأن ترده الى الاساس القانوني السليم دون أن تنقضه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعين.

حلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / سحيد صحيود راسم نائب رئيس المحكية وعضوية السادة المستشارين / حسين على حسين ، ريبون فضيم نبائبس رئيسس المحكسمة ، مسزت عسمران وعزت البندارس .

Marian de la company de la

772

الطعن رقم ١٠٣٠ السنة ٥٣ القضائية : -

(۱ ، ۴) دموى « التحذل فيمًا » . نقض « الطعن بالنقض » .

(١) التدخل الانضمامى: نطاقه. تراخى طالب التدخل فى سداد الرسوم القضائية أو تقديم مذكرة بدفاعه. عدم إعتباره تخليا منه عن طلب التدخل. القضاء ضمنا يقبول التدخل الإنضمامى للطاعنه التى رفضت دعواها. أثره. إعتبار المتدخل محكوما عليه.

(۲) الطعن في الحكم جوازه عن كان خصما أصبلا او ضامنا لخصم أصيل مدخلا أو
 متدخلا للأختصام أو للاتضمام لاحد طرفيها .

(٣) قسبة . « قسبة العفاياة » . شيوع .

قسمة المهايأة بين الشركاء على الشيوع . ماهيتها . الإيجار الصادر من الشريك عن الجزء المفرز الذي إختص به نافذ في حق باقى الشركاء . الإيجار الصادر منهم بعد القسمة ولر كانوا أصحاب الأغلبية غير نافذ في مواجهته . لهذا الشريك الإحتجاج بهذه القسمة قبل المستأجر ولو لم يكن عقد القسمة مشهرا . المادتان ١٨٤٨ و ٨٤٨ مدنى .

......

١ - نطاق التدخل الإنضمامي يتحدد بتأييد طلبات من يريد التدخل الانضمام اليه من طرفي الخصومة دون أن يطلب الحكم لنفسه يحق ذاتي يدعيه فيها ويظل عمل المحكمة قاصرا على الفصل في الموضوع الأصلي المردد بين طرفيها ولا يعد تخليا عن طلب التدخل تراخي الطالب في سداد الرسوم القضائية أو عدم تقديم مذكره بدفاعه لما كان ذلك وكانت محكمة الإستئناف قد قضت ضمنا في ثنايا اسباب الحكم المطعون فيه يقبول تدخل مورثه الطاعنين انضماما للطاعنه الاولى التي قضى برفض دعواها فانها تعد محكوما عليها معها ..

٢ - من المقرّر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز الطعن بالنقض لكل محكوم عليه من كان طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون قيم ، ولم يتخل عن متازعته سواء كان خصما أصبلا أو ضامنا لخصم أصيل ، مدخلا في الدعري أو متدخلا فيها أو الانضمام لاحد طرفي الخصومة فيها ، ومن ثم فإنه يحق للطاعن الثاني بوصفه احد ورثه الخصيمه المتدخله التي قصل في الإستئناف لفير مصلحتها مع من أنضمت البها الطعن على ذلك الحكم .

٣ - النص في الفقرة الاولى من المادة ٨٤٦ من القانون المدنى يدل على أن للشركاء على الشيوع في الملكية أن يتفقوا على قسمه المهابأه لمدة معينه فيقسمون المال بينهم قشمه منفعه لا قسمه ملك فيختص كل منهم بجزء مفرز يعادل حصته في المال الشائع فيستقل بادراته واستغلاله والانتفاع به سواء ينفسه أو بواسطه غيره دون باقى الشركاء . ذلك أن الشربك يقتضى هذه المهايأة يحصل على نصيب باقى الشركاء في منفعة الجزء الذي أختص به في مقابل حصول الشركاء على نصيبه هو في منفعه الاجزاء المفرزه الاخرى ، ويعتبر الشريك مؤجرا المنفعه حصته ومستأجرا لمنفعه حصص الباقي من الشركاء وتطبق القواعد الخاصه بالايجار - فيما يتعلق بحقوقه والتزاماته وجواز الاحتجاج بالقسمه على الغير ، ويكون له تأجير الجزء المفرز الذي أختص به إيجارا نافذا في حق باقى الشركاء الذين عِتنع عليهم عارسه هذا الحق لالتزامهم بضمان عدم التعرض ولو كانوا أصحاب أغلبية الحصص في ملكبته المال الشاثع وتكون الإجارة الصادره منهم للغير غير تافذه في مواجهة الشريك صاحب الحق في إستغلال وادارة هذا ألجزم ، ويحق لهذا الشريك أن يحتج بهذه القسمه قبل الغير الذي استأجر من باقي الشركاء بعد القسمه وإرالم يكن عقد القسم مشهرا اذ بعيتهن التشريك في حكم المستأجر لهذا الجزء وطبقا للقواغد الخاصة بعقد الايجار قاله لا بلزم شهره للاحتجاج به على الغير .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون قيم وسائر الاوراق تتحصل في أن الطاعنه الاولى أقامت على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٦٢٩٦ لسنة ١٩٧٨ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالبة الحكم بالزام المطعون ضده الأول بإخلاء الشقه المبينة بالصحيفة وذلك في مراجهة باقي المطعون ضدهم وتسليمها اليها خالية وقالت بياتا لدعواها أن مورثة المطعون ضدهم كانت تستأجر الشقه محل النزاع وتقيم بها مع أبنتيها اللتين تزوجنا وانتقلت كل منهما الى مسكن مستقل وانفردت - المستأجرة - بالأقامة فيها منذ عام ١٩٧٣ حتى تاريخ وفاتها في ١٩٧٨/٢/١٨ واذ إغتصب المطعون ضده الاول (نجل المستأجرة) هذه الشقه ورفض تسليمها ليها فقد أقامت الدعوى . وبتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٠ أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق لاثبات أن المستأجرة الأصلية كانت تقيم بشقة النزاع بفردها قبل وفاتها ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٨ بإخلاء شقه النزاع وتسليمها خاليه للطاعنه الاولى . أستأنف المطعون ضده الاول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٧٨١ لسنة ٩٧ ق القاهرة . وبجلسة ١٩٨١/١٠/١ طلبت والدة الطاعنين فبول تدخلها منضمتة للطاعنه الأولى في طلباتها ، ويتاريخ ١٩٨٢/٢/٨ جكمت المحكمة بالفاء الحكم المستأنف ويرفض: الدعوى . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعمين ضده الأول مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثاني ، كما قدمت النيابة -مَانَكُرٌهُ أَبِنَاتَ قِيهَا الرَّأَيْ بِرَفْضَ الطَّعَنِ وَاذْ عَرْضُ الطَّعَنَّ غَلَى هَذُهِ الْمُحكنة في غرفة مشيورة وأته جديرا بالنظر وحددت جلسة لنظ ووفيعه الدحث التناثم أثقات وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده الاول بعدم قبول الطعن بالنشية للطاعن الثاني أن مورثته لم تكن خصما حقيقيا في الإستئناف اذ تعتبر متخلية عن طلب تدخلها لعدم سدادها رسم التدخل ، ولعدم إعلان باقي الخصوم بطلب تدخلها ، كما أنها لم تقدم مذكرة بدفاعها .

وحيث إن هذا الدقم في غير محله ذلك أن نطاق التدخل الانضمامي بتجدد بتأييد طلبات من يريد التدخل الانضمام اليه من طرفي الخصومة دون أن يطلب الحكم لنفسه بحق ذاتي يدعيه فيها ويظل عمل المحكمة قاصرا على الفصل في الموضوع الاصلى المردد بين طرفيها .ولا بعد تخليا عن طلب التدخل تراخي الطالب في سداد الرسوم القضائية أو عدم تقدعه مذكرة بدفاعه لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد قضت ضمنا في ثنايا أسباب الحكم المطعون فيم يقبول تدخل مورثة الطاعنين (.....) انضماما للطاعنة الأولى ألتي قضي برفض دعواها فانها تعد محكوما عليها معهما - ومن المقر. في قضاء هذه المحكمة أنه يجوز الطعن بالنقض لكل محكوم عليه نمن كان طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعته سواء كان خصما أصيلا أو ضامنا لخصم أصيل ، مدخلا في الدعوي أو متدخلا فيها للاختصام أو الإنضمام لاحد طرفي الخصومة فيها ، ومن ثم فانه يحق للطاعن الثاني بوصفه أحد ورثة الخصيمة المتدخلة التي فصل في الإستئناف لغير مصلحتها مع من أنضمت إليها الطعن على ذلك الحكم ، واذ كان البين من الأوراق أن طالبة التدخل قد أعلنت باقى المطعون ضدهم جميعا بطلب التدخل فان الدفع بعدم قبول الطعن من الطاعن الثاني بكون على غير أساس متعينا رفضه . وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان أن الطاعنه الاولى ومورثة الطاعن الثاني قد إختصتا بمرجب عقد قسمة المهايأة المكانية للعقار والمؤرخ ١٩٧٠/١/٢٥ يشقة النزاع فأصبع لهما الحق وحدهما في إستغلالها وأدارتها والتقاضي بشأنها ، بينما تفل يد الشريكين الأخرين عن ذلك ، وإذ عول الحكم المطعون قيه على عقد الإيجار المؤرخ ١٩٨١/٤/١ الصادر من هذين الشريكين الى المطعون ضده الأول عن شقة النزاع وأعتبره نافذا في حق الطاعنين بإعتبار أن المؤجرين هما صاحبا النصيب الأكبر في ملكية العقار دون إعمال أثر عقد قسمة المهابأة المبرم بين جميع الشركاء ورتب على ذلك قضاء برفض دعوى الإخلاء فأنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص في الفقرة الاولى من المادة ٨٤٦ من القانون المدنى على أنه « في قسمة المهايأة يتفق الشركاء على « أن يختص كل منهم بمنفعة جزء مفرز يوازي حصته في المال الشائع متنازلا لشركائه في مقابل ذلك عن الانتفاع بباقي الأجزاء ، ولا يصح هذا الاتفاق لمدة تزيد على خمس سنين . فاذا لم تشترط لها مدة أو أنتهت المدة المتفق عليها ولم يحصل إتفاق جديد كانت مدتها سنة واحدة تتجدد اذا لم يعلن الشريك الى شركائه قبل إنتها ، السنة الجارية بشلاثة أشهر أنه لا يرغب في التجديد وفي المادة ٨٤٨ من ذات القانون على أن « تخضع قسمة المهايأة من حيث جواز الاحتجاج بها على الغبر ومن حبث أهلية المتقاسمين وحقوقهم والتزاماتهم وطوق الإثبات لاحكام عقد الايجار كما دامت هذه الاحكام لا تتعارض مع طبيعة هذه القسمة يدل على أن للشركاء على الشيوع في الملكية أن يتفقوا على قسمة المهايأة لمدة معينة فيقسمون المال بينهم قسمة منفعة لا قسمة ملك فيختص كل منهم بجزء مفرز يعادل حصته في المال الشائع فيستقل بادارته واستسغلاله والانتفاع به سواء بنفسه أو بواسطة غيسره دون باقي الشركاء. ذلك أن الشريك بمقتضى هذه المهايأة بحصل على نصيب باقى الشركاء في منفعة الجزء الذي

أختص به في مقابل حصول الشركاء على نصيبه هو في منفعة الأجزاء المفرزة الاخرى ، ويعتبر الشريك مؤجرا لمنفعة حصته ومستأجرا لمنفعة حصص الباقي من الشركاء ، وتطبق القواعد الخاصة بالايجار فيما بتعلق بحقوقه والتزاماته وجواز الإحتجاج بالقسمة على الغير ، ويكون له تأجير الجز ، المفرز الذي أختص به إيجارا نافذا في حق باقى الشركاء الذين يمتنع عليهم محارسة هذا الحق لالتزامهم بضمان عدم التعرض ولو كانوا أصحاب أغلبية الحصص في ملكية المال الشائع وتكون الأجارة الصادرة منهم للغير غير نافذة في مواجهة الشربك صاحب الحق في إستغلال وإدارة هذا الجزء ، ويحق لهذا الشبيك أن بحتج بهذه القسمة قبل الغير الذي أستأجر من باقي الشركاء بعد القسمة ولو لم يكن عقد القسمة مشهرا اذ يعتبر الشريك في حكم المستأجر لهذا الجزء ، وطبقا للقواعد الخاصة بعقد الايجار فانه لا يلزم شهره للاحتجاج به على الغير ، لما كان ذلك وكان الشابت بصورة عقد قسمة المهايأة المؤرخ ٢٥/١/١٠٠٠ المرفق بالاوراق -أنه مبرم بين الطاعنه الاولى ووالدتها باعتبارهما مالكين لحصة قدرها ٢١ س ٤ ط في العقار وبين بوصفهما مالكان لباقي مساحة العقار ، ونص فيه على أن المتعاقدين اختصمًا عِنفعة ثلاث شقق من بينها الشقه محل النزاع ، ومن ثم فإنه يحق لهما وحدهما القيام بأعمال الإدارة المتبعلقة بتلك الشقيق ومنها إبرام عقبود الإيجار دون الشريكين الاخبريس. وإذ كان عقد الايجار الصادر من هذين الشريكين للمطعون ضده الاول والمسؤرخ ١٩٨١/٤/١ - المرفق بالأوراق - قد جا، لاحقا لابرام عقد قسمة المهايئة في سنة ١٩٧٠ إذ هو مسؤشير عليه بالنظير في البدعسوي ١٠٥٤ لسنة ١٩٧٣ مدنى السيدة زينب وأشار إليه المؤجران في صحيفة الدعري رفع ٩٦٤ لسنة ١٩٧٣ مدني السيدة زينب وأقر الشربك في أقواله بالتحقيق أمام محكمة أول درجة في ٣/٣٠ / ١٩٨٠ بحصول القسمة

المذكورة ونفاذها ، ومن ثمّ فإن الاجارة المذكورة لا تكون نافذة قبل الطاعنين لصدورها عن لبس له حق إدارة أو استغلال العن المؤجرة ، ويحق لهما الاحتجاج على المستأجر (المطعون ضده الاول) عا ورد بقسمة المهايأة من أنهما اختصا وحدهما بمنفعة شقة النزاع وإذ خالف الحكم المطعون فيمه هذا النظر واعتد بعقد الايجار المؤرخ ١٩٨١/٤/١ المشار إليه واعتبره نافذا في حبق الطاعنة الاولى ومورثتها وأهدر أثر قسمة المهايأة يرتب على ذلك قضاء برفض دعوى الطاعنة بالاخلاء العين المدرة عقولة أن قسمة المهايأة لا تحول دون حق باقى الشركاء أصحاب الاغلبية في العقار الشائم في تأجير عين النزاع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقير أوجه الطعن . وإذ حجبه هذا الخطأ عن بحث ما أثاره المطعون ضده الأول من دفاع بشأن احقيته في امتداد عقد الايجار سند الدعوى لصالحة بعد وفاة والدته المستأجيرة الأصلية وفقا لنص المبادة ٢٩ مين قبانون إبجيار الاساكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / وليم رزق بدوس نائب ريئس المحكمة وعضوية السادة الهستشارين / طه الشريف نائب رئيس الهحكمة أحمد ابو الحجاج ، شكرس العميرس وعبد الرحمن فكرس .



الطعن رقم ٢٧٥٨ لسنة ٥٧ القضائية :

ا - إختصاص « الأختصاص الولائس » . قرار إدارس . دعوس .

إختصاص المحاكم بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات ومدى تعلقه بأعمال السياده . مؤداه . الإجراء الذي لا يستند إلى قانون أو قرار إداري يخول السلطة العامة القيام به . عمل مادي . اختصاص القضاء العادى بنظر دعوى منع التعرض على أمامه .

(۲) نقض « السبب الحديد » .

دفاع جديد لم يثبت إبداؤه أمام محكمة الموضوع.

(٣) خبره . محكمة الموضوع .

تقرير الخبير من عناصر الإثبات في الدعوى خضوعه لتقدير قاضي الموضوع.

۱ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المحاكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات العامة فإن إعتبرته من أعمال السيادة فلا يكون لها ثمة إختصاص بالنظر فيه وأن الإجراء الذي لا يستند إلى قانون أو قرار إداري يخول السلطة القيام به عمل مادي يختص القضاء العادي بنظر دعوى منع التعرض على أساسه.

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متني كان وجه النعي قد يضمن دفاعاً جديدا لم يثبت إبداؤه أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقرير الخبير هو من عناصر الأثبات في ر الدعوى التي تخضم لتقدير قاضي الموضوع.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبد المستشار المقرر والمرافعة ويغد المداوله .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٨٣ مدني كلي الأسماعيلية ضد الطاعن بصفته بطلب الحكم عنع تعرضه له في الأرض موضوع النزاع المبينه بصحيفة الدعوى وقال بيانا لذلك أنه منذ سنة ١٩٦٣ يضع اليد على أرض زراعية مساحتها ٢٣ س ١١ ط ٢٠ ف وذلك بالشراء من أخرين وقام بزراعتها والبناء عليها . وبتاريخ ١١/١٧ سنة ١٩٨٣ فرجي، بالجيش الثاني يستولى على ثمانية أفدنه منها وتحرر عن ذلك المحضر ٣ سنة ١٩٨٣ عسكرية أبو خليفة فأقام دعواه بطلباته سالفة البيان . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بنيع تعرض الطباعن ليه في حيازته للعين موضوع النزاع ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستتناف ٣١٩ لسنة ١١ ق الأسماعيلية . وبتاريخ ١٩٨٧/٦/٨ قضت المحكمة بتأبيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الدأى يرفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النبابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . وفي بيان ذلك يقول أن أرض النزاء في حيازة القوات المسلحة منذرسنة ١٩٧٢ وشغلتها وحده دفاع جوي وأن السيد تائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع أصدر القرار رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨١ بتحديد المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية من الأراض الصحراؤية التي لا يجوز قلكها وأن الأستيلاء عليها يُعِدعملاً من أعمال السياد، وأن النزاع في هذا الصدد يخرج أعن ولاية القضاء ولا يصلح أن يكون أساساً لرفع دعوى منع التعرض لما يترتب على الحكم فيها تعطيل للقرار الوزارى سالف الذكر وتأويله وهو عما يخرج عن الأختصاص الولائي للقضاء العادي وإذ أيد الحكم المطعون فينه الحكم الإبتدائي في قضائه عنع تعرض الطاعن للمطعورُن ضده في حيازتة الأرض النزاع فإنه بكون قد خالف القانون عا يستوجب نقضه ".

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحتكمة أن الحاكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات العامة فإن أعتبرته من أعمال السياده فلا يكون لها ثمة إختصاص بالنظر فيه وأن الإجراء الذي لا يستند إلى قانون أو قرار إداري يخول السلطة القياء به هو عمل مادي يختص القضاء العادي بنظر دعوى منع التعرض على أساسه . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه وتقرير الخبير المنتدب في الدعوي أن أرض النزاع كانت قبل التعرض مزروعه محاصيل زراعية وتبعد عن - الدشمه العسكرية - بمسافة ٣٦٥ مترا ولا تدخل ضمن مساحات الأمن للوحدة العسكرية وأن التعرض لها لابعد من أعمال السيادة أو تعرضاً مسموحاً به ولا يستند إلى قانون أو قرار إداري وإغا هو عمل ماذي يختص القضاء العادي بالفصل في المنازعة التي تثور بصدده وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذا التظر فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعي عليه بهذين السببان على غير أساس. وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في القصور فيه القصور في التسبب. وقى بيان ذلك يقول فى الوجه الأول منه أن المطعون ضده أورد في صحيفة الدعوى أنه يضع يده على أرض النزاع البالغ مساحتها ٢٣ س ١١ سط - ٣ ف بينما جاء بتقرير الخبير أن المساحة المحصورة باسمه هي ١٧ س ٢ ط ط ١٠ ف ولم يوضع الخبير ما إذا كانت أرض النزاع تقع في المساحة المحصورة باسمه أم لا وإذ استند الحكم المطعون فيه إلى هذا في قيض إنه فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النمى غير مقبول (ذلك أن القرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان وجه النعى قد تضمن دفاعاً جديداً يثبت إبداؤه أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن لم يسبق له التمسك بهذا الدفاع فإنه لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ويضحى النعى بهذا الرجه غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وقى بيان يقول أن الخبير المنتدب وقد إنتهى إلى أن أرض النزاع صحراوية وكان يتعين تطبيق القرار الوزارى رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٧ وإعتبار المطعون ضده متعدياً على أمن الوحده العسكرية باقترابه من حدودها لمسافة تقل عن ٥٠٠ مترا ولا يُعد ما أقتطع منها بمثابة تعرض مادى لحيازه المطعون ضده وإذ إستند الحكم المطعون فيه إلى هذا التعدى وأقام قضائه على ما إنتهى اليه فإنه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعني مردود . ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقرير الحتيم هو من عناصر الإثبات في الدعوى التي تخضع لتقدير قاضي المرضوع لما كان ذلك وكان الحكم الإبتدائي المزيد بالحكم المطعون فيه قد أخذ بالنتيجة

التى إنتهى إليها الخبير من أن أرض النزاع كانت مزروعه وتخرج عن نطاق أمن الوحدة المسكرية طبقا للقرار الوزارى رقم ١٩٨٨ لسنة ١٩٨٧ وكان ذلك بأسباب سائغة تكفى لحمل الحكم ومن ثم فإن مجادله الطاعن في هذا الشأن من قبيل المحدل الموضوعى عا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ويضحى النعى بهذا الوجه غير مقبول.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ مـن ديسمبر سنة ١٩٨٩

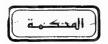
777

الطعن رقم ٧٠٦ لسنة ٥٥ القضائية :

دموس « بعض أنواع الدماوس : دموس صحة التوقيج »

دعوى صحة التوقيع . تحفظية . الغرض منها . إثبات أن التوقيع الموضوع على المحرر هو توقيع صحيح صادر من يد صاحبه . نطاقها إتساعها لبحث ما يثيره المدعى عليه من دفاع يتعلق بإنكاره التوقيع المسوب إليه . إتباع إجراءات الطعن بالتزوير م ٤٩ إثبات . مؤداه . اعتبار الطاعن منكراً للتوقيع المسوب إليه .

١ - حيث إن المقرر إن دعوى صحة التوقيع هى دعوى تحفظية الغرض منها إثبات أن التوقيع الموضوع على المحرر هو توقيع صحيح صادر من يد صاحبه ومن ثم فإن نطاق هذه الدعوى يتسع بطريق الزوم لبحث ما يثبره المدعى عليه من دفاع يتعلق بانكاره التوقيع المنسوب إليه بما يستتبع بالضرورة النظر في مدى صحة هذا الدفاع تمهيداً للفصل في طلب الحكم بصحة التوقيع ، وأنه وإن كان لا يجب على المدعى عليه في تلك الدعوى إتباع إجراءات الطعن بالتزوير المنصوص عليها في المسادة ٤٩ من قانون الإثبات إلا أنه إذا إتخذ هذه الإجراءات تعين إعتباره منكرا للتوقيع المنسوب إليه على الورقة ، ويجب على المحكمة أن تمضى إلى فحص التوقيع المطعون عليه وفقا لما تقضى به المادة ٤٨ من قانون الإثبات .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوي رقم ٤٨٢ لسنة ١٩٨١ مدني الإسماعيلية الإبتدائية بطلب الحكم بصحة توقيع الطاعنين والمطعون علمه الثاني على عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٩٦٧/٤/١١ . وصحة توقيع المطعون عليها الثالثة على عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ٣/٧/ ١٩٨٠ ، وقال بياناً لذلك إن الطاعنين والمطعون عليه الثاني باعوا للمطعون عليها الثالثة أنقاض المنزل الممن بالصحيفة بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٧/٤/١١ . وأن المطعون عليها الأخبرة باعت ذات الإنقاض للمطعون عليه الأول بموجب العقد المؤرخ ٧/٣/١٩٨٠ أنكر الطاعن الأول والمطعون عليها الثالثة والرابعة التوقيعات المنسوبة اليهم على عقدى البيع وبتاريخ ٣١/١٠/٣١ حكمت المحكمة بصحة توقيع الطاعنين والمطعون عليه الثاني على العقد المؤرخ ١٩٦٧/٤/١١ وبصحة توقيع المطعون عليها الأخيرة على العقد المؤرخ ١٩٨٠/٧/٣ إستأنف الطاعان هذا الحكم بالإستثناف رقم ٢١٣ / ٥٧ ق الإسماعيلية وإتخذا إجراءات الطعن بالتزوير على التوقيعات المنسوبة إليهما على العقد المورخ ١٩٦٧/٤/١١ وبتاريخ ١٩٨٤/١/٥ حكمت المحكمة بعدم قبول الإدعاء بالتزوير وبتحديد جلسة لنظر الموضوع ثم بتاريخ ١٩٨٥/٤/٦ حكمت بتأييد الحكم المستأنف

الطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وقيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم قضي بعدم قبول الادعاء بالتزوير قولاً منه يعدم جوازه لكونه غير منتج في النزاع في حين أن المنازعة القائمة في الدعوى تدور . حول مدى صحة التوقيعات المنسوبة إليهما على عقد البيم المؤرخ ١٩٦٧/٤/١١ بما يستلزم بالضرورة فحص هذه التوقيعات لبيان مدي صحتها حتى بتسنى الفصل في الطلبات الميداء في الدعوي .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن دعوى صحة التوقيع هي دعوى تحفظية الغرض منها إثبات أن التوقيع الموضوع على المحرر هو توقيع صحيح صادر من مد صاحبه ومن ثم قإن نطاق هذه الدعوى بتسع بطريق اللزوم لبحث ما يثيره المدعى عليه من دفاع يتعلق بإنكاره التوقيع المنسوب اليه عا يتتبع بالضرورة النظر في مدى صحة هذا الدفاع تمهيداً للفصل في طلب بالحكم بصحة التوقيع ، وأنه وإن كان لا يجب على المدعى عليه في تلك الدعرى إتباع إجراءات الطعن بالتزوير المنصوص عليه في المادة ٤٩ من قانون الإثبات إلا أنه إذا إتخذ هذه الإجراءات تعين إعتباره منكراً للتوقيع المنسوب إليه على الورقة ، ويجب على المحكمة أن تمضى إلى فحص الترقيع المطعون عليه وفقاً لما تقض به المادة ٤٨ من قانون الإثبات لما كان ذلك وكان الطاعنان قد تمسكا أمام محكمة أول درجة بعدم صحة التوقيعات النسوية لهما عنى عقد البيم المؤرخ ١٩٩٧/٤/١١ فقضت المحكمة بصحة التوقيع على سند من أن الطاعنين لم يتبعا إجراءات الطعن بالتزوير وبعد أز إستأثفا هذا الحكم اتخذا إجراءات الطعن بالتزوبر

على التوقيعات المنسوبه لهما غير أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير قولاً منه بعدم جوازه بالنسبة إلى الطاعنين لكونه غير منتج فى النزاع ورتب على ذلك قضاء بتأييد الحكم المستأنف فيما إنتهى إليه من صحة توقيع الطاعنين فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٩



الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٩ القضائية :

دعوس « إنعقاد الخصوصة » « إنقطاع الخصوصة » . حكم « عيوب التدليل . الخطأ في القانون » .

إنعقاد الخصومة في الأصل بين طرفيها من الأحياء. موت أحدهم قبل أن تتهيأ الدعوى للحكم. أثره. إنقطاع سيرها بقوة القانون دون أن يترتب عليه زوالها. إستئناف سيرها بمثورة الخاسمة المحددة لنظرها وموالاتهم السير فيها. القضاء بإنعدام المصومة في هذه الحالة . خطأ فهم القانون.

......

الأصل في الخصومة أن تقوم بين طرفيها من الأحياء ، فإ أدرك الموت أحدهم وكانت الدعوى لم تتهيأ بعد للحكم ، إنقطع سيرها بحكم القانون دون حاجة إلى صدور حكم لذلك ولا يترتب على الإنقطاع زوال الخصومة ، وأن الدعوى تستأنف سيرها إذا حضر الجلسة التي كانت محددة لنظرها ورثة المتوفى وباشروا السير فيها . وكان البين من الأوراق أن الدعوى قد رفعت صحيحة من الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصيدة على أولادها قصر المرحوم واختصمت فيها جدهم لأبيهم - المطعون ضده الأول - وأثناء نظر الدعوى توفى

القاصر بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٩ ونظرت الدعوى بجلسة ١٩٨٦/١١/٦ المحددة لمها ، ومثل الخصوم ومنهم ورثة القاصر المتوفي جميعاً وباشروا السير فيها حتى صدور الحكم بجلسة ١٩٨٧/١/١٠ ومن ثم إستأنفت الدعوى سيرها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإنعدام الخصومة فإنه بكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الهمكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن ستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم أقامت على المطعون ضدهما الدعوى ١٥٤٨٤ /٨٥ مدني شمال القاهرة الإبتدائية بطلب الحكم بإلزامهما بأن يؤديا إليها مبلغ ١٢٠٠ جنية من النفقة التي إلتزما بأدائها بموجب الإتفاق المؤرخ ١٩٨٥/٤/٥ من ربع حصتهم في تركة مورثهم ، ومحكمة أول درجة حكمت بتازيخ ١٩٨٧/١/١٠ بالطلبات . إستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم بالإستئناف ٢٣٨٩ /١٠٤ ق القاهرة ودفعا بإنعدام الحكم لوفاة أحد القصر قبل صدوره ، وبتاريخ ١٩٨٨/١١/١٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإنعدام الخصومة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره، وفيها التزمت النبابة رأيها .

وحيث إنرتما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول أن الخصومة إنعقدت صحيحة بين الطاعنة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر وبين المطعون ضدهما ، فإذا توقى أحد القصر فإن الإنعدام لا يلحقها بل الإنقطاع ولو تحققت شروطه ، وإن الدعوى إستأنفت سيرها لأن باقي الخصوم ومنهم ورثة المتوقى حضروا بالجلسة التي كانت محددة لنظرها وباشروا السير فيها حتى صدور الحكم بجلسة ١٩٨٧/١/١٠ فجاء الحكم المطعون فيه معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الأصل في الخصومة أن تقوم بين طرفيها من الأحياء ، قان أدرك الموت أحدهم وكانت الدعوى لم تتهيأ بعد للحكم انقطع سيرها بحكم القانون دون حاجة إلى صدور حكم لذلك ولا يترتب على الإنقطاع زوال الخصومة ، وأن الدعوى تستأنف سيرها إذا حضر الجلسة التي كانت محددة لنظرها ورثة المتوفي وباشروا السير فيها. لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الدعوى قد رفعت صحيحة من الطاعنة عن نفسها. وبصفتها وصية على أولادها قصر المرحوم ... واختصمت فيها جدهم لأبيهم - المطعون ضده الأول وأثناء نظر الدعوى توفي القاصر بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٩ ونظرت الدعوى بجلسة ١٩٨٦/١١/١١ المحددة لها ، ومثل الخصوم ومنهم ورثة القاصر المتوفي جميعاً وباشروا السير فيها حتى صدر الحكم بجلسة ١٩٨٧/١/١ ، ومن ثم استأنفت الدعوى سيرها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإنعدام الخصومة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه عا يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجة الطعن .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد الهستشار / محجود شوقان نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة الهستشارين / أحجد مكان ، ما هر البحيران ، محجد جمال حامد وانور العادس



الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٥٧ القضائية :

(أ) التنزام « الأعذار » . تعويض . عقد , حكم .

اعذار المدين . شرط لاستحقاق التمويض . عدم لزومه منى أصبح تنفيذ الألتزام غير عكن أو غير مجد بفعل المدين . المادتان ٢١٨ ، ١/٢٢٠ مدنى . (مثال في التزام هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية واللاسلكية واللاسلكية واللاسلاح التليفون).

(۲) عقد « عقد الأذعان » . محكمة الموضوع .

عقد الإذعان . تضمينه شروطا تمسقية . مؤداه . حق القاضي في تعديلها أو إعفاء الطرف المذعن منها . لمحكمة الموضوع تقدير ما إذا كان الشرط تمسقيا من عدمه . (مثال بشأن شرط إلاعفاء من المستولية الرارد بعقد إشتراك التليفون) .

(٣) تعويض « الخطأ » مسئولية « المسئولية المقدية » ، عقد .

إستخلاص الخطأ الموجب للمستولية من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائفا . عدم تنفيذ المدين التزامه التعاقدى . إعتباره خطأ يرتب مستوليته . إستخلاص الحكم - عائبت من تقرير الخبير - من تعطيل التليفون عدة مرات ولمد طويلة دون إصلاحه فى الوقت المناسب . أنه - فى ذاته - خطأ موجب لمستولية الهيئة . سائم وكاف لحمل قضائه .

(٤) تعويض ، مسئولية « المسئولية العقدية » ، عقد .

التعويض عن المسئولية العقدية . إقتصاره على الضرر المباشر المتوقع . شموله مالحق الدائن من خسارة ومافاته من كسب . م ١/٢٢١ مدني . تفويت الفرصه . أمر محقق وجوب ا التعويض عنه . تقدير التعويض من مسائل الواقع . حسب الحكم أن يبين عناصر التعويض المستوجب للمسئولية ولا عليه إن قدره جملة .

......

١ - مغاد نص المادتين ٢١٨ ، ١/٢٢٠ من القانون المدنى أنه ولئن كان التعويض لايستحق إلا بعد إعذار المدين مالم ينص على غيير ذلك ، إلا أنه لاضرورة لهذا الإعذار إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير محن أو غير مجد بفعل المدين ، لما كان ذلك وكان الثابت من عقد تركيب واستعمال التليفون المبرم بين الطرفين أن الهيشة الطاعبة التزمت تركيب وصيانة الخط التليفوني ، وكانت طبيعة هذا الالتزام تقتضي أن تتخذ الهيئة الطاعنة مايلزم من الأعمال الفنية لاصلاح هذا الخط في الوقت المناسب وفور إخطار المشترك بالمطل حتى تحكنه من إستعماله بما يحقق له الغرض الذي هدف إليه من التعاقد ، ومن ثم فإن تأخير الهيئة الطاعنة في تحقيق الاتصال التليفوني في الوقت المناسب من شأنه أن يرتب مسئوليتها عن إخلالها بهذا الالتزام ولايكون إعذارها واجبا بعد فوات هذا الوقت إذ لاضه ورة للإعدار كنص المادة ٢٢٠ من القانون المدنى في هذه الحالة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أستند إلى الثابت من تقرير الخبير أن التليفون تعطل عدة مرات ولفترات طويلة في المدة من وحتى يسبب قطع الكابل الأرضى ، وإذ لم تقم الهيئة بإصلاح هذه الأعطال وفيات الوقت ووقع الضرر فإنه لاضرورة للاعذار ، فلا على الحكم المطعون فيه إن التفت عن دفاع الطاعنة بشأن هذا الاعذار ولم يرد عليه .

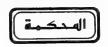
٢ - منزدي النص في المادة ١٤٩ من القنانون المدنى أنه إذا تضمن العقيد الذي تم بطريق الاذعان شروطا تعسفيه فإن للقاضي أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفى الطرف المذعن منها وفقا لما تقضى به العدالة ، ومحكمة الموضوع هي التي تملك حق تقدير ما إذا كان الشرط تعسفيا أم لا. وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد أنتهى بأسباب سائغه الى أعتبار الشرط الوارد بالبند الثاني من العقد شرطا تعسفيا رأى الأعفاء منه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن جدل موضوعي غير مقبول .

٣ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السبيبة بينه وبن الضرر هو منا يدخل في حندود السلطة التنقيديرية لمحكمية الموضوع منا دام هذا الإستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوي ولما كان عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدي يعتبر خطأ في حد ذاته يرتب المسئولية ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في إثبات خطأ الطاعنة إلى قوله أن « الثابت بتقرير الخبير المقدم تعطل التلبقون العديد من الرات مددا طويلة وأن هذه الأعطال كانت بسبب عطل الكابل أو إنقطاع الكابل و إنقطاع الهوائي ، وهي أعطالُ كان في مكنة الهيئة إصلاحها في الوقت المناسب دون تراخ أو إهمال إمتد للد طويلة يغير مبوري والهمئية لديها من الأجهزة المتخصصة لمعرفة وتحديد كل عطل بحيث يمكن إصلاحه من الخارج الأمر الذي يؤكد أن الهيئة قد أخلت إخلالا واضحا بالتزاماتها العقدية فإن الحكم

بكون قد إستخلص من تعطل التليفون عدة مرات ولمدد طويلة دون إصلاحه في الوقت المناسب أنه - في ذاته - الخطأ الموجب لمسئولية الهيئة الطاعنة وإذ كان هذا الاستخلاص سائغا وله أصل ثابت في الأوراق وكافيا لحمل قضائة ، فإن النعى على الحكم بهذه الأسباب يكون على غير أساس.

٤ - طبقا لنص المادة ٢٢١ من القانون المدنى بقشصر التعويض في المسئولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول ، ويشمل التعويض مالحق الدائن من خساره وما فاته من كسب ، ولا يمنع القانون أن يحسب في الكسب الفائث ما كان المضرور يأمل ا عُصولُ عليه من كسب ما دام لهذا الأمل أسباب مقبولة ، ذلك أنه إذا كانت الفرصة أمر محتملا قإن تفويتها أمر محقق يجب التعويض عنه .

٥ - تقدير التمويض يعتبر من مسائل الواقع التي لا يلتزم فيها قاضي الموضوع إلا بإيضاح عناصر الضرر الذي من أجله قضى بالتعويض وكان الحكم المطعون فيه قد أنتهى صحيحا إلى ثبوت إخلال الهيئة الطاعنة بالتزاماتها العقدية عا يوجب مسئولياتها فألزمها يتعويض الأضرار التي لحقت بالمطعون ضده من جراء هذا الخطأ والمتمثلة - كما أورد في مدوناته - في أدائه للأشتراك دون عقابل ، وبعذر الاتصال به كطبيب يحتاج في تعامله مع مرضاه للإتصال التليفوني في كل وقت من الأوقات ، وإذ كانت هذه الأضرار لا تخرج عن كونها أضرارا مبادية مباشرة متوقعة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بين عناصر الضرر الذي قبضي بالتبعويض عنه ولا يعيبيه بعيد ذلك أن قدر التعويض جملة .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ١٩٨٣/٦٤٣٥ مدني الأسكندرية الأبتدائسة بطلب الحكم بالزام الهيشة الطاعنة بأن تؤدى إليبه مبلغ ضمسه آلاف جنيمه .. ، وقال بيانا لذلك أن التليفون الذي قامت بتركيبه في عيادته تعطل عده مرات منذ ١٩٨١/١٢/٢٩ ولف ترات طويله ولم تقم الهيث، الطاعنه بإصلاحه رغم إخطارها في كل مره وإنذارها بشاريخ ١٩٨١/١١/١١ ، وقد أصيب من جراء ذلك بأضرار مادية ومعنويه يقدر التعويض عنها بالمبلغ المطالب به ، فأقام الدعوى ومحكمة أول درجة بعد أن ندبت خبيراً وقدم تقريره وأحالت الدعوى إلى التحقيق حكمت بتاريخ ١٩٨٦/١/١٤ برفض الدعوى ، إستأنف المطعسون ضده هذا الحكم بالإسستسنناف ١٨٨ لسنة ٤٢ ق ، وبتساريخ ١٩٨٦/١٢/١٦ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف والزام الهيئة بتعريض مقداره ألف جنيه ، طعنت الهيئة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكره أبدت فيها الرأى ينقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النبابة وأبها

وحبيث إن النعي في غبيس منحله ، ذلك أن منفياد نص المادتين ٢١٨ ، - ۲۲/۷ من القانون المدنى أنه ولئن كان التعويض لا يستحق الا بعد اعذار المدين مالم ينص على غير ذلك ، إلا أنه لا ضروره لهذا الأعذار إذا أصبح تنفيذ الألتزام غير محكن أو غير مجد بفعل المدين . لما كان ذلك وكان الثابت من عقد تركيب وإستعمال التليفون المرم بين الطرفين أن الهيئة الطاعنه التزمت تركيب وصيانه الخط التليفوني ، وكانت طبيعه هذا الألتزام تقضى أن تتخذ الهيئة الطاعنه منا يلزم من الأعمال الفنيية لأصلاح هذا الخظ في الوقت المناسب وفور اخطار المشترك بالعطل حتى تمكنه من استعماله عا يحقق له الغرض الذي هدف إليه من التعاقد ، ومن ثم فإن تأخير الهيئه الطاعنه في تحقيق الإتصال التليفوني في الوقت المناسب من شأنه أن يرتب مسئوليتها عن إخلالها بهذا الالتزام ولا يكون إعذارها واجبا بعد فوات هذا الوقت إذ لا ضروره للإعذار كنص المادة ٢٢٠ من القانون المدنى في هذه الحالم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أستند إلى الثابت من تقرير الخبير أن التليفون تعطل عده مرات ولفترات طريله في المدة من ١٩٨١/٨/١٩ وحتى ١٩٨٤/١٠/١ بسبب قطع الكابل الأرضى ، وإذ لم تقم الهيئه بإصلاح هذه الأعطال وفات الوقت ووقع الضرر فإنه لا ضروره للأعذار ، قبلا على الحكم المطعون قيمه إن التفت عن دفاع الطاعنة بشأن هذا الأعذار ولم يرد عليه .

وحيث إن الطاعنه تنعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون قيم ، الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الإستئناف بأن البند الثاني من عقد الأشتراك تضمن شرطا بإعفائها من المسئولية وحيث إن هذا النعي في وجهه الأول غير مقبول ، ذلك أن مؤدى النص في المادة ١٤٨ من القبانون المدنى إنه إذا تضمن العبقيد الذي تم يطريق الأذعبان شروطا تعسفيه فإن للقاضي أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفي الطرف المذعن منها وفقا لما تقضى به العداله ، ومحكمة المرضوع هي التي تملك حق تقدير ما إذا كان الشرط تعسفيا أم لا . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد أنتهي بأسباب سائغه إلى أعتبار الشرط الوارد بالبند الثاني من العقد. شرطا تعسفيا رأى الأعفاء منه ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن جدل موضوعي غير مقبول ، والنعي في وجهه الثاني غير صحيح ، ذلك أن ما تضمنه البند الثاني من العقد من أنه وللمشترك الحق في مطالبه الهيئه بقيمه الاشتراك عن المدة التي أنقطع فيها الأتصال التليفوني حسب اللوائح والتعليمات المعمول بها في الهيئة لا يعني حرمانه من الحق في التعويض عما يلحقه من ضرر نتيجه هذا الأنقطاع ومن ثم فلا على المحكمة أن هي التفتت عن دفاء الطاعن في هذا الشأن .

وحيث إن الطاعنه تنعى بالأسباب الثانى والخامس والسادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق، وفي بيان ذلك تقسول أن البين من تقسرير الخسيسر المقسدم في الدعسوي أن أغلب الأعطال من تليفون المطعون ضده كانت بسبب أجنبى ، وعدم قكن المسؤلين من الأصلاح لفلق المكان وأن بعض الأعطال قد تم إصلاحها قور الأبلاغ عنها ، وقد تمسكت الهيئه الطاعنه بإنتفاء مسئوليتها ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بالتعويض دون أن يبين الخطأ الذي نسبه إليها والمصدر الذي أستظهر منه ثبوته وعلاقته بالضرر المدعى به ، الأمر الذي يعيبه عا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إستخلاص الخطأ الموجب للمسئوليه وعلاقه السببيه بينه وبين الضرر هو ما يدخل في حدود السلطه التقديريه لمحكمة الموضوع مادام هذا الإستخلاص سائفا ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى ، ولما كان عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدي يمتير خطأ في حد ذاته يرتب مسئوليته ، وكان الين من الحكم المطعون فيه أنه أستند في إثبات خطأ الطاعنه إلى قوله أن الثابت بتقرير الخبير المقدم تعطل التليفون العديد من المرات مددا طويله وأن هذه الأعطال كانت بسبب عطل الكابل أو إنقطاع الكابل وإنقطاع الهوائي وهي أعطال كان مكنه الهيئة إصلاحها في الوقت المناسب دون تراخ أو إهمال إمتد لمدد طويله بغير ميرر ، والهيئة لديها من الأجهزه المتخصصه لعرفه وتحديد كل عطل بحيث يمكن إصلاحه من الخارج الأمر الذي يؤكد أن الهيئة قد أخلت إخلالا واضحا بالتزاماتها العقديه فإن الحكم يكون قد استخلص من تعطل التليفون عده مرات ولمدة طويله دون إصلاحه في الوقت المناسب أنه في ذاته الخطأ الموجب لمستوليه الهبئة الطاعنة ، وإذ كان هذا الإستخلاص سائغا وله أصل ثابت في الأوراق وكافيا لحمل قضائه ، فإن النعى على الحكم بهذه الأسباب يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي بالسببين الرابع والسابع على الحكم المطعون قبه ، مخالفه القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن ما يطالب المطعون ضده بتعويضه هو ضرر إحتمالي لاصله له بنشاط الهيئة وليس نتيجة مباشرة لتعطل الأتصال التليفوني لا يصح التعويض عنه وإذ قضي الحكم المطعون فيه بتعويض هذا الضرر المدعى به . وقدر مبلغ التعويض جمله ، ودون أن يبين العناصر المكونه للضرر الذي يجب أن يدخل في حساب التعويض قانه يكون معيبا بما يستوجب تقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله . ذلك أنه طيقا لنص المادة ٢٢١ من القانون المدنى يقتصر التعويض في المسئولية العقدية على الضرر المباشر متوقع الحصول ويشمل التعريض ما لحق الدائن من خساره وما فاته من كسب. ولا يمنع الفانون من أن يحسب في الكسب الفائث ما كان المضرور يأمل الحصول عليه من كسب مادام لهذا الأمل أسباب مقبوله ، ذلك أنه إذا كانت الفرصه أمرا محتملا فإن تفويتها أمر محقق بجب التمويض عنه . وأن تقدير التمويض يعتبر من مسائل الواقع التي لا يلتزم فيها قاضي الموضوع إلا بإيضاح عناصر الضرر الذي من أجله قضى بالتعويض لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فبسه وعلى منا سلف القول في الرد على الأسباب السابقة قند انتهى صحبيحا

إلى ثبوت إخلال الهيئة الطاعنه بالتزاماتها العقديمها يوجب مستوليتها فألزمها بتعويض الأضرار التي لحقت بالمطمون ضده من جراء هذا الخطأ والمتمثله كما أورد في مدوناته في أدائه للإشتراك دون مقابل وتعذر الإتصال به كطبيب يحتاج في تعامله مع مرضاه للإتصال التليفوني في كل وقت من الأوقات وإذ كانت هذه الأضرار لا تخرج من كونها إضرارا ماديه مباشره متوقعه فإن الحكم المطمون فيه يكون قد بين عناصر الضرر الذي قضى بالتعويض عنه ولا يعيبه بعد ذلك أن قدر التعويض جمله ومن ثم فإن النعي يكون على غير أساس .

جلسة ۱۲ سن ديسمبر سنة ۱۹۸۹

779

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٥٩ القضائية :

- (٢٠١) تقادم « تقادم مكسب » . محكمة الموضوع . ملكيم . حينازة خبرة . حكم « الخطأ الهادي » .
- (١) وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة . إستقلال قاضى الموضوع بإستخلاصه متى
 كان سائفاً .
- (٧) تقدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الموضوع . لها الأخذ يتقريره محمولاً على أسبابه . إستخلاصاً سائفاً أسبابه . إستخلاصاً سائفاً على المعقد المتخلاصاً سائفاً على المعقد عنه ينان للوقائع التي أدت إلى توافر شروط وضع بدها عليه . المنازعة في ذلك . جدل موضوعي . إنحسار رقابة محكمة النقض عنه . خطأ الحكم في حساب تاريخ إكتمال مدة التقادم ، لا أثر له على كيان الحكم . علة ذلك .
 - (٣) إثبات « عبد الإثبات » . دعوى « الدفاع في الدعوى » .

صاحب الدفع أو الدفاع هو المكلف بإثباته .

(٥٠٤) شغمه « النزول من الشغمة » « علم الشغيع بالبيع » . بيم .

(٤) النزول عن الحق في الشفعة جواز أن يكون صريحاً أو ضمنياً . شوطه . إتبان الشفيم عملاً أو تصرفاً أو إتخاذه موقفاً يكشف بوضوح في دلالته عن هذا النزول. م ٩٤٨ مدنى . إختلافه عن سقوط الحق في الشفعة لعدم إعلان الشفيم رغبته في الأخذ بالشفعة إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمي الموجة له من البائع أر المشترى . تمسك الطاعنة في دفاعها بهذا التنازل الضمني . القضاء برفض هذا الدفاع تأسيساً على أن علم الشفيع بالبيع بأي طربق آخر خلافاً للإنذار الموجة إليه من البائع أو المشترى . لا يسقط حقه في الشفعه ، فهم خاطئ لدفاع الطاعنية حجبه عن تحسيصه والرد عليه .

(٥) إستدلال الطاعنة على سقوط حق الشفيعة في الأخذ بالشفعة إقادته علمها بالبيع لا يفيد حتماً نزولها ضمناً عن هذا الحق .

١ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن وضع اليد المكسب للملكية بمضى المدة هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع فله أن يستخلصه من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامه طالمًا كان إستخلاصه سائفاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق.

٢ - لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير عمل الخبير والأخذ بتقريره محمولاً على أسبابه وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء على قول وكان الثابت من تقرير الخبير المنتدب وضع بد المستأنف عليها الأولى - المطعون ضدها الأولى - على العقار المشفوع به منذ شرائها للأرض الفضاء في ١٩٥٩/٢/١ وينائها منزلاً عليها سنة ١٩٦٤ ثم بناء الدور العلوي سنة ١٩٧٣ وكان وضع بدها كما يبين من تقرير الخبير هادئاً وظاهراً ومستمراً من ١٩٥٩/٩/١ حتى ١٩٧٢/٨/٤ تاريخ شراء العقار المشفوع فيه من المستأنفة - الطاعنة - وهي مدة تجاوزت الخمسة عشر عاماً - . . ۳ مستنسسسسسسسسا عن دیسیر سنة ۱۹۸۹ كما أنه يبين مِن الأعمال التي قت على العقار المشفوع به نية المستأنف عليها الأولى في تملكه ، ومن ثم وعضى المدة القانونية تكون الملكية ثابتة لها وذلك قبل بيع العقار المشفوع فيه طبقاً لما تقدم من قواعد وأخذاً بما إنتهي إليه تقرير الخبير المودع أمام هذه المحكمة محمولاً على أسبابه « وكان الثابت من تقرير المودع أمام محكمة الإستئناف أن شاهدي المطعون ضدها الأولى قررا أنها تضع البد على الأرض المشفوع بها منذ شرائها عام ١٩٥٩ ولم ينازعها أحد في وضع يدها ، وكان ما إستخلصه الحكم المطعون فيه سائغاً وله أصل ثابت بالأوراق ويكفى لحمل قضاء الحكم ، فإن ما تثيره الطاعنة بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير وكفاية الدليل الذي إقتنعت به محكمة الموضوع تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ، ولا يغير من ذلك ماورد بالحكم المطعون قيم من خطأ في حساب تاريخ إكتمال مدة التقادم بأنها تنتهي قبل بيع العقار المشفوع فيه بتاريخ ١٩٧٢/٨/٤ بدلاً من ١٩٧٥/٨/٤ إذ أن ذلك لا يعدر أن

٣ - صاحب الدقم أو الدفاع هو المكلف بإثباته ، وكانت الطاعنة لم تقدم لمحكمة الإستثناف الدليل على ما أثارته بشأن تاريخ وفاة الباثع أو أن له ورثة آخرين فإن النعى يكون على غير أساس.

يكون خطأ مادياً غير مؤثر على كيان الحكم .

٤ - لما كان النص في المادة ٩٤٨ من القانون المدنى على أن يسقط الحق في الأخذ بالشفعة إذا نزل الشفيع عن حقه في الأخذ بالشفعة ولو قبل البيع ، بما مفاده - وعلى ما جرى به قضا ، هذه المحكمة - أن النزول عن الحق في طلب الأخذ بالشفعة كما يكون صريحاً قد يكون ضمنياً - وذلك باتبان

الشفيع عملاً أو تصرفاً أو إتخاذه موقفاً بفيد حتماً رغبته عن إستعمال هذه الرخصة أو يكشف بوضوح في دلالته عن هذا النزول، وهو بذلك يختلف عن سقوط الحق في الأخذ بالشفعه لعدم إعلان الشفيم رغبته في الأخذ بالشفعة إلى الى كل من البائع والمشترى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانذار الرسمي الذي يرجهه. إليه البائع أو المشترى ، وكانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بنزول المطعون ضدها الأولى ضمناً عن هذا الحق واستدلت على ذلك عا أوردته بوجه النعي ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفاع بقولمأن ميعاد الخمسة عشر بوماً المسقط لحق الشفيع في إعلان رغبته في الشفعة ببدأ سريانه من تاريخ إنذاره رسمياً من البائع أو المشتري بوقوع البيع ، وأن علمه بذلك بأي طريق آخر لا يغني عن الإنذار عملاً بالمادتين ٩٤٠ ٩٤١ من القانون المدنى ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بعلم المستأنف عليها الأولى بالبيع بالمحضر الإداري في ١٩٨١/٢/٢٨ يكون على غير أساس من القانون . « فإنه يكون قد فهم دفاع الطاعنة على غير مرماه وقد حجبه هذا الفهم الخاطئ » عن تمحيص دفاعها والرد عليه بما يعيبه ويوجب نقضه .

٥ - إذا كان ما استدلت به الطاعنة على سقوط حق المطعون ضدها الأولى في طلب الأخذ بالشفعه - على ما سلف الإشارة إليه - وإن كان يفيد علمها بالبيع فإنه لا يفيد حتماً رغبتها عن إستعمال هذه الرخصة أو يكشف بوضوح في دلالته عن هذا النزول.



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلبة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ١٩٨٨ سنة ١٩٨١ مدني المنصورة الإبتدائية على الطاعنة ومورث المطعون ضدهما الأخيرتين بطلب الحكم بأخذ العقار المين في الصحيفة بالشفعة والتسليم ، وقالت شرحاً لذلك أنها علمت أن ذلك المورث باع الطاعنة حصة عبارة عن نصف المنزل المين بالصحيفة لقاء ثمن مقداره ألف وستماثة جنبة ، ولما كانت تمتلك النصف الاخر من ذلك المُنزل من الجهة الشرقية ونصف الأجزاء المشتركة للعقار بوضع اليد المدة الطويلة المكسية للملكية ققد أعلنتهما برغيتها في الشقعة وأودعت الثمن في الميعاد ثم أقامت دعواها بالطلبات سالفة الذكر ، ومحكمة أول درجة - بعد أن ندبت خبيراً وقدم تقريره - حكمت بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨ بالطلبات . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف ٣٩٧ سنة ٣٦ ق ، وبناريخ ١٩٨٥/١/٢٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعنت في هذا الحكم بطريق النقض وتقضته هذه المحكمة بتاريخ ٢٦/١/٢٦ وأحالت القضية إلى محكمة إستئناف المنصورة عجلت المطعون ضدها الأولى الإستئناف - وبعد أن ندبت الحكمة خبسرا قدم تقريره - قضت بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٨ بتأبيد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء بملكية الشفيعة للعقار المشفوع به قبل البيع المشفوع فيه على ماورد بتقرير الخبير الذي لم يستظهر عناصر الحيازة المكسبة للملكية ، وخلص إلى أن الشفيعة تملكت العقار المشفوع به إستناداً إلى أن وضع يدها يرجع إلى تاريخ شرائها له في ١٩٥٩/٢/١ بينما الثابت من المستندات وأقوال شاهدي الشفيعة أمام الخبير أن حيازتها لم تبدأ إلا من تاريخ البناء سنة ١٩٦٤ ، فضلاً عن أن مدة وضع اليد التي أوردها الحكم في مدوناته لا تتجاوز ثلاثة عشر سنة ، وهو ما يعبيه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعى في غير محلم، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن وضع البد المكسب للملكية بمضى المدة هو من مسائل الواقع التي بستقل بها قاضي الموضوع فله أن يستخلصه من وقائع الدعوي والأوراق المقدمة فيها أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين أمامة طالما كان استخلاصه سائغاً ولا مخالفة قيمه للثابت بالأوراق ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير عمل الخبير والأخذ بتقريره محمولاً على أسبابه ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء على قوله وكان الثابت من تقرير الخبير المنتدب وضع يد المستأنف عليها الأولى - المطعون ضدها الأولى - على العقار المشفوع به منذ شرائها للأرض الفضاء في ١٩٥٩/٢/١ وينائها منزلاً عليها سنة ١٩٦٤ ثم بناء الدور العلوي سنة ١٩٧٣. وكان وضع يدها كما يبين من تقرير الخبير هادناً وظاهراً ومستمرأ من ١٩٥٩/٩/١ حتى ١٩٧٢/٨/٤ تاريخ شراء العقار المشفوع فيه من المستأنفة - الطاعنة - وهي مدة تجاوزت الخمسة عشر عاماً - كما أنه يبين من الأعمال التي قت على العقار المشفوع به نية المستأنف عليها الأولى في قلكه ، ومن ثم وبمضى المدة القانونية تكون الملكية ثابتة وذلك قبل بيع العقار المشفوع فيه طبقاً لما تقدم من قواعد وأخذاً بما إنتهى إليه تقرير الخبير المودع أمام هذه المحكمة

محمولاً على أسبايه ، وكان الثابت من تقرير الخبير المودع أمام محكمة الإستثناف إن شاهدي المطعون ضدها الأولى قررا أنها تضع البد على الأرض الشفرع بها منذ شرائها عام ١٩٥٩ ولم ينازعها أحد في وضع يدها ، لما كان ذلك وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه سائغاً وله أصل ثابت بالأوراق ويكفى لحمل قضاء الحكم ، فإن ما تثيره الطاعنة بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير وكفاية الدلبل الذي إقتنعت به محكمة الموضوع تتحسر عنه رقابة محكمة النقض ، ولا يغير من ذلك ما ورد بالحكم المطعون فيه من خطأ في حساب تاريخ إكتمال مدة التقادم بأنها تنتهي قبل بيم العقار المشفوع فيه بتاريخ ١٩٧٢/٨/٤ بدلاً من ١٩٧٥/٨/٤ إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ مادياً غير مؤثر على كيان الحكم ، ومن ثم بكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن الطاعنة تنعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك أنه أقام قضا ١٠ على أن الخصومة إنعقدت صحيحة إذ لم تثبت وفاة الباثع إلا لدى إعلانه بإيداع تقرير الخبير ولم يثبت وجود ورثه أخرين للبائع لم يختصموا في الدعوي بينما الثابت من إعلام الوراثه أن البائع توفي بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٥ وقد تكون سابقه على هذا التاريخ بما يترتب عليه إنعدام الخصومة ، كما أن الثابت من الإعلام ذاته إختلاف أسماء ورثته عن أسماء من عجلت الدعوي ضدهم .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن صاحب الدفع أو الدفاع هو المكلف بإثباته ، وكانت الطاعنه لم تقدم لمحكمة الإستئناف الدليل على ما أثارته بشأن تاريخ وفاة البائع أو أن له ورثه آخرين ، فإن النعي يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنه تنعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في فهم الواقع في الدعوى والقصور في التسبيب، وبيانا لذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بسقوط حق المطعون ضدها الأولى في الأخذ بالشفعه لأنها قبلتها مشتريه للعين المشفوع فيها ونزلت بذلك ضمنا عن حقها في الشفعه ، ذلك أنها علمت يقينا بالبيع منذ شهر صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد شرائها للعين المشفوع فيها وعا ورد بالمحضر رقم ١٩٥٩ سنة ١٩٨٨ جنح قسم مبت غمر ومن إقامتها معها بذات العقار واقتسامها مقابل إستهلاك المياه ، إلا أن الحكم المطعون فيه خلط بين سقوط الحق في الشفعه بقوات المواعيد المقررة له وبين الدفع بسقوط هذا الحق بالتنازل عنه صراحة أو ضمنا وقد حجبه هذا الغهم الخاطي، عن تمجيص دفاعها والرد عليه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كان النص فى المادة ٩٤٨ من القانون المدنى على أن يسقط الحق فى الأخذ بالشفعه إذا نزل الشفيع عن حقه فى الأخذ بالشفعه ولو قبل البيع ، مفاده وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن النزول عن الحق فى طلب الأخذ بالشفعه كما يكون صريحا قد يكون ضمنيا وذلك بإتبان الشفيع عملا أو تصرفا أو إتخاذه موقفا بفيد حتما رغبته عن إستعمال هذه الرخصة أو بكشف يوضوح فى دلاته عن هذا النزول ، وهو بذلك تختلف عن سقوط الحق فى الأخذ بالشفعه لعدم إعلان الشفيع رغبته فى الأخذ بالشفعه إلى كل من البائع والمشترى خلال خمسه عشر يوما من تاريخ الأنذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشترى ، وكانت الطاعنه قد تمسكت أمام محكمة الإستثناف بنزول المطعون ضدها الأولى ضمنا عن هذا الحق أمام محكمة الإستثناف بنزول المطعون ضدها الأولى ضمنا عن هذا الحق أمام محكمة الإستثناف بنزول المطعون ضدها الأولى ضمنا عن هذا الحق وأستدلت على ذلك بما أوردته بوجه النعى وكان المكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفاع يقوله أن ميعاد الحسم عشر يوما المسقط لحق الشفيع فى إعلان والدفاع يقوله أن ميعاد الحسم عشر يوما المسقط لحق الشفيع فى إعلان

رغبته في الشفعه يبدأ سريانه من تاريخ إنذاره رسميا من البائم أو المشترى بوقوع البيع ، وأن علمه بذلك بأي طريق آخر لا يغني عن الأنذار عملا بالمادتين ٩٤٠ ، ٩٤١ من القانون المدني ومن ثم فإن النعبي على الحكم بعلم المستأنف عليها الأولى بالبيع بالمحضر الأداري في ١٩٨١/٢/٢٨ يكون على غير أساس من القانون فإنه يكون قد فهم دفاع الطاعنه على غير منها ، وقد حجبه هذا الفهم الخاطيء عن تحيص دفاعها والرد عليه بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت الماده ٤/٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه وكان الطعن للمره الثانية أن تحكم في الموضوع .

وحيث أن الطعن للمرة الثانية ، ولما تقدم وأذ كأن ما أسبدلت به الطاعنه على سقوط حق المطعون ضدها الأولى في طلب الأحد بالشفعه - على ما سلفت الاشارة إليه وإن كان يفيد علمها بالبيع فإنه لا يفيد حتماً رغبتها عن استعمال هذه الرخصه أو يكشف بوضوح في دلالته عن هذا النزول فإنه يتعين رفض الإستئناف وتأبيد الحكم المستأنف.

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

77.

الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٣ القضائبة :

(ا) دعوس « دعوس منع التعرض » حيازة « محكمة الموضوع »

التعرض الذي يجيز لحائز العقار رفع دفع منع التعرض. ماهبته.

إستخلاص حصول التعرض أو نفيه . من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها متى كان استخلاصها سائفا .

، « الدفاع في الدعون » . حكم « ما يعد قصوراً » . (Γ)

الدفاع الجوهري . ماهيته . التزام المحكمة بالرد عليه .

(۳) نکم « حبیة النکم » .

حجية الحكم . عدم إمتدادها إلى الخلف الخاص إلا إذا كان الحكم سايفاً على إكتساب الخلف حقه .

(٤) تنفيذ « منازمات التنفيذ » .

المنازعة الموضوعية والوقتيه في التنفيذ . ماهية كل منهما .

(0) دعوس « تكييف الدعوس » . محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع . عدم تقيدها في تكييف الطلبات بوصف الخصوم لها . إلتزامها بإنزالُ التكييف الصحيح عليها حسيما تتبينه من وقائم الدعوى . (٦) امحار « احتجاز اکثر سن مسکن » . حیازة .

دَعْرِي الحيازة . لا تتسع لبحث واقعة إحتجاز الخصم لأكثر من مسكن .

.....

١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن التعرض الذي بجيز لحائز العقار حيازة قانونية رفع دعوى عنع التعرض هو كل عمل مادى أو تصرف قانونى يتضمن بطريق مباشر أو غير مباشر إدعاء حق يتعارض مع حق وأضع البد وأن إستخلاص حصول التعرض في وضع البد أو نفيه هو من أمور الواقع التي تستقل محكمة الموضع بتقديرها ، صتى كان إستخلاصها سائغا ومؤديا إلى النتيجة التي أنتهت إليها.

٢ - الدفاع الذي تلتزم - المحكمة - بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذي من شأنه لوصح أن يتغير به وجه الرأى في الدعري .

٣ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن حجية الحكم لا تمتد إلى الخلف الخاص إلا إذا كان الحكم سابقا على اكتساب الخلف حقه .

٤ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المقصود بالمنازعة الموضوعية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها الخصم الحكم عا يحسم النزاع في أصل الحق ، في حين أن المنازعة الوقتيه هي التي يطلب فيها إتخاذ إجراء وقتي بوقف التنفيذ عا لا عس أصل الحق الذي يتناضل الخصوم بشأنه .

٥ - لئن كانت محكمة الموضوع لا تتقيد في تكبيف الطلبات بوصف الخصوم لها وعليها أن تنزل التكييف الصحيح عليها الذي تتبينه من وقائع الدعوى ، إلا أن العبرة في ذلك هو عا يطلب الخصم الحكم له به .

٦ - دعوى الحبازة لا تتسم لبحث واقعة الاحتجاز المدعى بها (إحتجاز أكثر من مسكن) بعد أن خلص الحكم صحيحا إلى نفى واقعة التعرض ولا على الحكم المطعون فيه إذ هو أغفل الرد على دفاع الطاعنات في الخصوص.

الهدكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعنات أقمن على المطعون ضدهما الدعوى رقم ١٢٥٥ سنة ١٩٨٢ أمام محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٦٧ سنة ١٩٨١ مستأنف مستعجل القاهرة فيما قضى به من قكين المطعون ضده الثاني من الفيلا موضوع النزاع وفي الموضوع بمنع تعرضه لهن في حيازتها وقلن بيانا لدعواهن أنهن أشترين العقار القائم عليه هذه الغيلا من المطعون ضدها الأولى بالعقد المسجل في سنة ١٩٧٧ حيث قمن بهدم المبنى القائم به وإعادة تشيده وتأجيره إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ، ولما كان المطعون ضده الثاني الذي كان يستأجر هذا العقار قبل هدمه وصدور حكم بأخلاته منه قد أستصدر حكما في ألدعوي رقم ١٠٦٧ سنة ١٩٨١ قبل المطعرن ضدها الأولى بشمكينه من « الفيلا » محل النزاع ، وهو ما يعد تعرضا قانونيا لهن في حيازتها ، فقد أقمن الدعوي وبتاريخ ١٩٨٢/٦/١٠ قضت المحكمة بعدم قبول الطلب الوقتي بوقف تنفيذ الحكم وقم ١٠٦٧ سنة ١٩٨١ مستأنف مستعجل القاهرة وبرفض الدعوى . إستأنف الطاعنات هذا الحكم بالإستئناف وقم ٥٠٨٤ سنة ٩٩ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٨٣/٤/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى ترفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النبابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنات بالأول والثالث والخامس منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك أنهن تمسكن أمام محكمة الموضوع بأن الفيلا محل النزاع قد شبدت محل العقار الذي كإن يستأجره المطعون ضده الثاني من المطعون ضدها الأولى قبل هدمه ، ومن ثم فقد أنفسخ عقد إستتجاره بهلاك العين المؤجره ، وقد قمن بتأجيرها إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية وأن من شأن تنفيذ الحكم رقم ١٠٦٧ سنة ١٩٨١ طرد السفارة المستأجرة لها وهو أمر غير جائز قانونا لتمتعها بالحصانة الدبلوماسية هذا إلى أن تنفيذ الحكم المشار إليه وهو ليس حجه عليهن لعدم اختصامهن في الدعوى بعد من قبل التعرض القانوني ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأبيد الحكم الإبتدائي برفض دعوى الطاعنات إستنادا إلى أن المطعون ضده الثاني لم يدع أي حق يتعارض مع حقهن في حيازتهن الفيلا محل النزاع دون أن يعرض بالرد على ما تمسكن به من دفاع فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى في غير محله ، ذلك أنه من القرر في قضاء هذه المحكمة أن التعرض الذي يجبر لحائز العقار حبازة قانونية رفع دعوى عِنع التعرض هو كل عمل مادي أو تصرف قانوني يتعين بطريق مباشر أو غير مباشر ادعاء حق يتعارض مع حق واضع اليد ، وإن إستخلاص حصول التعرض في وضع البد أو نفيه من أمور الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها ، متى كان استخلاصها سائغا ومؤديا إلى النتيجة التي إنتهت إليها ، وإن الدفاع الذي تلتزم بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذي من شأنه لوصح أن يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضده الثاني لم يصدر منه أي عمل مادي أو تصرف قانوني بما بعد تعرضا لحيازة الطاعنات للفيلا محل النزاع ، كما لم يدع قبلهن بطريق مباشر أو غير مباشر بحق يتعارض مع حقهن كملاك في حيازة هذه الفيلا وكان مجرد حصوله على حكم في الدعوي رقم ١٠٦٧ سنية ١٩٨١ مستأنف مستبعجل القاهرة فير ١٩٨٢/١/٣ يتمكينه من العقار إستنجاره من المطعون ضدها الأولى المالكه السابقة في تاريخ لاحق على تصرفها بالبيع في هذا العقار إلى الطاعنات بالعقد المسجل في ١٩٧٧/٩/٢٨ برقم ٨٤٣٨ شهر عقاري القاهرة لا يعد تعرضا لهن في حيازتهن إذ من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حجية الحكم لا قتد إلى الخلف الخاص إلا إذا كان الحكم سابقاً على اكتساب الخلف حقه ، ومن ثم فإن إدعاء الطاعنات بحصول تعرض مادي أو قانوني لهن يقتضي هذا الحكم يكون ولا سند له طالما لم يثبت شروع المحكوم له في تنفيذه قبلهن ، إذ إلتزام الحكم المطعون فيه هذا النظر وخلص إلى رفض دعرى الطاعنات على سند

من عدم إدعاء المطعون ضده الثانى أى حق يتعارض مع حقهن فى حيازة العقار محل النزاع ، وكان ما إستخلصه الحكم فى هذا الشأن سائفاً له أصل ثابت بالأوراق ومؤدياً إلى النتيجة التى إنتهى إليها ، فإنه لا يكرن قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ، ولا على الحكم إن هو أغفل الرد بعد ذلك على دفاع الطاعنات بشأن ما تتمتع به السفارة الأمريكية المستأجرة لعين النزاع من حصانة ، ذلك أنه - وأيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج فى النزاع لائتقاء واقعة التعرض ألمتى بها أصلاً .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنات بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الإستدلال وفي بيان ذلك يقلن أن طلبهن وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٦٧ سنة ١٩٨١ مستأنف مستعجل القاهرة هو في حقيقته إشكال موضوعي في التنفيذ يراد به حسم الأمر بصدد تنفيذ الحكم المذكور في مواجهتهن بتمكين المطعون ضده الثاني من الفيلا موضوع النزاع ولا يغير من ذلك أن يكون الطلب بصفة مستعجلة ، لأن العبرة بحقيقة مرماه وليس بوصف الخصوم له ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول هذا الطلب لسبق صدور قرار بوقف تنفيذ الحكم من قاضي التنفيذ ومن محكمة النقض ، في حين أن كل من هذين الأمرين موقوف ، ولا حجيه له أمام القضاء الموضوعي ، كما ذهب الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إلى إنتفاء مصلحة الطاعنات لأن المحكوم لصالحه لم يشرع في تنفيذ الحكم ، فإنه يكون معيياً عا يستوجب نقضه . وحيث إن هذا النعى مردود ، بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المقصود بالمنازعة الموضوعية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها الخصم الحكم عا بحسم النزاع في أصل الحق ، في حين أن المنازعة الرقتية هي التي يطلب فيها إتخاذ إجراء وقتى بوقف التنفيذ عا لا يس أصل الحق الذي يتناضل الخصوم بشأنه ، وأنه ولئن كانت محكمة الموضوع لا تتقيد في تكييف الطلبات بوصف الخصوم لها وعليها أن تنزل التكييف الصحيح عليها الذي تتبيئه من وقائم الدعوى ، إلا أن العبرة في ذلك هو بما يطلب الخصم الحكم له به ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعنات قد طلبن الحكم بصفة مستعجلة يوقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٠٦٧ سنة ١٩٨١ مستأنف مستعجل القاهرة لحين الفصل في موضوع الدعوى عِنم التعرض ، فإن هذا الطلب هو بحسب صريح لفظه ومرماه يعد طلبأ بإتخاذ إجراء وقتى يوقف تنفيذ الحكم المذكور وليس منازعة موضوعية في التنفيذ ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الإبتدائي بعدم قبول هذا الطلب الرقتي لسبق صدور قرار من قاضي التنفيذ وقرار آخر من محكمة النقض في الطعن رقم ٥٧٣ سنة ٥٢ ق برقف تنفيذ الحكم المذكور كإجراء وقتى ، فإنه لا يكون قدخالف القانون أر أخطأ في تطبيقه ، ويكون النعى على ما أورده الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بشأن إنتفاء مصلحة الطاعنات غير منتج ، إذ أن ما استطرد إليه الحكم في هذا الصدد يعد أسباباً زائدة لا حاجة بالحكم إليها بعد أن إستقام قضاء على ما إستظهره صحيحاً من سبق القضاء بوقف تنفيذ الحكم من ثم فإن ألنعى برمته يكون على غير أساس.

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنات بالسبب الرابع على الحكم المطعرن فيه الإخلال يحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقلن ، أنه كان يتعين على الحكم وقد ذهب إلى عدم توافر شروط دعوى الحيازة أن يعرض لما أثارته الطاعنات من دفاع بشأن إحتجاز المطعون ضده الثاني لأكثر من مسكن في مدينة القاهرة بالمخالفة لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - بشأن إيجار الأماكن - الأمر الذي يترتب عليه عدم أحقيته في تمكينه من الفيلا محل النزاع وإذ أغفل الحكم الرد على هذا الدفاع ، فإنه يكون معيباً عا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بشأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء برفض دعوى الطاعنات بمنع التعرض لحيازتهن للفيلا على إنتفاء حصول التعرض لهن من جانب المطعون ضده الثاني ، وإذ كانت دعوى الحيازة لا تتسم لبحث واقعة الإحتجاز المدعى بها بعد أن خلص الحكم صحيحاً إلى نفى واقعة التعرض ، فإنه لا على الحكم المطعون فيه إذ هو أغفل الرد على دفاع الطاعنات هذا الخصوص ، ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

حلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / صححد أمين طموم نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد جمال الدين شلفاس نائب رئيس المحكمة ، صلاح محمود عويس ، محمد رشاد مبروك وقوّاد شلس .



الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٤ القضائية :

(أ) إيجار « إيجار الأماكن » « التزامات الهستاجر » .

طلب الإخلاء والتسليم لإنتهاء مدة عقد الإيجار المفروش . تضمنه طلب إلزام المستأجر بتنفيذ إلتزامه التعاقدي عينا برد العين المؤجرة . م ٥٩٠ مدتي .

(٣٠٢) دعنوس « نطاق الدعنوس » . « تقدير قبهة الدعنوس » ضم الدعاوس!ختصاص « اللختصاص القيهس » .

(٢) الدعوى يطلب التسليم بصفة أصلية . إعتبارها غير قابلة للتقدير .

 (٣) ضم الدعويين الختلفيين سببا وموضوعا . عدم إندماجهما ولو إتحد الخصوم فيهما . وحدة الوضوع والسبب والخصوم . أثره . إندماجهما وفقدان كل منهما . إستقلالها .

(E) حكم « حجية الحكم » .

القضاء يثبوت حق أو بإنتفائهما في دعرى سابقة بالبناء على مسألة أولية . إكتسابه قرة الأمر المقضى في هذه المسألة . أثره . منع ذات الخصوم من التنازع فيها بطريق الدعوى أو الدفع بشأن أي حق آخر مترتب على ثبوتها أو انتفائها .

(0) إيجاز « إيجاز الأماكن عمال أجير المعروش » ،

إعتبار المكان المؤجر مفروشاً . شرطه نحول الإجارة بالإضافة إلى مشقعه المكان في ذات مفرضات أو متقولات كافية للعرض الذي قصده المتعاقدان من إستعمال العين . تخلف ذلك . أثره .

(٦) نقض « أسباب الطعين » « السب الحديد » .

١ - القرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الدعري بطلب الإخلاء والتسليم المبنى على إنتهاء مدة عقد الإيجار المفروش تغضين في حقيقتها وبحسب التكييف القانوني السليم طلب بإلزام المستأجر بتنفيذ المتزامه التصاقدي عينا برد المين المؤجرة والذي نصت عليه المادة ٧٩٠ من القانون المدنى بقبولها و يجب على المستأجر أن يرد المين المؤجرة عند إنتهاء العقد .. » وهي على هذا النحو تستند إلى عقد الإيجار .

٢ - طلب التسليم الذي يبدى بصفة أصلية ليست من بين الطلبات التي أورد
 المشرع قاعدة لتقديرها ومن ثم فإن الدعوى بطلبه تكون غير قابلة للتقدير

٣ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - إنه وإن كان ضم الدعويين المختلفين سببا وموضوعا إلى بعضهما تسهيلا للإجراءات لا يترتب عليه اندماج أحداهما فى الأخرى بحيث تفقد كل منهما إستقلالها ولو إتحد الخصوم إلاأن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب فى إحداهما هو ذات الطلب فى الدعوى الأخرى وإتحد خصوما وسببا فإنهما يندمجان وتفقد كل منهما إستقلالها .

٤ - إن المسألة الواحدة بعينها إذا كانت أساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذى ترتب عليه القضاء بثبوت الحق المطالب به فى الدعوى أو إنتفائه فإن هذا القضاء يحوز قوة الأمر المقضى به فى تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم وينعهم من التنازع بطريق الدعوى أو بطريق الدفع فى شأن أى حق آخر يترتب على ثبوتها أو إنتفائها .

TIV ه - يلزم لاعتبار المكان المؤجر مفروشا أن تكون الإجارة قد شملت بالاضافة إلى منفعة المكان في ذاته مفروشات أو منقولات كافية للغرض الذي قصده المتعاقدان واستعمال المكان مفروشا وإلا أعتبرت العين خالية فتخضع للإمتداد القانوني وللتحديد القانوني للأجرة .

٦ - النعى - بالتفات الحكم المطعون فية عما تحسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع من أن تقاعس المطعون عليهم عن تجديد المنقولات والأدوات المزود بها الغين محل النزاع وقبامه بذلك ينطوى على مرافقتهم الضمنية على تعديل العلاقة الإيجارية التي تربطه بهم وانصراف هذه العلاقة إلى تأجير العبين خالية -غير مقبول إذ ينطوى على دفاع جديد يخالط الواقع في الدعوى لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع ومن ثم لا يقبل التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض.



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والم افعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم١٨٩٧ لسنة ١٩٨٣ مدني الاسكندرية الإبتدائية بطلب الحكم بطرد الطاعن من المخبز المبين بالأوراق. والتسليم، وقالوا بيانا لها أن الطاعن إستأجر من مورثهم ذلك المخيز بموجب عقد إيجار مفروش مؤرخ ١٩٧٤/٣/١٣ ملحق به قائمة بالمنقولات وذلك لمدة

ثلاث سنوات تبدأ من ۱۹۷۶/۳/۱ وتنتهی فی آخر فبرابر سنة ۱۹۷۷ ونص فيه على أن يتجدُّد لسنة عائلة مالم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في إنهائه يُوجِب إنذار رسمي قبل إنتهاء مدته بثلاثة أشهر وإذ تقاعس الطاعن عن إنهاء إزمقن وتسليم العن المؤجرة رغم انذاره بذلك خلال الميعاد المذكور فقد اقاموا الدعوى بطلبيهما سالف البيان . كما أقام الطاعن الدعوى رقم ٢٨١٢ سنة ١٩٨٣ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بتجديد اجرة العين المؤجرة بمبلغ ٤,٣٥٠ جنيه وفقا لقرار لجنة تجديد الإيجارات وذلك على سند من القول بأن هذه العين اصبحت خالية بعد هلاك المنقولات والأدوات المبينة بالقائمة المرفقة بعقد الإيجار ويتبين بالتالي تحديد أجرتها وفيق قبرار تلك اللجنة ، وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين للإرتباط بينهما حكمت بتاريخ ١٩٨٤/١/٤ بعدم سماع الدعسوي رقم ١٨٩٧ سنة ١٩٨٣ مدتي الإسكندرية الابتدائية وفي الدعوى رقم ٢٨١٢ سنة ١٩٨٣ مدني الاسكندرية الايتدائية برفضها حيث استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ١٤٦ سنة ٤٠ق كما استأنف المطعون عليهم بالإستئناف رقم ١٠٢ سنة ٤٠ق وبعسد أن ضمت المحكمة الاستئنافيين للارتباط حكمت بتاريخ ١٩٨٤/١١/٨ في الاستثناف الأول برفضه وفي الاستنناف الآخر بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعن من العين محل النزاع والتسليم . طبعن الطاعب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول والشق الثاني من السبيين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق

القانون والقصور في التسبيب والتناقض في الاسباب إذ اقام قضاء بالإخلاء على أن عقد الإيجار محل النزاع إذ إنصب على عين مفروشة لا يخضع للإمتداد القانوني وينتهي بانتهاء مدته حال أن المحكمة الابتدائية غير مختصة قيمياً. ينظر الدعوى بحسب أن الأجرة المستحقة من تاريخ الإنذار بالإخلاء حتى إنتهاء مدة العقد تقدر بمبلغ ١١٢ جنيه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان القرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعوى بطلب الاخلاء والتسليم المبنى على انتهاء مدة عقد الايجار المفروش تتضمن في حقيقتها وبحسب التكييف القانوني السليم طلبا بالزام المستأجر بتنفيذ التزامه التعاقدي عينا برد العن المزجرة والذي نصت عليه المادة ٥٩ من القانون المدنى بقبولها يجب على المستأجر أن يرد العين المؤجرة عند انتها. العقد وهي على هذا النحو تستند إلى عقد الايجار وإن طلب التسليم الذي ببدي بصفة اصلية ليس من بين الطلبات التي أورد المشرع قاعدة لتقديرها. ومن ثم فإن الدعوى بطلبه تكون غير قابلة للتقدير وكان الثابت في الدعوى إن المطعون عليهم اقاموا دعواهم ضد الطاعن بطلب الحكم باخلاته من العين المؤجرة وتسليمها لهم على سند من القول بأنها أجرت مفروشة وإنتهت مدة الإجارة ومن ثم فهي تنطوي في هذا الخصوص على طلب بالزام الطاعن بتنفيذ التزامه الناشيء عن عقد الابجار برد المين المؤجرة عيناً . وهو بهذه المثابة يعد طلباً غير مقدر القيمة تختص بنظره المحكمة الابتدائية . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد صادف صحيح القانون ويكون النعي على غير أساس.

وحيث إن الطباعين ينعى عليه بالوجه الاول من السبين الثاني والثالث على الحبكم المطعون فيه الخطباً في تطبيق القانون والقصور في التسبيب إذ تصدى للفصل في موضوع دعسوي المطعون عليهم بعد إلغاثه الحكم الإبتدائي بعدم سماع الدعوى لعدم إيداع عقد الإيجار لدى الوحده المحليه حال رسند الشخاء فصل في مسألة شكليه لم تستنفذ به محكمة الدرجة الأولى ولاينها في نظر موضوع النزاع وكيف الحكم المطعون فيه العقد على أنه إنصب على عين مضروشة لمجرد إنظوائه على تأجيس منقولات وأدوات تعيينه على الإنتفاع بها في الفرض الذي أعدت من أجله دون أن يفصح في أسهابه عن الأسانيد والملابسات التي إستظهرت منها إنصراف إراده المتعاقدين إلى تغليب الانتفاع بهذه المنقولات على الإنتفاع بتلك العين .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المعكمة أنه وإن كان ضم الدعوبين المختلفتين سببا وموضوعا إلى بعضها تسهيلا للاجراءات لابترتب عليه اندماج احداهما في الأخرى بحيث تفقد كل منهما إستقلالها ولو اتحد الخصوم الاأن الامر بختلف أذا كان موضوعا الطلب في أحداها هو ذات الطلب في الدعوى الآخرى واتحدا خصوما وسببا فانهما يندمجان وتفقد كل منهما استقلالها وإن المسألة الواحدة بعينها إذا كانت اساسية وكان ثبوتها أو عدم ثبوتها هو الذي ترتب عليه القضاء بشبوت الحق المطالب به في الدعوى او إنتفائه فان هذا القضاء بحوز قوة الامر المقضى به في تلك المسألة الأساسية بين الخصوم أنفسهم ويمنعهم من التنازع بطريق الدعوي أو بطريق الدفع في شأن أي حق آخر مترتب على ثبوتها أو انتفائها وأنه يلزم لإعتبار المكان المؤجر مفروشا أن تكون الاجارة قد شملت بالإضافة إلى منفعة المكان في ذاته مفروشات أو منقولات كافية للغرض الذي قصده المتعاقدان من إستعمال المكان مفروشأ وإلا أعتبرت العين خالية فتخضع للامتداد القانوني وللتحديد القانوني للاجسرة . لمساكان ذلك وكان البين مسن مسدونات الحسكم المطعون فيسه أن المسألة الأساسية المشتركة بين الخصسوم في المدعبوبين المضمومتين بحسب مموضوعهما تدورحول تكيف عقمد إيجار العين محل البنزاع وما إذا كانت قد أجرت مفروشة أم صارت خالية بهلاك المنقولات المبينة بالقائمة المرفقة بالعقد . ومن ثم فان ضم الدعويين على هذا النحو يفقد كل منهما إستقلالها ويندمجان معا وإذ أقام الحكم قضاء برفض دعوى الطاعن بتحديد أجرة تلك العين وبإخلاتها منها على ما خلصت البه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية - من أن الإجارة شملت العين بما زودت به من منقولات وادوات كافية للغرض من التعاقد ما يخرجه من نطاق احكام قانون إيجار الأماكن بشأن الإمتداد القانوني للعقد والتحديد القانوني للاجرة لايفير من ذلك تقصير المؤجر في صيانة تلك المنقولات وأقامت قضاحا في هذا الصدد على اسباب سائفة كافية لحمله . فإن هذا القضاء - إذ فصل سديدا في تلك المسألة الاساسية المشتركة بين الخصوم في الدعويين - يحرز لذلك حجية مانعة من العودة إلى مناقشة تلك المسألة بعينها أو في أي يحرز لذلك حجية مانعة من العودة إلى مناقشة تلك المسألة بعينها أو في أي حتى آخر مترتب على ثبوتها أو انتغائها في موضوع دعوى المطعون عليه أيا كان وجد الرأى فيه - غير منتج الأمر الذي يتعين معه رفض هذا النمى .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والاخلال يحق الدفاع إذ التفتعماقسك به أمام محكمة الموضوع من أن تقاعس المطعون عليهم عن تجديد المنقولات والادوات المزود بها العين محل النزاع وقيامة بذلك ينطوى على موافقتهم الضمنية على تعديل العلاقة الإيجارية التي تربطه بهم وانصراف هذه العلاقة إلى تأجير العن خالية.

وحيث إن هذا النمى غير مقبول إذ ينطوى على دفاع جديد يخالط الواقع فى الدعوى لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع . ومن ثم لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

برئاسة السيند المستشار / وليم رزق بدوس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حلم النشريف نائب رئيس المحكمة ، أحمد أبو الحجاج ، شكرس العميرس وعبد المحمد عبد العزير .



الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٥٥ القضائية :

(1) إستنناف . إعلان . بطلان . نجزئة .

البطلان المترنب على عدم إعلان أحد المستأنف عليهم بالصحيفة . نسبى . وجوب تمسك صاحب الشأن به ولو كان مرضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو محكوما فيه بالتضامن .

- (۳،۲) دموس « حضور وغياب الخصوم » . حکم .
- (۲) الأحكام الصادرة في جلسة المرافعة . إعتبارها كأن لم تكن متى حضر الخصم الغائب المحكوم عليه قبل إنتهائها . م ٨٦ مرافعات .
 - (٣) إغفال الحكم إثبات حضور الخصوم أو غيابهم لا بطلان.
 - (٤) دعوس « الصفة » . عجكية الموضوع .

استخلاص الصفة في الدعوى . استقلال قاضي الموضوع به . شرطه . بيان الحقيقة التي اقتنع بها وإقامة قضاء على أسباب سائفة تكفي لحمله .

(0) شركات . بطلان .

بطلان الشركة لعدم إستيفائها الشكل المطلوب . م ٥٠٧ مدنى . للغير الأحتجاج به على الشركاء .

١ - من القرر أن البطلان المترتب على عدم إعلان أجد المستأنف عليهم
 بالصحيفة هو بطلان نسبى مقرر لصلحة من تخلف إعلانه قلا يجوز لغير من

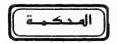
الخصوم التمسك به ولو كان موضوع الدعرى غير قابل للتجزئة أو محكوما فيه بالتضامن إذ لا يفيد من البطلان في هذه الحالة إلا إذا تمسك به صاحبه .

٢ - مفاد نص المادة ٩٦ من قانون الرافعات أن الأحكام التي تصغر في
 جلسة المرافعة تعتبر كأنها لم تكن إذ حضر الخصم الغائب المحكوم عليه قبل
 إنتها - جلسة المرافعة .

٣ - إغفال الحكم إثبات حضور الخصوم أو غيابهم لا يترتب عليه البطلان .

4 - إستخلاص الصفة في الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فيها وهو عا
 يستقل به قاضى الموضوع وحسبه أن يبين الحقيقة التي إقتنع بها وأن يقيم
 قضاء على أسباب سائفة تكفى لحمله .

ه - مؤدى نص المادة ٧٠٥ من التبقين المدنى أن للغيير أن يحتج على
 الشركاء ببطلان الشركة لعدم إستيفائها الشكل المطلوب .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ويعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحبث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون قيمه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الثاني كان قد أقام الدعوى وقم ١١٨١ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة على الطاعن بطلب الحكم بالزامه بأن يقدم

3 /4/ Are and the control of the con حسايا مؤيداً بالمستندات عن فروق الإيجار المستحقة للهيئة على أساس الفرق بين الحد الأدنى المسدد طبقا لعقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٩/٩/٢٦ وبين حصيلة النسبة المتفق عليها من إجمالي الإيرادات وذلك عن المدة منذ عام ١٩٦٤ حتى آخر فيراير سنة ١٩٧٦ ، وبعد بتقديم الحساب تعين المحكمة خبيراً في الدعوى لبيان المركز الماني وبالزام الطاعن بصفته بالمبالغ التي يسفر عنها تقرير الخبير وقالت الهيئة المطعون ضدها الثانية بيانأ لذلك أنه بموجب عقد إبجار مؤرخ ١٩٥٩/٩/٢٦ استأجرت شركةمن ١٩٥٩/٩/٢٦ بصفته قيماً على المحجور عليه لوسيان ليفي دي بنزايون قبل خضوعة للحراسة العامة طبقا للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ دار سينما روكسي وأتفق في البند السادس على تحديد القيمة الإيجارية بنسبة من الايراد الإجمالي السنوي طبقا لكشوف الإيرادات اليومية والتي على أساسها تسدد ضريبة الملاهي على ألا تقل الأجرة سنويا عن مبلغ معين . وقد بيعت دار السينما سالغة الذكر للهيئة المطعون ضدها الثانية من الحراسة العامة فحلت بذلك محل المؤجرة واذ أكتفت الشركة بسداد الحد الأدنى وتقاعست عن الوفاء بفروق الإيجار فاقامت الدعوى للحكم لها بالطلبات . ندبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره ، قضت برقض الدقع يعدم قبيول الدعوى لرقعها عن غيير ذي صفة وبقبولها وبالزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضدها الثانية مبلغ أربعة وعشرون ألف وثلاثمائة وواحد وعشرون جنيها وسيعمانة وثمان وثمانين مليما . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨٨٠٤ لسنة ١٠١ ق القاهرة بشاريخ ٢٤/١/١٨٥٠ قسضت المحكسة بتسأييسد الحكم المسبتسأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم

بطريق النقيض ، وقدمت النيبايية مبذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منهم على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول أنه تخلف عن الحضور بالجلسة الأولى المحددة للإستئناف وحضر بعد النداء عليه وقبل إنتهاء الجلسة الثانية إلا أن المحكمة حجزت الدعوى للحكم وإذ لم يقدم أصل الصحيفة المعلن فإن الخصومة لا تنعقد لعدم إقام الإعلان ويكون الحكم المطبعون فيه منعدماً.

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك لأنه من المقرر أن البطلان المترتب على عدم إعلان أحد المستأنف عليهم بالصحيفة هو بطلان نسبى مقرر لمصلحة من تخلف إعلانه قلا يجوز لفيره من الخصوم التمسك به ولو كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة أو منحكوما فيه بالتضامن إذ لا يفيد من البطلان في هذه الحالة إلا إذا تمسك به صاحبه . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده الشائي أعملن يصحيفة الإستئناف بتاريخ ١٩/٥/١٥/١٩ مع الموظف المختص وصضر محاميدة بناء على هذا الإعملان بجلسة مع الموظف المختص وصضر محاميدة بناء على هذا الإعملان بجلسات الإستئناف ومن ثم قإن البطلان المترتب على تخلف الإعملان يكون مقرر لمصلحته فلا يجوز للطاعن التمسك به وبضحى النعى غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أنه تخلف عن الحضور بالجلسة الأولى المجددة لنظر الإستئناف وحضر في الجلسة الثانية بعد النداء على الدعوى وقبل إنتهاء الجلسة وقدم طلباً لإعادة الدعوى إلى المرافعة إلا أن المحكمة قررت حجز الدعوى للحكم ولم تعدل عن قرارها إعمالاً لنص المادة ٨٦ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بخالفة القانون

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن مفاد نص المادة ٨٦ من قانون المرافعات أن الأحكام التي تصدر في جلسة الرافعة تعتبر كأنها لم تكن إذا حضر الخصم الغائب المحكوم عليه قبل إنتها و جلسة المرافعة . لما كان ذلك وكانت محكمة الإستئناف نظرت الدعوى في غيبة الطاعن (المستأنف) وحضور وكيل المطعون ضده الثاني الذي طلب رفض الإستئناف فأصدرت المحكمة بجلسة المرافعة الختامية قراراً بحجز الدعوى للحكم ، ولم تصدر أحكاماً بهذه الجلسة ومن ثم يضحى النعى عليه بعدم إعمال نص المادة ٨٦ من قانون المرافعات في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسببين الثالث والرابع التناقض ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول أنه تخلف عن حضور الجلسات أمام محكمة الاستئناف وحضر بعد النداء عليه بجلسة المرافعة الأخيرة والتي قررت المحكمة فيها حجز الدعوى للحكم وقدم طلباً لإعادة الدعوى للمرافعة وإذ كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد أورد بأسهايه أنه حضر عن الطاعن (المستأنف) محامية ودفع بعدم قبول الدعوى لرفعهها

على غير ذي صفة ثم عاد وقرر أن الطاعن (المستأنف) قدم خلال فترة حجز الدعوى للحكم طلباً لإعادة الدعوى للمرافعة لتخلفه بسبب خارج عن إرادته عن الحضور بالجلسة الأخيرة للمرافعة فإنه بكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه التناقض الذي يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن إغفال الحكم إثبات حضور الخصوم أو غيابهم لا يترتب عليه البطلان وكان الثابت من محاضر جلسات الاستئناف تخلف الطاعن عن الخضور وأن إثبات حضور الاستاذ. ١٩٨٤/١٢/١٨ لم يكن عن المستأنف (الطاعن) بل كان عن المستأنف عليه الأول (المطعيرن ضده الثباني) فبإذا أورد الحكم المطعيون فيه خطأ يعيضور الطاعين بجلسات الإستئناف أو تناقيض بيين إثبات الحضور والغياب قإنه لا يسؤدي إلى بسطللان الحكم ويضحي النعي عليه في هذا الخبصوص على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة تأسيساً على زوال صفته منذ تعديل عقد الشركة بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٣ وتحويلها إلى شركة توصية بسيطة وانسحب من الدعوى لترجيه الخصومة إليه بالصفة الصحيحة وجحد الحاضر عن المطعون ضده الثاني الصورة المقدمة من الطباعن وإذ كان النيزاع على الصفية مطبروها على المعكمية في الدعبوي رقم ٢٣٨٨ لمنة ١٩٨٠ ميدني كلي جنوب القياهرة يين ذات الخصوم فقام الطاعن يتصحيح شكل الدعوى من الصغة المرفوعه بها كخلف إلى صفته الأخرى كممثل لشركة ولما استأنف المطعون ضده الثانى الحكم الصادر في تلك الدعوى بالإستئنافين رقمى ٤٩٣٧ ، ١٠٨ . السنة ٩٨ ق قضى بعدم قبول الإستئنافين لرفعهما على غير ذى صغة لعدم رفعهما على الطاعن بالصغة الجديدة وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاء برفض الدفع على جحد الصورة الضوئية لعقد تعديل المنشأة والتغت عن دلالة الحكم الصادر في الاستئنافين سالفي الذكر بدعوى إختلاف الصغة التي صدر بها الحكم عن تلك التي أقيم بها الإستئناف فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والإخلال بعن الدفاع .

وحيث إن هذا النمى مردود ، ذلك لما هو مقرر أن إستخلاص الصفة فى الدعوى هو من قبيل فهم الواقع فيها وهو مما يستقل به قاضى الموضوع وحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يقيم قضاء على أسباب سائفة تكفى لحمله ، وأن مؤدى نص المادة ٧٠٥ من التقنين المدنى أن للفير أن يحتج على الشركاء ببطلان الشركة لمدم إستيفائها الشكل المطلوب . لما كان ذلك وكان المحكم المطعون قيه أقام قضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة تأسيساً على عدم إستيفاء الشركة لإجراءات الشهر والنشر وجحد ذي صفة تأسيساً على عدم إستيفاء الشركة لإجراءات الشهر والنشر وجحد المطعون ضده الثاني للصورة الضوئية لعقد الشركة والتفت عن دلالة المكم المصادر في الإستنافين المشار إليهما بسبب النعى لإقامة المكم قضاءه

على إختلاف الصفة التي صدر بها الحكم الابتدائي عن الصفة التي أقيم بها الإستئناف فإنه يكون قد إنتهى إلى إستخلاص توافر صفة الطاعن في النزاع

المطروح بأسباب سائغة تكفي لحمله ويضحى النعي بالقصور في التسبيب

والإخلال بُحق الدفاع على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفيض الطبعين.

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئامة أاسيد المستشار / محجد رافت نفساجي نائب رئيس المدكمة وعضوية السافة المستشارين / سحجد محجد طيطه ، سحجد بدر الدين توفيق ، شكري جمعه دسين و محجد محجود عبد اللطيف .



الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٥٥ القضائية :

(1) إيجار « إيجار الأماكن » . إثبات « عبء الأثبات » .

الطرد للغصب. إقامة المطعون ضدها الدليل على وجود الطاعن بالعين محل النزاع المملوكة لها . كاف لإثبات واقعه الغصب . إثبات أن وجودهما يستند إلى سبب قانوني يبرره . عبره على عاتقهما .

(٦) إثبات « الإقرار »

تضمن الدعوى جمله وقائع . عدم منازعة الطاعِن فى صحتها . جواز اعتباره مِثابة إقرار ضمنى بها .

(٣) حكم « تسبيبه » . بطلان الحكم « مالا يعد بطلان » .

بطلان إغفال الحكم دفاع للخصم غير مؤثر في قضائه . لايطلان .

(X) حکم « حجیة » . « قضاء مستعدل »

أحكام القضاء المستعجل . لا يحوز حجية أمام محكمة الموضوع .

(۵) حكم « تعبيبه » وعوس « الألتزام بالمصروفات » محكمة الموضوع .

تأبيد الحكم المطمون فيه قضاء الحكم الأبتدائي قضاته بالزام الطاعن بالمصروفات عن الدرجتين مؤداه. تأكيد الزامه بصروفات محكمة أول درجة ولا يعنى مطالبته بها مرتين.

١ - الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - خلوص المكان لمالكه فيكفى الشركة المطعون ضدها إثباتا لواقعه الغصب التي تقيم عليها دعواها أن تقيم الدليل على وجود الطاعن في العين محل النزاع المملوكة لها لينتقل بذلك عب، إثبات العكس على عائق الطاعن « المغتصب » بوصفه مدعيا خلاف الأصل ويثبت أن وجوده بالعين يستند إلى سبب قانوني يبرر ذلك .

٢ - المقرر أن الدعوى إذ تضمنت جمله وقائع لم ينازع الطاعن في صحتها أمام محكمة الموضوع فانه يجوز للمحكمة أن تعتبر عدم منازعته بمثابة التسليم والأقرار الضمني بها .

٣ - المقرر أن إغفال الحكم ذكر وجه دفاع إبداه الخصم لا يترتب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهريا ومؤثرا في النتيجه التي انتهى إليها ععني أن المحكمة لو بحثته لما أنتهت إلى هذه النتيجة .

٤ - المقرر أن أحكام القضاء المستعجل لا تحوز حجية أمام محكمة الموضوع

0 - لئن كان الحكم المطعون فيه قد أبد قضاء الحكم الأبتدائي وقضي بالزام الطاعن بالمصروفات عن الدرجتين إلا أن ذلك من الحكم لا يعدو أن يكون ترديدا وتأكيدا لقضاء الحكم الإبتدائي بالزامه بمصروفات محكمة أول درجة مما يمتنع معه مطالبته بها مرتبن .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكليه.

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق في أن الشركة المطعون ضدها أقامت على الطاعن الدعوي رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٣ مدنى أمام محكمة طنطا الأبتدائية « مأمورية المحلم الكبرى » طالبه الحكم بطرده من الشقة المبينه بالصحيفه وقالت في بيانها أن الطاعن يشغل هذه الشقة بسبب عمله لديها واذ أنتهت خدمته ببلوغه سن التقاعد في ١٩٨١/٣/١١ وأنذرته أكثر من مره بإخلائها ولم يستجب فأقامت الدعوى . حكمت المحكمة بالإخلاء . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٥١ لسنة ٣٣ ق طنطا وبتاريخ ١٩٨٤/١١/١٩ قضت المحكمة بتأبيد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الفساد في الإستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك بقول أنه قسك أمام محكمة الإستثناف بأن الشركة المطعون ضدها لم تقدم مستندات تفيد عمله لديها وشغله للشقه محل النزاع بسبب العمل ودليل إنتهاء عمله لديها وقيامها بإنذاره بالإخلاء . إلا أن الحكم أيد الحكم الإبتدائي بالإخلاء دون الرد على دفاعه ما يعيبه ويسترجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الأصل ~ وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة خلوص المكان لمالكه فسكفي الشركة المطعون ضدها إثباتا لواقعه الغصب التي تقيم عليها دعواها أن تقيم الدليل على وجود الطاعن في العين محل النزاع الملوكه لها لينتقل بذلك عب، إثبات العكس على عاتق الطاعن (المفتصب) بوصفه مدعيا خلاف الأصل ويثبت أن وجوده بالعين يستند إلى سبب قانوني ببرر ذلك والمقرر أيضا أن الدعوى إذا تضمنت جمله وقائع لم ينازع الطاعن في صحتها أمام محكمة الموضوع فأته يجوز للمحكمة أن تعتبر عدم منازعته بمثابة التسليم والإقرار الضمني بها لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن لم ينازع المطعون ضدها فيما استندت إليه في دعواها من أنه يشغل الشقه محل النزاع بسبب عمله لديها وأنها أنذرته بعد إنتهاء علاقه عمله بسبب بلرغه السن القانونية للمعاش بإخلاء الشقه فلم يستجب كما أنه لم يدع أن وجوده بالعين يستند إلى سبب قانوني وبقدم دليلا عليه أو بطلب وسيله لإثباته فأنه لا على الحكم المطعون فيه أن التفت عن دفاعه بأن المطعون ضدها لم تقدم المستندات المؤيده لدعواها وقضى بالإخلاء ويضحى النعي على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه لم يبحث ما أثاره من أنه سبق الحكم في ذات النزاع من القضاء المستعجل في الدعوى رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٢ مدني بندر المحله الكبرى بعدم الإختصاص كما أنه لم يرد على ما قسك به في صحيفة الإستئناف من أن الدعوى غير مقبوله لرفعها قبل الأوان مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

minimumminimumminimumminimumminimum. 344 وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر أن إغفال الحكم ذكر وجه دفاع أبداه الخصم لا يترتب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان هذا الدفاع جوهربأ ومؤثراً في النتيجة التي إنتهي إليها عِمني أن المحكمة لو بحثته لما إنتهت إلى هذه النتيجة . لما كان ذلك وكان المقرر أن أحكام القضاء المستعجل لا تحوز حجية أمام محكمة الموضوع وكان الثابت أيضاً أن الطاعن لم يبد أمام محكمة الموضوع دفعاً بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ولكن تمسك فقط بأنه لم يتم تدبير مسكن له بديلاً عن الشقة محل النزاع وكان لا يوجد في القانون ما يلزم الشركة المطعون ضدها بتدبير مسكن بديل له فإنه لا على الحكم المطعون فيه إن التفت عما أثاره سبق الحكم من القضاء المستعجل بعدم الإختصاص أو أنه لم يتم تدبير مسكن آخر بديلاً عن الشقة محل النزاع لأن هذا الدفاع غير مؤثر في قضاء الحكم ويضحي النعي على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك بقول أن الحكم الإبتدائي قضى بالزامه بالمصروفات وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأبيد الحكم الإبتدائي وبالزامه بالمصروفات عن الدرجتين فإنه يكون قد قضى بإلزامه بمصروفات أول درجة مرتين بما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إلخ هذا النعي غير مقبول ذلك أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه قد أبد قضاء الحكم الإبتدائي وقضى بالزام الطاعن بالمصروفات عن الدرجتين الاأن ذلك من الحكم - لا يعدو أن يكون ترديداً وتأكيداً لقضاد الحكم الابتدائي بإلزامه بمصروفات محكمة أول درجة مما يمتنع معه مطالبته بها مرتين ومن ثم فلا مصلحة له التمسك بهذا النعي ويضحى نعيه غير مقبول.

حلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السبد المستشار/ درويش عبد الهجيد نائب رئيس المحكمة ، ومعوية السادة المستشارين / صحمد عبد المتعم حافظ ، د . رفعت عبدالهجيد نائبس رئيس المحكمة ، محمد خيرس الجندس و صحمد شماوس .

445

الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥٣ القضائية :

(1) تقض « النصوم في الطعن » .. دعوي « التحذل في الدعوي » .

عدم إختصام زوجة مورث الطاعنين وإبنته أمام محكة الإستئناف بعد تعجيل الخصومة من الإنقطاع إلى أن صدر الحكم فينها . مؤداه . بقاؤهما خارجتين عن الخصومة التي صدر فيها الحكم . أثره عدم قبول إختصامهما في الطعن بالنقض المرفوع عن هذا الحكم .

(٢) إعلان « إعلان الطعن » . نقض . إستثناف ، بطلان ، دفوع ،

الإعلان في الموطن المختار ، حالتاء ، م ٢١٤ مراهعات ، الخصومة في الإستثناف . إستقلالها في إجراءات رفعها والسير فيها عن الخصومة أمام محكمة أول درجة ، أثره يطلان أحد إجراءاتها أو صحته ، لا أثر له على الأخرى ، مؤدى ذلك ، عدم تمسك الخصم أمام محكمة أول درجة يبطلان إعلامه بصحيفة الدعوى في موطئه المختار ، لا يحول دون تمسكم بيطلان إعلانه بصحيفة الإستئناف في موطئه المختار .

(٣) قانون « تغسير الغانون » ،

إعلان الخصم في الموطن المختار . إسنشنا - لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه إستناداً لحكمة التشريع. القول بأن مسلك وكيل الطاعنين في الدفاع عنهم - تقديم مذكرة في الأجل المحدد لحجز الدعرى للحكم - يفيد إتخاذهم مكتبه موطناً لهم في درجتي التقاضي عما يجيز لهم إعلائهم فيه بعسجيفة الإستناف . غير سائغ . أثره . بطلان الإعلان . ۱۳۳۱ جیست در این دیست سه ۱۰۰۰ در ۱۳۳۱ در ۱۳۳ در ۱۳ در ۱۳۳ در ۱۳۳ در ۱۳۳ در ۱۳ در ۱۳ در ۱۳۳ در ۱۳۳ در ۱۳۳ در ۱۳ در ۱۳ در ۱۳ در ۱۳۳ در ۱۳ (3) استئناف « اعلل الله ستئناف » اعتمار الله ستئناف کیان لیم یکن.

اعلان ، بطلان ،

ميعاد الثلاثة أشهر الواجب تكليف المستأنف عليه بالخضور قبل إنقضائها . ميعاد حضور . حضور المستأنف عليه بعد فوات هذا الميعاد لا يسقط حقه في التمسك بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن . م ٧٠ ، ٣٤٠ مرافعات . حضور الخصم من تلقاء نفسه أو بناء على . ورقة أخرى . لا يسقط حقه في التمسك بالبطلان . زرال البطلان المترتب على حضور الخصم بالجلسة أو إيداع مذكرة بدقاعه وفقاً للمادة ١٩٤ مرافعات . عدم سرياته على البطلان الناشئ عن عدم مراعاة المواعيد المقرر لرفع وإعلان الطعن في الأحكام.

(0) استئناف « اعتبار الاستئناف کان لے یکن » ، زجزئة .

عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور في الإستنناف خلال ميعاد الثلاثة أشهر . أثره إعتبار الإستثناف كأن لم يكن . م ٧٠ ، ٣٤٠ مرافعات لا محل لاعمال المادة ٢١٨ مرافعات . علة ذلك .

......

١ - المقرر أنه لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها إختصام من لم يكن طرفاً في الخصومة أمام محكمة الإستئناف . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيم أنه بعد وفاة مورث المطعون ضدهم الستم الأولين وتعجيل الخصومة أمام محكمة الإستئناف لم تختصم فيها زوجته وإبنته بإعتبارهما ومن ورثنه إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، ولذا فإنهما تظلان خارجتين عن الخصومة ولا تعتبران طرفأ في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم ، ولا يقبل إختصامهما في الطعن المرفوع عنه ، فلا يكون صحيحاً في القانون تعييب الطعن لعدم اختصامهما فيه .

٢ – مؤدي نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات أن إعلان الطعن في الموطن المختار لا يكون إلا في إحدى حالتين أولاهما إذا كان الموطن المختار للمطعون عليه مبيناً في ورقة إعلان الحكم . والثانية إذا كان المطعون عليه هو المدعى ولم بكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي . وفي غير هاتين الحالتين لا يصع إعلان الطعن في الموطن المختار لأن الأصل ~ وعلى ما جرى به نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة - أن يكون اعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه الأصلى ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين أعلنوا المطعون ضدهم الثلاثة الأخيرين بصحيفة الإستئناف في العقار رقم الكائن به مكتب محاميهم فسلكوا بذلك الطريق الصحيح في إعلان هذه الصحيفة حين وجهوه إلى المطعون ضدهم المذكورين في موطنهم المختار في غير الحالتين الواردتين على سبيل الإستثناء في المادة ٢١٤ من قائون الرافعات. فإن الإعلان بكون قد وقع باطلاً ، ولا يمنع من التمسك بهذا البطلان وإعمال مقتضاه في الدفع المبدى من المطعون ضدهم الثلاثة الأخيرين عدم تمسكهم أمام محكمة أول درجمبطلان إعلائهم بصحيفة إفتئاح الدعوي الموجه إليهم في ذات موطنهم المختار سالف الذكر ، ذلك بأن الخصومة في. الاستئناف تعتبر بالنظر إلى إجراءات رفعها والسير فيها مستقلة عن الخصومة المطروحة أمام محكمة أول درجة ومتميزة عنها ، فما يجرى على إحداها من بطلان أو صحة لا يكون له أثر على الأخرى ، ولذلك فإن النزول عن التمسك بسبب بطلان الإعلان الحاصل أماء محكمة أول درجة لا يحول دون غسك ذى الشأن ببطلان أعلانه بصحيفة الاستئناف .

٣ - لما كان نص الفقرة الأول من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات واضح العبارة في أن إعلان الطعن للخصم في الموطن المختار إن هو إلا إستثناء من الأصل في أن يكون هذا الإعلان لشخصه أو في موطنه الأصلي ، ويشترط لتحققه أن يكون هذا الخصم قد بين ذلك الموطن المختار في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الإستثناء لا يجوز التوسع فيه أوْ القياس عليه إستناداً لحكمة التشريع ، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن النص متى كان واضحاً جلى المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه فلا يجوز الخروج عليم بدعوى الإستهداء بالحكمة التي أملته لأن البحث في حكمة التشريح ودواعيه إلها يبكون عند غموض النص أو وجود لبس فيم ، ومن ثم قبلا يسبوغ من الطاعتين القول بأن مسلك وكيل المطعون ضدهم الثلاثة الأحبرين في الدفاء عنهم يفيد إتخاذهم مكتبه موطناً مختاراً لهم في يدرجتي التقاضي مما يجبز لهم إعلائهم فيه بصحيفة الإستثنناف إهنداء لحكمه التشريع ، لما في هذا القول من الخروج على الإستثناء المقرر بنص صريح واضح العبارة وإستحداث عن طريق التأويل لحكم مغاير لما يأت به النص . وينسني على ذلك أن إعلان الطاعنين بصحيفة إستئنافهم في مكتب المحامي الذي كان يمثل المطعون ضدهم المذكورين أمام محكمة أول درجة التي أصدرت الحكم المستأنف دون أن بعلنهم الأخبرين بهذا الحكم وبينوا في الإعلان مكتب هذا المحامي موطنأ مختارأ لهم يؤدى إلى بطلان إعلان صحيفة الإستئناف ، ولا يصحح هذا البطلان أن ينسب أولئك المطعون ضدهم ذات المحامي في الحضور أماء محكمة ثاني درجة في تاريخ لاحق لرقع هذا الاستئناف .

٤ - ميعاد الثلاثة أشهر المنصوص عليه في المدة ٧٠ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٤٠ الواردة في باب الإستئناف من هذا القانون هو ميعاد حضور بصريح النص، ويترتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد إعتباراً الإستئناف كأن لم يكن . فإذا فات هذا الميعاد ثم حضر المستأنف عليه الذي لم يتم إعلانه طبقاً للقانون فإن حضوره لا يسقط حقه في طلب توقيع الجزاء المنصوص عليه في هذه المادة . ولا يصح التحدي في هذا الخصوص بما نصت عليه المادة ١١٤ من قانون المرافعات من أن « بطلان صحف الدعاوي وإعلاتها وبطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن إليه في الجلسة أو بإيداع مذكرة بدفاعه » . لأن هذا النص وعلى ما جرى به قضا ، هذه المحكمة ~ يدل على أن حضور الخصم الذي يعنيه المشرع بسقوط الحق في التمسك بالبطلان هو ذلك الذي يتم بناء على إعلان الأوراق ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها. لحضوره دون الحضور الذي يتم في جلسة تالبة من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى فإنه لا يسقط الحق في التمسك بالبطلان ، إذ العلة من تقرير هذا المبدأ هي إعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى إليها بمقتضى الورقة الباطلة حقق المقصود منها ويعد تنازلاً من الخصم عن التمسك ببطلاتها . ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة أنفة الذكر لا تسرى على البطلان الناشئ عن عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع وإعلان الطعن في الأحكام . وإذ تمسك المطعون ضدهم الثلاثة الأخيرين ببطلان إعلاتهم بصحيفته في خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديمها في دفاعهم المقدمة لمحكمة الإستئناف ، وبعد فوات هذا الميعاد فاستجاب الحكم المطعون فيه لهم ملتزمأ في قضائه صحيح حكم القانون فإن التعي عليه يهذا السبب بكون على غير أساس.

٥ - مؤدي نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - التي يشري حكمها على الإستئناف إعمالاً للمادة ٢٤٠ من قانون المرافعات - أنه يجوز للمحكمة توقيع الجزاء المقرر بهذه المادة والحكم بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن اذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الإستئناف إلى قلم الكتاب وكان ذلك راجعاً إلى فعل المستأنف ، متى قسك المستأنف عليه بهذا الجزاء . وإذا تعدد المستأنف عليهم وجب أن يتم إعلان بالطعن في خلال هذا المبعاد ، ولا يعفى المستأنف من إلتزامه بذلك بالنسية إليهم جميعاً ما تقضى به المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في فقرتها الثانية من وجوب إختصام باقي الخصوم بعد فوات مبعاد الطعن بالنسبة إليهم في حالة رفع الطعن في المبعاد على أحد المحكوم لهم في موضوع غير قابل للتجزئة ، ذلك أن نص هذه المادة الما ينصب على ميعاد الطعن فيمده لمن قوته ، ولا شأن له بإجراءات ومراحل الطعن الأخرى ومنها أجراءات التكليف بالحضور . على خميع المحكوم لهم في الميعاد ولا يتم إعلانهم بصحيعه الاستئناف خلال الأجل المنصوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والم افعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلمة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسال الأوراق

تتحصل في أن مورث الطاعنين المرحوم أقام على مورث المطعون ضدهم السته الأولين المرحوم وباقى المطعون ضدهم الدعوى رقم ٨٤٧٥ لسنة ١٩٧١ مدنى جنوب القاهرة الأبتدائية سابقة القبد برقم ٤٧٧ لسنة ١٩٦٩ مدنى القاهرة الأبتدائية بطلب الحكم بتثبيت ملكيته للعقار المين بصحيفة الدعوى استنادا الي اكتسابه ملكية هذا العقار بالتقادم الطويل المدة وأن خصومه ينازعونه ملكيته إذ باع المطعون ضدهم الثلاثة الأخرين ذلك العقار إلى مورث المطعون ضدهم السته الأولين بعقد ابتدائي استصدر عقتضاه حكما قضي بصحته ونفاذه في الدعوى رقم ١٥٤٤ لسنة ١٩٦٧ مدني القاهرة الأبتدائية ندبت المحكمة خبيرا في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٣١ من يناير سنة ١٩٧٩ برفضها . إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ١٨٠٩ لسنة ٩٦ قضائية بصحيفة قدمت بتاريخ ١٩٧٩/٣/١٢ وأعلنت لشخص مورث المطعون ضدهم السته الأولين وإلى المطعون ضدهم الثلاثة الأخيرين في مكتب وكيلهم (.....) المحامي وإذ حجزت المحكمة الدعوى للحكم لجلسة ١٩٨٠/٦/٢٣ وصرحت للطرفين بتقديم مذكرات. قدم المطعون ضدهم الثلاثة الأخيرون مذكرة خلال الأجل المصرح به دفعوا فيها ببطلان إعلانهم بصحيفة الإستنتاف وبإعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تكليفهم بالحضور خلال ميعاد الثلاثة أشهر المقررة بنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات فاعادت المحكمة الدعوى إلى المرافعة ثم حكمت بتاريخ ٨ من مارس سنة ١٩٨٣ بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، فدفع المطعون ضدهم السته الأولون بعدم قبول الطع وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرة فيها التزمت النيابه رأيها . MEA وحيث إن مبنى الدفع المبدي من المطعون ضدهم السته الأول أن موضوع الطعن غير قابل للتجزئه عا كان يستوجب أختصام زوجة مورثهم وأبنته القاصر المشموله بوصاية المطعون ضده الأول ، كما فات على الطاعنين أن المطعون ضده السادس لا يؤال قاصرا وأنه كان يجب توجيه الطعن وإعلانه إلى شقيقه المطعون ضده الأول المرصى عليه وذلك يؤدي إلى عدم قبول الطعن وبطلاته.

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك بأن من المقرر أنه لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها أختصاء من لم يكن طرفا في الخصومه أمام محكمة الإستثناف . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه بعد وفاة مورث المطعون ضدهم الستبه الأولين وتعجيل الخصومة أمام محكمة الإستنناف لم تختصم فيها زوجنه وأينته باعتبارهما من ورثته إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، ولذا فإنهما تظلان خارجتين عن الخصومة ولا تعتبران طرفا في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم ، ولا يقبل إختصامها في الطعون المرفوع عنه ، فلا يكون صحيحا في القانون تعييب الطعن لعدم إختصامهما فيه ، كما لا يقبل من المطعون ضدهم السته الأولين تعييب الطعن لعدم توجيهم إلى الوصى على المطعون ضده السادس طالما لم يقدموا الدليل على أن هذا الأخير كان لا يزال وقت الطعن قاصراً ولم يبلغ أنذاك سن الرشد ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون في غير محله .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أنه رتب قضاء بقبول دفع المطعون ضدهم الثلاثة الأخيرين بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن على أن إعلائهم بصحيفة الإستئناف تم في موطنهم المختار في غير الحالتين المنصوص عليهما في المادة ٢١٤ من قانون المرافعات فوقع غير صحيح مما ترتب عليه عدم إعلانهم في خلال الثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الإستئناف ، هذا في حين أن الثابت من هذه الصحيفة أن هؤلاء المطعون ضدهم أعلنوا في العقار المبين بها مع المحامي بإعتباره موطنهم الأصلي وليس بوصفه محلا مختارا لهم وقد سبق اعلاتهم فمه بصحيفة إفتتاح الدعوى الأبتدائية وحضر هذا المحامي وباشر الخصومة أماء المحكمة الأبتدائية نبابة عنهم ولم يدفع بيطلان الاعلان ، لذلك فانهم قد اعتقدوا عند اعلان صحيفة الاستئناف أن الموطن الذكور هو الموطن الأصلى للمطعون ضدهم الثلاثة الأخيرين فتم إعلائهم فيه على هذا الأساس وبالتالي يكون الاعلان صحيحا ، خلافًا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه عا يعبيه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك بأن مؤدى نص المادة ٢١٤ من قانون المرافعات أن إعلان الطعن في الموطن المختار لا يكون إلا في إحدى حالتين أولاهما إذا كان الموطن المختار للمطعون عليه مبيناً في ورقة إعلان الحكم. والثانية إذا كان المطعون عليه والمدعى ولم يكن قد بين في صحيفة انساح الدعوى موطئه الأصلى . وفي غير هاتين الخالتين لا يصع إعلال الطعن في الموطن المختار لأن الأصل وعلى ما جزى به نص الفقرة الأولى من المادة المذكورة أن يكون إعلان الطعن لشخص الخصم أو في موطنه الأصلي ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين أعلنوا المطعون ضدهم الثلاثة الأخيريين بصحيفة الإستئناف في العقار رقم قسم الأزبكية الكائن به مكتب محاميهم فسلكوا بذلك الطريق الصحيح في إعلان هذه الصحيفة حين وجهوه إلى المطعون ضدهم المذكورين في موطنهم المختار في غير الحالتين الواردتين على سبيل الأستثناء في المادة ٢١٤ من قانون المرافعات فإن الإعلان يكون قد وقع باطلا ، ولا يمنع من التمسك بهذا البطلان وإعمال مقتضاه في الدقم المبدى من المطعون ضدهم الثلاثة الأخيرين عدم تمسكهم أمام محكمة أول درجة ببطلان إعلاتهم بصحيفة أفئتاح الدعوى الموجه إليهم في ذات موطنهم المختار سالف الذكر ، ذلك بأن الخصومة في الإستئناف تعتبر بالنظر إلى إجراءات رفعها والسير فيها مستقلة عن الخصومة المطروحة أمام محكمة أول درجة ومتميزة عنها ، فما يجري على إحداها من بطلان أو صحة لا بكون له أثر على الأخرى ، ولذلك فإن النزول عن التمسك بسبب من أسباب بطلان الإعلان الحاصل أمام محكمة أول درجة لا يحول دون تمسك ذي الشأن ببطلان إعلانه بصحيفة الإستثناف ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطمون فيه في هذا الصدد يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أنه طبقاً اللمادة ٢٠ من قانون المرافعات فانه لا يحكم بالبطلان إذا ثبت تحقق الغاية من الأجراء ، ولما كانت الحكمة التي ينعاها المشرع من جواز إعلان المطعون عليه Managaran and Ma بالطعن في الموطن المختار الذي بينه في ورقة إعلان الحكم طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢١٤ من هذا القانون هو التثبت من إتخاذ معلن الحكم موطنا مختارا له وأنه ظل قائما ولم يتغير بعد الحكم ، وكانت هذه المحكمة قد تحققت في إعلان المطعرن ضدهم الثلاثة الأخيرين بصحيفة الإستئناف في موطئهم المختار يما أقربه محاميهم أمام محكمة أول درجة بإتخاذ مكتبه موطنا مختارا لهم وبما ثبت بالأوراق من إستمرار تمثيله لهم أمام محكمة الإستنناف بدلالة المذكرة التي قدمها نيابة عنهم وتمسك فيها بالدفع ببطلان اعلان صحيفة الإستئناف والدفع بإعتبار الإستنناف كأن لم يكون وهو ما يغنى عما إشترطه المشرع في الفقرة الأولى من المادة ٢١٤ من قانون المرفعات لصحة اعلان الطعن الى المطعون عليه في موطنه المختار من قيامه بإعلان الحكم مبينا به هذا الموطن ، فلا يصح من بعد تحقق الغابة من الاجراء القضاء بالبطلان، وإذ قضى الحكم المطعون فيم على خلاف هذا النظ فانه بكون معيا .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك بأنه لما كان نص الفقرة الأولى من المادة ٢١٤ من قانون المرافعات واضح العبارة في أن إعلان الطعن للخصم في الموطن المختار إن هو إلا إستثناء من الأصل في أن يكون هذا الإعلان لشخصه أو في موطنه الأصلى ، ويشترط لتحققه أن يكون هذا الخصم قد بين ذلك الموطن المختار في ورقة إعلان الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الإستئناء لا يجوز الموطن المغتار في قضاء هذه الترسع فيه أو القياس عليه إستناداً لحكمه التشريع ، لما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن النص متى كان واضحا جلى المعنى قاطعا في الدلالة على الله منه فلا يجوز الخروج عليه بدعوى الإستهداء بالمحكمة التي أملته لأن البحث في

حكمة التشريع ودواعيه أنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، ومن ثم فلا يسوغ من الطاعنين القول بأن مسلك وكيل المطعون ضدهم الثلاثه الأخيرين في الدفاع عنهم يفيد اتخاذهم مكتبه موطنا مختارا لهم في درجتي التقاض ما يجبر لهم إعلاتهم فيه بصحيفة الإستئناف إهتداء بحكمة التشريع ، لما في هذا القول من الخروج على الإستثناء المقرر بنص صريع واضح العبارة واستحداث عن طريق التأويل لحكم مغاير لم يأت به النص . وينبني على ذلك أن إعلان الطاعنين صحيفة إستئنافهم في مكتب المحامي الذي كان يمثل المطعون ضدهم المذكورين أمام محكمة أول درجة التبي أصدرت الحكم المستأنف دون أن يعلنهم الأخمرون بهذا الحكم ويبينوا في الإعلان مكتب هذا المحامي موطنا مختارا لهم يؤدي إلى بطلان إعلان صحيفة الإستثناف ، ولا يصحح هذا البطلان أن ينيب أولئك المطعون ضدهم ذات المحامي في الحضور أمام محكمة ثاني درجة في تاريخ لاحق لرفع هذا الإستئناف ، وإذ كان الحكم المطعون فيم قد خلص إلى القضاء ببطلان ذلك الإعلان فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون، ويكون ما يثيره الطاعنون من نعى في هذا الخصوص على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أنه قضى بقبول دفع المطعون ضدهم الثلاثه الأخيرين ببطلان اعلانهم بصحيفة الإستناف في موطنهم المختار ودفعهم المؤسس عليه بإعتبار الإستنناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته خلال ثلاثة أشهر التالية لتقديمها ، مستندا في ذلك إلى أن حضور وكيل المطعون ضدهم المذكورين من تلبقاء نفسه في جلسة تالية للجلسة المحددة لنظر الإستئناف لايزول به البطلان ولا يسقط حقهم في التمسك به لأن حضور الخصوم الذي يزول به البطلان هر الذي يقع في الزمان والمكان المحددين لحضوره في ورقة الإعلان المشوب بالبطلان ، هذا في حين أن نص المادة ١٩٤ من قانون المرافعات جاء مطلقا ولم يشترط لزوال البطلان حضور المعان إليه أو تقديم مذكرة بدفاعه في نفس الجلسة المحددة بالإعلان الذي شابه العبب ، فيزول هذا البطلان إذا حضر الخصم أو قدم مذكرة بدفعه في أي جلسة ولو كانت تاليه للجلسة التي كلف فيها بالحضور بالاعلان المعبب وأبدى فيها الدفع ببطلاته وبناء على ذلك فإن تقديم المطعون ضدهم الثلاثة الأغيرين لمحكمة الإستثناف مذكرة دفاعهم التي تضمنت المطعون ضدهم الثلاثة الأغيرين لمحكمة الإستثناف مذكرة دفاعهم التي تضمنت المعهم بإعتبار الإستثناف كأن لم يكن من شأنه زوال البطلان خلافا لما إنتهى

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن ميعاد الثلاثة أشهر المنصوص عليه في المادة ٧٠٠ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٤٠ الواردة في باب الإستئناف من هذا القانون هو ميعاد حضور بصريح النص ويترتب على عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال هذا الميعاد بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن . فإذا فات هذا الميعاد ثم حضر المستأنف عليه لم يتم إعلائه طبقا للقانون فإن حضوره لا يسقط حقه في طلب توقيع الجزاء المنصوص عليه في هذه المادة . ولا يصع التحدي في هذا الخصوص بما نصت عليه المادة ١١٤ من قانون المرافعات من أن ه بطلان صحف الدعاوي وإعلائها ويطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الإعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة يزول بحضور المعلن إليه في الجلسة أو بايداع مذكرة بدفاعه ه . لأن هذا النص وعلى ما جرى به قضاد هذه المحكمة يدل على أن حضور الحصم

الذي يعنيه المشرع بسقوط الحق في التمسك بالبطلان هو ذلك الذي تتم بناء على إعلان الأوراق ذاتها في الزمان والمكان المعيينين فيها لحضوره دون الحضور الذي يتم في جلسة تاليه من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى فإنه لا يسقط الحق في التمسك بالبطلان ، إذ العلة من تقرير هذا المبدأ هي إعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعي إليها بمقتضى الورقة الباطلة حقق المقصود منها وبعد تنازلا من الخصم عن التمسك ببطلانها . ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة كذلك أن المادة آنفة الذكر لا تشرى على البطلان الناشئ من عدم مراعاة المواعيد المقررة لرفع وإعلان الطعن في الأحكام. وإذا تمسك المطعون ضدهم الثلاثة الأخيرون بيطلان إعلانهم بصحيفة الإستئناف وبجزاء إعتبار الإستئناف كأن لم يكن لعدم إعلاتهم بصحيفته في خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديمها في مذكرة دفاعهم المقدمة لمحكمة الاستئناف ، وبعد فوات هذا المبعاد فاستجاب الحكم المطعون فيه لهم ملتزما في قضائه صحيح حكم القانون ، فإن النعي عليه ا بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فسمه الخبطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن المشرع إذ أوجب في الفقرة الثانبة . من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات اختصام باقى المحكوم لهم ولو بعد فوات المبعاد في الطعن المرفوع على أحدهم في المبعاد إذا كان الحكم صادرا فئ موضوع غير قابل للتجزئه ، فمقتضى ذك أن المشرع لا يقيد في هذه الحالة الطاعن بميعاد إعلان صحيفة الطعن أسرة بعدم تقبيده بميعاد رفع الطعن إبتداء

وإنما يتعين عليه إختصام المطعون عليهم في الطعن إختصاما صحيحا ، ولما كان الحكم المطعون قيه قد قرر بأن موضوع الخصومة غير قابل للتجزئه فكان لزاما على محكمة الاستئناف أن تأمر بإعلان المطعون ضدهم الثلاثه الأخبرين بصحيفة الاستثناف أعلانا صحيحا دون القضاء بيطلان إعلائهم في الموطن المختار واعتمار الاستئناف كأن لم يكن أما وقد فات عليها ذلك فإن حكمها بكون معيبا .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك بأنه لما كان مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ - التي يسرى حكمها على الاستئناف إعمالا للمادة ٢٤٠ من قانون الرافعات أنه يجوز للمحكمة توقيع الجزاء المقرر بهذه المادة والحكم بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تقديم صحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب وكان ذلك راجعا إلى فعل المستأنف ، ومتى تمسك المستأنف عليه مهذا الجزاء . وإذا تعدد المستأنف عليهم وجب أن يتم إعلاتهم بالطعن في خلال هذا الميعاد ، ولايعفي المستأنف من التزامه بذلك بالنسبة إليهم جميعا ما تقضى بم المادة ٢١٨ من قبانون المرافعات في فقرتها الثنانية من وجوب إختصام باقي · الخصوم ولر بعد فرات مبعاد الطعن بالنسبة إليهم في حالة رقع الطعن في الميعاد على أحد المحكوم لهم في موضوع غير قابل للتجزئه ، ذلك أن نص المادة إنما ينصب على ميعاد الطعن فيمده لمن فوته ، ولاشأر له بإجراءات

ومراحل الطعن الأخرى ومنها إجراءات التكليف بالحضور. ومن ثم فلا ينظبق حكم المادة المذكوره على الحالة التى يرفع فيها الإستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد ولا يتم إعلائهم بصحيفة الإستئناف خلال الأجل المصنوص عليه في المادة ٧٠ من قانون المرافعات. وإذ التزم الحكم المطعون فيه في قضائه هذا النظر فإنه يكون صحيحا ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس.

رلما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / على السعدتين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سحمد فؤاد شرباش ، سحمد عبد البر حسين نائبي رئيس المحكمة ، خلف فتح الباب و المام نوار .

440

الطعن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٣ القضائية

(۲ ، ۱) عقد « العقبود الإجارية » .

 العقود الإدارية . لم يعرفها القانون أو يبين خصائصها . وجوب الرجوع إلى خصوص العقد ذانه لإعطانه الوصف القانوني الصحيح بإعتباره عقدا إداريا أو مدنيا .

(٢) العقود الإدارية . ماهيتها .

۱ - أنه وان لم يعرف القانون العقود الإدارية ولم يبين الخصائص التي يميزها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها لحصائتها وصيائتها من تعرض السلطة القضائية لها بالتعطيل أو بالتأويل إلا أن إعطاء العقود التي تبرمها جهات الإدارة وصفها القانون الصحيح بإعتبارها عقود إدارية أو مدنية يتم على هدى ما يجرى تحصيله منها ويكون مطابقا للحكمة من إبرامها .

٢ - العقود التي تكون الدولة أو إحدى الجهات التابعة لها طرفا فيها لا
 تعتبر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عقوداً إدارية إلا إذا إتصلت بتنظيم
 مرفق عام أو تسبيره وأظهر الشخص المعنوى نيته في الأخذ بأحكام القانون

العام بتضمنه شروطاً إستثنائية عبر مألوفة في القانون الخاص أو يحيل فيه الى اللوائج القائمة ، كأن يتضمن إمتيازات للإدارة لا يمكن أن يتمتع بها المتعاقد الآخر أو يخول المتعاقد مع الأدارة سلطات إستثنائية في مواجهة الغبر .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والم افعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن إستوقى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوران تتحصل في أن الطاعنة أقامت على المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٤٨٩ سنة ١٩٨٣ أمام محكمة شبين الكوم الأبتدائية طالبة الحكم أولا بصفة مستعجلة بإيقاف قرار المحافظ بالإعلان عن تأجير برج المنوفية ثانياً بأحقيتها في إستنجار البرج المذكور بذات شروط العقد إعتبارا من ١٩٨٣/٨/١٥ وحتى يتم لها إسترداد ميلغ ٨٣٦٧٢ جنيه ، وقالت بيانا لدعواها أنها درجت منذ انشاء هذا البرج في سنة ١٩٦٧ على إستغلالة بإجارات متنالية حتى ١٩٧٨ ولما قاربت مدة التجديد الأخيرة نهايتها عرضت على رئيس مجلس مدينة قريسنا « المطعون ضده الثاني » استئجار البرج طبقا للأسس والمبادي، التي تضمنها قرار محافظ. القاهرة رقما ٤ لسنة ١٩٧٧ ، ١١ لسنة ١٩٧٧ بشأن « كازنبوهات » العاصمة وتنفيذ إنشآت وتعديلات فيه تؤول إلى المحافظة بعد إستهلاك تكاليفها من الأجرة ولما قبل المطعون ضدهم ذلك وقامت بتنفيذ هذه الأعمال وفقا لشروط إدارة هيئة المشروعات بالمحافظة والمطعون ضدها الثالثة ي وتكلفت الإنشأت والتعديلات مبلغ ٧٤٧, ٨٣٦٧٢ جنيه ثم تحرر عقد الإيجار لمدة خمس سنوات تبدأ من ١٩٧٨/٨/١٥ نظير أجرة شهرية مقدارها ٢٧٠٣ جنيه قابلة للتجديد مدة محاثلة بنفس القيمة الأبجارية وحتى إسترداد تكاليف المنشآت غير إنها فوجئت بالتنبية عليها في ١٩٨٣/٢/١٠ بعدم رغبة المؤجرة في تجديد العقد وبأنها ستقوم بالإعلان عن مزايدة لتأجير البرج ولما كان لا يحق للمطعون ضدهم إنهاء العقد فقد أقامت الدعوى دفع المطعون ضدهم يعدم إختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى لتعلق المنازعة بعقد اداري. قضت المحكمة برفض الدفع وبإيقاف المزاد وبأحقية الطاعنة في الإستمرار في استئجار البرج حتى تسترد مبلغ ٨٣٦٧٢ جنبه إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئنافين رقمي ٢٣٠ ، ٢٣٠ لسنة ١٦ ق طنطا « مأمورية شبين الكوم » حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم إختصاص المحكمة ولانيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري المختصة ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النبابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن - عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أن العقد محل الدعوى نظم علاقة إيجارية عادية عن مكان معد لاستغلال تجارى ، ذلك أن جهة الإدارة لم تظهر نيتها في الأخذ بأحكام القانون العام بتضمينه شروطا إستثنائية غير مألوفة في عقود القانون الحاص ، وأن العزامها بعمل إنشآت وتعديدلات في العين المؤجرة وخصم تكاليف تلك الأعمال من الأجرة خلال مدة الأجارة وزيادة الأجرة عند تجديد العقد وفق ما يقضى به قرار محافظ القاهرة رقما ٤ لسنة ١٩٧٧ وجراعاة أحكام

التسنين واللوائع والتعليمات المتعلقة بالسياحة هي شروط مصدرها إرادة المتعاقدين واللوائع والتعليمات المتعلقة بالسياحة هي شروط مصدرها إرادة المتعاقدين هذا إلي أن العقد لم يحل على الوضع القانوني « لكازينوهات » العاصمة الملحقة بالأملاك العامة غير أن الحكم المطعون فيه إعتبرها شروطا إستثنائية وأقام على ذلك قضا « بأعتبار العقد محل الدعوى عقداً إداريا يخرج عن ولاية جهة القضاء العادى .

وحيث إن هذا النعى في محلة ، ذلك أنه وإن لم يعرف القانون العقود الإدارية ولم ببين الخصائص التي قيزها والتي بهتدي بها في القول يتوافر الشروط اللازمة لها لحصائتها وصيانتها من تعرض السلطة القضائية لها بالتعطيل أو بالتأويل ، إلا أن أعطاء العقود التي تبرمها جهات الإدارة وصفها القانوني الصحيح بإعتبارها عقودا إدارية أو مدنية يتم على هدى ما مجرى تحصيله منها ويكون مطابقا للمحكمة من إبرامها ولما كانت العقود التي تكون الدولة أو إحدى الجهات التابعة لها طرفا فيها لا تعتبر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عقودا إدارية إلا إذا تعلقت بتنظيم مرفق عام أو بتسبيره وأظهر الشخص المعنوى نيته في الأخذ بأحكام القانون العام بتضمينه شروطا إستثنائية غير مألوفة في القانون الخاص أو يحيل فيه إلى اللوائح القائمة ، كأن يتضمن إمتيازات للإدارة لا يمكن أن يتستع بها المتعاقد الآخر ، أو يخول المتعاقد مع الإدارة سلطات استثنائية في مواجهة الغير ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المِن المؤجرة ليست من الأملاك العامة ، وخلا العقد محل الدعوى من النص على شروط إستثنائية أو الإحالة إلى لوائح تنضمن هذه الشروط وكان إلتزام الطاعنة فيه بتنفيذ إنشاءات وتصديلات تخصم تكاليفها من الأجرز ، وقبولها زيادة عند الأجرة تجديد العقد بالنسبة التي جرى النص عليها في قراري and the contraction of the contr محافظ القاهرة رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ ، ١١ لسبّة ١٩٧٧ تعضيئتة شروط اتفاقية تقهمت بها الطاعنة وتم الاتفاق عليها ولم تفرضها جهة الادارة باعتبارها سلطة عامة ، وقد كفلت للطرفين حقوقا متكافئة ، فكان للطاعنة مقابل ما التزمت به ، الحق في تجديد العقد وخصم تكاليف التنفيذ المشار إليها ومثلها تجرى به عقود القانون الخاص ، وكان الإلتزام براعاة أحكام القوانين واللوائح وتعليمات السياحة عايقع على عائق كل مستغل لمحل بلا حاجة إلى نص في العقد بإعتباره من المخاطبين بأحكام تلك القوانين واللوائح والتعليمات ، فإن العقد محل الدعوى يفقد ركنا جوهريا من أركانه كعقد إداري ويخرج بالتالي عن دائرة العقود الادارية ، وإذ كان الوصف الذي أسيفه الحكم على العقد المشار السم بأنه عقد إداري ، يخالف الوصف الصحيح على ما سلف بيانه ، وإذ أقام قضاه بعدم إختصاص المحكمة ولاثيا بنظر الدعوى على هذا الوصف الخاطيء فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون با يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة ليحث ما جاوز ذلك من أسباب الطعن .

mmmmm.

حلسة ١٧ سن ديسمبر سنة ١٩٨٩

777

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٥ القضائية : ~

(ا) إيجار « إيجار الأماكن » « الإخلاء لل ساءة الل ستعمال » . دموس .

الحكم بالإخلاء لإساء الإستعمال بإحدى الطرق المنصوص عليها في المبادة ١٨٨ د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨٨ - شرطه - صدور حكم قضائي نهائي قاطع في ثبوت إساءة الإستعمال . الحكم الصادر في دعوى إثبات الحالة لا يعد كذلك - علة ذلك . دعوى إثبات الحالة . ما هيتها .

(٢) إيجبار « إيجار الأصاكبن » « اسبباب الإنبال » ، النضرر . «إثبات» طبيرة الإثبات – قانون « القانون الواجب التطبيق » .

وجوب صدور حكم نهائي لإثبات الإستعمال الضار بسلامة المبنى أو بالصحة أو المقلق للراحة أو المنافي للأداب العامة - إعتباره وسيلة إثبات - مزداه عدم إشتراط توافرها قبل رفع الدعوى - كفاية توافرها أثناء نظرها وقبل المكم فيها .

......

اذ كان القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد نص فى مادته الثامنة عشر من أنه لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : (د) إذا ثبت بحكم قضائى نهائى أن المستأجر إستعمل المكان المؤجر أو سمح بإستعماله بطريقه مقلقة للراحة أو ضارة

بسيلامة الميتي أو بالصحة العامة أو في أغراض منافية للآداب العامة فإنه يشترط لجواز الحكم بإخلاء المكان المؤجر لإساءة إستعماله بإحدى الطرق المنصوص عليها في تلك الفقرة أن بصدر حكم قضائي قاطع في ثبوت هذه الإساءة في الإستعمال فتكون له حجية الأمر القضى فيما قطع فيه أمام محكمة الموضوع عند نظر الإخلاء ، ولا يعد من هذا القبيل الحكم الصادر في دعوى إثبات الحالة وهي دعوى إجراءات وقتية تحفظية يقوم بها صاحبها للمحافظة على حقه قبل الغير لتكون له سنداً بتقدم به أمام محكمة الموضوع عند الفصل في أصل الحِق ، وعلى ذلك فإن الحكم الذي يصدر فيها هو حكم وقتى لا يحسم النزاع ولا يُتأثير له على الموضوع عند نظر الدعوى أو أصل الحق ولا يجوز أمامها قوة الشيء المقضى فيه .

٢ - صدور حكم قضائي نهائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -هو وسيلة الإثبات القبانونية الوحيدة لواقعة الاستعمال الضار بسلامة المبني أو بالصحة العامة أو المقلقة للراحة أو المنافية للآداب العامة التي تطلبها المشرع في الغرض القانوني سالف الذكر ، ولكونه وسيلة إثبات فإنه لا يشترط توافرها قبل رفع الدعوى وإنما يكفي أن تتوافر أثناء نظرها وقبل صدور حكم فيها .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقزر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استدفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع – على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق –
تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٨٨ منة ٨٢ أمام
محكمة السويس الابتدائية بطلب الحكم باخلاء الشقة المبينة بالصحيفة وعقد
الإيجار المؤرخ ١٩٧٥/٧/١ وتسليمها إليه وقال بيانا للدعوى أن المطعون ضده
الأول إستأجر هذه الشقة وقد تركها للمطعون ضده الثاني فأحدث بها تلفيات
ثبتت بالمحضر رقم ٢٧٧ سنة ٨٦ إدارى السويس فأقام دعواه – حكمت
المحكمة برفض الدعوى – إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستنتاف
الإسماعيلية – مأمورية السويس – برقم ١٧٠ لسنة ٦٦ – بتاريخ ١٩٨٥/١/٧
حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف – طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض ، قدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن – عرض الطمن على
المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله والقصور في التسبيب والقساد في الإستدلال، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم القضائي النهائي المثبت للضرر الذي إستازمه نص الفقرة من المادة ١٩ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ هو دليل إثبات وليس شرطا لقبول دعبوى الإخلاء وقد قدم لمحكمة الإستئناف الحكم رقم ١٤٣٣ سنة ٨٣ مستعجل السويس المثبت للضرر ودليل نهائيته إلا أنها المتعتب عنه على سند من أن هذا الحكم - يجب أن يصدر قبل ونع الدعوى.

وحيث إن هذا النعى فى جملته مردود ، ذلك أنه لما كان القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد نص فى صادته الثامنة عشرة مع أنه لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآتيه (د) إذا ثبت يحكم قضائى نهائى أن المستأجر إستعمال المكان المؤجر أو سعع بإستعماله يطريقه مقلقه للراحة أوضاره بسلامة

المبنر, أو بالصحة العامة أو في أغراض - منافيه للأداب العامة فإنه يشترط لجراز الحكم بإخلاء المكان المؤجر لإساء إستعماله بإحدى الطرق المنصوص عليها في تلك الفقرة أن يصدر حكم قضائي نهائي قاطع في ثبوت هذه الاساءة وفي الإستعمال فتكون له حجيه الأمر المقضى فيما قطع فيه أمام محكمة الموضوع عند نظر طلب الإخلاء ، ولا يعد من هذا القبيل الحكم الصادر في دعوى إثبات الحالة وهي دعوى إجراءات وقتيه تحفظيه يقوم بها صاحبها للمحافظة على حقه قبل الغير لتكون له سندا يتقدم به أمام محكمة الموضوع عند الفصل في أصل الحق ، وعلى ذلك فإن الحكم الذي يصدر فيها هو حكم وقتى لا يحسم النزاع ولا تأثير له على الموضوع عند نظر الدعوى أو أصل الحق ولايجوز أمامها قوة الشيء المقضى قيم ، على أن صدور حكم قضائي نهائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو وسيله الإثبات القانونية الوحيدة لواقعة الإستعمال الضار بسلامة المبنى أو بالصحة أو المقلقه للراحة أو المنافيه للأداب العامة التي تطلبها المشرع في الغرض القانوني سالف الذكر ، ولكونه وسيبله اثبات فإنه لا يشترط توافرها قبل رفع الدعنوى وإنما يكفى أن تتوافر أثناء نظرها وقبل صدور حكم نهائي وإذ انتهى الحكم المطمون فيه إلى رفض طلب إخلاء الشقه محل النزاع للسبب المنصوص عليه في الفقرة د ق من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لعدم ثيوت الضرر بحكم قضائي نهائي ولم يعول على الحكم الصادر في دعوى إثبات الحالة رقم ١٤٣ سنة ٨٣ مستعجل السويس فإنه يكون صحيحا في النتيجة التي انتهى إليها ، ولا يعببه ما قرره في أسيابه من وجوب صدور الحكم المثبت للضرر قبل رفع الدعسوي ، لأن لمحكمة النقض أن تصبح هذه الأسباب دون أن تنقضه ، ويكون النعي عليه بأسباب الطعن على غير أساس.

ولما تقدم يتعين رفض الطمن .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئزاسة السيد المستشار / جرجس أسدق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين سخمد فتندس الجمهورس ، عبد الحميد الشافعس نائبس رئيس المحكمة / ، سحمود الخضيرس وابراميم الطويلة .



الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥٧ القضائية : -

(٢،١) تنفيذ ، بيع

(١) متى كان النزاع ليس إعتراضا على شروط البيع أو نفيا لاجراءاته واغا يتعلق بالحق المتحلق بالحق المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد المتحدد الذي يجرى التنفيذ إقتضاء له ، فإنه يكون للحائز في أية حالة تكون عليها الإجراءات أن يطلب بدعوى أصلية إنقضاء هذه الإجراءات لأنقضاء دين طالب التنفيذ . عدم تقيده في ذلك بالمحدد المتصوص عليه في المادة ٢٧٤ مرافعات .

(٢) لمشترى العقار المرهون المحال عليه بالدين أن يتمسك قبل الدائن المرتهن بإنقضاء الرهن تبعا للوفاء بالدين وفقا للمادة ٣٣٠ مدنى قبول الدائن للحواله صراحةً أو ضمناً يغنى عن إعلاته بها رسميا . م ٣٣٧ مدنى .

١ - لما كان النزاع المطروح ليس إعتراضا على شروط البيع أو نفيا على الجراء المهورة البيع أو نفيا على إجراء المهورة يتعلق بالحق الموضوعي الذي يجزى التنفيذ إقتضاء له ، فانه يكون للحائز وفي أية حالة تكون عليها الإجراءات أن يطلب بدعوى أصلية إنقضاء هذه الإجراءات لإنقضاء دين طالب التنفيذ دون أن يتقيد في ذلك بالميعاة المنصوص عليه في المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات ، ولذ التزم المكم المطون فيه هذا النظر فاته يكون صحيحا .

٧ - لما كان لمسترى العقار المرهن المحال عليه بالدين - وعلى ما جرى به
 قضاء هذه المحكمة - أن يتمسك قبل الدائن المرتهن بانقضاء الرهن تبعا للوفاء
 يالدين اعسالا للحق المحول له وفقا للمادة ٣٢٠ من القانون المدنى ، وكان قبول

الدائن للحواله يغني عن إعلانه بها رسميا على نحو ما نص عليه بالمادة ٣٢٢ من ذات القانون وهذا القبول كما يكون صريحا فمن الجائز أن يكون ضمنيا كما لو صدر من الدائن أي تعبير عن الإرادة بدل على رضائه بالحواله .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المرحوم..... وباقي المطعون عليهم - من الخامسة الي السابعة والمطعون عليه الأخير - أقاموا الدعوى رقم ٧٣٠٩ سنة ١٩٧٩ مدني شمال القاهرة الإبتدائية ضد البنك الطاعن والمطعون عليه الأخير طالبين الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ إجراءات التنفيذ العقاري المتخذ من البنك العقاري في الدعوى رقم ٩٣ سنة ١٩٧٧ بيوع مصر الجديدة ببراءة ذمتهم من الدين المتخذ بشأنه إجراءات التنفيذ ومقداره ٩٩٩٥٤ ، ٥١ جنيه وشطب الرهن الرسمي الصادر لصالح الطاعن والزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، وقالوا بيانا لذلك أن مورثيهم اشتريا العقار المبين بالأوراق من السيده برجب عقد بيع مسجل برقم ١١٨٤ بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٧ توثيق القاهرة لقاء ثمن مقداره ٢٠٠٠٠ جنيه ونص في العقد على التزام المشتريين بسداد مبلغ ٦٠٠٠ جنيه ديناً للطاعن على أقساط سنويه لمدة خمسة عشر سنه يستحق أولها بتاريخ ١٩٥٣/١/١ . ونفادأ للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الصادر بفرض الحراسة على مورثيهم تولت الحراسة إدارة عملكاتهم الا أنها لم تقم بسداد الأقساط المستحقة للطاعن كما أن الاخبر لم يطالب بسدادها ، واثر الافراج عن ممتلكات مورثيهم بالقرارين رقمي

٤٥ ، ٤٦ لسنة ١٩٧٦ أخطرهم الطاعن بتاريخ ١٩٧٦/٤/٣٠ بوجوب سداد الأقساط المتأخرة والفوائد والمصاريف إعتباراً من تاريخ إستحقاق أخر قسط سدد في عام ١٩٥٩ ، وقد رفض البنك عرضهم سداد مبلغ ١٩٩٥٤ ، ٥١ جنبه الذي أعتدت به الحراسة في قراري التخلي والإفراج عن ممتلكات مورثيهم مع إعفائهم من فوائد التأخير إقتضاء لنص المادة ١٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ - وتمسك بدفع باقي الدين محملا بالفوائد والمصاريف ثم أوقع حجزاً إداريا على ما للمدين لدى الغير تحت يدى مستأجري العقار الضامن للقرض وأستولي منهم على ربعه ، كما باشر إجراءات بيع العقار في دعوي البيوع رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٧ مصر الجديدة ، ورغم أنهم والحراسة العامة اقتسما سداد مبلغ ٥٨٠ ٩.٩٥٤ عا يبرىء ذمتهم من دين القرض إلا أن البنك تمسك بسداد الفوائد واستنصر في أجراءات التنفيذ العقاري مما ترتب عليه الإضرار بهم فأقاموا الدعوى ، وبتاريخ ١٩٨١/٦/٢٢ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى واحالتها الى قاضي التنفيذ بمحكمة مصر الجديدة فقيدت لديها برقم ٣١٦ سنة ١٩٨١ تنفيذ مصر الجديدة ، وبتاريخ ١٩٨٢/١/٢٨ حكمت المحكمة ببراء ذمة المطعون عليهم من مبلغ ٩,٩٥٤ منيه وشطب الرهن الرسمي الصادر لصالح الطاعن ويوقف اجراءات التنفيذ العقاري المتخذه من البنك الطاعن في الدعوي رقم ٩٣ سنة ١٩٧٧ بيوع مصر الجديدة ورفض طلب التصويض . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٢٨٣ سنة ٩٩ ق ، ويشاريخ ١٩٨٤/١/٦ حكمت المحكمة بندب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لبيان مقدار الدين وسببه والمتبقى منه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥ بتأبيد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النبابة مذكرة أبدت فينها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها . وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بسقوط حق المطعون عليهم في رفع الدعوى لعدم إبدائها بطريق الإعتراض على قائمة شروط البيع عملاً بنص المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى على خلاف هذا النظر عا يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان النزاع المطروح ليس إعتراضاً على شروط البيع أو نعيا على إجراءاته وإنما يتعلق بالحق الموضوعي الذي يجري التنفيذ إنقضاء له ، فإنه بكون للحائز وفي أبة حالة تكون عليها . الإجراءات أي يطلب بدعوي أصلبة إنقضاء هذه الإجراءات لإنقضاء دين طالب لتنفيذ دون أن يتقيد في ذلك بالمعباد المنصوص عليه في المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون صحيحاً ويكون النعى على غير أساس.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بباقي أسياب الطعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاء على أن الطاعن أقر حوالة الدين المضمون بالعقار المرهون ~ إلى مورثي المطعون عليهم عدا الأخير بقبوله سدادهما له مبلغ ٨٩٠,١٦٠ جنيه من قيمة الدين قبل فرض الحراسة ورتب على ذلك اعفاء المطعون عليهم من القوائد التأخيرية عند عدم سداد أقساط الدين في الميعاد المتفق عليه في عقد القرض عملا بنص المادة ١٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ في شأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة ، في حين أنه لم يحصل سداد لهذا المبلغ من المطعون عليهم أو مورثيهم وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان لمسترى العقار المرهون المحال عليه بالدين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المعكمة - أنْ يتمسك قبل الدائن بإنقضاء الرهن تيما للوفاء بالدين إعمالا للحق المخول له وفقا للمادة ٣٧٠ من القانون المدنى ، وكان قبول الدائن للحواله يغنى عن اعلانه بها رسميا على تعو ما نص عليه بالمانة و ٣٢٧ من ذات القانون وهذا القبول كما يكون صويحا قمن الجائز أن يكون ضمنها كما لو صدر من الدائن أي تعبير عن الإرادة يدل رضائه بالحواله ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء، يقيول الطاعن الدائن المرتهن - لحوالة دينه قبل مدينه الأصلي إلى مورثي المطعرن عليهم على قبوله أن « البنك - الطاعن ... قبل من المورثين المذكبورين سهاد مبلغ ٨٠٩,١٠٦ جنيه من أقساط القرض قبل فرض الحراسه على أموالهما وهذا المبلغ عشل الغرق بين قيمة القرض وقدره سته ألاف جنيه وما إنتهي النبيس الى أنه تبقى من قيمة القرض في ذمتها بعد رفع الحراسة عنها ومقداوه ١٠٩٠٩٥١ جنيه ، وهذا المبلغ الاخير هو الذي إنتهت لجنة تحقيق الديون بالحواسة العامة الى مديونية مورثي المستأنف عليهم للبنك المستأنف به ، وقيام هورثي المستأنف ضدهم بهذا السداد عِثل إخطاراً رسميا للبنك الستأنف بحوالة الدين ، وقد قبل البنك هذه الحوالة بقبوله السداد دون إعتراض منه » ورتب الحكم على ذلك إعفاء المطعون عليهم من الفوائد التأخيريه عن دين القرض عملا بنص المادة ١٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ عِقولة أنهم - وبعد قبول الطاعن لحوالة الدين أصبحوا المدينين الاصليين به ، اذ كان ذلك وكان ما قرره الحكم المطعون فيه من سداد مورثي المطعون عليهم لمبلغ ٨٠٩,١٠٦ جنيه لم يقم عليه دليل بالأوراق ولم يفصح الحكم عن المصدر الذي أستقى منه ذلك ، كما لم يبين وجه إستدلاله على حصول هذا السداد وقبول البنك للحواله رغم أنه رتب على ذلك اعفاء المطعون عليهم من الفوائد التأخيرية المستحقة عن عدم سداد باقي الدين في مواعيد إستحقاقه وفقا للمادة ١٥ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ حلت الا من المرده الحكم بدوناته من أن البنك الطاعن قبل تأجيل سداد الدين مستدلا على ذلك بعدم المطالبه ببعض الأقساط قبل فرض الحراسة هو إستدلال غير سائغ إذ أن تقاعس الطاعن عن عدم المطالبة بسداد الأقساط لا يصلح دليلا على قبول البنك تأجيل السداد . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون

......

لبحث باقى أسياب الطعن

معيها بالقصور في التسبيب والفساد في الإستدلال عا يوجب نقضه دون حاجة

طسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٩



الطعن رقم ٢٧٣٦ لسنة ٥٧ القضائية :

حراسة . محكمة القيم ، إذتصاص ،

إختصاص محكمة القيم بالفصل في دعاوى فرض الحراسة مؤدى ذلك عدم إختصاصها بالدعاوى المتعلقة بالأموال التي لا تشملها الحراسة . عدم إشتمال الحراسة على أي مال تصرف فيه الخاضع إلى الغير ولو لم يكن قد سجل متى كان قد نفذ أو كان ثابت التاريخ قبل منع التصرف في المسال . م ١٨ ق ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب .

١ - لما كانت المادة ٣٤ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حماية القيم من العيب تنهى على أن تختص محكمة القيم دون غيرها أولا: ثانيا : كافة إختصاصات المحكمة النصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب المقرره بالقانون المذكور وكانت هذه المحكمة تختص وفقاً للمادة العاشرة من القانون الأخير بالفصل في دعاوى فرض الحراسة ومن ثم يخرج عن إختصاصها الدعاوى المتعلقه بالأموال التي لا تشملها الحراسة . لما كان ذلك وكانت المادة ١٨ من ذات القانون تنص على أن وكذلك لا تشمل الحراسة أي مال تصرف فيه المخاضع إلى الغير ولو لم يكن قد سجل متى كان هذا التصرف قد نفذ أو كان ثابت التاريخ قبل منع التصرف في المال . يدل على أن المشرع إشترط للاعتداد بالتصرف الصادر من الخاضع في هذه الحالة توافر أحد أمرين أن يكون التصرف قد نفذ أو أن يكون التصرف .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقعة وبعد المداولة.

وحيث إن الطعن استوفي أوضاعه الشكلم.

وحبث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطمعون عليمه الأول (بنك عمان المحدود .) أقام الدعموي رقم ٥١٩٨ لسنة ١٩٨٣ مدنى الاسكندرية الإبتدائية عن نفسه ويصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر وأولاده البلغ وباقى المطعون عليهم بطلب الحكم بسريان ونفاذ التوكيل الرسمي العام رقم ٥٧٣٨ (أ) سنة ١٩٨٢ توثيق الأسكندرية وإعتبار قبرار إلغائه الموثق بكتب توثيق الاسكندرية تحت رقم ٥٥٧٢ (ج) في ١٩٨٣/٦/٢٦ كأن لم يكن مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لدعواه إنه أبرم في ١٩٨٢/١١/١٣ مع عن نفسه وبصفته الشريك المتضامن والمدير المسئول لشركة لإستيراد وتجاره الأخشاب إتفاقا على إعاده جدوله ديونه قبل البنك مع ترتيب رهن عقارى لصالحه على العقارات المبينه بالإتفاق ضمانا جزئيا لدين البنك وبتاريخ ٤٤/١١/٢٤ أصدر المذكور توكيلا رسميا عاما برقم ٥٧٣٨ (أ) سنة ١٩٨٢ الاسكندرية لمحامى البنك المباشر إجراءات الرهن والتوقيع على عقده الرسمى النهائي لصالح البنك ونفاذا لذلك تقدم وكلاؤه إلى الشهر العقاري بطلب الرهن العقاري رقم ٢٤٦ في ١٩٨٢/١٢/١١ إلا أن البنك فوجس، في ١٩٨٣/٧/٢٠ بانذار موجه إليه من المدينين متضمنا إلغاء التوكيل الرسمي سالف الذكر ، إلا أن البنك تمسك مخالفة ذلك لنص الفقرة الثانيه من المادة ٧١٥ من القانون المدنى وأقام الدعوي . وبالجلسة قرر الحاضر عن المدعى عليهم بفرض الحراسه عليهم بعد رفع الدعوى . أختصم البنك المدعى الطاعنين ووجه البهما

ذات الطلبات الوارده بصحيفة الدعوى - دفع الطاعنان بعدم إختصاص المحكمة ولاتيا بنظر الدعوي - وبتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدقع بعدم الإختبصاص وبسريان ونفاذ التوكيل الرسمي العام رقم ٥٧٣٨ (أ) سنة ١٩٨٢ توثيق الاسكندرية والنفاء المحبرر المسوئسق بحكتب توثيسق الاسكندرية برقم ٥٥٧٢ (ح) في ١٩٨٣/٦/٢٦ المتضمن إنهاء الوكاله واعتباره كأن لم يكن - إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ١١٠٢ سنة ٤٦ ق الإسكندرية وبتاريخ ١٩٨٧/٦/١١ حكمت محكمة الاستئناف بتأبيد الحكم المستأنف - طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النبابة مذكره أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التنزمت السابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من ثلاثة أوجه ينعي الطاعنان بها على الحكم مخالفه القانون والخطأ في تطبيقه وفي ببان ذلك يقولان إنها دفعا بعدم إختصاص القضاء العادي ولائيا بنظر النزاع لانعقاد الإختصاص به لمحكمة القيم لأنه من المنازعات الناشئه عن فرض الحراسه التي كانت تختص بها المحكمة المشكله وفقا للمادة العاشرة من القانبون رقم ٣٤ سنية ١٩٧١ ، كما طلبا من المحكمة وقف الدعوى نزولا على حكم المادة ٢٠ من ذات القانون التي توجب وقف الطلبات والدعاوي التي توجب وقف الطلبات والدعاوي المتعلقة بالأموال المفروضه عليها الحراسه وعدم استئناف السير فيها إلا بعد إنقضائها دون مصادرة غير أن الحكم المطعون فيه قضي في موضوع الدعري بسريان التوكيل رغم إنتهائه بزوال - صفه من أصدره بغرض الحراسه عليه الأمر الذي يعييه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غيير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٨٠ بإصدار قانون حمايه القيم من العيب تنص على أن تختص محكمة القيم دون غيرها أولا: ثانيا: - كافه إختصاصات المحكمة المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسه وتأمين سلامه الشعب المقرره بالقانون المذكور وكانت هذه المحكمة تختص وفقا للساده العاشره من القانون الآخير بالفصل في دعاوي فرض الحراسة ومن ثم بخرج عن اختصاصها - الدعاوي المتعلقه بالأموال التي لا تشملها الحراسه لما كان ذلك وكانت المادة ١٨ من ذات - القانون تنص على أنه . وكذلك لا تشمل الحراسه أي مال تصرف فيه الخاضع إلى الغير ولو لم يكن قد سجل متى كان هذا التصرف قد نفذ أو كان ثابت التاريخ قبل منع التصرف في المال يدل على أن المشرع اشترط للإعتداد بالتصرف الصادر من الخاضع في هذه الحالم توافر أحد أمسرين أن يكون التصرف قد نفذ أو أن يكون ثابت التاريخ وذلك قبل صدور قرار المنع من التصرف . لما كان ذلك وكان المين مما حصله الحكم المطعون فيه من المستندات المقدمه من المطعون عليه الأول أن المدينين اصدروا في ١٩٨٢/١١/٢٤ توكيلا رسميا عاما لمحامي الينك لمباشرة إجبراءات الرهبن وأن محامي البتك تقدم لمأمبورية الشهبر العقاري في ١٩٨٢/١٢/١ ، ١٩٨٢/١٢/١ بطلب قبيد رهين على العقبارات التي تضمنها الإتفاق المبرم بين المدينين والبنك بناريخ ١٩٨٢/١١/١٣ فيكون تصرف المدينين بترتيب الرهن للبنك المطعون عليبه الأول ثابت التباريخ وفقا للمادة ١٥ من قانون الاثبات قبل صدور قرار المنع من التصرف في ١٩٨٣/١٠/٢٦ ومن ثم فإنه يكون بمنأى عن نطاق القرار المذكور عا يستوجب الاعتداد به ونفاذه قبل الطاعنين ولا تعد المنازعة المطروحة بالنسبة لهذا التصرف من المنازعات التي تختص محكمة القيم بالفصل فيها كما لايسري في شبأنها وقف المطالبات والبدعياوي وفقا للمبادة ٢٠ من القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧١ وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويكون النعي عليه على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

حلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد الهستشار / طلعت امين صادق نائب رئيس الهمكمة ومضوية الساده الهستشاريين / محجم مهتاز معولس ، دكتور / عبد الفادر عثمان ، حسين حسنس دياب و محجم عبد العزيز الشناوس .



الطهن رقم 1200 لسنة 00 القضائية : -

عمل « العاملون بالقطاع العام » ترقية .

المجموعة النوعية أو الفرعية في وظائف شركات القطاع العام إعتبارها وحده متميزة في مجال التعبين والترقية والنقل والندب والإعارة . أثره شغل وظيفة خالبة بإحدى المجموعات قصره على شاغلي وظائف هذه المجموعة .

.....

مؤدى النص في المواد ٨ ، ٩ ، ٣٧ من نظا، العاملين بالقطاع العام الصادر بالقفانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والمادة الرابعة من قدرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠٠ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب وظائف العاملين بالقطاع العام أن المشرع اوجب على كل شركة تقسيم وظائفها إلى مجموعات نوعية واجازلها وفقا لطبيعة وظروف واحتياجات العمل المزاول انشاء مجموعات نوعية فرعية داخل المجموعة النوعية ألواحدة ، واعتبر المجموعة النوعية أو الفرعية وحده متميزة في مجال التعبين والترقية والنقل والندب والاعارة ، مما مقتضاه أنه في حالة خلو وظيفة من الوظائف التي تنتمي إلى مجموعة نوعية أو فرعية معينة لايجوز أن يتزاحم عليها شاغلوا وظائف المجموعة فحسب ، بما يجعل من قصر هذا التزاحم على شاغلي وظائف هذه المجموعة فحسب ، بما يجعل من عداهم بنأي عن هذا التزاحم على شاغلي وظائف هذه المجموعة فحسب ، بما يجعل من

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والم افعة وجعد المداوله.

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكليه .

وحيث إن الوقائع - على صليبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوواق الطعن تتحصل في أن الطعون ضدها أقامت على الشركة الطاعنة القعوى رقم ٢٣٩٤ سنة ١٩٨٠ عمال كلى الجيزه بطلب الحكم بأحقيتها في الترقيم إلى الدرجم الثانية إعتباراً من ١٩٧٩/١٢/١١ وما يترتب على ذلك من أثار ، وقالت سانياً لدعواها أنها من العاملين لدى الطاعنه وتشغل وظيفته « رئيس قسم الإستحقاقيات » بالفيَّه الخامسة ، وإذ اصدرت البشركة الطَّاعينة فسي ١٩٧٩/١٢/١١ حركه ترقيات إلى الدرجه الثانيه تخطعها فيها وقامت بترقية من هم دونها من زملانها فقد أقامت الدعوى بطلب عها سالفة البسان نديت المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره الأخير حكمت في ١٩٨٢/١١/٢٤ بأحقيه المطعون ضدها في الدرجة الثانية اعتبارا من ١٩٧٩/١٢/١١ وألزمت الطاعنة بأن تؤدى إليها مبلغ ٦٤.٦٦٦ جنيها فروقاً مالية . إستأنفت الطاعنه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٩٨٦ سنة ٩٩ق ، وبتاريخ ٢٩٨٥/٣/١٨ قضت المحكمة بتأبيد الحكم المستأنف. طعنت الطاعنه في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النبابه العامه مذكره أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وقبها التزمت النيابه رأيها . وحيث أن عا تنعاه الطاعته على الحسكم المطعون فيه مخالفه القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أوجبت أن تكون الترقيه إلى الوظيفه المرقى إليها من الوظيفه التى تسبقها مباشره في الدرجه والمجموعة النوعيه التى تنتمى إليها ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بأحقيه المطعون ضدها والتى تشغل وظيفه رئيس قسم الاستحقاقات التابعه لشئون الافراد في الترقية إلى وظيفه خارج المجموعة النوعيه التى تنتمى إليها وظيفتها وأسوة بالمقارن بسهما والتى تشغل كل منهما وظبيفة تنتمى إليها إلى مجموعه مغايره هي مجموعه وظائف الإداره المالية فإنه يكون قد خالف القانون با يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان نطاق العاملين بالقطاء العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بعد أن فرض في المادة ٨ منه على كل شركه أن تضع هيكلا تنظيميا وجداول لتوصيف وتقييم وظائفها وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها ، قد نص في الماده ٩ منه على أن «تقسم وظائف كل شمركه إلى مجموعات نوعيمه وتعتبر كل مجموعه وحده متميزة في مجال التعيين والترقيه والنقل والندب والإعارة ونص في المادة ٣٢ منه على أنه: « مع مراعاه إستيفاء العامل لإشتراطات شغل الوظيفه المرقى إليها تكون الترقيب إليها » . من الوظيفه التي تسبقها مباشره في المدرجه والمجموعة النوعيسه النبي تنتمي إليها وكان قشرار رئيس مجملس الوزراء رقسم ١١٠٧ لسمنة ١٩٧٨ بمشمأن المعايمير الملازمية لشرتيب وظائف العاملين بالقطاع العيام قيد نيص في المياده ٤ منه على أنه « يجوز للشركه انشاء مجموعات نوعيه أخرى جديده ، كما يجوز لها ، أنشاء مجموعات فرعيبه داخل المجموعية النوعيية الواحدة وذلك وفقيا

لطبيعة وظروف واحتياجات العمل المزاول - وفي جميع الأحوال تعتبر المجموعه النوعيه أو الفرعيه وحده متميزة في مجال شئون التوظيف « فإن مؤدي ذلك كلم أن المشرع أوجب على كل شركه تقسيم وظائفها إلى مجموعات نوعيه وآجاز لها وفقا بطبيعه وظروف وإحتياجات العمل المزاول إنشاء مجموعات نوعيمه فرعيم داخل المجموعة النوعية الواحدة ، واعتبر المجموعة النوعية أو الفرعية وحده متميزه في مجال التعيين والترقيه والنقل والندب والاعارد» ، مما مقتضاه أنه في حاله خلو وظيفه من الوظائف التي تنتمي إلى مجموعه نوعيه أو فرعيه معينه لايجوز أن يتزاحم عليها شاغلوا وظائف المجموعات الاخرى ، بل ينيغي قصر هذا التزاحم على شاغلي وظائف هذه المجموعة فحسب ، بما يجعل من عداهم بمنأى عن هذا التزاحم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاء باحقيه المطعون ضدها وهي تشغل وظيفه لا رئيس وحده أجور» بقسم شئون الأفراد في الترقيبه إلى وظيفه رئيس قسم تأمينات اجتماعيه . إسوه بزميلتيهما والتي تشغل زحداهما وظيفة « رئيس قسم الاخرى وظيفه كاتب ثان بذات الاداره - على ما جاء بتقرير الخبير من أن الطاعنه سبق أن نقلتها وزميلتيها إلى ادارات اخرى عند الترقيه وأن ذلك يدل على أنها كانت تنقل العامل من إداره لأخرى عند ترقيته ، ورغم ما هو ثابت بالتقرير من أن تقلهن عند الترقيه قد تم في ظل العمل بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقبرار بقيانيون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذي لم يورد نصا محاثلا لنص المبادتين ٩ ، ٣٢ من القانون وقد ٤٨ لسنة ١٩٧٨ المشار البيه ، قبإن الحكم يكون قد خالف القانون عا يوجب نقضه دون حاجه لبحث باقى اسباب الطعن.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستبئناف وقع ١٢٨٦ سنة ٩٩ ق القاعرة بالفاء الحبكم المستبأنف وبرفض دعسوي المطعون ضدها.

جلسةً ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٩



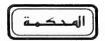
الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٥٩ القضائية :

حكم « حجية الحكم الجنائس » .

حجية الحكم الجنائي أصام المحاكم المدنية - اقتصارها على منطوق الحسكم بالبراء ا أو الإدانيه - هذه الحجية لاتلحق الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم ، لاتلازم بين عدم تقاضي المالك مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وبين انتفاء قبام الصلاقة الإيجارية . المادتان ٤٥٦ اجراءات حنائية ، ١٠٠٧ اثبات .

مفاد نص المادتين ٢٥٦ من قانون الإجراءات الجنانية ، ٢٠١ من قانون الإثبات – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – أن حجية الحكم الجنائى الصادرة من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالإدانه أو بالبراء بالنسبه لمن كان موضوع المحاكمة دون أن تلحق الحجية الأسباب التي لم تكن ضروبة لهذه البراء أو تلك الادانه – وكان يبين من الحكم الجنائي الصادر في الدعوى الجنائية رقم ٢٨٩ جنح أمن دولة العطارين أنه قضى ببراء المطعون ضده من تهمتي تقاضى مبلغ خارج نطاق عقد الإيجار وعدم تحرير عقد إيجار للطاعن الثاني لأن الواقعة – موضوع الأنها م – يحوطها الشك للروابط الأسرية التي تربط جميع الأطراف

عا لا تطمئن معيه المحكمة إلى أقبوال الطباعين الثباني (الشاكي) . بـشــأن وصول مبلغ الخلو إلى المطعون ضده (المالك) - ، وإذ كان هذا الحكم الجنائي الصادر بيراءة المطعون ضده لم يتعرض - سواء في منطوقه أو اسبابه -لسألة قيام العلاقة الإبجارية بين المطعون ضده وأي من الطاعنين أو انتفائها ، ولا تلازم بين عدم تقاضى المالك مبالغ خارج نطاق عقد الإنجار وبين انتفاء قيام العلاقة الإيجارية ومن ثم فلا يرتبط القاضي المدنى عند نظر دعسوي ثبوت العلاقة الإيجارية بذلك القضاء إذ لا يحوز حجية أماء المحكمة المدنسة في شأن هذه العلاقة .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن – تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٨٨١ سنة ١٩٨٤. مدنى الأسكندرية الأبتدائية بطلب الحكم بطرد الطاعنين من شقة النزاع والتسلسم تأسيسياً على أن الطاعنة الأولى أشترت منه هذه الشفة بشمن قدره ٢٥٥٠٠ جنيه سددت منه مبلغ ١٥٠٠ ولم تسدد الباقي خلال الأجل المنفق عليه بينهما فصار البيع كأن لم يكن إلا أنها وزوجها الظاعن الثاني أقاما بها دون سند

قانوني فأقام الذعوى بطلباته دفع الطاعنان الدعوى بأنهما إستأجرا عين النزاع من المطعون ضده الذي تقاضى منهما مبلغ عشرة الآف جنبه « خلو رجل » ولم يحرر لهما عقد إيجار فحرر عن هذه الواقعه محضر الجنحة رقم ٢٨٩ سنه ٨٣ أمن دولة العطارين الا أنه قضى فيها بيراءته ، كما أقام الطاعنان الدعوى رقم ٣٠٦٠ سنة ١٩٨٤ مدنى الاسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بثبوت العلاقة الإيجارية بينهما وبين المطعون ضده عن ذات الشقه إعتباراً من ديسمبر سنة ١٩٨٢ تأسيسا على أن الطاعن الثاني استأجرها من المطعون ضده في أواخر سنة ١٩٨٧ وتسلمها في أغسطس سنة ١٩٨٣ وأمتنع الأخبر عن تحرير عقد ايجار عنها فأقاما الدعوى ، أمرت المحكمة بضم الدعوى الثانية للاولي وأحالت الدعرى للتحقيق ، وبعد سماع شهرد الطرفين حكمت بتاريخ ٢٠٨٧/١١/٣٠ برفض الدعوى الأولى وفي الثانية بثبوت العلاقة الإبجارية بين الطاعنين والمطعون ضده عن شقة النزاع ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠١٣ سنة ٤٢ ق الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٨٨/١٢/٥ حكمت المعكمة بإلغاء الحكم المستأنف وفي الدعوى رقم ٢٨٨١ سنة ٨٤ مدنى الإسكندرية الإبتدائية بطرد الطاعنين والتسليم وفي الدعوى رقم ٣٠٦٠ سنة ٨٤ مدنى الإسكندرية الإبتدائية برفضها ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النياية رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون - وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاء على سند من الإلتزام بحجية الحكم الجنائي الصادر في الدعوى الجنائية رقم ٢٨٩ سنة ١٩٨٣ جنع أمن دولة العطارين القاضى ببرادة المطعون ضده من تهمتي تقاضي مبلغ خارج نطاق عقد الإيجار وعدم تحريره عقد إيجار للظاعن الثاني تأسبسا على أن واقعة الإتهام محل شك وأن المحكمة لم تطمئن إلى ما سطر على لسان الشاكي من وصول مبلغ الخلو إلى المطعرن ضده (المالك) في حين أن ذلك الحكم لم يتعرض في أسبابه لمسألة قيام العلاقة الإبجارية بين الطاعن الثاني والمطعون ضده ومن ثم لا يحوز حجبة أمام المحكمة المدنية في شأن هذه المسألة بما يعبب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنعى على أن « يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوي التي لم يكن قد فصل نهائيا فيما يتعلق برقوع الجرعة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها ، ويكون للحكم بالبراءة هذه القرة سراء بني على إنتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبيئاً على أن الفصل لا يعاقب عليه القانون ، ، وكانت المادة ١٠٢ من قانون الإثبات تنص على أنه « لا يرتبط القاضي المدنى بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله ضرورياً ، وكان مفاد ذلك -. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حجية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطرق الحكم الصادر بالإدانة أو بالبراء بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة ودون أن تلحق الحجية الإسباب التي لم تكن ضرورية لهذه البراءة أر تلك الإدانة ، وكان يبين من الحكم الجنائي الصادر في الدعوى الجنائية رقم ٢٨٩ سنة ١٩٨٣ جنع أمن دولة العطارين أنه قضى بيراء المطعون ضده من تهمتى تقاضىمبالفخارج نطاق

عقد الإيجار وعدم تحرير عقد إبجار للطاعن الثاني لان الواقعه موضوع الإتهام - يحوطها الشك للروابط الأسربه التي تربط جميع الأطراف بما لاتطمئن معه المحكمة إلى أقوال الطاعن الثاني الشاكي) بشأن وصول مبلغ الخلو إلى المطعون ضده (المالك) - ، وإذ كان هذا الحكم الجنائي الصادر ببراءة المطعون ضده لم يتعرض - سواء في منطوقه أو أسبابه - لمسأله قيام العلاقة الإيجارية بين المطعون ضده وأي من الطاعنين أو إنتمائها ، ولا تلازم بين عدم تقاضي المالك مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وبين إنتفاء قبام العلاقة الإبجارية ومن ثم فلا يرتبط القاضي المدنى عند نظر دعوى ثبوت العبلاقة الإيجارية بذلك القضاء إذ لا يحوز حجيه أمام المحكمة المدنية في شأن هذه العلاقة ، وإذ خالف الحكم هذا النظر وقضى برفض دعوى الطاعنين ثبوت علاقة الإيجار بينهما وبين المطعون ضده التزاما منه بحجية الحكم الحنائي القاضي بالبراءة فإنه يكون معيبا عِخَالِفَةِ القَانُونِ عِنْ يُوجِبِ نَقْضَهِ لَهِذَا السِّبِ دُونِ حَاجِةً ﴿ لَيَحِثُ بِأَقِي أَسِيابٍ الطعن .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٨

برناسة الميد الممتشار / د. عبد المنص المحد بركة نائب رئيس المحكمة ومخصوبة السادة المستشارين / طلعت أمين هادق ، محمد عبد القادر سميم ، محمد ممتاز متولس وحسين دياب .

TAI

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٥٣ قضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام » ترقية . « تقارير كفاية العامل »

العبرة في الترقيبة بالاختيبار بالتقرير النهائي بدرجة كفاية العامل . ضرورة اعلائه به أثره . إنفتاح مواعيد التظام منه .

مفاد نص المراد ٢٤ ، ٣٦ ، ٣٣ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ – أن المشرع منع مجالس إدارات شركات القطاع العام سلطة تقديرية يضع بمقتضاهانظام لقياس كفاية الأداء يتغق مع طبيعة نشاط كل شركة وأهنافها ونوعهات الوظائف بها للعاملين الشاغلين لوظائف الدوجة الأولى وغيرها من الوظائف الأدنى منها وذلك يصفة دورية . ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائى لتقرير الكفاية وهو نص مستحدث قصد به المشرع أن يكون تقدير الكفاية شاملا لكفاية العامل الذي قدم عنه التقرير طوال السنة التى قدم عنها ، لما يترتب عليه هذا التقدير من آثار كثيرة منها ترقيته إلى الوظيفة الأعلى سواء كانت الترقية بالأقدمية أم بالأختيار وقد أوجب المشرع إعلان العامل بمعايير قياس الكفاية كما أوجب إلا أحتيار وقد أوجب المشرع إعلان العامل بمعايير قياس الكفاية كما أوجب إعلانه بصورة من التقرير النهائي بدوجة الكفاية المبنى عليها بمجرد إعتماده

من لجنة شئون ألعاملين إيا كانت درجة الكفاية ، وهو إجراء حتمى تنفتح به مواعيد التظلم من هذا التقرير بإعتباره التقرير النهائي الذي بعول عليه في مجال الترقية بالأفتيار .

الهدكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعير -تتحصل في أن الطاعن أقام الدعري رقم ١٣١٢ لسنة ١٩٨١ مدني كلي دمنهور على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بأحقيته في الترقية للدرجة الأولى اعتباراً من ١٩٧٨/١/١ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية وقال بيانا للدعوي أنه التحق بالعمل لدي المطعون ضدها بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢١ ، وإذ قامت المطعون ضدها بترقيبة زميليه الأحدث منه خبرة إلى الدرجة الأولى وتخطته في الترقية إليها رغم توافر كافة شروط هذه الترقية فيه ، وحصوله على تقارير كفاية طوال مدة خدمته بدرجة ممتاز وعلى علاوتين إستثنائيتين ، فقد أقاء الدعوى بطلباته سالفة البيان . ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قده الخبير تقريره عدل الطاعر طلباته إلى الحكم بأحقيته في الشرقية إلى الدرجة الأولى إعتباراً من ٢٩/١٠/ ١٩٧٩ ومايترتب على ذلك من آثار وبالزام المطعون ضدها أن تدفع له مبلغ ٩٢٠، ٩٢٩ جنيه قيمة الفروق المالية المستحقة له . وبتاريخ ١٩٨٢/٥/١٥ قضت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤١٧ لسنة ٣٨ ق وحيث إن تما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم اعتد في قضائه ببطاقات نشاط الطاعن والمقارن بهما والمرفقة بتقوير الخبير وفاضل بينهم على أساسها للترقية إلى الدرجة الأولى ، في حين أن الشابت من تقرير الخبير أن هذه البطاقات ليست التقارير النهاية لتقدير درجة الكفاية المعتمدة من لجنة شينون العاملين ، والتي يعول عليها في مجال الترقية بالاختيار ، وهو ما بعبب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٤ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن لا يضع مجلس الإدارة نظاما يكفل قياس كفاية الإداء الواجب تحقيقة عا يتفق مع طبيعة نشاط الشركة وأهدافها ونرعبات الوظائف بها . ويكون قباس الإداء بصفة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية وذلك من واقع السجلات والبيانات التي تعدها الشركة لهذ الفرض ويعتبر الإداء العادي هو المعبار الذي يؤخذ أساسا لقياس كفاية الإداء ويكون تقدير الكفاية بمرتبة عتاز أو كفأ أو ضعيف ولمجلس الإدارة أن يضيف مراتب أخرى كما يضع المجلس نظاما يتضمن تحديد الإجراءات التي تتبع في وضع أخرى كما يضع المجلس نظاما يتضمن تحديد الإجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والنظلم منها . ويقتصر تقدير كفاية الإداء على العاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الأولى فما دونها وتعلن معايير قياس الكفاية للهاهلين الذين تستخدم هذه المعايير في شأنهم ، وتنص المادة ٢٦ الكفاية للهاهلين الذين تستخدم هذه المعايير في شأنهم ، وتنص المادة ٢٦ الكفاية للهاهلين الذي تستخدم هذه المعايير في شأنهم ، وتنص المادة ٢٦ الكفاية للهاهلين الذي تستخدم هذه المعايير في شأنهم ، وتنص المادة ٢٦ الكفاية للهاهلين الذي تستخدم هذه المعايير في شأنهم ، وتنص المادة ٢٦ الكفاية للهاهلين الذي تستخدم هذه المعايير في شأنهم ، وتنص المادة ٢٦ الكفاية للهاهلين الذي الديدة المعايير في النادة ٢٦ المعايد الكفاية المعايد المعا

على أن و يعلن العامل بصورة من تقرير الكفاية بمجرد إعتماده من لجنة شئون العاملين وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه » وتنص المادة ٣٣ منه على أن و مع مراعاة حكم المادة (١٢) من هذا القانون تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى مما فوقها بالأختيار ويستهدي في ذلك ما يهدي الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وعا ورد في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز ، ويكون الترقية إلى الوظائف الأخرى بالأختيار في حدود النسب الواردة في الجدول رقم (١) وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حدة على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالاقدمية ويشترط في ذلك أن بكون العامل حاصلا على مرتبة ممتاز في تقرير الكفاية عن السنتين الأخيرتين وبفعشل من حصل على مرتبة عتار في السنة السابقة عليها مباشرة وذلك مع التقيد يه ومفاد ذلك أن المشرع منح بالاقدمية في ذات مرتبة الكفاية. مجالس إدارات شركات القطاع العام سلطة تقديرية تضع بقنضاها نظاما لقياس كفاية الأداء ، يتفق مع طبيعة نشاط كل شركة وأهدافها ونوعيات الوظائف مها للعاملين الشاغلين لوظائف الدرجة الأولى وغيرها من الوظائف الادني منها ، وذلك بصقة دورية ثلاث مرات خلال السنة الواحدة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية ، وهو نص مستحدث قصد به المشرع أن يكون تقدير الكفاية شاملا لكفاية العامل الذي قدم عنه التقرير طوال السنة التي قدم عنها ، لما يترتب عليه هذا التقدير من آثار كثيرة منها ترقبته إلى الوظيفة الأعلى سواء كانت الترقية بالأقدمية أم بالأختيار ، وقد أوجب المشرع إعلان العامل بمعايبر قياس الكفاية ، كما أوجب إعلاته يصورة من التقرير النهائي بدرجة الكفاية المبنى

دلسة ١٨٥ صن دسمير سنه ١٩٨٩ من دسمير سنه ١٩٨٩ من دسمير سنه ١٩٨٩ من المسلمين المسلمين المسلمين المسلمين إيا كانت درجة الكفاية وهر اجراء

حتمى تنفتح به مواعيد التظلم من هذا التقرير بإعتباره التقرير النهائي الذي يعول عليه في قضائه بالتقارير النهائية بدرجة الكفاية للطاعن والمقارن بها في المفاضلة بينهم للترقية إلى االدرجة الأولى وإنما إعتد ببطاقات نشاطهم المتضمنة

معاير قباس الكفاية لهم ، والتي تسبق إعداد وتحرير التقرير النهائي سالف البيان فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوحب نقضه على أن يكون مع النقض الاحالة .

,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

جلسة ۱۹ مـن ديسهبر سنة ۱۹۸۹

برئاسة السيد المستشار / أحمد نصر الجندس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / مصطفى حسيب عبـاس مجمود ، فتحس محمود بوسف ، سعيد عريانس وعبد المنعم محمد الشماوس .

777

الطعن رقم ٧١ لسنة ٥٩ القضائية « أحوال شخصية » .

 (1) أحوال شخصية « الهسائل الهتعلقة بالإجراءات » دعوى « إجراءات نظر الدعوى » .

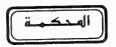
الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية . وجوب نظرها في غير علائية على أن يصدر المحكم فيها علناً . مادتان ٥٧٨ و ٨٧٨ مرافعات . عقد أحدى الجلسات في الإستثناف في علائيه دون مرافعة فيها . لا إخلال يسرية بقية الجلسات .

(7) أحوال شخصية « المسائل المتعلقة بغير المسلمين : الطابأق » .
 نقض « أسباب الطعن : السبب الغير المنتج » .

سماع دعوى الطلاق بين زوجين غير مسلمين مختلفين طائفه أوملة . شرطه . أن يكون الطلاق مشروعا في ملة كل منهما . إستخلاص الحكم المطعون فيه أن الشهادة المقدمة من الطاعن لاتفيد إنضمامه إلى طائفه الكاثوليك - التي لاندين برقوع الطلاق - أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج - علة ذلك .

١ - المقرر " وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدعاوى المتعلقة بسائل الأحوال الشخصية يتعين نظرها في غير علاتية على أن يصدر الحكم فيها علنا وذلك أعمالا أنص المادتين ٩٧٨، ٩٧٨ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان البين من متعاضر جلسات محكمة الإستئناف أن الجلسة الأولى عقدت في علاتية ودون مرافعة في الدعوى أما بقيه الجلسات التي تداولتها ودارت فيها المرافعة بين الطرفين فقد خلت عما يفيد إنعقادها في علاتيه عا مفاده أن الدعوى نظرت في الإستئناف في غرفة مشورة بما يتحقق معه السرية المطلوب توافرها عندخنظيرها ولايكون إنعقاد جلستها الأولى في علائمة مخال بهذه السرية ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

٢ - مؤدى نص المادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة المادق ١٩٥٨ ونص الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين الزوجين غير المسلمين إذا ما إختلفا طائفة أوملة وأن دعوى الطلاق لاتسمع من أحدهما على الأخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق - أي يكون الطلاق مشروعا في ملة كل من الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم القاضى فبان إستخلاص الحكم المطعون قبيم أن الشهادة المقدمة من الطاعن لاتفيد إنضمامه إلى طائفه الكاثوليك وهي لاتدين بوقع والطلاق - أيا كان وجه الرأى فية - يكون غير منتج ويكون النعي بهذا السبب على أساس.



يعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والراقمة وبعد المداولق

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوي برقم ١٩٨٦/٨٧٦ كلي أحوال شخصية الزقازيق ضد المطعون عليها للعكم بإثبات طلاقه وقال بيانا لدعواه أنه تزوج المطعنون ضدها طبقنا لشريعه الأقباط الاثوذكس التي كانا يستعيبان اليهبا ثم أنضم في الطائفة الكاثوليك بينما ظلت هي قبطيه أرثوذكسيه فقد أختلفا بذلك طائفه وإذ دب الخلاف بينهما فقد طلقها بأرادته المنفرده وفق الشريعه الإسلامية بقوله « زوجتي ومدخولتي طالق مني ، وإذ نازعت في وقنوع هذا الطلاق فقد أقام الدعنوي . وبشاريخ ١٩٨٧/٤/١٨ حكمت المحكمة حضوريا بأثبات الطلاق . إستنانفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة « مأمورية الزقازيق » بالاستئناف رقم ٣١/٣١ق أحوال شخصية ويتاريخ ١٩٨٩/٣/٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها . رسيسين المعادن المعادن المعادن المعادن بالثاني منهما على الحكم وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالثاني منهما على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك يقول أن الإستئناف نظر بجلسة علنيه بالمخالفة لحكم المادة ٨٧١ مرافعات التي ترجب نظره في غرفة مشورة بما يعبب الحكم بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية يتعين نظرها في غير علانيه على أن يصدر الحكم فيها علنا وذلك إعمالا لنص المادتين ٨٧٨. ٨٧٨ من قانون المرافعات لما كان ذلك وكان البين من محاضر جلسات محكمة الإستئناف الجلسة الأولى عقدت في علانيه ودون مرافعة الدعوى أما بقية الجلسات التي تداولتها ودارت فيها المرافعة بين الطرفين فقد خلت مما يفيد إنعقادها في علانيه مما مفاده أن الدعوى نظرت في الإستئناف في غرفة مشورة بما يتحقق معه السريه المطلوب توافرها عند نظرها ولايكون إنعقاد جلستها الأولى في علانيه مخلا بهذا السرية ، ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن الطاعن بنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون قبه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الإستدلال وفي بيان ذلك يقول أنه تزوج بالمطعون ضدها طبقا لشريعه الأقباط إلارثوذكس ثم غير طائفته إلى الكاثوليكيه قبل رفع الدعوى ومن ثم يجوز له طلاقها بالإرادة المنفرده طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقدم تدليلاً على تغيير طائفته شهادة صادرة ومصدق عليها من الجهة الدينيه العليا للطائفة المذكورة إلا أن الحكم المطعون فيه قبضي

برفض دعوى إثبات الطلاق على سند من أن الطاعين والمطعون ضدها مازالا على طالفتهما الأصلية طبقا لعقد زواجهما وهو مايعيه بالخطأ في تطبيق القالون والفساد في الإستدلال ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى عبير منتج ذلك أن ميودي نص المادتين السفادسية والسابعية من القانون ١٩٥٥/٤٦٢ ونص الفقرة السابعية من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعيه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعه الإسلامية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين الزوجين غير المسلمين إذا ما أختلفا طائفه أو مله وأن دعوى الطلاق لاتسمم من أحدهما على الأخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق - أي يكون الطلاق مشروعا في حالة كل من الزوجين غيير المسلمين ولو توقف على حكم القياضي - لما كان ذلك وكيان المذهب الكاثوليكي على أختيلاف ملله لايدين يرقوع الطلاق فإن إستخلاص الحكم المطعون فيه أن الشهادة المقدمة من الطاعن لا تفيد إنضامه إلى طائفه الكاثوليك وهي لا تدين بوفع الطلاق - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج ويكون النعي لهذا السبب على غير أساس ،

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦٠ مـن ديسمبر سنة ١٩٨٩

برناسة السيطًا للمستشار / محمد امين ظموم نائب رئيس المحكمة وعضوية الإسادة المستشارين / محمد جمال الدين شاقاني نائب رئيس المحكمة ، صلاح صحمود عويس ، الميد خلف وفؤاد شابس .

7.77

الطمن رقم ٥٥٠ لسنة ٥٤ القضائية :

(أ) أعلان « بطلان الأعلان » . بطلان .

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الأعلان . نسبى . وجوب التمسك به عن تقرر للصلحته قبل التعرض للمرضوع والإسقط حقه فيه .سواء كان التعرض للموضوع أمام للحكمة التي رفعك أمامها الدعوى أو المحكمة المختصة التي أحبلت إليها . علة ذلك .

(٢) محكمة الموضوع « سلطتما في تقدير الأدلة » .

تقدير الأدلة والمستندات المقدمة في الدعوى وإستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة الموضوع . متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكفي لحمله .

.....

١ - بطلان أوراق التكليف بالخضور لعبب في الأعلان بطلان نسبى قرر لمبحد من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام وبالتالى فإنه بجب على الخصم الذى تقرر البطلان لمسلحته أن يتمسك به قبل التعرض للموضوع والاسقط حقه في إبدائه عملا بنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات يستوى في ذلك أن يكون التعرض للموضوع قدتم أمام المحكمة المرفوع أمامها الدعوى أو المحكمة المرفوع أمامها الدعوى أو المحكمة المختصة المحال البيها الدعوى وذلك لأتصال الخصومة أمام محكمة أرد درجة في الحالتين واتحاد علة اسموط فيها في هذه الحالة.

٢ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير الأدلة والمستندات المقدمة في الدعوى وإستخلاص الواقع منها هو عا تستقل به محكمة الموضوع متي أقامت قضا ها على أسباب سائغة تكفي لحمله .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعار-تشحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٨١ مدني فايد الجزئية ضد الطاعن بطلب الحكم بإخلاته من العين المبينة بالأوراق والتسليم. وقال بيانا لها أن الطاعن أستأجر منه هذه العين لسكناه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٨/٦/٣٠ وإذ أخل بشروط هذا العقد وأمتنع عن سداد الأجرة الشهرية إعتباراً من أول شهر يولية سنة ١٩٨٠ حتى نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٨١ وتقاعس عن إخلالها بعد إنتهاء مدة الإبجاره رغم إنذاره بذلك . فقد أقام الدعوى بطلبيه سالفي البيان ، وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٧ حكمت المحكمة بعدم إختصاصها قيما بنظر الدعوى وأحالتها إلى محكمة الأسماعيلية الابتدائية حيث قينات برقم ١٨١ سنة ١٩٨٢ مندئي الأسماعيلية . فحكمت بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦ بإجابة المطعون عليه إلى طلبيه . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الأسماعيلية بالإستئناف رقم ١٠٣ لسنة ٨ ق والتي

حكمت بتناريخ ١٩٨٤/١/٥ بتنأييد الحكم المستناتف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فسها الرأى برفض الطعن. وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقسم على ثلاثة أسيبات بنعي الطاعن بالسبيين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه البطلان والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق إذ لم يعول على ماقسك به في دفاعه من بطلان إعلان تكليفة بالحضور أمام محكمة الأسماعيلية الابتدائية بعد أحالة الدعوى اليها من المحكمة الجزئية - لعدم تسليمه اليه عن طريق القضاء العسكري نظرا لكونه ضابطا بالقوات المسلحة وإثباته لصفته هذه بعقد الايجار وعلم المطعون عليه بها – حال أن هذا البطيلان لاينزول بعدم تمسيكه بــه أمــام المحكمة الجزئيسة لإستقلال الخصومة أمامها عن الخصوصة أمام المحكسة الابتدائية.

وحيث إن هذا النعى في غير محله . ذلك أن يطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقاً. بالنظام العام وبالتالي فإنه بجب على الخصم الذي تقرر البطلان لمصلحته أن يتمسك به قبل التعرض للموضوع والإسقط حقه في إبدائه عملاً بنص المادة -١٠٨ من قانون المرافعات . يستوى في ذلك أن يكون التعرض للموضوع قدتم أمام المحكمة الرفوع أمامها الدعن أو المحكمة المختصة المحال اليها الدعوى وذلك الأتصال الخصيصة أمام محكمة أول درجة في الحالتين واتحاد علة

السقوط فيهما في هذه الحالة . وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وواجه دفاع الطاعن ببطلان تكليفه بالحضوم أمام المحكمة الإبتدائية بقوله (... أنّ البطلان في هذه الحالة شرع لصاحب المصلحة فيه ويسقط حقه في التمسك به إذا تكلم في موضوع الدعوى والثابت أن المستأنف لم يتمسك بحقه في بطلان الإعلان أمام محكمة فايد الجزئية وإنما تكلم في موضوع الدعوى مباشرة وابدى دفاعه الموضوعي طالبا رفض الدعوى . وذلك في المذكرة التي قدمها أنسلم تطلا المحكمة عالا يقبل منه بعد ذلك تمسكه بالدفع بالبطلان أمام هذه المحكمة) . وكان هذا الذي إنتهي إليه الحكم له أصله الشابت بالأوراق ويشفق وصحبح وكان هذا الذي إنتهي إليه الحكم له أصله الشابت بالأوراق ويشفق وصحبح

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تحصيل فهم الواقع في الدعوى إذ أقام قصاء على أن - بلدة « فنارة » قرية الايسرى عليها قانون إيجار الأماكن الإستئنائي في حين أن الثابت من الشهادة الرسمية المقدمة منه والصادرة من المستشار العسكرى لمحافظة الاسماعيلية أن تلك البلدة تقع ضمن مركز فايد عا مؤداه أنها تدخل ضمن كردون هذا المركز وتخضع لذلك القانون سالف البيان .

وحيث إن هذا النعى مردود . ذلك أنه لما كان المقرر في قضا - هذه المحكمة أن تقدير الأدلة والمستندات المقدمة في الدعوى واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكفي لحمله وكان الثابت من مدونات الحكم الإبتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه عول في قضائه على الشهادة المقدمة من المطعون عليه والصادرة من مركز ومدينة قايد

والثابت منها أن قرية فنارة تقع خارج كردون المدينة وتعد قرية وفقا لقانون الحكم المعلى ورتب على ذلك عدم خضوع إيجار الأماكن الواقعة بتلك القرية ومن ببينها اللعين محل النزاع - لأحكام التشريع الإستثنائي لإيجار الأماكن وخضوعها للقواعد القانونية الواردة في القانون المدنى - وكان ماقرره في هذا العساد مستحداً من أوراق الدعوى ومستنداتها ويتفق مع صحيح القانون فإن مجادلة الطاعن في ذلك لاتعدو أن تكون جدلا موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للدليل نمالا بجوز التحدى به أمام محكمة النقض

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

~........

جلسة ۲۰ من ديسيبر سنة ۱۹۸۹

برنامة الميد المستشار / صحيح محبود راسم نائب رئيس المحكجة وعضوية السادة الهمتشارين / عمين على حسين ، ريبون فغيم نائبس رئيس المحكجة ، وعزت عجران و محبد رساعيل فزالل . مستسيد المستشار المستشار



الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٣ القضائية :

- (٢ ، ٦) إيجار إيجار الأماكن » الامتداد القانوني لعقد الإيجار »
- (١) عقد الإيجار . عدم إنتهائه بوفاة المستأجر أو من إمنداد العقد لصالحه استمراره
 فصالح المستفيد . شرطه .
- (٧) المستفيد من إمتداد عقد الإيجار . إقامته في العين المزجرة كمصيف إقامة موسمية متقطعة . لايحول دون إمتداد العقد لصالحه . (مشأل بشأن إستخدام العين كمصيف) .
- (٣) إيجار « إيجار الأصاكن » « الإيواء والاستضافة » . صحكمة الموشوع « سلطتما في تقدير الادلة » .

إقامة المستفيد بالعين المؤجرة . الفصل في كونها إقـامة مِستقرة أم على سبيل الايواء أو الإستضافة . من سلطة محكمة الموضوع .

- (3 ، 0) نقض « أسباب الطعن » « السبب الجديد » . أيبجار « إيجار الأماكن » .
- (٤) الإدعاء بأن المستقيد من إمتداد عقد الإبجار يحتجز مسكنا آخر بذات المدينة .
 عدم جواز التحدي به لاول مرة أمار محكمة النقض .

(٥) وجود مسكن لكل من المستقيدين من إمتداد عقد الإبجار بمدينة القاهرة وأخر بالاسكندرية . لا يعد مخالفة لحظر إحتجاز أكثر من مسكن في المدينة الواحدة .

(٦) إثبات « إجراءات الإثبات » « البنة » « الإحالة إلى التحقيق » . محكية الموضوع « مسائل الأثبات » .

إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس حقا للخصوم للمحكمة عدم الاستجابة اليه متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقبدتها .

١ - النص في المادة ١٠/١ من قانون ايجار الأماكي رقيم ٥٢ ليبنة ١٩٦٩ -الذي يحكم واقعة الدعوى - والمقابل لنص المادة ١/٢٩ من القانون القائم رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٧ على أنه و لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوقاة المستأجر أو تركة إذا بقى فيها زوجه أو أولاده أو والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك " بدل وعلى ما جرى به قضا ، هذه المحكمة -أن عقد إيجار المسكن لا ينتهي بوفاة المستأجر الأصلي أو من إمتد العقد لصالحه وتستمر العلاقة الإيجارية قائمة مع أي من المستفيدين المشار اليهم بالنص متى كانت إقامتهم بالعين إقامه مستقرة حتى تاريخ الوفاة.

٢ - لا يحول دون إمتداد عقد الإيجار إنقطاع المستفيد عن الإقامة بالعين لسبب عارض ماداء إنه لم يكشف عن إرادته في التخلي عنها صراحة أو ضمنا وبكفي أن تكون إقامة المستفيد بالعين المؤجرة بقصد إستخدامها كمصيف إقامة موسمية ومتقطعة بحسب طبيعة الإقامة فبها في فصل الصيف.

٣ - من المقرر - أن الفصل في كون الإقامة بعين النزاع إقامة مستقرة أم أنها على سبيل الايواء أو الإستضافة هو من سلطة محكمة الموضوع متى اقامت قضا ها على أساب سائفه . الادعاء بأن للمطعون ضدهن المستفيدات من إمتداد عقد الإيجار لهن أماكن أخرى للإقامة فيها بعدينة الإسكندرية هو إدعاء قائم على إعتبارات يختلط فيها الراقع بالقانون لم يسبق عرضه على محكمة المرضوع ومن ثم فلا يجزز التحدى به لاول مرة أمام محكمة النقض.

٥ - وجود مسكن مستقل لكل من المطعون ضدهن بديئة القاهرة لا يعد مخالفة للحظر الذي فرضه المشرع علي إحتجاز أكثر من مسكن لان هذا الحظر قاصر على المساكن المحتجزة في نطاق المديئة الواحدة وإذ كان المسكن محل النزاع بقع بديئة الإسكندرية ومن ثم فقد إنتفى مقتضى هذا الحظر.

القرر - في قضاء هذه المحكمة - أن إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس
 حقا للخصوم ويحق للمحكمة عدم الإستجابة إلى طلبهم في هذه الخصوص متى
 وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعنين أقامرا على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣٩٣٥
لسنة ١٩٨١ أمام محكمة الإسكندرية الإبتدائية طاليين الحكم بإخلاء العين
المبينة بالصحيفة وتسليمها إليهم خالية، وقالوا شرحا لدعواهم أنه بموجب

وحيث إن الطعن أقيم على سبين ينعى الطاعنون بالسبب الأول والوجه الشانى من السبب الشانى على الحكم المطمون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الإستدلال وفى بيان ذلك يقولون أنه رغم عدم إقامة أى من المطمون ضدهن بعيد النزاع إقامة دائمة مستقرة مع ولدهن المستأجر الاصلى ولاصع والمدتهن التى أمتد إليها عقد الإيجار حتى تاريخ وفاتها فى سنة ١٩٧٦ إلا أن الحكم المطمون فيه أقام قضاء بأمتداد عقد إيجار شقة النزاع البهن على أساس ما قدمه المطمون خدهر من مستندات لم يكن الطاعنون طرفا فيها وبالتالى فهى ليست حجه عليهم ، كما أن الثابت أن لكل منهن سكنا مستقلا بالقاهرة حيث تم إعلائهن نقيمهم أزواجهن ولم يكون وجودهن بعين النزاج إلا على سبيل الإستضافة إذ لكل منهن محل إقامة مستقرة للاصطباف بدينة الإسكندرية ومن ثم فإن الحكم يكون مهيها با يستوجب نقضه .

وحيث إن هذ النعي في شقة الأول غير سديد دلك أن النص في المادة ١/٢١ من قبانون إيجار الأماكن رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٩ - الذي يحكم واقعة الدعوي والمقابل لنص المادة ١/٢٩ من القانون القائم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركم العين اذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو والده الذين كانوا يقيمون معه حتى الرفاة أو الترك بدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن عقد إيجار المسكن لا ينتهي بوفاة المستأجر الأصلى أو من إمتداد العقد لصالحه - وتستمر العلاقة الإيجارية قاتبهة مع أي من المستفيدين المشار إليهم بالنص متى كانت إقامتهم بالعين إقامة مستقرة حتى تاريخ الوفاة ، ولا يحول دون إمتداد العقد إنقطاع المستقيد عن الإقامة بالعين لسبب عارض مادام أنه لم يكشف عن ارادته التخلي عنها صراحة أو ضمنا ، ويكفى أن تكون إقامة المستفيد بالعين المزجرة بقصد إستخدامها كمصيف - إقامة موسمية ومتقطعة بحسب طبيعة الإقامة فيها في فعمل الصيف ، ومن المقرر أيضا أن الفصل في كون الإقامة بعين النزاع إقامة مستقرة أم أنها على سبيل الإيواء والإستضافة هو من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضا ها على أسباب سائفه ، لما كإن ذلك وكان الحكم المطعون فيم قد أقام قضاء برفض الدعوي على سند من ثبوت مشاطرة المطعون صدمن لوالديهن قبل وفاتهما في الإقامة بالعين المؤجرة المخصصة لاستخدامها كمصلف وذلك تأسيسنا على ما أورده عدوناته من أن « المؤجر الأصلي ومن بعيده المستأنف الثاني (الطاعن الثاني) قد دأب كل منهما بعد وفاة المستأجر الأصلى على التعامل مع زوج المستأنف ، عليها الأولى (المطعون ضدها الأولى) في كثير من الأمور التي تتعلق بشقة النزاع منها قبض الأجرة منه وتعهد الشقة بالاصلاح وإعدادها للأنتفاع بها وهو ما تستشف منه المحكمة موافقة المستأنفين

(الطاعنين) الضمنية على إستمرار الإجارة لصالح المستأنف عليهن بعد إن إمتدت هذه الإجاره قانونا في حقهن » وإذ كان هذا الذي خلص إليه الحكم سائفا له أصل ثابت بالأوراق من واقع ما قدمه المطعون ضدهن من مستندات ومؤديا إلى النتيجة التي إنتهي إليها ، فإن النعي عليه في هذا الخصوص لا بعد وأن يكون مجادلة فيما تستقل محكمة المرضوع بتقديره من أدلة الدعوى وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، والنعى مردود في شقة الثاني بأن الإدعاء بأن للمطعون ضدهن أماكن أخرى للإقامة فيها بمدينة الإسكندرية هو إدعاء قائم على إعتبارات بختلط فيها الواقع بالقانون لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ومن ثه قلا يجوز التحدي به لاول مرة أمام محكمة التقبض، إذ كان وجود مسكن مستقل لكل من المطعون ضدهن بمدينة القاهرة لا يعد مخالفة للحظر الذي فرضه المشرع على احتجاز أكثر من مسكن لأن هذا الخطر قاصر على المساكن المحتجزة في نطاق المدينة الواحدة ، وكان المسكن محل النزاع يقع بمدينة الإسكندرية ومن ثم فقد إنتفى مقتضى هذا الحظر ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعنون بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطمون فيه الاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم طلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عدم إقامة المطعون ضدهن مع والديهن بشقة النزاع وأن لكل منهن مكانا مستقرا بالقاهرة وبالاسكندرية إلا أن الحكم المطعون فيه لم يستجب إلى طليهم مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن إحالة الدعوى إلى التحقيق لبس حقا للخصوم وبحق للمحكمة عده الإستجابة إلى طلبهم في هذا الخصوص متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين

عقيدتها فيها بدلًا كان ذلك وكان البين من الأوراق أن وكيل الطاعنين قد طلب في مذكرته المقدمة إلى محكمة الإستئناف في ١٩٨٣/٤/١ إجالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عدم إقامة المطعون ضدهن بعين النزاع لمدة سئة سابقة على الوفاة ، ولم يطلب إثبات أن أعدا منهن تحتجز مسكيًا آخو بذات مديئة الإسكندرية ومن ثم فإنه لا تثريب على الحكم المطعون فيه إن هو رفيض طلب الإحالة للتحقيق لنفى الإقامة بالعين المؤجرة طالما وجد في الأوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدته فيها ويكون النعى على غير أساس

.000111101111111111111111111111111111

. k. . \

جلسة ٦١ سن ديسمبر سنة ١٩٨٩

برناسة السيح المستشار / إبراهيم زفيو ناتب رئيس المحكمة وعض**وية الساقة** المستشارين / سحمد العفيفس ، عادل نصار ، لطفي عبد العزيز **نواب** رئ**يج المنظهة** وإبراهيم بركات .



الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٥٦ ق :

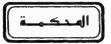
عمل « العالملون بالقطاع العام » إدارات قانونيم . دموس « الصفة فس الجموس » . محاماه . نقض « التوكيل فس الطعن » .

الإدارات القيانونية بالمؤسسات العيامية والوحدات التابعية بها . حى صياحيية العينية . حق صياحيية العينية . - في مياشرة الدعاوى عنها . الإستثناء . الدعاوى التي توقعها الهيئة أو الشركة على أحمي أعضاء طلاحارة القانونية بها أو منهم عليها . قصر مباشرتها على هيئة قضايا الدولة . عدم مراعاة ذلك . أثره . عدد قبول الطعن .

......

مفاد نصي المفاتون و ۴۵ من قانون المرافعات والمادة الأولى فقرة ثانبه والمادة الشالتقعين المفانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمجسوب الشالتقعين المفانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمجسوب العامة والهيئات العامة والوحهات التابعة لها والمادة ٢٧ من قرار وزير العدل بالهيئات العامة وشركات القطاع العام الصادر إستنادا إلى التفريض التشريعي المنصوص عليمه في المحادة الشامنه من القانون المشار إليمه على أن الإدارات القانونيه للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعه لها هي صاحبه الصفه في مباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها ، ويستثنى من هذا الأصل الدعاوى التي ترفع من الهيئة أو الشركة ودرجاتها ، ويستثنى من هذا الأصل الدعاوى التي ترفع من الهيئة أو الشركة -

سندة المستخدسية المستخدسية المستخدسية المستخدسية المستخدسية المستخدسية المستخد أحد أعضاء الإدارة القانونيه بها ومنهم عليها فعباشرتها لاتكون إلا لهيئة قضايا الدولة . ومن ثم فلا ينوب عن الهيئة أو الشركة في هذه الدعاوى الإدارة القانونيه بها ، ومن ثم فإن توقيع المحامى بها على صحيفه الطعن المرفوع على أحد أعضاء الإدارة القانونيه لايتحقق به الشروط الذي تتطلبه المادة ٣٥٣ من أعد أعضات ويكون الطعن باطلا ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفه .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيند المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٣٥ لسنه ١٩٨٥ عبدال -
الأسكندرية الإبتدائيه على الطاعن بصفته بطلب إلزامه بمنحه راتبه الذي كان
يتقاضاه بوظيفته السابقة من تاريخ شفله لوظيفته الحالبة « محاء رابع بالدرجه
الشائشة » مع مايترتب عليه من أثار ويتاريخ ١٩٨٥/١١/٥٩ حكمت
المحكمة للمطعون ضده بطلباته إستأنف الطاعن بصفته هذا الحكم لدى محكمة
إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ٢٨١ لسنه ١٤ق بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٨ أودع الأستاذ
حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - وبتاريخ ١٩٨٦/٥/١ أودع الأستاذ
........ المحامي بالإدارة القانونيه بالشركة الطاعنه صحيفة الطعن بالنقض
موقعا عليها منه وقدمته النبابه مذكره أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ
عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشوره حددت جلسه لنظره وفيها
عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشوره حددت جلسه لنظره وفيها
الترمت النبابه رأيها .

وحيث انه لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون الرافعات تنص على أن « يرقع الطعن بصحيفه تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعرن فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض فإذا لم يحصل على هذا الوجه كان باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بيطلاته « وكانت الفقرة الثانيه من المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانرنية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والرحدات التابعة لفا تنص على أن « تتولى الإدارة القانونية في الجهة المنشأة فيها عارسة الاختصاصات . والمرافعة ومباشره الدعاوي والمنازعات أمام المحاكم وهستات التحكيم ولدى الجهات الإداريه ذات الإختصاص القضائي ومتابعه تنفيذ الأحكام » وتنص المادة الثالث، من هذا القانون على أنه « يجوز لمجلس ادارة الهيئة أو المؤسسة العامة أو الوحدات التابعة لها بناء على إقتراح إدارتها القانونيه أحالة بعض الدعاوي والمنازعات التي تبكون المؤسسة أو الهيئة أو أحدى الوحدات الإقتصادية التابعة لها طرفا فيها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها » وكانت المادة ١٢ من قبرار وزير العبدل رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧ بلاتحه تنظيم العمل في الإدارات القانونية بالهيشات العامة وشركات القطاع العام الصادر إستنادأ إلى التفويض التشريعي المنصوص عليه في المادة الشامنه من القانون المشار إليه تنص على أن « يعرض مدير الإدارة القانونيه على رئيس مجلس الإدارة في الهيئة أو الشركة التي بعمل بها الدعاوي التي ترقع عليها من أحد أعضاء الإدارة القانونيه أو أنها ضد أحدهم وذلك لتقرير حالتها إلى إدارة قضابا الحكومة لمباشرتها ، فإن مفاد مانقد، من الإدارات القانونية للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها

مى صاحبه الصفه فى مباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم بإختلاف أنواعها ودرجاتها ويستثنى من هذا الأصل الدعاوى التى ترفع من الهيئة أو الشركة ضد أحد أعضاء الإدارة القانونيه فيها ومنهم عليها فمبا شرتها لاتكون إلا لهيئة قضايا الدولة ومن ثم فلا ينوب عن الهيئة أو الشركة فى هذه الدعاوى الإدارة القانونيه بها ، ومن ثم فإن توقيع المحامى بها على صحيفه هذا الطمن المرفوع على أحد أعضاء الإدارة القانونيه لايستحقق به الشرط الذى تنطلبه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات ويكون بذلك الطمن بإطلا ومن ثم بتمين الحكم بعدم قبول

1881111188888888888888888888888

الطمن لرقعه من غير ذي صفه .

ٔ طِسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد المستشار / حرويش عبد الهجيد ناتب رئيس الهنكمة وعضوية السادة المستشارين / صحيد عبد الهنمر دافظ ، « . رفعت عبد الهجيد ناتبى رئيس الهدكية ، صحيد خيرس الجنمس و محيد شفاوس .



الطعن رقم 1790 لسنة ٥٥ القضائية :

- (۱، ۲، ۳) بطلان ، حکم ، « بيانات الحکم » « إصدار الحکم » .
- (١) يطلان الحكم لعدم بيان أسماء التُضاة الذين أصدره . ١٩٨٨ مرافعات . المقصود يه القضاء الذين سمحوا المرافعة وأشتركوا في المداولة وفصلوا في الدعوى دون من حضروا تلاوة الحكم . المداولة بين القضاء الذين أصدرو الحكم . مناطها . توقيمهم على مسودته . وجوب إيداع مسودة الحكم عند النطق يه . ١٧٥ مرافعات .
- (۲) يكفى لسلامة الحكم أن تكون نسخته الأصلية موقعة من الهبئة التي أصدرته.
 توقيع القاضى الذي عضر ثلاوته ولم يشترك في إصداره. غير جائز.
 - (٣) عدم إشتمال مسودة المكم على تاريخ إيداعها . لا يطلان .
 - (3) محكمة الحوضوع و سلطتما في التفسير » . نقض . عقد تفسير العقود والمحروات » .

تفسير الإقرارات والإتفاقات وسائر المعررات . من سلطة معكمة الرضوع دون وقابة من محكمة النقض طالمة لم تخرج في تفسيرها عن المنى الذي تحتمله عباراتها وكان قضاؤها قد أقهم على أسهاب سائفة .

- (7،0) إثبات طبق الإثبات : الإقبار . ديبازة ، صحكمة الهوضوي . نقض .
- (٥) إستخلاص محكمة الموضوع صفة وضع البد وتقديرها لوقوع الفضب ونفيه .
 من الأمور الموضوعية التي لاسبيل تطرعها على محكمة النقض .

(٦) الإقرار حجة على المقر بما حواه ولو كان خالباً من ذكر سببه السابق عليه . إقرار الطاعن بالتزامه بتسليم أرض النزاع في تاريخ محدد . أثره . زوال سبب حيازته وانتقال الحق فيها إلى الأصيل إعتبارا من هذا التاريخ مؤداه . إعتبار حيازته غصبا أيا كان وصف العقد أو طبيعة العلاقة القانونية التي كانت تستند إليها حيازته السابقة على إقراره .

(۷) مكم « تصبيب المكم » . إستثناف « تسبيب المكم الل ستثنافى » إلغاء الحكم الإبتدائى لدى محكمة الإستئناف لا بلزمها بتنفيذ أسابه أو الدر عليها متى قام حكمها على أساب كافية لحمله .

١ – إذا كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أو جبت إشتمال الحكم على أسما ، القضاة الذين أصدروه ورتبت البطلان جزاء على عدم ببان أسمائهم فإن المقصود بالقضاة في هذه المادة – وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة – هؤلاء الذين سمعوا المرافعة وأشتركوا في المداولة وفصلوا في الدعوى ، لا أولئك الذين حضروا تلاوة الحكم . ولما كان مناط المداولة بين القضاة الذين أصدرو الحكم هو توقيعهم على مسودته التي أوجب المشرع إبداعها عند النطق بالحكم على النحو المين بالمادة ١٧٥ من قانون المرافعات ، وهو إبجاب قصد به ضمان أن يكون الحكم قد صدر بعد مداولة شملت أسبابه ومنطوقه وأستقرت ضمان أن يكون الحكم قد صدر بعد مداولة شملت أسبابه ومنطوقه وأستقرت عقيدة المحكمة بشأنه على أساس ما ورد بالمسودة التي وقعت وأودعت وقت النطق به . .

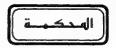
٧ - يكفى لسلامه الحكم أن تكون نسخته الأصلية موقعة من رئيس الهيئة التى أصدرته دون إشتراط توقيع رئيس الجلسة الذى حضر تلاوته ولم يشترك في إصداره ، كما لا يجوز لهذا الأخير أن تحمل المسودة توقيعه طالما لم يشارك في إصدار الحكم . ٣ - عدم تضمن مسودة الحكم تاريخ إبداعها لا يؤثر على سلامة الحكم إذ لم ترتب المادة ١٧٥ من قانون المرافعات البطلان على تخلف إثبات هذا التاريخ وإغا رتبته على عدم حصول إبداع المسودة عند النطق بالحكم جزاء على تخلف الغاية التي إستهدفها المشرع من هذا الإجراء الجوهرى .

٤ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير الإقرارات والإتفاقات وسائر المحررات بما تراه أدنى إلى نية عاقديها مستهدية بوقائع الدعوى وظروفها دون رقابة عليها من محكمة النقض في ذلك طالما لم تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عباراتها وكان قضاؤها قد أقيم على أسباب سائفة.

٥ - ماتثبته محكمة الموضوع بشأن صفة وضع البد وتقديرها لوقوع الغصب ونفيه إستخلاصا من وقائع الدعوى والأدلة المطروحة عليها من الأمور الموضوعية التى لا سبيل إلى طرحها على محكمة النقض مادامت هذه الأدلة وتلك الوقائع تسمع بذلك التقدير.

٣ - من المقرر أن الإقرار ليس مدلولا لسببه ويكون صحيحاً ونافذاً ولو كان خاليا من ذكر سببه السابق عليه ويكون حجة على المقر بما حواه ، فإن إقرار الطاعن بتسليم أرض النزاع في التاريخ المحدد به ينتج آثاره القانونية قبله بشأن زوال سبب حيازته وإنتقال الحق فيها إلى الأصيل عثلا في شخص المطمون ضدها الرابعة المقر لها إعتباراً من هذا التاريخ ، وتضحى حيازة الطاعن من بمده مجردة من سندها القانوني ويعتبر غاصبا أيا كان وصف العقد أو طبيعة العلاقة القانونية التي كانت تستند إليها حيازته السابقة على إقراره .

 ٧ - محكمة الإستئناف غير مازمة بتفنيد أسباب الحكم الإبتدائي الذي الفته الرد عليها متى كان حكمها قائما على أسباب خاصة كافية لحمله.



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون قيم وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون ضدهن الأولى والثانيه والثالثة أقمن على الطاعن الدعوى رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٨٠ مدنى الزقازيق الإبتدائية بطلب الحكم بطرده من مشاحة ٢٨ فدأنا و١٩ قيراطا و٢٣ سهما من الأرض الزراعية البينة بصحيفتها وتسليمها إليهن ، وقلن بيانا لذلك أنهن يمتلكن هذه المساحة وكان الطاعن يقوم بأدارتها لحسابهن إلى أن التزم بموجب الأقرار الصادر منه تاريخ ١٩٧٨/٣/١٥ بتسليمها إلى والدتهن ووكيلتهن المطعون ضدها الرابعة في نهاية سنة ١٩٧٨ ثم نكل عن تنفيذ التزامه وأصبع وضع يده على تلك الأرض بلا سند من القانون فيعتبر غضبا . عا حدا بهن إلى أقامة هذه الدعوى ليحكم بطلباتهن . وأثناء سير الخصومة أمام محكمة أول درجة طلبت المطمون ضدها الرابعة قبول تدخلها فيها منضمه إلى المدعيات في طلباتهن ، فندبت المحكمة غييرا وبعد أن أودع . تقريره حكمت بتساريخ ٧٧ من ينابر سنة ١٩٨٣ بقيسول تدخل المطعسون ضيدها الرابعة منضمه إلى المدعيات ويرفض الدعوى . إستأنف المطعون ضدهن هذا الحكم لدى محكمة إستنناف المنصورة ، مأمورية الزقازيق ، بالإستئناف رقم ١٥٥ لسنة ٢٦ قضائية . ويتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٨٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستبأنف فيسما قمضى به من رفض الدعوى ويطرد الطاعن من الأرض شوضوع النزاع . طعن الطاعن في هذا الحكم يطريق النقض ،وإودعت

النباية العامية مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على -المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره فيها التزمت النباية , أيها .

حيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك بقول أن الهيئة التي حضرت جلسة النطق بالحكم مشكلة برئاسة المستشار وعضوية المستشارين المعتادة اللهيئة التي سمعت المرافعة وتداولت في الحكم وأصدرته والمشكلة برئاسة المستشار وعضوية المستشارين ومع ذلك لم يثبت بنسخة الحكم بيان اسم المستشار الذي كان رئيسا لجلسة النطق بالحكم ولم برد به بيان بإثبات أن المستشار الذي اشترك في إصداره ولم بخص تلك الجلسة قد وقع على مسودته ، كذلك قإن رئيس الجلسة التي نطقت بالحكم لم يوقع على نسخة الحكم الأصلية ومسودته ، كما خلت المسودة من التاريخ الدال على إيداعها عند النطق بالحكم ، وجاء محضر جلسة الرافعة الأخبيرة ١٩٨٥/٣/٢ التي حجزت قيها الدعوى للحكم خلوا من توقيع رئيس الجلسة ، وفي ذلك كله مايشوب الحكم المطعون فيه بالبطلان.

وحيث إن هذا النعي في غيير محله ، ذلك بأنه اذا كانت المادة ١٧٨ من قانون المرافعات قد أوجبت إشتمال الحكم على أسماء القضاه الذبن أصدروه ورتبت البطلان جزأ، على عدم بيان أسمائهم فإن المقصود بالقضاة في هذه المادة - وعلى ماجري به قضاء هذه المحكمة - هؤلاء الذين سمعوا الرافعة وأشتركوا في المعاولة وقصلوا في الدعوى ، لاأولئك الذين حضروا تلاوة الحبكم . ولما كان مناط المعاولة بين القضاة الذين أصدروا الحكم هو توقيعهم على

مسودته التي أوجب المشرع إيداعها عند النطق بالحكم على النحو المبين بالمادة ١٧٥ من قانون المرافعات ، وهو إيجاب قصد به ضمان أن يكون الحكم قد صدر بعد مداولة شملت أسبابه ومنطوقة واستقرت عقيدة المحكمة بشأنه على أساس ماورد بالمسودة التي وقعت وأودعت وقت النطق به ، إذ كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه أورد عدوناته بينانا بأسماء المستشارين الذين سمعوا المرافعة وقصلوا في الاستئناف بعد المداولة التي دلت عليها مسودته المودعة والمشتملة على أسبابه ومنطوقة موقعه عليها من هؤلاء المستشارين ، فلا يعيب الحكم إغفال بيان اسم المستشار الذي حضر تلاوته بسبب غياب المستشار بلسة النطق به أو عدم بيانه أن هذا الأخير وقع على المسودة ، كما يكفي لسلامة الحكم أن تكون نسخته الأصلية موقعة من المستشار رئيس الهنة التي أصدرته دون إشتراط توقيع المستشار رئيس الجلسة الذي حضر تلاوته ولم يشترك في اصداره ، كما لايجوز أن تحمل المسودة توقيعه طالما لم يشارك في اصدار الحكم ، ومن ثم فلايكون صحيحا في القانون مايثيره الطاعن من بطلان بسبب عدم توقيع هذا المستشار على نسخة الحكم الأصلية ومسودته ، ولاينالُ كذلك من سلامة الحكم عدم تضمين المسودة تاريخ إيداعها إذ لم ترتبُ المادة ١٧٥ من قانون المرافعات البطلان على تخلف إثبات هذا التاريخ وإغا رتبته على عدم حصول إيداع المسودة عند النطق بالحكم جزاء على تخلف الغاية السالف ببانها والتي استهدفها المشرع من هذا الإجراء الجوهري ، وإذ كان الثابت أن المسودة مودعة بالفعل وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ولم يدع الطاعن بأن المسودة لم تودع عند النطق بالحكم فلا يجديه قوله بخلوها من التاريخ ، وكان غير صحيح ما يدعيه الطاعن من عدم توقيم المستشار رئيس الجلسة التي سمعت المرافعة الختامية

وحيث أن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون قيبه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه قضى بطرده من المساحة المؤجرة جميعها مستنداً في ذلك إلى أن الإقرار الصادر منه إلى المطعون ضدها الرابعة بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٥ تضمن التزامه بتسليمها هذه المساحة في نهاية تلك السنة إذ جاءعاما ومطلقا وعوجبه ينتهى عقد الإبجار المحرر بينهما بتاريخ - ١٩٥٦/٦/٣ فيصبح الطاعن بعد سنة ١٩٧٨ غاصبا للمساحة المؤجرة ، في حين أنه قسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن إقراره سالف الذكر ينصرف إلى مساحة ستة أقدنة فقط من الأرض المؤجرة حيث كانت المطعون ضدها الرابعة قد باعتها وتسلمتها المطعون ضدهن الأولى والثانية والثالثة منه بالفعل ، وقد أخطأ الحكم في تفسير الإقرار المشار إليه لأن عباراته الراضحه تدل على أن التزامه بالتسليم ينصرف إلى المساحة الواقعه بناحية إكياد القبلية دون تلك المساحة الواقعة بناحية العزازي ، خلافًا لما ذهب اليه قضاؤه من أن اقراره يشمل أرض النزاع جميعها عا يعييه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك بأنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقه فى تفسير الإقرارات والإتفاقات وسائر المحررات بما تراه أدنى إلى نيه عاقديها مستهديه بوقائع الدعوى وظروفها دون رقابة عليها من محكمة النقض فى ذلك طالما لم تخرج فى تفسيرها عن المعنى الذى تحتمله عباراتها وكان قضاؤها قد أقيم على أسباب سائفة ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاء على قوله و وكان الثابت من الاقرار الصادر من المستأنف

عليه - الطاعن - لوكيله المستأنفات - المطعون ضدها الرابعة - المؤرخ ١٩٧٨/٣/١٥ والذي ليس محل طعن أنه إتفق معها على أن يسلمها الأطبان بعد نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، عا مفاده إنتها، عقد الإيجار المؤرخ . ١٩٥٦/٦/٣ المدعى به بعد أن إنتهت مدته بالإتفاق المؤرخ ١٩٧٨/٣/١٥ وأنه ظل واضعا اليد على أطيان النزاع بعد التاريخ المذكور فإن وضع يده يكون في هذه الحالة مجرداً من السند عا يعتبر معه غاصباً كما لايجدى قول المستأنف عليه بأن هذا الأقرار ينصرف فقط إلى سته أفدنه تسلمتها المستأنفات ذلك أن الإقرار ورد عاماً مطلقاً والعام يؤخذ على عمومه ولاتخصيص بغير مخصص ، لما كان ذلك فإن خبير الدعوى يكون قد أصاب صحيح القانون عندما قرر أن أرض النزاع بيد المستأنف عليه منذ سنه ١٩٥٦ مستندا إلى عقد إيجار مؤرخ ٢٩٧٨/٦/٣٠ وظل هذا الوضع حتى سنة ١٩٧٨ حبث صدر منه عقد إتفاق مع الخصمه المتداخلة وكيلة المدعيات بترك هذه الأرض في نهاية سنة ١٩٧٨ وذلك بموجب الأتفاق المؤرخ ١٩٧٨/٣/١٥ ولم يقم بتسليم الأرض لها في التاريخ المحدد ، وكان هذا الذي إستخلصه الحكم من إقرار الطاعن المشار إليه وماورد بتقرير الخبير المنتدب في خصوصه سائغا ويتفق مع ماقصد إليه الطرقان من إنهاء العلاقة الإيجارية بينهما بالنسبة إلى مساحة الأرض التي يضع الطاعن يده عليها جميعها والتزامه بتسليمها إلى المطعون ضدها الرابعة الوكيلة عن المطعون ضدهن الباقيات في نهاية سنة ١٩٧٨ ، ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لعبارات هذا الأقرار التي أشار إليها الحكم، فإن المجادلة الموضوعية التي يثيرها الطاعن في هذا الخصوص تنحسر عنها رقابة محكسة النقض ، ولايقبل منه التحدي لأول مرة أمام هذه المحكمة بأن إقراره بتسليم المساحة المؤجرة ينصرف إلى أرض أكياد دون أرض العزازي لما يخالط هذا الدفاع الموضوعي من واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع. ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون قيمه التناقض والقصور في التسبب وفي بيان ذلك يقول أنه أورد بأسبابه أخذا من تقرير الخبير المنتدب أن الطاعن كان يضع بده على أرض النزاع بصفته مستأجراً أستنادا إلى عسقد الإيجار الصادر له من المطعون ضدها الرابعة بتاريخ استنادا إلى أن إنتهى ذلك العقد بموجب الإقرار الصادر منه بتاريخ ثم عاد الحكم أن النزم فيه بتسليمها الأرض المزجرة في نهاية تلك السنة ، ثم عاد الحكم في موضع آخر من أسبابه إلى القول بأن عقد الإيجار أنف الذكر مصطنع مستدلا على ذلك بجملة قرائن إنتهى منها إلى أن الطاعن كان يضع يده على أرض النزاع بصفته ناظر لزراعة المطعون ضدها الرابعة خيلافا لما أورده في أسبابه السابقة ، كما لم يتناول الحكم أسباب الحكم الإبتدائي فيما تضمنته من صحة عقد الإيجار سالف البيان وعدم جواز الاستناد إلى إقرار الطاعن بإنها ، من صحة عقد الإيجار سالف البيان وعدم جواز الاستناد إلى إقرار الطاعن بإنها ، العلاقة الإيجار سالف البيان وعدم جواز الاستناد إلى إقرار الطاعن بإنها ،

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأنه لما كان الشابت بالأوراق أن المطعون ضدهن الأولى والثانية والثالثة قد أقمن الدعوى بطلب طرد الطاعن من أرض النزاع على أساس الغصب لتجرد وضع يده عليها من سنده القانونى ، إستنادا إلى الإقرار الصادر منه إلى وكيلتهن المطعون ضدها الرابعة بتاريع ١٩٧٨/٣/١٥ والذى التزم فيه بتسليمها تلك الأرض فى نهاية هذه السنة وقعد عن تنفيذه ، وكان ما تثبته محكمة الموضوع بشأن صغه وضع البد وتقديرها لوقوع الغصب ونغيه إستخلاصها من وقائع الدعوى والأدلة المطروحة عليها

113

من الأمور الموضوعية التي لا سبيل إلى طرحها على محكمة النقض ما دامت هذه الأدلة وتلك الوقائم تسمح بذلك التقدير ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إستند في قضائه بطرد الطاعن من أرض النزاع إلى ما ثبت لديه من وقبائع الدعوى وأدلتها أنه أصدر إلى المطعون ضدها الرابعة الوكبلة عن المطعون ضدهن الباقيات - المدعيات - إقراراً بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٥ التزم فيه بتسليمها هذه الأرض في نهاية تلك السنة ، ثم نكل عن ذلك وظل بضع بده عليها بعد هذا التاريخ حسبما جاء في تقرير خبير الدعوى ، فاعتبره غاصبا -إذ كان ذلك وكان من المقرر أن الإقرار ليس مدلولا لسببه ويكون صحيحاً ونافذاً ولو كان خاليا من ذكر سببه السابق عليه ويقوم حجة على المقر بما حواه ، قان إقرار الطاعن بتسليم أرض النزاع في التاريخ المحدد به ينتج آثاره القانونية قبله بشأن زوال سبب حيازته وانتقال الحق فيها إلى الأصيل عثلا في شخص المطعون ضدها الرابعة المقر لها إعتباراً من هذا التاريخ ، وتضحى حيازة الطاعن من بعده مجردة من سندها القانوني ويعتبر غاصبا أيًّا كان وصف العقد أو طبيعة العلاقة القانونية التي كانت تستند اليها حيازته السابقة على إقراره ، وإذ خلص الحكم المطعون فيه في قضائه إلى ذلك فإنه يكون صحيح النتيجة قانونا ، ومن ثم فلا يجدي الطاعن النعي بخطئه أو تناقضه في تكبيف ذلك العقد أو تلك العلاقة القانونية السابقة على الإقرار لكونه غير منتج . لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف غير ملزمة بتنفيذ أسباب الحكم الابتدائي الذي الغتة أو الرد عليها متى كان حكمها قائما على أسباب خاصة كافية لحمله قان نعى الطاعن بهذا الخصوص يكون على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

حلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد الممتشار / طلعت امين صادق ناتب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد مجتــــاز مـــــــولى ، د/ عبد القــادر عثـــــان/دسين دياب و محجد عبد العزيز الثناوس .

TAY

الطعن رقم ١٣١٦ لسنة ٥٣ قضائية :

(٢٠١) عجل « العاملون بالقطاع العام » بدلات . حكم « تسبيب الحكم » « الخطأ في تطبيق القانون » .

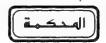
(١) بدل طبيعة العمل وبدل الإقامة في ظل أحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٧١. تفويض مجلس النوزرا، في تقريرهما . حق مجلس إدارة الشركة في تقرير البدلات المهية . شرطه . م ٢/٢٠ من القانون .

(٢) عدم بيان الحكم ما إذا كان منع الإخصائيين التجاريين بدل تفرغ إستناداً لقرار مجلس الوزراء رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٧٦ أم للحق المخول لمجلس إدارة الشركة خطأ في القانون.

١ - مؤدى نص المادة عشرين فى فقراتها الأولى والثانية والرابعة من القرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١ أن المشرع ناط بمجلس الوزراء تقرير بدل طبيعة العمل وبدل الأقامة للعاملين بالقطاع العام ، كما خول مجلس إدارة الشركة حق تقرير البدلات المهنية شريطة أن تكون بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة .

٢ - لما كنان الشابت في الدعنوى أن المطعن ضدها أصدرت بتناريخ
 ١٩٧٨/٥/٢٠ قراراً بمنح العاملين لديها من الإخصائيين التجاريين بدل تفرغ - بالفنسسات الواردة بقسرار رئيس مسجلس الوزراء رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٧٦

بشأن منع الأخصائيين التجاريين أعضاء نقابة التجاريين بدل تفرغ ثم أوقفت صوفه إعتباراً من شهر يونيو سنة ١٩٧٨ بقولة أن قرار رئيس مجلس الوزراء لايسرى على العاملين بالقطاع العام وأنها أعملته خطأ على العاملين لديها، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء برفض الدعوى على أنه لايجوز للمطعون ضدها مخالفة قرار رئيس مجلس الوزراء المشار إليه ، دون أن ببين ما إذا كان بدل التفرغ مشار النزاع قد منحته المطعون ضدها نتيجة التطبيق الخاطئ لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٤ لسنة ٢٩٧١ ، أم صدر إستناداً للحق المخول لمجلس إدارتها طبقا لنص المادة ٢٠١٠ عن القرار بقانون رقم لا السنة ١٩٧١، وتخلى بذلك عن الفيصل في عنصر جوهرى من عناصر الدعرى فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن- تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٢٨٤ سنة ١٩٨١ عمال كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدها - الشركة القومية لإنتاج الأسعنت طالبين الحبكم بأحقيتهم في إستعمرار إقتيضاء بدل التيفيخ المقرر لهم بقرار منجلس إدارة الشركة بشاريخ ٢٠/٥/٢٥ ومنا يشرتب على ذلك من فروق مالية وقالوا بيانا لدعواهم أنهم من الاخصائيين التجاريين العاملين لدي المطعون ضدها ، وإذ أصدر مجلس إدارتها بتاريخ ٢٠/٥/٨٧٨ قراراً بمنحهم بدل تفرغ إعتباراً من ١٩٧٨/١/١ ، ثم عادت وأوقفت صرفه إعتباراً من شهر يونيه سنة ١٩٧٨ دون مسوغ قانوني ، فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم السالفة البيان. وبتباريخ ١٩٨٢/٥/١٩ حكمت المحكمية برفض الدعوى ، استبأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٧٣ لسنة ٩٩ ق ، وبتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٠ قضت المحكمة بنابيد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم يظريق النقض ، وقدمت البيابة العامة مذكرة أبدت فيها: الرأى يرفص الطعن ، وعرص الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وقيها التزمت النيابه رأيها .

وحبيث إن مما ينعناه الطاعنون على الحكم المطعنون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أقام قضاء برفض الدعري على أن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ سنة ١٩٧٦ كشف عن أن منح بدل تفرغ للإخصائيين التجاريين قاصر على العاملين بالدولة دون العاملين بالقطاع العام في حين أن قرار المطعون ضدها بمنع هذا البدل جاء متفقا ونص المادة ٢٠/٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ والذي يجيز المجلس إدارة الشركة منع العاملين البدلات المهنية بالفئات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة ، وهو ما يعييه بالخطأ في تطبيق القاندن .

وحبيث إن هذا النعي في مبحله ، ذلك أنه لما كنانت المادة ٢٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ والذي بحكم واقعة الدعوي - تنص في فقرتيها الأولى والثانية على أنه « بجوز لمجلس الوزراء أن يقرر منح العاملين الخاصعين لأحكام هذا النظام بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل كما يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر منح بدل إقامة للعاملين بالمناطق التي يحددها » وتنص في فقرتها الرابعة على أن « كما يجوز لمجلس الإدارة منع العاملين البدلات المهنية بالفشات المقررة للعاملين لمُدنيين بالدولة بالشروط والأوضاع التي يقررها المجلس» قبان صؤدي ذلك أن المشرع ناط بمجلس الوزراء تقدير بدل طبيعة العمل وبدل الاقامة للعاملين بالقطاع العام ، كما خول محلس إدارة الشركة حق تقرير البدلات المهنية شريطة أن تكون بالفنات المقرره للعاملين المدنبين بالدولة . لما كان ذلك . وكان الثابت في الدعوي أن المطعون ضدها أصدرت بتاريخ ٢٠/٥/٨٧٨ قراراً بمنح العاسلين لديها من الإخصائيين التجاريين بدل تفرغ بالفنات الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن منع الإخصائيين التجاريين أعضاء نقابة التجاريين بدل تفرغ ثم أوقفت صرفه إعتباراً من شهر يونيه سنة ١٩٧٨ بمقولة أن قرار رئيس مجلس الوزراء لا يسرى على العاملين بالقطاء العام وأنها أعملته خطأ على العاملين لديها ، وكان الحكم المطعون فيمه قد أقام قاضاء برفض الدعوي علم أنه لايجوز للمطعون ضدها مخالفة قرار رئيس مجلس أنورراء المشار إليه ، دون أن يبين ما إذا كنان بدل التنفرغ منشار النزاع جلمة ٢٤ من ديسيبر منة ١٩٨٩

قد منحته المطعون ضدها نتيجة التطبيق الخاطئ لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٦ ، أم صدر إستناداً للحق المخبول لمجلس إدارتها طبقاً لنص المادة ٢٠/١ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، وتخلى بذلك عن الفصل في عنصر جوهري من عناصر الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عا يرجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

طسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

744

الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٥٨ القضائية :

وقف ، نيابة عامة ، دعوس ،

تعلق النزاع بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق قيم أو تفسير شروطه أو الولاية عليم ، وجوب تدخل النياية فيم ، مخالفة ذلك ، أثره ، يطلان الحكم ، م ١ ق ٦٧٨ لسنة ١٩٥٥ ، الدعرى يثبوت ملكية جهة الوقف ليعض الأعيان ، عدم لزوم تدخل النياية العامة فيها ، علة ذلك .

مفاد نص المادة الأولى من القانون ٢٧٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه كلما كان النزاع متعلقا بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه عما كانت تختص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظره للمحاكم المدنية عملا بالقانون ٢٦٦ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية فإن تدخل النيابة يكون واجبا عند نظر النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلا . وكان البين من الأوراق أن الدعوى أقيمت من المطعون ضده بطلب ثبوت ملكية وقف و الذى تنظر عليه - للأرض بطلب ثبوت ملكية وقف و الذى تنظر عليه على هذه الصورة يتعلق بملكية جهة الوقف لهذه الأرض ولا يتصل بأصل الوقف ولا بأى من مسائله المشار إليها والتي كانت تختص بها المحاكم الشرعية ومن ثم فلا يلزم تدخل النيابة العامة في هذه الدعوى .

المدكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائم - على ما يبين من الحكم المطغون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطمون ضده بصفته أقام على مورثي الطاعنين الأول والطاعنة الثالثة الدعوى ١٩٩٨/٩٤ مدنى الجيزة الإبتدائية بطلب الحكم يتثبيت ملكبة وقف للأرض الموضحة بالصحيفة والتسليم ، وقال في بيان ذلك أن جهة الوقف تمتلك هذه الأرض عرجب حجة شرعبة صادرة من محكمة مصر الشرعية سنة ١٩٠٠ وإذ إغتصبها المدعى عليهم وأقاموا عليها منشآت فقد أقام الدعوى . ومحكمة أو درجة حكمت بتاريخ ١٩٧٦/٤/٨ برفض الدعوى بحالتها . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف ٩٣/٢٢٤ ق القاهرة ، والمحكمة ندبت خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره قبضت بتناريخ ١٩٨١/٤/١٨ بإلغناء الحكم المستأنف وبالطلبنات. طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت حلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين ينمون بسبب الطعن على الحكم المطعرن فيه البطلان ، ذلك أنه قضى في دعوى من دعاوى الوقف بغير أن تتدخل النيابة العامة فيها ، وإذ أغفل الحكم المطعنون فيه ذلك الإجراء رغم وجوبه فإنه يكون باطلا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن مفاد نص المادة الأولى من القانون ٢٨/ ١٩٥٥ في شأن بعض الاجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه كلما كان النزاع متعلقا بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظره للمحاكم المدنية عملا بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعبية قإن تدخل النيابة يكون واجبا عند نظر النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلا . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الدعوى أقيمت من المطعون ضده بطلب ثبوت ملكمة وقف - الذي تنظر عليه - للأرض موضوع النزاع ثم اغتصبها الطاعنون وأقاموا عليها منشآت ، وكان النزاع على هذه الصورة يتعلق بملكية جهة الوقف لهذه الأرض ولا يتصل بأصل الوقف ولا بأي من مسائله المشار إليها والتي كانت تختص بها المحاكم الشرعية ومن ثم فلا يلزم تدخل النيابة العامة في هذه الدعوى ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه بكون قد البتزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بسبب الطعن على غير أساس.

......

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

449

الطعن رقم ٢٩١٨ لسنة ٥٧ القضائية :

دعبوس « تكييف الدعبوس » . حكم «ميبوب التبدليل : الفطأ في القانون » « ما يعد قصورا » .

التزام محكمة الموضوع بإعطاء الدعوى وصفها اغق وتكيسفها القانوني المسجيح دون التقييد بتكييف المدعى الخاطئ لها . طلب الطاعن الحكم ببطلان عقدى سع ملك الغيير والصلح الذي موضوعهما أرضا علوكة للدولة تدخل في حوزته . تكييفها الصحيح . دعوى بعدم سريان العقدين في حقم ، القضاء برفض الدعوى تأسيسا على مجرد القول بنسبيم أثر العقد . خطأ في القانون وقصور

.....

لما كان من المقرر - فى قبضاء هذه المحكمة - أن تكبيف المدعى دعواه تكبيفا خاطئا لا ينطبق على واقعتها التى ذكرها فى صحيفتها لا يقيد محكمة الموضوع التى تلتزم بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكبيفها الصحيح وكان البين من أوراق الدعوى أنها أقيمت فى حقيقتها بطلب الحكم بعدم سريان عقدى البيع والصلح موضوع الدعوى فى حق الطاعن تأسيسا على أن الأرض المبيعة بالعقد المؤرخ مملوكة للدولة ومخصصة للنفع العام وفى حوزة الطاعن وليست ملكا للبائع قتممك الأخير بتملكه لها مما مفاده أن النزاع القائم فى الدعوى والذى تناضل فيه الخصوم دفعا وردا يتعلق بملكية الأرض

موضوع النزاع ، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاء على مجرد القول بنسبيه آثار العقود فإنه يكون قد أخطأ في تكبيف الدعوى وخرج بها عن نطاقها المطروح بما حجبه عن تحقيق دفاع الطرفيين حول تلك الملكية. عما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوي وأخطأ بذلك في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع على - ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن رئيس مركز مدينة رفح - الطاعن - أقام الدعوى ١٧٥ لسنة ١٩٨٤ شمال سيناء الإبتدائية على المطعون ضدهما منتهيا إلى طلب الحكم ببطلان عقد البيم المؤرخ ١٩٨١/٢/٢٥ سند الدعوى ٤٦ لسنة ١٩٨٤ مدني شمال سيناء الإبتدائية وبطلان عقد الصلح المؤرخ ١٩٨٤/٤/١٦ وقال بيانا لدعواه أن الدولة تمتلك قطعمة الأرض موضوع النزاع والمبينة بالصحيفة ومساحتها أربعون فدانا - وتخصصها للنفع العام وقد باعها المطعون ضده الثاني بالعقد سالف الذكر إلى المطعون ضده الأول - الذي أقام على البائع الدعوى ٤٦ لسنة ١٩٨٤ مدنى شمال سيناء الإبتدائية بطلب الحكم بصحة ونفاذ ذلك المقد والتسليم وإنتهت الدعوى بالحاق عقد الصلح سالف البيان وإذ فرجئ الطاعن بالتنفيذ عليه جبرا أقام دعواه بالطلبات السالفة . ومحكمة أول درجة ندبت بتاريخ ٢٠/٥/٣/٢٠ خبيرا لأداء المهمة المبينة عنظرق حكمها وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٨٦/٢/٢٦ برفض الدعوي ، أستأنف

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ذلك أنه طلب الحكم بإيطال عقدى المطعون ضدهما بالبيع والصلح تأسيسا على أن العين المبيعة ملك للدولة ليست محلوكة للبائع فقضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف برفض الدعوى على مجرد القول بأن الطاعن لم يكن طرفا في العقدين وأنه ليس للمالك أن يطلب إبطال عقد بيع العير ملكة باعتباره أجنبيا عن العقد في حين أن القاضى لا يتقيد في تكييف الدعوى بوصف المدعى لها ولا بالالفاظ التي عبر بها عن طلباته وأن طلب عدم سريان عقد البيع في حق الطاعن يدخل في عموم طلبه إبطال عقد البيع وقد حجب الحكم المطعون فيه نفسه عن مواجهة دفاعه بملكية الدولة لأرض النزاع إستاداً لما ذهب إليه من تكييف خاطئ لدعواه بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تكييف المدعى دعواه تكييفا خاطئا لا ينطبق على واقعتها التي ذكرها في صحيفتها لا يقيد محكمة الموضوع التي تلتزه بإعطاء الدعوى ذكرها في صحيفتها لا يقيد محكمة الموضوع التي تلتزه بإعطاء الدعوى مصفها الحق وتكييفها الصحيح وكان البين من أوراق الدعوى أنها أقيمت في حقيقتها بطلب الحكم بعدم سريان عقدى البيع والصلح موضوع الدعوى ٢٦ لسنة ١٩٨٤ مدنى شمال سيناء الإبتدائية في حق الطاعن تأسيسا على أن الأرض المبيعة بالعقد المؤرخ ١٩٨١/٢/٢٥ عملوكة للدولة ومخصصة للنفع العام وفي حوزة الطاعن وليست ملكا للبائع فتمسك الأخير بتملكه لها عا مفاده أن النزاع القائم في الدعوى والذي تناضل فيه الخصوم دفعا وردا يتعلق بملكية الأرض موضوع النزاع ، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاء على مجرد

حلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد الهستشار / أحمد نصر الجندس نائب رئياس المحكمة وعضوية السادة الهستشارين / مصطفى حسيب عباس محمود ، فنحى صحمود يوسف ، سعيد غربانس وعبد الهنعم هحجد الشفاوس .

49.

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ القضائية « أحوال شخصية » :

- (1) نقض « أسباب الطعن : السبب الغير منتج » . ذكم
 - النعى على غير محل من الحكم المطعون فيه . غير منتج .
- (٦) أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : الطاعة » إعلان .
- محكية الموضوع « سلطة محكية الموضوع : في مسائل الواقع » .

إعلان الزوج زوجته بالدخول في طاعته . وجوب اشتماله على بيان كاف للمسكن الذي يدعوها للمودة إليه . م ٦ مكرر / ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ . علة ذلك . ورود البيان ثاقصا أو مبهما أو غير مقرواً . أثره . إعتبار الإعلان كأن لم يكن . تقدير كفاية البيان . واقم تستقل به محكمة المرضوع متى إقامت قضا ،ها على أسباب تكفي لحمله .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن سبب النعي يجب أن يكون وارداً على الدعامة التي أقام الحكم المطعون فيه قضاء عليها والتي لا يقوم له قضاء إلا يها . لما كان ذلك الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بالغاء حكم محكمة أول درجة وبعدم الاعتداد بانذار الطاعة وإعتباره كأن لم يكن على سند من أن الإعلان الذي وجهه الطاعن للمطعون ضدها ورد غير مقروء بما يفقده الصلاحية

وذلك دون التعرض لموضوع الإعلان ، وكان ما يثيره الطاعن بسبب النعي لم يرد على ما أقام الحكم قضاء عليه فإنه يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول .

٢ - الفقرة الثانية من المادة السادسة مكرر ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إذ أوجبت على الزوج أن يبن في الاعلان الموجة منه لزوجته المسكن الذي يدعوها للعبودة إليه ، فيقيد إفيادت أن يكون هذا البيبان - الوارد في الإعلان - كافيا بذاته لإعلام الزوجة بهذا المسكن إعلانا يكنها من معرفته والاهتداء إليه ، وحتى تبين - عند إعتراضها عليه - أوجه الاعتراض التي تستند إليها في امتناعها عن طاعة زوجها فيه ، فإذا كان هذا الإعلان ناقص البيان أو جاء مبهما أو غير مقرؤ لا يمكن الزوجة من التعرف على المسكن المبين فيه فإنه يفقد صلاحيته للفرض الذي إعد له ويعتبر في شأنه كأن لم يكن . لما كان ذلك وكان تقدير كفاية البيان الوارد في الإعلان أو عدم كفايته من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضاء على أسباب تكفي لحمله ، وكان الشابت من ورقبة الإعلان المعلقية للمطعون ضدها بشاريخ . بناء على طلب الطاعن أنه لم يرد بيان المسكن الذي يدعوها إليه بيانا واضحا يمكن الشخص العادي من قراءته وتحديده والتعرف عليه ، قإن الحكم المطعسون فيه إذ أقام قضاء بعدم الاعتداد به على سند عا قدره من أن الإعلان لا يكفي للتدليل على مسكن الزوجية بما يفقده صلاحيته وهو من الحكم إستخلاص سائغ له أصله الثابت في الأوزاق ويؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ، وإذ يدور النعى حول تعيب هذا الإستخلاص فإنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى عما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

المحكسة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الوقبائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيمه وسائر الأوراق -تتبحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوي رقم ١٥٥٩ لسنة ١٩٨٤ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة على الطاعن للحكم بعدء الإعتداد بالإعلان الموجم لها في ١٩٨٤/١٠/١٧ بدعوتها للدخول في طاعته واعتماره كأن لم يكن. وقالت بيانا لدعواها أنها زوجته وفي عصمته وإذ دعاها بموجب ذلك الإعلان للدخول في طاعته ، وكان غير أمن عليها نفسا ومالا لتعديه عليها بالضرب والسب ، هذا إلى كيديه هذا الاعلان لعدم إمكان قراءته فقد أقامت الدعوي . أحالت المحكمة الدعوى الى التحقيق ، وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٦/٣/٣١ برفض الدعوى . إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٠٣ لسنة ١٠٣ ق ، وبتاريخ ١٩٨٧/١١/٩ حكمت بالغاء الحكم المستأنف وبعدم الاعتداد بالانذار سالف الذكر وإعشباره كأن لم يكن . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول والثاني منها على الحكم المطعون قيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع . وقال بيانا لذلك أن شاهديه قررا أمام محكمة أول درجة أن المسكن الذي أعده الطاعن للمطعون ضدها هو منزل الزوجية الذي عاشرته فيه أكثر من أربعة عشر عاما ، وهو مستوقى لشرائطه الشرعية ، وقد أعتد حكم محكمة أول درجة بشهادتهما وقد تمسك الطاعن بذلك أمام محكمة الإستنناف إلا أن الحكم المطعون فبم قضي بالغائه وبعدم الإعتداد بانذار الطاعة دون أن يعرض لدفاعه ، وأقام قضاءه على نقاط غير جوهرية ، وهو ما يعيبه بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ويستوجب نقطه .

وحبث إن هذا النعي غير مقبول. ذلك أن من المفر. في قضاء هذه المحكمة أن سبب النعي يجب أن يكون واردا على الدعامة التي أقام الحكم المطعون فيم قضاء عليها ، والتي لا يقوم له قضاء إلا بنها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بالغاء حكم محكمة أول درجة وبعدم الاعتداد بإنذار الطاعمة وإعتباره كأن لم يكن على سند من أن الإعبلان الذي وجهه الطاعن للمطعون ضدها ورد غير مقرؤ بما يفقده الصلاحية وذلك دون التعرض لموضوع الإعلان ، وكان ما يثيره الطاعن بسببي النعى لم يرد على ما أقام الحكم قضاءه عليه فإن النعى يكون غير منتج ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الإستندلال. وفي بينان ذلك يقول أن الحكم المطعون فينه إصدر إنذار الطاعة الموجة منه إلى المطعون ضدها على سند من أنه مكتوب بخط غيير مقرو، ولا ينبئ عن فحواه ومضمونه دون أن يتصدى الموضوع فحجب نفسه بذلك عن الفصل فيه مما يعيبه بالفساد في الإستدلال ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد . ذلك أن الفقرة من المادة السادسة مكرر ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٩ إذ أوجبت على الزوج أن يبن في الإعلان المرجة منه لزوجته المسكن الذي يدعوها للعودة اليه ، فقد افادت أن يكون هذا البيان - الوارد في الاعلان - كافيا بذاته لاعلام الزوجة بهذا المسكن اعلانا يمكنها من معرفته والاهتداء إليه ، وحتى تبين - عند إعتراضها عليه - أوجه الإعتراض التي تستند إليها في إمتناعها عن طاعة زوجها فيه ، فإذا كان هذا الإعلان ناقص البيان أو جاء مبهما أو غير مقروء لا يُكن الزوجة من التعرف على المسكن المبن فيه فإنه يفقد صلاحيته للغرض الذي إعد له ويعتبر في شأنه كأن لم يكن . لما كان ذلك وكان تقدير كفاية البيان الوارد في الاعلان أو عدم كفايته من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع متى أقام قضا ١٠ علم. أسباب تكفى لمحمله ، وكان الثابت من ورفة الاعلان المعلقة للمطعون ضدها. بتاريخ ١٧/٠/١٠/١ بناء على طلب الطاعن أنه لم يرد به بيان المسكن الذي يدعوها للعودة إليه بيانا واضحا يمكن الشخص العادي من قراءته وتحديده والتعرف عليه ، قإن الحكم المطعمون قبه إذ أقام قضاءه بعدم الاعتداد به على سند مما قرره من أن الإعلان لا يكفي للتدليل على مسكن الزوجية بما يفقده صلاحبته ، وهو من الحكم إستخلاص موضوعي سائغ له أصله الثابت في الأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي إنتهي إليها ، وإذ يدور النعي حول تعبب هذا الإستخلاص فإنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعينا في تقدير أدلة الدعوى عما لا يجوز اثارته أماء هذه المحكمة .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلشة ٢٧مـن ديسمبر سنة ١٩٨٩

برئاسة السيد الهستشار / سحيد مجهود راسم نائب رئيس الهنگوة وعضوية السادة الهستشارين / حسين على حسين ء يوبون فهيدم نائبس رئيس الهنگسهة ، عرف عجران و محجد اسجاعيل فزائس .

791

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٩ القضائية : ~

(٣ - ١)إيجار « إيجار الأ ماكن « البيع بالحدك » .

(١) عُرض المستأجر العين المؤجرة للبيع بالجدك أو التبازل عنها في الخالات التي يجيز فيها القانون ذلك . للمالك إنذار المستأجر برغبته في شرائها وإبداع حصته في الثمن حزينة المحكمة . م . ٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لا يحول دون حيق المالك عدم إخطاره رسميسا بالثمن المعروض .

(٢) يطلان تصرف المستأجر في العين المؤجرة بطلانا مطلقا صتى تم التحاقد بالمخالفة لأحكام القانون . المادتان ٢٠ ، ٢٥ ق ١٣٦ ليسنة ١٩٨١ . لا أثر له على حق المانك في شراء العين . علم ذلك .

(٤) نقض « السبب الهنتج » .

النعى على الحكم فيما أورده من تقريرات قانونية حاضه - غير منتج طالما خلص الى النتيجة الصحيحة قانونا . لمحكمة النقض تصحيح ما شاب الحكم من أخطاء .

,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

١ - النص في المادة ٢٠ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - في شأن بعنن الاحكام الخاصة بتأجير الأماكن الواردة بالبند الخامس منه والمادة ٢٥ من ذات القانون يدل على أن المشرع استحدث حلا عادلا عند تنازل المستأجر عن المكان

المزجر اليه تنازلا نافذاً في حق المؤجر وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حق كل من المؤجر والمستأجر في الأنتفاع بالعين المؤجرة وهو ما نص عليه صراحة في عنوان البند الخامس من القانون المذكور بقوله « في شأن تحقيق التوازن في العلاقات الايجارية » فاعطى المالك الحق أن يقتسم مع المستأجر الأصلى . قيمة ما يجنيه هذا الأخير من منفعة نتبجة تصرفه ببيع العين المؤجرة له بالجدك أو التنازل عنها في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك التصرف ونص على أحقية المالك بأن يتقاضى نسبة ٥٠٪ من ثمن المبيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال كما أعطى له أيضا الحق في شراء العين اذا أبدى رغبته في ذلك وأودع تصف الشمن الذي اتفق عليه المتعاقدان خزانة المحكمة مخصوما منبه قيمة -ما بها من مثقولات ايداعا مشروطا بالتنازل للمالك عن عقد الايجار وتسليم العين اليم ، على أن يقوم بايدا ، رغبته في دلك حلال سهر من تاريخ إعلان المستأجر له بالثمن المعروض عليه لشراء العين ، ثما مقتضاه أنه متى إتبع المالك هذه الاجراءات غير متجاوز المبعاد الذي حدده القانون قانه يحق له شراء العن دون حاجة الى قبول المستأجر بالبيع له ، ويضُّل المبعاد مفتوحا للمالك طالمًا لم يخطره المستأجر بالثمن المعروض عليه بالطريق الذي رسمه القانون بإعلان على يد محضر ، ولا يكفي مجرد اعبلانه بحصول البيع لعد، تحقق العرص من الإعلان الذي هدف اليه المشرع ، وهو تمكين المالك من إبداً ، الرغبة وإيداء نصف الشمن قبل إتماء البيع ذلك أن هذا الإحراء مقرر لمصلحة لمالك الخاصة حس يتمكن من إستعمال حقه المشروع في شراء العين ولا يتعلق هذا الإجراء بالنظاء العام الذي يرمى الى حماية المصلحة العلما للمجتمع ، ولذلك قائم بحق للمالك الشنازل عنه بحيث اذا علم بمقدار الثمن الذي تماسه البدم أبا كانتدوسيلتم في ذلك قبل أن يخطره به المستأخر بوجه رسمي فلا بحول عدم إعلانه دون حقه في المبادرة بإبداء رغبته في الشراء وابداع الثمن حزيتة المحكمة عير مقيد بميعاد معين طالما أن الميعاد المنصوص عليه قانونا لم بكن قد بدأ في السريان

٢ - لا يحول دون حق المالك في شواء العين ١ وفيقيًا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنةً ١٩٨١) ما وضعه المشرع من حزاء ببطلان تصرف المستأجر بطلانا مطلقا متى تم التبعاقد بالمخالفة لاحكاء القانون ، ذلك أن حق المالك في الشراء ينشأ قبل إتمام التعاقيد على البيع بين المستأجر والغبس ،إذ يلزم المستأجر وفقا لصريح النص باخطار المالك بالشمن المعروض عليه قبل ابرام البيع ، مما مفاده أن حقه في شراء العين مثبت الصلة بعقد البيع اللاحق الذي فد يتم بين طرفيه ، والذي صرح المشرع ببطلانه بطلانا مطلقا ، ولا بعد شراء المالك للعبن حلولًا من جانبه محل المتعاقد الآخر الذي اشترى العبن ، ويؤكد ذلك أن المالك لا يشتري العين المؤجرة التي بيعت للغير بما قد تشتمل عليه من منقولات مادية أو معنوية ، اذ قرر النص خصم قيمة ما بها من منقولات عند ابداء المالك نسبة ٥٠٪ من الثمن المعروض على المستأجر ، أي أن المحل الذي ينصب عليه شراء المالك هو العين خالية وهو غيير المحل المعروض للبيع على العسر بالجدك ، بل إن النص على بطنان هذا البيع اذا ما تم بالمخالفة لاحكاء القانون يعد تأكيدا لحق المالك في الشراء بعد أن أضحى العقد الذي أبرمه المستأحد باطلا لا ينتج ثمه أثر قانوني

٣ - شراء المالك للعين المؤجرة (وفقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ السنة ١٩٨١) لا يعد مشتريا لها بالجدك بل خالية من أية متومات مادبة إلَّوْ مُعِنْرِيةَ عَلَى مَا سَلْفَ بِيَانَهِ ، وَمَنْ ثُمَّ فَهُو لَا يَلْزُو يُبَاشِرَةَ ذَاتَ النشاط الذي كان قائماً بها قبل وقت البيع وهو وشأنه في التصرف فيها واستغلالها مالأسلوب الذي يراه مناسبا .

 أد كان الحكم المطعون فيه قد خلص الى النتيجة الصحيحة فإن النعى عليه قيما أورده من تقريرات قانونية خاطئه يكون غير منتج ولا جدوي منه . وحسب محكمة النقض تصحيح ما شاب أسباب الحكم من أخطاء . .

الهدكمة

بعد الإطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيم وسائر الاوراق -تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ٤١١ سنة ١٩٨٣ أمام محكمة الجيزة الإبتدائية طلبا الحكم بأحقيته للدكان محل النزاع ، وقال بيانا لدعواه أنه بموجب عقد إبجار مؤرخ ١٩٧٧/٣/١ - إستأجر منه الطاعي الأول هذا الدكان لبيع الأدوات المدرسية ، وقد غي الى علمه أنه قاء ببيع الدكان إستنجاره بالجدك الى الطاعنه الثانيه بحوجب عقد مصدق عليه في ١٩٨١/٨/٢ لقاء ثمن قدره مائتي جنيه دون أن يخطره بهذا البيع ولذلك فقد قام بإيداء نصف هذه القيمة خزينة المحكمة مشروطا بالتنازل عن عقد الإيجار ، واذ يحق له طبقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ شراء هذا الدكان مقامل ما أودعه من نصف الثمن ، فقد أقام الدعوى ، ويتاريخ ٢٣/١٠/٢٠ قضت المحكمة برفض الدعوي ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستثناف رقم ٦٦٦٢ سنة ١٠١ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده للدكان محل النزاع وبإخلاء الطاعنه الثانية منه وتسليمه له ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، واذ أمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا فقد حددت جلسة لنظر الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى ينقص الحكم تقضا حزئيا . وبالجلسة المحدده التزمت النبابة , أبها . وحيث إن الطعن أقيم ثلاثة أسباب ينعي بها الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه فضلا عن التناقض والفساد في الإستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان ان الحكم أقام قضاءه بتمكين المطعون ضده من العين المؤجرة استنادا الى أنه أبدي رغبته في المبعاد القانوني بشراء العين. رغم أنه خلص الى بطلان اعلاته بحصول البيع الموحه إليه من الطاعنين لعد. اخطاره بالشمن المعروض ، واذ كان الأثر المترتب على بطلان هذا الإعلان هو بطلان البيع وفقا لنص المادة ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لعدم اتباء الإجراءات التي أوجبتها المادة ٢٠ من هذا القانون فان مقتصى ذلك بقاء العلاقة الإيجارية قائمة مع المستأجر الأصلى (الطاعن الاول) ذلك أنه وقد بطل الإعلان الصادر من الطاعنين فإن الانذار الصادر من المطعون ضده بإبداء رغبته في الشراء يكون هو الآخر باطلا خاصة وانه صدر منه بعد إنقضاء مده طويله على علمه بحصول البيع ، هذا الى أنه لم يتقده بالمستند الدال على مزاولته ذات النشاط القائم بالعين المؤجرة وهو بسبب بلوغه سر التقاعد لا يستطيع مزاولة أي نشاط تجاري واذ خالف الحكم المطعون فينه هذا النظر فانه بكون معيبا عا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - في شأن بعض الاحكاء الخاصة بشأجير الاسائن الواردة في البند الخامس منه - على أنه « يحق للمالك عند قياء المستأحر في الحالات التي يجوز له يبع فيها المنجر أو المصنع أو التناول عن حق الإنتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكني الحسول على ٥٠ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الاحوال بعد خصم قيمة المنقولات التي بالعين ، وعلى المستأجر قبل إبراء الإتفاق إعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض ، ويكون للمالك الحق في الشيراء اذا أبدي رغيبت، في ذلك

وأودع الثمن مخصوما منه نسبه ال٠٥٪ المثنار اليها خزانه المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار ايداعا مشروطا بالتنازل عن عقد الإيجار وتسليم العين وذلك خلال شهر من تاريخ الإعلان ، وبإنقضا ، ذلك الأجل يجوز للمستأجر أن يبيع لغير المالك مع الزام المشترى بأن يؤدى للمالك مباشرة نسبة الى ٥٠٪ المشار إليها ، والنص في المادة ٢٥ من ذات القانون على أنه « يقع باطلا بطلانا مطلقا كل شرط أو تعاقد يتم بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو القوانين السابقة له المنظمه للعلاقة بن المالك والمستأجر ، وفضلا عن الحكم بالغرامة المنصوص عليها في هذه القرانين تقضى المحكمة المختصه بابطال التصرف المخالف وإعتباره كأن لم يكن وبرد الحاله الى ما يتفق مع أحكاء القانون ، مع الزام المخالف بالتعريض أن كان مقتض » يدل على أن المشرع إستحدث حلاً عادلاً عند تنازل المستأجر عن المكان المؤجر اليه تنازلا في حق المؤجر وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حق كل من المؤجر والمستأجر في الإنتفاع بالعين المؤجرة وهو ما نص عليه صراحه في عنوان البند الخامس من القانون المذكور بقوله « في شأن تحقيق التوازن في العلاقات الإيجارية « فأعطى للمالك الحق أن يقتسم – مع المستأجر الاصلي قيمة ما يجنيه هذا الاخير من منفعه نتيجة تصرفه ببيع العين المُرْجِرة له بالجدك أو التنازل عنها في الحالات التي يجبز فيها القانون ذاك التصرف ونص على أحقية المالك بأن يتقاضى نسبة ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال كما أعطى له أيضا الحق في شراء العين إذا أبدى رغبته في ذلك وأودع نصف الثمن الذي اتفق عليه المتعاقدان خزانة المحكمة مخصوما منه ما بها من منقولات إبداعا مشروطا بالتنازل للمالك عن عقد الإيجار وتسليم العين اليه ، على أن يقوم بابداء رغبته في ذلك خلال شهر من تاريخ إعلان المستأجر له بالثمن المعروض عليه لشراء العين ، مما مقتضاه أنه منى أتبع المالك هذه الإجراءات غيبر متجاوز المبعاد الذي حدده القانون

فإنه يحق له شراء العين دون حاجه الى قبول المستأجر بالبيع له ، ويظل الميعاد مفتوحة للمالك طالما لم يخطره المستأجر بالثمن المعروض عليه بالطريق الذي رسمه القانون بإعلان على يد محضر ، ولايكفي مجرد إعلانه بحصول البيع لعدم تحقق الفرض من الإعلان الذي هدف اليه المشرع، وهو تحكين المالك من ابداء الرغبة وابداع نصف الثمن خزينة المحكمة ولا يجوز للمستأجر دقع دعراه بأحقيته في الشراء إستنادا الى عدم قيامه بأخطاره عقدار الثمن قبل إقام البيع ذلك أن هذا الاجراء مقرر لمصلحة المالك الخاصة حتى يتمكن من إستعمال حقه المشروع في شراء العين ولا يتعلق هذا الاجراء بالنظام العبام الذي يرمي الي حماية المصلحة العليا للمجتمع ، ولذلك فانه يحق للمالك التنازل عنه ، بحيث اذا ما علم عقدار الشمن الذي تم به البيع إيا كانت وسيلته في ذلك قبل.أن يخطره به المستأجر بوجه رسمي فلا يحول عدم إعلانه دون حقه في المبادره بإبداء رغبته في الشراء وإيداع الثمن خزينة المحكمة المختصة غير مقيد بميعاد معين طالمًا أن الميعاد المنصوص عليه قانونا لم يكن قد بدأ في السريان ، كما لايحول دون حقه في شراء العين ما وضعه المشرع من جزاء لبطلان تصرف المستأجر بطلانا مطلقا متى تم التعاقد بالمخالفة لأحكام القانون ، ذلك أن حبق المالك في الشراء ينشأ قبل إقام التعاقد على البيع بين المستأجر والغير، اذ يلزم المستسأجر وفقا لصريح النص باخطار المالك بالثمن المعروض علبه قبل إبرام البيع ، مما مفاده أن حقه في شيراء العين منبت الصلة بعقيد البيع اللاحق الذي قد يتم بين طرفيه ، الذي صرح المشرع ببطئلاته بطلانا مطلقا ولا يعد شراء المالك للعين حلولا من جانبه محل المتعاقد الآخر الذي إشترى العين ، يؤكد ذلك أن المالك لا يشترى العين المؤجرة التي بيعت للغب

خصم قيمة ما يها من متقولات عند ايداع المالك نسبة ٥٠٪ من الثمن المعروض على المستأجر ، أي أن المحل الذي ينصب عليه شراء المالك هو العين خالية وهو غير المحار المعروض للبيع على الغير بالجدك بل أن النعي على بطلان هذا البيع إذا ما تم بالمخالفة لاحكام القانون بعد تأكيدالحق المالك في الشراء بعد أن أضحى العقد الذي أبرمه المستأجر باطلاً لا ينتج ثمه أثر قانوني لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المستأجر الاصلى لدكان النزاء - الطاعن الاول - قد تصرف فيه ببيعه بالجدك بما فيه من محتويات الى الطاعنه الثانيه نظير أمن قدره مائتي جنب ، وكان الطاعن الاول قيد تقاعس عير اعلان المطعون ضده (المالك) بالقيمة المعروضة عليه قبل إقام البيع وأعلته فحسب بحصول هذا البيع بالجيدك ، وبعد أن علم الأخر الأخير عقيدار هذا الشمن أبدي رغسته في الشراء عِقتيضي الانذار الرسمي الموجه منيه البر المستأجر الأصلي بتاريخ ١٩٨٣/٤/٣ وقام بايداع حصته في هذا الشمن خزينة محكمة مركز إمبابه الجزئية ، فإن المطعون ضده يكون قد أستوفي الشروط اللازمة لأحقيته في شراء العنق وفقا لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، ولا يعد متجاوزا للميعاد القانوني المحدد لابداء الرغب في انشرا ، وأيداء حصته في الثمن ، ويكون التصرف بالبسع الصادر من العاعن الاول للطاعنه الثانية باطلاً بطلانًا مطلقا ، وإذ كان شراء المالك للعجز لا يعد مشتربا لها بالجدك ، بل خاليه من أبه مقومات مادية أو معتويه على ما سلف بيائه ، ومن ثم فهو لا يلزم بمباشرة ذات النشاط الذي كان قائما بها قبل البيع وهو وشأنه في التصرف قيها وإستغلالها بالأسلوب الذي يراه مناسبا له ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى هذه النتيجة الصحيحة ، فان النعى عليه فيما أورده من تقريرات قانونية خاطئه ، يكون غير منتج ولا جدوي منه ، وحسب محكمة النقض تصحيح ما شباب أسبباب الحكم من أخطاء .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۷من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

برئاسة السيد الهستشار / صحيد محجود راسم نائب رئيس الهنكجة وعضوية السادة الهستشارين / حسين على حسين ، ريون فهيم نائبس رئيس الهنكجة ، عزت عجران و محجد الساعيل غزالس .



الطعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٥٩ القضائية :

 (ال) إيجار « إيجار الأصاكن « إنهاء عقد الأيجار » شيوع « إدارة المال الشائع » .

تعدد صلاك المين المؤجرة . أثره . حق من يمك أغلبية الأنصباء في طلب إنهاء الإيجار يوصفه من أعمال الإدارة . م ٨٢٨ مدني .

 (٦) ايجار « ايجار الإ ماكن » « حظر احتجاز اكثر من مسكن » « تغير إستعمال العين الهؤجرة » .

حظر إحتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد الواحد . إنصرافه إلى الوحدات السكنية دون المستعملة في غير أغراض السكني . العبرة بحقيقة الواقع ولو خالفة الغرض من الإجارة المنق عليه في العقد .

(٣) محكبة الموضوع « سلطتما في تقدير الأدلة » .

تقدير أقوال الشهود وأستخلاص الراقع منها . من أطلاقات محكمة الموضوع شبوطه أن يكون إستخلاصها سائفا ولاخروج فيه عن مدلولها .

١ - لما كان النص فى المادة ٨٢٨ من القانون المدنى على أنه ما يستقر عليه رأى أغلبية الشركاء فى أعمال الإدارة المعتادة يكون ملزما للجميع ، وتحسب الأغلبية على أساس قيمة الأنصباء...... وإذا تولى أحد

الشركاء الإدارة دون إعتراض من الباقين عد وكبلا عنهم . يدل - وعلى ما أقصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المدنى - على أنه أذا كان الأمر متعلقا بأعمال الإدارة - المعتادة كإبجار المال الشائع فإنه إذا اتفقت الأغلبية على اختيار مدير من بين الشركاء أو من غيرهم كان هو صاحب الشأن في الإدارة ، أما إذا لم يختاروا مديرا وتولى أحد الشركاء الادارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم مما مؤداه أنه إذا تعدد ملاك العين المؤجرة فإنه يمكن لمن يمتلك أغلبية الانصباء فيها أن يطلب اإهاء العقد بوصفه من أعمال الإدارة .

٢ - النص في المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بن المؤجر والمستأجر - على إنه لا يجوز للشخص أن يحتجز فني البلد أكثر من مسكن دون مقتضى بدل على أن الحظر الذى فرضه القانون إغا يتعلق فحسب بإحتجاز الرحدات السكنية فلا ينصرف هذا الحظر إلى إحتجاز الوحدات المستعملة في غير أغراض السكني كالمكاتب والعيادات وغيرها ، والعبرة في ذلك بحقيقة الواقع ولو خالف الغرض من الإجارة المتفق عليه في العقد ، ذلك أن المبادة ١٩ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١-المنطبق على واقعة الدعوى - أجازت للمستأجر تغيير إستعمال العين المؤجرة إلى غير أغراض السكني مقابل زيادة الأجرة بنسبة معينة متى كان هذا التغيير لايترتب عليه ضرر - بالمبنى أو شاغليه ، فإذا تم تغيير إستعمال العين المؤجرة كمسكن إلى غرض آخر غير السكني فإن إحتجاز الممتأجر لها مع مكان أخر معد للسكني لابعد مخالفاً للحظ الذي فرضه القانون.

٣ - لئن كان الأصل في تقدير أقوال الشهود ، وإستخلاص الواقع منها يعد من إطلاقات محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها ساتغا ولا خروج فيه عن مدلولها ، ومؤديا إلى النتيجة التي انتهت إليها .

المدكمة

بعد الاطلاء على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السبد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استرفى أوضاعه الشكلية .

وخيث إن الوقائع ~ على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المطعون ضده أقاء على الطاعن الدعوى رقم ١٥٧٢٥ لسنة ١٩٨٥ أمام محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية طالبا الحكم بإخلاء الشقه محل النزاع ، وقال بينانا لدعواه أنه بموجب عقد إلجار مؤرخ ١٩٧٩/٩/١ إستأجر الطاعن الشقم رقم بالعقار المملوك له بمدينة القاهرة الواقع بشارع رقم (٣٤) قسم لإستعمالها سكنا خاصا له وإذ تبين أن له مسكنا آخر بالعقار رقم ٣١ بشارع مخالف بذلك نص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يشأن ايجار الأماكن ، فقد أق. الدعوى . وبتاريخ ١٩٨٧/٣/١٩ حكمت المحكمة بإخلاء الطباعين من عين النزاء استأنف الطباعين هيذا الحكم بالإستينياف رقم ٥٨٧٦ سنية ٤٠١ق القاهرة ، ويتباريخ ١٩٨٨/١/٢٠ أحالت المحكمة الدعوي الى التحقيق ليثبت المطعون ضده أن الطاعن يحتجز في مديثة القاهرة أكثر من مسكن دون مقتضى ، وبعد أن إستمعت إلى شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٢ بتأبيد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ١٩٨٩/٦/١٤ أمرت المحكمة بوقف تنفيذا الحكم المطعون فيه ، وحددت جلسة لنظر الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي ينقفني الحكو وبالحلسة المحددة التزمت النباية رأيها .

وحيث إن الطعن إقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي كامل صفة لأن المطعون ضده لم يقدم ما يفيد ملكيته لكامل العقار الكائس به شقه النزاع . وإذ قضى الحكم برفض هذا الدفع تأسيساً على أن المطعون ضده يمتلك حصة شائعة في العقار قدرها ١٩ قبراطا ، هذا في حين أن دعوى الإخلاء من الدعاوي غير القابلة للتجزئه ، ويجب أن ترفع من جميع الملاك المشتاعين ، وإذ رفعت الدعوى من المطعون ضده دون باقي الشركاء ودون أن يقدم ما يفييد وكالتهم له ، قإن الحكم يكون معببا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه لما كان النص في المادة ٨٣١ من القانون المدنى على أنه ما يستقر عليه رأى أغلبية الشركاء في أعمال الإدارة المعشادة يكون ملزما للجميع ، وتحسب الأغلبية على أساس قيمة الإنصياء وإذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون إعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم . يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المدنى -على إنه إذا كان الأمر متعلقا بأعمال الإدارة - المعتادة كإبجار المال الشائع فإنه إذا أتفقت الأغلبية على اختبار مدير من بن الشركاء ، أو من غيرهم كان هو صاحب الشأن في الإدارة ، أما إذا لم يختاروا مدير وتولى أحد الشركاء الإدارة دون إعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم مما مؤداه أنه إذا تعدد ملاك العين المؤجرة قانه عكن للن لهم أغلبية الأنصياء - فيها أن يطلب إنهاء العقد ا بوصفه من أعمال الإدارة ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعسن عِلْكَ حصة قيرها ١٩ ط وهي غَسْل أغلبينة الأنصاء في العقار الذي تقع به المين المؤجرة ، فيحق له من ثم رفع الدعوى الماثلة بإخلاء شقه النزاع ، واذ التزم الحكم المطمون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون «النعي عليه بهذا السبب على غير أساس. ، وحيث إن مما ينعاه الطاعس بالسبب الثانى على الحكم الطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الإستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أنه قسك أمام محكمة الموضوع بإنه وإن كان الظاهر من عقدى استنجار ، لشقه النزاع والشقه الاخرى بمدينة القاهرة أن الاجارة بغرض السكنى ، الا أن واقع الحال إنه لم يستعمل الشقتين معا سكنا له في أي من الأوقات ، وإنه حين إستأجر شقه النزاع كان يستعمل الشقه الأخرى بالزمالك عيادة طبية ثم نقل العيادة الى شقة النزاع ، وأتخذ من الشقه الأخرى مسكنا له ، واذ عول الحكم في قضائه على أقرال شاهدى المطعون ضده وأستخلص منها إحتجازه الشقتين معا للسكنى رغم أن اقوالهما لا تؤدى الى ما أستخلصه الحكم منها وقد حجبه ذلك عن بحث حقيقة دفاعه الجوهرى ، فانه يكون معيبا المستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة الثامنه من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ~ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر – على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى يدل على أن الحظر الذى فرضه القانون إنما يتعلق فحسب بإحتجاز الوحدات السكنية فلا ينصرف هذا الحظر الى إحتجاز انوحدات المستعملة فى غير أغسراض السكن كالمكاتب والعبادات وغيرها ، والعبرة فى ذلك هن بحقيقة الواقع ، ولو خالف الغرض من الإجارة المتفق عليه فى العقد ، ذلك أن المادة ١٩ من القانون رقم ١٩٦٧ لسنة ١٩٩٨ المنطبق على واقعة الدعوى – أجازت للمستأجر تغييرا إستعمال العين المؤجرة إلى غير أغراض السكنى مقابل زيادة الأجرة بنسبة معينة متى كان هذا التغيير لا يترتب عليه ضرر بالمبنى أو شاغليه ، فاذا تم تغيير إستعمال العين المؤجرة كمسكن إلى غرض آخر غير السكنى فإن إحتجاز المستأجر لها مع مكان آخر معد للسكنى ، لا يعد مخالفاً للحظر الذى فرضه القانون ، وإنه ولئن كان معد للمكنى ، لا يعد مخالفاً للحظر الذى فرضه القانون ، وإنه ولئن كان

محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن يكون إسخلاصها سانغاً ، ولا خروج فيه عن مدلولها ، ومؤديا إلى النتيجة التي إنتهت إليها ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بإنه وأن كان يستأجر شقه اخرى بحي الزمالك بالإضافة إلى شقة النزاع إلا إنه كأن يستعمل الشقة الأولى عيادة طبية ثم قام بتغيير إستعمال شقة النزاع إلى عبادة بوافقة المالكه السابقة بمقتضى الإتفاق المؤرخ ١٩٨٣/١١/١٥ وأتخذ من الأخرى سكنا له ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاء على ما إستخلصه من أقوال شاهدى المطعون ضده من أن الطاعن قد إحتجز شقه النزاع سنة ١٩٧٩ للسكني في الوقت الذي كان يحتجز فيه الشقه الأخرى لهذا الغرض منذ عام ١٩٦١ هذا في حين أن المبين من أقوال الشاهدين المذكورين أن أولهما (......) ذكر صراحة بأن الطاعن كان يستعمل الشقه الاولى إستنجاره عبادة طبيه قبل أن يفتتح عبادته بشقه النزاع في سنة ١٩٨٦ بعد وفاة والديم اللذيسن كانا يقيمان بها ، وأنه يتخذ من الاخرى سكتا له في الوقت الحالي ، كما قرر ثانيهما (......)بأن الطاعن أستعمل شقمه النزاع كعيسادة طبيبة بعد وفاة والبديم ، وإنه يسكن حالياً في الشقه الاخرى ولا يعلم ما أذا كان سبق استعمالها عيادة من عدمه عا مفاده أن أقوال هذين الشاهدين لا تقطع بأن الطاعن قد إتخذ من الشقتين موضوع الدعوى سكناً خاصا له في وقت واحد ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد خرج بأقوالهما إلى مالا يؤدي إليه مدلولها وقد أدى به هذا الخطأ إلى عدم مواجهة دفاع الطاعن بعدم إستعماله للشقتين معا في أي وقت سكناً له - وهو دفاع جوهري قد يتغيير به - لو صع وجه الرأي في الدعوى نما يعييه بالقصور والإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقض الحكم دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

حلسة ۲۷ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

برئاسة السيد المستشار /وليم رزق بدوس نائب رئيس المذكحة ، وعضوية الساده الهستشارين / طه الشريف نائب رئيس المحكحة ، أحمد أبو الحجاج ، شكرس العميرس و عمد الصمد عبد العزيز .



الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٥٧ القضائية :

- (٢٠١) تنفيذ « تنفيذ مقارس » ، إستئناف حكم ، بيع ،
- (١) حكم إيقاع البيع . عدم جواز إستئنافه إلا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في
 المواقعات على سبيل الحصر .
- (٣) إغفال قلم الكتاب إخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع . لا بطلان عدم تقيد المدين في هذه الحالة بمعاد الإعتراضات . لا يعد من حالات الوقف الحتمى للإجرا الت . حكم قاضي البيع فيها غير جائز إستئنافه . م ٤١٧ ، ٤٢٠ مرافعات .
 - (٣) دموس « تقديم المستندات » .

تقديم المستندات في فترة حجز الدعوى للحكم . شرطه . تصريح المحكمة بذلك وإطلاع الخصم عليها .

Σ) تنفیذ « تنفیذ عقارس » . بطلان . بیع . اِستئناف . حکم .

حكم يطلان الإجرانات المؤسس على عدم مراعاة المواعيد والإجرانات المنصوص عليها في المواد ٤٢٨ : ٤٣٩ ، ٤٣٠ مرافعات . تعلقها بالمرحلة السابقة على المزايدة . وجوب التمسك به أمام قاضي البيوع قبل جلسة البيع . ١ - النص في المادة ٤٥١ /١ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز إستئناف حكم إيقاع البيع إلا لعيب في إجراءات المزايدة أر في شكل الحكم أو لصدوره بعد طلب وقف الإجراءات في حالة يكون وقفها واجب قانوناً » يدل -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن إستثناف حكم إيقاع البيع لا يكون جائزاً إلا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في تلك المادة على سبيل الحصر.

٢ - المادة ٤١٧ من قانون المرافعات وإن أوجبت على قلم الكتاب أخبار ذوى الشأن بمن ورد ذكرهم بها - ومنهم المدين - بإيداع قائمة شروط البيع إلا أن المادة ٤٢٠ من قانون المذكور لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة هذا الإجراء وإنما يكون الجزاء هو أن يتاح لمن لم يحصل أخباره إبداء منازعتم ببطلان الإجراءات في أي وقت أمام قاضي الببع إلى ما قبل صدور الحكم بإيقاع الببع ومؤدى ذلك أن حصول إخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع من عدمه لا يندرح ضمن إجراءات المزايدة ولا يعتبر من حالات الوقف الحتمى بل هو من حالات الوقف الجوازي التي تترك لقاضي البيع تقدير جدية أسبابه فيأمر بوقف البيع أو بإيقاعه حسب الأحوال ويكون حكمه غير جائز إستئنافه .

٣ - إذ كان شرط تقديم المستندات خلال فترة حجز الدعوى للحكم هو أن تكون المحكمة قد صرحت بتقديمها وإظلع الخصم عليها وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة قد حجرت الإستنناف للحكم دون أن تصريح للطاعنين ينقديم مستندات فلا عليها إن هي إستبعدت ما قدمه الطاعنون منها خلال فترة حجز الإستئناف للحكم. ٤ - بطلان الإجراءات المؤسس على عدم مراعاة أحكام المواد ٤٢٨ ، ٤٢٩ ،

. ٤٤١ ، ٤٤١ من قانون المرافعات لا يتعلق بإجراءات المزايدة التي تجيز إستئناف حكم إيقاع البيع وإقا يتعلق بالمرحلة السابقة عليها ويجب التمسك به أمام فاضى البيع قبل جلسة البيع.



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكاءة .

وحيث إن الوقائع - على ما ببين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون ضدهما باشرتا بالدعوى رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٨ بيوع كفر الزيات إجراءات التنفيذ العقاري ضد الطاعن الأول ومورث باقى الطاعنين على العقارات المملوكة لهما والمبينة بقائمة شروط البيع وفاء لدينهما وقدره مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وتحددت جلسة لنظر الإعتراضات على قائمة شروط البيم فقرر الطاعن الأول ومورث باقى الطاعنين بالإعشراض عليها في الدعوى رقم ٧٥٤ لسنة ١٩٧٨ إعتراضات كفر الزبات وبعد أن قضى فيها إبتدائياً وإستئنافيا بوقف إجراءات البيع بالنسبة للطاعن الأول وإستعيارها فيما عدا ذلك قامت المطعون ضدهما بتحريك السير في إجراءات البيع وقضت المحكمة بإيقاع بيع الأطيان المبينه بالإنذار وقائمة شروط البيع والمملوكة لطاعن ومورث باقى الطاعنين على طالبتي البيع نظير ثمن قدره ٥٤٥و٣٠ جنبه . إستأنف الطاعنين هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٠٧ لسنة ٣٦ ق طنطا وبتاريخ ١٩٠٧ لسنة ٣٦ ق طنطا وبتاريخ الطاعنين في هذا المحكمة بعدم جواز الإستئناف . طعن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض وقدنت النبابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النبابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولون أنهم قرروا بالإعتراض في الدعوى رقم ٧٥٤ لسنة ١٩٧٨ إعتراضات كفر الزيات لبطلان تنبيه بنزع الملكية إعلان قائمة شروط البيع وقضت المحكمة بوقف إجرا مات بيع العقارات بالنسبة للطاعن الأول واستمرارها فيما عدا ذلك تأسيساً على بطلان إعلائه بقائمة شروط البيع وإذ تأيد هذا المحكم إستئنافياً وحاز قوة الأمر المقضى عا كان يتعين معه على قاضى البيوع الإلتزام بحجيته غير أن الحكم الإبتدائي أوقع البيع على جميع العقارات المحجوزة بما فيها نصيب الطاعن مخالفاً بذلك حجية الحكم السابق وهر سا يعيب إجرا مات الزايدة في حالة كان وقفها وجربيا ويكون إستتنافه جائزاً عملاً بنص المادة ٢٥١ من قانون المرافعات وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الإستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وقضى بعدم جواز الإستئناف فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص فى المادة ١/٤٥١ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز إستئناف حكم إيقاع البيع إلا لعيب فى إجراءات الزايدة أو فى شكل الحكم أو لصدّوره بعد طلب وقف الإجراءات فى حالة يكون

وقفها واجب قانوناً و يدل وعلى ما جرى به قضاء هذا المحكمة - على أن إستثناف حكم ايقاع البيم لا يكون جائزاً إلا في الحالات الثلاث المنصوص عليها في تلك المادة على سبيل الحصر ، وإن المادة ٤١٧ من قانون المرافعات وإن أوجبت على قلم الكتاب أخبار ذوى الشأن عن ورد ذكرهم بها - ومنهم المدين -يإيداع قائمة شروط البيع شروط البيع إلا أن المادة ٤٢٠ من القانون المذكور لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة هذا الاجراء وإنما يكون الجزاء هو إن يتاح لمن لم يحصل أخباره ابداء منازعته ببطلان الاجراءات في أي وقت أمام قاضي البيع إلى ما قبل صدور الحكم بإيقاع البيع مؤدى ذلك أن حصول أخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع من عدمه لا يمدرج ضمن إجراءات المزايدة ولا يعتبر من حالات الوقف الحتمي بل هو حالات الوقف الجوازي التي يترك لقاضي البيوع تقدير جدية أسبابه فبأمر بوقف البيع أو بإيقاعه حسب الأحوال ويكون حكمه غير جائز إستئنافه . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أنه بعد أن قضى نهائياً في إعتراض الطاعنين رقم ٧٥٤ لسنة ١٩٧٨ كفر الزيات بوقف الإجراءات بالنسبة للطاعن الأول لعدم أخباره بإيداع قائمة شروط البيع حضرهذا الطاعن بجلسة ١٩٨٢/١١/١١ التي حددت للبيع بناء على طلب المطعون ضدهما كما حضر بالجلسات التي تأجل البيع فيها دون أن يبدى منازعته ببطلان الإجراءات فإنه لا تشريب على قاضى البيوع إن هو أعمل سلطته التقديرية وإمتنع عن وقف الإجراءات - في حالة من حالات الوقف الجوازي السابقة على مرحلة المزايدة - وقضى بإتباع البيم ويكون حكمه في هذه الحالة غير جائز إستئنافه لعدم توافر إحدى الحالات الثلاث المنصوص عليها على سبيل الحصر في المدة ١٤٥١/ من قانون المرافعات ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويضحي النعي عليه على غير أساس. وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الأول من السبب الثالث على ألحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا في صحيفة الإستئناف ببطلان إعلاتات تحريك دعوى البيوع من الإنقطاع لخلو صورها من البيانات الجوهرية وإنهم تقدموا أثناء حجز الإستئناف للحكم بالمستئدات المؤيعة لدفاعهم غير أن المحكمة إستبعدتها وهو ما يعيب حكمها المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان شرط تقديم مستندات خلال فترة حجز الدعوى للحكم هو أن تكون المحكمة قد صرحت بتقديمها وإطلع الخصم عليها ، وكان الثابت من الأوراق أن المحكمة قد حجزت الإستناف للحكم دون أن تصرح للطاعيين بتقديم مستندات فلا عليها إن هي إستبعدت ما قدمه الطاعنون خلال فترة حجز الإستئناف للحكم ولا تكون ملزمة بالرد على دفاعهم وقد أضحى بغير دليل يؤيده ويكون النعى بهذا الرجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالرجه الثانى من السبب الثالث إنهم تسكوا فى صحيفة الإستئناف بيطلان جميع إجراءات البيع لتأجيل الدعوى دون مراعاة المراعيد والإجراءات المنصوص عليها فى المراد ٤٢٥ ، ٤٢٥ ، ٤٣٠ من قاتون المرافعات وبالمخالفة لنص المادة ٤٤١ من القانون المذكور وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون باطلاً ويستوجب تقضه .

وجيث إن هذا النعى مردود ذلك أن بطلان الإجراط المؤسس على عدم مراعاة أحكام المراد ٤٤٨ . ٤٢٩ من قانون المرافعات لا يتعلق بإجراطات المزايدة التى تجيز إستئناف حكم إيقاع البيع وإنما يتعلق بالمرحلة السابقة عليها ويجب التمسك به أمام قاضى البيوع قبل جلسة البيع وإذ إلتزم المكم المطعرن فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

رلما تقدم يتغين رقض الطفن .

علسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

491

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٥ القضائية :

(۲ – ۳) إيجار « إيجار الأماكن » « عقد الإيجار ؛ الإمتداد القانوني في عقد الإيجار » . حكم « عيوب التدليل » « ما يعد مقصوراً » .

(١) عقد الإيجار . عقد رضائى مؤقت . إستمراره بنصوص آمره متعلقة بالنظام العام لصالح طوائف محدده من أقارب المستأجر نسبا أو مصاهرة المقيمون به حتى الوفاه أو الترك . م ١٧٢٩ ق ٤٤ لسنة ١٩٧٧ . المقصوره بالأقامه . الأقامه العرضيه أو الموقرته مهما إصتطالت وأيا كان مبعثها ودواعيها . خروجها من المفهوم القانوني للأقامه في حكم النص المذكور .

(٢) إختلاف الحساية التي اسبخها المشرع على كل من طائفتي الأقارب المنصوص عليهما في المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قيزه للطائفة الاولى على باقى أفراد الطائفة الثانية بإعفائهم من شرط مدة الإقامة . مؤداه . إستمرار عقد إيجار الوحدات التي يستأجرها المستأجر الأصلى لأفراد الطائفة الأولى متى تبوافر لهم شرط الاقامة المستقرة في كل مسكن أيا كان مدتها ودون إخلال بحكم المادة ٨ من القانون المذكور . قصر الامتداد القانوني لاقراد الطائفة الثانية من أقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة على المسكن الذي تتوافر إقامتهم المستقره فيه لمدة سنة ومن غيره من الوحدات المستأجره ولو كان في بلد أض عله ذلك .

(٣) قسك الطاعن أمام محكمة النقض بعدم إمتداد عقد إيجار شفة النزاع المعون ضده
 لعدم إنطبان المادة ٢٩ ق ٤٠ لسنة ١٩٧٧ لثبوت إقامته المستقرة الدائمة مع خاله المستأجر

الأصلى في شقة أخرى بمدينة طنطا - إبراد الحكم المطمون فيه رداً على هذا الدفاع الجوهرى أن إقامته في غير البلدة الكائن بها شقة النزاع غير مانعة من تعدد محل إقامته ولا تحول دون الحكم له يطلباته . خطأ وقصور . علة ذلك .

١ - الأصل أن عقد الإيجار بطبيعته من العقود الرضائية الموقوته إلا أن المشرع بسبب تفاقم مشكلة الإسكان إستحدث نصوصا آمره متعلقه بالنظام العام تقضى بالإستداد القانوني لعقد الإيجار بعد إنتهاء مدته حال حياة الستأجر ، واستمراره لصالح طوائف محدده من أقاربه الذين كانوا يقيمون معه قبل الوفاة أو ترك العين والمشرع يهدف بذلك إلى استمرار عقد إيجار المساكن لشاغليها من المستأجرين والأقارب وهو ما يتصل إتصالاً وثيقاً بالسلام الإجتماعي وبكفالة الطمأنينة للمواطنين ، ومن هذه النصوص الآمره ماجري به نص الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من أن و مع عدم الاخلال بحكم المادة ٨ من هذا القانون لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا يقى فيها زوجه أو أولاده أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك وفيما عدا هؤلاء من إقارب المستأجر نسبسأ أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة يشترط لإستمرار عقد الإيجار إقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستاجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن إيهما أقل ۽ عما مفاده إن عقد الإيجار يستمر لطوائف محدده من أقارب المستأجر المقيمين معه حتى الوفاة أو الترك ، ويقصد بإلاقامة في هذا المنى الإقامة المستقرة المعتادة وانصراف نية المقيم إلى أن يجعل من هذا المسكن مراحه ومغداه بحيث لا يعول على مآرى دائم وثابت سواه ، فتخرج الإقامة العرضية والعابرة والموقوته مهما استطالت وأيا كان مبعثها ودواعيها .

٧ - مفاد النص القانوني في المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يفرق بين طائفتين من الأقارب الأولى وهم أولاد المستاجر وزوجه ووالداه - قلم يحدد المشروع فترة زمنية لإقامتهم بالدين المؤجرة فيستمر عقد إيجار المسكن لصالحهم متى كانت لهم إقامة مستقرة - طالت أو قصرت - حتى وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة ، وأفراد هذه الطائفة قد حياهم المشرع يتلك الميزه بإعتبارهم من الطبقة الأولى للأقارب التي تتكون منها الأسرة ، وهم في الأصل يعيشون في كنف المستأجر يتولى رعايتهم والأنفاق عليهم ، وهذا المبدأ القانوني الذي اعتنقه المشرع يقضى حسب الحكمه منه ودواعيه بإستمرار عقود إيجار الوحدات التي يستأجرها لصالح أفراد الطبقه الأولى من الأقارب متى كانت لهم إقامة مستقرة في كل مسكن - إيا كانت مدتها قبل الوفاة أو الترك مالم يصطدم هذا التطبيق بالنص الذي يحظر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد الاون مقتض ، أما فيما عدا هؤلاء من إقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة فقد إشترط المشرع إقامتهم لمدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة بإعتبار أن أفراد هذه الطائفة في الأصل لا يتولى المستأجر رعايتهم والإنفاق عليهم ومن ثم فقد قيد المشرع الحماية المقررة لهم وهي إستمرار عقد الإيجار لصالحهم بقيد زمني وهو الأقامة المستقرة لمدة سنة سابقة على الوفاة أو الترك بإعتبار أن الأصل في تقريرها هو تفاقم مشكلة الإسكان وهدف المشرع من إسباغ تلك الحماية كفالة بقائهم في المسكن الذي يعيشون فيه ومن ثم ينبغي عدم التوسع في تطبيق هذا الاستثناء ويلزم إعمال نطاقه في حدود هذا الهدف الذي إبتغاه المشرع من وصفه ، ومن ثم فإن حماية القانون لهم تجد حدا لها في تقرير المسكن اللازم لاقامتهم فلا ينصرف استمرار عقد الإيجار لصالحهم إلا للمسكن الذي تتراقر إقامتهم الستقرة فيه لمدة سنة دون غيره من الوحدات التي يستأجرها المستأجر حتى لو كانت في بلد أخر ، إذ تنتفي علم إسباع تلك الحماية في الوحداث الأخرى ، هذا إلى إنه لا يتصور أن يتوافر شرط الإقامة المستقرة لمدة سنة سابقة على الوفاة أو الترك من مسكنين في وقت واحد ، ولامحل للتحدي بأن القانون المدنى أجاز تعدد الموطن

بتعدد محل الاقامة إذ أن النص في قوانين إيجار الأماكن على إستمرار عقد الانجار لغير المستأجر هو إستثناء من الأصل العام لا يجوز التوسع فيه ويعمل به في الهدف الذي إبتغاه المشرع ، ولكل من القانونيه نطاق ومجال لتطبيقته .

٣ - اذ كان الطاعن قد قسك بدفاع أمام محكمة الموضوع ، حاصله عدم امتداد عقد إيجار الشقة محل النزاع للمطعون ضده لعدم انطباق نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إذ أن إقامتة الثابتة المستقرة الدائمة كانت مع خاله المستأجر في شقة أخرى يستأجرها الاخبر بمدينة طنطا وقد إستمرت الاقامة حتى وفاة خاله في ١٩٨١/١١/٧ ، ودلل على ذلك بصورة رسمية من صحيفة الدعوى رقم ٨٩٠٩ لسنة ١٩٨١ مدنى طنطا التي أقامها المطعون ضده ومذكرات دفاعه المقدمة فيها والشكوى بالمحضر رقم ٤٢ أحوال قسم أول طنطا في نوفمبر سنة ١٩٨١ وبطاقته الشخصية وبدل فاقد منها وجواز سفره وصحيفة الحالة الجنائية وملف تأمينات المطعون ضده ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يقطن لدفاعه الجوهري واكتفى بالرد على دفاعه بأن إقامة المطعون ضده في طنطا وهي غير البلده الكائنة بها شقة النزاع لاقنع من تعدد محل إقامته والاتحول دون الحكم له يطلباته ومفاد ما ذهب إليه الحكم انبه فهم دفاع الطاعين على أن المطعمون ضده يحتجز أكثر من مسكن يغير مقتض فإنه يكون قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى ما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون وحجية ذلك عن بحث دفاع الطاعن الجرهري الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى عما يعيبه أيضاً! بالقصور في التسبيب إذ تنحسر الحماية المقبرر للأقبارب وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتوافر المسكن الذي تتوافريه الإقامة المستقرة المعتبادة دون غيره من الوحيدات الأخرى التي يستأجرها المستأجر ولو كانت في بلد آخر.



بعد الإطلاع على الأوراق وسماح التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في إن الطاعن أقام على المطعون ضده وآخر الدعوى رقم ١٩٢٣ لسنة ١٩٨١ مدنى أمام محكمة الجيزة الإبتدائية بطلب الحكم بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٠/١٠/١٠ وطرد المطعون ضده من الشقة المبينه بالصحيفة والتسليم وقال شرحا لها أنه بمرجب هذا العقد إستاجر المرحوم الشقة محل النزاع وأقام فيها عفرده حتى توفى في ١٩٨١/١١/٧ فإنتهى بذلك عقد إيجارها إلا أن المطعون ضده إستولى عليها بغير سند من القانون فأقام الدعوى كما أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٨١ لسنة ١٩٨٢ مدنى أمام محكمة الجيزة الإبتدائية على الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بتحرير عقد إيجار عن شقة النزاع ، على سند من أنه كان يقيم فيها مع خاله المستأجر الأصلى سالف الذكر حتى وفاته فيستمر عقد الإيجار لصالحه عملا بالمادة ١/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأقام الدعرى وبعد ضم الدعريين ، أحالت المحكمة الدعرى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود حكمت في الدعوى الأولى برفضها وفي الثانية بإلزام الطاعن بتحرير عقد إيجار للمطعون ضده . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ۲۳۲ لسنة ۱۰۰ ق القاهرة . وبتاريخ ۱۹۸٤/۱۲/٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة إبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيه: وحيث إن عا ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في فهم الواقع والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول انه تحسك أمام محكمة المرضوع بدفاع حاصله أن إقامة المطعون ضده المستقرة لم تكن يشقة النزاع وإقا كانت بشقة أخرى للمستأجر بمدينة طخطا ودلل على ذلك بستندات رسمية قاطعه منها الإقرار بالشكرى الإدارى والإقرار بصحيفة الدعوي رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٨١ منى أمام محكمة طنطا الإبتدائية ومذكرات دفاع مقدمة بها والبطاقة الشخصية وجواز سفر المطعون ضده وصحيفة حالته الجنائية وملف تأمينات وكلها مستندات تدلل على إن إقامته الدائمة بدينة طنطا . إلا أن الحكم المطعون فيه اعرض عن هذه المستندات المؤيدة لدفاعه على طنطا . إلا أن الحكم المطعون فيه اعرض عن هذه المستندات المؤيدة لدفاعه على صند من ان الماده ٤٠ من القانون المدنى تجيز للشخص أن يكون له اكثر من موطن عما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النمى في محله ذلك أن الأصل أن عقد الإيجار بطبيعته من العقود الرضائية المرقرته إلا أن المشرع بسبب تفاقم مشكلة الإسكان إستحدث نصوصاً آمره متعلقه بالنظام العام تقضى بالإمتداد القانونى لعقد الإيجار بعد إنتها ، مدته حال حياة المستأجر ، واستمراره لصالح طوائف محدده من إقاريه الذين كانوا يقيسون معه قبل الرفاة أو ترك العين والمشرع يهدف بذلك الى إستمرار عقد إيجار المساكن لشاغليها من المستأجرين والأقارب وهو ما يتصل إتصالاً وثيقاً بالسلام الاجتماعي وبكفالة الطمأنينه للمواطنين ، ومن هذه النصوص الآمره ما جرى به نص الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون ٩٤ لسنة ١٩٧٧ من أن و مع عدم الاخلال بحكم الماده ٢٨ من هذا القانون لا ينتهي عقد ايجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين اذا بقي فيها زوجه أو اولاده أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك وفيما عدا هؤلا - من أقارب المستأجر نسب أو مصاهرة حتى الوفاة أو الترك وفيما عدا لإستمرار عقد الإيجار إقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة

المستأجر أوتركه العين أو مدة شغله للمسكن أبهما أقل » ثما مفاده أن عقد الابجار يستمر لطوائف محدده من أقارب المستأجر المقيمين معه حتى الوفاة أو الترك ، ويقصد بالاقامة هذا المعنى الإقامة المستقرة المعتاده وإنصراف نية المقيم الى أن يجعل من هذا المسكن مراحه ومغداه بحيث لا يعول على مآوى دائم وثابت سواه ، فتخرج الاقامة العرضية والعابرة والموقوته مهما استطالت وأياً كان مبعثها ودواعيها الا أن هذا النص القانوني على ما سلف بيانه يفرق بين طائفتين من الأقارب الأولى وهم أولاد المستأجر وزوجه ووالداه - فلم يحدد المشرع فترة زمنية لإقامتهم بالعين المؤجرة ويستمر عقد إيجار المسكن لصالحهم متى كانت لهم إقامة مستقرة - طالت أو قصرت - حتى وفاة المستأجر أو تركه العان المؤجرة ، وأفراد هذه الطائفة قد حباهم المشرع بتلك الميزه بإعتبارهم من الطبقه الأولى للأقارب التي تتكون منها الاسرة ، وهم في الأصل يعيشون في كنف المستأجر بتولى رعايتهم والإنفاق عليهم ، وهذا المبدأ القانوني الذي إعتنقه المشرع يقضى حسب الحكمه منه ودواعيه بإستمرار عقود إيجار الوحدات التي يستأجرها لصالح أفراد الطبقه الأولى من الأقارب متى كانت لهم إقامة مستقرة في كل مسكن - أيا كانت مدتها قبل الوفاة أو الترك مالم بصطدم هذا التطبيق بالنص الذي يحظر إحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتض ، أما فيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة فقد إشترط المشرع إقامتهم لمدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه السعين المؤجسرة بإعتبار أن أفراد هذه الطائفه في الأصل لايتولى المستأجر رعايتهم والإضفاق عليهم ومن ثم فقد قيد المشرع الحماية المقررة لهم وهي إستمراو عقد الإيجار لصالحهم بقيد زمني وهو الإقامة المستقرة لمدة سنة سابقة على الوفاة أو الترك بإعتبار أن الأصل في تقريرها هو تفاقم مشكله الإسكان وهدف المشرع من إسباغ تلك الحماية كفالة بقائهم في المسكن الـذي يعيشون فيمه ومن ثم ينبغي عدم التوسع في تطبيق هذا الإستثناء ويلزم إعبمال تبطاقه فيي حدود هذا النهندف الذي ابتنغاه المشرع من وضعه

ومن ثم فإن حماية القانون لهم تجد حداً لها في تقرير المسكن اللازم لإقامتهم فلا ينصرف إستمرار عقد الإيجار لصالحهم إلا للمسكن الذي تتوافر إقامتهم المستقرة فيه لمدة سنة دون غيره من الوحدات التي يستأجرها المستأجر حتى لو كانت في بلد آخر ، إذ تنتفي علة إسباغ تلك الحماية في الوحدات الأخرى ، هذا الى أنه لا يتصور أن يتوافر شرط الإقامة المستقرة لمدة سنة سابقه على الوفاة أو الترك في مسكنين في وقت واحد ، ولا محلُّ للتحدي بأن القانون المدني أجازً ا تعدد الموطن بتعدد محل الإقامة إذ أن النص في قوانين إبجار الأماكن على إستمرار عقد الإيجار لغير المستأجر هو إستثناء من الأصل العام لا يجوز التوسع فيه ويعمل به في حدود الهدف الذي إبتغاه المشرع ، ولكل من القانونين نطاق ومجال لتطبيقه . لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك بدفاع أمام محكمة الموضوع ، حاصله عدم إمتداد عقد إيجار الشقة محل النزاع للمطعون ضده لعدم انطباق نص الماده ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إذ أن إقامته الثابته المستقرة الدائمة كانت مع خاله المستأجر في شقة أخرى يستأجرها الأخير بمدينة طنطا وقد إستمرت الإقامة حتى وفاة خاله في ١٩٨١/١١/٧ ، ودلل على ذلك بصورة رسمية من صحيفة الدعوى رقم ٨٩٠٩ لسنة ١٩٨١ مدني طنطا التير. أقامها المظعون ضده ومذكرات دفاعه المقدمة فيها والشكوي بالمحضر رقم ٤٢ أحوال قسم أول طنطا في توفمبر سنة ١٩٨١ وبطاقته الشخصية وبدل فاقد منها وجواز سفره وصحيفة الحالة الجنائية وملف تأمينات المطعون ضده ، إلا أن الحكم المطعون فيم لم يفطن لدفاعه الجوهري واكتفى بالرد على دفاعه بأن إقامم المطعون ضده في طنطا وهي غير البلده الكائنة بها شقة النزاع لا تمنع من تعدد محل إقامته ولا تحول دون الحكم له بطلباته ومفاد ماذهب إليه الحكم أنه فهم دفاع الطاعن على أن المطعون ضده يحتجز أكثر من مسكن بغير مقتض فانه يكون قد اخطأ في فهم الواقع في الدعوى عا أدى به إلى الخطأ في تطبيق

۲۹ من دیسبپر سنة ۱۹۸۹

القانون وحجية ذلك عن بحث دفاع الطاعن الجوهرى الذى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى مما يعيبه أيضا بالقصور في التسبيب إذ تنحسر الحماية المترود للأقارب وفقاً لأحكام الفقرة الأولى من الماده ٢٩ من القانون رقم ٤٩

من الوحدات الأخرى التي يستأجرها المستأجر ولو كانت في بلد آخر عما يعيبه ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

لسنة ١٩٧٧ بتوافر المسكن الذي تتوافر به الإقامة المستقرة المعتاده دون غيره

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٩

490

الطهن رقم ٧٩ لسنة ٥٤ القضائمة : -

(١) بطلان « بطلان الحكم » ، حكم ، نقض « السبب الجديد » .

البطلان الناشئ عن عدم إخطار نيابة الأحوال الشخصية في قضايا القصر - تسبي عدم . جواز التصمك به لأول مرة أمام محكمة النقش .

(T) حكم « بيأناته أنه بطلان « بطلان الأحكام »

يطلان الحكم لنقص أو خطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم . م ١٧٨ مرافعات . مناطه انظراؤه على تجهيل بإسماتهم وصفاتهم ، كفاية بيان أسماء الخصوم وصفاتهم فى ديساجة الحكم .

(۲۰۲) ایجار « ایجار الأماکن » « التاجیر المفروش » اعمال نجاریت . ضرائب . قانون « نطاق تطبیقه » .

(٣) العلاقة النماقدية . جرز خضوعها لقائرن أر أكثر . أثر ذلك تطبيق حكم كل
 كانرن على الراقعه التى قصد المشرع اخضاعها لاحكامه دون تمارض .

(3) تأجير الاماكن المفروشة . لا يعد بطبيعته عملا تجاريا ولو كان المستأجر تاجرا . .
 اعتباء كذلك . شرطه .

 (٥) تأجير اكثر من وصدة سكنية مفروشة . اعتباره عملا تجاريا . م ٢٧/ كل ٥٧ لسنة ١٩٦٩ - الهدف منه اخضاء النشاط للضريبة .

(؟) التصريح للمستأجر بتأجير المسكن مفروشا وقيامه بتأجيره . لا يغير من طبيعة العقد ر مؤدي ذلك . عدم اعتبار المستأجر الاصلى في حكم المستغل التجارى . وفاق للمستغر موجوب تطبيق احكام الفقرة الاولى دون السانية من المسادة ٢٩ق ٤٩ كلينة ١٩٧٧ لا يناله عن ذلك قا يرجيه القلنون المذكور من وجوب قيد العقد المفروش بالوحدة المحلية لسماع دعرى المؤجر . كذلك إخطار مصلحة الضرائب .

١ - البطلان المترتب على عدم إخطار نيابة الأحوال الشخصية بالقضايا الخاصة بالقصر - وعلى ما جري به قضاء هذه المحكمة - لا بتعلق بالنظام العام وهو بطلان نسبى مقرر لمصلحة القصر يتعين التمسك به أمام محكمة الموضوع فإذا فاتهم ذلك فلا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة الأولى بصفتها وصية على إبنتيها القاصرتين لم تتمسك بهذا البطلان أمام محكمة المرضوع فلا يُجوز لها إبداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - أوجب المشرع في المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن يبين الحكم أسماء الخصوم وصفاتهم ، وأن الثابت من ديباجة الحكم المطعون فيه أنه تضمن بيانا لأسماء الطاعنة الأولى والقاصرتين المسمولتين بوصايتها بيانا نافيا للجهالة وليس في ذلك نقص أو خطأ جسيم في أسماء الخصوم ولو يوجب القانون اعادة ذكر أسماء الخصوم ولم يوجب القانون إعادة ذكبر أسماء الخصوم وصفاتهم في منطوق الحكم لأن المنطوق قاصر على القول الفصل في الطلبات.

٣٠ - ليس هناك ما عنم قانونا أن تخضم العلاقة التعاقدية لقانون أو أكثر من قواتين الدولة ، ومن ثم يتعين على المحاكم أن تطبق حكم كل قانون على الواقعة أو الوقائع التي قصد المشرع إخضاعها لأحكامه ولا محل للقول بوجود تعارض أو تناقض في تطبيق تلك القوانين إذ لكل قانون مجال ونطاق لتطبيقه .

٤ - عملية تأجير المساكن مفروشة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لاتعتبر بطبيعتها عملا تجاريا طالما لم يقترن التأجير بتقديم ضروب من الخدمة الخاصة للمستأجرين بحيث تتغلب العناصر التجارية لهذا التأجير لاتثبت حتى ولوكان المؤجر تاجرا إلا إذا كان متعلقا بحاجات تجارت وحاصلا عناسبة نشاطه التجاري بحيث لولا «ذا النشاط لمنا وقع العمل ، وإذ صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ونصت المادة ٤/٢٦ منه على اعتبار تأجيه أكثب من وحدة سكنية مفروشة عملا تجاريا ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية فأضاف للفقرة الرابعة من المبادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٩ - والمقابلة لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - بندا يقضى بإخضاع تأجير المساكن مفروشة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ولو انصب على وحدة واحدة أو حزء منها ، ومن ثم فإن هذا النس القانوني يعتبر استثناء من القواعد العامة لتى تحكم طبيعة الاعمال التجارية وينبغي عدم التوسع في تفسيره ويلزم تحديد نطاقه بالهدف الذي ابتغاه المشرع من وصفه وهو اخضاع هذا النشاط الوارد به للضريبه حرص من المثيرع على أن تحصل الدولة على مورد مالي من العائد الجزي الذي يحصل عليه المؤجر من تأجير مسكنه مفروشا .

٥ - إذا كان البيين من الأوراق أن مورث الطاعنات استأجر شقة النزاع. لسكناه ثم صرحت له المالكة السابقة يتأجيرها مفروشة فإن هذا الترخيص واستعمال المستأجرله بتأجير مسكنه مفروشا لايفير من طبيعة العقد فيجعل الفرض من التأجير هو الاستغلال التجاري وإنما يقضى الفرض منه ومن التأجير من الباطن هو استنفحال العنين المؤجرة للسبكني طالمنا لم تبدء الطباعثات أن مورثهن تاجر وأن التأجير المفروش كان مرتبطا بحاجات تجارته ولا يغير من ذلك أن يكون المورث المذكور قد قصد إلى الربح الأن العبرة أن يكون التأجير قد تم بمناسبة نشاط تجاري ، ومن ثم فإن الفقرة الأولى من الماده ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هي ألتي تحكم انتهاء عقد الإيجار الأصلي ويسري عليه ما تقضى به من استمرار العقد لأقارب المستأجر المنصوص عليهم فيها بشرط توافر الإقامة على النحو المبين بهذا النص ، فإن تخلف شرط الإقامة فلا يستمر العقد لهؤلاء الأقارب وينتهي بوفاة المستأجر أو بتركه العبين المؤجرة ،

ولا محل لاعمال الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر والتي تنص على أن عقد الايجار لاينتهي بوفاة المستأجر أو بتركه العين المؤجرة وإغا يستمر لصالح ورثته وشركائه إذا كانت العين مؤجرة لمزاولة نبشياط تجياري أو صنباعي أو مهيني أو حرفي إذ أن تأجير المسكن مفروشا - وإن خضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية - لا يعتبر في حد ذاته استغلالاً تجارياً ما دامت لم تتوافر له مقرمات العمل التجاري على ما سلف بيانه ، فلا يستمر عقد الإيجار سند الدعوى لورثة المستأجر الأصلي - الطاعنات - إعمالاً لحكم قانون إيجار الأماكن ولا ينال من ذلك تضمن القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ما يرجب قيد العقد المفروش بالوحدة اللحلية حتى تسمع دعوى المؤجر وكذلك إخطار مصلحة الضرائب ، إذ أن ما ورد بهذا القانون كان حرصاً من المشرع على حصول الدولة على الضرائب المستحقة لها ولا يغير ذلك من طبيعة العقد ولا يكون هناك تعارض أو تناقض في تلك الأحكام ، إذ لكل من القانون الضريبي وقانون إيجار الأماكن مجال ونطاق لتطبيق أحكامه ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى عدم استمرار عقد الإيجار للطاعنات ورفض أعمال الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على واقعة الدعوى فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون.



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ربعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلمة .

وحيث إن الواقع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - في أن المطعون ضده أقام على الطاعنات الدعوى رقم ٥٨١٢ سنة ١٩٨٠ مدنى أمام محكمة الاسكندرية الإبتدائية بطلب إخلاء الشقة المبينة بالصحيفة والتسليم. وقال بيانا لدعواه أن مورث الطاعنات استأجر الشقة محل النزاع من المالكة السابقة التي باعت العقار اليه بعقد مسجل في ١٩٧٧/١١/١٤ ومنذ ذلك التاريخ كان المستأجر يؤجرها من الباطن للغيير ولا يقسيم فيها إلى أن توفي في ٢٠/٤/ ١٩٨٠ فإنتهى بذلك عقد إجارها ولا يستمر إلى ورثته فأقام الدعوى ، حكمت المحكمة برفضها .استأنف المطعون ضيده هذا الحكم بالإستسئناف رقم ٢١ سنة ٣٨ ق الإسكندرية وبتساريخ ١٩٨٣/١١/١٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الشقة محل النزاع والتسليم. طعنت الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن .وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعنات بوجهي السبب الرابع منها على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك تقلن أن النيابة العامة لم تخطر بوجود قصر في الدعوى هذا إلى أن منطوق الحكم جاء مجهلاً إذ ألزم الطاعنه عن نفسها وبصفتها الوصية على إبنتيها القاصرتين بالإخلاء دون بيان أسمائهن أو صفاتهن من تجهل شخص المحكوم عليه . يعيب الحكم بالبطلان ويستوحب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد في وجهه الأول أذ أن البطلان المترتب على عدم إخطار نيابة الأحوال الشخصية بالقضايا الخاصة بالقصر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتعلق بالتظام العام وهو بطلان نسبى مقرر لمصلحة القصر يتعين التمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإذا فاتهم ذلك فسلا يجموز لهم التمحمدي يه لأول ممره ممحكمة النقض لمها كمان ذلمك وكانت الطاعنة الأولى بصفتها وصية على إبنتيها القاصرتين لم تتمسك بهذا البطلان أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لها إبداؤه الأول مرة أمام محكمة النقض . والنعى في شقه الثاني مردود بأن المشرع أوجب في المادة ١٧٨ من قانون المرافعات أن ببين الحكم أسماء الخصوم وصفاتهم ، وأن الثابت من ديباجة الحكم المطعون فيه أنه تضمن بياناً لأسما ،الطاعنة الأولى والقاصرتين المشمولتين بوصايتها بياناً نافيا للجهالة وليس في ذلك نقص أو خطأ جسيم في أسماء الخصوم ولم يوجب القانون إعادة ذكر أسماء الخصوم وصفاتهم في منطوق الحكم لأن المنطوق قاصر على القول الفصل في الطلبات ويضحي النعي في شقيه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنات ينعين بأسباب الطعن الثلاثة الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع والتناقض وفي بيان ذلك تقلن أن الحكم المطعون فيم لم يعتبر تأجير المساكن مفروشة عملاً تجارياً وأعمل في ذلك حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة١٩٦٩ في حين أن القيانيون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هو القيانيون الواجب التطبيق إذ أن الواقعة المنشئة للدعوى تمت بعد العمل بأحكامه والتي توجب إخطار الضرائب بحالات التأجيس المفروش كما أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبة أخضع التأجير المفروش للضريبة ولو انصب التأجير على وحدة واحدة هذا إلى أن الثابت بملحق عقد الإيجار

المؤرخ ١٨/١٠/١٠ الإتفاق على الإستغلال المفروش مقابل حصول المطعون ضده على زيادة قدرها ٧٠٪ من القيمة الإيجارية بما مؤداه إستمرار عقد الإيجار إلى ورثة المستأجر عملاً بالمادة ٢/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر الغرض من التأجير هو المسكن وليس الإستغلال التجاري فإنه يكون معيباً عا يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه ليس هناك ما يمنع قانونا أن تخضع العلاقة التعاقدية لقانون أو أكثر من قوانين الدولة ، ومن ثم يتعين على المحاكم أن تطبق حكم كل قانون على الواقعة أو الوقائع التي قصد المشرع إخضاعها لأحكامه ، ولا محل للقول بوجود تعارض أو تناقض في تطبيق تلك القوائين اذ لكل قانون مجال ونطاق لتطميقه ، ولما كانت عملية تأجير الساكن مفروشة - وعلى أما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر بطبيعتها عملاً تجارياً طالما لم يقترن التأجير بتقديم ضروب من الخدمة الخاصة للمستأجر بحيث تتغلب العناصر التجارية المتعددة على الجانب العقارى فيه ، وكانت الصفة التجاريه لهذا التأجير لا تثبت حتى ولو كان المؤجر تاجراً إلا إذا كان متعلقاً بحاجات تجارية وحاصلاً بمناسبة نشاطه التجاري بحيث لولا هذا النشاط لما وقع العمل ، وإذ صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ونصت المادة ٤/٢٦ منه على اعتبيار تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة عملاً تجارياً ثم صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن محقيق العدالة الضريبية فأضاف للفقرة الرابعة من المادة ٣٢ مين القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - والمقابلة لنص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - بندأ يقضى بإخضاع تأجير المساكن مفروشة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ولو انصب على وحدة أو جزء منها ، ومن ثم فإن هذا النص القانوني يعتبر إستثناء من القواعد العامة التي تحكم طبيعة الأعمال التجارية وينبغى عدم الترسم في تفسيره وبازم تحديد نطاقه بالهدف الذي إيتغاه المشرع من وضعه وهو إخضاع هذا النشاط الوارد بسه للضريبة حرصاً من المشرع على أن تحصل النولة على مورد مالي من المائد الجزي الذي يحصل عليه المؤجر من تأجير مسكنه مفروشا ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن مورث الطاعنات إستأجر شقة النزاع لسكناه ثم صرحت له المالكة السابقة بتأجيرها مفروشة فإن هذا الترخيص في استعمال المستناجر له بتناجب مسكنه مفرشا لا يغير من طبيعة العقدويجعل الفرض من التأجير هو الإستغلال التجاري وإنما يبقى الفرض منه ومن التأجير من الباطن هو إستعمال العين المزجرة للسكني طالمًا لم تدع الطاعنات أن مورثهن تاجر وأن التأجير المفروش كان مرتبط بحاجات تجارته ولا يغير من ذلك أن يكون المورث المذكور قد قصد إلى الربع لأن العبرة أن يكون التأجير قد تم بمناسبة نشاط تجاري ومن ثم فإن الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ هي التي تحكم إنتهاء عقد الإيجار الأصلى ويسرى عليه ما تقضى به من إستمرار العقد لأقارب المستأجر المنصوص عليهم فيها بشرط توافر الإقامة على النحو المبين يهذا النص فإن تخلف شرط الإقامة فلا يستمر العقد لهؤلاء الأقارب وينتهى بوفاة المستأجر أو بتركه العين المؤجرة ولا محل لإعمال الفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر والتي تنص على أن عقد الإيجار لا ينتهي بوفاة المستأجر أو بتركه العين المؤجرة وإغا يستمر لصالح ورثته وشركائه إذا كانت العين مؤجرة لمزوالة نشاط تجارى أو صناعي أو مهنى أو حرفي إذ أن تأجير المسكن مفروشاً - وإن خضم لضريبة الأرباخ التجارية والصناعية لا يعتبر في حد ذاته إستغلالا تجارياً مادامت لم تغوافر له مقرمات العمل التجاري على ما سلف بيانيه فلا يستمر عقد الإيجار حند الدعرى لورثة المستأجر الأصلى - الطاعنات - إعمالاً لحكم قانون إيجار الأمساكن ولا ينال من ذلك أن يتسطسمن القسانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ما يرجب قيد العقد المفروش بالرحدة المحلية حتى تسمع دعوى المؤجر وكذلك إخطار مصلحة الضرائب ، إذ أن ماورد بهذا القانون كان حرصاً من المشرع على حصول الدولة على الضرائب المستحقة لها ولا يغير ذلك من طبيعة العقد ولا يكون هناك تعارض أو تناقض في تلك الأحكام إذ لكل من القانون الضريبي وقانون إيجار الأماكن مجال ونطاق لتطبيق أحكامه ، وإذ إلتزم الحكم المطمون فيه هذا النظر وإنتهى إلى عدم إستمرار عقد الإيجار للطاعنات ورفض إعمال الفقرة الشائية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على واقعة الدعوى فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ويكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم يتمين رفض الطمن .

جلسة ۲۸مـن ديسمبر سنة ۱۹۸۹



الكين رقم ٢١١ لسنة ٥٥ القضائية : -

(1)حكم « الطعن فيه » « الإحكام غير الجائز الطعن فيما » - إستئناف .

الاحكام الصادرة قبل الحكم المنهى للخصومة كلها . عدم جواز الطعن عليها إستقلالا مالم تكن قابلة للتنفيذ الجبرى . م ٢٩٣ مرافعات . طلب الطاعن إخلاء شقة النزاع والزام المطعون ضده باداء قيمة الأجرة المتأخرة . صدور حكم بالإخلاء غير قابل للتنفيذ الجبرى ثم صدور حكم الإلزام بالأجرة بعد ذلك . سريان ميعاد الإستئناف من تاريخ الحكم الأخبر .

الإخلاء لعدم سداد الأجرة للمستأجر توقى الحكم عليه يه يسدادة الأجرة وملحقاتها حتى قفل باب المرافعة أمام محكمة الإستئناف . علة ذلك . النص الصريح قاطع الدلالة على المراد منه . عدم جواز الخروج عليه أو تأويله يدعبوى الإستهداء بالمراحل التشريعية التي تبعته أو بالحكمة التي أملته وقصد الشارع منه .

(٣) إيجار « إيجار الأساكسن » « تقديم الأجمرة » إثبات « القرائن القضائبة » محكهة الهوضوي .

ربط الموائد على العقار . صلاحيته كقرينة قضائية لتحديد الأجرة . تقديرها من سلطة محكمة الموضوع لا إلزام عليها في الأخذ يها .

١ - النص في المادة ٢١٢ من قانون الرافعات بدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على إستقلال في الاحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي . ولما كانت طلبات الطاعسن إخلاء الشقة محل المنزاع والزام المطعون ضده بأن يسؤدي له مبلغ ١٢٨٢,٩٥٠ جنبه قيمة الأجرة المتأخرة وهما طلبان يستندان إلى سبب قائبرني واحد وهو عقد الإيجار ، وقد صدر حكم محكمة أول درجة بشاريخ ١٩٨٤/١/٥ بالإخلاء ثم صبدر بعد ذلك بتاريبخ ١٩٨٤/٣/١ حكم الإلزام بالأجرة وهذا الحكم الأخير هو القضاء الختامي المنهى للخصومة ولم يكن الحكم الصادر بالإخلاء قابلا للتنفيذ الجبري ومن ثم يبدأ ميعاد استشنافه من تاريخ الحكم المنهى للخصومة الصادر في ١٩٨٤/٣/١ فإذا ما أقام المطعون ضده استئنافا عن الحكمين المذكورين في ١٩٨٤/٤/٤ فيكون قد أقيم في الميعاد .

٧- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادة ٢٣ من القائسون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة لنص المسادة ٣١ من القانسون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتي حلت محلها المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ – يدل على أن المشرع وإن رتب للمؤجر الحق في إخلاء المستأجر بمجرد إنقضاء خمسة عشر يوما من تكليفه بوفاء الأجرة المستحقة دون الوفاء بها إلا أنه رغبة منه في التيسير على المستأجرين أقسنح لهم مجال الوفاء بالأجرة المتأخرة حتى تاريخ قفل باب

المرافعة في الدعوى ، بحيث أصبح قيام المستأجر بوفا - الأجره وملحقاتها قبل اقفال باب المرافعة تسقط حق المؤجر في الإخلاء وينع المحكمة من الحكم به ، وإذ جاحت صياغة المادة المشار إليها عامة مطلقة فإنه لايجوز قصر نطاقها على قفل باب المرافعة أمام المحكمة الإبتدائية دون محكمة الإستئناف لأن ذلك يعتبر تقيدا لمطلق النص وتخصيصا لعمومه بغير مخصص وهر مالا يجوز ومتى كان النص صريحا قاطعا في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بنصوى الإستهداء بالمراحل التشريعية التي تبعته أو بالحكمة التي أملته وقصد الشارع منه .

٣ - الأصل أن تقديرات البلدية للعوائد والتي تحصل على العقار لايصلح أن تكون أساسا لتحديد الأجرة القانونية إلا أن ربط العوائد يصلح كمجرد قرينة قضائيمه ترك تقديرها لمحكمة الموضوع دون التزام عليها بالأخذ بها شأنها في ذلك شأن كافة ما يتقدم لقاضى الموضوع من الدلائل والمستندات فيكون له سلطة بحثها وموازنة بعضها بالبعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليها واستخلاص ما يراه متفقا مع رفع الدعوى ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متي كان استخلاصه ساتفا ومستمدا من الأوراق .

المحكمة

بعد الإطلاع على الاوراق وسماع التقوير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق -تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٨٢ مدنى امام محكمة الجيزة الإبتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبيئة بالصحيفة

والزامه بأداء مبلغ (١٢٨٢,٩٥٠ جنيه) قيمة الاجرة المتأخري، وقال شرحا لذلك أنه يقتضي عقد إيجار مؤرخ ٢٦/١٠/١٠ استأجرت والدة المطعون ضده منه شقة النزاع بأجرة قدرها عشرة جنيهات أصبحت ثمانية جنيهات إعمالا لقوانين التخفيض ، وبعد وفاتها في سنة ١٩٧٤ حرر عقد إيجار مع لجلها المطعون ضده صرح له فيه بتأجير العين المؤجرة مفروشه بأجرة شهريه قدرها ١٢ جنيه منها أربعة جنيهات مقابل التأجير مفروشا ، إلا أنه كان يستحق مقابل التأجير المفروش بنسبة ٧٠٪ من القيمة الايجارية وتعادل ٥,٦٠٠ جنيه شهريا ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأصبح يستحق أجرة اضافية بنسبة ٢٠٠٪ من الأجرة مقابل التأجير مفروشا فأصبحت الأجرة ٢٤ جنبه شهريا إعتبارا من شهر سبتمبر سنة ١٩٧٧ فيكون جملة المستحق له من فروق الأجرة بالإضافة إلى قيمة إستهلاك المياه مبلغ ٩٩٥,٢٠٠ جنيه بعد خصم المبالغ التي سددها المطعون ضده وقد كلف المطعون ضده سداد هذا المبلغ بسوجب إنذار مسؤرخ ١٩٨٢/١١/١٣ إلا إنه تقاعس عن الوفاء فاقام الدعوى ثم عدل الطاعين طلبياته بأضافية طلب جديد وهو الحسكم له بمبلغ ١٢٨٢,٩٥٠ قيمة المستحق له حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٨٣ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهرد الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٤/١/٥ بالإخلاء ثم حكمت بتاريخ ١٩٨٤/٣/١ بالزام المطعون ضده بأن يؤدى للطاعس مبلغ ٢٧,٢٢٠ . اجنب استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستشناف رقم ٢١٠ لسنة ١٠١ق - القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٥/١/٣٣ قضت المحكمة بالغاء الحكمين المستأنفين ويرفض الدعيوي . طبعن الطاعين في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن علي.. هذه المحكمة في غرقة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النرابة وأيها

وحيث إن الطغن اقيم على سبن ينعى الطاعن بالرجه الثاني من كل منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا بالنسية للحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٤/١/٥ والذي يتم إستئنافه الا في ١٩٨٤/٤/٤ وذلك لفوات ميعاد إستئنافه عملا بنص المسادة ٢٢٧ من قانون المرافعات مما بعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة ٢١٢ من قانون الرافعات على أنه لايجوز الطعن في الاحكام التي تصدر أثناء سير الدعوي ولاتنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتيه والمستعجله والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة اثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما عدا الاحكام الوقتيه والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الاحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع اوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحيانا من تعريض الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتما من زيادة نفقات التقاضي ولما كانت طلبات الطاعن إخلاء الشقة محل النزاع والزام المطعون ضده بأن يؤدي له مبلغ ١٢٨٢,٩٥٠ جنيه ٠ قيمة الأجرة المتأجرة وهما طلبان يستندان إلى سبب قانوني واحد وهو عقد الإيجار ، وقد صدر حكم محكمة أول درجسة بتاريخ ١٩٨٤/١/٥ بالإخسلاء ثم صدر بعد ذلك بتاريخ ١٩٨٤/٣/١ حكم الإلزام بالأجرة وهذا الحكم . الأخير هو القضاء الختامي المنهى للخصومة ولم يكن الحكم الصادر بالإخلاء قابلا للتنفيذ الجبرى ومن ثم بهدأ ميعاد إستبنافه من تاريخ الحكم المنهى للخصومة الصادرفي ١٩٨٤/٣/١ فإذا ما أقام المطعون صده إستئنافاً عن الحكمين المذكورين في ١٩٨٤/٤/٤ فيكون قد أقيم في المسعاد . وإذ التسزم الحمكم المطعون فيه هذا النفظر فإنه يكون قمد أعممل صحيح القانون ويضحى النعى بهذا الوجه على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم لم يتحقق من سداد الأجرة حتى إقفال باب المرافعة في الدعوى أمام محكمة أول درجة في ١٥/ ٢ // ١٩٨٣ ، إذ يبلغ المستحق له مُسبلغ ١٩٠٠ ٨٥٠ سدد المطعون ضده مبلغ ١٢٩٦ جنيه فيكون مديناً بمبلغ ٢٠٤,٨٥٠ جنيه ، فإذا ما ذهب الحكم المطعون فيم إلى أن السداد قد تم قبل إقفال باب المرافعة أمام محكمة الاستشناف فإنه يكون قد خالف حكم المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ عا يعيب الحكم وستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة لنص المادة ٣١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتي حلت محلها المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ - على أن « في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو إنتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية (أ) إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عَشرٌ يومًا " من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، على أنه لا يحكم [ذا قام المستأجر بأداء الأجرة وذلك قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى» يدل على أن المشرع وإن رتب للمؤجر الحق في إخلاء المستأجر بمجرد إنقضاء خمسة عشر يوماً من تكليفه برفاء الأجرة المستحقة دون الوفاء بهاء،

إلا أنه رغبة منه في التيسير على المستأجرين أفسح لهم مجال الوفا - بالأجرة المتأخرة حتى تاريخ قفل باب المرافعة في الدعوى ، بحيث أصبح قبام المستأجر بوفا - الأجرة وملحقاتها قبل إقفال باب المرافعة يسقط حق المؤجر في الإخلاء بوفاء الأجرة وملحقاتها قبل إقفال باب المرافعة يسقط حق المؤجر في الإخلاء فإنه لا يجوز قصر نطاقها على قفل باب المرافعة أمام المحكمة الإبتدائية دون محكمة الإستئناف لأن ذلك يعتبر تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص وهو مالا يجوز ، ومتى كان النص صريحاً قاطعاً في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهدا - بالمراحل التشريعية التي تبعته أو بالحكمة التي أملته وقصد الشارع منه ، لما كان ذلك فإنه يجرز توقى طلب الإخلاء بأداء الأجرة قبل إقفال باب المرافعة في الدعرى أمام محكمة الإستئناف للإستئتاج والمناقشة ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فلا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يكون النمى علي غير أساس

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الأول والوجهين الأول والثالث من السبب الثانى مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم لم يتحر حقيقة القيمة الإيجارية عند إجراء الحساب الذي بني عليه حكمه ، إذ عول في قضائه على إيصال أجرة مصطنع بإسم والدة المطعون ضده يفيد أن القيمة الإيجارية لعين التزاع مبلغ ٣٧٦ جنيه شهريا ، في حين أن الإيجار من واقع الكشوف الرسمية والصادرة من مصلحة الضرائب لعقارية مبلغ (٨ جنيه) بخلاف رسم النظافة وهذه الكشوف لها حجيتها على الناس كافة تطبيقاً لنص المادة العاشرة من قائرن الإثبات على يهيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن الأصل أن تقديرات البلدية للعوائد التي تحصل على المقار لا يصح أن تكون أساساً لتحديد الأجرة القانونية إلا أن ربط الموائد يصلح كمجرد قرينة قضائبة يترك تقديرها لمحكمة الموضوع دون إلتزام عليها بالأخذ بها شأنها في ذلك شأن كافة ما يقدم لقاضي الموضوع من الدلائل والمستندات فيكون له سلطة بحثها وموازنة بعضها بالبعض الآخر وترجيع ما يطمئن إليها واستخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كان إستخلاصه سائفاً ومستمداً من الأوراق ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على إيصال سداد والدته لأجرة شهر فبراير سنة ١٩٧٤ وقدرها ٧٣. ٦ جنيه وأقوال الشهود بأن المطعون ضده قد إستأجر عين النزاع بعد وفاة والدته المستأجرة الأصلية في عام سنة ١٩٧٤٠ وكان هذا الإيصال صادراً من الطاعن ولم يطعن عليه بثمة مطعن وقد صرح للطاعن بتأجير العين مغروشة من الباطن فإن الأجرة الشهرية تصبح ٤٤١, ١١ جنيه بعد اضافة ٧٠ / مقابل التأجير المفروش وذلك اعتباراً من ١٩٧٥/١/١ تاريخ سريان عقد الإيجار ، ولا على الحكم أن لم يعول تقديرات العوائد وتكون الأجرة ٢٠،١٩٠ جنيه إعتباراً من أول ديسمير وهو بدء سريبان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ حيث يستحق الطاعن أجرة إضافية ٢٠٠ ٪ مقابل التأجير المفروش بدلاً من ٧٠ / عملاً بالمادة ٤٥ / ب من القانون سالف الذكر تكون الأجرة المستحقة بما فيها رسم النظافة واستهلاك المياة بملغ ٢٢٤٢,١٥٢ جنيه سدد المطعرن ضده مبلغ ٩٨٠, ٢٥١٦ جنيه وهو ما يجاوز المستحق فعلاً فإذا إلتزم الحكم المطعون فيم هذا النظر وقضى برفض الدعوى وهي أسباب سائغة تكفى لحمله فإنه لا يكون قد خالف القانون أو عابه أى قصور ويكون النعر. يرمته على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض الطمن .

جلسة ۲۸ من ديسمبر سنة ۱۹۸۹

برئاسة السيد الهستشار / محجد رافت ففاجس ناتب رئيس الهحكمة وعشوية السادة الهستشارين / عبد الحبيد سليمان نائب رئيس الهحكمة ، محجد وليد الجاردس محجم محجم طيطه و محجد بدر الحين توفيق .

T97

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٤ القضائية :

أثبات « طرق الأرثبات » « الكتابة » . صورية « إثبات الصورية » مقد

طمن المتنازل على تنازله المكتوب بأنه صورى قصد به التحايل على القانون . عدم جواز إثباته هذه الصورية بغير الكتابة إجازة أثبات ذلك بالبينة . إقتصاره على من كان الأحتيال موجها ضده مصلحته . المادتان ٢٤٤ مدنى ، ١/٩١ أثبات .

النص في المادتين ١/٢٤٤ من القانون المدنى ، ١/١١ من قانون الأثبات يدل على أن لدائني المتعاقدين وللخلف الخاص أن يشتبوا بكافة الطرق صورية المعقد الذي أصر بهم ، أما المتعاقدان فلا يجوز لهما إثبات ما يخالف ما اشتمل عليه العقد المكتوب إلا بالكتابة . لما كان ذلك وكان الطعن على التنازل بأنه صوري قصد به التحايل على القانون لإخراج الشقة موضوع النزاع من أموال التغليسه ، وكان هذا التنازل مكتوبا فإنه لا يجوز لأي من طرقيه أن يثبت هذه الصورية إلا بالكتابة أما أجازة إثبات صورية المقد قيما بين عاقديه بالبيئه في حالة الإحتيال على القانون فهي مقصورة على من كان الإحتيال موجها ضد مصلحته لما كان ذلك ، وكان التنازل ثابتا بالكتابة فلا يجوز لأحد المتعاقدين

أن يثبت بغير الكتابة ما يخالف الشابت به ولا يغير من ذلك القول بأن هذا التنازل قصد به التحايل على القانون فإن ذلك مقرر لمن وقع الإحتيال إضرارا بحقه وهم الدائتون .



بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٤٥٠٤ لسنة ١٩٨١ مدني أمام محكمة الاسكندرية الإبتدائية بطلب الحكم على المطعون ضده الأول وفي مواجهه الباقين بصوريه عقد التنازل المؤرخ ١٩٧٣/٥/١ وعدم سريانه في حقه وقال شارحا لذلك انه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٩٣٤/٤/١٦ استأجر السيد/.... الشقه المبينه بالصحيفه من المالك الأصلى للعقار وقد تنازل له المستأجر عنها فقام بتأجيرها من باطنه للمطعون ضدهم الأول والثالث والرابع والسادس، وقد صدر حكم بإشهار إفلاسه في الدعوى رقم ٤٢ لسنه ١٩٧١ تجاري الاسكندريه الإبتدائيه والفي هذا الحكم إستئنافيا واذ تنازل عن العين المؤجره بتاريخ ١٩٧٣/٥/١ الى المطعون ضده الأول الا أن السنديك بصفته عمثلا لجماعه الدائنين - حصل على حكم في الدعوى رقم ٢١٣٩ لسنه ١٩٧٣ تجارى .. ببطلان هذا التنازل وعدم نفاذه في حق الدائنين وأصبح هذا الحكم نهائيا وباتا . فأقام الدعوى . كما أقام المطعون ضده الأول دعوى فرعيه بطلب الحكم بصحه ونفاذ التنازل المشار اليه حكمت المحكمه في الدعوى الاصليه برفضها وفى الدعوى الفرعيه بصحه ونفاذ التنازل. إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٧٦ لسنه ٣٩ ق الإسكندريه ، ويتاريخ ١٩٨٤/١/٦٦ قضت المحكمه بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابه مذكره أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمه في غرفه مشوره حددت جلسه لنظره فيها والتزمت النيابه رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثه اسباب ، ينعى الطاعن بها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور والفساد في الإستدلال وفي بيان ذلك يقول أنه قسك بدفاع حاصله أن التنازل المدعى بصوريته كان بقصد التحايل على القانون لأخراج الشقه موضوع النزاع من أموال التفليسه بعد صدور الحكم باشهار إفلاسه ، وقدم أدله وقرائن على ذلك ، ومن ثم يكون له اثبات الصوريه بكافه طرق الإثبات ومن بينها البينه ، إلا أن الحكم ذهب الى عدم جواز إثبات صوريه التنازل فيما بين المتعاقدين إلا بالكتابه وأنتهى الى القضاء بصحه ونفاذ التنازل رغم صوريته عا يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى مردود ذلك أن النص فى الماده ١/٢٤٤ القانون المدنى على أن « إذا أبرم عقد صورى فلدائنى المتعاقدين وللخلف الخاص ، متى كانوا حسنى النيه ، أن يتمسكوا بالعقد الصورى ، كسا أن لهسم ان يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا بجميع الوسائل صوريه العقد الذى أضربهم » والنص فى المادة ١/١/أ من قانون الإثبات على عدم جواز الإثبات بشهاده الشهود فيما يخالف أر يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابى يدل على أن لدائنى المتعاقدين وللخلف الخاص أن يثبتوا يكافد الطوق صوريه العقد الذى أضربهم ، غما المتعاقدا فلا يجوز لهما اثبات ما يخالف ما اشتمل عليه العقد المكتوب إلا بالكتابه .

لا كان ذلك وكان الطعن على التنازل بأنه صورى قصد به التحايل على القانون لا خراج الشقه موضوع التداع من أموال التفليسه ، وكان هذا التنازل مكتوبا فانه لا يجوز لأى من طرفيه أن يثبت هذه الصوريه إلا بالكتابه ، أما إجازه إثبات صوريه العقد فيما بين عاقديه بالبنيه في حاله الأحتيال على القانون فهى مقصوره على من كان الأحتيال موجها ضد مصلحته . لما كان ذلك وكان التنازل ثابتنا بالكتابه فلا يجوز لأحدى المتعاقدين أن يثبت بفير الكتابه ما يخالف ثابتنا بها ولا يفير من ذلك القول بان هذا التنازل قصد به التحايل على القانون فان ذلك مقرر لمن وقع الأحتيال إضراراً بحقه وهم الدائنون واذ النزم الحكم فان ذلك مقرر لمن وقع الأحتيال إضراراً بحقه وهم الدائنون واذ النزم الحكم الطعون فيه هذا النظر في قضائه فان النعي برمته يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ۲۸ سن ديسمبر سنة ۱۹۸۹

برئاسة السيد المستشار / درويش عبد الهجيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / صحيد عبد المنعم حافظ ، د . رفعت عبد الهجيد نائبى رئيس المحكمة محمد غيرس الجنوس وعبد العال السهان .



الطعن رقم ١٤٣٩ لسنة ٥١ القضائية :

أهليت . بطاران « العقد القابل للإيطال » . عقد « العقد القابل للبطاران » . تقادم « تقادم مسقط » .

التقادم الثلاثي لطلب إيطال العقد . م ١٤٠ مدني . يده سريانه في حالةٍ نقص الأهلية من التهادم الثلاثي يستكمل فيه ناقص الأهلية . أهليته . خلافا لأحوال الفلط والتدليس والإكراه التي يكون فيها التقادم بأقصر الأجلين أما بإنقضاء ثلاث سنوات من البوم الذي ينكشف فيه الفلط أو التدليس أو يوم إنقطاع الإكراء وأما بعضي خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد

.......

النص في المادة ١٤٠ من القانون المدنى يدل على أنه في العقد القابل للإبطال يسقط الحق في طلب إبطاله بإنقضاء مدة ثلاث سنوات دون التمسك به من صاحبه ، ويبدأ سريان هذه المدة في حالة نقص الأهلينة من اليوم الذي يستكمل فيه ناقص الأهلية أهليته ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يكون وقت قام العقد بدط لسريان تقادم دعوى طلب إبطاله خلاقا لأحوال الغلط والتدليس والإكراء التي يكون فيها التقادم بأقصر الأجلين أما بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي ينكشف فيه الغلط أو التدليس أو من يوم انقطاع الإكراء ، وأما المجيئ خس عشرة سنة من وقتْ قام العقد .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفي أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ~ تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٦٧٢ لسنة ١٩٧٥ مدني الإسكندرية الإبتدائية على المطعنون ضدهم بطلب الحكم بإبطال عقد السيع الإبتدائي المؤرخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ واعتباره عديم الأثر قائرنا وبصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ المتضمن بيع المطعون ضده السادس بصفته إلى الولى الطبيعي عليهم قطعة الأرض الفضاء المبينة بالصحيفة لقاء ثمن مقداره ٣٨٥٠ جنيها و٩٨٠ مليما والزام المطعون ضده المذكور بتقديم نسخة هذا العقد التي بيده ، وقالوا بيانا لدعواهم أن بموجب عقد هية مؤرخ ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ ميرم بين والدة الطاعنين - المطعون ضدهما الخامسة - وبين والدهم المرحوم تبرعت المطعون ضدها المذكورة بمبلغ ٧٠٠ جنيه لصالح الطاعنين الذين كانوا قصرا ، على أن يشترى بهذَا المِلمَ قطعة أرض تصلح الأقامة منزل عليها باسم الطاعنين مع منع الولى الطبيعي من التصرف في تلك الأرض ، ونفاذاً لهذا المقد إشترى الولى الطبيعي قطعة الأرض المبيئة بالصحيفة من دائرة (.....) التي يثلها المطعون ضده السادس وذلك بمرجب عقد بيع عرفي مؤرخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ ، وأن واللة الطاعنين أقدت الولى الطبيعي عليهم بالمال اللازم لأقامة البناء لصالع أولادها - الطاعتين - وشيئد اليناء من أربعة طوايق وأعجدة للنور الخنامس ، إلا أثه:

تنازل بسسوء نيسة وبالتسواطؤ مع المطعسون ضدهم الأربعسة الأول عن قطعسة الأرض المذكورة وما عليها من بناء بموجب عقد عرفي مؤرخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ لقاء ثمن مقداره ٣٦٥٥ جنيها ، وإذ كان هذا التصرف باطلا لمخالفته أحكام القانون والإتفاف المبين بعقد التبرع ، كما يحق لهم طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المبرم بين الولى الطبيعي عليهم - وقت أن كانوا قصرا - وبين دائرة (.....) والمؤرخ ٢١ فيراير سنة ١٩٥٦ وجعله بمثابة سند التمليك الناقل للملكية ، لذا فقد أقاموا الدعوى ليحكم لهم بطلباتهم ، دفع المطعون ضدهم الأربعة الأول بسقوط دعوى البطلان بمضى المدة وبإكتسابهم ملكية العقار بالتقادم ، ويتأريخ ٢٦ من فبراير قضت المحكمة في الشق الأول من الدعوى بسقوط حق الطاعنين في إقامة دعوى الأبطال بالتقادم وفي الشق الثاني من الدعبوي برقيضه . إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستسنناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ٣٨٢ سنة ٣٥ ق طالبين إلغاء والقبضاء لهم بطلباتهم ويتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٨١ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأبيد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النباية العامية مذكرة أيدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على. هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم الإبتدائي الذي أبده ، الحكم المطعون فيه وأحال إليه أقام قضاء بسقوط حقهم في طلب إبطال عقد التنازل والبيع المؤرخ ١٠ فبراير سنة ١٩٥٨ والمؤسس على صدوره من ألولي الطبيعي عليهم متجاوزا فيه نطاق ولايته ، على أن العبرة في إحتساب مدة التقاد.

المنصوص عليها في المادة ١٤٠ من القانون المدنى هي بأقصر الأجلين وهما مرور ثلاث سنوات من وقت زوال نقص الأهلية أو خمس عشرة سنة من وقت صدور العقد أيهما أقرب ، وأن حقهم في طلب إيطال العقد قد تقادم لمضى أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ إبرام العقد وحتى تاريخ رفع الدعوى ، وفي حين أن حقهم في طلب الإبطال لا يسقط إلا برور ثلاث سنوات من وقت زوال القيصر صهما طالت هذه المدة ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وأدى به ذلك إلى عدم الإستجابة إلى طلبهم الثاني بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢١ من فيراير سنة ١٩٥٦ فإنه يكون معيباً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك بأن النص في المادة ١٤٠ من القالون المدنى على أن: ١ - يسقط الحق في ابطال العقد اذ لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات . ٢ - ويبدأ سريان هذه المدة في حالة نقص الأهلية من اليوم الذي يزول قيه هذا السبب، وفي حالة الغلط أو التدليس من اليوم الذي يتكشف فيه ، وفي حالة الاكراه من يوم انقطاعه . وفي كل حال لا يجوز التمسك بحق الإبطال لغلط أو تدليس أو إكراه إذ انقضت خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد . يدل على أنه في العقد القابل للإبطال يسغط الحق في طلب إبطاله بإنقضاء مدة ثلاث سنوات دون التصلك به من صاحبه ، ويبدأ سريان هذه المدة في حالة نقص الأهلية من اليوم الذي يستكمل فيه ناقص الأهلية أهليته ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يكون وقت تمام العقد بدءا لسريان تقادم دعوي طلب إبطاله خلافا لأحوال الفلط والتدليس والإكراه التي يكون فيها التقادم بأقصر الأجليين أما بإنقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي بنكشف فيه الغلط أو التدليس أو من يوم إنقطاع الإكراه ، وأما بمضى خمس عشرة سنة من وقت

طِسة ٢٨ من ديسببر سنة ١٩٨٩

قام العقد ، لما كان ذلك وكان الحكم الإبتدائي الذي أبده الحكم المطعون فبيه وأحال إليه قد أقام قضاء بسقوط حق الطاعنين في طلب إبطال العقد المؤرخ ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ ورتب عليه قضاءه برفض طلبهم أيضا بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ المتضمن شراء وليهم الطبيعي الأرض - محل النزاع على سند من إنقضاء أكثر من خمس عشرة سنة منذ إبرام هذا العقد باعتبار هذه المدة هي أقصر الأجلين في تقادم الدعوى في حين أنه لا يجوز في حالة نقض أهلية الطاعنين إحتساب بدء سريان تقادم دعواهم بطلب إبطال ذلك العقد إلا من اليوم الذي زال فيه نقص الأهلية وتكون مدة التقادم هي ثلاث سنوات ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد خالف القانين وأخطأ في تطبيقه عا يرجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ا" من ديسمبر سنة 1989

برناسة السيد المستشار / طلعت امين صادق نائب رئيس المحکمة وعضوية السادة الهستشارين / محمد مبتاز ستولس ، د/ عبد القنادر عثمان ، مسين حسنس دياب و سحمد عبد العزيز الشناوس .

799

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٥٥ القضائية :

تا مينات « تقدير س العامل » عمل . حكم « تسبيب الحكم ، مايعد قدوراً » . `

تقدير سن العامل بعرفة طبيب المؤسسة . نهائى . إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعن فى خصوص تقدير سنه . قصور .

مفاد نص المادتين ١٤، ١٥ من قرار وزير الشئون الإجتماعية - بنا - على التعويض الصادر له من المشرع بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٥ بأنشا - صندوق للتأمين وآخر للإدخار - الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٣/١١ برقم ١٩٥٨ باللاتحة الثنفيذية للقانون المذكور - أن المشرع أوجب على العامل أن يقدم عند بد - إشتراكه في صندوق التأمين والإدخار المستند الرسمي الدال على تاريخ ميلاده ، فإذا تعذر عليه تقديم هذا المستند خلال الميعاد المقرر تعين عرضه على طبيب المؤسسة لتقدير سنه ، ولم يجعل المشرع تقدير السن غير قابل للطعن فيه إلا إذا تم بعرفة طبيب المؤسسة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن قسك في دفاعه أمام محكمة الإستئناف بأن تقدير سنه تم بعرفة إدارة تجنيد قنا دون طبيب المؤسسة وأن هذا التقدير لايكون نهائيا

ويجوز الطعن فيه . فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يواجه هذا الدفاع الجوهري ولم يناقشه يكون معيبا بالقصور في التسبيب عا يوجب نقضه .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما ببين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق -الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها - شركة فوسفات البحر الأحمر - الدعوى رقم ٢٤٨١ سنة ١٩٨٣ مدنى كلى قنا ، وطلب الحكم بالغاء قرار إحالته إلى التقاعد ، وباعادته إلى عمله حتى بلوغه سن المعاش بإعتبار أنه من مواليد ١٩٣١/٩/١٥ مع صرف أجره إعتباراً من ١٩٨٣/٦/١ . وقال بيانا لها أنه التحق بالعمل لدى المطعون ضدها في سنة ١٩٤٣ ولم يطلب منه مايدل على تاريخ ميـــلاده ، وبصدور القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار والذي تضمنت لاتحته التنفيذية إلزام العامل بتقديم مايفيد تاريخ ميلاده . فقد قدرت إدارة تجنيد قنا بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٨ سنة بأعتبار أنه من مواليد ٢٢/٣/٢٨ وأعتمد هذا التقرير من مؤسسة التأمين والإدخار في ١٩٥٦/٨/٦ ، وإذ إستخرج بعد ذلك من سجلات مصلحة الأحوال المدنية شهادة بتاريخ ميلاده تفيد أنه من مواليد ١٩٣١/٩/١٥ . وأمتنعت المطعون ضدها عن الأعتداد بهذه الشهادة وأحالته إلى المعاش وفقا

لتاريخ ميلاده المقرر بواسطة إدارة التجنيد ، فقد أقام الدعرى بطلباته السالفة البيان. ويتاريخ ١٩٨٤/٢/١٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى. إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف قنا بالإستئناف رقم ١٣ لسنة ٣ق ، ويتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى يرفض الطهن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وقيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول أن تقدير سن العامل لايكون نهائيا إلا إذا تم بمعرفة طبيب مؤسسة التأمين والأدخار طبقا لنص المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، وقد ثبت بالأوراق أن تقدير سنة تم بواسطة إدارة تجنيد قنا دون طبيب المؤسسة ، وبالتالي لايكون هذا التقدير نهائيا بل يجوز الطعن فيه ، وإذ تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الإستئناف ، وأغفل الحكم الرد عليه فإنه يكون مشويا بالقصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن وزير الشئون الأجتماعية والعمل بنا ، على التغريض الصادر له من المشرع بنص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بأنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار – قد أصدر في ١١ من مارس: سنة ١٩٥٦ القرار الوزاري رقم ١٨ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور ونص في الفقرة الأولى من المادة ١٤ منها على أنه « على كل عامل أن يقدم إلى صاحب العمل عند بدء إشتراكه في صندوق المؤسسة وخلال المدة المقررة في المادة ٥ من هذه اللائحة شهادة مبلاد أو مستخرجا رسميا منها أو شهادة من ادارة التجنيد

, ﴾ ﴾ · • خليف ۱ من ديسيان سندسين المسادين المس بتاريخ تجنيد ، أو إغفاله منه أو أي مستند آخر موضحا فيه تاريخ ميلاده ، كما نص في المادة ١٥ منها على أنه ، إذا تعذر على العامل إثبات تأريخ ميلاده طبقا لما هو وارد في المادة السابقة بجب عليه إخطار صاحب العمل بذلك لاجراء تقدير سنه معرفة طبيب المؤسسة وذلك على الاستمارة رقم ٤ المرفق أوذجها ، وعلى صاحب العمل أن يرسل هذه الاستمارة إلى المؤسسة مع الإستمارة رقم (١) وعلى المؤسسة بعد تقدير سن العامل أخطاره به وإرسال أصل الإستمارة إلى صاحب العمل للأحتفاظ بها في ملف خدمة العامل ، ويكون تقدير طبيب المؤسسة في هذه الحالة نهائيا وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك وجود إختلاف بين السن الحقيقية والسن المقررة ومؤدى هذين النصين أن المشرع أوجب على العامل أن يقدم عند بدء إشتراكه في صندوق التأمين والإدخار المستند الرسمي الدال على تاريخ ميلاده ، فإذا تعذر عليه تقديم هذا المستند خلال الميعاد المقرر تعين عرضه على طبيب المؤسسة لتقدير سنه ، ولم يجعل المشرع تقدير السن غير قابل للطعن فيه إلا إذا تم ععرفة طبيب المؤسسة ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الإستئناف بأن تقدير سنه تم بمعرفة إدارة تجنيد قنا دون طبيب المؤسسة ، وإن هذا التقدير لابكون نهائيا ويجوز الطعن فيه ، فإن الحكم المطمون فيه إذا لم يواجه هذا الدفاع الجوهري ولم يناقشه ، يكون معيباً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة أ٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٩



الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٥٥ قضائية :

(1) عمل ، بنوک ، تسویة ،

تسوية حالات العاملين بينك القاهرة . وجوب الربط بين العامل والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل التنظيمي لهذا البنك وبين الوظيفة العادلة لها الواردة به .

(٢) «موان « تكييف الدموان » محكمة الموضوع . حكم « تسبيب الحكم « مايعد قصوراً » عمل .

قاضى الموضوع . عدم تقيده بتكييف المدعى لدعواء تكييفا خاطئا . التزامه باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح . عدم أخذ المكم المطعون فيه بالتكييف القانونى السليم للدعوى والرد على دفاع الطاعن بشأن إستظهار الوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل التنظيمي للوقوف على الوظيفة المادلة لها طبقا لجدل تعادل الوظائف . قصور

minumum.

 ١٩ - مؤدى نص المادة ١٩ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصرى والجهاز المصرفي والمادتين ٢ ، ١٠١ من لاتحة العاملين ببنك القاهرة أن نقل العاملين إلى مختلف الوظائف الواردة بالهيكل التنظيمي الذي يعده البنك يقتضى الربط بين العامل والوظيفة التى يشغلها وقت صدور الهيكل التنظيمي وبين الوظيفة المعادلة لها والواردة بهذا الهيكل وذلك بمطابقة الإشتراطات الواجب توافراها لشغل الوظيفة على من يشغلها فعلا . بحيث إذا ما توافرت فيه هذه الإشتراطات أصبح صالحا لشغلها .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تكييف المدعى لدعواه تكييفا خاطئا لاينطبق على واقعتها التي ذكرها في صحيفتها لا يقيد القاضي ولاينعه من إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح لما كان ذلك وكان الثابت بصحيفة إفتتاح الدعوى أن الطاعن طلب الحكم بأحقيته في الترقية إلى وظيفة وكيل فرع إستناداً إلى نص المادة « ١٠١ » من لاتحة العاملين بالبنك المطعون ضده ، مما مقتضاه أن التكييف القانوني السليم لدعواه انها أقيمت بطلب تسوية حالتة إلى وظيفة وكيل فرع بإعتبارها الوظيفة المعادلة لوظيفته ، وكان الحكم المطعون فيه لم بأخذ بهذا التكييف السليم وأقيم قضاء برفض الدعوى على أن الطاعن لم يحصل على مرتبه الكفاية اللازمة لترقيته إلى هذه الوظيفة . وحجب تفسه بذلك عن الرد على دفاع الطاعن من أن الخبير لم يستظهر من وأقع ملف خدمته الوظيفة التي كان يشغلها وقت صدور الهيكل التنظيمي حتى عكن الوقوف على الوظيفة المعادلة لها طبقا لجدول تعادل " الوظائف فان الحكم يكون مشوية بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٢١ سنة ١٩٨١ عمال كلى جنوب
الفاهرة على المطعون ضده ه بنك القاهرة » طالبا الحكم بأحقيته في الترقية
إلى وظيفة وكيل فرع إعتباراً من ١٩٧٨/٣/٢٨ ومايترتب على ذلك من آثار
وقال بيانا لدعواه أنه من العاملين لدى المطعون ضده ، وإذ أوجبت المادة ١٠١ من
لاتحة البنك نقل العاملين الموجودين بالخدمة إلى الوظيفة المعادلة للوظيفة التي
يشغفرنها طبقا لجدول تعادل الوظائف ، ويستحق طبقا لهذا الجدول الترقيب
إلى وظيفة وكيل فرع إعتبارا من ١٩٧٨/٣/٢٨ ، فقد أقام المدعوى
بالطلبات السالفة البيان ، ندبت المحكمة خبيرا ، وبعد أن قدم تقريره حكمت
في ١٩٨٣/٦/٢ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستثناف .
رقم ١٩٥٨ لسنة ١٠٠ ق القاهرة ويتاريخ ٢١/٢/١٨٥٨ قضت المحكمة بتأييد
المحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة
غرفة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في
غرفة مذورة فحددت جلسة لنظرة وفيها التزمت النبابة رأيها .

وحبث إن نما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الإستئناف بان الخبير أخذ بأقوال الماضر عن المطعون ضده من أنه كان يشغل وقت صدور لاتحة البستك وظيفة « مصرفي » دون أن يطلع على ملف خدمته لاستظهار الوظيفة التي كان يشغلها وقت صدور اللاتحة للوقوف على الوظيفة المعادلة لها طبقا لجدول تعادل الوظائف ، إلا أن الحكم المظعون فيه أغغل الرد على هذا الدفاع الجوهري ، بما يعيبه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٩ من القيانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصرى والجهاز المصرفي تقضي بأن يكون مجلس إدارة البنك هو السلطة المهيمنة على شؤنه وتصريف أموره وله في سبيل ذلك الموافقة على الهيكل التنظيمي للبنك ووضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم دون التقيد في ذلك بالقواعد المنصوص عليها في القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، وكانت المادة الشامية من لاتحة العاملين بالبنك المطعون ضده - والمرفق صورتها بتقرير الخبير والمعمول بها إعتبارا من ١٩٧٧/٧/١ - تقضى بأن يعد جداول لتوصيف وظائف كل مستوى يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والأشتراطات اللازم توافرها فيسن يشغلها ، وتنص المادة « ١٠١ » من ذات اللاتحة على أنه و إعتباراً من تاريخ العمل بهذه اللاتحة تلفي مستويات الوظائف والروابط المالية المطبقة على العاملين بالبنك طبقا لأحكام نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ وينقل العاملن الموجودون بخدمة البنك إلى الوظيفة المعادلة للوظيفة التي يشغلونها حاليا وذلك طبقا لجدول التعادل الذي يعتمده مجلس الادارة بناء على اقتراح رئيس مجلس الإدارة « فإن مؤدى ذلك أن نقل العاملين إلى مختلف الوظائف الواردة بالهيكل التنظيمي الذي يعده البنك يقتضي الربط بن العامل والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل التنظيمي وبين الوظيفة المعادلة لها والواردة بهذا الهيكل وذلك عطابقة الإشتراطات الواجب توافرها لشغل الوظيفة على من بشغلها فعلا بحيث اذا ماتوافرت هذه الاشتراطات أصبح صالح لشغلها ، لما كان ذلك وكان القرر في قضاء هذه المحكمة أن تكييف المدعى لدعواه تكييفا خاطئاً لاينطبق على واقعتها التي ذكرها في صحيفتها لا يقيد القاضي ولا يمنعه من اعطاء الدعوى وصفها الحق وتكبيفها القانوني الصحيح ، وكان الثابت بصحيفة إفتتاح الدعوى أن الطاعن طلب الحكم بأحقيته في الترقية حلسة ٣١ من ويسمبر سنة ١٩٨٩

إلى وظبية وكيل فرع إستناداً إلى نص المادة « ١٠١ » من لائحة العاملين بالبنك المطعون ضدد ، مما مقتضاه أن التكبيف القانوني السليم لدعواه أنها أقيمت بطلب تسوية حالته على وظبيفة وكيل فرع بإعتبارها الوظبيفة المعادلة لوظبيفته ، وكان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا التكبيف السليم وأقام قضا م برفض الدعوى على أن الطاعن لم يحصل على مرتبه الكفاية اللازمة لترقيتة الموضلة ، وحجب نفسه بذلك عن الرد دفاع الطاعن من أن الخبير لم مستظهر – ومن واقع ملف خدمته – الوظبيفة التي كان يشغلها وقت صدور الهيكل التنظيمي حتى يمكن الوقوف على الوظبيفة المعادلة لها لجدول تعادل الوظائف ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٨٩



الطهن رقم ١٢٥٤ لسنة ٥٧ قضائية :

قرار إداري،حكم .

تسبيب القرار الإدارى . ركن أساسى فى القرار متى نص القانون على وجوب تسبيبة . مخالفة ذلك . أثره . بطلان القرار لفقدانه سبب وجوده ومبرراصداره . ورود أسباب القرار فى صليه أو تبنى مصدر القرار للأسباب التى تبديها الجهة المختصة والإحاله اليها فى ديباجه القرار كافى لتسبيبة . الموافقه على ما أنتهت اليه مذكرة الجهة . مفاده أن مصدر القراراتخذ من تلك الأسباب والأسائيد أسبابا لقراره . مثال .

متى أوجب القانون تسبيب القرار الذى تصدره جهه الإدارة فإن التسبيب يصبح ركنا أساسيا بإعتباره ضمانا من ضمانات الأفراد يترتب على اغفاله بطلان القرار لفقدانه سبب وجوده ومبرر إصداره ، وأنه ولئن كان الأصل أن ترد أسباب القرار في صلبه إلا انه اذا تبنى مصدر القرار الأسباب التى تبديها الجهة المختصة وأحال اليها في ديباجه القرار با يفيد إطلاعه عليها فان ذلك يكفى لتسبيبه ، ذلك أن موافقته على ما إنتهت اليه مذكره هذه الجهة يعنى أنه أتخذ من تلك الأسباب والأسانيد أسبابا لقراره ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن اللجنة المختصة بادارة الشركات المنوط بها التحقيق مع المطعون عليهم قدمت مذكرة مؤرخه بنتيجة التحقيق ضمنتها المخالفات المنسويه اليهم واقترحت لصالح العمل عرض نتيجه التحقيق على الطاعن لإصدار قرار بتنحيتهم من عضوية مجلس ادارة شركه القناة لاعمال المواني للأسباب والأسانيد التي أيدتها في تلك

المذكرة وقد أشير الطاعن في نهايتها بالمرافقة على ما جاء بها ، وأتبع ذلك إصدار القرار موضوع الدعوى نفاذا لتلك المرافقه أشار في ديباجته الى إطلاعه على تلك المذكرة فإن ذلك يعنى أن - مصدر القرار قد أعتنق الأسباب والأسانيد التي تضمنتها المذكرة واتخذ منها أسبابا لقراره المطعون عليه على نحر تصبح معه تلك المذكره جزما لا يتجزأ من القرار تضمنت أسبايه ودواعيه وسنده من القانون عا يكون معه القرار سببا ويكون النعي عليه يخلوه من الأسباب على غير أساس.

(المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن أستوفي أوضاعه الشكليه.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٤٢١ لسة ١٩٨٥ مدني الاسماعيلية الإبتدائية ضد الطاعن وآخرين بطلب الحكم أولا بصفه مستعجله بوقف تنفيذ القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٥ الصادر من رئيس هيئة قناة السويس بتاريخ ٢/٥/٥/٢ مع ما يترتب على ذلك من آثار ثانيا: في الموضوع ببطلان القرار المشار اليه واعتباره كأن لم يكن وبطلان ما ترتب عليه من آثار وقالوا بيانا لذلك أنه بعد أن تم انتخابهم سنه ١٩٨٣ أعضاء في مجلس إداره شركة القناة لاعمال المواني لمده أربع سنوات تبين لهم أن رئيس مجلس الادارة تقاعس عن تنفيذ القوانين واللوائع واغتصب سلطات مجلس الإداره وارتكب مخالفات عديده الحقت بالشركة خسائر جسيمه واذ تصدوا لهذه المخالفات أصدر الطاعن القرار رقم ١٧٤ لسنه ١٩٨٥ بتنحيتهم من عضوية مجلس إداره

الشركة لمده سته شهور اعتباراً من ٤/٥/٥/١ وتشكيل لجنة للتحقيق معهم في الوقائع المنسوبه اليهم ، ولما كانت الماده ٣٧ من الفانون رقم ٩٧ لسنه ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العاء وشركاته تستلزء أن يكون القرار الذي بصدر بتنحيتهم مسبيا وقد خلا هذا القرار من أبة أسباب فضلا عن أنه صدر بدون مقتضى ومعيبا بسوء إستعمال السلطه ومن ثم يكون باطلا فأقاموا الدعوى . يتاريخ ١٩٨٥/١٢/١ حكمت المحكمة أولا في الشق المستعجل بعدم إختصاص المحكمه نوعيا بنظره ثائبا : برفض الدفع بعده إختصاص المحكمة ولاثبا بنظر الدعوى وبإخصاصها ناك . وقبل الفصل في الموضوع بإحاله الدعوى الى التحقيق ليثبت المطعون عليهم أن القرار موضوع الدعوي صدر بدون مقتضى ثم حكمت بتاريخ ١٩٨٦/٣/٣٠ - برفض الدعوي إسنأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدي محكمة إستئناف الإسماعيلية بالإسئناف رقم ٢٥٢ لسنة ١١ق وبتاريخ ١٩٨٧/٢/١٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف بجميع مشتملاته وبطلان القرار رقم ١٧٤ لسنة ١٩٨٥ الصادر من الطاعن بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢ وإعتباره كأن لم يكن وبطلان ما ترتب عليه من أثار ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النبابة مذكره أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأبها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعه أسباب ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن القرار الصادر بتنجية المطعون عليهم من عضوية مجلس إداره شركة القناة لأعمال المواني صدر يناء على مرافقته على مذكره اللجنه المكلفه بالتحقيق معهم والتي تضمنت الأسباب والأسانيد التي ارتأتها اللجنة أسبابا لتنجيتهم وصدر القرار موضوع الدعوى نفاذا لذلك بعد أن اشار في ديباجته الى إطلاعه على تلك المذكره با مقاده أنه اعتن هذه الأسباب وثلك الأسانيد أسبابا لقرار تنجيتهم ، ومن ثم بكرن القرار صدر

سسببا ومستوفيا لأركانه وشرائط صحته ببد أن الحكم المطعون فيه إستلزم أن تكون أسباب القرار وارده في صلبه ولم يعتد بإحاله القرار إلى المذكره المشار إليها بما يعبب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه متى أوجب القانون تسبب القرار الذي تصدره جهة الإداره فإن التسبيب يصبح ركنا أساسيا بإعتباره ضمانا من ضمانات الأفراد يترتب على إغفاله بطلان القرار لفقدانه سبب وجوده ومبرر إصداره ، وانه ولئن كان الأصل أن ترد أسباب القرار في صليه إلا أنه إذا تبني مصدر القرار الأسباب التي تبديها الجهة المختصة وأحال اليها في ديباجة القيرار عا يفيد اطلاعه عليها فإن دلك يكفي لتسبيبه ، ذلك أن مرافقته على ما انتهت البه مذكره هذه الجهه يعني أنه اتخذ من تلك الأسباب والأسانيد أسبابا لقرارون لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن اللجنه المختصه بإداره الشركات المنوط بها التحقيق مع المطعون عليهم قدمت مذكره مؤرخه ١٩٨٥/٥/٢ بتثبجة التحقيق ضمنتها المخالفات المنسريه إليهم وإقترحت لصالح العمل ومن نتيجه التحقيق على الطاعن لإصدار قرار بتنحيتهم من عضويه مجلس إدارة شركه القناه لاشمال المواتي للأسباب والاسانيد النبي أبدتها في تلك المذكره وقدأشر الطاعن في نهايتها بالموافقه على ما جاء بها ، واتبع ذلك إصداره للقرار موضوع الدعدي نفاذا لتلك المرافقة أشار في ديباجته الى اطلاعه على تلك المذكره فإن ذلك يعنى أن مصدر القرار قد اعتنق الأسباب والاسانيد التي تضمنتها المذكره وأتخذ منها أسبابا لقراره المطعون عليه على نحو تصبح معه تلك المذكره جزءا لا يتجزأ من القرار تشمئت أسبابه ودواعيه وسنده من القانون بما يكون معه القرار مسبها ويكون النعي عليه يخلوا من الأسباب على غير أساس ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واستلزم أن تكون الأسباب وارده في صلبه فإنه يكون قد خالف صحيح القانون بما يعيبه ويرجب نقضه

بسم الله الرحمن الرحيم

مجموعة السنة الأربعون الجـزء الثالث

فهرس هجائي مورخوعي

للإحكام الصادرة في طلبات رجال القهاء بفي المواد المصنية والتجارية والأحوال الشخصية

(أولًا) الانحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القامحة	
		(1)
		إجبراءات - إستقالة - اقدميــة
		إجسسراءات الطلب
		تقديم الطلب:
		طلبات رجال القضاء والنيابة العامة . وجوب تقديمها
		بعريضة تودع قلم كتاب محكمة النقض يحضور الطالب أو من
		ينيبه أمام الموظف المختص . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول
·		الطلب . لا يغير من ذلك إقامة الطالب طلبه أمام محكمة
		القضاء الإداري وقضاؤها فيه بعدم الاختصاص والإحالة . علم
		ذلك .
۲۵	4	(الطلب رقم ۳۲۲ است ۵۸ ق « رجال القضاء » جلسة ۱۹۸۹/۷/۱۸)
		الصفة في الطلب:
		(۱) وزير العدل هو الرئيس الإداري المستول عن أعمال
		وزارته وإدارتها وصاحب الصفة في خصومة الطلب . إختصام
		رئيس مجلس القضاء الأعلى . غير مقبول .
4	٤	(الطلب رقيم ١٠١ لسنة ٥٧ ق « رجال القيضاء » جلسة ١٩٨٩/٥/١٦)
		(٢) وزير العدل هو صاحب الصفة في خصومة الطلب .
		اختصام النائب العام . غير مقبول .
YA	1.	(الطلب رقم ٧ اسنة ٨٥ ق « رجال القضاء ، جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		ميعاد الطفب :
		التظلم الاختياري من القرار الإداري لدى الجهة الإدارية في
		خلال المبعاد المفرر لرفع دعوى الإلغاء . أثره . انقطاع سريان
		هذا الميعاد وعدم بدءه إلا بعد صدور القرار في التظلم وعلم
		المتظلم به علماً بقيناً .
4	٤ .	(الطلب رقم 1 - 1 اسنة ٥٧ ق «رجال القضاء » جلسة 1٩٨٩/٥/١٦ »
		استقسسالة
		(١) استقالة القاضى الغير مقترنة يغيد أو شرطه .
		إعتبارها مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل سواء قدمها
		القاضى بنفسه أو عن طريق رئيسه .
*1	٨	(الطلب رقيم 1 لسنة ٥٧ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨٩/٧/١٨)
		(٢) استقالة القاضي. اعتبازها مقبولة من تاريخ تقديمها
		إلى وزير العبدل . م . ٢/٧ من قانون السلطة القبضائية .
		مؤدى ذلك . عدم جواز العدول عنها بعد قبولها . علة ذلك .
71	14	(الطلب رقم ۷ لسنة ۵۸ ق « رجال القضاء » جلسة ۱۹۸۹/۱۲/۵
		اقدميسسة
		خلو قانون السلطة القضائية من قواعد خاصة لتحديد
		أقدمية المعينين في وظائف معاوني النيابة . مؤداه . ترك أمر
		تقديرها للوزارة . شرطة . عدم إساءة إستعمال السلطة .
٧	۳	(الطلب رقم ١٤ لمنة ٥٧ ق « رجال القضاء » جلمة ١٩٨٩/٥/٢)

القاعدة	
	(ټ)
:	تا ديب - ترقية - تعيين - تفتيش
	تاديب
	ملاحظـــة:
	(١) ئبوت عدم إنطواء رأى الطالب في القبضية على
	عيب يبرر توجيه الملاحظة إليه . أثره . إعتبار القرار الصادر
	بها مشوباً بإساءة استعمال السلطة .
٧	(الطلب رقم ١١٠ لسنة ٥٧ ق «رجال القضاء » جلسة ١٩٨٩/٧/٤ »

الصفحة	القامدة	
		(٢) خلر الأرراق من تاريخ إخطار الطالب بالملاحظة
		الموجهة إليه أو علمه بها علماً يقينياً . اعتراضه عليها أمام
		اللجنة المختصة بالتفتيش القضائي . أثر . قطع ميعاد تقديم
		الطلب. إخطاره بقرار االمجنة برفض إعتراضه. تقديم الطلب
		قبل مضى ثلاثين بوماً على الاخطار . أثره . إعتبار الطلب
		مقدم في المبعاد . ١٠
44	١.	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء – جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)
		(٣) عَدِم إنظراء القيرارات التي اتخيذها الطالب في
		تحقيقات الجنحة التي إنتهي الحكم فيها إلى إدانة المتهم على
		ما يبرر توجيه ملاحظة إليه . مؤداه . إعتبار القرار الصادر بها
		مشوبة بإساءة إستعمال السلطة .
۲A	10	(الطعن رقم ٧٠ لسنة ٥٨ ق رجال القضاء – جلسة ١٩٨٩/١١/١٤)
		ترضيسة
		وجرب إخطار القاضي أو عضو النيابة قبل تخطيمه في
		الترقية لسبب غير متعلق بتقارير الكفاية . المادتان ٢/٧٩ .
		٨١ ق ١٩٧٢/٤٦ المعدل بق ١٩٨٤/٣٥ . المقبصود منه .
		إعطاؤه الحق في التظلم وسماع أقواله قبل التخطي . تخطيه
		في الترقيمة دون إخطاره . خطأ . إلغاء تخطيه لعيب شكلي
		لا يترتب عليه بذاته أحقية الطالب للترقية .
4	٤	(الطعن رقم 1 - 1 لسنة ٥٧ ق رجال القضاء – جلسة ١٩٨٩/٥/١٦)
		i

الصفحة	القاعدة	
		تعيسين
		تعيين المستشار بمحكمة النقض:
		تعيين المستشار بمحكمة النقض . كيفيته . قانون السلطة
		القضائية لم يضع ضوابط معينة تلتزمها الجمعية العامة لمحكمة
		النقض عند إجراء الترشيح للتعيين بها . مؤدى ذلك .
١	١	(الطلب رقم ٦٤ لسنة ٥٣ ق رجـال القـضاء - جلسـة ١٩٨٩/١/١)
		تفتيش
		(١) ثبوت أن بعض المآخذ التي حواها تقرير التبفتيش
		على عمل الطالب لا تعمدو أن تكون من الهنات ولا تمسوغ
		الهبوط بتقرير كفايته إلى درجة « متوسط » . أثره . رفعه
		إلى درجة « فوق المتوسط » .
٥	٣	(الطلب رقم ١٥٥ لسنة ٥٨ ق رجبال القبضاء – جلسة ١٩٨٩/٤/٤)
		(٢) تقدير كفاية الطالب في تقرير التفتيش بدرجة
		« متوسط » . قيامه على أسباب مستمدة من أصول تؤدى
		إلينها أثره . وقض طلب رفيعيه . لا منحل للمقارنة بين هذا
		التقرير وتقرير تالك للطالب بدرجة « فوق المتوسط » لإستقلال
		كل منهما بذاتيته وعناصره .
14	٦	(الطلب رقم ١٥٦ لسنة ٥٨ ق رجـال القـضاء - جلسـة ١٩٨٩/٦/١٣)
		(۾)
		معاش
		المبلغ الإضافي :
		المبلغ الإضافي . شرط إستحقاقه . ترك الخدمة . ٣٤
		مكررا (١) من قسرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١

الصفحة	القاعدة	
٣١	\$	المضافة بالقرار رقم 23 لسنة ١٩٨٦ . إستبقاء القاضى فى الخدمة بعد بلوغه سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائى فى الشلائين من يونيه . م ٢٩ من قانون السلطة القضائية . مؤداه . عدم إستحقاقه لهذا المبلغ . (الطلب رقم 17 لسنة ٥٧ ق وجال القضاء - جلسة ١٩٨٩/١٢/٥)
		المدد القررة لبفاء القاضى أو الرئيس بالمحكمة فى كل من المناطق الثلاث . م ١/٥٩ قانون السلطة القضائية . حد أقصى يتسعين على الجبهة الإدارية نقله عند نهايتها . نقله قببل إنقضائها . جائز . إستقلال كل من الوظيفتين فى حساب تلك المدد . مؤداه . إستيفاء القاضى الحد الأقصى المقرر للعمل بنطقة قصية . لا يمنع من نقله إليها بعد ترقيته إلى رئيس محكمة .
17	٥	(الطلب رقم ۲۵۷ اسنة ۵۸ ق رجال القضاء - جاسة ۲۹۸/۰/۱۱) د

الاحسكام الصسادرة فى المواد المدنيسة والتجارية والاحسوال الشخصية

لمفحة	القاعدة	
		« أ » إثبات - احوال شخصية - اختصاص - ارتفاق - إرث - إساءة استعمال الحق - استئناف - استيراد - استيلاء - اشخاص اعتبارية - اصلاح زراعى - اعلان - التزام - التماس إعادة النظر - اموال عامة - (هلية - اوراق تجارية - ايجار ه. « إثبات »
		(ولا : قواعد عامة :
		عبء الإثبات:
		١ - سكرت المدعى عليه عن نفى الدعوى . لا يصلح بذاته
		للحكم للمدعى بطلباته طالما لم يثبت ما يدعيه . (مثال)
777	117	(الطعن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/٢/٢٨)
		٢ - عب، الإثبات . وقوعه على عاتق المدعى . نقل العامل
		إلى بلد آخر وتأجير مسكنه من الباطن ، لا يكفي بجرده
		لإثبات إستقراره في البلد المنقول إليها .
٧٦-	171	(الطعن رقم ١٩١٠ لسنة ٥١ ق - جلســـة ١٩٨٧/٣/٨)
		٣ - إثبات المدعى ظاهر حقه بمحرر يحاج به المدعى عليبه
		يفيد قبضه المبلغ المدعى به دون أن يتضمن ما يفيد أنه وفا 1
		لدين سابق - إستخلاص المحكمة إنشغال ذمة المدعى عليه به
		وإنتقال عب، الاثبات إليه . لاخطأ .
443	TIV	(الطعن رقم ۲۸۰۹ لسنة ۷۵ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۱۱/۷

المفحة	القاعدة	. •
		٤ - صاحب الدفع أو الدفاع هو المكلف بإثباته .
* EY9.	779	(الطعن رقم ٢٩١١سنة ٥٩ ق جلســـة ٢١/١٢/١٢٨١)
		٥ – الطرد للغـصب . إقـامـة المطعـون ضـدها الدليل عـلى
		وجود الطاعن بالعين محل النزاع المملوكة لها . كاف لإثبات
		واقعة الفصب . إثبات أن وجودهما يستند إلى سبب قانوني
		يبرره . عبرُه على عاتقهما .
EYT.	474	(الطعن رقيم ١٣٣ لسنة ٥٥ ق جلسينة ١٩٨٩/١٢/١٤)
		نقل عبء الإثبات :
		تخلف الطاعن عن حضور جميع الجلسات أمام محكمة
		الإستئناف وعدم تمكنه من الإعتراض على إجراءات التحقيق
		وتكليفه بإثبات إنتفاء حصول ضرر بالمؤجر من تغييره إستعمال
		العين المؤجرة حالة كون الأخير هو المكلف بإثبات الضرر . أثره .
		حقه في إبداء هذا الإعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض .
707	٦٨	(الطعن يقم ١٦٣١ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٣٠)
		عدم تعلق قواعد الإثبات بالنظام العام:
ĺ		قواعد الإثبات . عدم تعلقها بالنظام العام . سكوت الخصم
		عن الإعتراض على الإجراء . إعتباره قبولاً ضمنياً له . شرطه .
		أن يكون في مكنته إبداء الإعتراض عليه .
707	٦,	(الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٥١ ق - جلسـة ١٩٨٩/١/٣٠)

الصنعة	القاعدة	
		مسائل عامة :
		١ - الإثبات بمعناه القانوني - ماهيته.
4 6175	410	(الطعن رقم ۲۰ لسنة ۵۶ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۵/۲۲)
		٢ – لا يجوز للشخص أن يتخذ من نفسه دليلا لصالحه .
6113	110	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٤ ق – جلسية ١٩٨٩/٥/٢٢)
		٣ - الاثبات . مسألة واقع . دخوله في سلطة محكمة
		الموضوع في فهم الواقع في الدعوى . عدم خضوعها في ذلك
		لرقابة محكمة النقض متى أقامت قضا ها على أسباب سائفة . عدم
		التزامها يتكليف الخصوم باقامة الدليل على دفاعهم أز لفت نظرهم
		إلى مقتضبات هذا الدفاع . إحالة الدعوى إلى التحفيق
		أو إصدار حكم الإستجواب . من الرخص المخولة لها .
4710	710	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٤ ق – جلســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		ثانيا : إجراءات الإثبات :
		الاحكام الصادرة بإجراءات الإثبات:
		الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات. عدم إلتزام المحكمة
		بتسبيبها مالم تتضمن قضاءً قطعياً . وجرب إعلان منطوق هذه
		الأحكام والجلسة المحددة للإجراء بميعاد يومين لمن لم يحضر من
		الخصوم جلسة النطق يها . م ٥ إثبات . تخلف ذلك . أثره .
		بطلان العمل ، الميعاد المشار إليه ميعاد خاص ، إختلاقه عن
		الميعاد المنصوص عليه في المادة ٦٦ مرافعات . مثال .
104	77	(الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/١/١٥)

وحة الصفحة	القا	
		ثانيا : إجراءات الإثبات :
		ا - الإحالة إلى التحقيق :
		١ - عدم التزام محكمة الموضوع بإحالة الدعوى إلى
		التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود . شرطه . أن تبين في حكمها ما يسوخ رفضه .
7 713 ⁷		•
· ''	^	(الطعن رقم ۲۰۰۳ لسنة ۵۳ ق - جلســة ۲۰۱۹۹۲۱)
		٣ - إجراء التحقيق في الدعوى ليس حقاً للخصوم -
- 1		يتحتم إجابتهم إليه - للمحكمة رفضه متى وجدت فى أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكرين عقيدتها للفصل فيها .
7 14	۱,	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٤/١٦)
1		٣ - إحالة الدعوى إلى التحقيق . ليس حقا للخصوم .
		ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها .
47 2P73	12	(الطعن رقم ۲۰۱۶ لسنة ۵۳ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۱۲/۲۰)
		ب - طلب إلزام الخصم بتقديم محرر تحت يده :
		- طلب إلزام الخصم بتقديم محرر تحت يده . شرط قبوله .
		المواد ٢٠ - ٢٣ إثبات .
KT PV13	الما	(الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسـة ٢٩٨٩/١١/٢١)

الصفحة	القامدة	
		(جـ) إستجواب الخصوم :
		طلب إستجواب الخصوم . عدم التزام محكمة الموضوع
		بإجابته .
XXX	٧٠	(الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٥٢ ق – جلســـة ١٩٨٩/١/٣٠)
		العدول عن إجراءات الإثبات :
		١ - لمحكمة الموضوع العبدول عما أمرت به من اجراءات
		الإثبات إذا ما ثبت أنه غير منتج .
41	77	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلســــة ١٩٨٩/١/٨
		٢ - لمحكمة الموضوع العدول عما أمرت به من إجراءات
		الإثبات . متى وجدت أوراق الدعوى كافية لتكوين عقيدتها .
		عدم التزامها ببيان أسباب هذا العدول . علة ذلك . م9ق إثبات .
3-73	198	(الطعن يقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٦ ق – جلســة ١٩٨٩/٤/٢٧)
		ثالثاً: طرق الإثبات :
		١ - الكتابة :
		متى يجب الإثبات بالكتابة :
		السبب المذكور في السند . إعتباره السبب الحقيقي الذي
		قبل المدين أن يلتزم من أجله . م٢/١٣٧ مندني . الادعاء
		بإنعدام السبب وجوب إثباته بالكتابة طالما لم يدع المتعاقد
		بوقوع إحتيال على القانون . م١٦/١ إثبات .
177	۳۸	(الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٥ ق - جلســـة ١٩٨٩/١/٨٩١)

الحفدة	القاعدة	
		الآوراق العرفية :
		الورقة العرفية . تستمد حجيتها في الإثبات من التوقيع .
		الإقرار بورقة عرفية . حجة على من وقعه . امتداد هذه الحجية
:		إلى الوارث . شرطه .
798	177	(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨٩/٣/٢)
		٢ - البيئة :
		الاحوال التي يصح فيها الإثبات بالبينه :
		الادعاء بالتزوير :
		إنكار التوقيع او الختم او البصمة وتحقيق الخطوط:
		١ - إنكار التوقيع على المحرر العرفي . عدم إلتزام قاضي
		الموضوع بإجراء تحقيق متى وجد في وقائع الدعوى ومستنداتها
		ما يكفى لتكوين عقيدته في شأن صحة الخط أو الإمضاء
		أو الختم كفاية أن يبين في حكمه الظروف والقرائن التي إستبان
		منها ذلك .
٧٠١	118	(الطعن رقم ۱۲۲۳ لسنة ۵۲ ق – جلســـة ۱۹۸۹/۳/۵)
		إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة :
		١ - مناقشة موضوع المعرو . مؤداه . التسليم يصحة نسبة
		الحط أو الإمضاء أو الحتم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر.
		م ٣/١٤ إثبات .
0103	701	(الطعن رقم ٣٩ لمنة ٥٧ ق - جلمـــــة ١٩٨٩/٦/٧)

الصفحة	القامدة	
		٢ - مجرد إنكار الخط. لا يبرر إهدار حق من يتمسك به
		في أن صدوره عن هو منسوب إليه . عدم كفاية وقائع الدعوى
		ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط
		أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع . أثره . التزام المحكمة
		بالإحالة إلى التحقيق لاثبات صحته بالمضاهاة أو بسماع
		الشهود أو يكليهما . م ٣٠ اثبات . (مثال) .
4600	Y04	(الطعن رقم ۱۸۸ لسنة ۵۲ ق – جلســـة ۲۹۸۹/۱/۱۳)
		الحكم في الإدعاء بالإنكار :
j		قاعدة عدم جواز الحكم بعدم قبيول الطعن بالإنكار وفي
i		الموضوع معاً . م25 إثبات . مقررة لمصلحة مبدى هذا الدفع .
		ليس للخصم الآخر المتمسك بالورقة المطعون فيها التمسك بها .
		علة ذلك .
¥ 8147	144	(الطمن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلســة ٢٩٨٩/٤/٢٧)
		الإدعاء بالتزوير :
		(١) الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها. وجوب أن يكون
		ذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ولو لم يكن الخصم
		قد أدعى بالتزوير بالإجراءات التي نص عليها قانون الاثبات .
45154	711	(الطعن رقم 1170 لسنة 00 ق – جاسـة 17/11/PAP1)
		(٢) عدم جواز الحكم يصحة الورقة أو يتنزويرها وفي
		موضوع الدعوى معا . م25 إثبات . قاعدة واجبة التطبيق في
		حالة الدقع بالإنكار أو الدقع بالجهالة .
TEIST		(الطعن رقم 1170 لسنة ٥٣ ق – جلسـة 11/١٢٢٣)

القاعة المؤخة	
مين :	۳ - ال
الحاسمة : ماهيتها :	اليمين
- اليمين الحاسمة . ماهيتها . حلفها أو التكول عنها	١
م به النزاع ويمتنع معه الجدل في حقيقته ويضحى الدليل	ينحس
مد من ذلك . دعامة كافية لحمل قضاء الحكم في هذا	المست
 (۲) عدم توقيع الحالف على محضر اليمين . لا يبطل 	الشأن
تها . علة ذلك .	إجرا ءا
l) (الكمن رقيم 131 لمنة 20 ق - جلســـة 1987/۳/۲۷) 101 A74	T - I)
اليمين الحاسمة :	توجيه
- اليمين الحاسمة . وجوب توجيهها يخصوص الواقعة	١
بنحسم بها النزاع . عدم جواز توجيهها إذا كانت تنصب	التي ي
جرد دليل في الدعوى . « مثال في إيجار » .	علی م
عن يقم ١٨٨ السنة ٥٠ ق - <u>جلسـة ٢٩/١/٢</u> ٩٨) ٣٣ ٢٢١	(الط
- التزام القاضي بإجابة طلب توجيه اليمين الحاسمة متى	۲
ت شروطها وكانت غير تعسفيه . وجوب تكليف الخصم	توافرن
ور للحلف في حالة غيابه اعتبار الخصم ناكلا عن	بالحض
ن. حالاته. تقدير قيام العذر في التخلف عن الحضور	اليمير
ة الحلف . من سلطة قاضى الموضوع .	يجلسا
عن رقم الالالسنة ٥٦ ق - جلســة ١١/٤/٩٨٩١) ٢٧٢ مامع ^٢	(الط

۲۱		
الضحة	القاعدة	
		 ٣ - حق من وجه اليمين الحاسمة في العدول عنها . عدم سقوطه إلا إذا أعلن من وجهه إليه إستعداده للحلف . تخلف ذلك . أثره . بقاء حق العدول قائماً إلى أن يتم الحلف . م ١١٦ إثبات .
rii3	777	(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٦ ق – جلســة ١٩٨٩/٥/٢٨)
		 ٤ - اليمين الحاسمه . وجوب توجيهها إلى من تعلقت الواقعة بشخصه م ٧/١١٥ إثبات .
٥٠٢3 ^٣	404	(الطعنان رقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		 ٥ - حجية البمين . قصره على من وجهها ومن وجهت إليه ولا يتعدى أثره إلى غيرهما من الخصوم .
*E***	767	(الطعنان رقــــا 17 ، 9٢ اسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)
		كيدية اليمين الحاسمة :
		 استخلاص كيدية اليمين من سلطة محكمة الموضوع متى كان إستخلاصها سائفاً .
**1	77	(الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسـة ١٩٨٩/١/٢٩
		٢ – إستخلاص كيدية البمين الحاسمة أو عدم جدية الدفع بالجهالة . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون سائفاً له أصل ثابت في وقائع الدعوى ومستنداتها . إستخلاص المحكمة كيدية اليمين بشأن حقيقة مضمون العقد وكيدية دفع الطاعنين بجهالة بصمة الحتم المنسوية لمورثتهما من مجرد إقرار الطاعنة الأولى بصحة بصمتها على ورقة النزاع . خطأ في القانون وفساد في الإستدلال . علة ذلك .
AYY	107	(الطعن رقم ۲۵۰۷ لسنة ۵۹ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۳/۲۸

الصفحة	القاعدة	
		الاحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة :
		الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة . عدم جواز
		الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن . مناطه . أن يكون توجيهها أو حلفها أو النكول عنها مطابقاً للقانون . مثال .
101	44	(الطعن رقم ۲۳۲۳ لسنة ۵۵ ق – جلســـة ۱۹۸۹/۱/۱۵
		٤ - الإقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		الإقرار القضّائي :
		١ - الإقرار القضائي . ماهيته . م ١٠٣ إثبات . لمحكمة
		الموضوع تحصيل توافر أركانه . النعى بأن الخصم أقر إقراراً
		قضائياً أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
Y£A.	۸۲	(الطعن يقم ١٦٥٤ لسنة ٥٢ ق – <u>جلســة</u> ١٩٨٩/١/٢٣)
		٢ - الإقرار القضائي . ماهيته . ما يسلم به الخصم
		إضطراراً أو احتياطاً لما عسى أن تتجه إليه المحكمة في اجابة
		خصمه إلى طلباته . لا يعد إقراراً . علة ذلك .
£\$+	AY	(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٥ ق - جلســـة ١٩٨٩/٢/٩)
		٣ - الإقرار حجة على المقر بما حواه ولو كان خاليا من ذكر
		سببه السابق عليه . إقرار الطاعن بالتزامه بتسليم أرض النزاع
		في تاريخ محدد . أثره . زوال سبب حيازته وانتقال الحق فيها
		إلى الأصيل إعتباراً من هذا التاريخ. مؤداه. إعتبار حيازته غصبا أيا كان وصف العقد أو طبيعة العلاقة القانونية التي
		عصب آیا کان وضف العقد او طبیعه العلاقه الفانونیه التی کانت تستند إلیها حیازته السابقة علی إقراره.
٥-٤ع	777	(الطعن رقم 1790 لسنة 30 ق - جلسـة 17/7/1891)

الصفدة	القامدة	
		 3 - تضمن الدعوى جملة وقائع . عدم منازعة الطاعن فى صحتها . جواز اعتباره بمثابة إقرار ضمنى بها .
۳ ₆ ۲۲۰	777	(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٥٥ ق - جلسية ١٩٨٩/١٢/١٤)
		٥ - القرائن :
		محكمة الموضوع . سلطتها في إستنباط القرائن . شرطه .
		أن يكون سائغاً .
		(الطعون أرقام ١٧٩٧ ، ١٧٦٣ ، ٢٧٦٠ ، ١٧٧٥
091	1-7	لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		احوال شخصية
		اولاً: المسائل الخاصة بالمسلمين
		(١) - التطليق والطلاق:
		١ -إدعاء الزوجة على زوجها إضراره بها رفض دعواها
!		بالتطليق لعجزها عن إثبات الضرر . حقها في رفع دعوي
İ		جديدة بطلب التطليق لذات السبب. شرطه. أن تستند إلى
		وقائع مغايرة لتلك التي رفعت بها الدعوى الأولى .
۵۱۷	47	(الطمن رقم ٤ لسنة ٥٨ ق أموال شخصية – جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)
		٢ - إختيار الحكمين في دعوى التطليق للضرر. شرطه.
		أن يكونا عدلين رشيدين من أهل الزوجين إن إمكن . عـدم
		وجود من يصلح من أقاربهما لهذه المهمة . أثره . للمحكمة
		تعيين أجنبيين ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما .
017	44	(الطعن رقم ٤ لسنة ٥٨ ق ادوال شذدية – جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)
		٣ - التحكيم في دعسوي التطليسيق للضرر . شرطه .
		أن يتكرر من الزوجة طلب التطليق لإضرار الزوج بهما بعمد
		رقصض طلبها الأول مع عجزها عن إثبات ما تتضرر منه.
		ملاق ۲۵ لسنة ۱۹۲۹ .
814	47	(الطعن رقم ٤ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)

40		
الصفحة	القاعدة	
		٤ - عمل الحكمين في دعوى التطليق للضرر . ماهيته . إقتراحهما التفريق بين الزوجين لجهلهما بالخال وعدم معرفة المسيئ منهما مع حرمان الزوجة من جميع حقوقها الزوجية إتخاذ الحكم من هذا التقرير سنداً لقضائه بالتطليق . لا عيب .
61V	47	(الطعن رقم ٤ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية - جلسة ١٩٨٩/٢/٢١) ٥ - التطليق للضرر . شرطه . المقصود بالضرر إيذاء الزوج لزوجته بالقول أو الفعل إيذاء لا يليق بمثلها ولا ترى الصبر عليه معبار الضرر شخصى . إستقلال محكمة الموضوع بتقدير عناصره .
400	84	(الطعن يقم 97 لسنة 07 ق احوال شخصية - جلسة 19۸9/1/۲۶) ٧ - إستخلاص الحكم سائغا أن المتوفى مات في مرض الموت وأن مطلقته قد بانت منه بطلقه مكملة للثلاث في هذا المرض . تعبيب هذا الاستخلاص . جدل موضوعي في تقدير
*EV17	44-	الأدنة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن يقم 17 لسنة ٥٧ ق احوال شخصية - جلسة ١٩٨٩/٧/١٨) ٧ - إعتبار المطلقة بائنا في مرض الموت في حكم الزوجة . شرطه .
Y _E Y3Y	74.	(الطعن رقم 17 لسنة ٥٧ ق أموال شخصية – جلسة ١٩٨٩/٧/١٨)

الصفحة	القامدة	
		التطليق للضرر :
		١ عدم تغيره بتغير الأدلة والحجج القانونية التي يستند
		إليها الخصوم. إقامة دعوى التطليق للهجر ضراراً الذي تحكمه
		المادتان ٦ ، ١١ مكرر من المرسوم بق ١٩٢٩/٢٥ صدور الحكم
		بالتطليق على أساس الغيبة التي تحكمها المادتان ١٣، ١٢
		من ذات القانون . خطأ .
11.5	357	(الطعن يقم ١٢٩ استة ٥٦ ق احوال شخصية – جلسة ١٩٨٩/٦/٢٠)
		٣ - وجوب الإلتجاء إلى التحكيم قبل التطليق . شرطه .
		أن يتكرر من الزوجة طلب التفريق لإضرار الزوج بها بعد رفض
		طلبها الأول مع عجزها عن إثبات ما تتضرر منه . م ٦ ق
		. 1444/40
Y 2777	377	(الطمن رقم ١١٧ اسنة ٥٧ ق أجوال شفصية – جلسة ١٩٨٩/٦/٢٠)
		٣ - إبداء الزوجة طلب التطليق للضرر عند نظر دعواها
ı		بالاعتراض على طاعة زوجها وبعد ثبوت إستحكام الخلاف
		بينهما . م ١١ مكررا ثانياً من المرسوم بق /١٩٢٩/٢٥
		المضافة بق ١٩٨٥/١٠٠ . وجوب إتخاذ إجراءات التحكيم
		فيه. إبداء هذا الطلب ضمن صحيفة دعوى الأعتراض. مؤداه.
		عدم اتخاذ إجراءات التحكيم فينه . إتخاذ تلك الإجراءات .
		أثره . إعتبار تقرير الحكمين ورقة من أوراق الدعوى لا تتقيد
		به المحكمة ويخضع لتقديرها في مجال الاثبات .
r7F3	777	(الطمن رقم ۱۳۱ لسنة ۵۷ ق احوال شخصية – جاسة ۱۹۸۹/٦/۲۰)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الحكم بالتطليق للضرر طبقــا للمادة ٦ من المرسوم
		بق ١٩٢٩/٢٥ . شيرطه أن يكون الضرر والأذى واقبعا من
		الزوج دون الزوجة إستناد المحكمة إلى تقرير الحكمين في غير
		الحالات التي يتعين قيها الحكم بمقتضاه رغم خلوه من الدليل
		على قيام هذا الشرط خطأ وقصور .
rrr3 ^r	777	(الطمن رقم ۱۳۱ لعنة ۵۷ ق اموال شخصية – جاسة ۱۹۸۹/٦/۲۰)
		٥ - دعوى الطاعة . إختلاقها موضوعاً وسبباً عن دعوى
		التطليق للضرر . الحكم بدخول الزوجة في طاعة زوجها
		ونشوزها لا ينفي بذاته إدعاء الزوجة المضارة في دعرى التطليق
		للضرر. لا تثريب على محكمة الموضوع إذا لم تعول على دلالة
		الحكم الصادر في دعوى الطاعة طالما إنتهت بأسباب سائغة إلى
		توافر الضرر الموجب للتطليق .
3113	470	(الطعن رقم ۱۷۷ لسنة ۵۷ ق (موال شفصية - جاسة -۱۹۸۹/۲/۲
		(ب) الحضائة , مسكن الحضائة ، :
		الحضانة التي تخول الحاضنة شغل مسكن الزوجبة مع من
		تحضنهم دون الزوج المطلق . ماهيتها . سقوط حقها في شغل
		هذا المسكن ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة إثنتي
		عشرة سنة . إذن القاضى بإبقاء الصغير حتى سن الخامسة
		عشرة والصغيرة حتى تتزوج في يد الحاضنة دون أجر . لا أثر
		له . علة ذلك
491	107	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٦ ق أحوال شخصينة - جاسة ٢٩٨٧/٣/٢٩١)

الصغدة	القامدة	
		(ج)طاعة:
		١ - دعوى الطاعة . إختلاقها عن دعوى التطليق للضرر
		لاختلاف المناط في كل . ضم إحداهما للأخرى من المسائل
		التقديرية لمحكمة الموضوع .
۵۸۸	100	(الطعن رقم V لسنة °00 ق احوال شخصية – بلسة ١٩٨٩/٣/٢٨)
٠		٢ - دعوى اعتراض الزوجة على إعلان الزوج لها بالدخول
		في طاعته في المسكن المعد للزوجية . وجوب تدخل المحكمة
		لإنهاء النزاع بينهما صلحا .
AA0	100	(الطعن رقم لا لسنة ٥٣ ق أموال شخصية ~ جلسة ١٩٨٩/٣/٢٨)
		٣ - التزام إجراءات التحكيم . شرطه . أن تطلب الزوجة
		التطليق من خلال دعواها بالإعتراض على دعوى زوجها لها
		للعودة إلى منزل الزوجية
AAO	100	(الطعن رقم ۷ لمنة ۵۳ ق أموال شخصية - جلسة ۲۹۸۹/۳/۲۸)
		٤ - دعرى الطاعة . إختلاقها في موضوعها وسببها عن
		دعوى التطليق .
AAA	100	(الطمن رقم ۷ اسنة ۵۳ ق أموال شخصية – جلسة ۱۹۸۹/۳/۲۸)

القامدة	
	سريان القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام
	قوانين الأحوال الشخصية على المراكز القانونية التي تكونت في
	ظل العمل بالقرار يقانون رقم ££ لسنة ١٩٧٩ طالما لم تصدر
	بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى . م ٧ ق ١٩٨٥/١٠٠ .
	وقف الحكم المطعون فيه عند حد القضاء بعدم الإعتداد بانذار
	الطاعة المؤرخ ١٩٧٤/١١/١٧ . الامتناع تطبيق القرار بقانون
	٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريتة دون إعمال القانون
	الواجب التطبيق على دعوى الاعتراض . خطأ .
777	(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٧ ق أموال شخصية – جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)
	(١) متعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	١ - النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥.
	مفاده . سريان هذا القانون على المراكز القانونية التي تكونت
	في ظل العمل بالقرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ طالما لم يصدر
	بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى (مثال في متعة) .
771	(الطمن رقم ٧٣ لسنة ٥٧ ق أحوال شخصية – جلسة ٣٣/٥/٢٣)
	777

الصفحة	القاعدة	
		٢ – النص في المادة السابعة من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥
		على العمل به اعتباراً من تاريخ نشر الحكم بعدم دستورية
		القرار بقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وليس من اليوم التالي لتاريخ
		نشره . هدفه . توفير الإستمرارية لأحكام القانون القديم بعد
		تلافى العبب الذى شاب إجراءات إصداره وإخضاع القواعد
		الناشئة في ظله للقواعد المائلة المقررة بالقانون الجديد مالم
		يكن قد صدر بشأنها حكم حاز قوة الأمر المقضى . إنتهاء
		الحكم في قضائه بالمتعة للمطعون عليها إلى النتيجة الصحيحة
		في القانون دون الإفصاح عند سنده . لا عيب . لمحكمة النقض
		إستكمال ما قصر الحكم في بيانه .
E141	777	(الطعن رقم ۱۲۸ لسنة ۵۷ ق أموال شخصية - جلسة ۱۹۸۹/۵/۳۰)
		(هـ) نســب:
		ثبوت النسب قبل الولادة . شرطه . أن يكون الحمل ظاهرا
		ويصدر الإعتراف به من الزوج . النفى الذي يكون معتهرا
		ويترتب عليه قطع نسب الولد . شرطه . عدم صحة الثفى الذى
		يسبقه إقرار بالنسب نصاً أو دلالة ، علة ذلك .
YPA	104	(الطعن رقم ۱۳۶ لسنة ۵٦ ق احوال شخصية – جلسة ۱۹۸۹/۳/۲۸)

الصفحة	القاعدة	
		 ٢ - ثيوت النسب بالغراش الصحيح ، الزراج الذي لا يحضره
		شهود هو في الفقه الحنفي زواج فاسد يترتب عليه أثار الزواج
		الصحيح ومنها ثبوت النسب بالدخول الحقيقي .
4413	771	(الطعن رقم ٤٣ لسنة ٥٧ ق أحوال شفصية – جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)
		 ٣ - ثبوت النسب المستند إلى الزواج الصحيح أو الفاسد .
		وجوب ان يكون الزواج ثابتا لانزاع فيه سواء كان الإثبات
		باللفظ الصريح أو يستفاد من دلالة التعبير أو السكوت في
		بعض المواضع التي يعتبر الساكت فيها مقرأ بالحق بسكوته .
6770	771	(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٧ ق أحوال شخصية – جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣)
		٤ - بيانات شهادة الميلاد . إعتبارها قرينة على النسب
		وليست حجة في إثباته . نسبة الطفل فيها إلى أب معين .
Ţ		عدم إعتبارها حجة عليه مالم يقر بصحة البيانات المدونة بها
FF73	777	(الطمن رقم 100 اسنة ٥٨ ق أموال شخصية – جاسة ١٩٨٩/٥/٣٠)
		٥ - دعوى النسب . عدم خضوعها للقيد المنصوص عليه
,		في المادة ٩٩ من لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية .
6177	774	(الطَّمَن يَقَمَ ٨ لَسَنَة ٥٨ قَ أَحُوالَ شَخْصِيةً - جَلَّسَةَ ١٩٨٩/١١/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - النسب . ثبوته بالبينه والإقرار والفراش الصحيح .
*2177	774	(الطعن رقم ٨ لسنة ٥٨ ق أحوال شخصية – جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)
		٧ - سكوت الطاعن على مظاهر حمل زوجته عقب زواجه
		الموثق بها . إستخلاص المحكمة منه ومن أقوال أحد شاهديها
		أن زواجاً عرفياً سابقاً قد إنعقد بينهما وإنها قد أتت بالولد
۳		لأكثر من ستة أشهر على فراش الزوجية . سائغ .
8177	774	(الطعن رقم ٨ لسنة ٥٨ ق أموال شخصية – جلسة ١٩٨٩/١١/٢١)
		ثانيآ: المسائل الخاصة بغير المسلمين
		الطـــلاق :
		١ - عرض الصلح على الزوجين قبل إيقاع الطلاق لا توجيه
		مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس.
		ما جاء في المادتين ٥٩ ، ٦٠ من تلك المجموعة . لا مجال
·		لتطبيقه أمام القضاء الوضعى . علة ذلك .
6797	7.7	(الطعن رقم ۱۲۰ لسنة ۵۷ ق احوال شخصية – جلسة ۱۹۸۹/۵/۱۱)
		٢ - سيماع دعنوى الطلاق بين زوجين غيير مسلمين
		مختلفين طائفه أوملة . شرطه . أن يكون الطلاق مشروع في
		ملة كل منهما . إستخلاص الحكم المطعون فيه أن الشهادة
		المقدمة من الطاعن لا تفيد إنضمامه إلى طائفه الكاثوليك -
		التي لا تديسن بوقوع الطلاق - أيا كان وجمه الرأى فيه -
٣		غير منستج – علة ذلك .
SAT3	TAT	(الطمن رقم ٧١ لسنة ٥٩ ق اموال شخصية – جاسة ١٩٨٩/١٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		ثالثا : دعوى الآحوال الشخصية :
		١ - عرض محكمة أول درجة الصلح على الزوجين . كاف
		لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بينهما . لا حاجة لإعادة
		عرض الصلح من جديد أمام محكمة الإستثناف .
440	100	(الطعن رقم ۷ لسنة ۵۳ ق اجوال شخصيـة - جلسة ۱۹۸۹/۳/۲۸)
		۲ – سریان القانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۸۵ بتـعدیل بعض
		أحكام قوانين الأحوال الشخصية على المراكز القانونية التي
		تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ طالما
		لم تصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى . م ٧ ق
		. ١٩٨٥/١٠٠ . (مثال بشأن مسكن الحضانه) .
104	107	(الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٦ ق أموال شخصية – جلسة ٢٨٩/٣/٢٨)
		٣ - التناقض الذي يمنع من سماع الدعوى في فقة الشريعة
		الإسلامية يكون بين كلامين سبق صدورهما من شخص واحد
		أحدهما مناف للآخر مادام باقيا لم يرتفع ولم يوجد ما يرقعه
		يستوى في ذلك أن يكون الكلامان أمام القاضي أو كان
		أحدهما في مجلسه والآخر خارجه وثبت أمام القاضي حصوله ،
		أو يكون التناقض من المدعى أو شهوده أو من المدعى عليه .
444	104	(الطهن رقم ۱۲۶ اسنة ۵٦ ق اموال شخصية – جلسة ۱۹۸۹/۳/۲۸)

الصفحة	القامدة	
		 الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية . وجوب نظرها في غير علائية على أن يصدر الحكم فيها علناً . المادتان AVA ، AVA مرافعات . عقد احدى الجلسات في الإستئناف في علائيه دون مرافعة فيها . لا إخلال بسرية يقية الجلسات .
*ETAL	TAT	(الطعن رقم الالسنة 09 ق احوال شخصية - جلسة 1989/1989) 0 - إعالان الزوج زوجته بالدخول في طاعته . وجوب اشتماله على بيان كاف للمسكن الذي يدعوها للعسودة إليه . م 7 مكرر/ثانيا من القانون رقم 70 لسنة 1979 . علة ذلك . ورود البيان ناقصا أو مبهما أو غير مقروء . أثره . إعتبار الإعلان كأن لم يكن . تقدير كفاية البيان . واقع تستقل به محكمة المرضوع متى أقامت قضاءها على أسباب تكفى لحمله .
£17Y	44.	(الطعن رقم ۲ لسنة ۵۸ ق اموال شفدية – جلسة ۲۹۸۹/۱۲/۲۱) رابعاً :
		مساثل الولاية على المال: الولاية على القاصر •
		نيابة الرصى على القاصر . نيابة قانونية موقوته تنتهى ببلوغه سن الرشد . توافر الجهل بانقضائها وقت العقد لدى طرفيه . أثره . م ١٠٧ مدنى . التحقق منه من سلطة محكمة الموضوع . الجهل الذى يعتد به . شرطه . تجافيه مع قيام الوصى والمحكمة برعابة شئون القاصر . إستدلال الحكم المطعون فيه على جهل الوصية بإنتهاء وصايتها بجود قولها . فساد في الاستدلال .
770	00	(الطعن رقم ١٨٥ السنة ٥٥ ق أموال شنصية - جلسة ١٩٨٩/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		إختصاص
		الإختصاص الولاشى:
		إختصاص القضاء الإدارى:
		الترخيص في إشغال قطعة أرض بشاطئ محافظة بورسعيد
		وتحديد مقابل للإنتفاع بها . إعتباره من الأعمال الإدارية .
		إختصاص القضاء الإداري بنظر المنازعة بشأنه دون المحاكم
		العادية .
***	74	(الطعن يقم ٢٤٢٣ السنة ٥٥ ق – جلســـة ١٩٨٩/١/٣٠)
		المنازعة التي لاتتعلق بالقرار الإداري:
		المنازعة التي لاتتعلق بالقرار الإداري . دخولها في إختصاص
		القضاء العادى . مثال .
Y601Y	710	(الطعن رقم ٢٥٠٥السنة ٥٨ ق – جلســة ٢٩٨٩/٥/٣١)
		دعـوى التعـويض الكامـل الجــابـر للضرر لافراد القوات
		المسلحة :
		التعويض المستحق لأقراد القوات المسلحة في حالات الاستشهاد
		والوفاه والإصابة والفقد بسبب الخدمة أو العمليات الحربية وما
		في حكمها المقررة بالقانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥ . غير مانع من
		مطالبة المضرور بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر
		إستناداً إلى المسئولية التقصيرية . أثر ذلك . اختصاص محاكم
		القضاء العادي دون القضاء الإداري بنظر هذه الدعوي .
4848+	FAT	(الطمن رقم ١٧٠لسنة ٥٧ ق - جلســة ١٩٨٩/٦/٢٩)

الصغنة	القامدة	
		اختصاص المحاكم بتقرير الوصف القانونى للعمل الصادر من السلطات ومدى تعلقه با عمال السيادة
TetV1	730	المن المستحد ومدى تعلقه با عبال السيادة المعمل الصادر عن السلطات ومدى تعلقه بأعمال السيادة . مؤداه . الإجراء الذي لا يستند إلى قانون أو قرار إدارى يخول السلطة العامة القيام به . عمل مادى . اختصاص القضاء العادى بنظر دعوى منع التعرض على أساسه . (الطعن رقم ١٩٨٩/١٢/١٦)
	,	(الطعن رقم ١٩٨٨/١١/١) الاختصاص النوعى:
		** * * * *
		اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الطعون فى قرارات لجان الفصل فى معارضات نزع الملكية :
		لجان الفصل في معارضات نزع الملكية: الطعرن في قرارات لجنه الفصل في معارضات نزع الملكية. ولاية المحكمة الابتدائية بشأنها. قصرها على نظر هذه الطعرن. مؤدى ذلك. عدم اختصاصها بالقضاء بالالزام بأداء
		لجان الفصل في معارضات نزع الملكية: الطعون في قرارات لجنه الفصل في معارضات نزع الملكية. ولاية المحكمة الابتدائية بشأنها. قيصرها على نظر هذه

الضحة	القاعدة	
		(ب) اختصاص الدوائر بالمحكمة الابتدائية :
		٩ - إختصاص إحدى دوائر المحكمة الإبتدائية بنوع معين
		من القضايا . مسائل تنظيميه . عدم تعلقه بالإختصاص
		النوعي للمحاكم .
****	4.4	(الطعن رقم ١٩١٦السنة ٥٥ق ~جلسـة ١٩٨٩/٥/١٤)
		(١) اختصاص المحكمة الجزئية (الاستثنائي):
ĺ		الاختصاص الاستثنائي للمحكمة الجزئية بنظر المنازعات
		المتعلقة بالأراضى الزراعية - مناطه . م ٣٩ مكرر مضافة
		بالقانون ٦٧ لسنة ٧٥ . المنازعة حول طبيعة العين المؤجرة
		لتحديد القانون الواجب التطبيق عليها . إنعقاد الإختصاص
		بنظرها للمحكمة الإبتدائية المختصة .
****	414	(الطعن رقم ١٠ السنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٢١)
		ثانيا: الاختصاص القيمي:
		١ - طلب إنهاء عقد إيجار المسكن المفروش لانتمهاء
		مدته . دفاع المستأجر بأن عقد الإيجار المفروش قد لحقه الأمتداد
		القانوني طبقا للمادة ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مؤداه . وجود نزاع
		حول إمتداد عقد الإيجار . أثره . إعتبار الدعوى غير مقدره
		القيمة . جواز إستئناك الحكم الصادر فيها . ·
1333	777	(الطعن رقم ١٩٨٩/٥/٢٥ ق – جلســـة ١٩٨٩/٥/٢٥)

الصغمة	القاعدة	
		۲ - نعى النيابة العامة المكلفة بقواعد الاختصاص القيمى وقواعد قبول الاستئناف تعلقه بالنظام العام . شرط قبوله . أن ينصب على الحكم المطعون فيه وأن تكون عناصره قد طرحت على محكمة الموضوع .
13137	***	(الطعن وقم 9.9 لسنة 00 ق - جلسة 19.4/0/۲0) 7 - تعلق المنازعة في الدعوى بامتداد عقد الإيجار امتداداً قانونيا من عدمه . اعتبار الدعوى غير مقدرة القيمة وانعقاد الاختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية . المادتان ٨/٣٧ . ٤١ مرافعات .
77437	4-1	(الطعن يقم ١٤ ٣١٣ لسنة ٥١ ق - جلســـة ١٩٨٩/٩/٢٥) الإختصاص المحلى :
		المحكمة المختصة في حالة تعدد المدعى عليهم: تحديد المدعى عليه في الدعوى . مناطه . أن تكون وجهت إليه طلبات فيها . تعدد المدعى عليهم في الدعوى تعددا حقيقياً على إختلاف مراكزهم القانونية فيها . أثره . للمدعى رفع الدعوى أمام المحكمة التي يقع في دائرتها موطن أحدهم سواء كان مسئولاً بصفة أصلية أو ضامناً . علة ذلك .
720	1-7	(الطعمون أيقام 1797، 1777، 1777، 1777، 1770 أسنة ٥٥ ق -جلسة 19۸9/۲/۶۳) .

الصفحة	القاعدة	
		إرتـفـــاق
!		قيرد البناء الإتفاقية . حقوق إرتفاق متبادلة لجميع العقارات . عدم جواز إتفاق البائع ومشترى أحد العقارات على مخالفة هذه القيود دون موافقة باقى أصحاب الأراضى . مخالفة أحد أصحاب العقارات لقيود البناء الإتفاقية . أثره . الحكم بالتعويض عند تعذر الإصلاح العيني للمخالفات .
F/3	٧٨	(الطعن رقيم ٩٩٥ لسنة ٥٦ ق - جلســــة ٨٦/٣٨٤١)
		« إرث »
		انتقال الحق في التعويض إلى الورثة :
		ثبوت حق المضرور فى التعويض عن الضرر المادى . انتقال هذا الحق إلى ورثته . مؤدى ذلك .للوارث المطالبة بالتعويض انذى كان لمورثه أن يطالب به لو يقى حيا .
٥3	(h)	(الحامن يقم ٢٥١٧ لسنة ٦٣ ق د هيئة عاصة ۽ جلسة ٢٩٩٤/٢/١)
		إسساءة إستعمال الحق
		إساءة إستعمال حق التقاضى:
		١ - حق الإلتجاء للقضاء. عدم جواز الإتحراف به إبتغاء مضارة
		الغير ، مخالفة ذلك . إساءة الاستعمال الحق تستوجب التعويض .
144	۲٠	(الطعن يقم 1/1/ السنة 30 ق - جلســـة 1/1/19۸۹)

الصفحة	القامدة	
		٢ - تحديد المشرع إجراءات خاصة للقضاة للتقرير بعدم
		صلاحيتهم وردهم وتنحيتهم المواد ١٤٦ - ١٦٥ مرافعات .
		عدم خروج ذلك عن القاعدة العامة لمساءلة المنحرف عن
		إستعمال حق التقاضي . حق القاضي الذي تقرر رده أن يلجأ
		للقضاء للحكم له على طالب الرد بالتعويض .
		مثال بشأن الإنحراف في إستعمال حق التقاضي إبتغاء
		مضارة المدعى يتوافر به الخطأ التقصيري .
177	٣٠	(الطعن يقم ١٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلســـة ١٨١/١/٩٨٩١)
i		٣ - الدفاع حق مشروع للخصم ومناطه بأن يكون إستعمالة
		بالقدر اللازم لإقتضاء حقوقه التي يدعيها والذود عنها .
		إنحرافه في إستعماله لهذا الحق أو تجاوزه بنسبة أمور شائعة
		لفيره ماسه بإعتباره وكرامته . خطأ يوجب مسئوليته . مثال .
		إغفال الحكم المطعون فيه بحث ما إذا كانت العبارات التي
		ضمنها الخصم - مذكرتي دفاعه مما يقتضيها حق الدفاع من
		عدمه . قصور مبطل .
177	71	(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/١/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		إساءة حق التبليغ :
		إبلاغ السلطات المختصة . من المباحات . مساءلة المبلغ .
		شرطه . ثبوت كذب البلاغ وتوافر سوء القصد أو صدور التبليغ
		عن تسرع ورعونة وعدم احتياط .
		(الطعين ارقيام ١٦٩٧ ، ١٧٦٣ ، ١٧٦٠ ، ١٧٧٥
790	1-7	لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣)
		إستنناف
		أ أولا: شكل الإستئناف:
		نصاب الإستئناف:
		نصاب الإستئناف . هو ذات قيمة الدعوى أمام محكمة أول
		درجة وفقاً لطلبات المدعى الأخيرة . م ٢٢٣، ٢٢٥ مرافعات .
		الطلبات غير المتنازع عليها والمبالغ المعروضه عرضاً فعلياً .
		عدم إحتسابها عند تقرير نصاب الإستنناف . شرطه . رفع
		الدعوى بطلب واحد وإقرار الخصم ببعض المطلوب منه تقدير
		قيمتها بقيمة المطلوب كله .

الصحة	القامدة	
		ميعاد الاستثناف :
		الإستئناف. إعتباره مرفوعا بتقديم الصحيفة إلى قلم
		الكتاب وأداء الرسم كاملاً دون قيدها في السجِل الخاص.
		مؤداه . وجوب إحتساب مبعاد الإستئناف من تاريخ إيداع
		الصحيفة المقترن بسداد الرسم دون تاريخ قيد قلم الكتاب
		لها . علة ذلك .
*E**0•	75%	(الطعن رقم ۱۳۳۷ لسنة ۵۲ ق - جلســة ۱۹۸۹/۵/۲۲)
		صحيفة الإستنناف وبيان أسبابه :
		المشرع ترك للمستأنف تقدير الأسباب التى يرى بيانها
		وإكتفى بإلزامه بهذا البيان في صحيفة الإستئناف دون أن
		يوجب عليه ذكر جميع الأسباب حتى يستطيع أن يضيف إليها
		ما يشاء أر أن يعدل عنها إلى غيرها أثناء المرافعة . القصد من
		هذا البيان . إعلام المستأنف عليه بأسباب الإستئناف لاتحديد
		نطاقة كالحال في الطعن بالنقض .
714	1.4	(الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٥٦ ق - جلسنة ١٩٨٩/٢/٢٣)

24		
الصفحة	القامدة	
		ثانيا : رفع الاستئناف :
		خلو قانون المرافعات القائم رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ من وجوب
		وضع تقرير تلخيص أو تلاوته قبل بدء المرافعة في الإستثناف .
		أثره . وجوب إعمال القواعد المقررة أمام محكمة الدرجة الأولى
		التمي لا تلزم وضع تقرير التلخيص أو تلاوته قبيل الحكم في
		الدعوى . م ۲٤٠ مرافعات .
		(الطعون أرقام ٢٦٩٦ لسنة ٥٦ ق ، ١٠٠ لسنة ٢٨٤١ ، ٢٨٤١
72137	140	لسنة ٥٨ ق – جلسة ١١/١٤/٩٨٩)
		ثانيا : آثار الإستئناف :
		الآثر الثاقل :
		الآثر الناقل: ١ - الإستبئناف . أثره . نقل الدعسوى إلى المحكمية
		•
		١ - الإستسنناف . أثره . نقل الدعسوى إلى المحكمسة
		 الإستسناف . أثره . نقل الدعسوى إلى المحكمة الإستنافية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف . التزامها بالفصل في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي قسك بها المستأنف عليه أمام
		 الإستناف، أثره، نقل الدعسوى إلى المحكمة الإستئنافية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف، التزامها بالفصل فى
17.4	40	 الإستسناف . أثره . نقل الدعسوى إلى المحكمة الإستنافية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف . التزامها بالفصل في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي قسك بها المستأنف عليه أمام
174	40	 الإستسناف . أثره . نقل الدعسوى إلى المحكمة الإستنافية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف . التزامها بالفصل في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي قسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة . شرطه .
174	40	 الإستسناف، أثره. نقل الدعسوى إلى المحكمة الإستنافية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف. التزامها بالفصل في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي قسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة. شرطه. (الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٦)
174	TO	۱ - الإستنافية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم الإستئنافية بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف . التزامها بالفصل في كافة الدفوع وأوجه الدفاع التي قسك بها المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة . شرطه . (الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسية ٢١٩٩/١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم تحققه دون أن تعرض للسبب
		الشانى للتبادل المتعلق بالحالة الاجتماعية رغم عدم التنازل
		عنه . خطأ في القانون .
178	40	(الطعن رقم 1170 لسنة 37 ق – جلســة 11/1/1989)
		٣ - إستثناف الحكم الصادر في الطلب الإحتياطي . أثره .
		إعتىبار الطلب الأصلي مطروحاً على محكمة الإستئناف
		يقوة القانون .
۲۰۱	71	(الطمنان رقيبا ٢١١ لسنة ٥٢ ق - ٢٦٣٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٩٨٩/١/١)
		٤ - محكمة الإستئناف وظيفتها . إعادة النظر في الحكم
		المستأنف من الناحيتين القانونية والموضوعية .
16110	147	(الطعن رقم ۲۰۳۹ لسنة ۷۵ ق - جلســة ۲۹۸۹/۶/۲۷)
17037	727	(الطعن رقم ۲۳۵۰ لسنة ۵۷ ق - جلســة ۱۹۸۹/٦/۱
		٥ - إستنناف الحكم . أثره . نقل الدعوى إلى محكمة
		الاستئناف بما أبدى فيها من دفاع وأوجه دفاع . المادتان ٢٣٢
		۲۳۳ مرافعات .
T E177	***	(الطعن يقم ١٩٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسمة ١٩٨٩/١١/١٩

الصفحة	القاعدة	
		ثالثاً: نظر الإستثناف:
		ما يعترض سير خصومة الإستئنات :
		اعتبار الإستثناف كآن لم يكن :
į		١ - الدفع باعتبار الإستئناف كأن لم يكن لعدم تجديده في
1		الميعاد ، دفع شكلي غير متعلق بالنظام العام ، تمسك الطاعن
		بهذا الدفع بعد طلبه إحالة الإستئناف لنظره مع آخر مرتبط.
		إعتبار ذلك تعرضا لموضوع النزاع مسقطا لحقه في إبداء الدفع
:		المذكور . علة ذلك .
777	٥٧	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥١ ق - جلســة ٤٩٧/١/٢٥)
İ		٢ - إعتبار الدعوى أو الإستئناف كأن لم يكن . المادتان
		٧٠ ، ٢٤٠ مراقعات . مناطه . أن يكون ذلك راجعاً إلى فعل
İ		المدعى أو المستأنف ولوكان تتيجة خطئه أو إهماله بسبب
		البيانات غير الصحيحة التي يضمنها صحيفة دعواه أو
		إستثنافه . توقيع ذلك الجزاء جوازي للمحكمة ولو توافرت
		شروطه . إستقلالها بتقدير سببه متى كان إستخلاصها سائغاً .
771	٧١	(الطعن رقم ۲۰۲۹ لسنة ۵۲ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۲/۱)
		٣ - اعتبار الاستثناف كأن لم يكن . المادتان ٧٠ ، ٢٤٠
į		مرافعات. أمر جوازي للمحكمة ومتروك لمطلق تقديرها

الصفحة	القابدة	
		ولو توافرت شروطه . النعى على قضاء الحكم المطعون فيمه برقض الدفع باعتبار الاستثناف كأن لم يكن أيا كان وجه الرأى فيه . غير منتج .
٨٦٤٢	171	(الطعن رقم ۷۷۱ لسنة ۵۲ ق - جلســة ۱۹۸۹/۲/۱۲)
		 ٤ – إعتبار الإستئناف كأن لم يكن . وجوب القضاء به متى تمسك به صاحب الشأن . م ٧٠ مرافعات قبل تعديلها بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٧٦ .
761	442	(الطعنان رقبها ١٩٩٥ ، ٦٠ - السنة ٥٥ ق - جلسية ١٩٨٩/٥/٢٥)
		 ۵ - عدم تكليف المستأنف عليه بالحضور في الإستئناف خلال ميعاد الثلاثة أشهر . أثره . إعتبار الإستئناف كأن لم يكن . م ٧٠ ، ٢٤٠ مرافعات لاصحل لإعمال المادة ٢١٨ مرافعات . علة ذلك .
76770	772	(الطعن رقم ١٠٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/١٤)
		۲ - میعاد الثلاثة أشهر الواجب تكلیف الستأنف علیه بالحضور قبل إنقضائها . میعاد حضور . حضور المستأنف علیه بعد فوات هذا المیعاد لایسقط حقه فی التمسك بإعتبار الاستثناف كأن لم یكن . م ۷۰ ، ۲۶۰ مرافعات . حضور الخسصم من تلقاء نفسسه أو بناء علی ورقسة أخسری

٤٧		
الصفحة	القاعدة	
7 8170	TYE	لا يسقط حقه في التمسك بالبطلان . زوال البطلان المترتب على حضور الخصم بالجلسة أو إبداع مذكرة بدفاعه وفقاً للمادة ١١٤ مرافعات . عدم سريانه على البطلان الناشئ عن عدم مراعاة المواعبد المقررة لرفع وإعلان الطعن في الأحكام . (الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/١٤)
		تسبيب الحكم الإستثنافي: ا - اعتماد محكمة الإستثناف لأسباب الحكم الابتدائي وإحالتها إليه بالإضافة إلى ما ورد في حكمها من أسباب وقيام كل منها على أساس مغاير للآخر . إقتصار الإحالة على مالا يتعارض مع أسباب الحكم الإستثنافي .
7.11	٧٢	(الطعن رقم 900 لسنة 07 ق - جلســـة 1949) ٢ - عدم تقيد محكمة الإستئناف بحجية الحكم الإبتدائي قيما قطع فيه من وجود إقامة للطاعن بالبلاد . علة ذلك .
EEA	۸۳	(الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥٦ ق - جلســة ٢٩٨٩/٢/١٣) ٣ - إلغاء محكمة الإستثناف للحكم الابتدائى : عدم التزامها بتفنيد أسبابه متى أقامت قضاءها على ما يكفى لحمله .
AII	AT	(الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسـة ٢٩٨٩/٢/١٣)

الصفحة	القامدة	
		 ٤ - محكمة الاستئناف . إلغائها الحكم المستأنف . عدم
		إلتزامها ببحث وتفنيد أسبابه . حسبها إقامة قضاءها على
		أسباب تكفى لحمله .
AAO	1-0	(الطعن رقم ۸۰۸ لسنة ۵۵ ق – جلســـة ۸۰۳/۲/۲۳)
		٥ - محكمة الإستئناف. أخذها بالأسباب الصحيحة
		للحكم الابتدائي والإحالة عليها دون إضافة . شرطه . كفايتـه
		لحمل قضائها والرد على أسباب الإستئناف . علة ذلك .
78197	197	(الطعن يقم ٢٥٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلســة ٢٩٨٩/٤/٢٧)
		٣ - محكمة الإستئناف .أخذها بما لا يتعارض مع أسبابها
		من أسباب الحكم المستأنف . أثره . أسباب الحكم الإبتدائي
		التي تغاير المنحى الذي نحته محكمة الأستنناف. عدم
		إعتبارها من أسباب الحكم الإستثنائي . عدم جواز النعي عليها .
76710	197	(الطعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٥٧ ق - جلســة ٢٩٨٩/٢/٢)
-		٧ - إلغاء المحكمة الحكم المستأنف . عدم إلتزامها ببحث
		وتنفيذ أسبابه . حسبها إقامة قضاحا على أسهاب تكفى لحمله .
78737	440	(الطعن يقم ٢١٥١ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ٢٩٨٩/٥/٢٥)

19		
الصفحة	القامدة	•
		•
		استيــراد
		١ - السلع المحظور استيرادها أو تصديرها . إما ان تكون
		غير مسموح بها في ذاتها وإما لعدم استيفائها لشروط معينة .
		ورودها إلى البلاد بالمخالفة لشروط ترخيص استيرادها . أثره .
		حق مصلحة الجمارك في بيعها متى مضى عليها أربعة أشهر
		بالمخازن الجمركية أو على الارصفة . المواد ١٥ ، ١٣٩ ، ١٣٠
		من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . عدم تعارض هذا الحق مع
		الحق المخول لها بموجب قرار وزير الاقتمصاد رقم ٥٥٥ لسنة
		١٩٧١ في طلب الآذن بالمصادرة ، مبؤدي ذلك ، للجسمارك
		الخيار بين طلب الاذن بالمصادرة عملاً بقرار وزير الاقتصاد
		أو التريث حتى تمضى فترة الاربعة أشهر واستعمال حقها في
		البيع طبقا لقانون الجمارك . (مثال) .
0-1	4.	(الطعن رقم ۱۲۱ لسنة ۵۳ ق - جلســة ۱۹۸۹/۲/۲۰)
		٢ - التصريح باستيراد سيارة واحدة لنقل البضائع بدون
		تحويل عملة والترخيص بذلك وفقا للشروط العامة والخاصة
		المقررة . وجوب مطابقة السيارة المستوردة لما رخص به كما
		ونوعا وقيمة . مخالفة ذلك . أثره . إعتبارها غير مرخص
		باستيرادها وعرض الامر بشأنها على وزارة الاقتصاد للنظر

الصفحة	القاعدة	
		في الترخيص باستيرادها أو إعادتها للتصدير أو الإذن
		بمصادرتها حسب كل حالة . المواد ۲ ، ۱۹ ، ۱۸ من قرار وزير
		الاقتىصاد رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٧١ في شأن الاستيراد بدون
		تحويل عمله .
0-1	4.	(الطعن رقم ۱۲۱ لسنة ۵۳ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۲/۳۰)
		استيلاء
		قصر سلطة إصدار قرارات الإستيلاء على رئيس الجمهورية
		دون سيواه . م ٣ من القيانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشيأن حيالة
		الطوارئ . علة ذلك .
0173 ⁷	Y1-	(الطعن رقم ٦٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/١٨)
		اشخاص اعتبارية
		إكتساب الهيئات العامة الشخصية الاعتبارية
		الشخص الإعتباري . خصائصه . المادتان ٥٢ و٥٣ من
		القائرن المدنى . الهبيشات العامة . سماتها . ق ٦١ لسنة
		١٩٦٣ . اكتسابها صفة الشخص الإعتباري . شرطه .
7897	***	(الطعن رقم ۱۳۸۸ لسنة ۵۳ ق - جلسمة ۱۹۸۹/۱۱/۱۵)

دة الصفحة	القامد	
		د اصلاح زړاعی ،
		١ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير وقوع الفصب
		ونفية وصفة وضع اليد . شرطه . إستناد الحيازة لسبب مشروع
		كفايته لنفى الغصب . نطاق تطبيق قانون الإصلاح الزراعي رقم
		٧٧٨ لسنة ٢٥٩٧ المعدل .
TP13	198	(الطعن رقم ٢٥٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسـة ٢٩٨٩/٢/٧)
		٢ - تملك الدولة للاطيسان الزراعسيسة التي وزعت على
		المنتفعين بمقتضى القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . مناطه . ثبوت
1		ملكيتها للذين خضعرا لأحكامه في تاريخ العمل به . إقامة الحكم
- 1		المطعون فيه قضاء علكية الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
ł		لأرض النزاع على مجرد ما إستخلصه من تقريري الخبيس من
		أن الطاعن ليس له وضع يد عليها منذ سنة ١٩٩١ إلى سنة
		١٩٧٥ دون بحث السبب الذي تركن إليه الهيئة في إثبات ملكية
		تلك الأرض للخاضعين للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ودون تحقيق
		دفاع الطاعن ببحث تسلسل ملكيته طبقاً لعقده المسجل وما
		تضمنه الحكم الصادر له في هذا الشأن . قصور .
14037	۲٦.	(الطعن رقيم ٢٠٣ لسنة ٥٧ ق – جلســة ٢٩٨٩/٦/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		إعلان
		اولا: ما هية اوراق المحضرين وبياناتها:
		١ ~ إتباع المحضر القواعد المقررة في القانون لضمان وصول
		الصورة إلى المعلن إليه . أثره . إفتراض وصول صورة الإعلان
		إليه . عدم جواز دحض القرينة إلا بالطعن بالتزوير على ما
		أثبته المحضر من إجراءات
197	٤١	(الطعن رقم ۱۸۳ لسنة ۵۱ ق – جلســـة ۱۹۸۷/۱/۱۸)
		٢ - إثبيات إسم المحضر وتوقيعه في ورقبة الإعلان -
		لا يبطله عدم وضوح الخط المدون به تلك البيانات .
770	11-	(الطعن ,قم ٢٤٥ لسنة ٥٢ ق – جلسية ٢٨٦/٢/٢١)
		٣ - خلو الورقة المقول بأنها صورة إعالان من أية كشابة
		محرره بخط المحضر . عدم صلاحيتها للبحث فيما إذا كانت
		هي صورة أصلية من الإعلان. إشتمال الأصل على جميع
		البيانات . بطلان
٧٠١	١٢٣	(الطعن يقم ١٢٢٣ لسنة ٥٢ ق ~ جلسية ١٩٨٩/٣/٥)
		الإعلان في الموطن الاصلى :
		١ - الإعلان في الموطن الأصلي . كفاية تسليم الصورة إلى
		أحد المقيمين مع المراد إعلانه حال غيابه . عدم تكليف المحضر
		بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لإستلام الإعلان ولا من حقيقة
		علاقته بالمراد إعلاته . شرطه . م ١٠ مرافعات .
73 3 ⁷	174	(الطعن يقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلســــــــــــــــــــــــــــــــــــ

٥٣		
الصغدة	القاعدة	
		٢ - المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه
		في موطن المعلن إليه لتسلم ورقة الإعلان . إعلان الورقة إلى
		جهة الإدارة بعد إمتناع المعلن إليها عن إستلامها . صحيح .
		التحريات الكافية للتقصى عن محل إقامة المعلن إليه شرط
		لصحة إعلانه في النيابة العامة دون جهة الإدارة .
Y 797	7-7	(الطعن رقم ۱۲۰ استة ۵۷ ق – « امهال شخصية » جلسة ۱۹۸۹/۵/۱۲)
		(١) تسليم الإعلان لجعة الإدارة:
		١ - تسليم صورة الإعلان إلى من يقرم مقام مأمور القسم .
		لا بطلان . توجيه الإعلان إلى محل المعلن إليه يوم الأحد الذي
		إتخذه بإرادته أجازة له . صحيح . أيام العطلة الرسمية هي تلك
		التي تقررها السلطات المختصة في الدولة . م ٧ ق المرافعات .*
197	٤١	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/١/١٨)
		٢ - عدم بيان صفة مستلم الورقة بصورة الإعلان من رجال
		الإدارة - لا بطلان . علة ذلك .
٦٣٥	11-	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٢ ق - جلســة ٢٩٨٩/٢/٢٦)
		٣ - الإعلان لجهة الإدارة . شرطه . م ١٦ مرافعات .
723	174	(الطمن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ ق – جلســـة ٢٨٩/٤/٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) تسليم الإعلان إلى النيابة العامة :
114	A T	إعلان غير المصرى الذى انتهت إقامته بمصر بصحف الدعاوى أو بالأحكام . وجوب قامه عن طريق النيابة العامة مع مراعاة المادة ١٠٩٨ مرافعات . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . حصول الأجنبى على تصريح جديد بالإقامة قبل توجيه الإعلان أثره . وجوب توجيه الإعلان إليه بموطنه داخل البلاد . (الطعن رقم ٣٤٦٣ لسنة ٥٣ ق - جلسية ١٩٨٩/٢/١٣)
***		ثاثا: الإعلان في الموطن المختار :
		 ا حمين الطاعن بصحيفة الإستئناف محلا له غير محله الأصلى . إعتبار ذلك إيذاناً بإتخاذه محلا مختاراً يقوم مقام المحل الأصلى . جواز إعلائه بورود تقرير الخبير في هذا المحل . علة ذلك . تعدد الموطن المختار . جائز .
197	٤١	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/١/١٨)
		 ٢ - إعلان الطاعن في الموطن المختار - حالاته . م ٢١٤ مرافعات .
740	110	(الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٢ ق - جلســة ٢٩٨٩/٢/٢١)
		 ٣ - الأصل تسليم الأوراق المطلوب إعلائها للشخص نفسه أو في موطنه الأصلى . جواز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال المبينه قانونا . م ١٠ مرافعات صدور توكيل لأحد

الصفحة	القامدة	
		المحامين . جواز إعلان الأوراق - اللازمة لسير الدعوى في درجة التقاضى الموكل فيها - في موطنه . م ٧٤ مرافعات .
٨٢3	177	(الطعن رقم ۷۷۱ لسنة ۵۲ ق - جلسسة ۴۲/۱۹۸۹)
		٤ - الإعلان في الموطن المختار . حالتاه . م ٢١٤ مرافعات .
		الخصومة في الإستثناف . إستقلالها في إجراءات رفعها والسير
		فيها عن الخصومة أمام محكمة أول درجة . أثره بطلان أحد
		إجراءاتها أو صحته . لا أثر له على الأخرى . مؤدى ذلك .
		عدم تمسك الخصم أمام محكمة أول درجة ببطلان إعلاته
		بصحيفة الدعوي في موطنه المختار . لا يحول دون تمسكه
		· ببطلان إعلانه بصحيفة الإستثناف في موطنه المختار .
4770	475	(الطعن رقم ۲۰۱۱ لسنة ۵۳ ق – جاســة ۲۹۸۹/۱۲/۱۲)
		إعلان افراد القوات المسلحة :
		وجوب إعلان أفراد القوات المسلحة إلى الإدارة القضائية
		للقوات المسلحة . شرطه . علم الخصم علماً يقينياً .
Y2.57	17.4	(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ٢٨٩/٤/٦)
		إعلان الاحكام:
		١ - الأصل في إعلان أوراق المحضرين القضائية أن تسلم إلى
		المعلن إليه نفسه أو فى موطنه الأصلى أو المختار . م ١٠ مرافعات .

الصفحة	القاعدة	
		الاستثناء . الأحكام القضائية . وجوب إعلائها للمحكوم عليه لشخصة أو في موطنه الأصلى . م ٣١٣ مرافعات . مخالفة ذلك . أثره . عدم بيان ميعاد الطعن في الحكم . علة ذلك .
TF13	454	(الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٤ ق – جاسـة ٢٩٨٩/١١/٢٣)
		٢ - الإعلان . قامه صحيحاً من تاريخ تسليمه لجهة
		الإدارة . لا عبره بتاريخ قيده بدفاتر قسم الشرطة أو بتسلم
		المعلن إليه له . أثره . عدم كفايته لإعلان الحكم ولا يبدأ به
		ميماد الطعن فيـه إلا إذا أقام الدليل على إستلام المحكوم عليه
		أو من يمثله قانونا ورقة الإعلان من جهة الإدارة .
r5137	727	(الطعن رقم ٢٢٩٣ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ٢٩٨٩/١١/٢٣)
		إعلان الطاعن بحكم اليمين في موطن وكيله :
		إعسلان الطاعن بمنطوق حكم اليسمين في مسوطن وكسيله .
		صحيح . النعى على ما استخلصه الحكم من قرائن لتأكيد
		اتصال علم الطاعن بهذا الإعلان أيا كان وجه الرأى فيه .
		غير منتج .
453 ⁷	177	(الطعن يقم ٧٧١ لسنة ٥٢ ق - ج <u>اســـة ١٩٨٩/٤/١٢</u>)

المشدة	القامدة	
		رابعا: بطلان الإعلان:
		١ – بطلان إعلان الحكم الإبتىدائي إلى المحكوم عليه .
		أثره . عدم انفتاح ميعاد الطعن عليه بالاستثناف .
TAY	09	(الطعن يقم ٢٢٥٥ لسنة ٥٤ ق - جلسـة ٢٩٨٩/٢/٢)
		٢ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعبلان
		نسبى . وجوب التسمك به من تقرر لمصلحته قبل التعرض
		للموضوع والإسقط حقه فيه سواء كان التعرض للموضوع أمام
		المحكمة التي رفعت أمامها الدعوى أو المحكمة المختصة التي
		أحيلت إليها . علة ذلك .
PATS	444	(الطعن رقم ٥٥٠ لسنة ٥٤ ق ~ جلســة ١٣/١٢/٢٠)

السفحة	القاعدة	
		التـزام
		اولا: سبب الالتزام:
		سبب الالتزام . وجوب أن يكون مشروعا . عدم ذكر السبب
		في السند . لا يطلان . إفتراض قيامه على سبب مشروع مالم
		يقم الدليل على خلافة . المادتان ١٣٦ ، ١٣٧ مدنى .
75 11	T1 V	(الطعن يقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ ق - جلســة ١٩٨٩/١١/٧)
		ثانيا : إلتزام د تنفيذ الالتزام ، :
		الإعسدار:
		١ - المسئولية العقدية . الإعذار غير لازم فيها عند الإخلال
		بإلتزام سلبى . علة ذلك .
F133	٧٨	(الطعن رقيم ٥٩٩ لسنة ٥٦ ق – جلسينة ١٩٨٩/٢/٨)
		٢ - الإعذار . غايته . وضع المدين وضع المتأخر في تنفيذ
		إلتزامه . لا موجب له إذا أصبح تنفيذ الإلتزام غير مجد بفعل
		المدين . م ۲۲۰ مدني .
4 0 7 0	177	(الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ۵۷ ق – جلســـة ۲۹۸۹/۳/۱
		٣ - صيرورة تنفيد الإلتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل
		المدين مسؤداه . لا ضرورة للإعسذار مادتان ۲۱۸ ، ۱/۲۲
		مدنى . مثال بشأن : دعوى التعويض عن عدم صلاحية التليفون
		للعمل بِشهالك شبكة الكابلات الأرضية لإنتهاء عمرها الإفتراضي .
*****	127	(الطعن رقم 1007 لسنة ٥٦ ق - جلسية ١٩٨٩/٣/٢٦)

الصفحة	ألقاعدة	
		التعويض الاتفاقى :
⁷ 6V-Y	144	 ١ - تحقق الشرط الجزائي - أثره . إفتراض وقوع الضرر . م ٢٧٤ مدني . نفي ذلك أو إثبات أن التعويض مبالغ فيه وقوع عب إثباته على المدين . (الطعن وقيم ١٢٢٣ السنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٣/٥)
		ثالثاً : الحق فى الحبس :
		 اخائز الشئ الذي أنفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة . حقه في حبسه حتى يستوفى ما هو مستحق له . طبيعة هذا الحق ٢٤٦ مدنى .
API3 Y	٤٧	(الطعن رقم 372 لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/١/١٨)
		 ٢ - حق الحبس أو أحكام المقاصة القانونية لا تملك المحكمة إعمال أحكام أيهما ما لم يطلبه صراحة صاحب الحق فيه . علة ذلك .
۲۲۱ع۳	444	(الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/١٩)
		رابعا: إنتقال الإلتزام:
		حوالة الحق :
		بيع مشترى العقار بعقد غير مسجل . مطالبة المستأجر
		بالحقرق الناشئه عن عقد الإيجار . شرطه . حواله عقد الإيجار

الصفحة	القاعدة	
		له من البائع وقبول المستأجر لها أو إعلانه بها . أثره .
		حق المشترى فى رقع دعوى الفسخ على المستأجر إذا ما
		قام موجيها .
۰۲۱۶	405	(الطمن رقم ۲۳۲۱ لسنة ۵۵ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۱۱/۲۸)
		خامسا : إنقضاء الإلتزام :
		« الوقاء بالإلتزام » :
		١ - الوقاء لغير الدائن أو ثائبه . غير مبرئ لذمة المدين .
		إتفاق الطرفين المتبايعين على التزام المشترى بالوفاء بكامل
		الثمن إلى أحد البائعين - لاختصاصه بالعقار في عقد قسمه
		سابق - إيداع المشترى ياقى الشمن على ذمة ورثة البائعين
		جميعاً . غير مبرئ للمته . الإدعاء بأن عقد القسمة غير
		المسجل لا يسرى إلا بين المتقاسمين لا محل له .
1713	١٨٠	(الطعن يقم ٤٤٤ لسنة ٥٣ ق – جلســـة ١٩٨٩/٤/١٨)
		٢ - وقاء المدين لغير الدائن أو نائية - غير ميرئ لذمته
		إلا إذا أقره الدائن . م ٣٣٣ مدنى .
77/37	777	(الطمن رقم ١٩٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١١/١١/١٩)

الصفحة	القامدة	
		الوفاء بالعرض والإيداع :
		١ - العرض الحقيبقى الذي يتبعه الإيداع . شرطه . أن
		تتوافر فيه الشروط المقررة في الوفاء المبرئ للذمة . العيرة في
		تحديد مقدار الدين الذي يشغل ذمة المدين . هي بما يستقر به
		حكم القاضى .
31537	1-7	(الطعن رقم 299 لسنة ٥٦ ق - جلســة ٢٩٨٩/٢/٢٣)
		٢ - العرض الحقيقي . تمامه بإعلان الدائن على يد محضر .
		علة ذلك . عدم إشتراط المشرع قواعد خاصة لإعلان الأوراق
		المتضمنه عرضا بالوفاء . المادتان ١٠ ، ٤٨٧ مرافعات .
!		خصم رسم الإيداع من المبلغ المعروض . لا أثر له على صحة .
		الإعلان طالمًا أن رفض العرض لم يكن له ما يسوغه .
۲ ₆₀₇₇	Y00	(الطعن رقم ۲۳۷ لسنة ۵۷ ق - جلســــة ۱۹۸۹/٦/۱۱)
		إنقضاء الإلتزام بما يعادل الوفاء :
		المقاصة القضائية :
		طلب المقاصة القضائية وجوب أن يكون بدعوى أصلية أو
		بطلب عارض .
TE177	***	(الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/١٩)

		. 77
الصفحة	القاعدة	
		التماس إعادة النظر
		الورقة التي يحصل عليها الملتمس:
		الورقة التي يحصل عليها الملتمس والتي تبيح التماس
:		إعادة النظر . م ٤/٢٤١ مرافعات وما يشترط فيها . وجوب
İ		أن يكون الملتمس جاهلا أثناء الخصوصة وجودها تحت يد
		حائزها .
PIAST	4-4	(الطعنان رقيميا ١٦٢٣ لسنة ٥٣ ، ١٤٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٩/١٠/٢٦
		الطعن بالتماس إعادة النظر :
		عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم الذي سبق
		الطعن فيه يهذا الطريسق سنواء حبكم في الإلتماس الأول
		أو إنقضت الخصومة فيه بغير الفصل في موضوعها .
۴ ع۳	317	(الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٥٥ ق - جلســـة ١٩٨٩/١١/٥)
		أموال عامة
		((ولا) (موال عامة د ماهيتها : :
!		١ - الأموال العامة في القانون المدنى . ماهيشها . م ٨٧
		مدنى . الشواطئ تعد من قبيل الأموال العبامة . إعتبار
		الترخيص بها من الأعمال الإدارية .
4.44	74	(الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الأموال العامة . ماهيتها . العقارات والمنقرلات التي
		يتم تخصيصها للمنفعة العامة . م ٨٧ مدنى .
PA13	144	(الطعن رقم ١٦١٣ السنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٤/٢٧)
4 5141	74.	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥١ ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/٢٥)
		٣ - التعرف على صفة المال العام . معياره . التخصيص
		للمنفعة العامة . التخصيص يكون بموجب قانون أو قرار
		أو بالفعل .
PYA3	4.4	(الطعن رقم ١٦٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلســـة ٥٦/٩/٩٨٢٥)
		(ثانیا) شرط کسب ملکیتما :
		(ثانيا) شرط كسب ملكيتها : أموال الوحدات الاقتصادية التبابعة للمؤسسات العامة
		- " " " أموال الوحدات الاقتصادية التبايعة للمؤسسات العامة .
		أمرال الوحدات الاقتصادية التنابعة للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لايهما .
		م المرال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أمرال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لايهما . جواز قلكها وكسب أى حق عليها بالتقادم قبل ١٩٧٠/٨/١٣
140	114	مرال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أمرال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لابهما وحواز قلكها وكسب أي حق عليها بالتقادم قبل ١٩٧٠/٨/١٣ م. ٩٧ مدنى المعدلة بالقانون ١٤٧ لسنة ٥٧ قبل تعديلها
1.4.	114	أمرال الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو الهيئات العامة وشركات القطاع العام غير التابعة لايهما . جواز قلكها وكسب أي حق عليها بالتقادم قبل ١٩٧٠/٨/١٣ م . ٩٧ مدنى المصدلة بالقانون ١٤٧ لسنة ٥٧ قبل تعديلها بالقانون ٥٥ لسنة ١٩٧٠ . علة ذلك .

السفحة	القاعدة	·
		الأفراد بها لا يكون إلا على سبيل الترخيص المؤقت ومقابل
		رسم لا أجرة . عدم خضوع هذا الرسم لقواعد تحديد الأجرة
		القانونية للأماكن الخاضعة لقوانين إيجار الأماكن . علة ذلك .
		العبرة في تكييف العلاقة التي تربط جهة الإدارة بالمنتفع بالمال
		العام . تحقيقه الواقع وحكم القانون . ما دام العقد متعلقا بمال
		عام واستهدفت تلك الجهة تحقيق مصلحة عامة .
1413	197	(الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٥٢ ق – جلســة ١٩٨٩/٤/٢٧)
i		٢ - تخصيص الوحدة المحلية لجزء من رصيف الطريق العام
		لإنتفاع المطعون ضدهم إقامتهم أكشاك مبينة كلية . منازعتهم
		جهة الإدارة في تقدير مقابل الإنتفاع اعتبارها منازعة إدارية .
		إنعقاد الاختصاص بنظره لجهة القضاء الإدارى المواد ٨٧
		مـــدنی ، ۱۵ ، ۱۷ من ق ٤٦ لسنة ١٩٧٣ ، ١٠ ق لسنة
		١٩٧٥ إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى تكييف العلاقة بينهما
		بأنها علاقمة إيجارية تخضع للقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ دون
		القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ . خطأ .
PA13	197	(الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٤/٢٧)
		٣ – التصرف في الأموال العامة . سبيلة . الترخيص المؤقت
		مقابل رسم لا أجرة خضوعة للقانون العام دون القانون الخاص
		أو قانون إيجار الأماكن .
PYA3	4.4	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥٨ ق - جلســة ١٩٨٩/٩/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الأراضي التي تخصصها الهيئة العامة لإستثمار المال
		العربي والأجنبي طبقاً لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ كمناطق
		حرة عامة أو خاصة . اعتبارها أموالاً عامة باعتبار تخصيصها
		للمنفعة العامة . مؤدى ذلك . عدم جراز التصرف فيها إلا على
		سبيل الترخيص المزقت . عدم خضوعها لأحكام القانون الخاص
		أو القواعد التي تضمنتها قوانين إيجار الأماكن . لا يغير من
:		ذلك ورود لفظى عقود الإيجار والقيمة الإيجارية باللائحة
		التنفيذية متعارضا مع ما ورد بالقانون ذاته . علمة ذلك .
ناتاع ٢	۳.۲	(الطعن: رقم ٣٦٣ لسنة ٨٨ ق – جلســـة ١٩٨٩/٩/٢٥ ؛
		ر الاسواق العامة ، :
		١ - الأسواق التي تخصصها الدولة أو الأشخاص المامة
		الأخرى للنفع العيام اعتبيارها من الأسوال العاصة تصرف
		السلطة الإدارية فيها لا يكون إلا على سبيل الترخيص المزقت
		ومقابل رسم لا أجرة . أثره . اعتبارها من الأعمال الإدارية
		وخروجها عن ولاية المحاكم العادية . علة ذلك .
¥ 2171	44.	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٢٥)
		٢ - غسبك الشركة الطاعنة يأنها إستصدرت
		موافقة مجلس المحافظة باعشماد تقسيم منطقة العمورة

الصفحة	القامدة	
		وتضمنت خريطة التقسيم سوق المعمورة التجاري الذي تحويه
		محل النزاع بهدف تقديم الخدمات لرواد الشاطئ والمصطافين بما
		يسبغ عليـه صفة المال العام إنتهاء الحكم المطعون فيـه إلى
		تكييف العلاقة بين الشركة الطاعنة والمطعون ضدها بأنها علاقة
		إيجارية وإخضاعها مقابل الانتفاع بمحل النزاع لقواعد تحديد
		الأجرة وفقا لقانون إيجار الأماكن على سندين أن الشركة
		الطاعنة من أشخاص القانون الخاص ، وأن محل النزاع يقع في وسط
		المنطقة السكنية بالمعمورة بعيدا عن الشاطئ. خطأ في القانون .
37	44.	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٢٥)
		اهلية
		ثبوت الا'ملية الكاملة :
		بلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة دون الحكم بإستمرار
		الوصاية عليه . أثره . ثبوت أهيلته كاملة . اعتبار الوصى
		نائباً اتفاقيا . مناطه . المادتين ١٨ ، ٤٧ من المرسوم بقاتون
		رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال .
444	124	(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٥٣ ق – جلسـة ١٩٨٩/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		اولا: عوارض الاهلية :
		نيابة القيم عن المحجور عليه . نيابة قانونية قاصرة على
		إدارة أمواله واستثمارها في الوجوه التي تعود عليه بالحفظ
		والمنفعة . م ٦٥ مرسوم بق ١٩٥٢/١١٩ . عدم إنعقاد الولاية
		للقيم على نفس المحجور عليه إلا بإذن من القاضي (مثال
		بشأن طلب القيم إبطال عقد زواج ابنه المحجور عليه) .
YFY3	791	(الطعن رقم ۱۳۲ لسنة ۵۷ ق – جلســـة ۱۹۸۹/۷/۱۸)
		ثانيا : القانون الواجب التطبيق :
		الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم . يسرى عليها قانون
		الدولة التي ينتمون إليها بجنسيتهم . القانون الأجنبي . مجرد
		واقعة مادية ، على الخصوم إقامة الدليل عليها .
۲٤٧٩٠	797	(الطعنان يقـــهـــا ۱۶۹ ، ۱۵۰ لسنة ۵۷ ق - جلسنة ۱۹۸۹/۷/۲۵
		اوراق تجارية
		تظهير الكمبيالة أو السند الأذني الذي لا يتضمن جميع
		البيانات التي يتطلبها القانون . اعتباره تظهيراً توكيلياً في
		قبض قيمة الصك لحساب المظهر وليس ناقلاً للملكية . جواز
		نفي هذه القرينة بين طرفي التظهير بالدليل العكسي . عـدم
		قبول دليل ينقضها في مواجهة الغير . علة ذلك . المواد ١٣٤،
		١٣٥ ، ١٨٩ من قانون التجارة .
777	177	(الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٥٧ ق – جلســة ٢٩٨٩/٣/١٣)

المفحة	القاعدة	
		إيجار
		أولا : القواعد العامة في الإيجار :
		({) عقد الايجار والعلاقة الإيجارية :
		١ - عقد الإيجار . عقد رضائي . خضوعه لمبدأ سلطان
		الإرادة في حدود ما فرضته التشريعات من قيود الإرادة .
		الأصل فيها المشروعية . ما يلحقها من بطلان . مناطه .
4-4	109	(الطعن رقم ۲۲۰۲ لسنة ۵۲ ق - جلســـة ۲۹۸۹/۳/۲۰)
		٢ - تحديد نطاق العقد . وجوب الرجوع إلى النية المشتركة
		للمتعاقدين . ورود عقد الإيجار على حصة من دكان النزاع
		الذي لا يقبل الإنقسام بطبيعته واقرار المستأجر باستلامه له
		كاملا . إعتبار العقد منصباً على كامل مساحة العين .
4737	170	(الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٥٢ ق جلســة ١٩٨٩/٤/٥)
		د إثبات عقد الايجار ،
		١ - حق المستأجر وحده في إثبات واقعة التأجير وجميع
		شروط العقد بكافة طرق الإثبات . شرطه . ألا يكون هناك عقد
		مكتوب أو إنطواء العقد على تحايل على القواعد القانونية
		المتعلقة بالنظام العام وأن يكون التحايل بقصد الإضرار به .
		الْمَادة ٣/٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اللقابلة للمسادة ٢/١٦ ق
		۲ه لسنة ۱۹۲۹ .
144	44	(الطعن رقم 1919 لسنة ٥٤ ق جلسية ١٩٨٩/٢/٢٠)

الصفحة	القامدة	
		 ٢ - عقد الإيجار . ماهيته . جواز أن تكون الأجرة نقوداً أو التزام آخر . للمستأجر إثبات واقعة التأجير وشروط العقد
		بكافة الطرق .
16137	727	(الطعن يقم ١٠٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٢)
		٣ - اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد . جوزاه
		للمستأجر بكافة طرق . الاثبات م ٣/٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٧į	174	(الطعن يقم ٦٠١ لسنة ٥٢ ق - جلسـة ١٩٨٩/٤/١٢)
		٤ - الايصال الصادر من المؤجر باستلام الأجرة من ورثه .
		المستأجر الأصلى بمناولة الطاعنة بوصفها أحد الورثة عن فترة
		تالية للوفاه . مُؤداه . نشوء علاقة إيجارية جديدة ومباشرة بين
		الطرفين . لايحول دون ذلك إنقضاء عقد الإيجار الأصلى بوفاة
		المورث وعدم إمتداده لأحد ورثته . علة ذلك . إغفال الحكم
		المطعون فيه دلالة هذا الايصال . قصور .
Y £	174	(الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٢ ق -ج <u>لسـة ٦٠١/١٩٨٩)</u>
- 1		

الصفحة	القاعدة	
		٥ - للمستأجر إثبات واقعة التأجير وكافة شروط العقد
		بكافة طرق الإثبات . حظر إبرام أكثر من عقد إيجار عن الوحدة
		الراحدة . أثره . بطلان العقد أو العقود اللاحقه للعقد الأول -
		م2*/٣/١٤ 24 لسنة ١٩٧٧ . لا محل لإعتمال نص المادة
		٥٧٣ من القانون المدنى بشأن المفاضلة بين العقود - علة ذلك .
W - W W A	194	
45444	144	(الطعن رقم ۱۸۳۱ اسنة ۵۲ ق – جلسـة ۱۹۸۹/۶/۳۰)
		٦ – طلب المطعــون ضــده تسليم الوحــدتين المؤجــرتين له
		وتمكينه من الإنتفاع بهما . اعتبارهما تابعين لطلبه الأصلى
		بإثبات علاقته الإيجارية لهما . مؤداه - عدم التزامه بإعذار
i		المؤجر قبل رفع دعواه بهذه الطلبات . علة ذلك . م٣/٢٤ق ٤٩
		لسنة ١٩٧٧ .
4474	19.4	(الطعن رقم ۱۸۳۱ لسنة ۵۳ ق – جلســة ۱۹۸۹/۶/۳۰)
		(ب) بعض انواع الإيجار :
	,	د إيجار الأرض الفضاء ، ه
		١ - إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لأحكام قوانين
		إيجار الأماكن . م١ ق ١٢١ لسنة ٤٧ المقابلة لذات المادة من
		ق٥٦ لسنة ٦٩ ٤٩ لسنة ٧٧ . العبيرة في وصف العين بما
:		تضمنه العقد متى كان مطابقا لحقيقة الراقع – التعرف على
		قصد المتعاقدين من سلطة قاضى المرضوع . التكييف القانوني
		لقصدهما وتطبيق القانون عليه خضوعه لرقابة محكمة النقض.
٤١	١٣	(الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١/١/٩٨٩١)
1		

الصفحة	القامدة	
		٢ - سريان أحكام الباب الأول من قانون إيجار الأماكن رقم
		٤٩ لسنة ١٩٧٧ على ما يقيمة مستأجرو الأراضي الفضاء من
		أماكن . شرطه . توافر جميع الشروط المنصوص عليها في المادة
		الرابعة منه . علة ذلك . عدم اشتمال المبنى الذى انشأه
		المستأجر على أماكن مخصصة لغرض السكني . وجوب
		استيعاد تطبيق هذا النص .
141	٤-	(الطعن رقم 1809 لسنة ٥٢ ق -جلسـة 19٨٩/1/١٨)
		٣ - إنتهاء الحكم المطعون فيه صحيحا إلى تخلف أحد
		شروط تطبيق المادة الرابعة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
		النعى عليه فيما أورده بشأن عدم التصريح للطاعن بإقامة
		البناء . أيا كان وجه الرأى فيه . غير منتج .
147	į.	(الطعن رقم 1809 لسنة 10 ق - جلسـة 181/1/181)
!		٤ - إيجار الأرض الفضاء . عدم خضوعه لقوانين إيجار
		الأماكن . طبيعة الأرض المؤجرة . العبرة فيها بما ورد بالعقد
		متى كان مطابقا للحقيقة . لا يغير من ذلك أن تكون الأرض
		مسورة أو عليها مبان لم تكن محل إعتبار المتعاقدين .
ABY	159	(الطمن رقم ۱۹۷۸ اسنة ۱۵ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۳/۲۷)

القاعدة الصفحة	·
	 ٥ – العبرة في وصف العين - بما تضمنه العقد متى كان مطابقا لحقيقة الواقع . التعرف على قصد المتعاقدين من سلطة قاضى الموضوع . التكييف القانوني لقصدهما وتطبيق القانون
	عليه خضوعه لرقابة محكمة النقض .
76779 717	(الطعنرقم ١٠ لسنة ٥٤ ق - جلسـة ١٩٨٩/٥/٢١)
	٣ - إيجار الأرض الفضاء ، عدم خضوعه لقوانين إيجار الأماكن . العبرة في تحديد طبيعة العين المؤجرة بما تضمنه العقد متى كان مطابقا للحقيقة وانصرفت إليه إرادة العاقدين . لاعبرة بالفرض الذي أستؤجرت من أجله ولا بما يقيمه المستأجر عليها من منشآت .
757 -7537	(الطعن رقم ۱۳۸۳ لسنة ۵۳ ق – جلسة ۱۹۸۹/۳/۱۵)
	٧ - عقد إيجار الأرض الفضاء . خضوعه للقواعد العامة في القانون المدنى . العبرة في وصف العين بحقيقة الراقع وقت إبرام العقد . فسخ العقد أو إنتهائه وإبرام عقد جديد بين ذات المتعاقدين . وجوب تحديد طبيعة العين وقت إبرام العقد . فسخ العقد أو إنتهائه وأبرام عقد جديد بين ذات المتعاقدين . وجوب تحديد طبيعة العين وقت إبرام العقد الأخير اقامة مبان إبان سريان العقد السابق . إعتبار العقد الجديد واردا على مكان خاضعا لقوانين إيجار الأماكن وعتدا إلى أجل غير مسمى دون إعتداد بالمدة الاتفاقية في العقد .
1-4 44434	(الطعن يقم ١٣١٢ لسنة ٥١ - جلسـة ١٩٨٩/٩/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		د إيجار (ملاك الدولة » :
		١ - قيام العلاقة الإيجارية بشأن الأراضي الزراعية
		أو الأراضي البور الملوكه ملكية خاصة للدولة والخاضعه
-		لأحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ . شرطه . اتباع الإجراءات
		المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون المذكور . وجوب
		توافر الشروط اللازمة في طالب الاستئجار وصدور قرار من
		اللجنة المختصه بالموافقة على التأجير وتحرير عقد إيجار .
		تحصيل الجهة الإدارية مقابل انتفاع من واضع اليد لا يصلح
		سنداً لقيام علاقة إيجارية .
£YŁ	۸٧	(الطعن رقم ۱۷۳۳ لسنة ۵۳ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۲/۱۵)
		٢ - العقد . تمامه بتطابق الايجاب والقبول المعتبر قانونا .
		م٨٩ مدني . عقود الإيجار التي تيرمها المجالس المحلية للمدن
		والمراكز عن الأموال المملوكة للدولة . إنعقادها بشمام التصديق
		عليها من المجلس المحلى للمحافظة واعتمادها وفقاً للقانون .
		المواد ۱/٤١.۱۲، ۱/۵۰ ق ۵۲ لسنة ۱۹۷۵ .
7897	***	(الطعن يقم ١٩٩١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٥)
		ر ملحقات العين المؤجرة > :
		ملحقات العين المؤجرة - ماهيتها - المواد ٢/١٤٨ ، ٤٣٢ ،
		٥٦٤ ، ٥٦٦ مدني . إستقلال قاضي الموضوع بتحديدها متى
		كان إستخلاصه سائفاً .
14737	۲۰۵	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		(د) إدارة المال الشائع :
		١ - تأجير أصحاب الأغلبية في المال الشائع كامل العين
		المؤجرة . سريان هذه الإجارة في حق مالكة الحصه الباقية .
		تأجير الأخيرة حصتها في ذات العين. إعتبار الإجارة غير
		نافذة نی حقهم . م۸۲۸ مدنی .
4737	170	(الطعن رقم ۳۲۰ لسنة ۵۲ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۶/۵)
		٢ – تعدد ملاك العين المؤجرة . أثره . حق من يلك أغلبيـة
		الأنصباء في طلب إنهاء الإيجار يوصقه من أعمال الإدارة .
		م۸۲۸ مدنی .
7811-	444	(الطعن يقم ١٦٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧)
		(هـ) إيجار منك الغير :
		إبجار ملك الغير صحيح فيما بين المؤجر والمستأجر . عدم
i		نفاذه في حق المالك إلا إذا أقره . صراحة أو ضمناً .
٨٣3٢	177	(الطعن يقم ٩٢٧ لسنة ٥١ ق - جلســـة ١٩٨٩/٤/٦)
		د الاتماكن التي تشغل بسبب العمل »
		إستثناء الأماكن التي تشغل بسبب العمل من تطبيق أحكام
i		الباب الأول من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧. م٢ منه - إقتصاره
		على العلاقة بين رب العمل والمرخص له في شغل المكان - عدم
		إمتداده إلى العلاقة بين المالك المؤجر ورب العمل .
41	**	(الطعن رقيم ٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسسة ١/٨٩/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		(حـ) إنتهاء عقد الإيجار :
		١ - التنبيمه بالإخلاء الصادر من أحد طرقي عقد الإيجار
		للآخر . أثره . إنحلال الرابطة العقدية بعد مدة معينة . م٥٦٣
		مدنى . عدم مراعاة مواعيد التنبيه . أثره . تجدد العقد .
779	٦٤	(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٥٤ ق – جلســة ١٩٨٩/١/٢٩)
		٢ - لوزير الإسكان والتعمير . إختصاص دون غيره بإصدار
		القرار بمد نطاق سريان « أحكام الباب الأول من القانون رقم ٤٩
		لسنة ١٩٧٧ على بعض القرى » . صدور القرار من رئيس
		الوحدة المحلية . مخالف للقانون .
774	าเ	(الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٥٤ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٢٩)
		٣ - مواعيد التنبيه بالإخلاء . م٩٢٥ مدني . عدم تحديد
		أجل لحصول التنبيه بالإخلاء . أثره . جواز بوجيهه في أي وقت
		قبل انقضاء مدة الايجار دون التزام بالمراعيد المقررة بالمادة
		المذكورة .
370	90	(الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسـة ١٩٨٩/٢/٢٢)
		٤ - عقرد الإيجار الخاضعة لأحكام القانون المدني.
		انتهاؤها بإنتهاء المدة المحددة فيها . التنبيه بالإخلاء الصادر
		من أحد طرفي عقد الإيجار للآخر . أثره . إنحلال الرابطة
		العقدية بينهما .
٤٣٥	90	(الطعن يقم ١٣٦٦ لسنة ٥٢ ق – جلسـة ١٩٨٩/٢/٢٢)
		I

الصفحة	القاعدة	
		 ۵ - تطبيق أحكام قانون إيجار الأماكن على القرى التى يصدر بها قرار من وزير الأسكان . مناطه . عدم سريان أحكام التشريع الاستثنائي على العقود التي إنقضت بإنتها ، مدتها بالتنبيه على المستأجر بالاخلاء قبل صدور القرار المذكور .
071	40	(الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٢ ق ~ جلســـة ١٩٨٩/٢/٢٢)
071	90	 ٦ - انقضاء فترة من الزمن بين حصول التنبيه ورفع دعوى الإخلاء لا يعد دليلا على تنازل المؤجر ضمنا عن أثر التنبيه ولا يحول دون إستعمال حقه في طلب إخلاء العين المؤجرة . (الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٢ ق - جلسية ١٩٨٩/٢/٢٢) (و) د انفساخ العقد .
		، و ، ،
		ا مرات العين الموجرة هدى كليه الله كان سببه . الرق . إنفساخ عقد الإيجار م ١/٥٦٩ مدنى . عدم التزام المؤجر بإعادة العين إلى أصلها أو إبرام عقد إيجار مع المستأجر فى المبنى الجديد .
7-037	727	(الطعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٥١ ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/٣١)
		 لا العين المزجرة هلاكاً كلياً أيا كان سببه . أثره . إنفساخ عقد الإيجار . م٢٥٩٩ مدنى . عدم التزام المؤجر بإعادة العين إلى أصلها أو إبرام عقد إيجار مع المستأجر فى المبنى الجديد .
16441	747	المبنى اجديد . (الطعن رقم 110Σ لسنة ۵۳ ق - جلســة 19۸۹/۷/۱۹)

الصغبة	القاعدة	
		ثانيا : تشريعات إيجار الآماكن :
		()) , سريان أحكام القانون ،
		 ١ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكماً جديداً يتعلق بذاتية القاعدة المرضوعية الآمرة المتعلقة بالنظام العام . سريانه بأثر فورى على المراكز التي لم تستقر نهائياً وقت نفاذه تعلق
		أحكام تحديد الأجرة والإمتداد القانوني في أسباب الإخلاء بالنظام العام . أثره .
٤١	14	(الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/١/٨)
		 ٢ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكماً جديداً يتعلق بذاتية القاعدة الموضوعية الآمرة المتعلقة بالنظام العام . سريائه بأثر فورى على المراكز التى لم تستقر نهائياً وقت نغاذه .
41	44	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨٩/١/٨)
		 ٣ - القانون الجديد . تعلقه بالنظام العام . أثره . شريانه بأثر فورى على المراكز القانونية القائمة ولو نشأت في تاريخ سابق على نفاذه .
		(الطسيور إرقبام ٢٦٩٦ لسنة ٥٦ ق. ١٠٠ لمنة ٥٧ ق. ١٤٤١ لمنة ٨٥ ق ولمسة ٢١٩٨٩/٤/١)
		 ٤ - أحكام القانون الجديد . الأصل عدم سريانها الإعلى على ما يقع من تاريخ العمل بها . ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها .
76117	770	(الطعن رقيم ٥٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/١١/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		 ه - العلاقة التعاقدية . جواز خضوعها لقانون أو أكثر -
		أثر ذلك . تطبيق حكم كل قانون على الواقعيه التي قيصد
		المشرع إخضاعها لاحكامه دون تعارض .
17337	790	(الطعن رقم ۷۹ لسنة ۵۶ ق - جلســـة ۲۹۸۹/۱۲/۲۸
		(ب) حقوق والتزامات طرفى العلاقة الإيجارية :
		ر حظر إحتجاز اكثر من مسكن ،
		١ - حظر إحتجاز المستفيد من الإمتداد القانوني لعقد
		الإيجار لمسكن آخر . إثبات مخالفة هذا الحظر . وقوعه على
		عاتق من يدعيه وخلو الأوراق من دليل على إستمرار إقامته
		بمسكن آخر بعد ثبوت حقه في إمتداد العقد لصالحه . القضاء
		برفض إخلاء العين المؤجرة . لا خطأ . إغـفـال الحكم الرد على
		دفاع لم يقدم الخصم دليله . لا قصور .
14.	79	(الطعن يقم ١٨٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/١/١٨)
		٢ - حظر إحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد يغير
		مسقستض . م ٥ ق ٥ السنة ٦٩ ، ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
		إنصراف لفظ « البلد » إلى المدينة أو القرية الواحدة وفـقـــاً
		للجداول المرافقة للقرار الجمهوري ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ .لا محل
		لتحديد مدلول « البلد » طبقاً لأحكام القرار الجمهوري ٤٩٥
		لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك .
***	19	(الطعن رقم ٢٨٩ لمنة ٥٢ ق - جلســة ٢٩٨٩/١/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		 ٣ - حظر إحتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد بغير مقتض . مدلول و البلد » لا يتسع لأكثر من مدينة . وقوع أحد المسكنين بمدينة الجيئزة والآخر بمدينة القاهرة خروجه عن نطاق الحظر .
***	19	(الطعن رقم ۷۸۹ لسنة ۵۲ ق - جلســة ۲۹۸۹/۱/۲۲)
		٤ حظر إحتجاز الشخص أكثر من مسكن فى البلد الواحد بغير مقتضى . إنصراف لفظ البلد إلى المدينة أو القرية وفقاً للجداول المرافقة للقرار الجمهورى رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ وقوع أحد المسكنين بمدينة القاهرة والآخر بمدينة الجيزة . خروجه عن نطاق الحظر .
٧٦٠	171	(الطعن رقم ۱۹۱۰ لسنة ۵۱ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۳/۸)
٩٠٩	109	 ٥ حظر إحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد دون متضى . م ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقصود بالمسكن . جواز إشتماله على وحدتين لكل منهما عقد إيجار مستقل . شرطه . (الطعن رقم ٢٢٠٦ نسبة ٥٠ ق - جلسبة ١٩٨٩/٣/٢٠) ٣ - حظر احتجاز الشخص أكثر من مسكن بي البلد الواحد بغير مقتضى . م ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . انصراف لفظ البلد إلى المدينة أو القرية الواحدة وفقا للجداول المرافقة للقرار
4-4	104	متضى . م ۱/۸ ق 29 لسنة ۱۹۷۷ المقصود بالمسكن . جواز إشتماله على وحدتين لكل منهما عقد إيجار مستقل . شرطه . (الطعن رقم ۲۰۳۲ لسنة ۵۳ ق - جلسنة ۱۹۸۹/۳/۳) الطعن رقم ۲۰۳۸ لسنة ۵۳ قدر من مسكن مى البلد الواحد بغير مقتضى . م ۱/۸ ق 29 لسنة ۱۹۷۷ . انصراف لفظ

الحذ	القاعدة	·
		٧ - حظر إحتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد
		الواحد. مناطه . إنفراد المستأجر بالسيطرة المادية والقانونية
		على المسكنين أو المساكن التي أبرم عقد إيجارها .
	777	(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/٦)
		٨ - الإدعاء بأن المستفيد من إمتداد عقد الايجار يحتجز
		مسكنا آخر بذات المدينه . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام
		محكمة النقض .
	TAE	(الطعن رقم ۲۰۱۵ لسنة ۵۳ ق - جلســة ۲۰۱۲/۱۹۸۹)
	'n	٩ - وجود مسكن لكل من المستفيدين من إمتداد عقد
		الايجار بمدينة القاهرة وآخر بالاسكندرية . لا يعد مخالفة لحظر
		إحتجاز أكثر من مسكن في المدينة الواحدة .
	TAE	(الطعن يقم ٢٠١٤ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ٢٠١٢/١٩٨٩)
		١٠ - حظر إحتجاز الشخص أكثر من مسكن في البلد
•		الواحد . إنصرافه إلى الوحدات السكنية دون المستعملة في غير
		أغراض السكني . العبرة بحقيقة الواقع ولو خالفه الغرض من
		الإجارة المتفق عليه في العقد .
	747	(الطعن رقم ١٦٨٣ ا لسنة ٥٩ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/٢٧)

۸١		
الصفحة	القاعدة	
		حظر إبرام اكثر من عقد إيجار :
		١ - حظر إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للميني أو الوحده.
		م١٦ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مؤداه . يطلان العقود اللاحقة للعقد
		الأول بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام . علة ذلك .
76708	*17	(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسـة ١٩٨٩/٥/٢٢)
	Ì	٢ - إبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو الرحدة منه .
		أثره . وجوب الاعتداد بالعقد الأسبق في ثبوت تاريخة . م٢٤
		ق A ؛ لسنة ۱۹۷۷ . علة ذلك .
46254	777	(الطعن رقم ۹۸۰ لسنة ۵۳ ق – جلســـة ۱۹۸۹/٦/۲۲)
		٣ - تعدد المستأجرين لمكان واحد . العبرة بالعقد الأسبق
		في التاريخ الثابت . م٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم ثبوت
		تاريخ العقد الآخر أو ثبوت أن تاريخه السابق لاحق للأول .
		لا محل لتطبيق نص المادة ٧٣ه مدنى للمفاضلة بينهما .
1337	***	(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/١١/٩
	1	« الإلتزام با'عمال الترميم والصيانة والصرف الصحى »
		١ - نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١
		بخصوص توزيع أعباء الترميم والصيانة بين المالك وشاغلي
		المبتى . سريان حكمه إعتباراً من ١٩٨١/٧/٣١ . عدم سداد
		المستأجر لهذه التكاليف . لا يرتب الإخلاء . علة ذلك . ·
FAIST	71-	(الطِّين رقيم ٢٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلسسة ١٩٨٩/٥/٣١)

الصفحة	القامدة	•
		٣ - القضاء برقض دعوى الإخلاء لتخلف المستأجرين عن
		الوفاء بمصروفات إزالة مخلفات الصرف الصحى وتوصيله
		الإناره . لا خطأ . علة ذلك .
FA137	45.	(الطعن رقم ۲۰۰ لسنة ۵۳ ق – جلســــة ۱۹۸۹/۵/۳۱)
		د ضمان التعرض ۽ :
		١ - ضمان المؤجر للمستأجر تعرضه الشخصى في الانتفاع
		بالمين المؤجرة . ماهيته . م ٥٧١ مدني .
15171	4.0	(الطعن رقم 1 أُنَّ السنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/١٤)
		٢ - إخلال المؤجر بالتزامه بالإمتناع عن كل ما من شأنه أن
		يحول دون إنتفاع المستأجر بالعين المؤجرة . أثره . حق المستأجر
		في طلب التنفيذ العيني بمنع التعرض أو قسخ العقد أو إنقاص
		الأجرة .
7,577	Y-6	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسية ١٩٨٩/٥/١٤)
		٣ - عقد الإيجار . أثره . التزام المؤجر بتمكين المستأجر من
		الإنتفاع بالعين المؤجرة . مؤدى ذلك . إلتزام المؤجر بضمان عدم
		التعرض مادِتان ۵۷۱ ، ۵۷۱ مدئی .
1137	777	. (الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/١١/٩)

الحفيدة	القاعدة	
		حق المؤجر في طلب الاخلاء :
		د اسباب الإخلاء ،
		١ - الأماكن المؤجرة مفروشة . خضوعها لحكم المادة ١٨ ق
		١٩٨١ بصدد تحديد أسباب الإخلاء . وجوب إعمالها على كافة
		الدعاوي القائمة أمام المحاكم لتعلقها بالنظام العام .
7/1737	707	(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٥١ - ق - جلســة ٢٩/١١/٢٩١)
		٢ - ورود أسباب الإخلاء الواردة في قوانين إيجار الأماكن
		على سبيل الحصر . مؤداه . عدم جواز إقامة دعوى الإخلاء على
		غير هذه الأسباب .
17737	777	(الطعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٢ - ق – جلســة ١٩٨٩/٦/١٢)
		١ - الإخلاء لعدم الوفاء بالاجرة والتكرار :
		۱ - الإخلاء لعدم الوفاء بالآجرة والتكرار : د التكليف بالوفاء ،
		د التكليف بالوفاء ،
		د التكليف بالوفاء ، دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم الوقاء
		د التكليف بالوفاء، دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم الوفاء بالأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء . وجوب شمول
٧١٦	171	 د التكليف بالوفاء » دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم الوقاء بالأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء . وجوب شمول التكليف على بيان مطابق بحقيقة الأجرة المتأخرة . الإستثناء .
۷۱٦	178	د التكليف بالوفاء ، دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم الوفاء بالأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء . وجوب شمول التكليف على بيان مطابق بحقيقة الأجرة المتأخرة . الإستثناء . أن تكون الأجرة محل نزاع له أساس من الواقع أو القانون .
V13	148	د التكليف بالوفاء، دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة لعدم الوفاء بالأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء . وجوب شمول التكليف على بيان مطابق بحقيقة الأجرة المتأخرة . الإستثناء . أن تكون الأجرة محل نزاع له أساس من الواقع أو القانون . (الطعن يقيم ٢٣٦٥ لسنة ٥٣ - ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٥)
V13	148	د التكليف بالوفاء، دعوى المؤجر بإخلاء المستأجر من المين المؤجرة لعدم الوفاء بالأجرة . شرط قبولها . تكليف المستأجر بالوفاء . وجرب شمول التكليف على بيان مطابق بحقيقة الأجرة المتأخرة . الإستثناء . أن تكون الأجرة محل نزاع له أساس من الواقع أو القانون . (الطعن رقم 1777 لسنة 10 - ق - جلسة 1949/٣/٥)

الصهدة	القاعدة	
		٢ - التأخيسر في الرفاء بالأجبرة . م ١/٣١ ق ٤٩ لسنة
		١٩٧٧ . وجوب التمسك به في ذات دعوى الإخلاء المستندة إلى
		هذا السيب .
1-437	444	(الطعن رقم ۵۷۲ لسنة ۵۳ – ق – جلســة ۱۹۸۹/۷/۳۰)
		ر توقى الحكم بالإخلاء ،
		١ - حق المُؤجرة في إخلاء المستأجر لعدم الوقاء بالأجرة -
		سقوطه بسداد المستأجر الأجرة المستحقة وملحقاتها وما تكبده
		المؤجر من مصاريف ونفقات فعليه إلى ما قبل إقفال باب المرافعة
		في الدعوي . م ١٨ ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١.
74.	٧٣	(الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٣ – ق – جلســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		٢ - توقى المستأجر الحكم بإخلاء العين الأجرة لعدم سداد
		الأجسرة م ١/٣١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شسرطه . سمدادها ومسا
		يستحق - والمصاريف والنفقات الفعلية حتى إقفال باب المرافعة
		في الدعوي . ·
77137	777	(الطعن رقم ١٩٦٧ لسنة ٥٣ – ق – جلسة ١٩٨٩/١١/١٩
		٣ - مستأجر الأماكن المفروشة . توقى الحكم بفسخ العبقد
		لهدم سداد الأجرةٍ . خصوعه للقواعد العامة في القانون المدني .
		لا محل لإعمال القيود الواردة بالمادة ٣١/ق92 لسنة ١٩٧٧ قبل
		الغائها . علة ذلك .
41737	707	(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٥١ - ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/٢٩)

المفحة	القاعدة	
		٤ – الإخلاء لعدم سداد الأجرة للمستأجر . توقى الحكم عليه
		به بسداده الأجرة وملحقاتها حتى إقفال باب المرافعة أمام محكمة
		الإستئناف . علة ذلك . النص الصريع قاطع الدلالة على المراد
		منه . عدم جواز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهداء بالمراحل
		التشريعية التي تبعته أو بالحكمة التي أملته وقصد الشارع منه.
4£5A.	747	(الطعن رقم ۵۲۱ اسنة ۵۵ - ق - جلسـة ۱۹۸۹/۱۲/۲۸)
		تكرار التاخير في الوفاء بالاجرة ،
		١ - تكرار تأخر المستأجر في الوقاء بالأجرة الذي يوجب
		الإخلاء من العين . م ١٨/ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . المقصود به
		التقاعس عن أدائها والتسويف في سدادها في دعوى إخلاء
		موضوعية سايقة تم سدادها قبل إقفال باب المراقعة فيها .
1-7	Åΰ	(الطعن يقم ٤٠٠٠ لاسنة ٥٢ - ق - جلســة ١٩٨٩/٢/٥)
		٢ - إستخلاص الحكم المطمون فيه تكرار تأخر الطاعن في
		سداد الأجرة المستحقة عليه من دعاوى الإخلاء الموضوعية
		المرفوعة عليه والمنتهية بالترك أو الشطب لإساءته إستعمال
		رخصة توقى الحكم بالإخلاء بسداده الأجرة المتأخرة قبل قفل باب
		المرافعة في كل منها . لا خطأ .
1-4	٧٥	(الطعن رقم ۱۰۰۰ لسنة ۵۲ - ق - ج <u>اســـة</u> ۱۹۸۹/۲/۵)

الصفحة	القاعدة	
		 ٣ - تكرار المستأجر في التأخير أو الامتناع عن سداد
		- الأجرة . وجوب إخلاتــه من العين المؤجرة ولو أونمى بها أثناء ســير
		الدعــوى . م ۱۸/ب ق ۱۳۳ لسنة ۱۹۸۱ . شــرطه . أن يــكون
		التأخير أو الامتناع السابق أقيمت بشأنه دعوى موضوعية
		بالإخلاء أو مستعجلة بالطرد وأن يستقر الأمر فيها بحكم نهائي
		بعدم إجابة المؤجر إلى طلبه لوفاء المستأجر بالأجرة المتأخرة إياه
		ذكر الدعوى . الحكم الصادر بترك الخصومة . عدم صلاحيته
		كأساس لتوافر التكوار في التأخر ني سداد الأجرة .
12771	711	(الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ - ق - جلســة ١٩٨٩/٥/١٨)
		٤ - القضاء بفسخ عقد الإيجار للتأخر في سداد الأجرة .
		تنفيذ الحكم بإخلاء العين المؤجرة لا يصلح بذاته سندأ لشبوت
		تكرار التأخر في إلفاء بالأجرة في ظل العلاقة الإيجارية الجديدة
		عن ذات العين .
72177	71.	(الطعن رقم ۷۸۹ لسنة ۵۹ - ق - جلسسة ۱۹۸۹/۱۱/۲۲)

۸٧		
تعفعا	القاعدة ا	
		٧ - الإخلاء للتنازل عن العين والترك والتا جير من الباطن :
		١ - التأجير من الباطن - ماهيته - وجوب أن يكون لقاء
		جُعل متفق عليه .
48	**	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٢ ق - جلمة ١٩٨٩/١/٨)
		٢ - القضاء بإخلاء المخزن المؤجر لتنازل المستأجر عن
		الإجارة بغير إذن كتابي صريح من المالك . صحيح . لا يغير من
		ذلك بيع المنقولات المادية وتجهيزات المخزن إلى المتنازل إليه
		أو أن يكون للمستأجر نشاط صناعي أو تجاري في مكان آخر .
		علة ذلك .
178	44	(الطعن رقم ١٤٨٤ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/١/١١)
		" ٣ مغادرة المستأجر الأصلى الديار المصرية نهائيا
		أو مؤقتاً . لا أثر له على الإجارة الأصلية أو الإجارة من الباطن .
۲-۸	10	(الطمن رقم ۲۱۷۸ لسنة ۵۱ ق - جلســـة ۲۹۸۹/۱/۱۹
		٤ - حظر تخلى المستأجر عن الحق في الانتفاع بالمكان
		المؤجر بشمكين الفير منه بأي وجه من الوجوه . مخالفة ذلك .
		أثره . للمؤجر طلب إخلاء المستأجر .
140	M	(الطعن رقم ۱۰۳۹ لسنة ۵۲ ق - جلســــــــــــــــــــــــــــــــــــ

الحفدة	القاعدة	
		٥ - الايصال الصادر من المؤجر بتنقاضيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		المستأجر من الباطن . اعتباره بمثابة موافقة على هذا التأجير
		مالم يتحفظ على قبوله الأجرة بما يفيد رفض الإيجار من الباطن .
		سوا، ورد التحفظ بذات الإيصال أو في محرر لاحق ارتبط به .
		ذلك من سلطة محكمة الموضوع ما دام استخلاصها سائغا .
170	٨١	(الطعن رقم ۱۰۳۹ لسنة ۵۲ ق – جلسسة ۱۹۸۹/۲/۹
		٦ - إنقضاء عقد الإيجار الأصلى . أثره . إنقضاء الإيجار
		من الباطن ولو كان التَأجير مأذوناً به من المؤجر أو مازال ممتداً
		بحسب شروطه .
۵۲۵	48	(الطعن رقم ١٣٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسـة ١٩٨٩/٢/٢٢)
		٧ - ترك المستأجوللعين المؤجرة أو تنازله عنها لآخر من
		مسائل الواقع . إستقلال محكمة الموضوع بتقديره متى أقامت
		قضاؤها على أسباب سائغة .
774	1-4	(الطعن رقم ۸۳۸ لسنة ۵۲ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۲/۲۲)
		٨ - الإيجار من الباطن - حال التصريع به - نفاذه في حق
		المؤجر ومن يمثله أو من يخلفه دون حاجة لقبوله . بقاء المستأجر
		الأصلى في العين أو مفادرته لها لا أثر له على إمتداد الإجارة
		الأصلية وإستمرارها .
AYF	1-4	(الطعن رقم ۸۳۸ لسنة ۵۲ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۲/۲۱)

49		
الصدة	القامدة	
,		 ٩ - الترخيص للمستأجر بالتأجير من الباطن ميزة جديدة جواز تقويمها وإضافة مقابلها للأجرة .
AYF	1-4	(الطعن يقم ٨٣٨ لسنة ٥٢ ق - بلس ة ١٩٨٩/٢/٢٦)
		 ١٠ - حظر تخلى المستأجر عن الحق في الانتفاع بالمكان المؤجر بتسكين الغير منه يأى وجه من الوجوه. مخالفة هذا الحظر. أثره. للمؤجر طلب إخلاه المكان المؤجر.
7.47	171	(الطمن رقم ١٣٥ لسنة ٥٦ ق - جلسسة ١٩٨٩/٣/١)
		 ١١ - تنازل المستأجر عن العين المؤجرة لآخر - أو تأجيرها له من الباطن . عب إثباته وقوعه على عاتق مدعية . علة ذلك .
7333 ⁷	777	(الطعن يقم ١٣٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسـة ١٩٨٩/٥/٢٨)
		۱۲ - حطر تأجير المستأجر للعين المؤجرة من الباطن بغير تصريع كتابى من المالك . مخالفة الحظر . أثره . للمؤجر طلب إخلاء المستأجر وماهيته التأجير من الباطن . عب، إثبات وقوعه على عاتق المؤجر .
7003 ⁷	707	(الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٥٣ ق - جلســــة ٨٦/٦٨٨)
		 ١٣ - التأجير من الباطن . لا ينشئ علاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر الأصلى إلا فى خصوص الأجرة

·____

الصفحة	القاعدة	
		أو إذا قبل المؤجر الأصلى الإيجار من الباطن بعد قامه دون تحفظ .
7003 ⁷	707	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ٨/٦/٩٨٦)
		١٤ - عقرد الإيجار . سريانها في مواجهة المالك الجديد .
		شرطه . صدورها صحيحه ممن له حق التأجير قانونا . تضمينها
		التصريح من الباطن . أثره .
7003 ⁷	707	(الطعن يقم 117 لسنة 00 ق – جلســــة 17/4/4/4)
		١٥ - تخلى المستأجر عن المكان المؤجر للغير كلياً
	,	أو جزئياً . أثره . حق المؤجر في طلب إخلاء العين .
PAF3	779	(الطمون ارقام ۱۲۳ ، ۱۲۸ ، ۱۷۰ لسنة ۵۲ ق - جلسة ۱۹۸۹/۲/۲۸)
		١٦ - طلب المؤجر إخلاء العين المؤجرة لتأجيرها بالكامل من
		الباطن رغم قصر الإذن بالتأجير على جزء منها. اعتباره
		إستعمالاً مشروعا لحقه ولا تعسف فيه .
PAF3	444	(الطمون ارقام ۱۲۳، ۱۲۸، ۱۷۰ استة ۵۲ ق - جلسة ۱۹۸۹/۲/۴۹۱)
		١٧ - إنقضاء فترة من الزمن قبل رفع دعوى الإخلاء . عدم
		اعتباره بمجرده تنازلا عن حق المؤجر في طلب الإخلاء . إنقضاء
		عقد الإيجار الأصلي . أثره . إنقضاء عقد الإيجار من الباطن
		ولو كان التأجير من الهاطن مأذونا به من المؤجر .
PAFS	774	((الطعون ارقام ١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٧٠ لينة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٣٨)

_-

القاعدة الصفحة	
	١٨ - إنقضاء عقد الإيجار الأصلى . أثره . زوال حقوق
	كل من تـلقى حقا على العين المؤجرة من المستأجر الأصلى
	أو من المستأجر من الياطن .
PYY PAF3	(الطمهن أرقام ١٤٣ ، ١٦٨ ، ١٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٨)
	١٩ – إثبات ونفى تخلى المستأجر عن العين المؤجرة وتنازله
	عنها لآخر أو تأجيرها من الباطن . واقع تستقل بتقديره
	محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى
	لحمله .
447 1043	(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨٩/٧/٩)
	٢٠ - حق المستأجر في التأجير من الباطن إعمالاً للمادة
	٠٤/ب ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مناطه . ورود التأجير على جزء
	من المكان المؤجر . تخلى المستأجر عن العين كلها . أثره .
	للمؤجر طلب فسخ العقد . م ١٨/ ج ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .
	إقامة الحكم قبضا ٥٠ بالفسخ على ما سلم به الطاعنون من
	تأجيرهم عين النزاع كلها من الباطن لإستعمالها مكتبا
	للإستشارات الهندسية دون إذن صريع من المالك . صحيع .
	سيق القضاء لهم ضد المالك بإستمرار إنتفاعهم بالعين خلفاً .
	لمورثهم . لا أثر له .
191	(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/٧/٢٥)

المفحة	القامدة	
		٢١ - التنازل عن الإيجار ، ما هيشه . إبداء المستأجر
		رغبته في إنتهاء العقد . قيامه بتسليم العين المؤجرة إلى المؤجر
		أو خلفه أو لأحد الملاك على الشيوع . عدم اعتباره تنازلا عن
		الإجارة . علة ذلك .
٠٠٠٤	774	(الطعن رقم ۱۸۸۸ لسنة ۵۳ ق – جلســة ۲۹۸۷/۲۸۳۱)
		 ٣٢ - ترخيص المالك للمستأجر بالتنازل عن الإيجار .
		وجوب إثباته بالكتابه أو ما يقوم مقامها . جواز إثبات التنازل
		العسمني عن الشرط المانع من التأجير بالبينة أو ما يقوم
	·	مقامها . جواز إثبات التنازل الضمني عن الشرط المانع من
		التأجير بالبينة . علة ذلك .
173	440	(الطعن رقم £Å٥٥ لسنة ٨٥ ق – جلسـة ١١/١١/٩٨٩١)
		٢٣ – ترك العين المؤجرة . إستىقىلال مىحكمىة الموضوع
		بتقديره . شرطه . أن يقيم قضاحها على أسباب سائغة .
۲-۱-۷	771	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٥٩ ق - جلســة ١٩٨٩/١١/١٥)
		٣ - الإخلاء للتغيير ولإساءة إستعمال العين المؤجرة :
		١ - وجوب ثبوت الإضرار يسلامة الميني كسبب لإخلاء
		المستأجر م ١٨/د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قاعدة تتعلق بالنظام
		العام . سريانها بأثر فورى مياشر على المراكز القانونية التي لم
		· تستقر بحكم نهائي .

94		
الصفحة	القامحة	
		٢ - وجوب ثبوت الإضرار بسلامة المبنى كسبب لإخلاء
		المستأجر م ١٨/د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قاعدة تتعلق بالنظام
		العام . سريانها بأثر فورى مباشر على المراكز القانونية التي لم
		تستقر بحكم نهائى .
48	77	(الطعنِ رقم ٥٣ اسنة ٥٢ ق – جلســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		٣ - وجوب الإضرار بسلامة المبنى كسبب لإخلاء المستأجر
		م ۱۸/د ق ۱۳۹ لسنة ۱۹۸۱ قاعدة تتعلق بالنظام العام .
		سريانها بأثر فورى مباشر على المراكز القانونية التي لم تستقر
		يحكم نهائى .
TYI	78	(الطمن رقم ١١٨٨ السنة ٥٢ ق – جلســة ١٩٨٩/١/٢٩)
		٤ - حتى المؤجر في إخلاء المستأجر للتغيير في وجه
		إستعمالُ العين المؤجرة .م ٢٣/ج ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة
		للمادة ٣١ ج ق٤٩ لسنة ١٩٧٧ . رهين بتحقق الضرر . عب،
		إثباته . وقوعه على عاتق المؤجر .
707	7.4	(الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٥١ ق – جلســة ١٩٨٩/١/٣٠)
	,	٥ - القضاء نهائياً بإلزام المستأجر بالتعريض لما لحق العقار
		محل العين المؤجرة من أضرار . الدعوى اللاحقة بإخلاء العين
		للإضرار بسلامة المبنى . وجوب التقيد بحجية الحكم السابق .
		علة ذلك .
¥04	14.	(الطعن رقم ۲۱۲۲ لسنة ۵۲ ق – جلســــة ۱۹۸۹/۳/۸

الصفحة	القاعدة	
		٠ - إخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة أو سماحه
		باستعمالها بطريقة ضارة بالصحة العامة . م ١٨/ د ق ١٣٦
		لسنة ١٩٨١ . شرطه .
		ثبوت ذلك بحكم قضائي نهائي . خلو القانون رقم ٢٨ لسنة
		١٩٦٧ والقوانين المدمجة فيه من معالجة حالة الاضرار بالصحة
		العامة أو تجريمها . مؤداه . إدانة المستأجر في إحدى الجرائم
		المنصوص عليمها في القانون المذكور وصيرورته باتاً . عدم
		كفايته لثبوت الإضرار بالصحة العامة الموجب للحكم بالإخلاء .
		في صعنى المادة المذكورة . القضاء بإخلاء المستأجر لإدانته
		بتهمة إلقاء قاذورات بمنور العقار الكائن به شقة النزاع . خطأ
		في القانون .
1403	AGY	(الطعن رقم ٣٢٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسية ١٩٨٩/٦/١٢)
		٧ - الحكم بالإخلاء لإساءة الإستعمال بإحدى الطرق المنصوص
		عليمها في المادة ١٨٨ د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - شرطه -
		صدور حكم قضائي نهائي قاطع في ثبسوت إساءة
		الإستعمال : إلحكم الصادر في دعوى إثبات الحالة لا يعد
		كذلك . علة ذلك . وعرى إثبات الحالة . ما هيتها .
*E707	777	(الطعن يقم ٥- ٢ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٦/١٢/١٧)
		٨ - وجوب صدور حكم نهائي لإثبات الإستعمال الضار
		بسلامة المني أو بالصحة أو المقلق للراحة أو المنافي للأداب
1		

الحفحة	القاعدة	
		العامة . إعتباره وسيلة إثبات . مؤداه . عدم إشتراط توافرها
		قسبل رفع الدعموى - كمفاية توافعها أثناء نظرها وقبيل
		الحكم فيها .
F073	441	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٥ ق - جلســة ٢٠٥١/١٩٨٩)
		٩ - إخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة أو سماحه
		باستعمالها بطريقة مقلقة للراحة أوضارة بسلامة المبني
		أو بالصحة العامة أو في أغراض منافية للأداب العامة.
		م ۱۸/ د ق ۱۳۹ لسنة ۱۹۸۱ . شيرطه . ثيبوت ذلك بحكم
		قضائي نهائي . الحكم الجنائي المثبت لذلك . وجوب أن يكون
		حكماً باتاً . علة ذلك .
۴۶۲-	177	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٥٣ ق ~ <u>جلســـة ٣٨٩/٤/٣</u>)
		١٠ - دعــوى المؤجـر بإخـلاه الطاعنة من العين المؤجـرة
		لاستعمالها في أغراض منافية للآداب . إعتداد الحكم المطعون
	/·· *	فيه بالحكم الجنائي الإستئنافي عن ذات الواقعة وإهدار دفاع
		الطاعنة بإقامة طعن بالنقض عليه . خطأ في القانون .
۲ ₆ ۲۰	177	(الطعن يقم ٢٦٥ لسنة ٥٣ ق - جلســــة ١٩٨٩/٤/٣).
		١١ - إستعمال المكان المؤجر أو السماح بإستعماله بطريقة.
		مقلقة للراحة . اعتباره سبباً للإخلاء . م ٧٢٣ ج ق. 🗫
		لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادتين ٣١/ د ق ٤٩ لسنة ٧٧٠٪ .

السفحة	القاعدة	
		٨١/ د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . إشتراط القانونين الأخيبرين
		الحصول على حكم قضائي نهائي لإثبات هذه الواقعة . عدم
		سريانه إلا من تاريخ نفاذ القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . لا أثر له
		على الدعاوى السابقة عليه . علة ذلك .
7373 ⁷	۲۰۰	(الطعن رقم ٣٩٩٣ لسنة ٥٨ ق - جلسـة ١٩٨٩/٥/١٠)
		١٢ – دعبوي المُؤجِير – في ظل العمل بالقانون ٥٢
		لسنة ١٩٦٩ بإخلاء المستأجر من العين المؤجرة لتغيير الفرض
		من إستعمالها مما ترتب عليه إقلاق راحة السكان. قضاء الحكم
		المطعون فيه برفض الدعوى إستناداً إلى حق المستأجر في تأجير
		عين النزاع مفروشة أو خالية ولو لغيير أغراض السكني لمن
		عددتهم المادة ٣٩/ أ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إعراضه عن التصدي
_		لسبب الدعوى سالف البيان . خطأ وقصور . علة ذلك .
4373	۲.,	(الطعن رقم ٣٩٩٣ لسنة ٥٨ ق – جلســة ١٩٨٩/٥/١٠)
		الاستثناءات الواردة على حق المؤجر في طلب الإخلاء :
		ر ا لم هجـرون »
		١ - سلب المؤجس رخصة الإخلاء في حيالة التنازل عن
		الإيجار والتأجير من الباطن للمهجر . م ١ ق ٧٦ لسنة ١٩٦٩
		المعدل بن ٤٨ لسنة ١٩٧٠ . سريان ذلك على جميع الأماكن
		المزجرة خالية أو مفروشة سواء معده سكني أو لغيرها من

47		
الصفحة	القامدة	
Y-A	10	الأغراض إستمرار تلك الحماية لحين زوال آثار العدوان بتشريع يقضى بذلك صراحة أو ضمنا أو بتحققها عملاً وواقعاً بعودة المهجر إلى موطنه وإستقراره فيه على الوجه المعتاد . (الطعن وقم ٢١٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٩)
۲۰.۸	10	طالما أقامت قضاحا على أسباب سائفه . (الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ٢٩٨٩/١/١٩)
		 ٣ - إستئناف صدور حكم بالإخلاء ضد المهجر بإعتباره مستأجراً من الباطن والمستأجر الأصلى . أثره . للمهجر إستئناف الحكم منفرداً . علة ذلك .
7+4	10	(الطعن رقم ۴۱۷۸ لسنة ۵۱ ق - جلســة ۱۹۸۹/۱/۱۹) «التا جير المفروش ، :
		 ١ - الأماكن المؤجرة مفروشة . عدم خضوع أجرتها للتحديد القانرنى . شرطه .
AYS	٨٠	(الطعن رقم 19 لسنة ٥٢ ق - جلســــة ١٩٨٩/٢/٩)

.

.

الصفحة	القاعدة	
		٢ ~ تقدير جدية الفرش أو صوريته . من سلطة محكمة
		الموضوع . العبرة بحقيقة الحال لا بمجرد وصف العين في العقد
		بأنها مؤجرة مفروشة .
AYS	۸۰	(الطعن رقم 19 لسنة ٥٢ ق - جلســــة ١٩٨٩/٢/٩
		٣ - حق المستأجر - على سبيل الإستثناء - في تأجير
		المكان المؤجر له مفروشاً أو خالباً للعمال في مناطق تجمعاتهم
		يغيير موافقة المؤجر . م ٤٠/ د ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إنتهاء
		الحكم المطعون فسيسه إلى عندم إنطباق هذا الإستشناء لكون
		المستأجر من الباطن رب عمل وليس عاملًا . لا خطأ .
84+	**	(الطعن يقم ١١٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		٤ – حق المستأجر في تأجير شقته مفروشة في حالات معينة
		طبقاً للقانون المادتان ٢٦ ، ٢٧ ق ٥٢ لسنة ٦٩ المقايلتان
		للمادتين ٣٩ ، ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - إختلاقه عن الإذن له
		بالتأجير من الباطن عدم جواز إنزال الأحكام القانونية الخاصة
		بالتأجير مغروشاً على ميزة التأجير من الباطن .
AYF	1-4	(الطعن رقيم ٨٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلســـة ٢٦/٢/٢٩١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - الأماكن المؤجرة مفروشة أو بقصد إستخلالها
		مفررشة . جواز زيادة الأجرة ينسبة ٧٠٪ . عدم
		جمواز الجممع بسيسن همذه الزيمادة والمزيادة المقسرر
		لأصحاب المبهن غييس الشجيارية في الأمساكين
		المنشأة قبل ١٩٤٤/١/١ .
717	178	(الطعن رقم ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلســـة ١٩٨٩/٣/٥)
		٦ - حق المستأجر - دون إذن المؤجر - في تأجيس المكان
		المؤجر له مفروشاً أو خالياً للأجانب المرخص لهم بالإقامة
		بجمهورية مصر العربية أو بالعمل بها . المادتان ٢٩/ أ . ٤٠
		ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . القضاء برفض طلب إخلاء المطعون ضده
		من العين المؤجرة لثبوت تأجيره لها لأجنبي مرخص له بالإقامة
		داخل البلاد دون اشتراط أن يكون مرخصا له بالعمل فيها .
		٧ خطأ .
٧٦٠	171	: (الطفن يقم ١٩١٠ لسنِّة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/٣/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - تأجير الأماكن مفروشة . لا يعد بطبيعته عملاً تجارياً
•		ولو كان المستأجر تاجراً . اعتباره كذلك . شرطه .
373	178	(الطعن رقم ۳۷۸ لسنة ۵۲ ق - <u>جلسية ۱۹۸۹/۶/</u> ۳)
		٨ - التصريح للمستأجر بتأجير شقة النزاع من الباطن
		مفروشة واستعماله لهذا الترخيص لا يغير من طبيعة العقد
		سواء للمستأجر الأصلى أو لمن تؤجر له العين بجعل الغرض من
		التأجير الإستغلال التجارى أو الصناعي . وجوب تطبيق الفقرة
		الأولى من المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عند انتهاء
		العقد .
37 3 ⁷	371	(الطمن رقم ٣٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلســـة ٣٨٩/٤/٣)
		٩ - الترخيص للمستأجر بتأجير المكان المؤجر له خاليا أو
		مفروشاً بغير اذن كتابي صريح من المالك . جوازه استثناء .
		حالته . م ٤٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . جواز التأجير للأجانب
		المرخص لهم بالإقامة في مصر سواء كان الغرض منها السياحة
		أَوْ تَلْقَى العلم أَو غيير ذلك من الأغراض . الشأجير للطلاب
		والعمال المصريين والعاملين بمختلف أجهزة الدولة. م ٤٠ج د
		ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . عدم اعتباره تقييداً لجواز التأجير
		للأجانب . علة ذلك .
763 ⁷	179	(الطعن يقم ١٦٢٣ لسنة ٥٢ - جلســـة ١٩٨٩/٤/١٠)
		١٠ - إعتبار المكان مفروشا - شرطه - ألا يكون الفرش
		صوريا - لقاضي الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته في
		ضرء ظروف الدعوى وملايساتها .
Y7773	147	(الطعن رقم ۵۷۵ لسنة ۵۳ - جلســـة ۱۹۸۹/۶/۳۷)

الصفحة	القاعدة	
		١١ - إعـــتـــــار المكان المؤجــر مــفــروشــــاً . شرطه . وجــوب
		إشتماله فوق منفعة المكان ذاته على منقولات ومفروشات كافية
,		للغرض الذي قصده المتعاقدان . عدم الإعتداد بمدى تناسب
		زيادة الأجرة الإتفاقية عن الأجرة القانونية مع منفعة المنقولات.
		علة ذلك .
AYF3 ^Y	177	(الطعن رقم ۲۸۰۵ لسنة ۵۸ ق – جلســة ۲۸۹/٦/۴۱)
		١٢ - القضاء بإعتبار عين بالنزاع مؤجرة مفروشة إستناداً
		إلى تناسب الزيادة الضئيلة في الأجرة الإتفاقية عن الأجرة
		القانونية مع منفعة المنقولات دون الإعتداد بجدية المنفولات
		وكفايتها للغرض الذى قصده المتعاقدان . خطأ وقصور . العبرة
		بالمنفولات والمفروشات المسلمة للمستأجر وقت التعاقد . عُلة
		· 战战。
۲ ۲۲۶	177	(الطعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلســة ٢٩٨٩/٦/٢١)
		١٣ - تأجير الأماكن المفروشة . لا يعد بطبيعته عملا
		نجاریاً لو کان المستأجر تاجرا اعتباره کذلك . شرطه .
E177	440	(الطعن رقم ۷۹ لسنة ۵۶ ق - جلسسة ۲۸ (۱۹۸۹)
		١٤ - تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة . اعتباره عملاً
	,	تجارياً . م ٤/٢/٢/ ت ٥٧ لسنة ١٩٦٩ - الهدف منه إخضاع
		النشاط للضريبة .
^T E171	T90	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلســـة ٢٩٨٩/١٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٠٥ التصريح للمستأجر بتأجير المسكن مفروشاً وقيامه
		بتأجيره . لا يغير من طبيعة العقد . مؤدى ذلك . عدم اعتبار
		المستأجر الأصلي في حكم المستغل التجاري . وفاة المستأجر .
		وجوب تطبيق أحكام الفقرة الأولى دون الثانية من المادة ٢٩ ق
		٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا ينال من ذلك ما يوجيه القانون المذكور من
		وجوب قيد العقد المفروش بالوحدة المحلية لسساع دعوى
		المؤجر . كذلك إخطار مصلحة الضرائب .
1733	440	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلســـة ١٩٨٩/١٢/٣٨)
		١٦ - إعتبار المكان المؤجر مفروشاً . شرطه . إشتمال
		الإجارة بالإضافة إلى منفعة المكان في ذاته مفروشات
		أو منقولات كافية للفرض الذي قصده المتعاقدان من إستعمال
		العين . تخلف ذلك . أثره .
8710	271	(الطعن يقم ٢٤٨١ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ٢٨٩/١٢/١٣)
		الإمتداد القانونى لعقد الإيجار المفروش:
		١ - المستأجر لمكان مفروش حقه في الإستفادة من الإمتداد
		القانوني للعقد . شرطه . م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إنذار
		المستأجر في سنة ١٩٧٥ بعدم رغبة المؤجر في تجديث العقد .
		أثره . اعتباره منتهياً قبل العمل بأحكام القانون المذكور .
777	۵۷	(الطعن يقم ٤٩٧ لسنة ٥١ ق - جلســـة ٤٩٧١/١٨٩١)

1.4		
الصفحة	القاعدة	
· *Evar	***	 ٢ - المستأجر لمكان مغروش . حقه في الإستفادة من الإمتداد القانوني لمقد الإيجار م ٤٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شرطه . إستمراره منتفعاً بالعين سالفة الذكر مدة خمس سنرات سابقة على تاريخ العمل بالقانون المذكور . ما نصت عليه م ١٨ فقرة أخيرة ق ١٩٦٦ لسنة ٨١ . عدم سريانه على تلك الحالة . علم ذلك . (الطعن يقم ٣٥٩ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٨٨ .)
		(د) الإمتداد القانوني لعقد الإيجار: ١ - استخلاص الحكم المطعون فيه - من العبارة الواردة بعقد إيجار عين النزاع أن الغرض من تأجيرها استعمالها سكنا خاصاً للطاعن وزوجته - إعتبار الأخيرة شريكة في الإيجار وصاحبه حتى أصلى في الإنتفاع يخولها الاستقلال بها حال تخلى الطاعن عن عقد إيجارها . خطأ وفساد في الاستدلال .
104	**	(الطعن رقم ٢١٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٩٨٩/١/١٦) ٢ - إمتداد عقد الإبجار لصالح المستفيدين من حكم المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بعد وفاة المستأجرة . شرطه . إقامتهم معه بالعين المؤجرة قبل الوفاة وألا يكون المستفيد محتجزاً لمسكن آخر . مناط الإحتيجاز . إنفراد المستأجر بالسيطرة المادية والقانونية على أكثر من مسكن .
14-	1-0	(الطعن رقم ١٨٧٨ إسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨١/١/٩٨٩١)

السفحة	القامدة	
		٣ - الإقامة التي يترتب عليها حق أقارب المستأجر حتى
		الدرجة الثالثة في الاستفادة من الإمتداد القانوني لعقد الإيجار
		حالة وفاة المستأجرة الأصلى أوْ تركه العين . المقصود بها .
		الإنقطاع عن الإقامة لسبب عارض لا يفيد إنها حا طالما لم ينه
		الإقامة بإرادته . إستخلاص الإقامة الفعلية مع المستأجر
		الأصلى قبل وحتى الوفاة أو الترك . من مسائل الواقع .
!		إستقلال معكمة الموضوع بتقديره متى أقامت قضاحا على
		أسباب سائفة .
TEA	۵۲	(الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٥٣ ق – جلســة ١٩٨٩/١/٢٣)
		٤ - الإقامة التي يترتب عليها إمتداد عقد الإيجار لصالح
		المستنفيندين من حكم المادة ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ –
		المقابلة للمادة ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - بعد وقاة المستأجر
		أو تركه العين . المقصود بها الإقامة المستقرة حتى الوفاة
		أو الترك دون اشتراط الإقامة اللاحقه . علة ذلك .
474	٧٠	(الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٣٠)
		٥ - أثار العقد . قاصرة على طرفيه . الخبلف العام
		أو الخاص. المستأجر الأصلى لا ينوب عن المقيمين معه منذ
		بداية التعاقد أو بعده في التعاقد على الإيجار . مؤداه . عدم
		إعتبارهم مستأجرين أصليين . علة ذلك .
۳۸۵	1-8	(الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسـة ١٩٨٩/٤/١٧)

السفحة	القامدة	
		٦ - الإقامة مع المستأجر على سبيل الايواء المبنى على
		الاستضافة . لاتعد مساكنة . أثر ذلك . تقدير القصد من
•		الإقامة . من سلطة قاضي الموضوع .
044	1-8	(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٥١ ق - جلسنة ١٩٨٩/٢/٢٣)
		٧ - إقامة الزوج مع زوجته بمسكن والدتها منذ برء الإيجار
		عدم اعتبار الإبنه مستأجرة أصلية . أثره . عدم اكتساب الزوج
		حقاً في البقاء بالعين رغما عن إرادة المستأجرة الأصلية .
٣٨٥	1-8	(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٥١ ق - جلسنة ١٩٨٩/٢/٢٣)
		٨ - آثار العقد . قاصرة على طرفيه الخلف العام أو الخاص .
		المستأجر الأصلى لا ينوب عن المقيمين معه منذ بداية التعاقد
		أو بعده فى التعاقد على الإيجار . مؤداه . عدم إعتبارهم
		مستأجرين أصليين . علة ذلك .
۳۸۵	1-1	(الطعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/٢/٢٣)
		٩ - الإقامة مع المستأجر على سبيل الإيواء المبنى على
		الاستنضافة . لا تعد مساكنه . أثر ذلك . تقدير القصد من
		الإقامة . من سلطة قاضي الموضوع .
644	1-8	(الطعن يقم ١٨٩٥ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/٢/٢٣)
		١٠ - عقد الإيجار . عدم انتهائه بوفاة المستأجر أو من
		امتد العقد لصالحه . إستمراره لصالح المستفيد من المادة ٢١ ق
		لسنة ١٩٦٧ المقابلة للسادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إنقطاع
		المستفيد عن الإقامة في العين المؤجرة لسبب عارض مهما
		استطالت مدته . لا يحول دون قيامها طالما لم يتنخل عنها
.	-	صراحة أو ضمناً .
78 44	122	(الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥١ ق - بلسسة ١٩٨٩/٤/٥)

الصفحق	القاعدة	-
		١١ - إمتداد عقد إيجار شقة المصيف لصالح المستفيد بعد
		وفاة المستأجر . شرطه . الإقامة معه في مقره المعتاد خارج
		المصيف إقامة مستقرة حتى تاريخ الوفاة . لا يكفى مجرد تردد
		المستفيد على العين في أوقات متفاوته للقول بامتداد الإجارة
		لصالحه .
7 g 7 Y	177	(الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥١ ق – جلســـة ٢٩٨٩/٤/٥)
		١٢ - تقدير القصد من الإقامة . من سلطة محكمة
		الموضوع . لها سلطة فهم الواقع في الدعوى وبحث ما يقدم لها
		من دلائل ومستندات والموازنة بينها وترجيح شهادة على أخرى
		دون بيان أسباب الترجيح طالما لم تخرج بها عما يؤدي إليه
		مدلولها . عدم التزامها بتتبع الخصوم في مناحي دفاعهم . علم
		ذلك .
76 3 ⁷	174	(الطعن رقيم ١٦٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسـة ١٩٨٩/٤/١٠)
		١٣ - الإيواء أو الإستضافة . ماهيته .
703	179	(الطّعن رقم ١٦٢١ لسنة ٥٠ ق – جلســـة - ١٩٨٩/٤/١)
		١٤ - وفاة المستأجر أو تركه للعين ، إنتقال الإجارة لصالح
		المستفيدين من حكم المادة ٢٩ق ٤٤ لسنة ١٩٧٧ دون غيرهم .
		ترك أحدهم الإقامة فيها . أثره . إستقلال الأخرين بشغل
		العين . حقهم في طلب طرد الغير الذي يحول دون إنتفاعهم بها
		يغير سيلد .
7113	149	(الطعن رقم ۹۹۶ لسنة ۵۲ ق – جلســــة ۱۹۸۹/۶/۲۱)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ – رب الأسرة المستأجر للمسكن . إعتباره دون أفراد
		أسرته المقيمين معه الطرف الأصيل في عقد الإيجار . عدم
		إعتباره نائبا عنهم م ٣٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة
		۷۱ ق ۵۲ لِسنة ۱۹۳۹ .
7733 ⁷	YYA	(الطعن رقم ١٨٦٧ لسنة ٥١ ق – جلســـة ١٩٨٩/٥/٢٥)
		١٦ – طلاق مستأجر المسكن لزوجته وزواجه بأخرى وإقامته
		معها بشقة أخرى . لا يخول مطلقته حق البقاء في العبن . لا يغير
		من ذلك إصداره لها عقد إيجار عن العين . علة ذلك .
rr13	444	(الطعن رقم ١٨٦٧ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٢٥)
		١٧ - إستخلاص محكمة الموضوع أن عين النزاع كانت
		وقت إبرام العقد مكانا وأن هذا المكان هو الذي إنصرف إليه
		قصد المتعاقدين بالنظر إلى الفرض من إستعمال العين في
		تصنيع الأثاث وأنه لاعبرة بالتسمية الواردة بالعقد لمخالفته
		للواقع وانتبهائها إلى أن العقد يخضع لأحكام الامتداد
		القانونى . صحيح .
٠٢٢ع	777	(الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٥٣ ق – جلســـة ١٩٨٩/٦/١٥)
		١٨ - الإمتداد القانوني لعقد الإيجار الخاضع لقوانين إيجار
		الأماكن حماية مقرره لمصلحة المستأجر . مؤداه . حقه بعد
		التعاقد على الإيجار في النزول عنها .
	777	(الطعن رقم ١٥٨٦ لسنة ٥٨ ق – جلسة ١٩٨٩/١١/١٣)

الصفحة	القاعدة	
	***	۱۹ - إقامة المستفيد من إمتداد عقد الإيجار بالخارج بسبب العمل . لا ينهض بذاته دليلاً على تخليه عن العين المؤجرة طالما لم يكشف عن إرادته في ترك العين . (الطعن يقم ۲۷٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٥ / ١٩٨٩/١١/١١) . ٢ - الإقامة بالعين المؤجرة . المقصود بها في حكم المادة ٢٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - لا يحول دون توافرها الإنقطاع عن
	***	الإقامة بسبب عارض أو عدم الإنتفاع بها ما دام أن المستأجر أو من إمتد إليه العقد قائم بتنفيذ إلتزاماته قبل المؤجر . (الطعن يقم 777 لسنة 90 ق - جلسة 1909) ٢١ - واقعة الإقامة مع المستأجر الأصلى التي ترتب مزية الإمتداد القانوني لعقد الإيجار م 77 ق 24 لسنة ١٩٧٧ .
	707	تعلقها بشخص المقيم . مؤداه . إلتجاء المؤجر إلى طلب تحليف البمين الحاسمه لحسم النزاع بشأنها وجوب توجيهها إلى المقيم طالب الإمتداد دون المستأجر الأصلى . علة ذلك . (الطعنان وقدما 11، ٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٧)
		۲۷ – حق المستفيدين من إمتداد عقد الإيجار إليهم في حالة وفاة المستأجر. مستمد من القانون مباشرة. مؤدى ذلك بطلان ما يرد بعقد الإيجارمن شرط خاص بتحديدهم بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام. (الطعن رقم 1879 لسنة 0.5 - حلسة 1907/17/1)

الصفحة	القامدة	
	├	٣٣ - عقد الإيجار . عدم إنتهائه برفاة المستأجر أو من
		إمتداد العقد لصالحه استمراره لصالح المستفيد . شرطه .
3973	TAÉ	(الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ٢٠١٢/١٠)
		٢٤ - إقامة المستفيد بالعين المُزجرة ، الفصل في كونها
		إقامة مستقرة أم على سبيل الإيواء أو الإستضافة . من سلطة
		محكمة الموضوع .
4843	TA1	(الطعن رقم ۲۰۱۵ اسنة ۵۳ ق - جلسة ۲۰۱۲/۲۰)
		٧٥ - قسك الطاعن أمام محكمة النقض بعدم إمتداد عقد
		إيجار شقة النزاع المطعون ضده لعدم إنطباق المادة ٢٩ ق ٤٩
		لسنة ١٩٧٧ لثبوت إقامته المستقرة الدائمة مع خاله المستأجر
		الأصلى في شقة أخرى بمدينة طنطا . إيراد الحكم المطمون فيه
		رداً على هذا الدفاع الجوهري أن إقامته في غير البلده الكائن
		بها شقة النزاع غير مانعة من تعدد محل إقامته ولا تحول دون
		الحكم له بطلباته . خطأ وقصور . علة ذلك
17013	498	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/٢٨)
		٢٦ - إختلاف الحماية التي أسبغها المشرع على كل من
		طائفتي الأقارب المنصوص عليهما في المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة
		١٩٧٧ . تميزه للطائفة الأولى على باقى أفراد الطائفة الثانية
		بإعفائهم من شرط مدة الإقامة . مؤداه . إستمرار عقد إيجار
		الوحدات التي يستأجرها المستأجر الأصلى لأفراد الطائفة الأولى
		متى تواقر لهم شرط الإقامة المستقرة في كل مسكن أياً كان
		مدتها ودون إخلال بحكم المادة ٨ من القانون المذكور . قيصر
		الإمتداد القانوني لأفرد الطائفة الثانية من أقارب المستأجر
		نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة على المسكن الذي تتوافر
		إقامتهم المستقرة قيه لمدة سنة من غيره من الوحدات المستأجره
		ولو كان في بلد آخر . علة ذلك .
7013	448	(الطمن رقم ١٨١ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		۲۷ – عقد الإيجار . عقد رضائي مؤتت . إستـمراره
		بنصوص آمره متعلقة بالنظام العام لصالح طوائف محدده من
		أقارب المستأجر نسبأ أو مصاهرة المقميون به حتى الوفاة
		أو التبرك . م ١/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . المقصود بالإقامة .
		الإقامة العرضية أو الموقوته مهما إستطالت وأيا كان مبعثها
		ودواعيها . خروجها من المفهوم القانوني للإقامة في حكم النص
		المذكور .
7613 ⁷	791	(الطعن رقم ۱۸۱ لسنة ۵۵ ق – جلســـة ۱۹۸۹/۱۲/۸
		ر الإمتداد القانوني لعقد إيجاز العين لمزاولة نشاط مهني (و حرفي ، :
		١ - الإيجار المبرم بسبب حرفة المستأجر ، عدم إنتهائه بوفاة
		المستأجر - لورثته دون المؤجر طلب إنهاء العبقد . إبرامه
		لإعتبارات تتعلق بشخص المستأجر . ثبوت طلب الإنهاء لورثته
		وللمؤجر على السواء . علة ذلك . مادتان ٢٠٢ ، ٢٠٢ مدنى
		مثال بشأن مكتب معاماة .
٣٨٠	77	(الطعن رقم 900 لسنة ٦٦ ق - جلســــة ٢/٩٨٩/١)
		٢ - إمتداد العقد لصالح شركاء المستأجر في إستعمال
		العين المؤجرة بعد وقاته أو تركه لها . م ٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة
		١٩٧٧ . شرطه . ألا يكون هناك إتفاق خاص بين المستأجر
		وشركائه بشأن تنظيم الإنتفاع بالمكان .
٥٢٥	48	(الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٢/٢٢)

الصدة	أتقاعدة	
		(هـ) الامتداد القانونى للمنشا ة الطبية والتنازل عنها :
		١ - عقد إيجار المنشأة الطبية . إستداده لصالح ورثة
		المستأجر الأصلى دون إشتراط مشاركتهم له أو عمارسة أحدهم
		مهنة الطب . ق ٥١ لسنة ٨١ . علة ذلك .
		(الطعــون أرقــام ٢٦٩٦ لسنة ٥٥٦ ، ١٠٠ لسنة ٥٧٣ ،
Y212Y	140	ΓΛΣΙ لسنة ۵۸ ق – جلسة ۲۱۹/۶/۱۹
		٢ – المنشأة الطبية . ماهيتها - م ١ ق ٥١ لسنة ١٩٨١ .
		للمد شأجر وورثت من بعده التنازل عمها لطبيب سرخص له
;		بْزاولة المهنة / أثره ، بقاء عقد الإيجار قائماً ومستمراً لصالح
		المتنازل إليــه . م ٥ ق ٥١ لسنة ١٩٨١ . مـؤدي ذلك . عـدم
		جواز تأجير عيادة الطبيب الخاصة من الباطن إلى الغير
		لاستعمالها في نشاط آخر دون إذن صريع من المالك .
٠٨٧ع	441	(الطعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/٧/٢٥)
		الامتداد القانونى لشقة المصيف
		المستفيد من إمتداد عقد الإيجار . إقامته في العين المؤجرة
		كمصيف إقامة موسمية متقطعة . لا يحول دون إمتداد العقد
		لصالحه . (مثال بشأن إستخدام العين كمصيف) .
4 3443	TAL	(الطعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٥٣ ق - جاسسة ١٩٨٩/١٢/٢)

-		
الصفحة	الفاعدة	•
		د مسكن الزوجية ،
:		عقد إيجار الأماكن نسبى الأثر من حيث موضوعه وعاقديه
		إفاده الزوجه من عقد الإيجار الذي أبرمه زوجها رهين باستمرار
		العلاقة الزوجية .طلاقها منه . أثره . اعتبارها من الغير .
		للمؤجر طلب إخلاتها من العين م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .
373	440	(الطعن رقم ٣٥٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسـة ٣١٨٢/١١/١٣)
		حق المستاجر في اشراك آخرين معه في النشاط الذي
		2 - 5 6 6 - 61 - 61
		يباشره بالعين المؤجرة :
		يباسرة بالعين الموجرة: ١ – الشريك الذي يدخله المستأجر الأصلى معه في إستغلال
		١ - الشريك الذي يدخله المستأجر الأصلى معه في إستغلال
		۱ - الشريك الذي يدخله المستأجر الأصلى معه في إستغلال العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجاري أو صناعي أو مهني
		 ۱ - الشريك الذي يدخله المستأجر الأصلى معه في إستغلال العبين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى . حقه في الإستمرار بالإنتفاع بها بعد ترك الأخير
***	٤A	 ۱ - الشريك الذي يدخله المستأجر الأصلى معه في إستغلال العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى . حقه في الإستمرار بالإنتفاع بها بعد ترك الأخير لها . إلتزام المؤجر بتحرير عقد إيجار له - المادتان ٢/٢٩
***	٤A	 ۱ – الشريك الذي يدخله المستأجر الأصلى معه في إستغلال العين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى . حقه في الإستمرار بالإنتفاع بها بعد ترك الأخير لها . إلتزام المؤجر بتحرير عقد إيجار له – المادتان ۲/۲۹ ق ٤٩ لسنة ١٩٨١ .

الصفحة	القاعجة	
		لسنة ١٩٨١ على عقدي الإيجار لإنفضاء عقد الشركة التي
		كانت قائمة بالعين قبل تاريخ سريان القانونين المذكورين
		ورغم عدم نحدد المراكز القانونيمه للخصوم بموجب حكم
		نهائى . خطــأ وقصور .
***	٤A	(الطعن رقم ٢٤٢٨ اسنة ٥٨ ق – جلسـة ١٩٨٩/١/٢٢)
		٣ - تكوين المستأجر شركة مع آخرين . لا تلازم بين نشأة
		الشركة ومباشرة نشاطها وبين وجود العين المؤجرة مالم يكن حق
		الإجارة من مقومات الشركة .
070	48	(الطعن يقم ١٤٨٦ لسنة ٥٢ ق - جلسية ١٢/٢/٢٨٩٤)
		٤ - مباشرة الشركة نشاطها في العين المؤجرة إستناداً إلى
		عقد إيجار من الباطن صادر لها من أحد الشركاء . إنقضاء
		عقد الإيجار الأصلى . أثره . إنقضاء عقد الإيجار من الباطن .
070	48	(الطعن رقم ١٤٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/٢/٢٢)
		٥ - حق المستأجر في إدخال شريك معه في الإستغلال
		التجاري الذي يباشره في العين المؤجرة . بقاء عقد الإيجار
		قائماً لصالح المستأجر وحده . كفاية تكليف المستأجر بالوفاء
		بالأجرة المتأخرة - دون شريكه في إستعمال العين .
747	111	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٣/١)

السفحة	القامدة	·
		٦ – القضاء بعدم قبول دعوى الإخلاء لعدم تكليف شريك
		المستأجر بالوفاء بالأجرة المتأخرة بعد تصفيه الشركة في ظل
		القسانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . خطأ في القسانون . نص المادة
		٢/٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - حكم مستحدث لا نظير له في
		القانون السابق .
7.47	171	(الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسسة ١٩٨٩/٣/١)
		ر بيع الجدك ۽ :
		١ المتجر في معنى الثادة ٩٤٥ مدني . مقوماته . تخلف
		عنصر الإتصال بالعمملاء والسمعمة التجارية . أثره .
		إنتفاء فكرة المتجر .
171	44	(الطعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١١)
		٢ - بيع المتجر أو المصنع . هو إستثناء من الأصل المقرر
		بعظر التنازل عن الإيجار . شرطه . توافر الصفة التجارية فيي
		المُكان المؤجر .م ٢/٥٩٤ مدنى .
178	44	(الطعن رقم ١٤٨٤ لمنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/١/١١)

الصفحة	القامدة	
		٣ - بيع الجدك إستثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن
		الإيجار . وجوب توافر الصفة التجارية في العين المبيعة م٩٤٤
		مدنى - المحل المستغل في نشاط حرفي قوامه الإعتماد على
		إستغلال المواهب الشخصية والخبرات العملية والمهرات الفنية
		لا يعد محلاً تجارياً . عدم سريان حكم النص المذكور ولو وجد
		في المحل بعض البضائع أو تم تصنيعها فيه إستكمال لطالب
		الحرفة - علة ذلك .
14.3 ⁷	170	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلســة ٢١/١٦/٩٨٩)
		٤ – إستغلال المستأجر للمحل المؤجر له في حرفة رسم
		وطباعة الأقمشة دون إستخدامه لعمال أو آلات يضارب على
		عملهم أو انتاجها . إنتهاء الحكم إلى عدم إعتبار العين محلا
		تجارياً – في حكم المادة ٩٤٤ مدنى - صحيح في القانون .
****	170	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٣ ق - <u>جلســـة ١٦</u> ٨٩٨٤١)
		٥ - تأجير المحل التجاري - إختلافه عن ببعه - إبقاء
		الإيجار في حالة بيع المتجر بالجدك م ٢/٥٩٤ مدني - إستثناء
		من الأصل العام - لا محل لإعماله في حالة تأجير المحل
		مــن الطاعن .
76137	147	(الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥٢ ق – جلســة ٢٩٨٩/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
Y 1013	1AY	 ٢ - عقد بيع الجدك . عقد رضائى لا يتوقف على إرادة المؤجر . إنتقال الحق فى الإجارة إلى مشترى الجدك . شرطه . توافر شروط المادة ٢/٥٩٤ مدنى وقت إبرام العقد . عقود بيع الجدك المبرمه فى تاريخ سابق على القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عدم خضوعها لحكم المادة ٢٠٠٠ منه التي تسرى على حالات البيع والتنازل التي تتم فى تاريخ لاحق لنفاذها . علة ذلك . (الطعن رقم ١٩١ لسنة ١٥ ق - جلسة ١٩٨٤/٢٤٤) ٧ - المتجر فى معنى المادة ٢/٥٩٤ مدنى . مقوماته . الإتصال بالعملاء والسمعة التجارية أهم عناصره . مناط
۲ ۱۵۷ع	144	استلزامها . وجوب أن يكون الشراء بقصد عمارسة ذات النشاط الذي كان يزاوله البائع . (الطعن يقم ١٩٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٢)
		 لا - إضافة مشترى الجدك نشاطا آخر مع الاحتفاظ بذات النشاط الذى كان يزاله بائع المتجر. لا ينال من توافر شروط بيع الجدك.
Y613Y	144	(العطمن يقم ١٩٢ لسنة ٥٢ ق - جلسسة ١٩٨٩/٤/٢٤) ٩ - تقدير الضرورة التي تسوخ التنازل عن الإيجار رغم الشسرط المانع . من سلطة قساضي الموضسوع مستى أفسام

الصفحة	القامدة	
		قضاءه على أسباب سائغة . عودة المستأجر البائع إلى محارسة
		ذات النشاط. أثره. إنقضاء حالة الضرورة الملجشة للبيع.
		ممارسة البائع ذات النشاط حال تواقر حالة الضرورة من واقع
		آخر وظروف مغايرة بما ينتفي معه شبهـــة الكــسب مــن وراء
		الهيع ليس من شأنه نفى حالة الضرورة .
4 4 7 7 7 7	Y1 A	(الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/٢٢)
		١٠ - إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى إنتفاء حالة الضرورة
		الملجئة للبيع لمزاولة أحد البائعين ذات النشاط في محل آخر
		دون الاعتداد بما أورده الطاعن بتوقف نشاط المتجر في الفترة
		السابقة على البيع للخلاف المستحكم بين الشريكين . قصور .
*****	714	(الطعن يقم ١٠٥ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٢٢)
		١١ - الضرورة الملجئة لبيع المنجر أو المصنع. لمحكمة
		الموضوع تقدير توافرها من عدمه متى كان إستخلاصها سائفاً .
Piks	4-1	(الطنعان يقيا ١٦٢٣ لسنة ٥٣ ق / ١٤٨٣ لسنة ٥٥ ق - بلسة ٢٦/١٠٢٩٩١)
		١٢ – عرض المستأجي العين المؤجرة للبيع بالجدك أو التنازل
		عنها في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك . للمالك إنذار
		المستأجر برغبته في شرائها وإيداع حصته في الثمن

الصفحة	القامدة	,
		خزينة المحكمة . م ٢٠ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لا يحمول دون حق
		المالك عدم إخطاره رسميا بالثمن المعروض .
F177	441	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/٢٧)
		١٣ – بطلان تصرف المستـأجر في العين المؤجرة بطلانا
		مطلقا متى تم التعاقد بالمخالفة لأحكام القانون . المادتان ٢٠ ،
		۲۵ ق ۱۳۹ لسنة ۱۹۸۱ . لا أثر له على حق المالك في شراء
		العين . علة ذلك .
£147	791	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/٢٧)
		١٤ - شراء المالك للعين المؤجرة وفـقـا لنص المادة ٢٠ ق
		۱۳۹ لسنة ۱۹۸۱ . لا يعد مشتريا لها بالجدك . عدم لزوم
		مباشرته لذات النشاط الذي كان قائما بالعين .
EET7	791	(الطعن يقم ٦٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/٢٧)
		د حق مستاجر المكان لمزاولة معنة أو حرفة غير مقلقة للراحة
		في تاجير جزء منه ۽ :
		مستأجر المكان لمزاولة مهنة أو حرفة حقه في تأجير جزء

الصفحة	القاعدة	
		منها لمن يزاول مهنة أو حرفة ولو كانت مغايرة لمهنته . م ٢/٤٠ ٤٩ لسنة ٧٧ . تقدير ما إذا كانت الحرفة التي يزاولها المستأجر تعتبر مقلقة للراحة من عدمه - إستقلال قاضى الموضوع به . حسبه إقامة قضاء على أسباب سائفة . خضوع المكان الذي تزاول فيه الحرفة لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ٤٥٤ لا يعتبر حتما أنها مقلقة الراحة .
.44	71	(الطعن رقم 170۸ لسنة 05 ق - جلســـة 1704/1/) (ج.) تحديد الانجرة :
,		 القرارات الصادرة من لجان تقدير إيجارات الأماكن خارج حدود ولايتها . لا حجية لها . للمحكمة ذات ولاية نظر النزاع وكأن لم يسبق عرضه غليها . انتقاص حجرة من شقة النزاع . لا يعد تعديلا جوهرياً يوجب إعادة تقدير أجرتها . أثر ذلك . إعتبار قرار اللجنة بإعادة تقدير الأجرة منعدما ولا حجية له .
10 A	A£	(الطعن يقم ١٠٧٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/١٣) ٢ - انتهاء المحكمة إلى انمدام قرار لجنة التقدير . إغفال الحكم المطعرن فيه الرد على دفاع الطاعنين بشأن التمسك بهذه المجية . لا قصور . علة ذلك .
101	At	(الطعن رقم ۱۰۷۲ لسنة ۵۲ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۲/۱۳)

الصغدة	القامدة	,
		٣ - التحسينات التي يضيفها المؤجر إلى العين وكل مزية
		جديدة يوليها للمستأجر حقه في إضافة ما يقابلها إلى الأجرة
		القانونية .
AYF	1-4	(الطعن رقم ۸۳۸ لسنة ۵۲ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۲/۲۱)
		٤ - الاصلاحات والتحسينات التي يدخلها المؤجر قبل
		التأجير وكل ميزه يوليها المؤجر للمستأجر . وجوب تقويمها
		وإضافتها إلى الأجرة القانونية . سواء أتفق عليها في عقد
		الإيجار أو في اتفاق لاحق . خضوع هذا التقويم لرقبابة
		القضاء .
717	178	(الطهن رقم ٢٦٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلســـة ١٩٨٩/٣/٥)
FIV	148	(الطعن رقم ٢٦٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٣/٥) ٥ - الإنفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة القانونية
717	148	
717	148	٥ - الإتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة القانونية
FIV	171	 ٥ - الإتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة القانونية للمكان المؤجر باطل بطلانا مطلقاً . لا يغير من ذلك أن يكون
FIY	171	 ه - الإتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة القانونية للمكان المؤجر باطل بطلاتا مطلقا . لا يغير من ذلك أن يكون الإتفاق قد تم أثناء سريان العقد وانتفاع المستأجر بالعين .
V17	171	 ٥ - الإتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة القانونية للمكان المؤجر باطل بطلانا مطلقا . لا يغير من ذلك أن يكون الإتفاق قد تم أثناء سريان العقد وانتفاع المستأجر بالعين . (الطعن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٥)

àsad	القاعدة	
Garris Jakoba		، ١ ق ٥ ك لسنة ١٩٦٩ القبابلة للمادتين ١ ، ١٤ ، ق ١٢١ اسنة ١٩٤٧ مؤداه . لامحل لاعمال قواعد تحديد الأجرة
		أو تخفيضها انصادرة قبل نشأة العلاقة الإيجارية مع إحدى المنافعة المنافعة المنافعة من إحدى المنافعة الم
TE197	721	داستامن يقير ١٠١٦ لسنة ٥١ ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/٢٥)
		٧ - القيمة الإيجارية المحددة بواسطة لجان التقدير طبقا
		للأسس الواردة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقانون ٥٢ لسنة
		١٩٦٩ . شمولها مصروفات الإصلاحات والصيانة والادارة
		لاحق للمؤجر في تقاضى مقابلا إضافيا لهذه الخدمات .
rai3 ^y	71-	(الطعن رقم ۲۰۰ لسنة ۵۳ ق - جلســة ۱۹۸۹/۵/۳۱)
		٨ - الاتفاق على أجرة تجاوز الحد الأقصى للأجرة القانونية
		للمكان المؤجر باطل بطلانا مطلقة . لايغسيس من ذلك كون
		الاتفاق قد تم أثناء سريان العقد وإنتفاع المستأجر بالعين .
FAISY	41.	(الطعن يقم ٢٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ٢٩٨٩/٥/٣١)
		٩ - طعن المالك وحده على تقدير اللجنة للأجرة الكليــة
		للمبنى . القضاء بإعادة توزيع الأجرة على وحدات العقار دون
		مساس بإجمالي القيمة الإيجارية . لا يعد إضراراً بصلحة
		الثالك الْبِقَامِنَ أَ
4 EANS.	erak.	(العلمان رقاي ١٣٣١ لشنة ٥٥ حيلسنة ٨٩٨٢/١٨٨)

الصفحة	ألقامدة	
		١٠ – تقدير قيمة الأرض . العبرة فيه يقيمتها السوقية
		وقت البناء . تقدير قيمة المباني بالتكلفة الفعلية وفقا لسعر
		السوق في ذلك الوقت . م ١١ ق ٥٧ لسنة ١٩٦٩ .
Y _E Y11	YAI	(الطمن رقم ١٣٣١ لسنة ٥٦ ق - جلســة ٨٦/٢/٩٨٩١)
		١١ - إدارة المال الشائع حق للشركاء أصحاب الاغلبيـة .
		الطعن المتعلق بتحديد الأجرة كفاية اختصام أغلبية الشركاء
		فيه ، عدم أختصام باقى الشركاء ، لا أثر له على صحة الخصومه .
T ₆ 701	777	. (الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسسة ١٩٨٩/١٢/٦)
		١٢ - قيمة الأرض . وجوب تقديرها وفقا لشمن المثل وقت
		البناء . قيمة المباني وجوب تقديرها وفقا لسعر السوق في ذلك
		الوقت . المقصود بوقت البناء هو وقت تمام إنشاء المبنى ولو
		استغرق الإتمام وقتا طويلا. لامحل لاتخاذ متوسط الأسمار
		وقت بده الإنشاء وحتى تمامه .
*e**	444	(الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/٦)
		١٣ - ربط العوائد على العقار ، صلاحيته كقرينه قضائية
		لتحديد الأجرة . تقديرها من سلطة محكمة الموضوع لا إلزام
		عليها في الأخذ بها .
Y33	797	(الطعن يقم ٥٦١ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/٢٨)

الصفحة	القامدة	
		(هـ) تبادل الوحدات السكنية :
		· ١ - تبادل الوحدات السكنية . جوازه في البلد الواحد
		كقاعدة عامة . م ٣/٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الحالة الصحية
		لراغبي التبادل من المستأجرين إحدى حالاته . م٣ / ثانيا من
		اللائحة التنفيذية .
174	40	(الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلســة ٢١/١/١٩٨١)
		٢ - إنتهاء الحكم المطعبون قيسه إلى رقض طلب الطاعن
		بإجراء التبادل لإقامته عقارأ بعد مرض زوجته دون الإحتفاظ
		لنفسه بشقة في الدور منه مراعاة لطروفها الصحية . خطأ
		وقصور . علة ذلك .
177	40	(الطعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلســة ٢١/١/١٩٨٦)
		٣ - عقد تبادل الوحدات السكنية . ماهيته . إنعقاده في
		حق الملاك من تاريخ إخطارهم به وفقاً للاتحة التنفيذية للقانون
		٤٩ لسنة ١٩٧٧ قيام الحكم بصحة التيادل مقام العقد لاعبرة
		بتغير ظروف المتعاقدين الحاصلة في تاريخ لاحق لإخطار الملاك
		بالتبادل ولو كان من شأنه زوال السبب الذي أجيز من
	<i>'</i>	أجله التبادل .
773	۸۵	(الطعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلســة ٢٢٨٩/٢/١٣)

الحفجة	القاعدة	,
		٤ - إنعقاد تبادل بين مستأجر وحدة سكنية بعقار الطاعن
		ومستأجرة أخرى بذات العقار وإخطار المالك بالتبادل . وفاة
		المستأجرة الأخرى أثناء نظر استئناف دعوى المستأجرين بإيقاع
		التبادل . لا أثر له على عقد التبادل النافذ في حق المالك في
		تاريخ سابق على الوفاة . علة ذلك .
173	۸۵	(الطعن رقم ٢٦٦٤ لسنة ٥٢ ق ~ جلســة ٢/٦/٩٨٩)
		٥ - تحصيل توافر مقتضيات الحالة الصحية والإجتماعية
		كمبرر للتبادل بين مستأجري الوحدات السكنية . من مسائل
		الواقع إستقلال محكمة الموضوع بتقديره . متى أقامت قضائها
		على أسباب سائفة تكفى لحمله .
177	Ac	(الطعن يقم ٢٦٦٤ لسنة ٥٦ ق – جلســة ٢١٩٨٩/٢/)
		(و) تبادل العمال المنقولين لمساكنهم :
		١ - العـامل المنقول إلى بلد بدلا من عـامل آخر في ذات
		جهة العمل. له حق الأولوية على غيره في استثجار المسكن
		الذي كان يشغله العامل المنقول منها ، إلتزام الأخير بإخلاء
		مسكنه – إلا إذا قامت ضرورة ملجئة تمنعه من الإخلاء – مقرر
		لمصلحة العامل الجديد ومشروط برغبته في شغل ذلك المسكن
		م// ۱ ، ٢ق ٤٩ لُستة ١٩٧٧ .
1-1	74	(الحلمن يقيم ٨٥١ لمنة ٥٣ ق - جلمـــة ١٩٨٩/١/٩)

170		
الصفحة	القامدة	
		٢ – العامل المنقول إلى بلد آخر وجوب إخلاته لمسكنه في
		البلد المنقول منه م٢/٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مناطه . ثيروت
		إستقراره بمسكن آخر في البلد المنقول إليها .
171	٧٦	(الطعن يقم ١٩١٠ لسنة ٥١ ق - جلســـة ١٩٨٩/٣/٨)
		٣ - العامل المنقول إلى بلد بدلا من عامل آخر في ذات
		جهة العمل له حق الأولويه على غيره في إستئجار المسكن الذي
		كان يشغله العامل المنقول منها . إلتزام الأخير بإخلاء مسكنه
		إلا إذا قامت ضرورة ملجئة تمنعه من ذلك الإخلاء مقرر
		لمصلحة العامل الآخر ومشروط برغبته في شغل ذلك المسكن
		- مؤدى ذلك - عدم أحقية المالك في طلب إخلاء العين لمجرد
		نقل العامل المستأجر لها م٧/١ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
Y604.	YEA	(الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٦/٤)
:		 ٤ - تبادل العاملين في جهة العمل الواحدة لمساكنهم بسبب
		النقل م٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عدم سريانه على حالات التقاعد
		عن العمل أو الإحالة إلى المعاش . علة ذلك .
Y ₆₀ T.	YEA	(الطعن رقم ٩٥٣ لمنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٦/٤)

الصفحة	القاعدة	
		إنتهاء عقد إيجار الأجنبى:
		١ - عقود الإيجار الصادرة للأجانب والسارية وقت العمل
		بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . إنتهاؤها بقوة القانون طالما لم
		يكن لهم إقامة سارية المفعول في ذلك الوقت . م١٧ ق ١٣٦
		لسنة ١٩٨١ . عقود الإيجار المبرمة لصالحهم في تاريخ تال
		لسريان القانون المذكور . إنتهاؤها بانتهاء مدة إقامتهم بالبلاد .
££Å	٨٣	(الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسـة ٢٨٩/٢/١٣)
		٢ - إنتهاء مدة إقامة المستأجر الأجنبي في تاريخ سابق
		على نفاذ القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . أثره . انتهاء عقد
		إيجاره بقوة القانون فور العمل بأحكامه . لاعبره بما يتخذه من
		إجراءات تالية للحصول على إقامة جديدة . علة ذلك .
ABB	٨٣	(الطعن يقم ٢٤١٣ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٢/١٣)
		٣ - ثبوت إقامة الأجنبي بالشهادة الصادرة من الجهة الإدارية
		المختبصة . م١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مؤداه . حصول الأجنبى
		على الشرخيض بالإقامة بالفعل . موافقة مصلحة وثائق السفر
		والهجرة والجنسية على طلب الطاعن الحصول على ترخيص بالإقامة
		ومغادرُته للبلاد قبل استلامه الترخيص . أثره . عدم ثبوت إقامة
		للطاعن داخل البلاد وقت إعلانه بصحيفة الاستئناف .
EEA	٨٣	(الطعن رقم ١٤٦٣ لسنة ٥٢ ق - جلسـة ١٩٨٩/٢/١٣)

-	الصفحة	القاعدة	
			 ٤ - عقود التأجير لغير المصربين - إنتهاؤها بإنتهاء المدة
			المحددة قانوناً لإقامتهم في البلاد م١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .
			العقود المرمه قبل العمل بهذا القانون . إنهاؤها بعد إنتهاء
	,		إقامتهم . رخصة للمؤجر . إستمرار عقود التأجير لغير
			المصريين لصالح الزوجة المصرية وأولادها من المستأجر غير
			المصرى . شرطه . عدم مغادرتهم البلاد نهائياً .
١	FOYO	727	(الطعن يقم ٧٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ٧٠٨ (١٩٨٩/٦/٤)
			٥ - الأماكن المؤجرة لغير المصريين . إنتهاء عقد إيجارها
		1	بقرة القانون بإنتها - إقامتهم في مصر . طلب إنها - العقود
			البرمه قبل تاريخ العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . رخصة
			للمؤجر . أثر ذلك .
	د ادع ۱٤۱ع	TEY	(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٥٩ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/٢٢)
			٦ - طلب المُؤجر إنهاء عنقد الإيجبار المِبرم قبل العنمل
			بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لإنتهاء إقامة المستأجر الأجنبي .
			إكتساب الجنسية المصرية قبل صدور حكم نهائي في الدعرى .
			لامحل لإنهاء العقد .
	معاع ^۳	747	(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٢)

الصفحة	القابدة	•
		هدم اَلْمِباني لإعادة بنائها :
		١ - اتفاق المؤجر والمستأجر - إبان العمل بالقانون ٥٢
		لسنة ١٩٦٩ - على إخلاء العين المؤجرة لإعادة بنائها مقابل
		التعهد بتأجيره إحدى وحدات العقار الجديد . إعمال الحكم
		القراعد المستحدثة في هذا الخصوص بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧
		الذي رفعت الدعوى في ظله . خطأ . علة ذلك .
114	٨٢	(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٦٥ ق - جلسنة ١١/١١/٩٨٩١)
		٢ - هدم العقار لأيلولته للسقوط . حق المستأجر في شغل
		وحده بالعقار بعد إعادة بنائه أياً كان الغرض من استعمال
		المكان المؤجر . م٣٩ ق٥٠ لسنة ١٩٦٩ . قيصر هذا الحق على
		مستأجري الوحدات غير السكنية بعد العمل بأحكام القانون
		٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
Y-03 Y	727	(الطعن رقم 1970 لسنة 31 ق - جلسـة 1989/0/71)
		٣ - إخيلاء العقبار وهندمية بعبد العيمل بالقبائون ٤٩
		لسنة ١٩٧٧ . لا مبحل لاعبمنال حكم المادة ٣٩ق ٥٧ لسنة
		١٩٦٩ وانتقاء حق مستأجر الوحدة السكنية في شفل وحده
		بالعقار الجديد . علة ذلك .
7-03 ⁷	484-	(الطَّهِنْ زَقَحُ ١٩٦٠ الْسَنَّةُ (أَنْ قَ حَلِّسَةَ ١٩٨٩/٥/١٣)

الفاعدة الصف

٤ - هذم العقار الأيلولتية للسقوط . حق المستأجر في شغل وحدة بالعقار بعد إعادة بنائه . ٩٣٥ ق٥٥ لسنة ١٩٦٩ . خلو القانون الحالى رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ من نص محائل . مؤداه . وجرب الرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدنى طالما أن قرار الهدم قد تم تنفيذه بعد العمل بأحكامه ولو كان القرار صادراً في ظل القانون السابة . علة ذلك .

CVV1 741

(الطعن رقم ١١٥٤ السنة ٥٣ ق - جلسسة ١٩٨٩/٧/١٩)

٥ - صدور قرار إدارى بهدم المحل المؤجر فى ظل ق٥٥ لسنة ١٩٦٩ الذى منح المستأجر الحق فى شغل وحدة بالمبنى المجديد الذى يقيمه المؤجر . صدور ق٤٤ لسنة ١٩٧٧ وقصره هذا الحق على حالة هدم المبنى كل وحداته لغيسر أغراض السكن . تمسك المستأجر الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن الإزالة وقبل العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يعد بمثابة تعاقد جديد بتسليم المحل الجديد . دفاع جوهرى إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقية فى شغل المحل الجديد إستناداً لأحكام القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ رغم أن الواقعة والتعاقد تم قبل العمل بأحكامه خظاً وقصور .

EHT TT

(الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ١٩٨٠ ق – جلسية ١٩٨١/١١/١٦)

		١٣٠
الصفحة	القامدة	
		المنشآت الآيلة للسقوط:
		١ - معاينة وقحص المباني والمنشآت لترميمها وصيانتها .
		منسوط بالجهسة الإدارية . المراد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٥ ق٤٩
		لسنة ١٩٧٧ . إختصاص اللجان المنصوص عليها في القانون
		المذكور . مناطه . سلطتها في اصدار قرارتها بشأن تلك
		للجان . نطاقه . لها العدول عن قرارها السابق وإصدار قرار
		بالهدم الكلى أو الجزئي للعقار حسب حالته . مثال بشأن تعديل
		القرار الصاذر بترميم العقار من إزالة طابق منه إلى إصدار قرار
		لاحق بالهدم الكلى .
277	74	(الطعن رقم ۸۲۵ لسنة ۵۲ ق – جلسسة ۴/۹۸۹/۲)
		 أ - الطعن في القبرار الصبادر من لجنة المنشبآت الآبلة
		للسقوط . موضوع غير قابل للتجزئة . وجوب إختصام الجهة
		الإدارية وملاك العقار الصادر بشأته القرار وأصحاب الحقوق
		عليه . قعود ذوى الشأن عن إختصام بعضهم . وجوب تكليف
		قلم الكتساب بإعسلاتهم بالطعن . م٥٥ ق٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
		القضاء برفض الطعن لعدم قيـام الطاعن بإختـصامهم فيـه .
		خطأ . علة ذلك .
٢٣٧ع	144	(الطعن رقم ۲۳۳۳ لسنة ۵۵ ق - جليــــة ۱۹۸۹/۵/۳)

الصفحة	القاعدة	
		 ٣ - دعوى إخلاء العقار للهدم بعد صيرورة قرار إزالته نهائياً أو لصدور حكم نهائى بتأييده . عدم وجوب إلحاق مهندس بتشكيل المحكمة .
TASS T	444	(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلســة ٧٩٨٩/٥/٣١)
		 ٤ - دعوى الإخلاء للهدم بعدم صيرورة قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط نهائياً . عدم إتساع نطاقها لبحث ما يثيره ذوو الشأن من نزاع بخصوص بطلان القرار أو سلامة العقار .
Y 7433	444	(الطعن يقم ٧٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٣١)
		 ٥ – القضاء بهدم العقار كلياً دون تحديد مهلة لتنفيذه – لابطلان . م٥ ق٩٤ لسنة ٧٧ .
A33	***	(الطمن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ٢٩٨٩/١١/١٢)
		 ٦ - عدم تنفيذ المالك . للقرار أو الحكم الصادر بتدعيم العقار . أثره . للجهة الإدارية والمستأجر القيام بتنفيذه . م ٦ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
۸ئع	***	(الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/١٢)
		 ٧ - الطبعن في قرار الهيدم . قيبوله . مسؤداه . ولاية المحكمة . الحكم حسب حالة المبنى . م٥٩ ق٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إعتبار القرار المطمون عليه غير قابل للتجزئة . خطأ .
TE175	710	(الطمن رقم ١١٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/٢٢)

الصفحة	القامدة	
_		(ب)
		براءة اختراع - بطلان - بنوك - بيع
		براءة اختراع :
		تعريض الشخص الذي توصل إلى اختراع . مناطه . عدم
		وجود إتفاق بينه وبين من كلف الكشف عنه . م ٧ ق ١٣٢
		لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٥ .
774	٥٦	(الطعن يقم ١٤٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسـة ١٩٨٩/١/٢٥)
		بطلان
		(ولاً: بطلان الإجراءات:
		١ - بطلان الإجراءات لإنعدام صفة أحد الخصوم مقرر
		لمصلحة من وضع لحمايته ولا شأن له بالنظام العام .
3073	4.14	(الطعن يقم ٥٦٦ لسنة ٥٣ ق - بلس ة ١٩٨٦/١٢/٦)
		٢ - البطلان المترتب على عدم إعلان أحد المستأنف عليهم
		بالصحيفة . نسبى . وجوب تمسك صاحب الشأن يه ولو كان
		موضوع الدعوى غيس قابل للتجزئة أو مُحكوماً فيــه
		بالتضامن .
4444	777	(الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/١٣)

الصفحة	القامدة	
		٣ - البطلان الناشئ من عسدم إخطار نيسابة الأحسوال
		الشخصية في قضايا القصر . نسبي . عدم جواز التمسك به
		لأول مرة أمام محكمة النقض .
1733	440	(الطعن رقم ۷۹ لسنة ۵۶ ق - جلســـة ۲۸/۱۲/۲۸)
		ثانيآ: بطلان التصرفات:
		بطلان العقد . أثره . إعتباره كأن لم يكن وزوال كل أثر له
		فيما بين المتعاقدين بالنسبة للغير . لكل ذي مصلحة التمسك
		بالبطلان . م ۱/۱٤۱ مدنى .
13 3	777	(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/١١/٩
		بنوك
		بنك التسليف الزراعى والتعاونى :
		بنك التسليف الزراعي والتعاوني: بنك التسليف الزراعي والتعاوني . مؤسسة عامة - قبل
		بنك التسليف الزراعي والتعاوني . مؤسسة عامة - قبل
		بنك التسليف الزراعى والتعاوني . مؤسسة عامة - قبل إلفائها . علاقة العاملين به علاقة لاتحية تنظيمية برغم صدور
¥***	717	بنك التسليف الزراعي والتعاوني . مؤسسة عامة - قبل إلغائها . علاقة العاملين به علاقة لاتحية تنظيمية برغم صدور القانون ٢١ لسنة ٧١ . إختصاص القضاء الإداري بنظر
¥***	71 7	بنك التسليف الزراعى والتعاونى . مؤسسة عامة - قبل الفائها . علاقة الهاملين به علاقة لاتحية تنظيمية برغم صدور القانون ٢١ لسنة ٧١ . إختصاص القضاء الإدارى بنظر الدعاوى الخاصة بهم .

السفحة	القاعدة	
		تاجرين . عدم اعتباره وكيلاً أو كفيلاً عن المشترى . إلتزام
		البنك مسبتقل عن العقد القائم بين البائع والمشترى . أثره .
		وجوب الوفاء بقيمة الإعتماد متى تطابقت مستندات البائع
		تماماً مع شرط فستح الإعشماد دون أدنى سلطة في الشقدير
		والتفسير أو الإستنتاج . علة ذلك .
۲-۳ع ۱۳-۳ع	777	(الطعن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٨ ق - جلسـة ١٩٨٩/٦/١٩)
		٢ - حق البنك في رفض المستندات والإمتناع عن صرف
		قيئمتها في حدود الإعتماد المفتوح . شرطه . وجود تناقض
		بينسها . جواز صرف قيمتها بتسوية مشروطة برقض
		العميل - المشترى - لها مع حقه في ردها إلى المستفيد
		واسترداد قيمتها عنه نقداً أو بإجراء قيد عكس بدفاتره .
r-13	***	(الطمن رقم ١٦٨٥ لسنة ٥٨ ق - جلسـة ١٩٨٩/٦/١٩)

		((ولا) إنتزامات البائع :
		تسليم العينَ المبيعة :
		١ - إلتزام البائع بتسليم العين المبيعة تسليما فعلياً . مناطه .
		أن يكون حائزها الفعلى بوصفه مالكاً لها أو اتفاق المتبايعان على
		هذا التسليم في عقد البيع أو في إتفاق لا حق عليه .
AAI	101	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٧ ق - جلســــة ١٩٨٩/٣/٢٨)
		· ,

المفحة	القاعدة	
		Y - بيع حصة شائعة في عقار . ثبوت إستنجار أحد
		البائعين من سائر الشركاء جزءاً منها بإجارة نافذة في حقهم
		جميعاً وخاضعة للتشريع الإستثنائي . مؤداه . سريان الإجارة
		في حق المشتري مالم يكون البائع قد إلتزم في عقد البيع أو في
		إتفاق لا حق بتسليمها إليه تسليما فعلياً . غسك الطاعن في
		دفاعه أمام محكمة الموضوع بإلتزام البائع في عقدي البيع
		والصلح بتسليم العين المبيعة إليه تسليما فعلياً . إغفال الحكم
•		هذا الدفاع وإقامة قيضائه على أن الهائع يستند في وضع يده
		إلى عقد إبجار خاضع للتشريع الإستثنائي . قصور .
AA1	101	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٥٧ ق - جلســـة ١٩٨٩/٣/٢٨)
		۲ – ضمان عدم <i>التع</i> رض :
		١ - إلتزام الباتع بضمان عدم التعرض . إنتقاله من الباتع
		إلى ورثته . أثره . إمتناع منازعتهم للمشترى فيما كسبه من
		حقوق بموجب البيع . م ٤٣٩ مدنى . الإستثناء . توافر شروط
		وضع اليد المكسب للملكية لديهم أو لدى مورثهم بعد تاريخ البيع .
397	177	(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	·
		٢ – التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشترى . التزام
		مؤيد يتولد عن عقد البيع بمجرد إنعقاده إلا إذا توافرت له بعد
		البيع شروط التقادم المكسب. محكمة الموضوع. سلطتها في
		تقدير أدلة الدعوى والوقائع المؤدية لإكتساب الملكية بمضى المدة
		الطويلة . شرطه .
E09	177	(الكعن رقم ٣٠٨ إسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٦/١٥)
		(ثانيا ً) إلتزامات المشترى :
		الشرط الفاسخ المقرر جزاء عدم وفاء المشترى بالثمن .
		شرطه . أن يكون التخلف عن الوقاء بغير حق .
418	17-	(الطعن رقم ۲۵۳۲ لسنة ۵۵ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۳/۳۰)
		(ثالثاً)آثار البيع :
		عقد البيع غير المسجل . أثره . أحقية المشترى فى ثمن
		المبيع من وقت ثمام البيع وإلتزام البائع بضمان عدم التعرض له
		. في الإنتفاع بالمبيع أو منازعته فيه . المادتان ٤٣٩ ، ٢/٤٥٨
		مدنى .
* E107	4.4	. (الطعن يقم ٧٧٧ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/١١)

لصفية	القامدة	
-		(رابعاً) بعض (تواع البيوع :
		١ - بيع ملك الغير :
		بيع ملك الغير . إقرار المالك به . أثره . سريان العقد في
		حقه وانقلابه صحيحاً . م ١/٤٦٧ مدني .
747	179	(الطعن رقم ۲۳۲۷ لسنة ۵۲ ق – جلســة ۱۹۸۹/۳/۱٦)
	1	٢ – بيع الاراضى الملوكة للدولة :
		بيع الأراضي المملوكة للدولة . حظر التصرف فيها إلا بعد
		الوفاء بكامل الشمن وموافقة الإدارة العامة لأملاك الدولة .
		جزاء مخالفته . البطلان . تحقق الغاية التشريعية يمنع ترتيب
		الجزاء . مؤدى ذلك . إعتباره بيعاً معلقاً على شرط واقف .
		تحققه . أثره . نفاذ المقد من تاريخ إبرامه . ق ١٠٠
		لسنة ١٩٦٤ المدل وقبل إلغاء المادة ٦٠ بالقانون رقم ١٧
		لسنة ١٩٦٩ . مثال .
4.4	104	(الطعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤.ق – جلســة ٢٩٨٩/٣/٢٩)
		٣ - بيع العقار المرهون :
		لشترى العقار المرهون المحال عليه بالدين أن يتمسك قبل
		الدائن المرتهن بإنقضاء الرهن تبعأ للوفاء بالدين وفقا للمادة
į		. ٣٢ مدنى . قبول الدائن للحواله صراحة أو ضمناً يغني عن
_		إعلائه يها رسمياً . م ٣٢٢ مدتى .
٠٢٦٠	777	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٥٧ ق - جلســة ٢٩٨٦/١٢/١٧)

المغية	القامحة	•
		(خامساً) دعوى صحه ونفلاً عقد البيع :
		١ - الحكم نهائياً برفض دعوى صحة التعاقد على أساس
		انتقال ملكية المبيع إلى الغير . يتضمن القضاء بجدية وصحة
		التصرف الناقل للملكية . أثره . منع ذات الخصوم من التنازع
		بشأنه في أية دعوى تالية ولو بأدلة قانونية واقعية لم يسبق
		إثارتها في الدعوى الأولى أو أثيرت ولم يبحثها الحكم .
113	**	(الطعن يقم ١٣٧ لسنة ٥٥ ق ~جلســـة ١٩٨٩/٢/٧)
		٢ - الحكم نهائياً برفض دعوى صحة التعاقد تأسيساً على
		إنتقال ملكية المبيع إلى الطاعن بموجب عقد مسجل. عدم جواز
		الإدعاء بصورية هذا العقد من جديد بين ذات الخصوم. علة
		ذلك . قضاء الحكم المطعون فيه بصورية عقد الطاعن خلافاً
		لذلك الحكم السابق صدوره بين الخصوم . جواز الطعن فيه
		بالنقض .
217	Y Y	(الطعن رقم ۱۳۷ لسنة ۵۵ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۲/۷)
•		٣ – طلب صحة التعاقد ونفاذه وطلب بطلاته . وجهان
		متقابلان لشئ واحد متصلان إتصالاً فعلياً . القضاء بصحة
		العقد . مغاده . أنه عقد غير باطل . اكتسابه قوة الأمر
		المقضى . أثره .
Y A Y	14.4	(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥٦ ق – جلســـة ٢١/٣/١٣٨١)

لحفدة	القاعدة	
		٤ - دعري صحة التبعاقد ، ما هيتها ، وجوب بحث
		ما عسى أن يثار فيها من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع
		كله أو بعضه .
٨٧٤	172	(الطعنان رقبها ٥٦٦ / VTO لسنة ٥٣٣ – جلسة ١٩٨٣/٤/١٣)
		٥ – الحكم الصادر برفض دعوى صحة ونفاذ عقد البيع
		لوروده على أرض مقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على
		تقسيمها . يمنع طرفيه من إعادة الجدل في وصف العين المبيعة .
		علة ذلك . الإعتصام بنص المادة ١٤٤ مدنى . شرطه . أن
		تتوافر في العقد الباطل أركان عقد آخر صحيح. مجرد تغيير
		وصف العين المبيعة . إعتباره تحايلا على الحظر الذي دعت إليه
		إعتبارات تتعلق بالصالح العام . مخالفته لحجيه الحكم السابق
		التى حازها بشأن وصف المبيع. قضاء الحكم المطعون فيه
		بصحة عقد النزاع لتحوله بعد تغيير وصف العين المبيعة
		بقتضاه من أرض مقسمه لم يصدر قرار بتقسيمها إلى أرض
۲		زراعية . خطأ في القانون .
6113	141	(الطمن رقم ١٣٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسـة ١٩٨٩/٤/١٨)
		٦ - تمسك البائع في دعوى صحة ونفاذ العقد بعدم وفاء
		المشترى بكامل الشمن . مؤداه . إلتزام المحكمة أن تعرض لهذا
		الدفاع . إغفالها الرد عليه . مخالفة للقانون وقصور .
PAFS	774	(الطعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٤ ق - جلســـة ١٩٨٩/٦/٢٧)

الصفحة	القامدة	,
		(سادسا) مسائل منتوعة :
		٧ - يحث الأثر القانوني المترثب على عقود البيع العرفية
		في شأن واقعة الغصب المدعى بها . من مسائل القانون . إلتزام
		محكمة الموضوع بإبداء كلمشها فيها . مهمة الخبير في
		الدعوى . نطاقها .
4 6097	771	(الطعن يقم ٧٧٧ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١١/٥٩/١٩١١)
		٨ - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير ما يثيره المدعى
		عليه من منازعة في شأن إنكار التوقيع على عقد البيع المفقود
		 من بعد القضاء بصحته ونفاذه – دون معقب . شرطه .
Y043	7-7	(الطعن يقم ٢٠٨ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٦/١٥)
		(ت)
i		تا مين - تا مينات إجتماعية - تزوير - تسجيل -
		تجزئة – تحكيم – تراخيص – تضامن – تعويض – تقادم –
		تقسيم - تنفيذ ه
		ر تامين ،
		:لتامين الإجبارى من المسئولية المنية الناشئة عن حوادث السيارات:
:		التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئه عن حوادث
		السيارات . تفطيته كافة الحوادث التي تقع من أي جزء منها

الضدة	القاعدة	
		أو ملحق متصل بها أثناء وقوفها أو تشغيلها بأية صورة .
		تشغيل خلاط السيارة بواسطة محركها . لا يجرد السيارة من
		وصف المركبة الآلية المعدة للسير على الطرق العامة . شمول
		التأمين الإجباري للحرادث الناشئه عنها . مخالفة ذلك . خطأ
		في القانون وقصور . علة ذلك .
7533	770	(الطمن رقم ۱۸۰۷ لسنة ۵۱ ق - جلســة ۱۹۸۲/۵/۳۰)
		عقد التا مين الجماعى :
		إلتزام شركة التأمين بموجب عقد التأمين الجماعي - في
		حالة رفاة أحد العمال المؤمن عليهم نتيجة حادث - بدقع مبلغ
		معين للشركة المؤمن لديها . ثيوت رقائها بهذا المبلغ . مؤداه .
		عدم مسئولية الشركة المؤمن لديها في مواجهة الورثة عن
		التعويض المقضى به . القضاء بإلزام شركة التأمين دون بيان
		الأساس القانوني . مخالفة للثابت في الأوراق خطأ في القانون .
473	441	(الطعن رقم ۱۹۸۳/۱۱/۷ ق – جلســــة ۱۹۸۹/۱۱/۷)
		دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن :
		الدعوى المباشرة للمضرور قبل المؤمن في التأمين الإجباري
		عن حوادث السيارات . خضوعها للتقادم الثلاثي بالمادة ٧٥٢
		مدنی . م ٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . تقادمها . خىضوعىة
		للقواعد العامة في شأن الوقف والإنقطاع .
7217	414	(الطمن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٢٣)

الصفحة	القامدة	•
		تا مينات إجتماعية
		معاش : الاستمرار فى العمل او الالتحاق بعمل جديد بعد سن
		الستين :
		إستمرار المؤمن عليه في العمل أو إلتحاقة بعمل جديد بعد
		سن الستين متى كان قادراً على آدائه . أن يكون من شأن ذلك
		استكمال مدة الاشتراك الموجبة لاستحقاق المعاش وقدرها ١٢٠
		شهراً على الأقل ، إذا إكتملت هذه المدد لا يحق للمؤمن عليه
		الذي بلغ سن الستين أن يطلب الإستمرار في عمله أو الإلتحاق
		يعمل جديد بعدها إبتغاء الحصول على معاش أكبر.
ATE	10-	(الطعن يقم ٢٠٥٥ لسنة ٥٤ ق - جلســة ٢٩٨٩/٣/٢٧)
		حساب المدة السابقة للإشتراك في التامين:
		حسناب المدة السابقية للإشتيراك في التيأمين ضمن المدة
		المحسوبة في المعاش وفقا لقانون التأمينات الإجتماعية ٦٣
		لسنة ١٩٦٤ . حالاته . الشروط والأوضاع المنصوص عليها في
		المادتين ٨٤ ، ٨٥ من القانون بشأن آداء المبالغ المبينة بالجدول
		رقم ٥ « المرافق » . تسوية الأعباء وفـقاً للمادة الأولى من
		القانون ١٥ لسنة ١٩٧٥ . شرطه .
77	۱۷	(الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥١ ق - جلسبة ١٩٨٩/١/٢)

الصفحة	القاعدة	
		الإعتراض على قرارات اللجان :
		إنفتاح مواعيد الإعتراض على قرارات اللجان المشكلة طبقاً
,		للمادة ١٥٧ من قسانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . شيرطه . إعبلان
-		صاحب العمل بخطاب موصى عليه مع علم الرصول .
YOS	179	(الطعن يقم ٢٢١٥ لسنة ٥١ ق - جلســـة ٢٣/٣٨٦١)
		التحكيم الطبي :
		لجبرء المؤمن علينه إلى الشحكيم الطبي ليس إلزاميناً.
		إختياره هذا الطريق لإقتصاء حقوقه . أثره . وجوب التزامه
		بقرار لجنة التحكيم . علة ذلك . نهائية القرار وعدم قابليته للطعن .
71	17	(الطعن رقم ١٣٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨٩/١/٢)
		اثر إنتقال ملكية المنشاة على الحقوق القامينية :
		إنتقال ملكية المنشأة بأى تصرف تانوني . أثره . ضمانها
		بذاتها مستحقات الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية قبل
		صاحب العمل . مسئولية الخلف متضامناً مع السلف عن هذه
		المستحقات . م ١٤٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
1113 ⁷	174	(الطعن يقم ٧٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلســة ١٩٨٩/٤/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		تقدير سن العامل:
		تقدير سن العامل بمعرفة طبيب المؤسسة . نهائى . إغفال
		الحكم الرد على دفاع الطاعن في خصوص تقدير سنة.
		قصور .
4433	444	(الطعن رقم ۱۸۷ لسنة ۵۵ ق – جلســـة ۱۹۸۹/۱۲/۳۱)
		الحقوق التا مينية لعمال المخابز :
		الحقوق التأمينية لعمال المخايز . حسابها على أساس الأجر
		الذي يحدده ، وزير التأمينات الإجتماعية . م ١٢٥ ق ٧٩
		لسنة ١٩٧٥ .
٧١3	717	(الطعن رقم ۲۲۳۰ لسنة ۵٦ ق – جلسـة ١٩٨٩/١١/٦)
-	1	
		تـزويــر
		تــز ويـــر إعتماد المحرر لا يمنع من الطعن عليه بالتزوير :
		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
		إعتماد المحرر لا يمنع من الطعن عليه بالتزوير :
		إعتماد المحرر لا يمنع من الطعن عليه بالتزوير: إعستسماد المحسرر . لا يمنع من الطعن عليسه بالتسزوير .
		إعتماد المحرر لا يعنع من الطعن عليه بالتزويز: إعتماد المحرر . لا يمنع من الطعن عليه بالتروير . الإستثناء. صدوره عن علم بما يشوب المحرر من عبوب . تمسك الطاعن بوجوده بالخارج لدى تقديم المحرر المطعون عليه (التوكيل) بعدم علم محاميه بما يشوب التوكيل من تزوير
		إعتماد المحرر لا يمنع من الطعن عليه بالتزوير: إعتماد المحرر . لا يمنع من الطعن عليه بالتسزوير . الإستثناء. صدوره عن علم بما يشوب المحرر من عيوب . تمسك الطاعن بوجوده بالخارج لدى تقديم المحرر المطعون عليه (التوكيل) بعدم علم محاميه بما يشوب التوكيل من تزوير حال إنذاره الوكيل بإلغائه . دفاع جوهرى . إغفاله تأسيساً
		إعتماد المحرر لا يعنع من الطعن عليه بالتزويز: إعتماد المحرر . لا يمنع من الطعن عليه بالتروير . الإستثناء. صدوره عن علم بما يشوب المحرر من عبوب . تمسك الطاعن بوجوده بالخارج لدى تقديم المحرر المطعون عليه (التوكيل) بعدم علم محاميه بما يشوب التوكيل من تزوير

الصفحة	القاعدة	
		سلطة محكمة الموضوع في إثبات صحة الورقة أو تزوير ها :
		إثبات صحة الورقة أو تزويرها جوازه بكافة طرق الإثبات
		ومنها القرائن . محكمة الموضوع . سلطتها في القضاء بصحة
		الورقة إستناداً إليها . شرطه .
٣-١	11	(الطعنان رقب ٢١١ السنة ٥٥٣ ، ٢٦٢٤ لسنة ٥٥٣ - جلسة ١٩٨٩/١/٢٦)
		عدم جواز الحكم بصحة المحرر أو برده وفى الموضع معاء
		١ - عدم جواز الحكم بصحة المحرر أو برده وفي الموضوع
		معاً . م ٤٤ إثبات . الدفع بالإنكار . المقصود به . م . ٣
		إثبات. دفاع الطاعن بعدم صدور الشهادتين الطبيتين المقدمتين
		للتدليل على الحالة الصحية للمستأجرة - من الموقع عليهما دون
		أن ينسب صدورهما أو تحريرهما وتوقيعهما منه . عدم إلتزام
		المحكمة بالفصل فيه على إستقلال والتأجيل لنظر الموضوع .
		علة ذلك .
177	٨٥	(الطعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٥٢ ق - جلســة ٢٢٦٣/١٩٨٩)
		٢ - قاعدة عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي
		الموضوع معاً . م ٤٤ إثبات مقررة لمصلحة الخصم الذي يحكم
		عليه في الإدعاء بالتزوير . علة ذلك .
۲۰۳3 ^۲	۲۰۸	(الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٥٢ ق – جلســـة ١٩٨٩/٥/١٨)

المفحة	القاعدة	
		رد وبطلان الورقة المقدمة سندا في الدعوى لايعنى بطلان التصرف :
		رد وبطلان الورقة المقدمة سنداً في الدعوى لا يعني بطلان
		التنصرف ذاته وإنما بطلان الورقية المشينتية له . جواز إثبيات
		التصرف بدليل آخر مقبول .
YAY	09	(الطعن يقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٤ ق - جلســة ٢٦/١/٢٨)
		مسائل متنوعة :
		١ - الحكم الصادر في دعوى التزوير الفرعية . غير منهي
		للخصومة . عدم جواز الطعن فيه على إستقلال .
ATA3 ^P	٣٠٣	(الطعن رقم ۳۰۶۳ لسنة ۵۷ ق - جلسبة ۲۵/۱۰/۲۸)
		٢ - إنتهاء الخبير في تقريره إلى صحة توقيع المورثة على
		العقد المطعون عليه . معاودة تمسك الطاعنين في تقرير الإدعاء
		الشاني بالتنزوير ومذكرة شواهده بأن العقد وأوراق المضاهاه
		إستبدلت بأوراق مصطعنة بمداد حديث لاحق لوقاة صورثتهم
		وسابق على مباشرة الخبير لمهمشه وطلبهم إعادة الأوراق إلى
		الخبير لتحقيق هذا الإدعاء . إلتفات الحكم عن هذا الدفاع
		والقضاء يرفض الإدعاء الأول وعدم قيول الإدعاء الثاني تأسيسا
		على أن الطاعنين هم المرشدين عن أوراق المضاهاه بالشمهر

الصفحة	القاعدة	
		العقارى وأن الصورة الفوتوغرافية المقدمة منهم لذات الطلب
		الذي تمت المضاهاه عليه . قصور وقساد في الإستدلال .
************	711	(الطعن رقم ۱۲۰۹ لسنة ۵۱ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۱۰/۳۱)
		ر تسجیا ل ،
		تسجيل صحيفة دعرى صحة التعاقد على بيع عقار . أثره .
		تسجيل الحكم الصادر فيها إرتداد أثره إلى تاريخ تسجيل
		الصحيفة . نطاقه .
۰۰٤ع۲	777	(الطعنان يقبها ١٩٩٥، ٢٠٦٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥)
		ر تـجــزئــة ،
		 ر تسجسز ئسة ، ۱ الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في
		١ - الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في
		 ١ الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في الإلتزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصام
		 الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في الإلتزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصام أشخاص معينين . للخصم الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل
		 ١ - الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في الإلتزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصام أشخاص معينين . للخصم الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من غيره منضماً إليه
		 الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في الإلتزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصام أشخاص معينين . للخصم الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من غيره منضماً إليه في طلباته قعوده عن ذلك . وجوب الأمر بإختصامه . م ٢١٨
		۱ - الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في الإلتزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها إختصام أشخاص معينين . للخصم الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من غيره منضماً إليه في طلباته قعوده عن ذلك . وجوب الأمر بإختصامه . م ۲۱۸ مرافعات . دعوى إستراداد الحيازة المقامة من المستأجر على

الصنبة	القاسدة	
		٢ - نقض الحكم لصالح الطاعن في نزاع لايحتمل فيه غير
		حل واحبد ، أثره . تقضه بالنسبة للخبصوم الآخرين ولو لم
		يطعنوا فيه . علة ذلك .
76447	444	(الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٥٦ ق - <u>جلســــــــــــــــــــــــــــــــــــ</u>
		٣ - إفادة المحكوم عليه الذي فوت ميعاد الإستثناف أو قبل
		الحكم في الإستئناف المرفوع في الميعاد من أحد زملاته المحكوم
		عليهم معه . شرطه . صدور الحكم في موضوع قابل للتجزئة
		أو في إلتزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانرن فيها
		إختصام أشخاص معينيين . علة ذلك . ٢١٨ مرافعات .
۸۵۱3۳	455	(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/٢٢)
		٤ – الصورية . عدم قابليتها للتجزئة . مؤداه .
۸۵۱3۲	788	(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/٢٢)
		د تحکیم ،
		ماهیته:
		١ - التحكيم . ماهيشه . إقتصاره على ما تنصرف إليه
		إرادة المعتكمييين ، لازميه ، تحديد نطاق التبحكيم ، علة
		ذلك . جيواز إتمام هذا التسحيديد أثناء الرافسعية أميام
ļ		I

البخية	القاعدة	
_	\vdash	هيئة التحكيم . شرطه . مخالفة هذه الأحكام . أثرها .
1-737	Y-A	(الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/١٨)
		فهم نصوص مشاوطة التحكيم:
		محكمة الموضوع . سلطتها في فهم نصوص مشارطة
		التحكيم وتعريف المقصود منها . شرطه . تبيان الإعتبارات
		المقبولة التي دعتها إلى الأخذ بما ثبت لديها والعدول عما سواه.
۲۰۳3	4.4	(الطعن رقم ٧٤٠ اسنة ٥٢ ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/١٨)
		ر تىراخىسى ،
		تراخيص بعض انواع المبانى:
		الترخيص ببعض أنواع المباني إذا بلغت قيمتها خمسين ألف
ĺ		جنيه . شرطه . الإكتتاب في سندات الإسكان بواقع ١٠٪ من
		قيمة المبانى التي يصدر بها الترخيص وليس بقيمة ما تم تنفيذه
		منها . المادة السادسة من القانون ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل .
14437	177	(الطعن رقم ١١٠٩ لسنة ٥٦ق - جلســة ٢٩/٣/٣٨١)
		« تــضــاهــن »
		إعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة
		مصدرها القانون . أثره . تضامن التبوعين في حالة
		تعددهم . م ۷۹۵ مدنی .
11737	171	(الطعن رقم ۱۵۴۸ لسنة ۵۱ ق – جلســـة ۱۹۸۹/۳/۳۰)

الصفحة	القاعدة	
		ر تــعـــويض ،
		الخطا الموجب للتعويض:
		تكييف محكمة الموضوع للقعل المؤسس عليه طلب التعويض
		بأنه خطأ أو نفي هذا الرصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة
į		النقض. إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية سلطة تقديرية
		لمحكمة الموضوع ما دام - إستخلاصها سائغاً . مثال : بشأن
		إستخلاص الحكم خطأ هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية من
		تعطل التليفون لفترات طويلة دون إصلاحه في الوقت المناسب
		أو تركيب خط جديد يعمل بانتظام . موجب للمسئولية لما فيــه
		من إخلال الهيئة بالتزاماتها التعاقدية .
48-	127	(الطعن رقم 1007 لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/٣/٢٦)
		الضرر المطالب بالتعويض عنه :
		الضرر المباشر:
		إلتزام المدين في المستولية العقدية بالتعويض عن الضرر
		المباشر أهميتها له مالحق الدائن من خسارة وما قاته من كسب.
		مادة ۲٫۱/۲۲۱ مدنى . مؤدى ذلك . إستبعاد التعويض عن
		الأضرار غير المباشرة التى لامحل للمساطة عنها طالما استبعد
		الحكم وقوع عظل أو خطأ جسيم في تنفيذ العقد .
41-	127	(الطعن يقم 1001 لسنة 61 ق - <u>جلســـة 19</u> 87/۳/۴۱)

الصفحة	القاحة	
		المنزر المسادى :
		١ - كل ما يؤذى الإنسان فى شرفه وإعتباره أو يصيب
		عاطفته ومشاعره . ضرر أدبى يوجب التعويض . المادة
		١/٢٢٢ من القانون المدنى . ماعدا ذلك من مساس بمصلحة
		مشروعة للمضرور في شخصة أو ماله إما بالإخلال بحق يكفلة
		القانون أو بمصلحة مالية له . يتوافر بمجرده الضرر المادى . حق
		الإنسان في الحياة وسلامة جسمه من الحقوق التي كفلها الدستور
		والقانون وجرم التعدى عليه . أثره . المساس بسلامة الجسم
		بـأى أذى من شأنه الأخلال بهذا الحق يتوافر به الضرر المادى .
٥3	1	(الطمن رقم ۲۵۱۷ اسنة ۱۲ ق « هيشة ساسة » – جاسة ۲۹۹۲/۲/۲۳)
		٢ - ثبوت حق المضرور في التعويض عن الضرر المادي .
		إنسقال هذا الحق إلى ورثته . مسوّدى ذلك . للوارث المطالبة
		بالتمويض الذي كان لمورثه أن يطالب به لو بقى حياً.
63	1	(الطعن رقم ٣٥١٧ اسنة ٦٢ ق « هيئة مامة » - جلسة ١٩٩٤/٢/٢٢)
		الضـرز الآابــى:
		التعويض عن الضرر الأدبي . تقرير المشرع الحق فيـه دون
		تخصيص حالاته وأسباب استحقاقه مع تقييده بالنسية
		لأشخاص مستحقينه . قنصره في حيالة الوفياة

الصفحة	القامدة	
⁷ 60		على الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانيه . مؤداه . إنطباقه- بدوره في تحديد المستحقين للتعويض عن هذا الضرر في حالة الإصابة من باب أولى . م ٢٢٢ مدئى . (الطعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٦٢ ق « هيئة عاصة » - جلسة (العرب ١٩٩٤/٢/٢٢)
		تقديم التعويض:
		 ١ - تقدير مبلغ التعويض الجابر للضرر . إستقلال محكمة الموضوع بــه - مادام لا يوجد نص يلزم بإتباع معايير معينة فى خصوصة .
127	44	(الطعن رقم ١٧٨١ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/١/١٥)
		٢ - دمج الضررين اللذين لحقا بالوارث والمورث عند القضاء بالتعويض دون تخصيص لمقدار كل منهما . لا يؤثر في أن كل عنصر منهما كان له حسابه في تقدير التعويض . نقض الحكم لعدم جواز التعويض عن أحد العنصرين . يوجب على محكمة الإحالة خصم ما يقابله من تعويض . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
₹ 7 ₩•	111	(الطعن يقم 91 لسنة 50 ق – جلســـة ١٩٨٧/٢/٢٨)

المفحة	القامدة	
		٣ - جواز القضاء بتعويض إجمالي عن الأضرار التي حاقت
		بالمضرور . شرطه . بيان عناصر الضرر ومناقشة كل عنصر على
		حده - حرمان المطعون عليه من إستعمال التليفون وما يصاحبه
		من متاعب نفسيه وأضرار مادية فضلا عن التردد على الهيئة
		للإبلاغ عن الأعطال وسداه الإشتراكات بيان لعناصر الضرر
		الذي قضى من أجله بالتعويض جملة .
A1-	127	(الطعن يقم 1007 لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/٣/٢٦)
		الحكم بالتعويض المؤقت :
		الحكم بالتعويض المؤقت الحائز لقوة الأمر المقضى. أثره.
	:	دعوى التعويض التكميلي اللاحقه . نطاقها . تحديد الضرر في
		مداه والتمويض في مقداره .
٥٧٠	1-1	(الطعن يقم ١٦٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلســـة ١٩٨٩/٢/٢٢)
		بعض صور التعويض:
		التعويض طبقاً للقانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥
		إعدال الإجراءات الواردة بالمادة ٨٢ من القانون رقم ٩٠

السفحة	القاعدة	
[¥] £¥\$-	***	لسنة ١٩٧٥. لإثبات سبب الإصابة وتحديد نسبتها ودرجة العجز ونرسه. شرطه، أن يرقعها أحد المنتفعين بأحكام هذا القانون إستناداً إلى إحدى الحالات الواردة به. (الطعن يقيم ٢٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلسسة ١٩٨٩/٦/٢٩) - التعويض عن إساءة إستعمال حق التقاشى: تأسيس ظلب التعويض على ما قضى به ببراءة المطعون ضده عما أبلغت به الطاعنة جهات الإختصاص من إمتناعة عن
P 73 ^T	*14	تسليمها بعض منقولات الزوجية وتقاضيه منها مقدم إيجار استدلت عليه بإيصال موقع عليه منه . لا يكفى لإثبات كذب الوقائع المبلغ بها وإنحراف الطاعنة عن حق التقاضى . القضاء بالتعويض رغم ذلك . خطأ فى القانون وفساد فى الإستدلال . (الطعن قم ٢٢٧٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٧) مسائل متنوعه: مسائل متنوعه: إعذارالمدين . شرط لإستحقاق التعويض . عدم لزومه متى أصبح تنفيذ الإلتزام غير عمكن أو غير مجد يفعل المدين .

المفحة	القاعدة	
		المادتان ۲۱۸، ۱/۲۲۰ مندنی . (مشال فی اِلتزام هیشة
		المواصلات السلكية واللاسلكية بإصلاح التليفون) .
**************************************	474	(الطعن رقم ۳۸۸ لسنة ۵۷ ق - جلسـة ۱۹۸۹ /۱۲۸۱)
		تـــقـــادم
		ر تــقــا دم مكســـب ،
		التقادم المكسب الطويل :
		إقامة دعوى الملكية بسبب إكتسابها بالحيازة المدة الطويلة
		دون بيان أنصبة المدعين . أثره . تعيين هذه الأنصبة
		بالتساوى .
⁴ 8797	770	(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلســة ٢٩٨٩/٥/٢٥)
		التقادم المكسب القصير :
		السبب الصحيح للتملك بالتقادم الخمسى . مأهبته . م
		۳/۹۲۹ مدنی .
orr3 ^Y	41-	(الطعن يقم ١٦٦٤ لسنة ٥٦ ق - جلسسة ١٩٨٩/٥/١٨)

الصنة	القامدة	
		التقادم المقسط:
		التقادم الموقى:
		تكييف الخصوم للطلبات والدفرع لايقيد المحكمة . إلتزامها
		بالتكييف الصحيح الذي تتبينه من وقائع الدعوى وتطبق
		القانون عليها . المطالبة بالأرباح المستحقة لأحد الشركاء . حق
		إحتمالي غير ناشئ عن إحدى الدعاوي المصرفية . أثره .
		خضوعه للأصل العام لتقادم الإلتزام مدنياً أو تجارياً .
		المادة ٣٧٤ مدنى . إنقضاؤه بخمس عشرة سنة .
YĮŢ	174	(الطعن رقيم ٨٣٨ لسنة ٥٥ ق – جلســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		التقادم الثلاثى لطلب إبطال العقد :
i		التقادم الثلاثي لطلب إبطال العقد . م١٤٠ مدني . بدء
		سريانه في حالة نقص الأهلينة من الينوم الذي يستكمل فيه
		ناقص الأهلية . أهليته . خلاقاً لأحوال الغلط والتدليس والإكراه
		التى يكون فيها التقادم بأقصر الأجلين إما بإنقضاء ثلاث
		سنوات من اليوم الذي ينكشف فيه الغلط أو التدليس أو يوم
		إنقطاع الإكراه وإما بمضى خمس عشرة سنة من وقت تمام العقد .
7,837	444	(الطعن يقم ١٤٣٩ لسنة ٥١ ق - جلسـة ١٣/١٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		الإجراءات القاطعة للتقادم:
		المطالبة القضائية :
		المطالبة الجزئية . إعتبارها قاطعه للتقادم بالنسبة لباقى
		الحق . شرطه . دلالتها في ذاتها على قصد صاحب الحق في
		التمسك بكامل حقسه وكبون الحقين غير متغايرين بل
,		يجمعهما مصدر واحد .
0.4 0.4	1-1	(الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ٥٤ ق - جلسسة ١٦٨٩/٢/٢٢)
		وق <i>ف الت</i> قادم :
		دعوى المضرور قبل المؤمن إذا كان أساس الفعل غير
		المشروع جريمة رفعت عنها الدعوى الجنائية . أثره . وقف سريان
		التقادم طوال مدة قيام هذه الدعوى وحتى إنقضائها بأحد
		الأسباب التي ينص عليها القانون . علة ذلك .
77137	۳٤٧	(الطمن رقم 700 لسنة 80 ق جانمــــة 19A9/11/FR)
		حساب مِدة التقادم .
		- في الدعاوى :
		الحكم الجنائي الغيابي القاضي بإدانه مقترف جريمة جنحة .
		لا تنقيض بوالدعاء، الجنائية ، إذ هو لايمندو أن يكون

الصفحة	القامدة	
		من الإجراءات القاطعة لمدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم الدعوى
		الجنائية . إنقضاء الدعوى الجنائية في هذه الحالة تكون بعد
		مضى ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ومنذ هذا الإنقضاء يزول
		المانع القانوني الذي كان سبيةً في وقف تقادم دعوى المضرور
		قبل المؤمن .
78177	727	(الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٧٥ ق - جلســة ١٩٨٩/١١/٢٣)
		د تــقــادم ،
		الحكم باكتساب الملكية بالتقادم:
		إكتساب الملكية بالتقادم . وجوب بيان الحكم للوقائع التي
		تودى إلى توافر شروط وضع البد . لا إلزام ببيان كل شرط
		على إستقلال .
Y8797	440	(الطعن رقيم ٢١٥١ لسنة ٥٦ ق - جلســة ٢٩٨٩/٥/٢٥)
		(آڦسيم)
		تطبيق أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بما فيها حظر بيع
		الأراضى الواردة في نص المادة العباشيرة منه . شيرطه . تخلف
		هذه الشروط كلها أو يعضها . أثره .
143 ⁷	178	(الطعنان رقم ٥١٦، ٧٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسمة ١٩٨٩/٤/١٣)
,	•	

109		
الصحة	القامدة	
		(''''' ')
		اولا : منازعات التنفيذ :
		١ - المنازعة الموضوعية والوقتيه في التنفيذ . ماهية كل منهما .
٧٠٠٤	۳۷٠	(الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٧ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/١٣)
		٢ - متى كان النزاع لبس إعتراضا على شروط البيع
		أو نفيماً لإجراءاته وإنما بشعلق بالحق الموضوعي الذي يجري
		التنفيذ إقتضاءاً له ، فإنه يكون للحائز في أية حالة تكون
		عليها الإجراءات أن يطلب بدعرى أصلية إنقضاء هذه الإجراءات
		لإنقضاء دين طلب التنفيك . عدم تقيده في ذلك بالميعاد
		المنصوص عليه في المادة ٤٣٢ مرافعات .
٠٢٣٦٠	T YY	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٥٧ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/١٧)
		ثانياً: تنفيذ عقارى:
		دعوى بطلان إجراءات التنفيذ العقارى :
		جواز إقامة دعوى أصلية ببطلان إجراءات التنفيذ العقاري
		متى كان الحكم مبنياً على الغش. محكمة الموضوع. سلطتها
		في تقدير قيام الغش أو إنتفاء ثبوته وإستخلاص عناصره من
		وقائع الدعوى بعيداً عن رقابة محكمة النقض . شرطه .
YE517	117	(الطعنان رقـــا ١٩٣٦ / ١٩٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/٥/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		إبداء المدين أوجه البطلان بطريق الإعتراض على قائمة شروط البيج -
		قاعدة وجوب إبدا المدين أوجه البطلان في إجراءات التنفيذ
		العقارى سواء ما تعلق منها بالشكل أو الموضوع بطريق
		الإعتراض على قائمة شروط البيع . شرطها . أن يكون المدين
		طرفاً في هذه الإجراءات وأن تكون سمابقة على جلسمة
		الاعتراضات . رفع دعوى أصلية ببطلان هذه الإجراءات . شرطه
		إلغاء السند التنفيذي . علة ذلك . الحكم القاضي بعدم قبول
		دعوى المدين الأصلية ببطلان إجراءات التنفيذ العقاري لعدم
		الإلتجاء إلى الطريق الذي رسمه القانون .أثره .
Y ₂ £17	777	(الطعنان رقــــا ۱۹۳۱ ، ۱۹۹۰ لعنة ۵۳ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۵/۲۵)
		ثالثا: مسائل متنوعة :
		١ - حكم إيقاع البيع . عدم جواز استئنافه إلا في الحالات
		الشلاث المنصوص عليـها في المادة ١/٤٥١ مـرافعـات على
		سبيل الحصر .
T313	747	(الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٥٧ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/٢٧)

الحفحة	القامدة	
•		 ٢ - إغفال قلم الكتاب إخبار المدين بإيداع قائمة شروط البيع . لا بطلان . عدم تقيد المدين في هذه الحالة بميعاد الإعتراضات . لا يعدمن حالات الوقف الحتمى للإجراءات . حكم قاضى البيع فيها غير جائز إستثنافه . م ٤١٧ ، ٢٤ مرافعات .
1333	747	(الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٧) ٣ - حكم بطلان الإجراءات المؤسس على عدم مسراعاة المراعبد والإجراءات المنصوص عليها في المواد ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٩، ٤٣٠ مرافعات. تعلقها بالمرحلة السابقة على المزايدة. وجرب التمسك به أمام قاضى البيوع قبل جلسة البيع.
T _E 117	747	(الطمن يقم ١٢٠٥ لسنة ٥٧ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/٢٧)

(ج) جمارك - جمعيات - جنا ر حسارك ، رسـوم جمركية : ١ - مصلحة الجمارك . حقها في إتباع إجراءات الحجز الإداري عند عدم الوقاء بالرسوم المستحقة على المستلزمات التي تستورد لبناء المنشآت الفندقية والسياحية ما لم يصدر بإعفائها قرار من وزير المالية . علة ذلك . البند أ من المادة ١ ق ۳۰۸ لسنة ۱۹۵۵ والمادة ٥ ق ٣٦ لسنة ١٩٦٣ . (الطمن رقم ۲۷۱۶ اسنة ۵۱ ق - جلسة ۲۷۱۳) ٢ - تحديد البضائع المستوردة التي تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية في نطاق ما حددته المادة ٦ من القانون ١ لسنة ١٩٧٣ . إستشناء من المادة ٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . من سلطة وزير المالية وحده . (الطعن رقم ٢٧١٦ لسنة ٥٦ ق - جاســة ٢٧١٢) ٣ - مصلحة الجمارك . لها سلطة تقدير قيمة البضاعة المطالب بالرسوم عنها تقديراً فعلياً. تقديم الفاتورة الأصلية مصدقاً عليها لا ينعها من مطالبة ذوى الشأن بالمستندات والمقود المتعلقة بالصفيقة دين أن تتقيد عا ورد فيها أو بالفواتير نفسها ولا يحد من سلطتها سبق تغييمها رسالة أخرى من ذات نوع البضاعة يقيمة مخالفة . م ٢٣ من قانون

الصفحة	القامحة (
_		٤ - إستيراد بنك ناصر سيارة لحسابة ثم شراء النقابة لها
		من البنك لا يسقط حق الخزانة في اقتضاء الرسوم الجمركية
		عليها بعد تحقق الواقعة المنشئة للضريبة وتعلق حقها بمجرد
		الإفراج عنها. لا يغير من ذلك موافقة مدير عام الجمارك على
		إعفاء النقابة من الرسوم المستحقة على تلك السيارة ثم عدوله
		عن تلك المرافقة . علة ذلك .
ANE	187	(الطعن يقم ١٠٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/٣/٢٠)
		٥ – البضائع المستوردة . خضوعها لضرائب الواردات المقررة في
		التعريفة الجمركية فضلا عن الضرائب الأخرى المقررة إلا ما استثنى
		منها بنص خاص . م ١/٥ من قانون الجمارك ١٩٦٣/٦٦ .
318	127	(الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/٣/٢٠)
•		، جمعیات ،
		الجمعية التعاونية لبناء المساكن :
		ورود نص بلاتحة النظام الأساسي للجمعية التعاونية لبناء
		المساكن يحظر على العضو التنازل عن المسكن المخصص له
		لفير الجمعية - جواز مخالفة هذا الحظر في ظل أحكام القانون
		رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ واللاتحة التنفيذية الصادرة تنفيذا له
_		التي خلت من نص يرتب البطلان .
'EYYY	£Ą£	(الطعن رقم 209 لسنة ٥٣ ق – جلســة ٢٩٨٩/٦/٢٩)
		«جنسية»
		منازعات الجنسية : اختصاص مجلس الدولة بها :
		منازعات الجنسية . إختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل
		فيها - إثارة المنازعة أمام القضاء العادى - وجوب إيقاف
		الدعوى وتكليف الخصم باللجؤ للجهة الإدارية المختصة - لجهة
		القضاء العادي في الدعوى بحالتها إذا كان وجه المسألة في
		الجنسية ظاهراً . المواد ١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٩ مرافعات .
4443	147	(الطعن رقم ۵۷۵ لسنة ۵۳ ق – جلســـة ۱۹۸۹/۶/۲۷)

		1 10
المفحة	القاعدة	(2)
-		٠ (٤)
		حراسة -حكم - حيازة
		حراســة
		أولا: الحراســة القضائية :
		سلطة الحارس القضائى :
		١ - الحارس القضائي يستمد سلطته من الحكم الذي يقيمه
		- ويثبت له صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة إلى أى إجراء
		آخر ويكون هو صاحب الصفة في الأعمال التي نبطت به وفي
		الدعاوي المتعلقة بها . صدور حكم بعزل الحارس . أثره .
4113	PEA	(الطعن يقم ٢١١٧ لسنة ٥٣ ق – جلسـة ٢٩٨/١١/٢٦)
		٢ - الحارس القضائي . إعتباره نائبا عن أصحاب الحق
- 1		فيما يتعلق بالمال الموضوع تحت الحراسة . له مباشرة إجراءات
- 1		التقاضي عنهم . إختصام الشخص ويصفته كحارس قضائي في
		دعوى تتعلق بإدارة المال الموضوع تحت الحراسة . أثره . مثال .
,£14.1	774	(الطعن رقم ١٩٣١ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٢٥)
		ثانيا : الحراسة الإدارية :
- 1		الإجراءات التمي فسرضت عليها الحراسة أو يتبعين من
- 1		خلالها الجهات الحكومية والقطاع العام. صدور القانون
		٩٩ لسنة ١٩٧٤ . أثره . عدم نفاذ عقود الإيجار التي حررتها
ſ		تلك الجهات بعد العمل بأحكام القانون المذكور في حق المالك
		الأصلى للعقار متى زادت قيمته عن ثلاثين ألف جنيه
473 ⁷	177	(الطعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٥١ ق - جلســـة ٢/١٩٨٩٨١)

الصفحة	القاعدة	
		ثالثاً: الحكم في دعوى الحراسة :
		۱ - المنع من التصرف في المال الذي لا يجوز الحجز عليه . وصف بلحق بالمال لا بالشخص . ووود حالاته على سبيل الحصر . مؤداه . الإجراءات الواقف للمطالبات والدعاوى وما يترتب عليها من حجوزات ليس هو الأمر الصادر بالمنع من التصرف في الأموال بل هر الحكم الصادر بفرض الحراسة عليها .
	1-0	(الطعن رقم ۸۰۸ لسنة ۵۵ ق - جلســة ۱۹۸۹/۲/۲۳
		٢ - الحراسة إجراء تحفظي - الحكم الصادر فيها - ماهيته
46144	714	(الطعن يقم ٢١١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسنة ٢٦/١١/٣٨)
14737	٥٨	(ابعا: إختصاص محكمة القيم: ١ - قرارات التفسير التي تصدرها لها ذات القوة الملزمة للنص الذي انصب عليه التفصير . مع/٢ ق ٨١ لسنة ١٩٦٦ . النص الذي انصب عليه التفصير . مع/٢ ق ٨١ لسنة ١٩٦٦ . الخواصر محكمة الحراسة دون غيرها بنظر المنازعات في الأوامر الصادره من المدعى العمام الاستراكي بالإجراءات التحفظية على الأموال . القرار التفسيري في الطلب ١٩٨٦ ق محكمة عليا . حلول محكمة القيم محل محكمة الحراسة في اختصاصها . مع٣ ق ٩٥ لسنة ١٩٨٠ . مؤداه . (المطعن يقم ١٩٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢٦) ٢ - إختصاص محكمة القيم بالقصل في دعاوي فرض الحراسة . مؤدي ذلك . عدم إختصاصها بالدعاوي المتعلقة بالأموال التي لاتشملها الحراسة . عدم إشتمال الحراسة على أي مال تصرف فيه الحاضع إلى الغير ولو لم يكن قد سجل متى كان قد نقذ أو كان ثابت التاريخ قبل منع التصرف في المال . م
⁷ 6777	TV A	اشعب . (الطعن رقم ۲۷۳۵ لسنة ۵۷ ق - جلسـة ۲۷/۱۲/۱۹۹۱)

الصفحة	القامدة	
		ر جگیم ،
		اولا: ماهية الحكم:
		الحكم القطعي :
		الحكم القطعي . ماهيته .
*644.	4-7	(الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ ق - جلسبة ١٩٨٩/٥/١٤)
		الحكم بوقف الدعوى حكم قطعى :
		الحكم بوقف الدعوى لحين الفصل فى مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها . حكم قطعى . أثره . أمتناع العودة لنظر الموضوع دون تقديم الدليل على تنفيذ ذلك الحكم أو استحالة تنفيذه .
1517A	١٨٨	(الطعن يقم ٣٧٦ لسنة ٥٣ ق – جلســـة ١٩٨٩/٤/٢٤)
		ثانيا : إصدار الحكم :
		المداولة في الحكم والتوقيع على المسودة وإيداعها :
		 ١ - توقيع أحد القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته المشتملة على منظوقه وأسبابه . تخلفه عن حضور جلسة النطق بالحكم بسبب مانع قهرى وحلول غيره محله وقت النطق به . وجوب إثبات ذلك في الحكم وإلا كمان باطلاً . المواد ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٨ مرافعات .
Y00	٥٣	(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٦ ق – جلســــة ١٩٨٩/١/٣٤)
		 ٢ - جواز مشاركه قاضى فى الهيئة التى نطقت بالحكم بخلاف من سمع المرافعه ووقع على مسودته . شرطه . بيان ذلك فى نسخه الحكم الأصلية .
370	90	(الطعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٢/٢٢)

177		
الصفحة	القامحة	
		٣ - بطلان الحكم لعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروه .
		م ١٧٨ مرافعات . المقصود به القضاة الذين سمعوا المرافعة
		واشتركوا فى المداولة وفصلوا فى الدعوى دون من حضروا تلاوة
		الحكم . المداولة بين القسضساه الذين أصدرو الحكم مناطها .
۲		توقيعهم على مسودته . وجوب إيداع مسودة الحكم عند النطق
		یه . ۱۷۵ مرافعات .
۵۰۵ ع ^۳	7.47	(الطعن رقم 1790 لسنة 00 ق - جلسـة 17/1۲/۲۱)
		 ٤ - عدم إشتمال مسودة الحكم على تاريخ إيداعها .
		لابطلان .
٥٠٤ع٣	7,47	(الطعن يقم 1790 لسنة 00ق - جلسـة 17/16/19)
		التوقيع على نسخة الحكم الا'صلية :
		يكفي لسلامة الحكم أن تكون نسخته الأصلية موقعة من
		الهيئة التي أصدرته . توقيع القاضي الذي حضر تلاوته ولم
		يشترك في إصداره غير جائز .
٥٠٤ع٣	7,47	(الطمن رقم 1790 لسنة 00ق - جلسة 17/11/PAPI)
		وجوب صدور احكام المحاكم الإبتدَائية من ثلاثة قصّاه:
		أحكام المحاكم الإبتدائية . وجنوب صدورها من ثلاثة
		رقضاه . تعلقه بالنظام العام . مخالفة ذلك . أثره . البطلان .
		م٩/٥ ق ٣٦ لسنة ٧٢ في شأن السلطة القضائية .
۵۷۵	1-1	(الطعن رقم ۱۷۰۸ لسنة ۵۵ ق - جلســة ۱۹۸۹/۲/۲۲

الصفحة	القاعدة	
		إغفال الفصل في بعض الطلبات:
		إغفال المحكمة الفصل في طلب موضوعي . مناطه أن تكون
		المحكمة قد أغفلت الفصل فيه إغفالاً كلياً . أثره . بقاؤه معلقاً
		أمامها . قضاء المحكمة صراحة أو ضمناً برفض الطلب . وسيلة
		تصحيح الحكم . الطعن فيه .
T-1	71	(الطعنان رقــهـــا ۱۱۱ لسنة ۵۰ ق ، ۲۲۲۶ لسنة ۵۱ - جلوحة ۱۹۸۹/۱/۲۱)
		ثالثاً: بيانات الحكم:
		البيانات الجوهرية :
		بيانات الحكم الجوهرية . ماهيتها . إغفال المحكمة إيراد
		أوجه دفاع الخصوم التي لا تتصل بقضائها . لابطلان . م١٧٨
		مرافعات - شرط ذلك .
717	ខា	(الطعن رقم ١٣٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/١/١٩)
		(سماء الخصوم وصفاتهم :
		بطلان الحكم لنقض أو خطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم .
		م۱۷۸ مرافعات. مناطه. إنطوائه على تجهيل بإسمائهم
		وصفاتهم ، كغاية بيان أسماء الخصوم وصفاتهم في ديباجة
		الحكم .
r33"	440	(الطعن يقم ۷۹ لسنة ۵۵ ق - جلســة ۲۸/۱۳/۳۸)

الصفحة	القاعدة	
		رابعا: تسبيب الحكم:
		تعقب حجج الخصوم:
		عدم إلتزام المحكمة بتعقب كل حجة للخصوم متي أقامت
		الحقيقة التي إستخلصتها على ما يقيمها . قيام هذه الحقيقة
		فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها . إغفالها طلب
		الإحالة إلى التحقيق . جائز . متى رأت من ظروف الدعوى ما
		يكفى لتكون عقيدتها .
177	۴٠	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨١/١/٩٨٩١)
		ضوابط التسبيب:
•		التسبيب الكافى:
		تحصيل فهم لاواقع في الدعوى وتكييف هذا الفهم وتطبيق
		أحكام القانون عليمه . من سلطة قاضي الموضوع . وجوب
		تسبيب حكمه التسبيب الكافي . خضوعه في ذلك لرقابة
		محكمة النقض .
75×37	۲۰۸	(الطعن رقم ١٥٦٣ لسنة ٥٣ ق – جلسـة ٢٠٠/١٠٤/١٩٨١)
		مالا يعيب تسبيب الحكم :
		التقريرات القانونية الخاطئة :
		١ - إنتها، الحكم في قضائه إلى النتيجة الصحيحة -
		لا يعيبه إشتمال أسبابه على تقريرات قانونية خاطئة .
777	٤٩	(الطمن رقم ۷۸۹ لسنة ۵۲ ق - جلسسة ۱۹۸۹/۱/۲۲)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إنتهاء الحكم في قضائه إلى النتيجة الصحيحة -
		لايعيبه إشتمال أسبابه على تقريرات قانونية خاطئة .
771	74	(الطعن رقم ۱۱۸۸ لسنة ۵۲ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۱/۲۹
		٣ - عدم ذكر نصوص ما إعتمد عليه الحكم من مستندات.
		لاعيب . كفاية الإشارة إليها مادامت مقدمة في الدعوي .
⁴ E197	198	(الطعن يقم ٢٥٦٤ لسنة ٥٦ ق - جلسـة ٢٩٨٩/٤/٢٧)
		ة - إغفال الحكم الرد على دقياع لم يقدم الخصم دليله .
		لاعيب .
۰۰۸غ۲	797	(الطعن رقم 10AA لسنة ٥٢ ق - جلسـة ١٩٨٩/٧/٢٦)
		٥ - التفات الحكم عن مستند غير مؤثر في الدعوي .
		لاعيب .
**************************************	YEA	(الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٦ ق - جلسـة ٢٩٨٩/١١/٢٦)
		تسبيب الحكم الإستئنافي:
		إلغاء الحكم الإبتدائي لدى محكمة الإستئناف لا يلزمها
		يتنفيد أسبابه أو الرد عليها متى قام حكمها على أسباب كافية
		. ملحة
TE1-0	7.47	(الطعن رقم 1790 لسنة 30 ق - جلسنة 17/1/1789)

الصفحة	لقاعدة	
		خامسا : عيوب القدليل :
		١ - القبصور :
		(۱) ما يعد قصوراً:
		۱ – إغفال الحكم الرد على دفاع جوهري . قصور ﴿ مثالُ ﴾ .
YAY	09	(الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٢٦)
		٢ - إغفال الرد على الدفع الجوهرى المؤثر في النتيجة التي
		إنتهى إليها الحكم . قصور .
Y 7Y	144	(الطعن رقم ١٣٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/٣/٩)
		٣ – إغفال الحكم بحث دفاع جوهرى للخصم . قصور في
		أسبابة الواقعية . موجب لبطلاته .
۸۲۳	188	(الطعنيقم ۱۸۶۲ لمسنة ۵۲ق - جلسبة ۱۹۸۹/۳/۲۳)
		٤ - إغفال الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن الجوهري إقامة
		مبان على الأرض المؤجرة جعلتها مكانا قبل إبرام العقد الأخير .
		قصور ،
****	4.1	(الطعن رقم ۱۳۱۳ لسنة ۵۱ - جلسية ۱۹۸۹/۹/۲۵)
		مالا يعد قصور ٦:
		إغفال الحكم دفاع للخصم غير مؤثر في قضائه . لا يطلان .
7773	777	(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الخطا في الإسناد وفي فهم الواقع في الدعوى ومخالفة الثابت
		بالاوراق:
		١ - القضاء برفض دعوى المستأجر بتخفيض أجرة شقة
		النزاع لثيوت أنها أجرت له مفروشة وليست خالية . لا خطأ .
		علة ذلك .
777	۵٧	(الطعن يقم ٤٩٧ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٧/١/٢٥)
		٢ - استخلاص الفعل المؤسس عليه طلب التعويض . خضوعه
		لتقدير محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغاً . (مثال
		بشأن استخلاص غبر سائغ) .
777	117	(الطعن رقم ۲۰۲۹ لسنة ۵۱ ق – جلسمة ۱۹۸۹/۲/۲۸
		٣ - مخالفة الثابت بالأوراق التي تبطل الحكم . ماهيتها .
15410	41.	(الطعن رقم ١٦٦٤ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/١٨)
		٣ – الفساد في الاستدلال :
		إستناد الحكم إلى قرينه ضمن قرائن أخرى معيبة . إستدلاله
		بها مجتمعة دون بيان أثر كل منها في تكوين عقيدة المحكمة .
		فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب .
		(الطعون أرقام 1797 ، ١٧٢٣ ، ١٧٦٠ ، ١٧٧٥ ، ١٧٧٥
091	1-7	سنة ۵۵ ق – جلسة ۱۹۸۳/۲/۳۳)
		£ <i>– التن</i> ا ت ص :
		١ - التناقص الذي يفسد الحكم . ماهيته .
F13	YA	(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التناقص المفسد للحكم . ماهيته .
V-Y	177	(الكعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسسة ١٩٨٩/٣/٥)
		سادساً: استنفاد الولاية :
		قضاء محكمة أول درجة بعدم قبرل دعوى التعويض لرفعها
		قبل الأوان إستناداً إلى أن الحكم الجنائي لم يصبح باتاً. قضاء
		في الموضوع تستنفد به المحكمة ولايتها . استئناف هذا الحكم
		يطرح الدعوى برمتها على محكمة الاستئناف. إلغاء محكمة
		الاستنناف للحكم المستأنف . أثره . وجوب الفصل في موضوعها
		دون إعادتها لمحكمة أول درجة .
1.4737	194	(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٤/٢٧)
		سابعاً: الطعن فى الحكم :
		هيعاد الطعن :
		١ - بدء مسيعاد الطعن كأصل من تاريخ صدور الحكم .
		الإستثناء ٢١٣ مرافعات .
YAY	٥٧	(الطعن يقم ٢٦٦٥ لسنة ٥٤ ق-جلسـة ١٩٨٩/١/٢٦)
		٢ ~ مواعيد الطعن في الأحكام . سريانها كأصل عام من
		تاريخ صدورها . الاستشناء م ٢١٢ مراقعات . تخلف المحكم
		عليه عن الحضور في جميع الجلسات وعدم تقديمه مذكرة بنفاعه
		أثره . سريان ميعاد الطعن من تاريخ اعلانه بالحكم لا يغني عن
		الاعلان علم المحكوم عليه أو من قيام مقامه بقيبام الخصومة
		وصدور الحكم فيها . علة ذلك .
75777	144	(الطعن رقم ٢٣٣٣ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٣)
	• •	ı

الصفدة	القامدة	
		الخصوم غى الطعن :
		١ - تحديد المحكوم له بالمعنى الذي يوجب إختيصامه في
		الطعن . شرطه . أن تظل له صفته التي إختصم على أساسها
		أمام محكمة أول درجة . مؤدى ذلك . لا على الطاعن إذا لم
		يختصم من زالت عنه هذه الصفة وإنقضت مصلحته في الدفاع
		عن الحكم الصادر في النعوى . (مثال) .
77137	۱۸۳	(الطعن يقم ٧٧٧ السنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٦/٤٨٩١)
		٢ - الطعن في الحكم . جوازه عن كان خصماً حقيقياً في
		النزاع وبذات الصفة المختصم بها أمام المحكمة التي أصدرت
		الحكم . اختصام الطاعنة في مرحلتي التقاضي عن نفسها
		وبصفتها حاضنة لإبنها القاصر . جواز رفض الطعن بالنقض
		بصفتها حاضنة له . علة ذلك .
		(البطعيون ارقيام ٢٦٩٦ لسنية ٥٠ ، ١٠٠ لسنيسية ٥٧ ،
72137	140	اΣ۸۶ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٩)
		الاحكام الجائز الطعن فيها :
		الحكم الصادر في موجهة أحد الخصوم :
		الحكم الصادر في مواجهة أحد الخصوم . حقه في الطعن عليه
		وعرض منازعته ولو لأول مرة أمام محكمة الإستئناف متي كان
		الحكم ضارأ بمصلحته وماسا بحقوقه التي يدعبها . القضاء يعدم
		جواز إستننافه . خطأ . علة ذلك .
٧٨٠	140	(الطعن يقم ١٣٩٠ لسنة ٥١ - بجلسـة ١٩٨٩/٣/١٥)

الصفحة	لقاعدة	
		الاحكام غير الجائز العنمن فيها:
		الأحكام الصادرة قبل الحكم ألنهي للخصومة كلها. عدم جواز
		الطعن فيها إستقلالاً م ٢١٢ مرافعات . الإستثناء . الأحكام
		الواردة على سييل الحصر في النص المذكور . الحكم يقدولُ
		الإستثناف شكلاً . عدم جواز الطعن عليه إلا بعد صدور الحكم
		المنهى للخصومة . علة ذلك .
٥٥٠	38	(الطاس رقم ١٤٠ استة ٥١ ق - علم سنة ١٩٨٩/٢/٢٢)
		الأحكام غير الجائز انطعن فيما إستقلالاٍ:
		الأحكام الصادرة قبل الحكم المنهى للخصومة كلها . عدم جواز
		الطعن عليها إستقلالاً مائم تكن قابلة للتنفيذ الجبرى . م٢١٢
		مرافعات . طلب الطاعن إخلاء شقة النزاع وإلزام المطعون ضده
		بادا، قيمة الأجرة المتأخرة . صدور حكم بالإخلاء غير قابل
		للتنفيذ الجبرى ثم صدور حكم الإلزام بالأجرة بعد ذلك . سريان
		مبعاد الإستثناف من تاريخ الحكم الأخبر .
¥ \$	442	(المطلبن يقم 201 لسنة 00ق - جلسلة 17/17/1481)
		ثامناً: حجية الحكم:
		١ حجية الحكم إقتصارها على ما فصل فيه بين الخصوم
		بصفة صريحة أو ضمنية سواء في المنطوق أو الأسباب المرتبطة به.
48	44	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلســــة ١٩٨٩/١/٨)

الصفحة	القاعدة	
		 ٢ - حجية الحكم . مناطها . إتحاد الخصوم والمحل والسبب في الدعويين . م ١٠١ إثبات .
*7.	٧٠	(الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٥٦ ق - جلسية ١٩٨٩/١/٣٠)
		 ٣ - الفصل في المسألة الأساسية . ثبوتها أو انتفائها . إكتسابه قوة الأمر المقضى في النزاع بشأن حق آخر يتوقف ثبوته
		أو انتفائه على ثبوت تلك المسأله .
٥٧٠	1-1	(الطعن رقم ۱۳۳۳ لسنة ۵۵ ق – جلســـة ۱۹۸۹/۲/۲۲)
		٤ - حجية الأحكام القضائية في المسائل المدنية قيامها بين
	İ	طرقى الخصومة حقيقة أو حكماً . مؤداه . عدم الإحتجاج بها على
		من كان خارجاً عنها ولم يكن ممثلاً فيها تمديلاً صحيحاً م١٠١ إثبات .
44.	187	(الطعن رقم ١٩٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٣/ ٢٢)
		 ٥ - حجية الحكم. ثبوتها لكل حكم قضائي صادر من جهة ذات ولاية. رفع استئناف عن هذا الحكم. أثره. وقف الحجية بصفة مؤقته. عدم تقييد الحكم به طالما لم تقض المحكمة
		الإستئنافية بتأبيده .
7A3 37	41-	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٣١)
		 حجية الحكم . عدم إمتدادها إلى الخلف الخاص إلا إذا كان الحكم سابقاً على إكتساب الخلف حقه .
767.97	**	(الطمن رقم 1991 لسنة ٥٣ ق - جلسمة ١٩٨٩/١٢/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - القضاء بثبوت حق أو بإنتفائه في دعوى سابقة بالبناء
		على مسألة أولية . إكتسابه قوة الأمر المقضى في هذه المسألة .
		أثره . منع ذات الخصوم من التنازع فيها يطريق الدعوى أو الدفع
		بشأن أى حق آخر مترتب على ثبوتها أو انتفائها .
2710	441	(الطعنرقم ٢٤٨١ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/١٣)
		حجية الاحكام الصادرة من قاضى الامور المستعجلة :
		(١) الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة.
		لا تحوز حجية الشئ المحكوم فيه أمام محكمة الموضوع .
3.437	44.	(الطعن رقم ۱۷۱۸ لسنة ۵۲ ق - جلسـة ۱۹۸۹/٦/۲۸)
		(٢) الأحكام المستعجلة عدم إكتسابها قوة الأمر المقضى.
		الاستثناء عدم تغيير صراكز الخصوم والوقائع المادية وظروف
		الدعوى . إقامة الحكم المطعون فيه قضاه على وقائع جديدة من
		شأنها تغيير الظروف التي صدر فيها الحكم السابق. لاتناقض.
76 77	777	(الطعن يقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٧ق جلســة ١٩٨٩/١١/١٤)
		(٣) أحكام القضاء المستعجل . لا تحوز حجيبة أمام
		محكمة الموضوع .
4644.	777	(الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/١٤)

المفحة	القاعدة	
		حجية حكم الإثبات:
		حكم الإثبات ما يرد به من وجهات نظر قانونية أو افتراضات
		موضوعيه - لا يحوز حجية طالما لم يتضمن حسما لخلاف بين
		الخصوم – جواز العدول عمل تضمنه من آراء .
27	۱۳	(الطعن يقم ١٣٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١١/٩٨٩١)
		حجية الحكم الجنائى:
		(١) الحكم الصادر من محكمج الجنايات في غيبة المحكوم
		علينه . بطلاته وزواله بحضور المحكوم علينه . م٣٩٥ أ.ج . أثر
		ذلك . عدم اكتساب هذا القضاء الغيابي أيه حجية أمام القضاء
		المدنى . علة ذلك .
919	171	(الطعن رقم ٥٦٨ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٣/٣٠)
		(٢) حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية . مناطه . أن
		يكون قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس
		المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا
		الفعل ونسبته إلى فاعلة . إقتصار الحجية على منطوق الحكم
		الصادر وعلى أسبابه المؤديه إليه دون أن تلحق الحجية الأسباب
		التي لم تكن ضرورية للحكم بالبراء: أو الإدانة .
77637	400	(الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٧ ق - جلسينة ١٩٨٩/٦/١١)

الضحة	لقامحة	
	\vdash	
		(٢) الحكم الجنائي البات الصادر في الدعوى الجنائية بإدانة
		المتهم وفي الدعوى المدنية بالزامه بالتضامم مع شركة التأمين
		بأداء التعويض المؤقت . حجيته أمام المحاكم المدنية . نطاقها .
		ما فيصل فيمه في الدعوى الجنائية وفي المسائل الأساسية التي
		حسمها في الدعوى المدنية . أثر ذلك . إمتناع العودة في دعوى
		تكملة التعويض إلى المناقشة في تلك المسألة ولو بأدلة قانونية
		أو واقعية لم يسبق إثارتها أو ولم يبحثها الحكم .
75 VE7	744	(الطعن يقم ٧٥١ لسنة ٥٧ ق - جلســة ٢٩٨٩/٦/٣٩)
		(٣) حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية - اقتصارها
		على منطوق الحكم بالبراءة أو الادانه - هذه الحجية لاتلحق
		الأسباب التي لم تكون ضرورية للحكم « لاتلازم بين عدم تقاضي
		المالك مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وبين انتفاء قيام العلاقة
		الإيجارية المادتان ٥٦٦ إجراءات جنائية ، ١٠٢ إثبات .
37737	۲۸۰	(الطعن رقم ٥٤١ لسنة ٥٩ ق - جلســـة ١٩٨٩/١٢/١٨)
		حجية الآوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق :
		الأوامر والقرارات الصادرة من سلطات التحقيق. لا حجية
		لها أمام القاضي المدنى علة ذلك .
		(الطعبون أرقبام ١٩٧٧ ، ١٧٦٣ ، ١٧٦٠ ، ١٧٧١ ، ١٧٧٥
340	1-7	لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٣٩١)

_		
المفحة	القامدة	
		تاسعاً: النزول عن الحكم :
		النزول عن الحكم . أثره . النزول عن الحق الشابت وإنقضا - الخصومة بشأنه . تعدد المحكوم لهم في موضوع غيسر قابل للتجزئه وتنازل أحدهم عن الحكم . أثره . تعلقه بالنظام العام . م ١٤٥ مرافعات .
404	40-	(الطعن رقم ۷۱ لسنة ۵۷ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۳/۷
		، حيازة ،
		حظر الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق :
		حظر الجمع بين دعوى الحيازة وبين المطالبة بالحق . م 28 مرافعات . شرطه . رفع دعوى الحيازة من الحائز على المعتدى نفسه . قصر الطاعن طلباته أمام محكمة الدرجة الأولى على استرداد حيازة العين من مورث الطاعنين وطلبه في الاستئناف و احتياطيا » الحكم على شخص آخر بصحة ونفاذ عقد الإيجار عدم اعتباره جمعاً بين دعوى الحيازة ودعوى الحق .
٤٧٠	٧٦.	(الطعنيقم ١٥١٦ لسنة ٥١ - جلسـة ١٩٨٩/١/١٤)
		دعاوى الحيازة :
		۱ - حكم محكمة أول درجة بعدم قبول دعوى إسترداد الحيازة بالنسبة لورثة المؤجر وبإحالتها للتحقيق بالنسبة للمطعرن ضده الأول . غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . م ۲۱۲ مرافعات . إعتبار هذا الحكم مستأنفاً مع الحكم المنهى للخصوصة ولو لم يتناوله الطاعن بضممه للطعن بصحيفة الاستناف .
org ^y	177	(الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/٤/١٧)

لصفحة	لقاعدة	
72 40	177	 ۲ - حق المستأجر في حماية حيازته من تعرض الغير بكافة دعاوى الحيازة سواء كان التعرض مادياً أو قانونياً . شرطة . أن تكون له حسيازة مادية وحيالية على العين . المادتان ٥٧٥/ ١٩٥٨ مدني . (الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسية ١٩٨٩/٤/١٧)
		 ٣ - مصاريف الدعوى على من خسرها . الإستثناء توافر إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ١٨٥ مرافعات . القضاء بعدم قبول دعوى الحيازه المرفوعة من المطعون ضدها الإقامتها دعوى مستندة إلى أصل الحق . وجوب إلزامها بمصاريف تلك الدعوى . لا ينال من ذلك ضم الدعويين وصدر حكم واحد فيها .
YE TOL	*14	علة ذلك . (الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٢٢) ٤ - دعوى إسترداد الحيازة . قيامها على رد الاعتداء غير المشروع . مؤداه . حق المالك المؤجر ولورثته من بعده في طلب إسترداد حيازة العين المؤجره من الغير طالما لا تربطه يه علاقة تعاقدية .
r _e 74-	777	(الطعن رقم ۱۷۹۸ لسنة ۵۲ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۵/۲۶)

الصفحة	القاعدة	
		•
		٥ - القضاء بعدم قبول دعوى الحيازة تأسيساً على إنتفاء
		حيازة الطاعن لتسليمه الأجرة باسم المستأجر الأصلى دون بيان
		كيفية امتداد عقد الإيجار لصالح المطعون ضده وفقا لنص المادة
		٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قصور وفساد في الإستدلال .
*****	***	(الطعن رقم ٩٨٧ لسنة ٥٢ ق - بلســة ٢٩٨٩/٥/٢٤)
		٦ - الأحكام الصادرة في دعاوى الحيازة . لا حجية لها في
		دعوى المطالبة بالحق لإختلاف الموضوع والسب .
3.V 3 ⁷	44.	(الطعنيقم ١٧١٨ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٦/١٨٩)
		٧ ~ دعوى الحيازة . لا تتسع لبحث إحتجاز الخصم لأكثر
		من مسكن .
۳ ₆ ۳۰۷	٣٧٠	(الطعن يقم ١٣٧١ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/١٣)
		إثبات الحيازة :
		الحيازة المادية قرينة على الحيازة القانونية . إثبات عكس
		ذلك . على من يدعيه .
7e737	770	(الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٦ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٢٥)

144		
الصفحة	القاعدة	
		د خسبها ،
		(ولا: ندب الخبراء:
		١ - محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابة طلب تعيين
		خبير آخر متى وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه وفي أوواق
		الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها .
٥-١ع٢	71	(الطعن يقم ٢٢١٠ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٩)
		٢ – طلب ندب خبير في الدعوى ليس حقاً للخصوم –
		للمحكمة رفضه - متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها
		ما يكفى لتكون عقيدتها .
YEYY3	197	(الطعن رقم ۵۷۵ لسنة ۵۳ ق - جلسسة ۱۹۸۹/۶/۲۷)
		ثانياً: مباشرة الخبير الما مورية :
		إغفال الخبير دعوة الخصوم أمامه . أثره .
*e***	٦٠	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٢٦)
		ثالثا : تقدير عمل الخبير :
		١ - تقدير عمل الخبير من عناصر الإثبات التي تخضع
		لتقدير قاضي الموضوع دون معقب .
⁴ E171	۲٠۵	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/١٤)

السفحة	القاعدة	
		٢ - إنتهاء تقرير الخبير إلى إحتساب الزيادة المنصوص
		عليها في المادة السابعة من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على
		أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة على
		العقارات المبنية في ذات وقت الإنشاء ، وليس على الأجرة
		الواردة بعقد الإيجار . إستناد الحكم المطعون فيه في قضائه إلى
		هذا التقرير . صحيح .
¹ 2771	411	(الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/١٨)
		٣ - إقامة الحكم على أسباب سائفة تكفى لحمله . لا على
		المحكمة إن هي لم تتبع حجج الخصوم وترد على كل منها
		استقلالاً . لها تقدير عمل الخبير . عدم التزامها بالرد على
		المطاعن التي وجهت إلى تقريره . علة ذلك .
Y ₆₀₁ .	Y0+	(الطعن يقم ٧١ لسنة ٥٧ ق - جلسينة ٧/٦/٩٨٩)
		٤ - ندب المحكمة خبيراً لإستكمال عناصر النزاع دون
		إستبعاد تقارير الخبراء السابق تقديمها ، إقامة قضائها على
		أحد التقارير دون تقرير الخبير الآخر . لا بطلان . شرطه .
^۲ ۶۶۶۸	440	(الطعن رقم 1899 لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٦/٢٥)

السفحة	القامدة	
		٥ - محكمة الموضوع . لها الأخذ بتقرير الخبير محمولاً على
		أسبابه متى اقتنعت بصحته . عدم النزامها بالرد إستقلالاً على
		الإعتراضات الموجهة إليه .
*EY11	141	(الطعن رقم ١٣٣١ لسنة ٥٢ ق <u>جلســـة ١٩٨</u> ٩/٦/٢٨)
		٣ - تقدير رأى الخبير وفهم الواقع في الدعوى . من سلطة
		قاضى الموضوع . حسبه أن يقيم قضاء على أسباب سائفة تكفى
		لحمله . عدم الزامه بتتبع حجج الخصوم والرد عليها إستقلالاً .
rong ^y	۲۰۷	(الطعن رقم ۲۷٦ لسنة ۵۶ ق جلســــة ۱۹۸۹/۱۰/۳۰)
		٧ - تبنى الحكم لتقرير الخبير . أثره . إعتباره جزءً مكملاً
		لأسيابه دون ما حاجة لتدعيمه بأسباب خاصه .
43	***	(الطعن يقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٣ ق جلســـة ١٩٨٩/١١/١٢)
		٨ - تقرير الخبير من عناصر الإثبات في الدعوى خضوعه
		لتقدير قاضى الموضوع .
T _E 177	770	(الطعن رقم ۷۵۸ لسنة ۵۷ ق بلســـة ۱۹۸۹/۱۲/٦

الصفحة	القاعدة	•
		(a)
		دستور - دعوی
		يستور
		(اولاً) المحكمة العاسرورية العليك
		١ - الحكم الصادر بددم دستورية نص تشريعي . سريانه من
		اليوم التالي لنشرة بالجريدة الرسمية ، مؤدى ذلك ، لا أثر له على
		المراكز القانونية التي إستقرت فبل نشر الحكم الذي قضى يعدم
		دستورية النص القانوني . مادتان ۱۷۸ من الدستور و ٤٩ من
		ق٨٤ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قائون المحكمة النستورية العليا .
		. شال : يشأن عدم دستورية قانون ٢٠٥٥ سنة ١٩٨١ يتعديل
		بالنش أحكام قاتون المحاماه .
40.	124	(الطعن رقم ٢٠١٤ لدنة ٥٦ - جنســة ٢٦/٣/١٩٨١)
		٢ - الدفع بعدم دستورية القرانين غير متعلق بالنظام العام .
		أثره ، ليس للمحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها أو
		التسجيدي به أمسام مسحكمسة النقض لأول مسرة م٢٩/ب ق ٤٨
		لسنة١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة النستورية العليا .
۸۵۰	188	(الطعن رقم ۲۰۳۲ لسنة ۵۱ – جلســـة ۲۰۳/۳/۲۸۱)
		(ثانيا) المدعى العام الاشتراكي :
		إدارة قضايا الحكومة . نبابتها عن الحكومة والمصالح العامة
		والمجالس المحلية ق٧٥ لسنة ١٩٦٣ قبل تعديله . المدعى العام
		الاشتراكي مؤسسة دستورية ذات طبيعة خاصة تتبع في الإشراف
		مجلس الشعب وتخضع لرقابته . إقامة الطعن نيابة عنه من إدارة
		قضايا الحكومة أثره عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .
Y-8	ŧŧ	(الطبِين رقم ١١٧ لسنة ٥٥٥ – جلســـة ١٩٨٩/١/١٨)

السفية	القاعحة	
		دعــوی
		(ولا : إجراءات رفع الدعوى :
		طريقة رفع الدعوى :
		الدقع بعدم قبول الدعوى لعدم إتباع إجراءات رفعها بإيداع صحيفة افتتاحها قلم كتاب المحكمة طبقا للمادة ٦٣ مرافعات . ماهبته . دفع موجه إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها . مؤداه . جواز تصحيح الدعوى عملا بالمادة ٢٣ مرافعات اقتصاداً في إجراءات الخصومة ومنعا للمبالغة في
		التمسك بالشكل .
ع۲ ۵۷۷	404	(الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥١١ - جلســـة ١٩٨٢/٦/٢٨١)
		انعقاد الخصومة بتمام المواجمة :
		الخصومة في الدعوى . إنعقادها بتمام المواجهة بين طرفيها سواء بالإعلان أو بالعلم اليقيني . علة ذلك .
884	٥٤	(الطعن رقم 1919 لسنة ٥٥ق - جلســـة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		إنعدام الخصومة :
TiV	77	الخصومة لا تنعقد إلا بين أحياء وإلا كانت معدومة . ثبوت أن أحد المطعون عليهم قد توفى قبل رفع الطعن بالنقض . أثره . إعتبار الخصومة في الطعن بالنسبة له منعدمة . (الطعن رقب 471 لسنة 30% - جلسسة 1784)
'*'	•	(الطاعن رفيم ۱۷۱ نسبت ۱۰۰۰ - جنسست

لقامدة الصفحة ثانيا : شروط قبول الدعوى : ١ - الصفة في الدعوى: تمثيل هيئة الرقابة الإدارية بعد إلغائها: القرار الجمهوري رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بالغاء هيئة الرقابة الإدارية . مؤداه . زوال صفة من كان يثلها أمام القضاء وتقويض رئيس مجلس الوزراء ونائبه للشئون الاقتصادية والمالية بصفتهما في تولى أعمال تصفية الهيئة المترتبة على قرار الإلغاء . م£ من القرار المذكور . اللجنة الرئيسية لتصفية أوضاع الهيئة المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء . لا صفة لها في تمثيلها أمام القضاء خلال فترة التصفية . علة ذلك . (الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٣ق - جلسية ١٩٨٩/٢/١٧) صفة النائب في مباشرة إجراءات الخصومة : النائب لأي من طرفي الدعوي في مباشرة إجراءات الخصومة . ليس في النزاع الدائر حولُ الحق المدعى به إغا تشبت له الصيف الإجرائيه لصحة شكلها . الحكم بعدم قبول الدعوى لعدم ثبوت صفة مباشر الإجراءات إنحصار حجيته في إجراءات الخصومة ذاتها . أثره . ثبوت حقه في مباشرة دعوى جديده ولو كان سند

الصفة سابقا على ذلك الحكم . مؤدى ذلك . القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . خطأ في القانون .

(الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٥٧ق – جلسية ٩٨٩/١١/١٤

الصفحة	القامحة	
		استخلاص الصفة في الدعوى:
		استخلاص الصفة في الدعوي . إستقلال قاضي الموضوع به
		شرطه . بيان الحقيقة التي اقتنع بها وإقامة قضاء على أسباب
		سائفة تكفى لحمله .
TE	777	(الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٥٥٥ - جلســة ١٩٨٦/١٢/١٣)
		۲ - المسلحة :
		١ - المصلحة شرط لقبول الدعوى . ماهيتها . كفاية المصلحة
		المحتملة . تأسيس الطاعن دعواه الفرعية على أنه في حالة إخفاق
		المطعون عليه في دعواه المطروحة - يكون قد لحقته أضرار مادية
		وأدبية لا تتوافر به المصلحة القائمة أو المحتلمة .
174	41	(الكمن يقم ١٣٢ لسنة ٥٦ - جلسية ١٩٨٩/١/١٥)
		٢ - المصلحة التي يقرها القانون - شرط لقبول الخصومة أمام
		القضاء أو أي طلب أو دفع فيها . المقصود بالصلحة . الفائدة
		العملية التي تعود على المتمسك بالدفع .
T40	٧٤	(الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٥٣ – جلســـة ١٩٨٩/٢/٥)
		ثالثا : تقدير قيمة الدعوى :
		١ - اشتمال الدعوى على طلبات متعدده ناشته عن أسباب
		قانونية مختلفة . تقدير قيمتها باعتيار قيمة كل منها على حده.
-		اختصاص المحكمة الإبتدائية بالحكم في الطلب الأصلى. أثره.
		إمتداد اختصاصها بالحكم في الطلبات المرتبطة به مهما تكن
34		قیمتها أو نوعها . م ۳۸ ، ٤٧ مرافعات .
010	701	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٥٪ - جلســـة ١٩٨٩/٦/٧)
		٢ - الدعوى بطلب التسليم بصفة أصلينة . إعتبارها غير
		قابلة للتقدير .
TE 710	771	(الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٥ق - جلســة ٢٩٨٩/١٢/١٣)

الصغمة	القاعدة	
		رابعا: نطاق الدعوى:
		١ - الطلبات في الدعوى :
		هاهية الطلب:
		١ - الطلب الذي تلتزم المحكمة بالفصل فيه . ماهيته .
747	177	(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٣ق - جلســـة ١٩٨٩/٣/٢)
		٢ ~ الطلب . ماهيته . القرار الذي يطلبه المدعى حماية للحق
		أو المركز القانوني الذي يستهدفه يدعواه .
۳ ₆ ۲۲۲	707	(الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٥٣ق - جلســة١٩٨٩/١١/٣٠)
		الطلب الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه :
		الطلب الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه - أو بيان سبب رفضها
		له – وجوب أن يكون قي صيغة صريحة وجازمة .
TE,179	TEA	(الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٥٣ - جلسـة ٢٩٨٩/١١/٢٦)
		التزام محكمة الموضوع بطلبات الخصوم :
		١ - محكمة الموضوع . إلتزامها بطلبات الخصوم . طالما لم
		يطرأ عليها تغيير أو تعديل أثناء سير الخصومة في الحدود التي
		يقررها قانون المرافعات .
315	1-4	(الطعن رقم 299 لسنة 37ن - جلســة 19۸۹/۲/۲۳)

لصفحة	لقاعدة	
		تعديل الطلبات :
		قضاء الحكم المطعون فيمه بعيدم قبيول الدعوى رغم تمسك
		الطاعنه بتصحيحها شكل الدعوي وتعديل الطلبات بصحيفة
		مبتدأه أودعت قلم كتاب المحكمة وتم أعلان الخصوم بها . خطأ
		وقصور .
76077	707	(الطعين رقيم ١٥٨٧ لسنة ٥٥١ - جلسة ١٦٨٩/٦/١٢)
		الطلبات العارضة .
		١ – الطلب العارض شرط قبوله . م١٢٣ مرافعات .
42010	701	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٧٥ق - جلسة ٧/٦/٩٨٩١)
		٢ الطلب العبارض . أحوال قبيوله . للمدعى بغيير إذن
		المحكمة تقديم طلبات عارضه تتضمن تغييرا في سبب الدعوي
		مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حائة أو تغيير السبب على
		بقاء الموضوع كما هو عدم جواز إبدائه طلب يختلف عن الطلب
		الأصلى في موضوعه وسببه معا . الاستثناء . ما تأذن به
		المحكمة من طلبات تكون مرتبطه بالطلب الأصلى .
77737	TOY	(الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٩/١١/٣٠)
		۳ – سبب الدعوى:
		١ - محكمة الموضوع . إلتزامها بتحديد الأساس القانوني
		الصحيح للمستولية في دعوى التعويض . عدم تقيدها بأسانيد
i		المضرور . لا يعد ذلك تغييرا للسبب فيها . علة ذلك .
**	14	(الطعين رقيم ٦٩٢ ليسنية ٥٦ - جلسة ١٩٨٩/١/٥

الصفدة	القامدة	
		۲ - سُبِب الدعوي . هو الواقع التي يستمد منها المدعى الحق
		فى الطلب . عدم تقيده بتغير الأدله الواقعية أو الحجج القانونية.
TETTT	404	(الكمن رقم ١٧٤٩ لسنة ٥٥٣ - جلسة ١٧٨٠/١١/٣٠)
		٣ - تكييف الدعوى :
		 ١- محكمة الموضوع . التزامها باعطاء الدعوى وصفها الحق
	١.	
		وتكييفها الصحيح .
1134	۱۷۸	(الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٥ق -جلسة ١٩٨٩/٤/١٧)
		٢ - محكمة الموضوع . إلتزامها دون غيرها . بتكييف
		الدعوى وتمحيص المسائل القانونية فيها .
78197	197	(الطعن يقيم ٢٥٦٦ لسنة ٥٦ق - جلسة ٢٩٨٧/٢/١٩١١)
		٣ - التزام قاضي الدعوى بإسباغ الوصف القانوني عليها
		دون التقيد بتكييف الخصوم لها في حدود سبب الدعوى . العبرة
		بحقيقة المقصود من الطلبات فيها . مثال في إيجار .
16701	414	(الطعن رقم ١٥٦٢ لسنة ٥٥ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٢٢)
		 ٤ - عدم تقيد محكمة الموضوع بتكبيف الخصوم للدعوى .
		وجوب إعطائها وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح .
16784	777	(الطعن رقم ۹۸۰ لسنة ۵۳ – جلســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		 ٥ - تكييف الدعوى . منوط بمحكمة الموضوع . إلتزامها
		بإعطاء الدعوي وصفها الحق وإنزال حكم القانون عليها دون تقيد
		بتكييف الخصوم . تكييف الدعوى أنها مرفوعة بأصل الحق .
İ		العبرة فيه بحقيقة المطلوب لا بالعبارات التى صيغت بها
		خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض .
44434	404	(الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٥٥٥ - جلسـة ١٩٨٩/١١/٣٠)

المفحة	القاعدة	
		٦ - محكمة الموضوع . عدم تقيدها في تكبيف الطلبات
		بوصف الخصوم لها . إلتزامها بإنزال التكييف الصحيح عليها
		حسبما تتبينه من وقائع الدعوى .
٧٠٣3	44.	(الطعن يقم ١٣٩١ لسنة ٥٥٥ - جلسـة ١٩٨٩/١٢/١٣)
		٧ - التزام محكمة الموضوع بإعطاء الدعوى وصفها وتكييفها
		القانوني الصحيح دون التقيد بتكييف المدعى الخاطيء لها .
		طلب الطاعن الحكم ببطلان عقدي بيع ملك الغير والصلح الذي
		موضوعهما أرضا مملوكة للدولة تدخل في حوزته . تكييفها
		الصحيح . دعوى بعدم سريان العقدين في حقه . القضاء برفض
		الدعوى تأسيسا علي مجرد القول بنسبيه أثر العقد . خطأ في
		القانون وقصور .
76177	474	(الطعن رقم ٢٩١٨ لسنة ٥٥٥ - جلسـة ٢٩٨٩/١٢/٢٦)
		٨ - قاضى الموضوع . عدم تقيده بتكبيف المدعى لدعواه
		تكييفا خاطنا . التزامه باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها
		القانوني الصحيح . عدم أخذ الحكم المطعون فيه بالتكييف
		القانوني السليم للدعوي والرد على دفاع الطاعن بشأن إستظهار
		الوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل التنظيمي للوقوف على
		الوظيفة المعادلة لها طبقا لجدول تعادل الوظائف . قصور .
76191	į.	(الطعن رقم ٦٤١٢ اسنة ٥٥٥ - جلسـة ١٩٨٩/١٢/٣١)

غامسا : ثق أ – الخصو إنعقادها إنعقادها
- 1 - الخصو إنعقاد إنعقادها
إنعقاد إنعقادها
إنعقادها
دعسوی عس
والمتبصرف
مراحل الد
الطعن بالن
(الطعن
غياب المد
۵ – ۱
لسيرتها
عندها بح
أمامها
إبدائها أ
(الطعن
! - 1
(الطعن
n – Y
تکن متی
بان منی مرافعات .
_
(الطعن

الصفحة	القامدة	
		تعجيل الدعوى من الشطب :
		الميحاد القانوني لطلب السير في الدعوى بعد شطبها. م
		١/٨٢ مرافعات . وجوب بدئه من اليوم التالي لقرار المحكمة
		بالشطب ولو لم تنعقد الخصومة الأصلية لعدم إعلان صحيفتها
:		للخصم ، علة ذلك .
737	T11	(الطعن يقم 179 لسنة 30ق - جلســـة 1989/11/1
		٣ – التدخل في الدعوى :
		التدخل الانضمامي :
		١ - التدخل الانضمامي : تطاقه . تراخى طالب التدخل في
		سداد الرسوم القضائية أو تقديم مذكرة بدفاعه . عدم إعتباره
		تخليا منه عن طلب التدخل . القضاء ضمنا بقبول التدخل
		الأنضمامي للطاعنه التي رفضت دعواها . أثره . إعتبار المتدخل
		محكوما عليه .
2779	471	(الكعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٥٢ق – جلســة ١٩٨٩/١٢/٦)
		٣ - إجراءات الجلسة :
		محر العبارات الجارحة أو المخالفة للآداب أو النظام العام من
:		المذكرات رخصة لقاضي الموضوع بغير معقب عليه . م ١٠٥
		مرافعات لمن أصابة ضرر من توجية هذه العبارات دون مقتضى أن
		يلجأ للقضاء للمطالبة بالتعريض سواء إستعمل القاضي رخصته
		في محو هذه - العبارات أم لم يستعملها .
144	41	(الطعن رقيم ١٣٢ لسنة ٥٦ - جلسية ١١٨٥/١/١٥)

الحفدة	القامحة	·
		٤ - ضم الدعاوى :
		١ - ضم دعويين يختلفان سيباً وموضوعاً . لا يترتب عليه
		إندماجهما وققدان كل منهما إستقلالها . وحدة الموضوع في
		الدعويين أو كون الطلب في أحدهما هو الوجه الآخر للطلب في الدعوي
		الأخرى أو كون أساسهما واحداً . أثره . إندماجهما وفقدان كل منهما
		إستقلالها . تعجيل السير في إحداهما بعد إنقطاع سير الخصومة
		فيها . يترتب عليه تعجيل الدعوى الأخرى . مثال في إيجار .
3 - 737	44.	(الطعن رقم ۱۷۱۸ لسنة ۵۲ – جلســـة ۱۹۸۳/۲۸۴۸)
		٢ – ضم الدعويين المختلفين سبيا وموضوعا . عدم إندماجهما
		لو إتحد الخصوم فيهما . وحدة الموضوع والسبب والخصوم . أثره .
		إندماجهما وفقدان كل منها إستقلالها .
76710	771	(الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٥٣ - جلســة ٢٩٨٩/١٢/١٣)
		0 - الدفاع في الدعوى وتقديم المستندات فيها :
		١ – الدقاع في الدعوى
		١ - الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه . شرطه .
197	2+	(الكعن رقم ١٨٣ لسنة ٥١ق - جلســـة ١٩٨٩/١/١٨)
		٢ - الدقاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه . ماهيته . هو
		الذي يقيم مدعية الدليل عليه أمام المحكمة أو بطلب إليها وفقاً
		للأحكام المقررة في القانون تمكنه من إثباته . الدفاع المرسل وعدم
		إلتزامها بالرد عليه .
TA-	YT	(الطعن رقم 900 لسنة 30ق - جلســــة 19۸٩/۲/۲)

لضحة	لقامحة ا	
		٣ - الدفاع الذي تلزم المحكمة بالرد عليه . وجوب أن يكون
		قی صیغه صریحه وجازمه .
1-7	٧٥	(الطعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٣ - جلســة ١٩٨٩/٢/٥)
	ļ	٤ - الدفاع الذي تلزم المحكمة بالرد عليه ، وجوب أن يكون
		صريحاً جازماً كاشفاً عن المقصود منه .
٧٠٢	١٢٣	(الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٥٥٣ - جلســــة ١٩٨٩/٣/٥)
		 ٥ - الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه . ماهيته .
37737	711	(الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ق - جلسـة ١٩٨٩/٥/١٨)
		٦ - الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه . ماهيته - الذي
		يقدم إليها صريحا جازما يكشف عن المقصود منه.
75037	100	(الطعن رقم ٢٣٧ لسنة ٧٥ق - جلســـة ١٩٨٩/٦/١١)
		٧ - العبرة في تكييف الدفع بحقيقة جوهره ومرماه لا
		بالتسمية التي تطلق عليه .
31437	٣	(الطعن رقم ٢١٤٠ لسنة ٥٥٥ - جلســة ١٩٨٩/٧/٣٠)
		٨ - إيداع مذكرة بالدفاع بعد الميعاد المحدد لذلك . عدم
		إلتزام محكمة الموضوع بالرد على ما جاء بها .
76779	TOA	(الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٥٥ق – جلســة ١٩٨٩/١١/٣٠)
		 ٨ - الدفاع الجوهرى . ماهيته . إلتزام المحكمة بالرد عليه .
767. 4	77-	(الطعن رقم 1941 لسنة 30ق - جلسـة 1947/17/18)
- 1	•	

الصفحة	القامدة	·
		بِ - تقديم المُستندات :
		تقديم المستندات في فترة حجز الدعوى للحكم . شرطه .
		تصريح المحكمة بذلك وإطلاع الخصم عليها .
F1137	444	(الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٥٥٣ - جلســة ٩٨٩/١٢/٢٧)
		٦ - إعادة الدعوى إلى المرافعة :
		١ - إعادة الدعوى للمرافعة بقد حجزها للحكم . وجوب
		إعلان طرفيها قانوناً بذلك القرار إلا إذا حضرا وقت النطق .
۵۱۷	44	(الطعنيقم ٤ لسنة ٥٥٪ - جلســـة ٩٨٩/٢/٢١)
		٢ ~ إغفال إثبات قرار المحكمة إعادة الدعوى للمرافعة
		بحمضر الجلسمة . أثره . لا بطلان . شرط ذلك . أن يكون هذا
		القرار قد أثبت بورقة الجلسة التي يحررها القاضي بخطه «الرول»
		وتحقق بمقتضاه وتنفيذاً له إستثناف السير في الخصومة بعد إقفال
		باب المراقعة وذلك بدعوة طرفيها للإتصال بها بإعلان صحيح .
3-737	198	(الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٦ - جلســة ٩٨٩/٤/٢٧)
		٣ - إعادة الدعوى للمرافعة - أمر متروك تقديره لمحكمة
		الموضوع .
*****	194	(الطعن رقم ۱۸۳۱ لسنة ۵۲۳ - جلســـة ۹۸۹/۲/۳۰)

السفحة	القامحة	سادسا : المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		وقف الدعوى :
		١ - الحكم بوقف السيير في الدعبوي . م ١٢٩ مرافعيات
		جوازي للمحكمة . مناطه . خروج المسألة الأساسية عن إختصاص
		المحكمة المتعلق بالنظام العام .
4-1	71	(الطعنان يقيمنا ٣١١، ٣٦٤٤ لسنة ٥٦، ٥٦ ق – جلسة ٢٩٨٩/١/٢٦)
		۲ - تعجبل الدعوى بعد وقفها . شرطه . تحديد جلسة جديدة
		لنظرها وأن يتم إعلان الخصم بهذه الجلسة قبل إنقضاء سنة من
		آخر إجراء صحيح فيها . مخالفة ذلك . أثره . سقوط الخصومة.
		لا عبرة بتاريخ إبداع صحيفة التعجيل قلم كتاب المحكمة . علة ذلك .
۸۷۳	101	(الطعنان رقيا ٢٠٧٥ ، ٢١١٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٧)
		٣ - الحكم بوقف الدعوى حتى الفصل في الجنحة المستأنفة
		الصادر من المحكمة الإبتدائية بهيئة استئنافية . قضاء محكمة
		الجنح المستأنفة بانقضاء الدعوى الجنائية في الجنحة المذكورة لوفاة
		المتهم . مؤداه زوال سبب الوقف وحق المحكمة في معاودة نظر
		موضوع الدعوى دون أن يعد ذلك إهداراً لحجية حكم الوقف .
AFIST	١٨٨	(الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤٣ – جلســـة ١٩٨٩/٤/٢٤)
		الوقف التعليقي :
		دعري التعريض المنظورة أمام المحكمة المدنية . وجوب وقفها
		لحين صدور الحكم في الدعرى الجنائية نهائياً بالنسبة لجميع
		المتسهسمين عند تعسدهم في إرتكاب القسعل الضسار المادتان
		٢٦٥ . ٢٥٦ إجراءات جنائية . عدم صدور حكم بات لأحد
		المتهمين . إعتباره مانعاً من سريان التقادم .
7671	44.	(الطعن رقم 1770 لسنة 300 - جلســة 1989/11/۷)

الصفحة	القامدة	
		,
		٧ - إنقطاع سير الخصومة :
		١ - وفاة أحد الخصوم قبل أن تشهيأ الدعوى للحكم في
		موضوعها . أثره . إنقطاع سير الخصومة بقوة القانون دون توقف
		على علم الخصم الآخر يحصول الوقاة أو صدور حكم بذلك .
		المادتان ١٣٠. ١٣٢ مرافعات . بطلان الإجراءات التي تتم خلال
		تلك الفترة بما في ذلك الحكم الصادر في الدعوى .
75777	199	(الطعن رقم ٢٣٣٣ لسنة ٥٥ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/٣)
		٢ - إنقطاع سير الخصومة . عدم تأثيره في إجراءتها التي
		تمت قبله . إعتبار الإجراءات التي تحصل بعد تعجيل السير فيها
		مكمله للإجراءات السابقة . إستثناف السير في الدعوى بعد
!		الإنقطاع . وسيلته . بصحيفة تعلن إلى من يقوم مقام من زالت
		صفته دون حاجة إلى إعادة الإعلان . علة ذلك . م٣٣ مرافعات .
75037	401	(الطعين يقيم ٨٠٦ لسنية ٥٥٥ - جلسينة ١٩٨٩/٦/٨
		٣ - إنعقاد الخصومة في الأصل بين طرفيها من أحياء . موت
		أحدهما قبل أن تتهيأ الدعوى للحكم . أثره . إنقطاع سيرها بقوة
		القانون دون أن يترتب عليه زوالها . إستئناف سيرها بمثول ورثة
		الخصم المتوفى الجلسة المحددة لنظرها وموالاتهم السير فيبها .
		القضاء بإنعدام الخصومة في هذه الحالة . خطأ في ألقانون .
04737	777	(الطعن رقم 190 لسنة 90ق - جلســة 19۸۹/۱۶۲۱)

الصفحة	القامدة	
		إعتبار الدعوي كان لم يكن :
		إعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم تعلن إلى المدعى عليه
		خلال ثلاثة أشهر .م٧٠ مرافعات . من كان له أكثر من صفه من
		المدعى عليمهم . كفاية تسليمة صورة واحدة من أصل الإعلان .
		إعلان المطعون ضدها عن تفسيها ويصفتها بصورة واحدة من
		صحيفة الإستئناف خلال الميعاد . صحيح . الحكم بإعتبار
		الإستثناف كأن لم يكن رغم ذلك . مخالفة للثابت بالأوراق .
المع۳	779	(الطعن رقم ١٥٣٦ لسنة ٥٥ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/١٤)
		سابعاً: مصروفات الدعوى :
		تأييد الحكم المطعون فيه قضاء الحكم الإبتدائي قضائه بإلزام
		الطاعن بالمصروفيات عن الدرجيين . مؤداه . تأكيبد إلزامه
		محصوفات محكمة أول درجة ولا يعنى مطالبته بها مرتي <i>ن</i> .
۳٤۲۳۰	777	(الطعن يقم ١٣٣ لسنة ٥٥ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/١٤)
		ثامناً : اتواع من الدعاوى :
		دعوى تثبيت الملكية :
		دعوى تثبيت ملكية أرض وإزالة ما أقيم عليها من مباني
		تقدير قيمتها بمجموع الطلبين . سواء أعتبر طلب الإزالة طلبا
		تابعاً أو أصلياً . علمة ذلك . المادتان ٣٦،م٤١ مرافعات . تحديد
		نصاب الاستئناف م٢٣٥ مرافعات .
Vas	174	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ق - جلسسة ١٩٨٩/٣/١٦)

	القامدة	
الصفيد	anatul	
		نعوى التعويض:
		الإعذار . ماهيته . الأصل فيه أن يكون بورقة رسمية من
		أوراق المحضرين ، الإعلان بصحيفة دعرى التعويض ، شرط
		اعتباره إعذاراً . إشتماله على تكليف المدين بالوقاء . محكمة
		الموضوع . سلطتها في تقدير إشتمال هذه الصحيفة على هذا
		التكليف من عدمه . شرطه .
790	٦٠	(الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلســـة ١٩٨٩/١/٢٦)
		دعاوى <i>ال</i> حيازة :
		({) دعوى منع التعرض :
		١ – دعرى منع التعرض . إتساعها للحكم بكل ما يعيد
		الحال إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض .
*6***	T0V	(الطعن يقم ١٧٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/٣٠)
		٢ - التعرض الذي يجييز لحيائز العقبار رفع دعوى منع
		التعرض . ماهيته .إستخلاص حصول التعرض أو نفيه . من
!		التعرض . ماهيته .إستخلاص حصول التعرض أو نفيه . من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها متى كان
:		

;	الصيحة	القامدة	
			(ب) دعوى استرداد الحيازة :
			الدعوى باسترداد حيازة مستشفى بجميع مقوماته المادية
			والمعنوية بما فيها الحق في الإيجار والإسم التجاري بعد أن قضي
			ببطلان إجراءات الحجز الإداري الموقع من مصلحة الضرائب وما
			نرتب عليمه من إجراءات البيع ورسوم المزاد دعوي بأصل الحق
			الهدف منها رد الأموال المنقولة الملوكة للمستشفى بجميع
			مقوماته وتمكين المطعون ضده الأول منها .
,	F8774	70 A	(الطمن رقم ١٠٣٦ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/٣٠)
			دعوى صحة التوفيع :
			دعوى صحة التوقيع . تحفظية . الغرض منها . إثبات أن
			التوقيع على المحرر هو توقيع صحيح صادر من يد صاحبه .
			تطاقها . إتساعها لبحث ما يشيره المدعى عليه من دفاع يتعلق
			بإنكاره التوقيع المنسوب إليه . إتباع إجراءات الطعن بالتزوير.
			٤٩٣ إثبات . مؤداه . إعتبار الطاعن منكراً للتوقيع المنسوب إليه .
۲	1473	444	(الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/١)

الصفحة	القاعدة	
		()
		رســوم - ری
		رسـوم
		أولاً: الرسوم على الانبواق :
		عدم تحديد الموارد المالية والرسوم المحلية طبقاً لأحكام
		القانونين ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ، ٤٣ لسنة ١٩٧٩ . مؤداه . وجوب
		تطبيق قرار وزير الإدارة المعلية رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧١
		بشأنها . م١/٣ ، ١/٤ من القانونين المذكورين . « مثال يشأن
		الرسوم على الأسواق ۽ .
7113	77	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٥٣ ق – جلســـة ١١/١/٩٨٦)
		ثانياً: الرسوم القضائية :
		إحتساب الرسم النسبي عند رفع الدعوى أو الإستنناف.
		كيفيته . المواد ٣ ، ٩ ، ٢١ من القانون رقم ٠٠ لسنة ١٩٤٤
		بشأن الرسوم القضائية المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ .
11737	190	(الطعن رقم ۱۳۳۹ لسنة ۵۵ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۶/۲۷).
		ری
		التعدي على منافـــع الري:
		التعدى على منافع الرى والصرف . إلزام المستفيد منه بنفقات
		إعبادة الشئ إلى أصله حق رزارة الرى في الرجبوع عليبه بهنا دون
		انتظار صدور قرار بإدانته . ق٧٤ لسنة ١٩٧١ المعدف . شرطه .
⁷ 6777	٤٧	(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٥٦ ق – جلســـة ١٩٨٩/١/١٩

الصفحة	القاعدة	
		(ش)
		شرکات - شفعة - شهری عقاری - شیوع ـ
		شركات
		الشخصية الإعتبارية للشركة :
		١ - الشركة . إستقلال شخصيتها الإعتبارية عن شخصية
		عثلها . ذكر إسمها الميز لها في صحيفة الطعن دون إسم عثلها
		القانوني . كاف ٍ لقبولُ الطعن .
Y0437	184	(المطمنيقم ١٦٧٨ لمسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٣/٢٧)
		٢ - المساهدة في مشروع مالي يغرض إقتسام ما ينشأ عند
		من ربح أو خسارة . لا يسوغ إنفراد أحد الشركاء بناتجه دون
		الباقين - ولو كان محل الشركة استزراع ملك الغير أو السعى
		لتملكه . علة ذلك . إقامة الحكم المطعون فيه قضاء على أساس أن أرض النزاع أرض صحراوية مملوكة للدولة ليس للطاعن عليها
		حق ملكية أو أنتفاع دون بحث أحكام العلاقة بين طرفي الشركة
		وما أسفرت عنه عملية الإستصلاح من أرباح وحقوق. خطأ
		في القائون وقصور .
7577	171	(الطعنيقم ۱۷۱۲ لسنة ۵٦ق -جلســة ۱۹۸۹/۲/۱۱
		بطلان الشركة
		بطلان الشركة لعدم إستيفائها الشكل المطلوب. م٠٧٥
İ		مدنى. للغير الإحتجاج به على الشركة .
75414	177	(الطمن رقم ۹۰۶ لسنة ۵۵ ق – جلســـة ۱۹۸۹/۱۲/۱۳

الصفحة	القامدة	
		شفعة
		ماهية الشنعة :
		الشفعة . ماهيتها . رخصة لصيقة بشخص الشفيع . مؤدى
		ذلك . بطلان التعامل فيها أو حوالتها أو التنازل عنها إلى الغير . أثره . إعتبار الحكم المطعون فيه الإقرار الصادر من
		الشفيعين إلى الغير بتملكه العقار المشفوع فيه بعد أن يحكم
		لهما بالشفعة صحيحاً . خطأ في القانون .
37137	77	(الطعن رقم ٢٤٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/١/١٧)
		التصرف المنشىء لحق الشفعة :
		١ - الشفعة لا ترد إلا علي بيع عقار .
15737	٥٤	(الطعن رقم ۱۱۱۹ استة ۵٦ ق - جلســة ۱۹۸۹/۱/۲۵)
		٢ - عقد البيع غير المسجل . منتج لآثاره . ثبوت الشفعة
		فيه .
Y7Y	177	(الطعن رقم ۱۳۸۳ لسنة ۵۵ق-جلســة ۱۹۸۹/۳/۹
		الشفعة عند تعدد البيوع :
		٣ - بيع العقار من نفس البائع أكثر من مرة . للشفيع أن
		يشفع في أي من هذه البيوع طالما بقيت الملكية للبائع . إنتقالها
		قبل تسجيل إعلان الرغبة . أثره . عدم قبول طلب الشفعة . علة
		ذلك . إدعاء الشفيع صورية ذلك العقد المسجل وجوب اختصام جميع المشترين فيه وإلا كانت دعواه غير مقبوله .
07.7	١	(الطعن يقم ١٤٦٤ لسنة ٥٦ ق – جلســـة ١٩٨٩/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		الشفعة عند توالى البيوع
		١ - التزام الشفيع في حالة توالى البيوع بإدخال المشترى
		الثاني خصماً في الدعوى متى تم البيع الثاني قبل تسجيل إعلان
		الرغبة . مؤدى ذلك . وجوب توجيه طلب الشفعة إلى طرقى البيع
		الثاني. لا يغير من ذلك سبق اختصام المشترى الأول في الدعرى
		في البيع الأول . علة ذلك . توجيه إعلان الرغبة بإعلان رسمي
		في موطنهما ولو كان مختاراً وإلا كان ياطلاً . م. ٩٤ ، ١/٩٤٢
		مدنى . ثبوته من واقع الورقة المثبته له أو صورتها .
4.14	144	(الطعن يقم ١٣٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلسسة ٢ .١٩٨٣/٢٠
		٢ - بيع مشتر العقار الشفوع فينه لمشتر نان قبل إعلان
		الرغبة في الأخذ بالشفعة رقبل تسجيئها . م٩٣٨ مدني . مؤداه
		عدم جواز الأخذ بالشفعة إلا من المشترى الثاني وبالشروط التي
		إشترى بها . شرطه . ألا يكون البيع الثاني صورياً .
17737	440	(الطعن يقم ٢٠٦ لسنة ٥٧ ق ~جلســـة ٢٦/٦/٢٩٨)
		٣ - بيع مشتر العقار المشفوع فيه إلى مشتر ثان . سريانه
		في حق الشفيع . شرطه . ألا يكرن السيع الثاني صورباً . إثبات
		الشفيع في مواجهة المشتري الثاني صورية عقده . مؤداه .
		الإعتداد بالبيع الأول وحده دون الثاني في الشفعة . أثره .
		عدم قبول الطعن على إجراءات الشفعة من المشترى الثاني .
		علة ذلك . إنعدام مصلحته القانونية في الطعن عَليهِا .
*6*6*	4.11	(الطعن رقم ۷۷۸ لسنة ۵۷ ق - جلسسة ۹۸۹/۱۲/۵)

الصفحة	القامدة	
		العقار المشِنوع به :
		١ - شراء الشفيع العقار المشفوع به بعقد عرفي . تمسكه
		باكتساب ملكيته بالتقادم قبل بيع العقار المشفرع فيه . مؤداه .
		وجوب تحقق المحكمة التي تنظر الشفعة من استيفاء حيازته
		لشرائطها المكسبة للملكية متى كان الشفيع لم يسجل سنده .
		علة ذلك . القضاء برفض دعوى الشفعة على أساس أن عقد
!		البيع العرقى لا ينقل ملكية الأطيان المشقوع به إلى الطاعنة دون
		بحث ما تمسكت به من اكتسابها ملكيتها بالتقادم وقت قيام
;		سبب الشفعة . خطأ في القانون وقصور في التسبيب .
34.5	170	(الطعن رقيم ١٦١ لسنة ٥٤ ق - جلســـة ١٩٨٩/٢/٢٨)
		كيفية الائذ بالشفعة :
		إعلان الرغبة في الشفعة
		١- تصرفات مشتري العقار المشفوع فيه عدم سريانها قبل
		الشفيع متى قت بعد تسجيل إعلان الرغبة في الشفعة .
		(المادتان ٩٤٧/٩٤٢ من القانون المدنى) .
177	۵٤	(الطعن يقم ١١١٩ لمنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٢٥)
		دعوى الشفعة :
		الخصوب فيها :
		دعوى الشفعة . لا تقبل في جميع مراحلها بما فيها مرحلة
		الطعن بالنقض إلا بإختصام جميع أطرافها . البائع والمشترى
		والشفيع أو ورثة من يتوفى منهم .
011	94	(الطعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٢١)

الحفدة	القاعدة	
		النزول عن الحق في الشفعة :
		 اتخاذ الشفيع إجراءات دعوى الشفعة . لا ينفى بذاته سبق نزوله عن حقه فيها قبل رفع الدعوى . مؤدى ذلك . حق صاحب المصلحه فى التمسك بهذا النزول وطلب تمكينه من إثباته قانونا .
7337	174	(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ٢٠١٣ ١٩٨٩/٤)
		 ٢ - النزول الضمنى عن الشفعة . لازمه . صدور عمل أوتصرف من الشفيع يفيد حتماً رغبته عن إستعمال هذه الرخصة بأن ينطوى على إعتبار المشترى مالكاً نهائياً للمبيع .
7217	174	(الطعن رقم ۲۰۰۳ لسنة ۵۳ ق – جلسية ۱۹۸۹/۲/۱
		٣ - النزول عن الحق في الشفعة - جواز أن يكون صريحاً أوضمنياً . شرطه . إتبان الشفيع عملاً أو تصرفا أو اتخاذه موقفاً يكشف موضوع في دلالته عن هذا النزول . ٩٤٨ مدني- إختلاقه عن سقوط الحق في الشفعه لعدم إعلان الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة إلى كل من البائع والمشترى خلال خمسه عشر يوما من تاريخ الإنذار الرسمى الموجه له من البائع أو المشترى . تمسك الطاعنة في دفاعها بهذا التنازل الضمنى - القضاء برفض هذا الدفاع تأسيساً على أن علم الشفيع بالبيع بأى طريق آخر خلافاً للإنذار الموجه إليه من البائع أو المسترى لايسقط حقه في الشفعة- فهم خاطى، لدفاع الطاعنة حجية عن تمحيصه والرد عليه .
679	779	(الكسن يقم ٢٩١ اسنة ٥٩ ق - جلسـة ١٣٨١/١٢٨١١)

التامنة الشفيعة في الأخذ الشفيعة في الأخذ الشفيعة في الأخذ الشفيعة في الأخذ الشفيعة أوادته علمها بالبيع لا يفيد حتماً نزولها ضمناً عن هذا الحق . (الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/١٢) ١ الحق في الشفعة . نشونه بجرد إنعقاد البيع ولو كان غير مسجل أو غير ثابت التاريخ . الأخذ بالشفعة . أثره . حلول الشفيع محل المشترى في جميع حقوقه والتزاماتة . مؤداه . ألا يعاج الشفيع باكتساب المشترى لملكية العقار المشفوع فيه بسبب الحقوق الإلتزامات الناشئة عن عقد البيع الصادر إليه . شرطه . الا يكون حق الشفعة ذاته سقط لأى سبب من أسباب السقوط . شهر عقارى الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/١/١٦) **Yay** **Table ذلك . أثر نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ . مؤداه . إنتقال ملكية العقار الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ . مؤداه . إنتقال ملكية العقار إلى المسترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التواطؤ مع البانع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقي لا يشوب سند ملكبته عيب يبطله . **Table 187 (المناسن يقم ١٣٦٣ السنة ٤٥ ق - جلســـة ١٩٩٣/٣/٢٣) ١٤٦ (١٩٨٩)			
بالشفعة - إقارته علمها بالبيع لا يفيد حتماً نزولها ضمناً عن هذا الحق . (الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/١٢) آثار الشفعة : نشوته بجرد إنعقاد البيع ولو كان غير الحق في الشفعة . أثره . حلول الحق في الشفعة . أثره . حلول الشفيع محل المشترى في جميع حقوقه والتزاماته . مؤداه . ألا يعاج الشفيع باكتساب المشترى لملكية العقار المشفوع فيه بسبب الحقوق الإلتزامات الناشئة عن عقد البيع الصادر إليه . شرطه . ألا يكرن حق الشفعة ذاته سقط لأى سبب من أسباب السقوط . ألا يكرن حق الشفعة ذاته سقط لأى سبب من أسباب السقوط . شهر الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/٦/٢٩) **TAY ** *	الصفحة	القامدة	
هذا الحتى . (الطعن رقم ١٩٦١ اسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/١٢) الحق في الشفعة . تشوئه بجرد إنعقاد البيع ولو كان غير الحق في الشفعة . أثره . حلول مسجل أو غير ثابت التاريخ . الأخذ بالشفعة . أثره . حلول الشفيع محل المشترى في جميع حقوقه والتزاماته . مؤداه . ألا يحاج الشفيع باكتساب المشترى لملكية العقار المشفوع فيه بسبب المقبق الإلتزامات الناشئة عن عقد البيع الصادر إليه . شرطه . ألا يكون حق الشفعة ذاته سقط لأي سبب من أسباب السقوط . (الطعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/١/١٦) *** *** *** *** *** *** *** *** *** *			٤ - إستدلال الطاعنة على سقوط حق الشفيعه في الأخذ
الطعن رقيم ١٣٩١ اسنة ٥٥ ق - بلسية ١٩٨٩/١٢/١٢ (الطعن رقيم ١٣٩١ الشفعة: الني في الشفعة . نشوته بجرد إنعقاد البيع ولو كان غير مسجل أو غير ثابت التاريخ . الأخذ بالشفعة . أثره . حلول الشفيع محل المشترى في جميع حقوقه والتزاماته . مؤداه . ألا يحاج الشفيع باكتساب المشترى لملكية العقار المشفوع فيه بسبب المتول المتول المنافية باكتساب المشترى لملكية العقار المسفوط . المتول . المتول المنافعة ذاته سقط لأى سبب من أسباب السقوط . والطعن رقيم ١٤٨٥ المنافة ٥٦ ق - جلسية ١٩٨٦/١٢٩) ١ حرجرب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية الأصلية . تخلف ذلك . أثر نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ . مؤداه . إنتقال ملكية العقار الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ . مؤداه . إنتقال ملكية العقار إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أز التراطؤ مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب الند ملكيته عيب يبطله .			بالشفعة - إفادته علمها بالبيع لا يفيد حتماً نزولها ضمناً عن
المن الشفعة: المن في الشفعة . نشوته بجرد إنعقاد البيع ولو كان غير المنع في الشفعة . نشوته بجرد إنعقاد البيع ولو كان غير مسجل أو غير ثابت التاريخ . الأخذ بالشفعة . أثره . حلول الشفيع محل المشترى في جبيع حقوقه والتزاماته . مؤداه . ألا يحاج الشفيع باكتساب المشترى لملكية العقار المشفوع فيه بسبب المقوط . الحقوق الإلتزامات الناشئة عن عقد البيع الصادر إليه . شرطه . ألا يكون حق الشفعة ذاته سقط لأى سبب من أسباب السقوط . (الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٥٦ - جلسة ١٩٨٣/٦/٦) ٢٨٣ ٢٨٣٢) *** شهر التصرفات: شهر التصرفات: الشهر العقارى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٤٦ . خلوه مما يجيز إبطال الشهر إذا شابه تدليس أو تواطق . مؤداه . إنتقال ملكية العقار الشهر إذا شابه تدليس أو تواطق . مؤداه . إنتقال ملكية العقار إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التراطق مع المائية عيب يبطله .			هذا الحق .
الحق في الشفعة . نشوته بجرد إنعقاد البيع ولو كان غير مسجل أو غير ثابت التاريخ . الأخذ بالشفعة . أثره . حلول الشفيع محل المشترى في جميع حقوقه والتزاماته . مؤداه . ألا يعاج الشفيع باكتساب المشترى لملكية العقار المشفوع فيه بسبب المقوق الإلتزامات الناشئة عن عقد البيع الصادر إليه . شرطه . ألا يكرن حق الشفعة ذاته سقط لأى سبب من أسباب السقوط . (الطعن وقم ١٤٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٩) عمر عقارى شهر التصوفات: شهر التصوفات: الأصلية . تخلف ذلك . أثر نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر إذا شابه تدليس أو تواطق . مؤداه . إنتقال ملكية العقار السهر إذا شابه تدليس أو تواطق . مؤداه . إنتقال ملكية العقار إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التراطق مع مالك حقيقي لا يشوب أليد التدليس أد التعاقد مع مالك حقيقي لا يشوب	APFST	424	(الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٥٩ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/١٢)
مسجل أو غير ثابت التاريخ . الأخذ بالشفعة . أثره . حلول الشفيع محل المشترى في جميع حقوقه والتزاماته . مؤداه . ألا يحاج الشفيع محل المشترى في جميع حقوقه والتزاماته . مؤداه . ألا يحاج الشفيع باكتساب المشترى لملكية العقار المشفوع فيه بسبب الحقوق الإلتزامات الناشئة عن عقد البيع الصادر إليه . شرطه . ألا يكرن حق الشفعة ذاته سقط لأى سبب من أسباب السقوط . (الطعن رقم 1500 لسنة 70 ق - جلسة 1707/1797) مهور التعرفات: شهر التعرفات: المشهر العقارى رقم 10 أثر نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ . مؤداه . إنتقال ملكية العقار الى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقي لا يشوب أسد ملكيته عيب يبطله .			آثار الشفعة :
الشغيع محل المشترى في جميع حقوقه والتزاماته . مؤداه . ألا يحاج الشفيع باكتساب المشترى للكية العقار المشغوع فيه بسبب المقوق الإلتزامات الناشئة عن عقد البيع الصادر إليه . شرطه . ألا يكرن حق الشفعة ذاته سقط لأى سبب من أسباب السقوط . (الطعن وقم ١٤٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٦/٢٩) ٢٨٣ ٢٨٣٢ ألسم عقارى شهر التصوفات: شهر التصوفات: الأصلية . تخلف ذلك . أثر نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر إذا شابه تدليس أو تواطق . مؤداه . إنتقال ملكية العقار السهر إذا شابه تدليس أو تواطق . مؤداه . إنتقال ملكية العقار إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التراطق مع المائية عيب يبطله .			الحَق في الشفعة ، تشوته بمجرد إنعقاد البيع ولو كان غير
يحاج الشفيع باكتساب المشترى لملكية العقار المشفوع فيه بسبب المقترق الإلتزامات الناشئة عن عقد البيع الصادر إليه . شرطه . ألا يكون حق الشفعة ذاته سقط لأى سبب من أسباب السقوط . (الطعن رقيم ١٤٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/٦/٢٩)			مسجل أو غير ثابت التاريخ . الأخذ بالشفعة . أثره . حلول
الحقوق الإلتزامات الناشئة عن عقد البيع الصادر إليه . شرطه . ألا يكرن حق الشفعة ذاته سقط لأى سبب من أسباب السقوط . (الطعن يقم ١٤٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٦/٢٩) ٢٨٣ لا الطعن يقم التصرفات: شهر التصرفات: ١ - وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية الأصلية . تخلف ذلك . أثر نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٤٦ . خلوه نما يجيز إبطال الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ . مؤداه . إنتقال ملكية العقار إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله .			الشفيع محل المشترى في جميع حقوقه والتزاماته. مؤداه. ألا
ألا يكرن حق الشفعة ذاته سقط لأى سبب من أسباب السقوط . (الطعن رقم ١٤٨٥ السنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٩) شهر التصرفات: ١ - وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية الأصلية . تخلف ذلك . أثر نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر إذا شابه تدليس أو تواطق . مؤداه . إنتقال ملكية العقار إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التراطق مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقي لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله .			يحاج الشفيع باكتساب المشترى للكية العقار المشفوع فيه بسبب
(الطعن رقم ١٤٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٩) شهر التصرفات: شهر التصرفات: ١ - وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية الأصلية . تخلف ذلك . أثر نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٦ . خلوه مما يجيز إبطال الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ . مؤداه . إنتقال ملكية العقار إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التراطؤ مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقي لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله .			الحقوق الإلتزامات الناشئة عن عقد البيع الصادر إليه . شرطه .
شهر التصرفات: ۱ - وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية الأصلية . تخلف ذلك . أثر نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . خلره عما يجيز إيطال الشهر إذا شابه تدليس أو تواطق . مؤداه . إنتقال ملكية العقار إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التراطق مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله .			ألا يكون حق الشفعة ذاته سقط لأي سبب من أسباب السقوط.
شهر التصرفات: ١ - وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية الأصلية . تخلف ذلك . أثر نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٦ . خلوه نما يجيز إبطال الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ . مؤداه . إنتقال ملكية العقار إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله .	77737	744	(الطعنيقم ١٤٨٥ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٣/٦/٣٩١)
۱ - وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية الأصلية . تخلف ذلك . أثر نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ۱۹۵ لسنة ۱۹۵۹ . خلوه عما يجيز إبطال الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ . مؤداه . إنتقال ملكية العقار إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقي لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله .			شهر عقارى
الأصلية . تخلف ذلك . أثر نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١٩٤٤ لسنة ١٩٤٦ . خلره عا يجيز إبطال الشهر إذا شابه تدليس أو تواطق . مؤداه . إنتقال ملكية العقار إلى المشترى بتسجيبل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التراطق مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله .			شهر التصرفات :
الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤١ . خلوه نما يجيز إبطالً الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ . مؤداه . إنتقال ملكية العقار إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله .			١ - وجوب شهر جميع التصرفات المنشئة للحقوق العينية
الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ . مؤداه . إنتقال ملكية العقار إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التواطؤ مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله .			الأصلية . تخلف ذلك . أثر نص المادة التاسعة من قانون تنظيم
إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس أو التراطؤ مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكبته عيب يبطله .			الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ . خلوه مما يجيز إبطال
أو التواطؤ مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب سند ملكيته عيب يبطله .			الشهر إذا شابه تدليس أو تواطؤ . مؤداه . إنتقال ملكية العقار
سند ملكيته عيب يبطله .			إلى المشترى بتسجيل عقد شرائه ولو نسب إليه التدليس
			أو التراطؤ مع البائع طالما أنه تعاقد مع مالك حقيقى لا يشوب
(الطعن يقم "ا" لسنة 30 ق - جلســة "٦/٣/٢٨١١) الما (٥٣٨ع٢			سند ملكيته عيب يبطله .
1 1	67837	127	(الطعن يقم ٣٦٣ لسنة ٥٤ ق - جلسينة ١٩٨٩/٣/٢٣)
	Ì		1

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وجوب إعلان صحيفة الدعوى وقيدها بجدول المحكمة
		قبل شهرها . المادة التاسعة من القانون ١٩٤٠ لسنة ١٩٤٦ يتنظيم
		الشهر العقاري المعدل بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٧٦ مخالفتها .
		لابطلان .
44137	19-	(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٥٥ ق - جلســـة ١٩٨٩/٤/٢٦)
		ٽ ي وع
		أولا : إدارة المال الشائع :
		١ - الشريك على الشيوع . حقه في المطالبه بريع حصته من
		الشركاء الآخرين الذين يضعون اليد على ما يزيد عن حصتهم كل
		بقدر نصيبه في هذه الزيارة .
****	1-4	(الطعن،قم ٢٦١٠لسنة ٥٦ق - <u>بلسـة ٢٩٨٩</u> /٢١٩٨١)
		۲ - إنفراد المالك على الشيسوع بوضع يده على جزء من
		العقار الشائع . أثره . حق باقى الشركاء ينحصر في طلب القسمة
		أو مقابل الإنتفاع . علة ذلك .
7777	1-4	(الطعن رقم ۲۲۱۰ لسنة ۵۱ ق – جلسسة ۱۹۸۹/۲/۲۳)
		٣ - إدارة أحد الشركاء ، المال الشائع دون إعتراض الباقين .
		إعتباره وكيلاً عنهم « مثال في إيجار » .
12724	177	(الطعن يقم ١٩٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ٦٦/٦/٣٨٩١)

الصفحة	القاعدة	
		ثانياً: طلب تسليم قدر مفرز من المال الشائع
		المشترى لقدر مفرز في العقار الشائع . ليس له طلب التسليم
		مفرزاً . علة ذلك .
7777	1.4	(الطمن رقم ۲۲۱۰ لسنة ۵۱ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۲/۲۳)
		ثالثاً : حق الشريك
		١ - وضع أحد الملاك على الشيبوع يده على جزء مـفـرز في
		العقار الشائع . عدم أحقية باقى الشركاء في إنتزاع هذا القدر
		منه . علة ذلك .
****	797	(الطعن رقم ۱۵۸۸ لسنة ۵۳ ق - جلســة ۱۹۸۹/۷/۲۳)
		٢ - إنفراد المالك على الشيوع بوضع يده على العقار الشائع.
		أثره . حق باقى الشركاء ، قبله ينعصر فى طلب القسمة
		أومقابل الإنتفاع . علة ذلك .
32A37	4-0	(الكعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٥٧ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٠/٢٦)
		٣ ~ المشترى لقدر مفرز من العقار الشائع ، ليس له طلب
		التسليم مفرزاً . علة ذلك .
33437	٣٠٥	(الطعن رقم ۱۹۹۷ لسنة ۵۷ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۱۰/۲۱)

الصفحة	القاعدة	
		٤ بيع المالك على الشيوع ملكه مفرزاً قبل إجراء القسمة .
		بيع صحيح منتج لكافة آثاره القانونية في حق الشريك البائع
		ولوكان العقد غير مسجل. توقف تحديد البيع على نتيجة
		القسمة .
1343	۳۰۵	(الطعن رقم 199۷ لسنة ۵۷ ق – جلسـة 19۸۹/۱۰/۶۲)
		رابعاً: مسائل متنوعه :
	1	١ - دعوى إسترداد الحصة المبيعة لأجنبى على الشيوع . عدم
		قابليتها للتجزئة . وجوب إختصام البائع والمشترى والمسترد أو
		ورثة من يتوفى منهم في أية مرحلة من مراحلها كشرط لقبولها .
		التزام محكمة الطعن بتكليف الطاعن بإختصام المحكوم عليه
		الذى لم يطعن مع زملاته .م٢١٨ مرافعات . إختصام الطاعنين
		لباقى الورثة المحكوم عليهم من تلقاء نفسيهما . صحيح . علة
		. ذلك .
£TET	77	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٥٣ ق - جلسية ١٩٨٩/١/٣٠)
		٧ – الشريك في المنقول الشائع أو في المجموع من المال . حقه
		في إسترداد الحصة الشائعة التي باعها شريك آخر لأجنبي قبل
		القسمة . م٨٣٣ مدنى . مقصوده . كف الأجانب عن إقتحام حرم
		الشركاء في ملكيتهم وجعلهم في مأمن من دخيل يطرأ فيفسد
		عليهم محيطهم . حق الشريك في المحل التجاري ياعتباره متقولاً
		معنوبياً في إسترداد الحصة المبيعة لأجنبي .
EATA	77	(الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٥٣ ق – جلســـــة ١٩٨٧/١/٣٠)

الصفحة	القامدة	
		(ص)
		صورية
		الصوريـة النسبيـة :
		الدعوى بطلب بطلان عقد الإيجار المفروش وإثبات العلاقة
		الإيجارية عن عين خالية . إعتبارها دعوى بصورية عقد
		الإيجار صورية نسبية . مؤداه . عدم سقوطها بالتقادم .
		إختلافها عن الدعويين المنصوص عليهما في المادتين ٤٠ ق
		٤٦ لسنة ١٩٦٢ و م ١٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك .
AYS	٨٠	(الطعن رقم ۱۹ لسنة ۵۲ ق – جلســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
473	۸۰	(الطعن رقم 19 لسنة 37 ق - جلســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
473	۸٠	
AYS	۸٠	الطعن بالصورية والتواطو:
AYB	۸۰	الطعن بالصورية والتواطؤ: الطعن بالصورية ، ماهيته ، عدم قيام العقد أصلاً في نية
474	٨٠	الطعن بالصورية والتواطو: الطعن بالصورية . ماهيته . عدم قيام العقد أصلاً في نية عاقدية . التواطؤ . وروده في نطاق الدعوى البوليصيه لا يفيد
474	۸٠	الطعن بالصورية والتواطؤ: الطعن بالصورية . ماهيته . عدم قيام العقد أصلاً في نية عاقدية . التواطؤ . وروده في نطاق الدعوى البوليصيه لا يفيد الصورية ولا يمنع من جدية التعاقد وقيام الرغبة في إحداث
474	٨٠	الطعن بالصورية والتواطؤ: الطعن بالصورية . ماهيته . عدم قيام العقد أصلاً في نية عاقدية . التواطؤ . وروده في نطاق الدعوى البوليصيه لا يفيد الصورية ولا يمنع من جدية التعاقد وقيام الرغبة في إحداث آثاره القانونية . وجوب إبداء الطعن بالصورية قبل التمسك
A73	A*	الطعن بالصورية والتواطؤ: الطعن بالصورية ماهيته عدم قيام العقد أصلاً في نية عاقدية التواطؤ وروده في نطاق الدعوى البوليصيه لا يغيد الصورية ولا يمنع من جدية التعاقد وقيام الرغبة في إحداث آثاره القانونية وجوب إبداء الطعن بالصورية قبل التمسك بالغش أو التواطؤ جواز الجمع بينهما متى كان الدائن يهدف
A73	187	الطعن بالصورية والتواطؤ: الطعن بالصورية ماهيته عدم قيام العقد أصلاً في نية عاقدية . التواطؤ . وروده في نطاق الدعوى البوليصيه لا يغيد الصورية ولا يمنع من جدية التعاقد وقيام الرغبة في إحداث آثاره القانونية . وجوب إبداء الطعن بالصورية قبل التمسك بالغش أو التواطؤ . جواز الجمع بينهما متى كان الدائن يهدف بهما إلى عدم نفاذ تصرف المدين في حقه .

الضنة	القاعدة	
		الصورية المطلقة :
		الصورية المطلقة . الطعن بها على عقد المشترى الثاني .
		وجوب تصدى المحكمة للفصل في هذا الطعن قبل أن تفصل في
		الدفع المبدى من هذا المشترى بعدم قبول الدعوى لعدم إختصام
		الشفيع لمشترى ثالث باع إليه العقار . علة ذلك .
4 4 4 4 4	440	(الطعن يقم ٢٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلســـة ٢٩٨ ٦/٢٩٨١)
		إستخلاص الصورية :
		١ - إستخلاص الصورية . إستقلال محكمة الموضوع به
		مادام سائغاً .
4-1	10.4	(الطعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلســة ٢٩٨٩/٣/٢٩)
		تقدير ادلة الصورية :
		٢ - محكمة الموضوع . إستقلالها يتقدير أولة الصورية
		متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله . عدم
		التزامها بتتبع حجج الخصوم وأقوالهم والرد إستقلالا عليها

الصفحة	القاعدة	
		مادام قيام الحقيقة الت <u>ي إ</u> قتنعت بها وأوردت دليها فيه الرد الضمني المسقط لها .
۸۷۱3	19-	(الطعن يقم ٦٦٢ لسنة ٥٥ ق - جلســة ٢٦/١٤/١٩٨٩)
		٣ - تقدير أدلة الصورية . من سلطة محكمة الموضوع .
×013	722	(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/٢٢)
		إثبات الصورية إذا كان مبناها الاحتيال على القانون :
		طعن المتنازل على تنازله المكتب بأنه صورى قصد به
•		التحايل على القانون . عدم جواز إثباته هذه الصورة بغير
		الكتابة إجازة إثبات ذلك بالبينة . إقتصاره على من كان
		الاحتيال موجها ضده مصلحته . المادتان ٤٤ مدنى ، ١/٦١
		إثبات .
٨٧٤3	T9V	(الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٥ ق – جلسبة ١٩٨٩/١٢/٢٨)
		عدم قابلية الصورية للتجزئة :
		الصورية . عدم قابليتها للتجزئة . مؤداه .
۳ ۱۵۸ع	448	(الطعن رقم ١٤٧٣ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/٢٢)

الصفحة	القامدة	
		(ض)
		ضرائب
		الطبعسن الصريبي : الصفة في الطعن الصريبي :
		الوزير هو صاحب الصنفنة في تمشيل وزارته والمصنالح
		والإدارات التابعة لها أمام القضاء . الإستثناء . منح جهة
;		إدارية معينة الشخصية الاعتبارية وإسناد صفة النيابة عنها
		لغير الوزير . وزير المالية دون غيره الممثل لمصلحة الضرائب
i		ومأمورياتها أمام القضاء . علة ذلك .
7777	114	(الطمن يقم ١٢٧٩ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/٢/٢٨)
		الطعن على الضريبة عامة :
		ورود طعن الممولين على ربط الضريبة عاماً . تخلفهم عن
		الحضور أمام اللجنة . أثره . جواز طرح إعتراضهم - الذي
	٠,	يندرج ضمن طعنهم العام الشامل - تفصيلاً إبتداء أمام
		المحكمة . مخالفة ذلك . أثره .
۲ ۲۸٦۹	71.	(الطعن رقم ٢٣٦٤ لسنة: ٥١ ق – جلسة ٢٩٨٩/١٠/٣٠)
		إصدار الحكم فى الطعن الضريبى:
		حضور النيابة عندالنطق بالحكم . غيسر لازم . م ٢/٩١
		مرافعات .
٥٠١ع	Y£	(الطعن يقيم ٢٢١٠ اسنة ٥٣ ق - جلسية ١٩٨٩/١/٩

الصفحة	انقامدة	
		قرار لِجِنَة الطعن الشريبي:
		قرار لجنة الطعن الضريبي . تأييده والإحالة إلى أسيابه
		واعتبا و جزاً متدماً للحكم . لا عيب .
61.0	72	(الطعن يقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٣ ق – جلســــة ١٩٨٩/١/٩)
		المطالبة برد الزيادة عن دين الضريبة المستحقة :
		مطالبة المنول لمصلحة الضرائب يرد ما حصاته بالزيادة عن
		دين الضربية المشحق لها . تكييفها مطالبة باسترداد
		مادفع بغير حق . سقوطها بثلاث سنوات تبدأ من يوم دفعها .
		م ۳۷۷ مدنی . لا یغیس من ذلك صدور حكم بشقدیر قیسمة
		الشركة على نحو لا تخضع معه للضريبة ولا يقطع التقادم
		إقوار مراقب مأمورية الضرائب بالمبلغ المطالب به أمام الخبير .
*		علة ذلك . `
113	174	(الطعن رقم ۱۸۵ لسنة ۵۵ ق – جلســـة ۱۹۸۹/۶/۱۷
		(ع)
		عـقــد – عــمــ ل
		<u> </u>
		اركان الع <u>قد</u> :
		د عـيــو ب الرضا ۽ ه
		١ - تقدير الإكراه . مقتضاه . مراعاة جنس من وقع عليه
		الإكراه وسنة وحالته الإجتماعية والصحية ، وكل ظرف آخر من
		شأنه أن يؤثر في جسامة الإكراه .
*1	٨	(الطلب رقم السنة ٥٧ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٩/٧/١٨)
	•	1

السفحة	القاعدة	
		٢ - الإكراه المبطل للرضا . تحققه بتهديد المتعاقد بخطر
		جسيم يحدق بالنفس أو المال أو بإستعمال وسائل لا قيل له
		باحتماله أو التخلص منها ويؤدى إلى قبول المتعاقد مالا
		يقبله إختيارا .
*1	٨	(الطلب رفم السنة ٥٧ ق «رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٩/٧/١٨)
		اجــازة ا <i>لعــــ</i> د:
		محكمة المرضوع . سلطتها في إستظهار قيام الإجازة
		الضمنية للعقد . شرطه .
4273	4-1	(الطعن رقم 10 لسنة ٥٦ ق - جلســـــة ١٩٨٩/٥/١)
		د تفسیر العقد :
		١ - تفسير صيغ العقود واستظهار نية طرفيها . من سلطة
		محكمة الموضوع متى قام قضاؤها على أسباب سائغة وطالما لم
		تخرج عن المعنى الظاهر لعبارتها .
44	۲۱.	(الطعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٥٤ ق – جلســـة ١٩٨٩/١/٨)
		٢ - وصف المتعاقد . المقصود به . عدم الإعتداد بمن ورد
		ذكره في العقد من أشخاص طالما لم يكن له صله بترتيب الأثر
		القانوني الناشيء عن العقد لقاضي الموضوع إستخلاص صغة
		المتعاقد دون معقب . متى كان سائغاً .
104	4.1	(الطعن رقم ٢١٦١ لسنة ٥٢ ق - جلســة ٢١/١/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تفسير العقود واستخلاص قصد عاقديها . من سلطة
		محكمة المرضوع . شرطه . ألا تخرج عن المعنى الذي تحتمله
		عباراتها أو تحيار المعنى الظاهر لها .
104	78	(الطعن رقم ٢١٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسبة ٢١/١/١٩٨٩)
		٤ - تفسير العقد لا يجموز للقاضي الإنحراف عمن عمارته
		الواضحة . م . ١/١٥ مدنى . المقصود بالوضوح . حمل عبارات
		العقد على معنى يخالف ظاهرها دون تبرير . خطأ .
V 4.A	179	(الطعن رقم ۲۳۲۷ لسنة ۵۵ ق – جلســـة ۲۹۸۹/۳/۱۱)
		٥ - إستخلاص الحكم إن إعفاء هيئة المواصلات اللاسلكية
		من المسئولية عن تعطل التليفون من قبيل الشروط التعسفية
		التي لحقت بالعقد . سلطة تقريريه لمحكمة الموضوع متى كان
		الإستخلاص سائفاً .
٤٨٠	157	(الطعن رقم 1007 لسنة ٥٦ ق - جلسية ١٩٨٩/٣/٢٦)
		٦ - تفسير عبارات العقد من سلطة محكمة الموضوع .
		طللًا لم تخرح فى تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عبارات
		العقد ولا عن المعنى الطاهر لها .
٠٨٢ع	4+3	(الطمن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٤ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/١٤)

السفحة	القامدة	
		آثار العقد:
		د اثر العقد بالنسبة للمتعاقدين s :
		قاعدة المقد شريعة المتعاقدين . م ١٤٧ مدني . مؤداها .
		عدم استقلال أي من طرفي العقد بنقضه أو تعديله . مخالفة
		ذلك . أثره . عدم الإعتداد بهذا التعديل . ثبوت تزوير توقيع
		أحد المتعاقدين على العقد . أثره . بطلان الإتفاق برمته سواء
		بالنسبة له أو بالنسبة للمتعاقد الآخر الذي كان
		توقيعه صحيحاً .
11.	AY	(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٥ ق - جلســـة ١٩٨٩/٢/٩)
		إنْصراف أثر العقد إلى الخلف العام:
		١ – عدم اقتصار آثار العقد على المتعاقدين . تجاوزها إلى
		من يخلفهم خلافه عبامية . إستثناء العلاقيات القيانونيية
		الشخصية . م ١٤٥ مدني .
777	110	(الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٥٦ ق – جلســة ٢٠٢٧)
		٢ - العقد الصحيح . إنصراف أثاره إلى الخلف العام .
		التزامه بتنفيذ ما التزم به مورثه . م ١٤٥ مدني . علة ذلك .
797	144	(الكعن رقم 1949 لسنة 00 ق - جلســـة 1949/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	:
		ا لمستُ ولية العقدية :
		١ - عدم تنفيذ المدين لإلتزامه التعاقدي . خطأ تقوم به
		مسئوليته .
190	٦٠	(الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٥٥ - جلســـة ٢٦/١/٢٨٦)
		٢ - عدم تنفيذ المدين إلتزامه التعاقدي - أو التأخير في
		تنفيذه - خطأ تقوم به مسئوليته التي لا يدرأها إلا إثباته قيام
		السيب الأجنبي .
٧-٢	177	(الطعن رقم ۱۲۲۳ لسنة ۵۲ ق – جلســـة ۱۹۸۹/۳/۵)
		الدفع بعدم التنفيذ:
		١ ~ مجال إثارة الدفع بعدم التنفيذ . قصره على ما تقابل
		من التزامات طرفى الإتفاق . مناط ذلك . إراده طرفيه .
		لمحكمة الموضوع حق استظهاره .
P03	170	(الطعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/٤/١١)
		٢ - التـمـسك بالدفع بعـدم التنفـيـذ فى العـقـود الملزمـة
		للجانبين . شرطه .
۲۳۱۰	4-4	(الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٧٠٢/٩٨٩١)
		٣ - تضمين عقد بيع المطعون ضدها حصة عقارية إلى الطاعن -
		في ذات تاريخ بيعه لها أطياناً زراعية - أن ثمن الأطيان المبيعة
		إليها جزء من ثمن بيع الحصة العقارية إليه خالية من الديون والرهون
		والإمت بازات ، مبؤدي ذلك ، تقبايل الإلتيزاميات الناشيئة

الصفحة	القامدة	
		عن كل من العقدين بالإلتزامات الناشئة عن العقد الآخر
		وارتباطهما . مما يرتب للطاعن الدفع بعدم التنفيل . إقامه
		الحكم المطعون فيه قضاءه على أساس استقلال كل من العقدين
		. خطأ في القانون وقصور .
P0 3 ^Y	170	(الطعن يقم ٧٨٧ لسنة ٥٥ ق – جلســـة ١٩٨٩/٤/١١)
		إنحلال العقد:
		نسبخ العقد:
		التقايس:
		فسخ العقد تمامه بإتفاق المتعاقدين أو بصدور حكم به .
		ليس لأحدهما الإنفراد به .
۲-۸	٤۵	(الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٥١ ق - جلســة ٢١٧٩/١/١٩)
		الشرط الصريح الفاسخ :
		١- الإتفاق على إعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه عند
		الإخلال بالإلترامات الناشئة عنه جائز في العقود الملزمة
		للجانبين ومنها الإيجار . تدخل المشرع بتعيين أسباب الإخلاء
		بأحكام آمرة ومتعلقة بالنظام العام ومحددة على سبيل الحصر
		في القانونين ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٩ لسنة ١٩٨١ . أثره .
٠٨٢ع٢	4.4	(الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٤ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/١٤)
	•	

الصفحة	القاعدة	
*EYY•	7,47	 ٢ - الإتفاق على أن يكون العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون تنبيه أو حكم عند عدم الوفاء بالإلتزامات الناشئة عنه . يترتب عليه الفسخ حتما بجرد تحقق الشرط ويسلب القاضى سلطته التقديرية . عدم إمكان المشترى تفادى الفسخ . (الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٦/٢٨)
		الشرط الفاسخ الضهنى: بطلان التصرف المخالف للشرط المانع من التصرف . م ۸۲۶ مدنى . حق كل متعاقد فى العقود الملزمة للجانبين فى طلب فسخ العقد . شرطه . إخلال الطرف الآخر بأحد التزاماته الجوهرية . م ۱۵۷ مدنى . إعتبار العقد متضمنا له ولو خلا من إشتراطه . عدم جواز حرمان المتعاقدين من هذا الحق أو الحد منه
^۲ د۱۱3	***	إلا باتفاق صريح . (الطعن رقم ٢٩٠٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٩٨٩/١١/١٦) ٢ - الفسخ المبنى على الشرط الفاسخ الضمنى . م ١٥٧ مدنى . للمدين أن يتوقاه بالوفاء بإلتزامه إلى ما قبل صدور الحكم النهائى . وجوب أن يتم الوفاء المتأخر طبقاً للأوصاف وبنات الشروط المتفق عليها - فالتنفيذ المعيب يعتبر في حكم

لعفحة	القامدة	
		عدم التنفيذ الجزئى - وأن يكون مالا يضاربه الدائن . كفاية
		أسباب الفسخ أو عدم كفايتها . من سلطة محكمة الموضوع
		متى استندت إلى أسباب سائغة .
777	177	(الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ۵۷ ق - جلســـة ۲۰۹۲)
		الإعــذار بالفسـخ:
		١ - الفسخ . ما هيته . الأصل إيقاعه بحكم القاضى .
		لازمه . إعذار المدين بوضعه قانوناً موضع المتأخر في تنفيذ
		إلتزامه . كفاية تحقق الإخلال بالإلتزام وتوجيه الإعذار أثناء
		نظر دعوى الفسخ للحكم به . لا محل للإعذار متى صرح
		المتعاقد بعدم تنفيذ إلتزامه . مؤدى ذلك . م ١٥٧/ مدنى .
Y+1	٤٣	(الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/١/١٨)
		الاثير الرجعى للفسخ :
		٤ - فسخ العقد . أثرة . إنحلال العقد بأثر رجعي منذ
		نشونه وإسترداد كل متعاقد ما قدمه للآخر . م ١٦٠ مدني .
		الإسترداد . قيامه على ما دفع بغير حق . م ١٨٢ مدئى –
		المستلم لغير المستحق إلزامه بالفوائد من تاريخ المطالبة
		القضائية . م ٣/١٨٥ مدنى .
777	177	(الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ۵۷ ق - جلســـة ۲/۳/۳/۳)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - العقود الزمنية (الغيس محددة المدة) . القضاء
		بفسخها ، ليس له أثر رجعي ، علة ذلك ، عدم إمكان إعادة
		ما تقدّ منها .
777	114	(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٧ ق - جلســة ٢٠٩٨/٣/٦)
		٦ - إنحلال العقد بأثر رجعي نتيجة للفسخ. مقتضاه.
		إسترداد كل متعاقد عين ما قدمه لا ما يقابله . لازمه .
		إسترداد المتعاقد ما دفعه للمتعاقد الآخر من عملة أجنبية
		بذاتها المسددة بها وليس عا يعادلها من العملة المحلية .
		القضاء بإلزام بالعملة الأجنبية دون بيان سعر الصرف. كقايته
		للتعريف بقضاء الحكم .
777	177	(الطعن رقم ۲۰۹۲ اسنة ۵۷ ق - جلســـة ۲۹۸۹/۳/۱)
		بعض أتواع العقود:
		عقد المقايضة :
		سريان أحكام البيع على المقايضة . م ٤٨٥ مدنى . مؤداه .
		التزام كل من المتقايضين بنقل ملكية الشئ الذي قايض به إلى
		الطرف الآخر . إمتناع أحد المتعاقدين عن تنفيذ إلتزامه .
		أثره . الحكم بصحة ونفاذ عقد المقايضة . شرطه .
٠١٣3	4-4	(الطعن رقم ۱۷۰۲ لسنة ۵٦ ق - جلســة ۴۹۸۹/۵/۱۸)

الصفحة	القاعدة	
		عـقـد العازيـة :
		عبقب البعباريية . حالات إنتهائه م ٢ ، ١/٦٤٣
		مدنى .
3473	777	(الطعن رقم ٢٤٤٩ ئسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٢٤)
		عقد الإذعبان:
		عقد الإذعان . تضمينه شروطا تعسفية . مؤداه . حق
		القاضي في تعديلها أو إعفاء الطرف المذعن منها . لمحكمة
		الموضوع تقدير ما إذا كان الشرط تعسفيا من عدمه. (مثال
		بشأن شرط الإعفاء من المستولية الوارد بعقد إشتراك
		التليفون) .
۸۸۲3	417	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٥٧ ق ~ جلســة ١٩٨٩/١٢/١٢)
		العقود الإدارية :
		١ - العقرد الإدارية . لم يعسرفسهما القمانون أو يبين
		خصائصها . وجوب الرجوع إلى نصوص العقد ذاته لإعطائه
		الوصف القانوني الصحيح بإعتباره عقدا إدارياً أو مدنياً.
⁷ 6701	440	(الطعن يقم ٢٢٦٦ لسنة ٥٣ ق – جلســة ٢٩٨٩/١٢/١٧)
		٢ – المقرد الإدارية . ماهيتها .
1073	440	(الطمن رقم ٢٢١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/١٧)

المغدة	القاعدة	
		عـمـل
		(ولا: عقد العمل :
		(١) عناصر عقد العمل:
		الآجر:
		١ - قانون العمل . إعتباره مكملاً لأحكام نظامي العاملين
		بالقطاع العام الصادرين بقبرار رئيس الجمهورية ٦١
		لسنة ١٩٧١ والقيانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . خلو التــشــريعين
		الأخيرين من نص بشأن كيفية حساب الأجر الإضافي للعاملين
		بالقطاع العام . أثره . وجوب الرجوع في هذا الشأن لقانون
		العمل وحده .
۵٦	10	(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٧/١/٢
		٢ - العمولة . حق مجلس إدارة شركة القطاع العبام في
		تحديد نسبتها أو تعديلها . شرطه . أن يتم في إطار نظام عام
		للعمولة يسري على كافة العاملين أو مجموعة منهم دون تمييز
		مستهدفاً تطوير الإنتاج وتنميته . النعي بإنتقاص العمولة
		غير جائز طالما إنتفى التعسف . م ٢٩ من اللائحة ٣٣٠٩
		لسنة ٦٦ للعدلة .
٥١٠	41	(الطعن رقم ۲۳۲۷ لسنة ۵۱ ق - جلســة ۲۸۹/۲/۲۰)
		٣ - بدل الإغتراب . إندراجه في بدل طبيعة العمل . أثره .
		عدم جواز الجمع بينه وبين بدل الإقامة .
۸۰۹	12-	(الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٥٣ ق – جلســة -١٩٨٩/٣/٢)

الصفحة	القامدة	
		٤ - ميعاد إستحقاق العلاوات الدورية . خلو القانون ١١
		لسنة ٧٥ من النص عليه . مؤداه . عدم جواز منح العلاوة
		للعامل المرقى قبل حلول أول يناير التالي لإنقيضاء سنة من
		تاريخ الترقية . علة ذلك . م ٢٤ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ .
10ء	177	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٥٥ ق - جلســـة ٦٩٨٩/٤/٢)
		٥ - وقف العامل إحتياطيا أو تنفيذاً لحكم جنائي غير
		نهائي . أثره . وقف صرف نصف أجرة إسترداده له بعد عودته
		إلى عمله . شرطه . الوقف تنفيذاً لحكم جنائي نهائي . أثره .
		عدم أحقيه العامل في كامل أجره .
*6711	317	(الطعن يقم ١٩٢٩ لسنة ٥٥ ق – جلســة ١٩٨٩/٥/٢١)
		٦ - عدم إستظهار الحكم المطعون فيه مدى إستحقاق
		الطاعن للعلاوتين الدور يتين المطالب بهما من عدمه . قصور
		في التسبيب .
£41.	412	(الطعن رقم ١٩٢٩ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٢١)
		٧ - أحكام المادة الأولى من القسانون ٧ لسنة ١٩٨٤ .
		مؤداها . زيادة مرتبات العاملين المخاطبين بها بمقدار علاوتين
		من عــلاوات الدرجـة التي يشــغلونهـا في ١٩٨٤/١/١ ، دون
		تسرية الفئات الوظيفية .
Y0Y3	749	(الطعن رقم ۱۲۱ لسنة ۵۹ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۷/۹)

الصفحة	القامدة	
		ثانياً: العاملون بشركات القطاع العام:
		(١) ر تصحيح (و شاع العاملين ، :
		١ - إعادة تقييم وظائف العاملين بشركات القطاع العام
		أو إستحداث وظائف جديدة بها . جوازي للوحدة الإقتصادية .
		تعديل الفئة المالية المخصصة للوظيفة . إعتباره استحداث
		لوظيفة جديدة . علة ذلك .
٥٠	11	(الطعن رقم ٩٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨٩/١/١)
		٢ - العاملون من الصبية والاشراقات ومساعدي الصناع .
		عدم إحتساب مدة خدمة إفتراضية لهم سابقة على التعيين
1		الفعلى . الأقرب للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . علة ذلك .
٨٣	٧٠	(الطعن رقم ١٥٧١ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٨)
		٣ - تسكين أعضاء الإدارات القانونية على الوظائف
		بمسمياتها الواردة في القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ والجدول الملحق
		به . شرطه . صدور الإعتماد النهائي للهيكل الوظيفي
		للإدارات القانونية بالشركة من اللجنتين المشار إليهما بالمادتين
		١٧ ، ١٨ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .
707	415	(الطعن رقم ٦٦٣ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٢/٢٧)

السفحة	القامدة	
		٤ - أحكام القيانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشيأن الإدارات
		القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة
		لها . مناط اعمالها . أن يكون العامل صعينا على إحدى
		الوظائف التي عبددتها المادة الأولى من القبانون وبالشروط
		الواردة به ويقرار وزير العدل ٧٨١ لسنة ١٩٧٨ .
۴۶٦٤٠	44.	(الطعن رقم ۱۰۸۳ لسنة ۵۷ ق - جلسـة ۱۹۸۹/٦/۲۰)
		٥ - شهادة مراكز التدريب المهنى التابعة للمؤسسة المصرية
		العامة للمصانع الحربية وصناعة الطيران. تقييمها كشهادة
		متوسطة يتم الحصول عليها بعد دراسة ثلاث سنوات تاليبة
		لشهادة الدراسة الإعدادية . إضافة مدة أقدمية إفتراضية
		لحامليها بقدر عدد سنوات الدراسة الزائدة عن المدة المطلوبة
		لذلك المستوى المالي . م ٥ ق ١١ لسنة ١٩٧٥ .
575	۲۷۰	(الطعن يقم ١٦٤ لسنة ٥٥ ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/٢٨)
		٦ - تسوية حالات العاملين ببنك القاهرة . وجوب الربط بُين
		العامل والوظيفة التي يشغلها وقت صدور الهيكل التنظيمي
		لهذا البتك وبين الوظيفة المعدلة لها الواردة به .
" ££41	£	(الطمن رقم ٢٤١٢ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ٢٤١٢/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) ترقية العاملين:
		١ - ترقية العامل لأكثر من فئة وظيفية بالتطبيق للقانون
		رقم ١١ لسنة ١٩٥٧ . بلوغ الزيادة في مسرتب، مما يجاوز
		علاوتين دورتين من علاوات الفئة المرقى إليها . أثره . عدم
		إستحقاقه العلاوة الدورية عن عام ١٩٧٦ .
17-	77	(الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/١/١٦)
		٢ - الترقية لوظيفة مدير إدارة قاتونية . قيامها على
		أساس الكفاية . وجرب الإعتداد بالأقدمية عند التساوى في
		مرتبة الكفاية واستيفاء المرشح لها شروط شغلها. ق ٤٧
		لسنة ١٩٧٣ .
774	177	(الطعن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/٣/٥)
		٣ - تسكين أعضاء الإدارات القانونية بشركات القطاع
		العام . وجوب الربط بين عضو الإدارة القانونية والوظيفة التي
		يشغلها وقت صدور الهيكل الوظيفي بهذه الإدارة وبين الوظيفة
		المعادلة لها والواردة به تسكينه على وظيفة تعلو وظيفته
		مباشرة . شرطه . توافر وظيفة شاغرة وتوافر الشروط فيه
		لشغل هذه الوظيفة .
103	377	(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/١٢)
		٤ - مدة الخدمة الكلية للعامل الحاصل على مؤهل عال
	1	أثناء خدمته ونقلت فنته أو أعيد تعيينه . كيفية حسابها . م
		٢٠/دق ١١ لسنة ٧٥ المعدل بق ٢٣ لسنة ١٩٧٨ الإعتداد بمدة
	1	ı

الصفحة	القاعدة	
		الخدمة السابقة في الأقدمية . شرطه . أن تكون قضيت في
		وظيفة أو عمل يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية .
۲ _{6 ه} ۱	441	(الطعنرقم ١٣١٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
		٥ ~ ترشيح العامل للترقيه . لا يكسبه حقا فيها .
30 3	445	(الطعن رقم ١٢١٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٩/١١/١٢)
		٦ - البنك الرئيسي للتنمية والإنتمان الزراعي والبنوك
		الزراعية التابعة له . خضوعه لأحكام القانون رقم ٤٧
		لسنة ١٩٧٣ .
1913	٣٥٠	(الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/٢٦)
		٧ - الوظائف الفنية بالإدارة القانونية للمؤسسة العامة
		أو الهيئة العامة والوظائف بالإدارات القانونية للوحدات التابعة
		لها . إعتبارها وحدة واحدة في مجال التعبين والترقيمة .
		مؤداه . أحقية شاغلوا الوظائف الفنية بالإدارات القانونية في
		التزاحم على الوظيفة الخالية بالمؤسسة العامة أو الهيئة العامة .
		ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .
78137	40.	(الطعن يقم ٣٤٢ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ٢٦/١١/٢٦)
		٨ - المجموعة النوعية أو الفرعية في وظائف شركات
		القطاع العام اعتبارها وحده متميزة في مجال التعيين والترقية

الصفحة	القامدة	·
		والنقل والندب والإعارة . أثره . شغل وظيفة خالبة بإحدى
		المجموعات قصره على شاغلى وظائف هذه المجموعة .
۳۳۷۰	TV4	(الطعن رقم 1800 لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٨١)
		٩ - العبرة في الترقية بالإختيار بالتقرير النهائي بدرجة
		كفاية العامل . ضورة إعلانه به . أثره . إنفتاح مواعيد التظلم
		. منه
ETYS	471	(الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٩٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/١٨)
		(ح) الاقدمية:
		١ - الأقدمية الإعتبارية للعاملين بالقطاع العام المقررة
		بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل. تطبيقها . شرطه .
۴٠٨3	799	(الطعن رقم ۲۰۰۸ لسنة ۵۵ ق - جلسـة ۲۹۸۹/۷/۳۰)
		٢ - الأقدمية الإعتبارية للعاملين غير الحاصلين على
		مؤهلات دراسيمة والموجودين بالخدمة في ٧٤/١٢/٢١ على
		فئات مالية . الاعتداد بها في الترقية وعند تطبيق حكم المادة
		١٠٥ من القانون ٤٨ لسنة ٧٨ . أثره . إستىفادة العامل
		بتسوية حالته وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ وحصوله على
		العلاوة المنصوص عليها في المادة المذكورة .
£415	۲	(الطعن يقم ١٤٦٠ لسنة ٥٥ ق - يلســة ١٩٨٩/٧/٣٠)

الضحة	القاعدة	
		(3) تقدير كفاية العاملين :
		عدم التظلم من تقارير كفاية العاملين للجنة التظلمات
		المنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨
		لايسلب العامل حقه الأصيل في الإلتجاء إلى القضاء مباشرة .
		علة ذلك .
41-	٥٠	(الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٢٢)
		(هـ) عــلاوات الـعامليــن :
i		العاملون بالهيئة المصرية العامة للبترول المعارين للخارج
		والمرخص له بأجازات بدون صرتب . منحمهم العملاوات الدورية
		وفقاً للاتحة نظام العاصلين بها . مؤداه . عدم أحقيتهم
		في المطالبة بالعالاوات الدورية المتسررة بنظام العاملين
		بالقطاع العام .
1-1	٧٦.	(الطعن يُقم ١٨٣٨ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٢/٦)
		(ز) بدلات:
		١ - البدلات المهنيـة في ظل القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ .
		أداه تقريرها مجلس إدارة شركة القطاع العام . م ٤/٢٠ من
		القانون المشار إليه . بدل التفرغ للاخصائيين التجاريين .
		اعتباره من بينها . مؤداه . تفويض مجلس إدارة الشركة في
		تقريره .
۳ ₈ ٦	717	(الطعن يقم ١٤٧٥ لسنة ٥٥ ق – جلسـة ١٩٨٩/١١/٢)

الصفحة	القامدة	
		Ý – الراتب المصرفى . اعتباره بدل طبيعة عمل . عدم جواز
		الجمع بينه وبين بدل التفرغ المقرر للعاملين الفنيين بالإدارات
		القانونية ق ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .
*E117	TE1	(الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٥ ق - جلســة ٢٦/١١/٢٨٩١)
		٣ - بدل طبيعة العمل وبدل الإقامة في ظل أحكام القانون
		٦١ لسنة ١٩٧١ . تفويض مجلس الوزراء في تقريرهما . حق
		مجلس إدارة الشركة في تقرير البدلات المهنية . شرطه .
		م - ٢/٤ من القانون .
45110	۲۸۷	(الطعن رقم ١٣١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/١٤)
		٤ - عدم بيان الحكم - إذا كان منح الإخصائيين التجاريين
		بدل تفرغ إستناداً القرار مجلس الوزراء رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٧
		أم للحق المخول لمجلس إدارة الشركة . خطأ في القانون .
6110	۲۸۷	(الطعن رقم ١٣١٦ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/١٤)
		ثالثًا: مِسائل مِتنوعة:
		سلطة صاحب العمل في تنظيم إدارته .
,		١ - مخالفة حظر تشغيل النساء والأحداث حتى سبع عشرة
		سنة على الماكينات المحركة ، وعدم توفير وسائل السلامة
		والصحة المهنية في أماكن العمل ، يتوافر به الخطأ الشخصي
		في جانب رب العمل صاحب العمل أو من يفوضه أو المدير
		•

777		
الضحة	القاعدة	
		المسئول عن المنشأة مسئول بالتضامن مع المتسبب في مخالفة
		قواعد السلامة والصحة المهنية عن تعويض الضرر الناجم عن
		هذه المخالفة . علة ذلك .
*6715	44.	(الطعن رقم ١٠٨٣ ا لسنة ٥٧ ق - جلســة ١٩٨٩/٦/٢٠)
		٢ - الوزير المختص . حقه في نقل العامل من وحده
		إقتصادية إلى أخرى . حالاته . م ٥٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .
		لجهة العمل هذا الحق . شرطه . أن تقتضى مصلحة العمل ذلك
		وألا يكون بقصد الإساءة أو سترا لجزاء تأديبي .
70 A	۳۰۷	(الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلســة ١٩٨٩/١٠/٣٠)
:		المؤسسات الصحفية :
		المؤسسات الصحفية مؤسسات خاصة . علاقتها بالعاملين
		بها خضوعها لأحكام قانون العمل . القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠
		بشأن سلطة الصحافة . تعلق أحكامه بالنظام العام إشتماله
		على أحكام مغايرة لقانون العمل وجوب إعمالها يأثر فوري
		على العاملين بتلك المُوسسات . ﴿ مثالُ بشأن تحديد سن
		التقاعد م ۲۸۰» .
*****	404	(الطعن رقم ٣٥٦٦ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/٣٠)

السفحة	القامدة	
		المستازعاتِ العمالية ؛
		` ال صفة :
		الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والوحدات التابعة بها .
		هى صاحبه الصفة في مباشرة الدعاري عنها. الإستثناء.
		الدعارى التى ترفعها الهيئة أو الشركة على أحد أعضاء
		الإدارة القانونية بها أو منهم عليها . قصر مباشرتها على هيئة
		قضايا الدولة . عدم مراعاة ذلك . أثره . عدم قبول الطعن .
1-13	440	(الطعن يقم ١٧٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/٢١)
		التحكيم العمالي:
		هيئة التحكيم . إختصاصها بالمنازعات الخاصة بالعمل
		أو بشروطه بين أصحاب الأعمال وعمالهم . م ٩٣ ق ١٣٧
		لسنة ٨١ . إلتزامها بتطبيق أحكام القوانين واللوائع . جواز
		إسنادها . م ۱/۱۰۲ من القانون المدنى .
F179.	773	(الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٢٠١١/١٩)
		<i>تجنيد العام</i> ل:
		المادة ٤٤ ق ١٩٧٧ لسنة ١٩٨٠ قصر سريانها على المجندين
		الحاصلين على مؤهلات دراسية دون غيرهم . علة ذلك .
711	۵۱	(الطعن يقم ٢٥٥٧ لسنة ٨٨ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٢٢)

القاصة السفحة	
	رفى
	« فوائد »
	فوائد التاخير :
	إستحقاق فوائد التأخير . شرطه . تواقر ركن الخطأ في
	جانب المدين . تأخر المدين في الوقاء بدينه في الأجل المحدد
	يعتبر خطأ . ثبوت أن هذا التأخير يرجع إلى سيب أجنبي .
	أثره . إنتفاء المستولية . فرض الحراسة على أموال المدين
	مؤداه . وقِف سريان الفوائد التأخير به . علة ذلك .
141 A0131	(الطعن رقم -17 لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/٢٩)

د ق » قانون - قرار إداري - قسمة - قضاء مستع قسوة الامر المقضى قيسانسيون أولاً :تطبيق القانون : القانون الواجب التطبيق: القوانين المتعلقة بالنظام العام: ١ - المراكز القانونية التي نشأت واكتملت في ظل القانون القديم . خضوعها له من حيث آثارها وإنقضائها . أحكام القانون الجديد . وجوب إعمالها بأثر فورى على مالم يكن قد اكتمل من هذه المراكز العبرة بوقت حصول الواقعة المنششة أو التي اكتمل بها المركز القانوني وليس بوقت المطالبة به . 114 (الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٥٢ ق – حلسبية ١٩٨٩/١/١١)

المغيبة	القامحة	
		٢ - صدور تشريع لاحق يستحدث حكماً جديداً يتبعلق
		بذاتيم القباعيدة الموضوعية الآمرة المشعلقية بالنظام العيام.
		سريانها بأثر فورى على المراكز التي لم تستبقر نهائياً وقت
		نفاذه .
***	14	(الطعن رقم ٢٤٢٨ لسنة ٥٨ ق - جلبــة ٢٩٨٩/١/٢٢)
		٣ - تطبيق القانون على وجهه الصحيح . لايحتاج إلى
		طلب من الخصوم . التزام القاضي بإستظهار الحكم القانوني
		الصحيح المنطبق على الواقعة المطروحة عليه وأن ينزله عليها
		أياً كان النص الذي إستند إليه الخصوم في تأييد ظلباتهم
		أو دفاعهم أو دفوعهم فيها .
-11737	14-	(الطعن رقم ١٠٨٣ السنة ٥٧ ق - جلسـة ١٩٨٩/٦/٢٠)
		٤ - تحديد القانون الواجب التطبيق على الإلتمزامات
		التعاقديه . وجوب الوقوف إبتداء على ما تتجه إليه إرادة
		المتعاقدين الصريحة أو الضمنية . عدم إفصاحهما عن
		إرادتهما في هذا الشأن . وجوب تطبيق قانون الموطن المشترك
		وإلا فقانون الدولة التي تم فيها العقد . م ١٩ مدني .
* _E Y££	77.	(الطعن رقم ۱۱۱۶ لسنة ۵۲ ن - جلسـة ۱۹۸۹/۱۲/۶)

الصفحة	القاعدة	
		ر قانون التجارة البحرية ، :
		ثيوت إتفاق الطرفين بسند الشحن على عدم مسشولية
		السفينة عن أى فقد أو تلف للبضاعة أياً كان سببه عن تغطيته
		بالتأمين . مؤداه . إنصراف إرادة الطرفين على عدم إعمال
		أحكام القاتون البحرى السووي . علة ذلك .
4 415	44-	(الطعن يقم ١١١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسـة ١٢/١٢/٣٩١)
		« القانون المدنى » :
		الأحكام العامة لعقد الإيجار في القانون المدني وقواعد
		المسئولية المدنية المقررة فيه . وجوب تطبيقها على الوقائع
		أو العقود التي تتم في ظلها مالم يرد في التسريعات
		الإستثنائية نص يتعارض معها . علة ذلك .
114	YA.	(الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٥٦ ق ~جلســة ١١/١/٩٨٩١)
		ثانيآ : سريان القانون من حيث الزمان :
		١ - القانون . عدم سريانه كـأصل إلاعلى الوقائع والمراكز
		القانونيه التي تنشأ وتتم في الفترة من تاريخ العمل به إلى حين
		إلغائه . إلاستثناء جواز الخروج على هذا الأصل في غير المواد
		الجنائية والنص صراحة على سريانه على الماضي .
46143	777	(الطعن رقم ۱۲۸ لسنة ۵۷ ق - جلســة ۱۹۸۹/۵/۳۰)

الصنحة	القامدة	
		٢ - المراكز القانونية الإتفاقية التي نشأت في ظل القانون
		القديم خضوعها له في آثارها . وإنقضائها . القواعد الآمرة في
		القانون الجديد . وجوب إعمالها بأثر فورى على هذه المراكز من
		حيث آثارها وإنقضائها على مسالم يكن قد اكتمل نشوؤه
		مـــن عناصر .
1-437	44.	(الطعن رقم ۱۷۱۸ لسنة ۵۲ ق - جلســــة ۸۹/۲/۲۸۹۱)
		٣ - سريان أحكام الِقانون الجديد . نطاقه . عدم جواز
		إنسحاب القانون الجديد على ما يكون انعقد قبل العمل به من
		تصرفات أو تحقق من أوضاع مالم ينص القانون على خلاف
		ذلك . صدور إتفاق بالتنازل عن المسكن المخصص للطاعن من
		الجمعية التعاونية لبناء المسكن المطعون ضدها الثانية في ظل
		سريان قانون الجمعيات التعاونية رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الذي
		لم يرد به نص يحظره - هر إتفاق صحيح - لايسرى في شأنه
		الحظر المستحدث بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ . علة ذلك .
****	344	(الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلســة ٢٦/٢/١٩٨٩)
		ثالثاً: تفسير القانون ٠
		١ - التعويض عن الضرر الأدبى . تقرير المشرع الحق فيه
		دون تخصيص حالاته وأسباب استحقاقه مع تقييده بالنسية
		لأشخاص مستحقيه .قصره أي حالة الوقاة على الأزواج

ة الصفحة	القاعد	·
		والأقارب إلى الدرجة الثانية . مؤداه . إنطباقه بدوره في تحديد المستحقين للتمويض عن هذا الضرر في حالة الإصابة من باب أولى . ٢٩٢٠ مدنى .
'ع ^۲	,	(الطعن رقم ٢٥١٧ لمنة ٦٣ ق - جلسة ١٩٩٤/٢/٢٢)
		٢ - القانون التفسيري . شرطه . ألا يضيف جديدا للقانون السابق . نص المادة ٠٠ ت ١٣٦١ لسنة ١٩٨١ بشأن أحقية المالك في تقاضى نصف ثمن المبيع أو مقابل التنازل في الحالات التي يجوز فيها للمستأجر بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الإنتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لفير أغراض السكني . عدم اعتباره تشريعاً تفسيرياً للمادة ٤٩٠ ٢/٥٩٨ مدنى والقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وارتداد عمله إلى تاريخ العمل بها . علة ذلك .
1 40/37	AY	(الطعن رقم ۱۹۲ لسنة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۶/۱۹۸۳) ۳ - النص التشريعي . وجوب سريانه على ما يلى نفاذه من وقائع مالم يقض القانون برجعية أثره . أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانه بأثر قورى على مالم يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .
1 40137	٨٧	(الطعن رقم ١٩٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢١) ٤ - حكمة التشريع ودواعيه . عدم جواز اللجوء إليها عند صراحة النص القانوني .
7 40037	70	(الطعن يقم١٣٣٨ لمنة ٥٣ ق - جلسبة ٨/٦/٦٨١)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - النص القانوني . لامتحل للخروج عليته أو تأويله
		بدعوى تفسيره متى كان واضحا جلى المعنى . الإستهداء بما
		تضمنته المذكرة الإيضاحية من بيانات لا تتفق وصريع عبارة
		النص . خطأ .
FP3	***	(الطعن يقيم ٧٣٨ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٦/١١/١٥)
		٧ - إعلان الخصم في الموطن المختار . إستثناء . لايجوز
		التوسع فيه أو القياس عليه إستنادا لحكمة التشريع . القول بأن
		مسلك وكيل الطاعنين في الدفاع عنهم تقديم مذكرة في الأجل
		المحدد لحجز الدعوى للحكم - يفيد إتخاذهم مكتبه موطنا لهم
		فى درجتى التقاضى مما يجيئز لهم إعلائهم فينه يصحيفة
		الإستثناف . غير سائغ . أثره . بطلان الإعلان .
*******	TYE	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٥٣ ق ~ جلسـة ١٩٨٩/١٢/١٤)
		ر ابعاً: إلغاء القانون .
		القواعد التنظيميه التي تضعها سلطة أعلى في مدارج
		التشريع . عدم جواز إلغائها أو تعديلها من سلطة أدنى إلا
		بتفويض خاص .
rrag ^y	Y14	(الطعن رقم ۲۷۱۵ لسنة ۵٦ ق - جلســة ۲۷۱۲ ۱۹۸۹)

الصفية	القامدة	
		خامسا تعليمات الجماز المركزى للتنظيم والإدارة
		تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة . تعليمات إدارية
		ليست لها منزلة التشريع .
164-4	744	(الطعن يقم ٢١٠٨ لمنة ٥٤ ق - جلســة ٢١٠٨/١٩٨٩)
		قسرار إداري
		تسبيب القدار الإدارى:
		تسبيب القرار الإدارى . ركن أساسى في القرار متى نص
		القانون على وجوب تسبيبه . مخالفة ذلك . أثره . بطلان القرار
		لفقدانه سبب وجوده ومبرر إصداره . ورود أسباب القرار في
		صلبه أو تبنى مصدر القرار للأسباب التي تبديها الجهة المختصة
		والإحالة إليها في ديباجه القرار كافي لتسبيبه . الموافقة على
		ما انتهت إليه مذكرة الجهة . مفاده أن مصدر القرار إتخذ من
		تلك الأسباب والأسانيد أسبابا لقراره . مثال .
T ₆₁₉₇	1-1	(الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١٢/٣١)

الضحة	القاعدة	
		قسمة
		١ - القسمه غير المجمع عليها لاترتب إنهاء حالة الشيوع .
		عدم توقيع بعض الشركاء على عقد القسمه . أثره . لابطلان .
		إعتباره مازماً لمن وقعه . عدم جواز تحلل الشريك المتقاسم من
		التزاماته بعجة تخلف شريك عن التوقيع على عقد القسمة . للأخير
		إقراره متى شاء . مؤداه . إنصراف أثره إليه . م٨٣٥ مدنى .
7/037	YEE	(الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٣١)
		٢ - عقد البيع الإبتدائي - ينتج كافة آثار البيع المسجل
		عدا نقل الملكية . للمشترى يعقد عرفي إقتسام العقار مع شريكه .
76017	YEE	(الطفن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/٣١)
		لجنة قسمه الاوقبات:
		١ - إختصاص لجنة الإعتراضات على أحكام وقرارات لجنة
		قسمه الأوقاف. إتساعه لكافة الإعتراضات التي تقدم من
		أصحاب الشأن سواء تعلقت بتقويم أعيان الوقف أو غير ذلك .
		عدم إنحسار ولايتها عن التعويض لحكم لجنة القسمة بإيقاع
		البسيع بالمزاد . ق٥٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤١ لسنة
		١٩٦٩ بشأن قسمة الأعيان التي إنتهى فيها الوقف .
۸۰۲	14-	(الطفن رقم ١٨٥٧ لمنة ٥٦ ق - جلسـة ١٩٨٩/٣/١٩)

الضدة	القاعدة	,
		٢ - حكم لجنة قصمة الأوقال بإيقاع بيع العقار . لاتنقل
		به الملكية للراسى عليه المزاد أو للشركاء أو للغير إلا يتسجيله.
		مؤدى ذلك . إنحلال البيع وزواله من وقت إيقاعه متى قضى
		بإلغاء الحكم .
Y•A	14.	(الطمن يقم ١٨٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٣/١٩)
		قسمة المعاياة المكانية :
		١ - قسمة المهايأة المكانية . أثرها .
A77	181	(الطفن رقم ۱۸۲۲ لسنة ۵۲ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۳/۲۳)
		٢ - قسمة المهايأة بين الشركاء على الشيوع . ماهبتها .
		الإيجار الصادر من الشريك عن الجزء المفرز الذي إختص به نفذ
		في حق باقى الشركاء . الإيجار الصادر منهم بعد القسمة ولو
		كانوا أصحاب الأغلبيه غير نافذ في مواجهته . لهذا الشريك
		الإحتجاج بهدذه القسمة قبل المستأجر ولو لم يكن عقد
		القسمة مشهراً المادتان ١/٨٤٦ و٨٤٨ مدنى .
76737	TIL	(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٠٣٦/١٢/٦)

السفحة	القامدة	
		قضاء مستعجل
		اولاً: حجية الحكم المستعجل:
		١ - الأحكام المستعجلة . وقتية لاتخوز قوة الأمر المقضى
		ولاتلزم محكمة الموضوع عند الفصل في أصل الحق .
774	પા	(الطمن رقم ٧٣٥ لمنة ٥٤ ق - جلســة ٢٩٨٩/١/٢٩)
		٢ - الحكم بعنم إختصاص القضاء المستعجل ينظر الطلب
		الوقتى لعدم تواقر الإستعجال أو المساس يأصل الحق . عدم جواز
		إحالة النزاع لمحكمة الموضوع . القضاء بعدم الإختصاص إستثاداً إلى
		أن الطلب موضوعي . وجوب إحالة النزاع لمخكمة الموضوع .
Yeas ^y	149	(الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسبة ١٩٨٩/٣/٢٧)
		ثانياً: مسائل متنوعه :
		دعوى المؤجرين بطلب طرد الشسركة الطاعنة من الأرض
		الفضاء لإنتهاء الإيجار ومنازعة الأخيرة في امتداد العقد قرار
		القاضى المستعجل - بعد التنازل عن صغة الإستعجال - بإحالة
		الدعوى إلى محكمة الموضوع . لابطلان . علة ذلك .
⁷ EA8Y	169	(الطعن يقم ١٦٧٨ العنة ٥٢ ق - جلسـة ١٩٨٩/٣/٢٧)

المفدة	القاعدة	
		قضاه
		اولا: عدم صلاحية القضاه :
		١ – عـدم صلاحية القاضى لنظر دعوى سبق له نظرها .
		علته . إتساعه لكل خصومة مرددة من ذات الخصوم متى
		إستدعى الفصل فيها الإدلاء بالرأى في ذات الحجج والأسانيد
		التي سبق أن عرض لها . بحث القاضي توافر مقومات القضاء
		الحائزة لقوة الأمر المقضى في الدعوى السابقة . لاتتوافر بها
		عدم الصلاحية ، علة ذلك ،
YAY3 ^Y	177	(الطعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥٦ ق - جلســة ٢٠٤٨ (١٩٨٩/٣/١٦)
		٢ - إبداء الرأى الموجب لعدم صلاحية القاضي . ماهيته .
		م۱٤٦ مرافعات .
٠٨٢ع٢	7+3	(الطعن يقم ١٩١٦ لسنة ٥٤ ق - جلسية ١٩٨٩/٥/١٤)
		٣ - وجوب إستناع القاضى عن إصدار أمر الأداء وتحديد
		جلسة لنظر الدعوى متى تحقق من عدم توافر شروطه أو رأى ألا
		يجيب بعض الطلبات فيه . م٢٠٤ مرافعات .
٠٨٢ع٢	7-7	(الطعن رقم 1917 لسنة ٥٤ ق - جلســة 19٨٩/٥/١٤)

المفحة	القاعدة	
		٤ - رفض إصدار أمر الأداء بأقساط مقابل الإنتفاع . عدم
		إعتباره سبباً لعدم الصلاحية للفصل في موضوع دعوى الطرد لعدم سداد الأجرة . علة ذلك .
****	7-7	ر (الطعن رقم 1917 لسنة 30 ق - جلسـة 31/0/1918)
		٥ - منع القاضي من سماع الدعوي وعدم صلاحبته للفصل
		فيها متى سبق له نظرها قاضياً . مناطه . المادتان ٥/١٤٦ ،
		١/١٤٧ مرافعات إشتراكه في إصدار حكم سابق قضى بعدم
		ثبوت ملكية الطاعنة لمقار النزاع. أثره. بطلان الحكم الذي
		إشترك في إصداره في دعوى تالية يقوم دفاع الطاعنة فيها
		على ملكيتها لذات العقار متى كان الحكم السابق تحت نظر
		المحكمة ولم يتم الفصل في الإستئناف المرفوع عنه . علة ذلك.
7777	174	(الطعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٥٧ ق - جلســة ١٩٨٩/٦/٢٠)
		ثانياً: رد القضاه :
		١ - طلب الرد . الأصل تقديمه قبل أي دفع أو دفاع وإلا
		سقط الحق فيه . م١/١٥١ مرافعات . الإستثناء . أن تكون
		الأسباب التى قام عليها طلبه قد حدثت بعد إبداء طالب الرد
		لدفاعه أو حدثت قبله واستطاع أن يثبت أن لم يعلم بها إلا عند
		تقديم الطلب . م١/١٥٢ مرافعات . محكمة الموضوع .
		سلطتها في تقدير توافر هذه الأسباب. شرطه.
YEYIT	n	(الطعن قد ۱۳۸۹ استة ۵۳ – حاســـة ۱۹۸۹/۱/۱۹)

القاعدة الصفحة	:
	٢ - إهابة المحكمة بالمشرع إلى معالجة نصوص مواد
- 1	القانون المتصلة برد القضاه . لا يعد إقصاحاً عن عقيدة
- 1	المحكمة . شرط ذلك .
F3 F1737	(الطعن يقم ١٣٨٩ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/١/١٩
j	ثالثاً: مِخاصِمة القضاه .
	١ - عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات
	أثناء عمله . الإستثناء . حالاته . م٤٩٤ مرافعات . الخطأ
	المهنى الجسيم . ماهيته . محصيل القاضى لفهم الواقع
	وإستنباط الحلول القانونية بعد إمعان واجتهاد ولو بالمخالفة
- 1	لأحكام القضاء وآراء الفقة . خروجه عن دائرة هذا الخطأ .
76081 47	(الطعين يقيم ٢٦٥٨ لسنة ٥٨ ق – جلســة ٢٩٨٧/٢/٢١)
- }	٢ - خلو أسباب الحكم من ثمة خطأ مهني . أثره . عدم
- 1	جواز المخاصمة . لا ينال من ذلك ورود وجهة نظر أخرى يأدلة
	المخاصمة للمسألة القانونية المطروحة .
FP 1303	(الطعن رقم ٢٦٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسـة ٢٩٨٩/٢/٢٢)
	٣ - الحكم بالفرامة المبينة بالمادة ٤٩٩ من قانون المرافعات
	. شرطه . خضوع المخاصم لأحكام هذه الدعوي ، علة ذلك .
	إعتباره شرطا شكليا لازماً لقبول هذا الدعوى .
747 Y0537	(الطعن يقم ٢٠٢٦ لسنة ٥٦ ق - جلســة ٦٩٨٩/٦/٢٢)

لجفحة	القاعدة	
		٤ - القبواعد المنظمة لدعبوي المخاصمة . المواد ٤٩٤ ،
		٤٩٥ ، ٤٩٧ مرافعات . تطاق سريانها . قضاه المحاكم العادية
•		وأعضاء النبابة لديها . إمتداد سريانها على العاملين لدى
		جهات قضائية أخرى . شرطه . النص في قانون آخر على
		ذلك . نص المادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥
		لسنة ١٩٣٦ . مفاده .
Y6537	174	(الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٥٢ ق – جلسـة ١٩٨٩/٦/٢٢)
		ة – نص المادة ٥٠٠ مرافعات ، مؤداه ، أن إجازة الطعن
		بطريق النقض إنما ينصرف إلى الأحكام التي تصدر من محاكم
		الإستنناف في دعاوي مخاصمة القضاة دون تلك التي تصدرها
		محكمة النقض .
7577	TYE	محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ ق - جلسـة ١٩٨٩/٦/٢٢)
617	TVE	•
76737	771	(الطعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ ق - جلسية ٦٩/٦/٦٨٩١)
7577	127	(الطعن رقم 7۷۶۵ لسنة ۵۷ ق - جلسية ۱۹۸۹/۱/۲۲) قوة الامر المقضى
	127	(الطعن وقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ ق - جلسية ١٩٨٩/٦/٢٢) ق وة الآمر المقضى ١ - قوة الأمر المقضى . مناطها .
	127	(الطعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٩٨٩/٦/٢٢) قوة الأهر المقضى ١ - قرة الأمر المقضى . مناطها . (الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤٥ ق - جلسسة ١٩٨٩/٣/٢٣)
	127	(الطعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٢) قوة الآمر المقضى . مناطها . (الطعن رقم ٣٦٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣) ٢ - حجية الحكم . إقتصارها على ما فصلت فيه المحكمة
	127	(الطعن وقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ ق - جلسية ٢٩٨٩/٦/٢٢) قوة الآمر المقضى . ١ - قوة الأمر المقضى . مناطها . (الطعن وقم ٣٦٣ لسنة ٤٥ ق - جلسية ٣٦٣/٣/٢٣) ٢ - حجية الحكم . إقتصارها على ما فصلت فيه المحكمة بصفيه صريحة أو ضعنيه سواء في منطوق الحكم أو في الأسياب

الصفحة	القاعدة	
		٣ – القضاء النهائى . اكتسابه قوة الأمر المقضى فيـما
		فصل فيه بصفة صريحة أو ضمنية حتمية . سواء في المنطرق
		أو الأسباب المرتبطة به . أثره . إمتناع العودة إلى مناقشة
		المسألة التي فصل فيها ولر بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق
		إثارتها أو أثيرت ولم يبحثها الحكم السابق .
7/137	777	(الطعنان رقب ۱۹۳۱ ، ۱۹۹۰ استة ۵۳ ق - جلسة ۱۹۸۹/۵/۲۵)
		٤ - القضاء السابق في مسألة أساسيه . إكتسابه قوة الأمر
		المقضى مانع للخصوم من العودة للتنازع فيها في أية دعوي
		تاليه . لاينتع من حيازة الحكم السابق قوة الأمر المقضى أن
		يكون الغصل في المسألة الأساسية واردا في أسبابه المرتبطة
		بالمنطوق إرتباطأ وثيقاً .
7/037	YEE	(الطعن يقم ١٣٤٥ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/٥/٣١)
		 ٥ - إكتساب القضاء النهائي قوة الأمر المقضى . محله .
		مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل . ليس موضوعاً لحكم حاز قوة
		الأمر المقضى .
٢٨٤٩٢	72-	(الطعن رقم ۲۰۰ لسنة ۵۳ ق – جلسية ۱۹۸۹/۵/۳۱)

الصفحة	القامدة	
		٦ - اكتساب الحكم قوة الأمر المقضى . مانع للخصوم من
		العودة إلى المناقشة في المسألة التي قصل فينها بأي دعوي
		تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثيرت
		ولم يبحثها الحكم الصادر قيها . قضاء الحكم للورثة بيطلان
		عقد البيع المسجل الصادر من المورث بعد تسجيل قرار الحجر
		عليه يمنع المسترى من العودة إلى طلب الحكم بصحة ونفاذ
		العقد الإبتدائي . علة ذلك .
7847	747	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ٢٥١/٧/٢٥)
		٧ - قبوة الأمر للقبضي . ورودها على منطوق الحكم وما
		إرتبط به من أسباب إرتباطاً وثبقاً . قضاء المحكمة الجزئية
		بعدم إختصاصها قيميا بنظر الدعوى وإخالتها إلى المحكمة
,		الإبتدائية تأسيسا على أن العين المؤجرة ليست أرض فضاء وأن
		عقد إستثجارها غير محدد المدة . مؤداه . إكتسابه قوة الأمر
		القضى فيما أسس عليه قضاءه . أثره . تقيد المحكمة
		الإنبتدائية به ولو بني على قاعدة غير صحيحة . قضاء الحكم
		بإنهاء عقد الإيجار على أساس أنه وارد على أرض فضاء.
		إهدار لقوة الأمر المقضى التي حازها قضاء المحكمة الجزئية .
7647	140	(الطعن رقم ۵۵۳ لسنة ۵۵ ق - جلســة ۱۹۸۹/۷/۲۵)

السفعة	القاعدة	
		(এ)
		2/125
		الكفيل المتشامق :
		الكفيل المتضامن يعتبر في حكم المدين المتضامن. للدائن
		مطالبته وحده بكل الدين دون إلتزام بالرجوع أولا على المدين
		الأصلى أو حتى مجرد اختصامه في دعواه بمطالبة ذلك الكفيل
		بكل الدين .
Y216Y	772	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ٢٩٨٩/٥/٢١)
		(۾)
		'
		محاماه - محكمة الموشوع - مسئولية - مطلات - معاهدات -
		مقاولة – ملكية – موطئ ه
		محاماه
:		التوكيل في الخصومة :
		١ علاقة الخضوم بوكلاتهم . غدم غواز تصدى المعكمة لها
		طالما لم ينكر صاحب الشأن وكالة وكيله . النعى يخضورمحام عن
		الخصم دون توكيل . ليس لغيره إثارة هذا الدفاع .
41	۱۳	(الطعن رقم ۱۳۸۲ لسنة ۵۲ ق – جلســـة ۱/ ۱۹۸۹/۱)
		٢ - صحة الإجراءات التي يتخذها المحامى في الدعرى قبل
		صدوره التوكيل من صاحب الشأن إلا أن ينكر الأخير توكيله له .
11	18	(الطفن رقم ۱۳۸۴ لسنة ۵۲ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۱/۱)

لمفحة	القامحة	
		 ٣ - صدور التوكيل إلى المحامى الذي رفع الطعن بالنقض من وكيل الطاعن . عدم تقديم سند وكالة الطاعن إلى وكيله . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفه .
£¥£	٨٧	(الطفن رقم ١٧٣٣ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨٩/١/١٥)
		 عدم تقديم سند التوكيل الصادر من كل من الطاعن الأول والطاعنه الرابضة إلى وكيلهما اللذين وكلا المحافى فى الطعن بالنقش. أثره. عدم قبول الطعن بالنسبة لهما.
*644	443	(الطعنان رقعبا ۱۵۰ ، ۱۵۰ لسنة ۵۷ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۷/۲۵)
		 ودعاء الطاعن بحضور محام عن المطعون ضده وهو ليسى موكلاً عنه . صاحب المصلحة في التمسك بهذا الدفاع هو المطعون ضده وليس الطاعن .
****	797	(الطعنان رقيها ١٤٩ ، ١٥٠ لسنة ٥٧ ق ~ بلسة ١٩٨٩/٧/٢٥)
		إتعاب المحامى :
44.	**	 ا - سداد المطعون ضدهما لأتعاب المعاماه التي قدرتها محكمة الإستئناف. دفاع الطاعن يوجب سدادهما للأتعاب التي دفعها نفاذاً للإتفاق بخصوصها مع محاميه - دفاع غير جوهري - إغفال الحكم الرد عليه . لا قصور . (المطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ١٥٠٠ جلسسة ١٩٨٥/٢/٥) ٢ - أتعاب المحاماه المتفق عليها أو التي تدفع طوعاً قبل تنفيذ الوكالة أجر وكيل . خضوعها لتقدير قاضي الموضوع . م ٢/٧٠٩ مدني .
74-	٧٢	(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٥٢ ق - جلسسة ١٩٨٩/٢/٥)

الصغدة	القامدة	
		•
		المساءلة التاتيبية للمحامى:
		١ - توقيع المحامي . صحيفة الدعوى المقامة ، ضد زميله
		قبل الحصول على إذن النقابة الفرعية . لا بطلان . جواز مساطته
		تأديبيا . المادتان ١٣٣ ، ١٤٢ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
£YA	۸٠	(الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٢ ق - جلســـة ١٩٨٩/٢/٩)
		٢ - عدم إستئذان مجلس النقابة الفرعية التي يتبعها المحامي
		عند مقاضاه زميل له . طبيعته . مخالفة مهنية لا تستتبع تجريد
		العمل الذي قام به من آثاره القانونية ولا تنال من صحته . المواد
		۸۸ ، ۷۷ ، ۹۸ ق ۱۷ لسنة ۱۹۸۳ .
717	1.7	(الطعن يقم ٤٩٩ لسنة ٥٦ ق - <u>جلسنة</u> ١٩٨٩/٢/٢٣)
		لجوء المُحامى (ثناء مزاولة المُهنّة إلى (ساليب الدعاية :
		لجوء المحامى أثناء مزاولته صهنت إلى أساليب
		الدعاية . طبيعته : مخالفة مهنية لا تستتبع تجريد العمل الذي
		قام به من آثاره القانوئية ولا تنال من صحته . المواد ٧٦ . ٧٦ .
		٩٨ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .
761	777	(الطعنان،قـــا ١٩٨٩/٥/٢٥ لسنة ٥٥ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥)

الصفحة	القامدة	
		محكمة الموضوع
		اولا : مدى إلتزام محكمة الموضوع بإجزاءات المحاكمة :
	1	١ - محكمة الموضوع سلطتها في التحقيق من حضور الخصوم
		الجلسات وغيابهم وحصول إعلائهم وتفى ذلك . شرطه .
YAY	٥٩	(الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٥٤ ق – جلســة ٢٩٨٩/١/٢٦)
		٢ - محكمة الموضوع غيير ملزمة بلفت نظر الخصوم إلى
		مقتضيات دفاعهم أو تكليفهم بإثباته أو تقديم المستندات الدالة
		عليه . علة ذلك .
443	171	(الطعنان رقيها CIO ، OTV لسنة CC – جلسة TPA9/2/II)
		٣ - محكمة الموضوع . الدفاع الذي تلتزم بالرد عليه .
	1	ماهیته .
*6£	777	(الطعنان رقــــا ١٩٩٥/٠٦٠ لعنة ٥٥ق - بلعــة ١٩٨٩/٥/٢٥)
		ثانيا : سلطة محكمة الموضوع فى تصوير وقائع النزاع وفهم الواقع
		قى الدعوى :
		١ - محكمة الموضوع .سلطتها في فهم الواقع وتقدير الأدلة .
		شرطه . أن تقيم قضا ها على أسباب سائفة تكفى لحملة . عدم
		إلتزامها بتتبع أقوال وحجج الخصوم والرد عليها إستقلالاً .
4-1	וד	(الطعنان رقيبا ١١١ السنة ٥٦ق ، ١٦٢٤ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٦)
		٢ - محكمة الموضوع . سلطتها في فهم الواقع .
113	٧٨	(الطفن رقم 800 لسنة 61 ق - جلسية 19۸۹/۲ <u>/۸</u>

الصغمة	القاعدة	
		 ٣ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم فيها من أدلة . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله .
٤٧٠	77	(الطعن رقم ١٥١٦ لسنة ٥١ ق - جلســـة ١٩٨٩/٢/١٤)
		 ٤ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وبحث الأدلة والقرائن
		والمستندات المقدمة فيها وقدير أقوال الشهود والموازنة بينها .
		من سلطة قاضي الموضوع طالما لم يخرج بتلك الأقوال عما
		يؤدى إليه مداولها . حسبه أن قضا « على أسباب سائغة تكفّى خمله .
٤٨٠	**	(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		 واستخلاص توافر الصفة في الدعوى . واقع . إستقلال قاضى الموضوع به . متى أقام قضاءه على أسباب سائفة .
٧٠١	178	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسينة ١٩٨٩/٣/٥)
		 ٦ - محکمة الموضوع . سلطتها فی فهم محتوی المستند وتقدیر مدی صلاحیته فیما أرید الاستدلال به . شرطه .
TP137	144	(الطمن رقم ٢٥٦٣ لسنة ٥٦ ق – جلســـة ٢٩٨٩/٤/٢٧)
		٧ - تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة
		فيها من سلطة قاضى الموضوع. حسبه إقامة قضاء على
		أسباب ساتفة تكفى لحمله . عدم التزامه بالرد إستقلالاً على كل
:		ما يثيره الخصوم .
76779	717	(الطعن يقم ١٠ لسنة ٥٤ ق - <u>جلســـة</u> ١٩٨٩/٥/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - محكمة الموضوع . سلطتها في تحصيل فهم الواقع
		في الدعوى . حسبها أن تبين الحقيقة التي إقتنعت بها وإقامة
		قضا ۱۵۰ على أسباب سائغه تكفى لحمله . عدم التزامها
		بتتبع الخصوم فى مختلف حججهم وأقوالهم وطلباتهم والرد
		عليها إستقلالا .
*61	777	(الطعنان يقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		٩ - محكمة الموضوع . سلطتها في تحصيل فهم الواقع
		فى الدعوى وتقدير ما يقدم إليها من أدلة وما يطرح من قرائن .
		حسبهما أن تورد الحقيقه التي اقتنعت بها وإقامة قضاءها على
		أسباب سائفة كاقية لحمله .
75037	701	(الطعن رقم ٥٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلســـة ٨٦٣/٩٨٩١)
		ثالثاً: مدى إلتز ام محكمة الموضوع بقواعد الإثبات:
		إجراء التحقيق:
		إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم - حق محكمة الموضوع
		في عدم الإستجابة إليه متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي
		لتكوين عقيدتها . حسبها أن تبين في حكمها أسباب رفضها
		هذا الطلب .
441	74	(الطعن رقم ۱۱۸۸ لسنة ۵۲ ق - جلســة ۱۹۸۹/۱/۲۹)

السفدة	القاسة	•
		تقدير عمل الخِير :
	`	تقنير عمل الخبير . من سلطة محكمة الموضوع . لها الأخذ
		يتقريره محمولاً على أسبابه . استخلاص الحكم قلك المطمون
		ضدها الأولى للعقار المشفوع به إستخلاصاً سائفاً بما أورده من
		بيان للوقائع التي أدت إلى توافر شروط وضع يدها عليه المنازعة
		في ذلك جدل موضوعي . إنحسار رقابة محكمة النقض عنه .
		خطأ الحكم في حساب تاريخ إكتمال مدة التقادم . لا أثر له على
		كيان الحكم . علة ذلك .
*E74A	774	(الطعن يقم ٣٩١ لمنة ٥٩ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/١٢)
		رابعا : سلطة محكمة الموشوع في تقدير الآدلة :
		(١) عدم التزام محكمة الموضوع بإيراد كل حجج الخصوم
		وتفصيلات دفاعهم الرد عليها إستقلالا مادام في قيام الحقيقة
		التى إقتنعت بها الرد المسقط لكل صجة تخالفها . الجدل
		الموضوعي في تقدير الأدلة عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض
110	TY	(الطعن رقم ١٧٨١ لسنة ٢٥٥ - جلســـة ١٧٨١/١٨١١)
		(٢) سلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع في الدعـوي
		واستخلاص ما تطمئن إليه متى كان إستخلاصها سائغا لها تقدير
		أقوال الشهود وأن تعتمد في إستجلاء الحقيقة على أي قرينة
		تطرح أمامها حتما ولو كان تحقيق للشرطة . مثال غرق طفل في
		حمام سياحة .
101	44	(الطعن يقم IVAI لسنة ٥٦ ق – جلســـة IVAI (1/10 و الطعن يقم IVAI (1)

الصغحة	القاعدة	
		(٣) لقساضى الموضوع السلطة التسامسة فى بحث الدلاتل والمستندات المقدمة له فيها . الموازنة بينها وترجيح ما يطمئن إليه- منها واستخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى .
47.8	77	(الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٤ ق - جلســـة ١٩٨٩/١/٤٩)
		 (٤) محكمة الموضوع عدم التزامها تتبع مناحى دفاع الخصوم مادام فى الحقيقة التى إقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمنى المسقط لكل حجة مخالفة .
74.	٧٣	(الطعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٥٢ ق - جلســـة ١٩٨٩/٢/٥)
		(0) تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها . جن سلطة قاضى الموضوع . حسبه إقامة قضاه على أسباب سائفة تكفى لحمله . عدم التزامه بتتبع الخصوم في مختلف أقرالهم وحججهم مادام في قيام الحقيقة التي أقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لما عداها .
440	٧٤	(الطعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٢ ق – جلســــة ١٩٨٩/٢/٥
277	Y 9	(؟) لقاضى المرضوع الأخذ برأى خبير دون آخر . أخذه بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى عدم رده بأسباب خاصة على ما ورد بالتقرير الاستشارى . لاعبب . (الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسية ١٩٨٩/٢/٩) (٧) محكمة المرضوع . سلطتها فى تقدير أقوال الشهود . عدم تقيدها برأى الشاهد عليقا على مارآه أو سععه . متى كان
		عدم تغیدها برای اشاعد تغییما علی شاراه او شفعه . سنی مان
£ £•	٨٢	(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٥ ق - <u>جلســـة ٢٩٨٩/٢</u> /١

الجفحة	القاعدة	
		 (A) مخكمة الموضوع . لها الأخذ بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . عدم التيزاميها بالرد إستقبالا على الطهون الموجهة إليه .
104	AL	(الطَّمِن بِقِم ١٠٧٢ ليبنة ٥٢ ق – جلبــــة ١٩٨٩/٢/١٣)
		(٩) قاضى الموضوع غبير ملزم بتتيع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم مادام أن في قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لما عداها .
٧٠٢	174	(البطعن رقيم ١٢٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلســــة ١٩٨٩/٣/٥)
		(۱۰) لمحكمة الموضوع تقدير الأدلة والقرائن المطروحة في الدعوى واستخلاص ما تقتنع به منها . لها أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى كان إستخلاصها سائفاً ولايخالف الشابت بالأوراق . عدم التزامها بمناقشة كل قرينة أو إيراد كل حجة للخصوم وتنفيدها مادام في قيام الحقيقة التي أوردت دليلها التعليل الضمني لإطراحها .
740	177	(الطعن رقم ٢٠٩٢ لسنة ٥٧ ق - <u>جلســـة ٢٠٩</u> ٣/١٩٨١)
		(۱۱) محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في تقدير أقوال الشهود وسائر الأدلة المقدمة في الدعوى وترجيع ما تطمئن إليه منها وإستخلاص ماتراه متفقاً مع الواقع دون رقابة عليها من محكمة النقض طالما جاء إستخلاصها سائفاً .
A00	100	(الطعن رقم ۷ لسنة ۵۳ ق - جلســـــة ۱۹۸۹/۳/۴۸)

الجندة	لقامحة ا	
		 (۱۲) محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أدلة الدعوي وإستخلاص الواقع عنها .
Y _E IVY	144	(الطفن رقم ٩٩٤ لسنة ٥٢ ق - جليسة ١٩٨٩/٢/١)
		(١٣) محكمة الموضوع . سلطتها في تحصيل فهم الواقع في الدعري وتقدير الأدلة والموازنة بينها . شرطه .
4 ₆ *10	۲۱۰	(الطبن يقم ١٦٦٤ لسنة ٥٦ ق - بلســـة ١٩٨٩/٥/١٨)
		 (۱٤) محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الأدلة والقرائن
		وإستخلاص الواقع منها حسيما يطمئن إليه وجدانها . شرطه عدم
		مخالفةِ الثابِّ بالأرراق .
1763 ⁷	727	(الطبين رقم ٢٣٤ لمِنة ٥٧ ق - دِلســـة ١٩٨٩/٦/)
		(١٥) لمحكمة الموضوع السلطة في فهم الواقع في الدعوي
		وبحث مستنداتها وأدلتها والموازنة بينها واستخلاص ما تراه
		متفقاً مع واقع الدعوى .
rro3"	T00	(الطعن يقم ٤٣٧ لسنة ٥٧ ق - جلسية ١١/٦/٦٨٩١)
		(١٦) تقدير أدلة الدعوى وبحث مستنداتها وإستخلاص
		الراقع منها . من سلطة محكمة الموضوع
T _E 11	***	(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٥٣ ق ســـة ١٩٨٩/١١/٩

الصفحة	القاعدة	
		(١٧) بحث الدلائل والمستندات وتقدير أقوال الشهود من
		سلطة الموضوع . شِرطه . أن يكون إستخلاصها سانغا وألا تخرج
		بأقوال الشهود عما يؤدي إليه مدلولها . عدم إلتزامها بالرد
		إستقلالاً على حجع الخصوم .
۲۶۱۶	711	(الطعن يقم 1170 لسنة ٥٣ ق - جلســة 19٨٩/١١/٢٢)
		(١٨) تقيدير الأدلة والمستندات المقيدمية في الدعيوي
		وإستخلاص الواقع منها من سلطة محكمة الموضوع . متى أقامت
		قضاءها على أسبُّاب سائغة تكفى لحمله .
******************	٣٨٣	(الطعن رقم ۵۵۰ لسنة ۵۵ ق - جلسية ۱۹۸۹/۱۲/۲۰)
		سلطتها في تقدير اقوال الشهود:
		(١) تقدير أقوال الشهود . إستقلال محكمة المرضوع به .
		طالمًا لم تخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها .
٥٧	٥٧	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥١ ق - جلســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		(۲) تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها - من
		سلطة قاضي الموضوع مادام لم يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها
r33*	777	(الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٦ ق - <u>جلسسة</u> ١٩٨٩/٥/٢٨)

المغدة	القامعة	
		(٣) تقدير أقوال الشهود . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون إستخلاصها سائغاً لا يتجافى مع مدلول أقوالهم .
101	727	(الطعن يقم ١٠٥٦ لسنة ٥٩ ق - جلســة ١٩٨٩/١١/٢٢)
		 (٤) تقدير القرائن وأقوال الشهود والأدلة المطروحة في الدعوى والموازنة بينها من سلطة قاضى الموضوع متى كان إستخلاصه سليماً ومستمداً من الأوراق.
Y7773	707	(الطعن يقم ١٧٤٩ لسنة ٥٧ ق - جلســة ١٩٨٩/١١/٣٠)
		(0) تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها . من إطلاقات محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون إستخلاصها سائفا ولا خروج فيه عن مدلولها .
۳ _{۵۱۴} ۰	441	(الطعن رقم ١٦٨٣ لسنة ٥٩ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/٢٧)
		خامساً : سلطة محكمة الموضوع في تفسيـر الإتفاقـات والإقـرارات والعقود .
		(١) محكمة الموضوع - لها السلطة التامة في تفسير
		الاتفاقات والمحررات بما تراه أوفى إلى نية عاقديها وأصحاب
		الشأن فيها مستهدية في ذلك بوقائع الدعوى وظروفها .
440	1177	(الطعن رقم ۲۰۹۲ لسنة ۵۷ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۳/۳)

الصفحة	القاعدة	
		(۲) سلطة محكمة الموضوع في فهم الواقع في الدعبوي
		وتفسير الإقرارات والاتفاقات والمشارطات وسائر المحررات بما تراه
		أوفى إلى نية عاقديها أو أصحاب الشأن فيها . شرطه ألا تخرج
		في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عباراتها وأن يكون ما
		إنتهت إليه سائغاً ومقبولاً .
757	174	(الطعن رقم ۸۳۸ لسنة ۵۶ ق - جلســـة ۲۹۸۹/۳/۱)
		(٣) تفسير الإقرارات والإتفاقات وسائر المحررات. من
		سلطة محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض طالما لم
		تخرج في تفسيرها عن المعنى الذي تحتمله عباراتها وكان قضاوها
		قد أقيم على أسباب سائفة .
۳ ₆₁₋₀	۲۸٦	(الطعن رقم 1790 لسنة ٥٥ ق - جلســة 17/1/١٢/١١)
		سادسا : سلطتها في تكييف الدعاوى :
		مخكمة الموضوع . التزامها بإعطاء الدعوي وصفها الحق
		وتكييفها القانوني الصحيح . مثال في التفرقة بين دعوى الحق
		ودعوى الحيازة .
۳ ₆₉₀	177	(الطعن رقم ۱۳۷۷ لسنة ۵۱ ق - جلسينة ۱۹۸۹/۶/۱۷)

الصفحة	لقاعدة	
		سابعا: سلطتها في تقدير الخطا الموجب للمسئولية :
		إستخلاص الفعل المؤسس عليه طلب التعويض من سلطة
		محكمة الموضوع متى كان إستخلاص سائفا . تكييف الفعل بأنه
		خطأ أو نفى هذا الوصف عنه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
⁴ 8 ⁴⁴	719	(الطعن يقم ٢٢٧٣ لسنة ٥٧ ق - جلســـة ١٩٨٩/١١/٧)
		ثامنًا : سلطتها في تقدير ادلة الصورية :
		تقدير أدلة لاصورية والقرائن التي تقوم عليها . مما يستقل به
		قاضي الموضوع متى كان تقديره سائفا وله وأصل ثابت بالأوراق .
		« مثال بشأن صورية عقد البيع الثاني في الشفعة » .
*6*0·	421	(الطعن رقم ۷۷۸ لسنة ۵۷ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۱۲/۵
		تاسعا : سلطتها في إستخلاص وتقدير التقادم المكسب .
		(١) وضع البيد المكسب للملكية بمضى المدة . إستقلال
	Ì	قاضي الموضوع بإستخلاصه متى كان سائغا .
**************************************	414	(الطعن رقم ٣٩١لسنة ٥٩ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/١٢)
		(٢) إستخلاص محكمة الموضوع صفة وضع البد وتقديرها
		لوقوع الغضب ونفيه . من الأمور الموضوعية التي لاسبيل لطرحها
		على محكمة النقض .
۵۰٤3	7,7	(الطعن يقم ١٦٩٥ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/٢١)

الصفحة	القامدة	
		عاشرا: سلطتها في المنازعات الإيجارية :
		ا - في بيع الجدك :
		قاضي الموضوع . سلطته في تحصيل فهم الواقع في الدعوي
		وتقدير الدلائل والمستندات . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى صحة
		بيع الجدك وتوافر شروط المادة ٢/٥٩٤ مدنى . النعى عليه في
		خصوص إطراحه دلائل المحضر الإداري . اعتبار ذلك جدلاً
		موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة. عدم جواز إثارته
		أمام محكمة النقض .
Y813Y	147	(الطعن يقم ١٩٢ لسنة ٥٢ ق - جلســـة ١٩٨٩/٣/٢٤)
		ب - في إستخلاص الإقامة المستقرة :
		إستخلاص الإقامة المستقرة للمستفيد من إمتداد عقد الإيجار
		وتحصيل فهم الواقع في الدعوى وترجيح أقوال الشهود من سلطة
		محكمة الموضوع . متى كان إستخلاصها سائغا . عدم التزامها
		بالرد استقلالا على حجج الخصوم .
1773	777	(الطمن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/٦)

الصفحة	القاعدة	
		« مسئولية ،
		أولاً: المُسئولية التقصيرية :
		عناصر المسئولية :
		الخطب؛:
		١ - استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه
		وبين الضرر . سلطة تقديريه لمحكمة الموضوع مادام هذا
		الاستخلاص سائغا .
177	٣.	(الطعمن يقم ١٨٣ لسنة ٥٥ ق - جلســة ١٩٨٩/١/١٥)
		٢ - محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص الخطأ الموجب
		للمسئولية متى كان سائغاً ومستمداً من عناصر تؤدى إليه من
		وقائع الدعوى . تكبيف الفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه
		لرقابة محكمة النقض .
		(الطعون أرقام ١٦٩٧، ١٧٦٠، ١٧٦٠، ١٧٧٥ لسنة
۳۶۵	1-7	۵۵ ق - جلسة ۱۹۸۹/۲/۳۳)
		٣ - محكمة الموضوع . سلطتها في إستخلاص ثبوت الخطأ
		والضرر وعلاقة السببية بينهما . شرطه .
790	7.	(الطعن يقم ٩٥٢ لسنة ٥٥ ق - جلســـة ٢٩٨٩/١/٢٦)

الصفحة	القامدة	
		2 – تكييف محكمة الموضوع للفعل المؤسس عليـه طلب
		التعويض بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
		إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية من سلطة
		محكمة الموضوع ما دام إستخلاصها سائفاً .
۷/63	710	(الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٨ ق - جلســـة ٣٨٩/٥/٣١)
		٥ - إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية من سلطة محكمة
:		الموضوع متى كان سائغا . عدم تنفيذ المدين التزامه التعاقدي .
		إعتباره خطأ يرتب مسئوليته . إستخلاص الحكم - بماثبت من
		تقرير الخبير - من تعطيل التليفون عدة مرات ولمدد طويلة دون
		إصلاحة في الوقت المناسب . أنه - في ذاته - خطأ مرجب
		لمسئولية الهيئة . سائغ وكاف لحمل قصائة .
۳ ₆ ۲۸۸	414	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/١٢)
		الـضـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		كل ما يؤذي الانسان في شرفه وإعتباره أو يصيب عاطفته
		ومشاعرة. ضرر أدبى يوجب التعويض. المادة ١/٢٢٢ من
		القانون المدنى . ماعدا ذلك من مساس بمصلحة مشروعه
		للمضرور في شخصه أو ماله إما بالاخلال بحق يكفلة القانون
		أو بمصلحة مساليسة له . يتسوافسر بمجسوده الضسور المادى .

الصفحة	القاعدة	
		حق الإنسان في الحياة وسلامة جسمه من الحقوق التي كفلها
		الدستور والقانون وجرم التعدى عليه . أثره . المساس بسلامة الجسم بأى أذى من شأنه الاخلال بهذا الحق يتوافر به الضرر المادى .
63	1	(الطعن رقير ٣٥١٧ اسنة ٦٢ ق « هيئة ما مة » – جاسة ٣٥١٧)
		مسئولية حارس الاشياء
		١ - مسئولية حارس الأشياء . م ١٧٨ مدنى . مناطها .
٧١	14	(الطعريقي ٢٦٠لسنة ٥٦ق بلســـة ١٩٨٩/١/٥
		٢ - مسترلية وحدات الحكم المحلى عن حراسة شبكات
		الإنارة العامة في المدن والقرى . أساسها . محال تطبيق قرار
		رئيس احمهورية رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧١ إقتصاره على نطاق
		سريان القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ الذي صدر في ظله . دون
		القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المتعارض مع أحكامه .
٨ı	١,	(الطعنيقم ٢٤٠لسنة ٥٦ق- جلسية ١٩٨٩/١/٥
		٣ - مسئولية حارس الأشياء . م ١٧٨ مدتي . مناطها .
γv	١.	(الطمر رذم ٦٩٢ لسنة ٥٦ ق - جلسسة ٥/ (١٩٨٦/)
		٤ - سندرلية وصدات الحكم المعلى عن حراسة شبكات
		الاتارة العامة في المدن والقرى أساسها .
Y Y	14	(الطعن يقم ٤٩٢ نسنة ٥٦ 5 - جلســــــــــــــــــــــــــــــــــــ

الصفحة	القامدة	
		٥ - الشئ . في حكم المادة ١٧٨ مــدني . مــاهيــتـــه .
		ماتقتضي حراستة عناية خاصة إذا كان خطراً بطبيعتة أو كان
		خطراً بظروفه وملابساته بأن أصبح في وضع أو في حالة تسمح
		عادة بأن يحدث الضرر . مثال حمام السباحة من الأشياء التي
		تتطلب حراستها عناية خاصة بالنظر إلى ظروف الحادث .
110	44	(الطعن رقم ١٧٨١ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٥)
		المسئولية عن الإبلاغ عن الجراثم والتقاضى الكيدى .
		(١) المسئولية عن إستعمال حق التقاضي أو الدفاع في
		الدعوى . شرطه . الإنحراف عن الحق المباح إلى اللدد في
		الخصومة والعنت مع وضوح الحق بقصد الإضرار بالخصم .
* ₆ 79	719	(الطعن يقم ٢٢٧٣ لسنة ٥٧ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/٧)
		(٢) الإبلاغ عن الجرائم . عدم إعتباره خطأ تقصير يا مالم
		يثبت كذب البلاغ وتوافر سوء القصد أو صور التبليغ عن تسرع
		ورعونه وعدم إحتياط .
۳ _٤ ۲۹	414	(الطعن رقم ۲۲۷۳ لسنة ۵۷ ق - جلسنة ۱۹۸۹/۱۱/۷)

الصفحة	القاعدة	
		مساهمة المضرور في الخطا" :
		١ - إثبات مساهمة المضرور أو الغير في الفعل الضار وكون
		الضرر من فعل أيهما وحده . من سلطة قاضي الموضوع دون
		رقابة لمحكمة النقض مادام إستخلاصه سائغا .
110	44	(الطعن يقم ١٨٧١ لسنة ٥٦ ق - جلسسة ١٩٨٩/١/١٥)
		٢ - إثبات مساهمة المضرور في الفعل الضار أو أن الضرر
		بفعله وحده . من مسائل الواقع . تقديرها لقاضي الموضوع مادام
		إستخلاصه سائغاً . إستخلاص الحكم أن الخطأ المؤدى إلى تعطل
		التليفون مرجعه للهيئة وحدها ونفى الخطأ عن المطعون عليه
		لتهالك شبكة الكابلات الأرضية وكون الإصلاح لايحتاج لدخول
		العطل لمسكن المضرور سائغ .
A\$•	127	(الطعن رقم ١٥٥٦ لسنة ٥٦ ق - جلســة ١٩٨٩/٣/٢١)
		ثاينًا: المسئولية العقدية :
		التعويض عنها:
		التعويض عن المسئولية العقدية . قصره على الضرر المباشر
		المتوقع . شموله مالحق الدائن من خسارة وماقاته من كسب . م
		١/٢٢١ مسد <i>ني</i> . تفسويت الفسرصسه . أمسر مسحسقق
ı	I	

الصفحة	القاعدة	
		وجوب التعويض عنه . تقدير التعويض من مسائل الواقع .
		حسب الحكم أن يبين عناصر التعويض المستوجب للمستولية
		ولاعليه إن قدره جملة .
**************************************	477	(الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٥٧ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/١٢)
		مسائل متنوعة:
		١ - إطاعة القانون من أسباب الإماحة . م ٦٣ عقوبات .
		شرطه . أن يكون مطابقاً للقانون .
		(الطعون أيقام ١٦٩٧ ، ١٧٦٠ ، ١٧٦١ ، ١٧٦٥ لسنة
190	1.7	۵۵ق - جلسة ۳۳/۳/۳۸۹۱)
		٢ - مساءلة الموظف لإساءة إستعمال حقه . شرطه .
		إنحرافه في أعمال وظيفته عن مقتضى الواجب المفروض عليه
		بقصد الإضرار بالغير لأغراض نابيه عن المصلحة العامة .
		(الطعون أيقام ١٦٩٧، ١٧٢٣، ١٧٦٠ السنة
390	1-7	٥٥ ق - جلسة ٣٣/ ١٩٨٩)
		« مسطسس لات »
		تنظيم قيد المسافة بالنسبة للأفنية الخارجية والداخلية دون
		التعرض لقيد المسافة بالنسبة للمطلات المواجهة للجار . القانون
		١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء .مؤدى ذلك .
		خضوع القيمد الأخير لحكم المادة ٨١٩ من القانون المدني .
		استخلاص الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة لها أصلها الثابت
•		

الصفحة	القاعدة	
		بالأوراق أن ما أقيم من فتحات في عقار النزاع تعد مطلات
		مواجهة قانونية تخضع لحكم المادة ٨١٩ مدني دون القانون
		١٠٦ لسنة ١٩٧٦ . صحيح .
13A3 ^Y	٤-٣	(الطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ٥٧ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٠/٢٥)
		ر معاهدات ،
		الالتزام با'حكام الاتفاقيات الدولية :
		(١) الاتفاقات الدولية الجماعية . لاتلزم إلاالدول أطرافها
		فى علاقاتهم المتبادلة إنضمام مصر إلى إتفاقية تنفيذ الأحكام
		المعقودة بين دول الجامعة العربية . للدول غير الموقعة عليها أن
		تنضم إلى الاتفاقية فتسرى أحكامها في شأنها بعد تنفيذ
		الاجراءات المعينة فيها . المادة العاشرة من الاتفاقية .
۳ ₈ ۸۷	771	(الطعن يقم ١٧٠٢ لسنة ٥٧ ق ~جلسـة ١٩٨٩/١١/١٤)
		(٢) التحلل من الإلتزام بأحكام اتفاقيه تنفيذ الأحكام
		المتودة بين دول الجامعة العربية لا يتم إلا بإجراءات الأنسحاب
		المنصوص عليها في الاتفاقية . عدم إرتباط ذلك باستحرار
		العضوية بالجامعه إنضمام إحدى الدول العربية إلى الاتفاقية
		وقت تجميد عضوية مصر بالجامعة العرببة . أثره .
۳ _{۴۸۷}	771	(الطعن رقم ۱۷۰۲ لسنة ۵۷ ق - جلســة ۱۹۸۹/۱۱/۱۶).

الصفحة	القامدة	
		معاهبدة بروكسل:
		أحكام معاهدة بروكسل . شروط تطبيقها . أن يكون سند
		الشبحن محرراً في دولة من الدول الموقعة عليها وأن يكون
		الناقل والشاحن منتميان لإحدى هذه الدول وأن يكون النقل بين
		مينانين تابعين لدولتين مختلفتين .
3773	44.	(الطعن رقم ۱۱۱۶ لمنة ۵۲ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۱۲/۱۶)
		مقساوله
		١ - التزام مقاول البناء بضمان سلامة المبنى مدة عشر
		سنوات بعد تسليمه . التزام بنتيجة . الإخلال بهذا الالتزام .
		قيامه بمجرد ثبوت عدم تحقق النتيجة دون حاجة لإثبات خطأ ما .
******	707	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٥١ ق - جلســـة ١٩٨٩/٦/١٢)
		 ٢ – المقاول الذي يعمل بإشراف رب العمل . عدم مساءلته
		عن تهدم البناء أو عيوبه إذا كان ذلك ناشنا عن الخطأ في
		التصميم الذي وضعه رب العمل ما لم يكن المقاول على علم
		بهذا الخطأ وأقره أو كان الخطأ من الوضوح الذي لا يخفى أمره
		على المقاول المجرب .
76077	707	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٦/٦/٢٨)

الصفحة	القامدة	
		د هلکسیة ،
		حق الملكية : نطاقه ،
		حق الملكية . نطاقة . المادتين ٨٠٦ ، ٨٠٦ مدنى . مؤداه .
		للملك أن يؤجر ملكه، وله أختيار مستأجره وطلب إخلاته منه
		متى إنتهت المدة المتفق عليها . الإستثناء . تقييد هذا الحق
		وإمتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية ، المرسوم بقانون رقم
		١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته . إنشفاء هذه القيمود إذا تمخلي
		المستأجر عن الأرض المؤجرة له . لازمه . عــدم جــواز تقــاضي
		المستسأجر أي مقابل نقسدي أو عينسي . مخالفة ذلك .
		أثره . البطلان .
۲,۲۳3 ^۲	448	(الطعن رقم ٢٧٦٣ لسنة ٥٦ ق – جلســـة ١٩٨٩/٥/٢٥)
		القيود الواردة على حرية التملك :
		حظر قبلك الانجانب العقارات المبنية والاراضى الفضاء
		١- حظر قلك الأجنبى - شخصاً طبيعياً كان أو إعتبارياً
		للعقارات المبنية أو الأراضى الفضاء في مصر بأي سبب من
		أسباب كسب الملكية عدا الميراث . م ١ ق٨١ لسنة ١٩٧٦.

الصفحة	القاعدة	
		موافقية مجلس الوزراء على تملك غير المصرى . حالاته . م كق ٨١ لسنة ١٩٧٦ . أثر رفع هذا الحظر .
4-1	71	(الطعنان رقــهـا ۲۱۱ اسنـة ۵۲ ز. ۲۶۲۶ اسنـة ۵۱ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۱/۴۳)
		 ٢- إبرام المشترى الأجنبى لعقد إبتدائي ثم صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على غلكه العقار المبيع من شأته أن
		يحدث الأثر الفوري في إباحة إكتسابه ملكبة العقار موضوع
		العقد عا تستتبع إمكان تنفيذ البائع نقل ملكية العقار المبيع
		- لا يسموغ للمائع التمسك في هذه الحالة ببطلان البسيع
		الإبتدائى - علمة ذلك .
380	31	(الطعنان رقيما ٢١١ السنة ٥٥٣ (٢٦٣٤ لسنة ٥٦ قُ - جلسة ١٩٨٩/١/٢٦)
		٣ - حظر تملك غير المصريين العقارات المبنية والأراضي
		الفضاء . نطاقه . جزاء مخالفته . البطلان المتعلق بالنظام العام .
		المواد ۱ ، ٤ ، ٢/٥ من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ . مؤدى
		ذلك التصرف غير المشهر . إعتباره مبرماً بعد العمل بالقانون
		المذكور وتقضى المحكمة ببطلاته من تلقاء نفسها . شرطه . إغفال
		الحكم مناقشة مستندات لاأثر لها في الدعوى . لاعيب
*6419	197	(الطعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٥٧ ق - جلســة ٢٩٨٩/٢/١٩٨٩)

الصفحة	القاعدة	
		اسباب کسب الملکیة
		الحيازة د التقادم المكسب ،
		إكتساب الملكية بالتقادم . شرطه . إستينفاء الحيازة
		بعنصريها المادي والمعنوي لشرائطها القانونية . مؤدي ذلك .
		التزام الحكم المثبت للتملك بالتقادم بالتحقق من توفرها . إغفال
		الحكم المطعمون فيه بهان الوقائع التي تؤدي إلى توافر هذه
		الشروط . خطأ وقصور . َ
767-0	414	(بالطعن رقم ١٧١٥ لسنة ٥٨ ق - جلســـة ١٩٨٩/١١/٧)
		انتقال الملكية :
		١- الملكية في المواد العقارية عدم إنتقالها سواء بين
		المتعاقدين أو بالنسبة للغيس إلا بالتسجيل. مؤدى عدم
		التسجيل بفاء الملكية على ذمة المتصرف م ٩ ق١٩٤ لسنة
		١٩٤٦ يتنظيم الشهر العقارى .
TTA	٦٥	(الطعن يقم ٢١٩٩ السنة ٥٥ ق - جلسية ١٩٨٩/١/٢٩)
		٢ - النص في القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٥١ على بناء منازلُ
		تمنح دون مقابل لأصحاب المساكن التي هدمت بكفر أحمد عبده
		بدينة السويس. لا يترتب عليه بذاته إنتقال الملكية إليهم.
		مؤدى ذلك . لزوم تسجيل التصرف باسم من منح إليه المسكن .
774	70	ا (الطعن رقم 1919 لسنة 00 ق - جلســة 1949/1/PAP)

الدفعة	القامدة	
		٣ - إنتقال الملكيه في العقارات من البائع إلى المشترى .
		شرطه . التسجيل . تصرف البائع بالبيع إلى مشترى آخر بادر
		إلى تسجيل عقده . لا يمنع من إنتقال الملكية إليه تدليسه
		أو تواطئه مع البائع .
YesyA	19-	(الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٥٥ ق – جلســـة ٢٩٨٩/٤/٢١)
		٤ - الملكية في المواد العقارية . والحقوق العينية الأخرى .
		لا تنتقل بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل .
		أثر ذلك .
173	7.4	(الطعن رقم ٣٠٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/١١)
		دعوى الملكية :
		القضاء برفض دعوى الملكية . إنظراؤه على قضاء ضمني
		برفض باقى الطلبات المؤسسة على ثبوت الملكية
£***	4+4	(الطعن يقم ٣٠٠٢لسنة ٥٤ ق جلســـة ١١/٥/١٩٨١)
		« مسوط ان »
		۱ - الموطن . صاهبته . م ٤٠ مدني . جواز أن يكون
		للشخص أكمشر من مسوطن في وقت واحمد . تقسدير

الصفحة	القاعدة	
		وجود الموطن وبيان تفرده وتعدده من سلطة قياضى الموضوع . شرطه .
7137	17.4	(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨٩/٤/٦)
		 ٢ - وجوب إشتمال صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم . ٢٥٣ مرافعات . الفرض منه تحقيق الغاية من الإجراء .
		لايطلان . م ۲۰ مرافعات .
164.1	4.4	(الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٥٣ ق – جلســـة ١٩٨٩/٥/١٨)

الصفحة	القامدة	
		(ც)
		نزع المُلكية للمنفعة العامة - نقابات - نقد أجنبى - نقض -
	-	نزع اللكية للمنفعة العامة
		١ – عدم جواز الإلتجاء ميناشرة إلى المحكمة بطلب
		التعريض عن نزع الملكية . شرطه . أن تكون الجهة نازعة
		. الملكيَّة قد إتبعت الإجراءات التي أوجب القانون إتباعها . ق
		٧٧٥ لسنة ١٤٥ المعدل بق ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ .
7777	4-1	ر (الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٥٢ ق – جلســـة ٢١٧٥/١٩٨١)
		٢ - استبلاء الحكومة على عقار جبرا دون إتباع إجراءات
		نزع الملكية . بمثابة غصب . أثره . عدم إنتقال ملكية العقار
		للحكومة . لصاحبه الإلتجاء مباشرة للقضاء للمطالبة -
		ياسترداده أو المطالبة بالتعويض .
E777	4-8	(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/١١)
		٣ - تقرير المنفعة العامة للعقارات المراد نزع ملكيتها .
		اجراءته . جواز استيلاء الجهة طالبة نزع الملكية بطريق التنفيذ
		المساشر على العقارات حتى تتم الإجراءات . لأصحاب

الخمة	القامدة	
		الشأن الحق في التمويض عن عدم الإنتفاع بالعقار من تاريخ
		الإستيلاء الفعلى إلى حين دفع التعويض عن تزع الملكية .
Ens	Y-1	(الطعن رقم ٢١٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلســة ٢١٧٥/١١١)
		 ٤ – الاستيلاء للزقت على العقارات التي تقرر لزومها
		للمنفعة العامة . كيفية تقدير التمريض المقابل لعدم الأنتفاع
		بالمقارات الستولى عليها مؤقتا . م ١٧ من قانون نزع اللكية .
rrr3.	4-1	(الطعن يقم ٢١٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٥/١١).
		 ٥ - المنزوع ملكيته . مطالبته لإدارة نزع اللكية بصلحة
		المساحة دون الجهة المستفيدة من نزع الملكية بالتعويض.
		شرطه . أن تكون الجهة التى قامت بنزع الملكية قد اتبعت من
:		جانبها الإجراءات التي أوجب القانون رقم ٧٧٥ لسنة ١٩٥٤
		بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة إتباعها . علة ذلك .
		عدم إتباع هذه الجهة لتلك الإجراءات . أثره . لصاحب العقار الذي
		وقع عليه الغصب مطالبة هذه الجهة بالتعويض. علة ذلك.
¥ EY79	4-1	(الطعن يقم ٢١٧٦ لسنة ٥٢ ق - جلسـة ١٩٨٩/٥/١١)

الصفحة	القاعدة	·
		تقابات
		اولا : إجراءات الطعن :
		الطعن ببطلان إنتخابات مجلس نقابة الهن الإجتماعية .
		إجسراءاته . م ١/١٢٦ ق ٤٥ لسنة ٧٣ . رفع الطعن بغسسر
_		الطريق الذي رسمه القانون . أثره . عدم قبوله .
EAA1	170	(الطعن رقم السنة ٥٨ ق - جلسية ١٩٨٩/٣/٥)
		ثانيا : (موال النقابة :
		إعفاء أموال نقابة المهن التعليمية وقروعها وجميع العمليات
		الاستثمارية التي تقوم بها من كافة أنواع الضرائب . مناطه .
		تحقق الواقعة المنشئة للضريبة نتيجة تصرفها المباشر بالذات
		» أو بالواسطة . مؤدى ذلك . عدم إستفادة الغيس الذي
		يتعاقد لحساب نفسه ولوقام بنقل ملكيسة المال إلى النقابة
		قيما بقد .
		عبلية ذلك . م ٦٤ مين القانون ٧٩ ليسنية ١٩٦٩ بيشيأن
		المهن التعليمية .
4173	127	(الطعن يقم ١٠٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/٣/٢٠)
		العلمن في تشكيل مجلس إدارة اللجنة الثقابية للمعن التعليمية :
		· الطعن في تشكيل مجلس إدارة اللجنة النقابيــة للمــهن
		التعليمية وفي القرارات الصادرة بإعلان هذا التشكيل. قاصر

<u> </u>		
الصفحة	أعدلقا	
		على أعضاء الجمعية العمومية للجنة النقابية . ليس لمجلس إدارة النقابة الفرعية إلا الحق في الاعتراض على قرارات
		. وتوصيات تلك اللجنة . عدم إخطار عضو مجلس إدارة اللجنة المذكورة باجتماع الجمعية العمومية للنقابة الفرعية . أثره .
		بطلان انعقاد الجمعية والقرارات التي أصدرتها .
۱۹۷ع	401	(الطعن رقم السنة ٥٩ ق - جلســـة ٢٦٨١/١١/٢٦)
		نقداجنبي
		قضاء محكمة الموضوع بالإلزام بعملة أجنبية دون العملة
		الوطنية . شرطه .
P7A3 ⁷⁷	۳۰۲	(الطعن رقم ١٦٣٣ لسنة ٥٨ ق - جلســة ١٩٨٩/٩/٢٥)
		(نــقــِض)
		اولا : إجراءات الطعن :
		١ - ميعاد الطعن :
		١ - بد، مسعاد الطعن بالنقض كأصل من تاريخ صدور
		الحكم . الإستشناء بدئه من تاريخ إعلائه . م ٢١٣ مرافعات .
		المنطق الطاعن عن حضور جميع الجلسات المحددة لنظر المعاددة لنظر المعادة المعادة النظر المعادة النظر المعادة النظر المعادة المعادة المعادة المعادة المعادة النظر المعادة المعا
		الإستثناف دون أن يقدم مذكرة بدفاعة . أثره .
707	٦٨	(الطمن رقم ١٦٣١ لسنّة ٥١ ق – جلســة ١٩٨٩/١/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧ – ميعاد الطعن بالتقض . سنتون يوماً . م ٢٥٧
		صرافعات . يدؤة كأصل عام من تاريخ صدور الحكم تخلف
		المحكوم عليه عن الحضور في جميع الجلسات وعدم تقديم مذكرة
		ينفاعه . بدء ميعاد الطعن في هذه الحالة من تاريخ إعلاته
١		يالحكم . م ٢١٣ مرافعات .
		(الطمون أرقام 1977 لسنة 07 ، ١٠٠ لسنة ٥٧ ،
¹ 8127	140	اβΑΣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢/١٩ / ١٩٨٩)
		٣ - إعلان الطاعنة بالحكم في عين النزاع والسابق إعلائها
		فيها بصحيفة الدعوى وصحيفة الإستثناف بإعتبارها موطنا
		أصلياً لها . صحيح . علة ذلك . إيناعها صحيفة الطعن قلم
		كتاب محكمة النقض بعد إنقضاء ميماد الطعن . أثره . ستوط
		الحق في الطعن . م٢١٥ مرافعات ِ.
		(الطميون ارقيام ٢٦٩٦ لسينة ٥٦ ، ١٠٠ لسينة ٥٧ ،
,E1EY	140	الآ٨٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٦ / ١٩٨٩)
	*	٧ - التوكيل في الطعن :
		١ - عدم تقديم المحامي رافع الطعن التوكيل الصادر من
	4	الطاعنة الأولى للطاعن الثاني الذي وكل المحامي في الطعن .
		حتى حجز الطعن للحكم – أثره – عدم قيبول الطعن يالنسبـة
:	دكر	للطاعنه المذكورة – علة ذلك . م ٢٥٥ مرافعات .
140	11-	(الطعن رقم ٤٥٥ لسنة ٥٢ ق – جلســـة ٢٦/١٩٨٩)

خنة	لقامدة اا	1
		٣ - عدم تقديم المحامى التوكيل الصادر من بعض الطاعنين
		إلى وكيلهم الذي وكله في الطعن بالنقض حتى تمام المرافعة .
		أثرهَ . عدم قبول الطعن بالنسبة لهم .
7,572	7-1	(الطفن رقم ٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/١٠)
		٣ - إقامة الطاعن طعنه عن نفسة وبصفته قبـما . تقديمه
		التوكيل الصادر منه لمحاميه بصفته قيما دون التوكيل
		الصادر منه يصفته الشخصية . أثره . عدم قبــول الطــمن
		بالنسبة لشخصه .
7577	741	 (الطعن يقم ١٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلســـة ١٩٨٩/٧/١٨)
		٣ - صحيفة الطعن وإعلائها :
		١- صحيفة الطعن بالنقض ، وجوب التوقيع عليها من
		محام مقبول أمام محكمة النقض وإشتمالها على البيانات
		الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٢٥٣ مرافعات . رقم التركيل
		الصادر من الطاعن للمتحامى راقع الطّعن . ليس ضـمن هذه
		البيسانات ، وجنوب إيداع سنند توكينل المضامى الموكل قسى
		الطعين – م ٢٥٥ مراقعات .
YEA	70	(الطعن يقم ١٦٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٢٣)

الصفحة	القامدة	
		٢ - وجوب بيان جميع أسباب الطعن في تقرير الطعن .
		حظر التمسك بعد حصول التقرير بالطعن بأسباب لم ترد به ولو
		كان تقديم هذه الأسباب في ميعاد الطعن أو بعد إنقضائه
!		الإستثناء . الأسباب المتعلقة بالنظام العام .
A0Y	184	(الطعن يقم ١٦٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/٣/٢٧)
		٣ - صورة صحيفة الطعن المعلنة . خلوها من بيان تاريخ
,		إيداع الصحيفة قلم الكتاب . لابطلان . علة ذلك .
*E113	777	(الطعنان رقما ١٩٣٦، ١٩٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥)
		رفع الطعن على ورثة المحكوم له :
	٠,	جسواز رفع الطعن على ورثة المحكوم له جسملة دون ذكسر
		أسمائهم . مناطه . وفاة المحكوم له أثناء سريان ميعاد الطعن .
		م ٢١٧ مرافعات . وقوع الوفاة قبل صدور الحكم . لازمه .
•		إشتمال صحيفة الطعن على أسماء وصفات وموطن كل من
		الورثة . تخلف ذلك . أثره . بطلان الطعن . للمحكمة القضاء
		يه من تلقاء نفسها « مثال » .
816	-44	(الطمن رقتم ٢٢٢٦ لسنة ٥٢ ق - جَلَسَــة ٢٩٨٩/٢/٢١)

الصفحة	القامدة	
		٤ – الطعن بالنقض للمرة الثانية :
		رفع الطاعن طعنا آخر عن ذات الحكم يستدرك فيه ما فاته
		فى الطعن الأول. شرطه أن يكون ميعاد الطعن ما زال ممتدا
		أو ألا يكون قد فصل في الطعن الأول .
*61	777	(الطعنان رقما ١٩٩٥، ٢٠٦٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥)
		ثانيا : المسلحة في الطعن :
		١ - تمسك الطاعن بنعي لا يحقق له سوى متصلحة نظرية
		بحته . غير مقبول . لمحكمة النقض تصحيح الخطأ الذي تردى
		فيه الحكم دون أن تنقضه .
489	177	(الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/٤/١٧)
		٢ – المصلحة في الطعن . مناطها . أن يكون الحكم المطعون
		فيه قد أضر بالطاعن . العبرة في ذلك بوقت صدور الحكم .
P373 ⁷	7-1	(الطعن يقم 70 لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/١٠)
		٣ - المشلحسة في الطعن . مناطهسا . أن يكون الطاعن
		محكوما عليه بشئ تحصمه أو أن يكون قضاء الحكم قد أضر
		به . تمسك الطاعن بنعي لايحقق له سوى مصلحة نظرية بحته .
		غير مقبول . علة ذلك .
7133 ⁷	777	(الطعنان يقسمنا ١٩٣٦ ، ١٩٩٠ لسنة ٥٣ ق- جلسنة ١٩٨٩/٥/٢٥)

السفحة	القاعدة	
		٤ ~ المصلحة في الطعن . متاطها .
Ų		, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
¥0-A	717	(الطمن رقم 1100 لسنة 30 ق - جلســة 19 A9/0/P1)
		ثالثًا : الخصوم في الطعن :
		١ - قبول الطعن بالنقض . شرطه . أن يكون المطعون عليه
		خصما حقيقيا في الحكم المطعون فيه .
٥-	12	(الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٣ ق ~جلســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		٢ - الاختصام في الطعن بالنقض . شرطه . عدم توجيه
		طلبات للخصم ووقوفه موقفأ سلبيأ من الخصومة ودون أن يحكم
		له أو عليه يشئ . أثره .عدم جواز إختصامه في الطعن .
70	10	(الطفن رقم ١٩٣٢ لمنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٢)
		٣ - الإخشصام في الطعن بالنقض. شيرطه. أن يكون
		للخصم مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره . عدم توجيه
		طلبات للخصم وعدم الحكم له أو عليه يشئ . أثره . عدم قبول
		الطعن بالتسبة له .
71	17	(الطعن يقم ١٣٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨٩/١/٢)

الصفحة	القامدة	
		٤ – الاختصام في الطعن . شرطه .
YAY	۸۵	(الطعن رقم ٢٣٩٨ لسنة ٥٥ ق - جلســة ٢٩٨٩/١/٢٦)
		٥ - الطعن بالنقض . جوازه بمن كان طرفا في الخصومة التي
		صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يتخل عن منازعة خصمه .
٧٨٠	140	(الطعن رقم ۱۳۹۰ لسنة ۵۱ ق - جلســة ۱۹۸۹/۳/۱۵)
		٦ - الطعن بالنقض . عدم جواز اختصام من لم يكن خصما
		في الحكم المطبعون قيمه . الخصم المطلوب الحكم في مواجهته
		والذى لم يقبض له أو عليه في الحكم. عدم قبول الطعن
		بالنسية له .
Y ₆ 1-Y	177	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/٤/١٧)
		٧ - الطعن بالنقض . عدم قبوله إلا من الخصم الحقيقي فيه.
P373 ⁷	4-1	(الطعن رقم 10 لسنة 01 ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/١٠)
		٨ - وجوب اختصام الطاعن لخصومة المحكوم لهم فقط. ما
	1	لم يكن اختصام باقى الخصوم واجبا بنص القانون .
**************************************	771	(الطعن يقم ٣٠٨ لسنة ٥٦ ق - جلســــة ١٩٨٩/٢٨١٥)
		٩ - الاختصام في الطعن بالنقض . شرطه .
133	777	(الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨١/١٨٩١)

الصفحة	القاعدة	·
		١٠ - القضاء بعدم قبول التدخل الإنضمامي – مؤداه –
		إعتبار طالب التدخل محكوماً عليه في طلب التدخل - حقه
		في الطعن في الحكم القاضي بعدم قبول تدخله .
PV13"	484	(الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسـة ٢١١/٢٩٨١)
		١١ - الطعن بالنقض . جوازه لمن كان طرفاً في الخصومة
		حتى صدور الحكم ضده سواء كان خصماً أصلياً أو خصماً مدخلا
		فيها أو متدخلاً إختصامياً أو إنضمامياً . م ٢٤٨ مرافعات .
PY13	78 A	(الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٢ ق – جلســة ٢٦/١١/٢٨٩)
		١٢ - الإختيصام في الطعن بالنقض. شرطه. أن يكون
		للخصم مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره . الخصم الذي
		لم توجه إليه أي طلبات أو ينازع خصمه في طلباته ولم يقض له
		أو عليه. عدم قبول الطعن بالنسبة له .
1073 ^T	4.14	(الطعن رقم ٩٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨٩/١٢/٦)
		١٣ – الطعين في الحكم جوازه ثمن كان خصما أصلياً
		أوضامنا بإنصم أصبيل مدخلأ أومتدخلا للاختصام
		أو للاتضمام لأحد طرفيها .
*6773	377	(الطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ٥٢ ق - جاســـة ١٩٨٩/١٢/٦)

الصفحة	القامدة	,
		١٤ - عدم إختصام زوجة مورث الطاعنين وإبنته أمام محكة
		الإستثناف بعد تعجيل الخصومة من الإنقطاع إلى أن صدر الحكم
		فيها . مؤداه . يقاؤهما خارجتين عن الخصومة التي صدر فيها
		الحكم . أثره . عدم قبول إختصامهما في الطعن بالنقض المرفوع
		عن هذا الحكم .
* e***a	441	(الطعن رقم ۱۲۰۱ لسنة ۵۳ ق - جلسـة ۱۳۸۹/۱۲/۱۶)
		رابعـاً: الاحكام غير الجائر الطعن فيها استقلالاً
		عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء
		سير الخصومة قبل الحكم المنهى لها . الاستشناء . م ٢١٢
		«راسعات . ميعاد الطعن إتفتاحه بصدور الحكم المنهى لها .
		الخصومة التي ينظر إلى انتهانها . ماهينها .
^۲ ۴۸۳۸	7-7	(الطمن يقم ٣٠٤٣ لسنة ٥٧ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٠/٢٤)
		: بعالات الطعن
		الطعن بالتقض في أحكام المحاكم الإبتدائية بهيشة
		سه نافسه . شرطه . مناقضه الحكم المطعون فيه لقضاء سابق
	İ	حازقوة الأمر المقضى . م ٢٤٩ مرافعات . قضاء الحكم المطعمن
		فسيسه عحبرد تعسيين الحسدرد بين أراضي طرفي النزاع تطييسقنا

البغدة	القاسة	
		لمستنداتهما . عدم مناقضته للقضاء السابق بينهما برفض
		دعوى الجيازة لمضى أكثر من سنه على التعرض .
¥	144	(الطَّمَن يقم ١٣٧ لسنة ٥٤ ق – جلســـة ١٩٨٩/ ٤/١٨)
		٢ - الطعــــن بالنقـض . حـالاته . المــادتـــان ٢٤٨ ،
		۲٤٩ مرافعات .
۱۳۸۸ ۱۳۱۵	144	، (الطعن يقم ٣٧٦ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ٣٧٦ (١٩٨٩)
		٣ - الطعين النقيض . المقصود به مخاصمة الحكم
		النهائي . حالاته . بيانها على سبيل الحصر في المادتين ٣٤٨ ،
		۲٤٩ مرافعات .
Y 7777	445	(الطعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ ق - جلسـة ٢٩٨٩/٦/٢٢)
		سادسا : اسباب الطعن :
		السبب الجديد:
		١ - واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز
		التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
7-4	10	(الطّعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٥١ ق - جلسـة ٢١٧٨ (١٩٨٩/١/١٩)

t

الصفحة	القاعدة	
		٢ - عـدم تمسك الطاعن أمـام مـحكمــة الموضــوع ببطلان
		توكيل المطعون ضده الأول التمسك بذلك أمام محكمة النقض .
		سبب جديد غير مقبول .
Y 1 Y	172	(الطعن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلســــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		٣ - إقامة سبب النعي على دفاع قانوني يخالطه واقع لم
		يسبّ طرحه على محكمة الموضوع . سبب جديد . عدم جواز
		التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
۲ _{٤٧٨}	۱۷٤	(الطعنان رقبها ٥١٦ ، ٧٦٥ اسنة ٥٣ ق - جلسبة ١٩٨٩/٤/١٣)

الصفدة	القاعدة	
		٤ - الدفع بإنصدام صفة أحد الخصوم في الدعوى أمر
		لايتعلق بالنظام العام - عدم جواز إثارته لأول مرة أمام
		محكمة النقض .
76137	127	(الطعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥٢ ق – جلســـة ٢٩٨٩/٤/٢٣)
		٥ - الجدل الموضوعي في سلطة محكمة الموضوع في تقدير
		الأدلة . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
0.4137	191	(الطعن يقم ٢٢٧ لسنة ٥٦ ق - جلســـة ٢٦/٤/٤٨٩)
		٦ - المنازعة في صفة أحد الخصوم في الدعوى . دفاع جديد
		- عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
34737	۲۰۵	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/١٤)
		٧ - دفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم
		جواز إثارته أمام معكمة النقض .
781	777	(الطعنان رقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		٨ - دفاع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع . سبب
		جديد لايجرز إبداؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .
		إقامة الحكم قضاء على دعامة أساسية كافية لحمل قضاء.

•	الصفحة	القامدة	
•			تعبيبه في دعامة أخرى أيا كان وجه الرأى فيه غير منتج.
			إقامة الحكم المطعون فيه قضاء بعدم أحقية الطاعنة في
			التمسك باستمرار عقد الإيجار للعين لصالحها لطلاقها من
			المطعون ضده الثاني قبل إنتهاء العقد . تحديها بعدم ثبوت
			إنتهاء مدة إقامته . غير منتج .
	0^03	Y\$Y	(الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨٩/٦٨٤)
			٩ - دفاع جديد لم يثبت إبداؤه أمام محكمة المرضوع .
	⁷ 8777	440	(الطمن رقم ۷۵۸ لسنة ۵۷ ق – <u>واســــة ۱۹۸۹</u> /۱۳۸۳)
			السبب المتعلق بالنظام العام :
			١ السبب المتعلق بالنظام العام . جواز إثارته لأول مرة
			أمام محكمة النقض . شرطه . ألا يخالطه واقع لم يسبق طرحه
			على محكمة الموضوع .
	444	٥٩	(الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٥٤ ق - جلســـة ٢٩٨٩/١/٢٦)
			٢ - الدفع بعدم جواز الإستئناف . تعلقه بالنظام العام .
			إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه . أن تكون عناصره
			مطروحه على محكمة الموضوع .
	284	A4	(الطعن رقم ۱۹۱۹ لسنة ۵۶ ق – جلســـة ۱۹۸۹/۲/۲۰
			٣ - الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام لمحكمة النقض
			أن تثيرها من تلقاء تفسها . شرطه .
			(الطعن رقم ۱۷۰۸ لسنة ۵۶ ق - جاســـة ۱۹۸۹/۲/۲۲

الصفحة	القاعدة	
		٤ – جواز التمسك أمام محكمة النقص لأول مرة بسبب
		متعلق بالنظام العام . شرطه . مهمة محكمة النقض . بيانها .
63103	701	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٧ ق – جلســـــــــة ٧٦/٦/٩٨)
		اسباب قانونية يخالطها واقع :
		١ - الدفع بعدم الدستورية . لا يتعلق بالنظام العام . عدم
		جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
4-4	10	(الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٥١ق - جلســة ١٩٨٩/١/١٩)
		٢ - النعى بسقوط حق المطعون ضدهما في التمسك ببطلان
		الحكم الإبتدائى لتخلف إعلائهما بإعادة الدعوى للمرافعة
		لابدائه بعد التحدث في الموضوع . عدم جواز التحدي به لأول
		مرة أمام محكمة النقض .
ASY	0-4	(الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٢٣)
		٣ - السبب الجديد الذي يخالطه واقع . عدم جواز إثارته
:		لأول مرة أمام محكمة النقض .
113	٧٨	(الطعن رقم 990 لسنة ٥٦ ق - جلســـة ١٩٨٩/٢/٨)
		٤ - دفاع يخالطه واقع . لم يسبق التمسك به أمام محكمة
		الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٨٠	۸۸	(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٢/٢٠)

الصفحة	القامدة	
		٥ - دفياع يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أميام
		محكمة النقض .
8173	197	(الطعن رقم ۲۰۳۹ لسنة ۵۷ ق - جلسـة ۲۹۸۹/۶/۲۷)
		٦ - الدفاع القانوني الذي يخالطه واقع لم يسبق طرحه
		على محكمة المرضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة
		النقض .
P779	19.4	(الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسـة ١٩٨٩/٤/٣٠)
		٧ - دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام
		محكمة النقض .
£010	101	(الطمن رقم ٣٩ لسنة ٥٧ ق - جلسية ٧٦/٦/٩٨٩)
		٨ - طلب المقاصة القضائية بين المصروفات المستحقة
		للطاعن والأجرة المتأخرة في الوفاء بها . دفاع يخالطه واقع .
		عدم جواز إبداؤ لأول مرة أمام محكمة النقض .
7713	777	(الطعن يقم ١٩٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/١٩
		٩ - دفياع جيديند يخالطه واقع لم يسبق طرحيه على
		محكمة الموضوع . عدم جواز التحدي به لأول مرة أمام
		محكمة النقض .
8710	771	(الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٩٨٩/١٢/١٣)

الصفحة	القامدة	
		السيب المجمل:
		١ - أسباب الطعن بالنقض - وجوب تعريفها تعريفًا
		واضحاً نافياً عنها الفموض والجهالة - عدم بيان سيب النعي
		بياناً دقيقاً - نعى مجهل غير مقبول
٧٠٢	174	(الطعن رقم ۱۲۲۳ لسنة ۵۲ ق – <u>جلس</u> ة ۱۹۸۹/۳/۵
		٢ - عدم بيان الطاعن للأعتراضات الموجهة إلى تقرير
		الخبير ووجه قصور الحكم في الرد عليها . نعى مجهل . غير
		مقبول .
741	۱۳۸	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلســـة ٢١/٣/١٦)
i		٣ - عدم بيان الطاعن . العيب الذي يعزوه للحكم المطعون
		فيه وموضعه وأثره في قضائه . نعى مجهل غير مقبول .
443	178	(الطبنان رقما ٢٥١ ، ٥٦٧ اسنة ٥٦ ق – جلسة ١٩٨٩/٤/١٣)
		٤ – أسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفا واضحاً
į		تافيا عنها الغموض والجهاله . عدم بيان سبب النعي . تعي
		مجهل وغير مقبول .ولا يمنع من ذلك الإحالة إلى ورقة أخرى
		قدمت في ذات الطعن . م ٢٥٣ مرافعات .
٠٨٢ع	4-4	(الطَّمَن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٥ ق - جلسنة ١٩٨٩/٥/١٢)
		٥ ~ أسباب الطعن . وجنوب تحديدها للعبيب الذي يعتزوه
		الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره ني قضائه .
۹ 3	415	(الطعن يقم ٩٩١ لسنة ٥٥ ق - جلســـة ١٩٨٧١١٥)

المفحة	القاعدة	
		السبب المفتقر إلى الدليل:
,		عسدم تقديهم الطاعن الدليل على مها تمسك من أوجه
		الطعن . أثره .
٠٨٢ع	1-1	(الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٤ ق - جلسـة ١٩٨٩/٥/١٤)
		سابعا : مالا يندرج تحت أسباب الطعن :
i		السبب غير المنتج:
		١ - عدم تمسك أياً من طرفي الخصومة بتأجير المستأجر
		الأصلى وزوجته وأولاده القصر غير المتزوجين أكثر من شقة
		مفروشة في ذات المدينة بغير إذن المالك. مناقشة الحكم المطعون
		فيه نص المادة ٢١ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ رغم عدم إنطباق واقعة
		الدعرى . تزيد . النعى عليه في ذلك غير منتج .
٤٨٠	۸۸	(الطعن رقم ١١٠٣ لسنة ٥٦ ق - جلسـة ١٩٨٩/٢/٢٠)
		٢ - النعى على الحكم فيما استطرد إليه تزيداً. غير
		منتج .
844	1-0	(الطعن رقم ۸۰۸ لسنة ۵۵ ق - جلســـة ۸۰۸ ۲۳۳۲)
		٣ - إقامة الحكم قضاء على دعامة أساسية كافية لحمل
		قضاء وتعييبه في دعامة أخرى أيا كان رجه الرأى . غير منتج .
V 1V	178	(الطعن رقم ٢٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/٣/٥)

الصفحة	القاعدة	
		 ٤ - إنتهاء الحكم المطعون قيمه صحيحا إلى رفض الدفع
		بعدم قبولُ الدعوى لرفعها يغير الطريق القانوني . تعييب
		أسباب قضاءه في هذا الخصوص – غير منتج .
AOV	189	(الطعن يقم ١٦٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسـة ١٩٨٩/٣/٢٧)
		٥ - إقامة الحكم على دعامة كافية لحمل قضائه . تعييبه
		فيما إستطرد إليه تزيداً . غير منتج .
918	17-	(الطعن رقم ۲۵۳۲ لسنة ۵۵ ق – جلســة ۱۹۸۹/۳/۳۰
		٦ - إقامة الحكم على دعامتين . كفاية أحداهما لحمل
٠		قضائه . تعييبه في الأخرى . غير منتج
3113	174	(الطعن رقم ۷۸۵ لسنة ۵۶ ق – جلســـة ۱۹۸۹/۲/۱۷)
		٧ - إنتهاء الحكم المطعون فيه سائغا إلى توافر شروط بيع
ı		الجدك في التصرف الحاصل للمطعون ضده . النعي فيـمـا
		استطرد إليه الحكم تزيدا من أن طلب الطاعن إعمال نص المادة
		۲۰ ق ۱۳۹ لسنة ۱۹۸۱ ينطوي على اقراره الضمني بالبيع -
		أياً كان وجه الرأى فيه . غير منتج . علة ذلك .
Ye10Y	144	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥٢ ق - جلسينة ١٩٨٩/٤/٢٤)
		٨ – النعبى عــلى غيسر محيل من الحكم المطعون قيبه .
_		غير منتج .
E £YY	44.	(الطمن رقم ٢ لسنة ٥٨ ق - جلســـة ١٩٨٩/١٢/٢٦)
		•

الصفحة	القاعدة	
		السبب الوارد على غير محل :
		١ - الطعن على الحكم الصادر بوقف الإستئناف. تعجيله
į		بعد رفع الطعن والقضاء في موضوعه. أثره. صيرورة النعي
		غير مقبول . علة ذلك .
00-	97	(الطعن رقم ١٠١٠ لسنة ٥١ ق - جلســة ١٩٨٩/٢/٢٢)
		٢ - ورود النعي على غير محل من قضاء الحكم المطمون
		قيه . غير مقبول . مثال بخصوص بيع الجدك .
4104	144	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٥٢ ق – جلســـة ١٩٨٩/٤/٢٤)
		٣ - النعى الوارد على الحكم الإبتدائي دون الحكم المطعون
		فيه غير مقبول .
3173	410	(الطعن يقم ١١٧ لسنة ٥٧ ق - جلســـة ١٩٨٩/٦/٢٠)
		٤ - وجوب ايراد سبب النعي على الدعامة التي أقام الحكم
		عليها قضاءه والتي لا يقوم له قضاء بغيرها . ورود النعي على
		عليها قضاءه والتي لا يقوم له قضاء بغيرها . ورود النعى على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه . غير مقبول .
¥7112	Y70	,
3115	Y30	غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه . غير مقبول .
3115	Y'\0	غير محل من قضاء الحكم الطعون فيه . غير مقبول . (الطعن يقم١١ السنة ٥٥ ق - جلســــة ١٩٨٩/٦/٢٠)
3115	Y'10	غير محل من قضاء الحكم المطعرن فيه . غير مقبول . (الطعن يقم١١٧ لسنة ٥٧ ق - جلســـة ١٩٨٩/٦/٢٠) اسباب متنوعة:

الدفدة	القامدة	
		ثامناً : نظر الطعن إمام محكمة النقص :
		ما يعترض سير الخصومة أمام محكمة النقض:
		سقوط الخصومة :
		سقوط الخصومة . ماهيته . م ١٣٤ مرافعات . مناط
		إعماله . إهمال المدعى أو تراخيمه أو إمتناعمه عن السيمر
		بالخصومة . نطاق سريانه . الخصومة أمام محكمة أول درجة
ĺ		ومحكمة الإستئناف . م ٢٤٠ مرافعات . عدم سريانه على
		خصرمة الطعن بالنقض . علة ذلك .
		(الطعنان رقبا ١١٦ لسنة ٢٦٢٤ ، ١٦٢٤ لسنة ٥٦ ق – جلسة
T-1	71	(1989 1 7 1 1 1 1 1 1 1 1
		تاسعا: سلطة محكمة النقض:
		١ - إنتهاء الحكم إلى النتيجة السليمة . اشتمال أسبابه
		على خطأ قانوني . لمحكمة النقض تصحيحه دون أن تنقضه .
1-1	77	(الطمن رقم ٥٥١ لسنة ٥٣ ق - <u>جلســــة ١٩٨٩</u> /١/٩
		٢ - إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة بأحقية المطعرن
		ضده في إمتداد عقد إيجار عين النزاع لصالحه . لا يعيبه
		القصور في أسبابه القانونية . لمحكمة النقض إستكمالها .
14.	44	(الطعن رقم ۸۷۸ السنة ۵۳ ق - جلســة ۱۹۸۹/۱/۴۸)

الضمة	القاعدة	
		" - إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . لا يعييه اشتمال
		الحكم على تقرير قانوني خاطئ لمحكمة النقض تصحيحه .
		(الطعنان رقــهــا ۲٦٢٤ ، ٣١١ لسنة ٥٦ ، ٥٦ ق – جلســة
T-1	73	(1989/1/77
		٤ - إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . لا يعيبه إعماله
		مادة في القانون غير منطبقة . لمحكمة النقض تصحيح
		هذا الخطأ .
TA •	٧٧	(الطعن رقم 900 لسنة ٥٣ ق - جلســـة ١٩٨٩/٢/٢)
		٥ - إنتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة . لا يعيبه مجرد
		القصور في أسيابه القانونية لمحكمة النقض استكمالها .
11-	٨¥	(الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٥ ق - جلسية ١٩٨٩/٢/٩)
		٦ - إنتهاء الحكم صحيحا في قضائه . إنشتمال أسبايه على
		أخطاء قانونية لحكمة النقض تصحيحها دون أن تنقضه .
ABY	184	(الطعن رقم ۱۹۷۸ اسنة ۵۲ ق - جلسـة ۱۹۸۹/۳/۲۸)
		٧ - إنتها، الحكم إلى نتيجة صحيحة . ٧ يعيبه القصور
		في أسبابه القانونية أو ما شابها من خطأ . لمحكمة النقض أن
		تستكمل أسبابه القانونية بما تراه .
413	NTA	(الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلســـة ٢/١٩٨٩/١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - إنتهاء الحكم المطعون قيمه إلى نتيجة سليمة محمولة
		على أسباب خاصة كافية إشتماله على تقريرات خاطئة لا أثر
		لها على كيانه لمحكمة النقض أن تصححة دون أن تنقضه .
۲		(الطعن رقم ۱۲۸ لسنة ۵۷ ق احوال شخصيمة – جاسة
6413	777	(1989/0/8.
		٩ - إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . لا يعيبه
		إشتماله على تقريرات قانونية خاطئة . لمحكمة النقض
		. تصحیحها
7 1813	137	(الطعن يقم ٢١٠٩ لسنة ٥١ ق - جلســة ٢١٠٩/٥/٢٥)
		١٠ - إنتها، الحكم في قضائه إلى النتيجة الصحيحة .
		القصور في بعض أسبابه القانونية . لا يعيبه لمحكمة النقض أن
		تستوفى هذا القصور متى كان غير مؤثرا في النتيجة التي
		إنتهى إليها .
£01•	70-	(الطعن رقم ۵۷۱ لسنة ۵۷ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۳/۷)
		١١ - إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . لا يعيبه
		إشتماله على تقريرات قانونية خاطئة . لمحكمة النقض
		إستكمال وتصحيح هذا الخطأ .
YYY3	441	(الطعن رقم 203 لسنة 0° ق - جلســـة 2 7/۲/۹۸۹۱)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ - إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة . لا يعيبه
		إشتماله على تقريرات قانونية خاطئة . لمحكمة النقض تصحيح
		هذا الخطأ .
۴۷٤۰	7.47	(الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٥٧ ق - جلســة ١٩٨٩/٦/٢٩)
		١٣ - إنتهاء الحكم في قضائه إلى النتيجة الصحيحة .
		إشتمال أسبابه على أخطاء قانونية . لا يبطله . لمحكمة النقض
i		تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه .
۴٠٨ <u>ع</u>	799	(الطعن رقم ۲۱۰۸ لسنة ۵۶ ق - جلسـة ۲۸۹/۷/۳۰)
		١٤ – قصور الحكم في أسبابه القانونية وإبرادة تقريرات
		خاطئة . لا يعيبه لحكمة النقض تصعيحه وإستكمال أسبابه
_		القانونية .
£777	707	(الطعن رقم ١٧٤٩ لسنة ٥٧ ق - جلسـة ١٩٨٩/١١/٣٠)
		١٥ - النعى على الحكم فيما أورده من تقريرات قانونية
		خاطئة – غير منتج طالما خلص إلى النتيجة الصحيحة قانونا .
۳		لمعكمة النقض تصعيح ما شاب الحكم من أخطاء .
2773	441	(الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/٢٧)
		عاشراً: الحكم في الطعن وأثره:
		١ - نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص . اقتصار
	1	محكمة النقض على الفصل في مسألة الاختصاص وتعيين

المفحة	القامدة	
		المحكمة عند الاقتضاء الواجب التداعي إليها بإجراءات جديدة .
		م ۱/۲۹۹ مرافعات .
YAS	Øλ	(الطه ن رقء ۱۳۹۸ لسنة ۵۵ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۱/۲٦)
		٢ - نقض الحكم لمخالفة الإختصاص . إقتصار مهمة
		محكمة النقض على القضاء في مسألة الإختصاص. عند
		الإقتضاء تعيين المحكمة الواجب التداعى إليها بإجراءات جديدة
		م ۱/۲۲۹ مرافعات .
***	74	(الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٥ ق - جلسسة ١٩٨٩/١/٣٠)
		٣ - نقض الحكم الصادر لمصلحة الخصم . أثره . تجدد حقه
		أمام محكمة الإحالة في التمسك بالدفوع التي سبق القضاء
		برفضها .
*64.	777	(الطعنان رقسها ١٩٩٥ ، ٢٠٦٠ لعنة ٥٥ ق - بلعبة ١٩٨٩/٥/٢٥)
		٤ - نقض الحكم والإحالة . التزام محكمة الإحالة بإتباع
		حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي قصلت فيها.
		إكتساب حكم النقض حجية الشئ المحكوم فيه في المسائل التي
		بت فينها . أثره . يتنع على محكمة الإحالة المساس به عند
		إعادة نظر الدعوي .
۲ ₆ ۱۰۰	777	(الطعنان رقــيــــــــــــــــــــــــــــــــــ

الصفحة	القاعدة	
•		 ٥ - نقض الحكم لقصور في التسبيب ولو تطرق لبيان أوجه القصور لا يتضمن حسماً لمسألة قانونية تلتزم محكمة الإحالة بإتباعها . مثال بصدد دعوى إخلاء لهلاك العين المؤجرة .
1973	774	(الطعن رقم ٢٥٦٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٢٩٨٦/٦/٢٦) ٢ - نقض الحكم والإحالة . إلتزام المحكمة المحال إليها بالمسألة القانونية التي قصل فيها الحكم الناقض . م ٢٦٩ مرافعات . المقصود بالمسألة القانونية . ما طرح على محكمة
1753	***	النقض وأدلت برأيها فيه فإكتسب حجية الأمر المقضى . إمتناع محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى عن المساس بهذه الحجية . لها بناء حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى . (الطعن وقم 373 لسنة 30 ق - جلسة ٢٦/٦/٦٩٩١) حادى عشر : تصدى محكمة النقض للقصل في الموضوع :
4 E757	Y	ا - وجرب تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية م ٢/٢٦٩ مرافعات . (الطعن رقيم ٦٩٣٣ لسنة ٨٥ ق - جلسية - ١٩٨٩/٥/١) ح تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية . شرطه . أن ينصب الطعن في المرة الثانية على ما طعن عليه في المرة الأولى .
4 759	4-1	(الطعن رقم 10 لسنة 01 ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/١٠)

المغدة	القاعدة	
		 ٣ - تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية .م ٢٦٩ مرافعات . شرطه . أن ينصب
		الطعن في امرة الثانية على ما طعن مليه في المرة الأولى .
Y6Y3	PA Y	(الطعن رقم ۱۳۱ لسنة ۵۹ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۷/۹)
		ثاني عشر : الطعن فى أحكام محكمة النقض :
		الأحكام الصادرة من محكمة النقض . باته . عدم جواز
		الطعن فسها بأى طريق . الإستشناء . الطعن ببطلان الحكم
		بسبب عدم صلاحية أحد قنضاة المحكمة . م ٢/١٤٧
		مرافعات .
7777	171	(الطعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ ق - جلسـة ٢٧٣/٦/٢٢)

السفحة	القاعدة	
		نـقـــل
		الثقل البحرى :
		سند الشحن :
i		إعتبار المرسل إليه طرفا في سند الشحن يتكافأ مركزه -
		عندما يطالب بتنفيذ العقد - ومركز الشاحن . ليس من شأنه
		حلوله محل الشاحن في العقد بحيث يغني إنتماء المرسل إليه
		بجنسيته إلى دولة موقعة على المعاهدة عن وجوب تحقيق هذا
		الإنتماء بالنسبة للشاحن كشرط لتطبيق أحكامها .
*6YEE	77.	(الطمن يقم ١١١٤ لسنة ٥٢ ق - جلســة ١٩٨٩/١٢/٤)

الصفحة	القاعدة	
		الـنــقـل الجـــوى:
		شروط قبول الدعوى:
		دعوى المسئولية قبل الناقل الجوى عن تعويض التلف في
		الأمتعة والبضائع . شرط قبولها . توجيه المرسل إليه إلى
		الناقل الإحتجاج المنصوص عليه في المادة ٢٦ من إتفاقية
		فارسوفيا المعدل بالمادة ١٥ من بروتوكول لاهاى في المواعيد
		المقررة . تخلف ذلك . أثره . عدم قبول الدعوى إلا في حالة
		التدليس من جانب الناقل
1-4	40	(الطعن يقم ٣٠٣٠ لسنة ٥٧ ق - جلســـة ١٩٨٩/١/٩)
		مسئولية الناقل الجوى:
		١ - مسئولية الناقل الجوي . لا تنقضي ولا تنتهي
		إلا بتسليم البضاعة إلى المرسل إليه في ميناء الوصول
		أو المكان المتفق عليه . دفع هذه المسئولية . شرطه . إثبات
		الناقل وتابعيه اتخاذهم التدابير اللازمة لتفادي الضرر أو أنه
		كان من المستحيل عليهم اتخاذها أو قام به أو لديه سبب آخر
		من أسباب الإعقاء طبقاً للقواعد العامة . التسليم لمخازن
		الجمارك لا ينهى مسئولية الناقل . المادتين ١٨ ، ٢٠ من
		اتفاقية فارسوفيا المعدلة ببروتوكول لاهاى والتي وافقت مصر
		عليها . علة ذلك .
717	77	(الطعن رقم ١٥٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلســة ١٩٨٩/١/٣٠)

الصيحة	القامجة	
		٢ - إيداع رسالة النزاع كاملة مخازن الجمارك . لا يعفى
		الناقل من مسئوليته عن فقدها أو تلفها داخل تلك المخازن
•		ولا يعتبر بذاته من قبيل القوة القاهرة . علة ذلك . خلو الأوراق
		مما يدلُ على إخطار الطاعنة (الناقلة) المرسل إليه بمجرد وصول
		البضاعة وعند إبداعها بالمخازن . يعد خطأ تسبب في بقاء
		الرسالة بمخازن الجمارك فترة طويلة مما عرضها للفقد . مؤدى
		ذلك . فعل الغير المدعى به لا يعتبر السبب الوحيد للحادث
		الذي من شأنه إعفاء الناقلة من مسئوليتها .
TEV	٦٧	(الطعن رقم ۱۵۳۷ لسنة ۵۳ ق - جلســة ۱۹۸۹/۱/۳۰)

الصفحة	القاعدة	
		« 📤 »
		هيئات عامة
		هيئة الرقابة الإدارية :
		١ - هيئة الرقابة الإدارية لا تعد هيئة عامة ليس لها من
		الخصائص الأساسية مما تكتسب بها الشخصية الإعتبارية . علة
		ذلك . ق ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم الرقابة الإدارية .
۳۶ ع ·	777	(الطعن رقم ۷۳۸ لسنة ۵۳ ق - جلســـة ۱۹۸۹/۱۱/۱۵)
		٢ - إبرام مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية لعقد إيجار
	İ	المكان . انصراف أثر العقد إلى الدولة دون هيئة الرقابة . إلغاء
		الرقابة الإدارية بالقرار الجمهوري ٣٩٧ لسنة ١٩٨٠ لا أثر له
		على قيام هذا المقد .
FP 3	***	(الطعن رقم ۷۳۸ لسنة ۵۳ ق - جلســة ۱۹۸۹/۱۱/۱۵)
		« 9 »
		وصية - وقـف - وكالة
		وصية
		عبارة الوصية :
		عدم تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بأن عبارة الوصية
		لا تغيد الإيصاء أو أن المطعون ضدها لا تعتبر زوجة طبقاً

الصفحة	القاعدة	
		لأحكام الشريعة الإسلامية - عدم جواز إثارة هذا الدفاع لأول
		مرة أمام محكمة النقض .
۲		(الطعنان رقها ۱۵۰ ، ۱۵۰ لسنة ۵۷ ق « أحوال شخصية »
εγ4•	797	جلسة ۱۹۸۹/۷/۳۵
		الوصية للمرتد:
		الوصية للمرتد . صحيحة . علة ذلك . سريان قانون الموصى
		أو من صدر منه التصرف وقت موته على الوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت.
۴۷۹۰	444	(الطعنان رقها ۱۶۹ ، ۱۵۰ لسنة ۵۷ ق « أحوال شخصية » حلسة ۱۹۸۹/۷/۲۵
		عدم سريان قاعدة خضوع العقار لقائون المُوقع على الومية :
		قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع . إنصرافها إلى الأحكام
		المتعلقة بحيازته وما يمكن أن يكتسب فيه من الحقوق العينية .
		عدم سريانها على مسائل الأحوال الشخصية ومنها الوصية .
		علة ذلك .
Y. v.	VA. 7	(الطعنان رقيبا ١٤٩ ، ١٥٠ لسنة ٥٧ ق « أحوال شخصية »
EY4.	"	جلسة ١٩٨٩/٧/٢٥)

القاعدة	
	وقست
	إنتهاء الوقف على غير الخيرات:
	ما ينتهى فيه الوقف على غير الخيرات . يصبح ملكا
	للواقف إن كان حيا وله حق الرجوع فيه فإن لم يكن آلت الملكية
	للمستحقين الحالين كل بقدر حصته . دون حاجة إلى شهر إنهاء
	الوقف . علة ذلك . بيع المستحق لحصته مفرزه قبل القسمة .
	بيع صحيح معلق على تتيجة القسمة أو إجازة باقى الشركاء.
171	(الطعنان رقبا ٥٦٦ ، ٢٦٥ استة ٥٢ جيسة ١٩٨٩/٣/١٢)
	تنخل النيابة العامة غى مسائل الوقفء
	تعلق التزام بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه
	أو تفسير شروطه أو الولاية عليه . وجو ب تدخل النيابة فيه .
	مخالفة ذلك . أثره . بطلان الحكم . م 1 ق 378 لسنة 1900
	الدعوى بثيوت ملكية جهة الرقف لبعض الأعيان . عدم لزوم
	تدخل النيابة العامة فيها . علة ذلك .
744	(الطعن رقم ١٢٣٩ لسنة ٥٥ ق - جلسـة ١٦٨٩/١٢/٤٦)
	وكبالة
	آثار عند الوكالة :
	عدم إنصراف أثار عقد الوكالة بعد وفاة الموكل أو الوكيل
	IVE IVE

الصنحة	القاعدة	
		إلى ورثته بوصفهم خلفاً عاماً . علة ذلك . م ٧١٤ مدنى
		(مثال في شأن تظهير توكيلي لسند أذني) .
777	110	(الطعن رقم ۲۰۶۶ لسنة ۵۲ ق – جلســـة ۲۰۲۷ ۱۹۸۹)
		التوكيل في الخصومة :
		١ - علاقة الخصوم بوكلاتهم . عدم جواز تصدى المحكمة
		لها طالما لم ينكر صاحب الشأن وكالة وكيله .
٤٨٠	٨٨	(الطعن يقم ١٠١٠ لسنة ٥٦ ق - <u>جاســـة ١٩٨</u> ٩/٢٨٢١)
		٢ - رفع الدعارى بالوكالة عن الغير . شرطه . إفصاح
		الوكيل عن صفته واسم موكله
444	140	(الطعن يقم السنة ٥٨ ق - جلســـة ١٩٨٩/٣/٥)
	1	
		الوكالة الظاهرة:
		الوكالة الظاهرة : ماهيتها . تصرفات الوكيل الظاهر الطاهر
		١ - الوكالة الظاهرة . ماهيتها . تصرفات الوكيل الظاهر
•		 الوكالة الطاهرة . ماهيتها . تصرفات الوكيل الظاهر مع الغير حسن النية . نفاذها قبل الوكل . شرطه . سحكمة
Y P3Y3	7+1	 الوكالة الظاهرة . ماهيتها . تصرفات الوكيل الظاهر مع الغير حسن النية . نفاذها قبل الموكل . شرطه . محكمة الموضوع . إستقلالها بتقدير المظاهر المؤدية إلى قيام الوكالة
Y 61759	4+1	 الوكالة الظاهرة . ماهيتها . تصرفات الوكيل الظاهر مع الغير حسن النية . نفاذها قبل الموكل . شرطه . محكمة الموضوع . إستقلالها بتقدير المظاهر المؤدية إلى قيام الوكالة الظاهرة . شرطه .
7 P373	Y -1	۱ - الوكالة الظاهرة . ماهيتها . تصرفات الوكيل الظاهر مع الغير حسن النية . نفاذها قبل الموكل . شرطه . سحكمة الموضوع . إستقلالها بتقدير المظاهر المؤدية إلى قيام الوكالة الظاهرة . شرطه . (المطعن وقبم 70 لسنة 70 ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/١٠)
* P3Y3	Y+1	۱ - الوكالة الظاهرة . ماهيتها . تصرفات الوكيل الظاهر مع الغير حسن النية . نفاذها قبل الموكل . شرطه . محكمة الموضوع . إستقلالها يتقدير المظاهر المؤدية إلى قيام الوكالة الظاهرة . شرطه . (المطعن وقم 70 لسنة 07 ق - جلسسة ١٩٨٩/٥/١)
Y EY19	Y+1	۱ - الوكالة الظاهرة . ماهيتها . تصرفات الوكيل الظاهر مع الغير حسن النية . نفاذها قبل الموكل . شرطه . سحكمة الموضوع . إستقلالها بتقدير المظاهر المؤدية إلى قيام الوكالة الظاهرة . شرطه . (المطعن وقبم 70 لسنة 70 ق - جلســـة ١٩٨٩/٥/١) الوكالة بالتسخير :

بيان موضوعات وصفحات

فهرس السنة الأربعون مدنى

«الجــزء الثالث »

اولا : طلبات رجبال القضاء

الصغحة	الهادة		
	(1)		
٥	ا جــــراءات ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ		
٦			
٦	اقدىية		
	«ت»		
٧			
٨	تــرقــيــة		
٨			
٩			
	« 🛶 »		
٩	ش <u>ا</u>		
	« ど »		
۱۰			

ثانيا : الاحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية ومواد الاحوال الشخصية

-						
الصفحة	المسادة	الصفحة	المسادة			
177	ينـــوك		«l»			
14.5	ع	17	إثبات			
	«ü»	71	أحوال شخصية			
12-	تأمين	70	إختصاص			
127	تأمينات اجتماعية	44	إرتفاق			
188	تزوير	79	ارث			
157	تسجيل	44	إساءة استعمال الحق			
127	تجسزئىة	٤١	استئناف			
184	تحكيم	٥٠	استبلاء			
119	تراخيص	٥٠	أشخاص اعتبارية			
189	تضامن	۵۱	إصلاح زراعي			
10-	.تعسويض	٥٢	إعلانا			
100	تقادم	٨۵	التزام			
104	تقسيم	77	التماس إعادة النظر			
109	تنفذ	77	أموال عامة			
	«§»	77	أهلية			
177	جمارك	٦٧	أوراق تجارية			
174	جمعيات	٦٨	إيجارا			
177	جنسية		«÷»			
	« 5 »	144	براءة اختراع			
1718	حراسة	177	بطلان			

تابع الاحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية ومواد الاحوال الشخصية

الصفحة	المسادة	الصفحة	المسادة
	« 3 »	177	حـکـم
YIA	عقد	14.	حـيـازة
YYA	عـمل		«Ś»
	« ف »	144	خبىرة
744	قوائد		« 🎝 »
	«ق»	147	دستور
71-	قانون	144	دعـــوى
727	قرار إداري		«) »
717	تسمة	۲۰٤	رســوم
719	قضاء مستعجل	7-1	ری
40-	قضاه		« ش »
707	قوة الأمر المقضى	7-0	شركات
	« 🛂 »	7.7	شفعة
707	كفالة	٧١٠	شهر عقاری
	« 🐴 »	711	شيـرع
707	محاماه		« ص »
404	محكمة الموضوع	415	صورية
771	مسئولية		« ض »
777	مــطلات	717	ضرائب

تابع الاحكام الصادرة في للواد المدنية والتجارية ومواد الاحوال الشخصية

الصفحة	المسادة	الصفحة	52-41
YAY	ئــةـــض	YYY	معاهدات
717	نسقسل	TYA	مقاومة
	(≈ 3)	774	ملكيــة
412	هيئات عامة	7,47	مسوطن
	« 9 »		«∪»
412	وصيـة	YAI	نزع الملكية للمنفعة العامة
414	وقبسق	FAY	نقبابات
TIA	وكسالة	YAY	تفد أجنبى

تم بحمد الله (الجــزء الثالث) للسنــة ١٠ مــدنـى

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الايداع بدار الكتب ٤٧٦٢ / ٩٣

رئيس مجلس الإدارة وصوري السيد شعبان

> الهيئة العامة لشثون المطابع الأميرية ۳۹۷ سنة ۱۹۹۶ – ۲۰۳۹

